

# شرح تحريك القواعد وهو من تراث المدرسة المائريّة

تأليف  
العلّامة الفيلسوف المحقق الرياضي  
محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي  
(ت ٦٧٢ هـ)

شرح  
علامة المشايخين وخاتمة المفتين  
محمد بن محمد بن محمود الباري المائري الحنفي  
(ت ٧٨٦ هـ)

دراسة وتحقيق  
الأستاذ الدكتور عبد الحسين طه يونس العبادي

اعتنى به  
مكتبة أنكر  
مركز تحقيق المخطوطات

المجلد الثاني

مكتبة أنكر  
بازار البصرة





نَشْرُحُ تَحْرِيقَ الْقَوَاعِدِ  
وَهُوَ مِنْ تَرَاثِ الْمَدْرَسَةِ الْمَائِيْدِيَّةِ

# مكتبة أمير

كركوك - العراق

009647702304025

الإيميل: amirmaktaba@yahoo.com

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

ردمك: 9789923797167



9 789923 797167

عمان - الأردن

جوال: 00962790474491

darlayaheen.jo@gmail.com

بيروت - لبنان

هاتف وفاكس: 009611660162

جوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com

دار الراية للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تعديله في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.



# تَرْجُومَةُ تَحْرِيقِ الْقَوَاعِدِ وَهُوَ مِنْ تَرَاثِ الْمَدْرَسَةِ الْمَاثُرِيَّةِ

تأليف  
الْفَيْلَسُوفِ الْحَكِيمِ الرَّسَائِي  
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ نَصِيرِ الدِّينِ الطُّوسِي  
(ت ٥٦٧ هـ)

شرح  
عَلَّامَةُ الْمَثَافِرِينَ وَخَاتَمَةُ الْمُتَقِينَ  
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَارِقِيِّ الْمَاثُرِيِّ الْقُتَيْبِيِّ  
(ت ٧٨٦ هـ)

دراسة وتحقيق  
الاستاذ الدكتور عبد المحسن طه يونس العبادي

اعتنى به  
مكتبة أمير  
مركز تحقيق المخطوطات

المجلد الثاني

بازار الرسايجين

مكتبة أمير



## [الفصل الخامس: في الأعراض]

(قَالَ: الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْأَعْرَاضِ<sup>(١)</sup>: وَتَنْحَصِرُ فِي تِسْعَةٍ:  
 الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup>: الْكَمُّ<sup>(٣)</sup>، فَمُتَّصِلُهُ الْقَارُّ<sup>(٤)</sup>: جِسْمٌ وَسَطٌ وَخَطٌّ، وَغَيْرُهُ<sup>(٥)</sup> الزَّمَانُ.  
 وَمُنْقَصِلُهُ: الْعَدَدُ. وَيَتَسَمَّلُهَا<sup>(٦)</sup> قَبُولُ الْمُسَاوَاةِ وَعَدَمُهَا، وَالْقِسْمَةُ، وَإِمَّا كَانَ  
 وَجُودُ الْقَارِّ فِيهِ، وَهُوَ: ذَاتِيٌّ وَعَرَضِيٌّ. وَيَعْرِضُ ثَانِي الْقِسْمَيْنِ فِيهِمَا  
 لِأَوَّلِهِمَا. وَفِي حُصُولِ الْمُتَنَافِي وَعَدَمِ الشَّرْطِ دَلَالَةٌ عَلَى انْتِفَاءِ الضَّدِّيَّةِ.  
 وَتُوصَفُ بِالزِّيَادَةِ وَالْكَثْرَةِ وَمُقَابِلَتَيْهِمَا دُونَ الشُّدَّةِ وَمُقَابِلَتَيْهَا).

(١) ينظر: شرح المقولات للسجاعي: ص ٣٢.

(٢) أي: أول المقولات التسعة.

(٣) الكمُّ: بتشديد الميم؛ لأن كم: اسم ناقص عند النحويين، والأسماء الناقصة وحروف المعاني إذا صيرت أسماء تامة بإدخال الألف واللام عليها، أو بإعرابها يشدد ما هو منها على حرفين وحرف، والكمُّ: هو ما يقبل القسمة لذاته. والقسمة هنا هو الفرضية؛ أي: ما يمكن أن يفرض فيه شيء دون شيء، سواء كان المفروض واقعاً كما في العدد، أم لا كما في المقدار. ينظر: شوارق الإنهاهم شرح التجريد: ٣١/٤.

(٤) أي: ثابت الأجزاء المفروضة.

(٥) أي: غير القارِّ.

(٦) أي: المتصل والمنفصل.

(٧) في بعض نسخ المتن: (وجوب).

لَمَّا قَرَعَ من بيان الجواهرِ بَيْنَ الأَعْرَاضِ، واختلف العقلاءُ في كَمِّيَّةِ أجناسِها:

١- فذهب أرسطو ومتابعوه إلى أَنَّ الأجناسَ العاليةَ لأنواعِ الأعراضِ تسعةٌ.

٢- وذهبت طائفةٌ إلى أَنَّها ثلاثةٌ: الكَمُّ، والكَيْفُ، والنِّسْبَةُ، وهي تشملُ كُلَّ ما جعله أرسطو جنساً.

٣- وطائفةٌ أخرى إلى أَنَّها أربعةٌ؛ لأنَّ العَرَضَ: إمَّا غيرُ قارٍّ الذاتِ، وهو الحركةُ، أو قارٍّ الذاتِ، وهو إن لم يُعَقَّلْ إلَّا مع الغيرِ، فهو الإضافةُ، وإن عقل بدونه، فإن أوجب لذاته التجزئةَ، فهو الكَمُّ، وإلَّا فهو الكَيْفُ.

واختار المصنِّفُ الأوَّلَ وقال: (وَتَنَحْصِرُ فِي تِسْعَةٍ<sup>(١)</sup>) أي: الأجناسُ العاليةُ لا الأعراضُ، ولا بدَّ من التقييدِ بذلك؛ لئلا ترد النقطة والوَحدةُ، فإنَّهما من الأعراضِ، وليست من التسعةِ، لكن إذا قلنا: الأجناسُ العاليةُ لها تنحصرُ في تسعةٍ، لم ترد إلَّا أنَّهما ليستا بأجناسٍ عاليةٍ.

قالوا: القطعُ بأنَّ أجناسَ الأعراضِ منحصرةٌ في تسعةٍ موقوفٌ على بيانِ أَنَّ قَوْلَ كُلِّ منها على ما تحته ليس بالاشتراكِ اللفظيِّ ولا بالتشكيكِ، بل على سبيلِ التواطؤِ، ولا على سبيلِ قَوْلِ اللازمِ المقولِ على ما تحته

(١) ينظر: حاشية حسن العطار على شرح المقولات. أحمد السجاعي: ص

بالسوية، وأن لا جنس غير هذه التسعة، ولا أن يكون اثنان منها أو أكثر مندرجة تحت جنس، كقول من جعلها ثلاثة، فإنه جعل الأعراض النسبية في المقولات الست داخله تحت النسبة، وأن لا يكون كل منها تمام ماهية جزئياتها المندرجة تحته، وأن العرض ليس بجنس لها. وتحقيق ذلك عسير جداً.

قال شيخنا العلامة رحمه الله: «ولم يوجد فيما نُقِلَ إلينا من الكتب التي وجدناها في هذا الفن ما يفي بتحقيق الحق فيه»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## [فَضْلٌ فِي مَقُولَةِ الْكَمِّ]

قوله: (الأول: الكم) يعني: الأول من الأعراض التسعة الكم، بدأ بيانه؛ لأنه أعم وجوداً من الكيفية؛ لأن العدد منها، وليس مقصوراً على الأمور المقارنة بالكيفية، بل هو موجود في المفارقات أيضاً وأصح منها؛ لأن غيرها ليس متكرراً في ذات، مضمون موضوعه تقرر الكمية، والكم عرض يقبل القسمة لذاته، وهو متصل ومنفصل؛ لأنه إن أمكن فرض أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزئين منها فهو المتصل، وإن لم يمكن فهو المنفصل، والمتصل إن كان ثابت الأجزاء المفروضة فهو قار ذات، وإلا فهو الغير القار ذات.

والأول هو المقدار، وهو ثلاثة: جسم إن انقسم طولاً وعرضاً وعمقاً، وسطح إن انقسم طولاً وعرضاً، وخط إن انقسم طولاً، والأول ينتهي بالثاني، وهو بالثالث، وهو بالنقطة، والثاني هو الزمان، والمنفصل هو العدد.



## [فَصْلٌ فِي خَوَاصِّ الْكَمِّ]

وقوله: (وَيَشْمَلُهَا قَبُولُ الْمُسَاوَاةِ) بيانٌ خاصٌّ يَشْمَلُ الْمُتَّصِلَ  
وَالْمُنْفَصِلَ:

١- منها: قَبُولُ الْمُسَاوَاةِ وعدمه، فَإِنَّ هَذَا الْقَبُولَ لِأَجْلِ الْكَمِّيَّةِ  
لَا لِمَعْرُوضِهَا، فَإِنَّ الْجِسْمَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ مُتَوَافِقَانِ فِي الْجِسْمِيَّةِ،  
وَمُتَوَافِقَانِ فِي الْمِقْدَارِ، فَلَوْ كَانَ قَبُولُ الْمُسَاوَاةِ وَعَدْمُهُ لِأَجْلِ الْجِسْمِيَّةِ  
لَمْ يَخَالَفَ الصَّغِيرَ الْكَبِيرَ فِيهِ فَكَانَ لِلْكَمِّيَّةِ، وَهِيَ فِي الْقَسْمَيْنِ مَوْجُودَةٌ.

٢- ومنها: قبول القسمة: وهو كونه بحيث يُمكنُ أَنْ يُفْرَضَ فِيهِ  
شَيْءٌ غَيْرُ شَيْءٍ، فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَلْحَقُ الْكَمَّ لِذَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِي الشَّيْءِ  
باعتبارِ التساوي وعدمه، وقد علمتُ أَنَّهَا لِلْكَمِّيَّةِ لَا غَيْرِهَا، وَقَدْ يَطْلُقُ  
قَبُولُ الْقِسْمَةِ عَلَى كَوْنِ الْجِسْمِ الْمَعِينِ بِحَيْثُ يَحْدُثُ لَهُ هُوَيَّتَانِ، بَعْدَ  
أَنْ كَانَتْ لَهُ هُوِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ تَسْتَلْزِمُ الْحَرَكَةَ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَطْرَأَ  
عَلَى الْمِقْدَارِ؛ لِأَنَّ الْقَابِلَ لِلشَّيْءِ لَا بَدَأَ مِنْ بَقَائِهِ مَعَ الْمَقْبُولِ، وَالْمِقْدَارُ لَا  
يَبْقَى عِنْدَ طَرَيَانِهَا، بَلْ إِذَا طَرَأَتْ يَنْعَدِمُ الْمِقْدَارُ الْأَوَّلُ، وَيَحْدُثُ مِقْدَارَانِ  
آخِرَانِ لَمْ يَوْجِدا قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَإِلَّا لَكَانَ فِي الْجِسْمِ الْوَاحِدِ مِقَادِيرُ  
غَيْرِ مَتَنَاهِيَةٍ بِالْفِعْلِ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ الْمِقْدَارُ الْأَوَّلُ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ  
الْمَذْكُورَةِ، فَيَكُونُ قَابِلُهَا شَيْئًا غَيْرَ الْمِقْدَارِ وَهُوَ الْهَيُولَى؛ وَسَبَبُ كَوْنِهَا

قابلة لهذه القسمة هو المقدار، لكنّه سبب مُعدّ، وقد علمت أنّ بقاء المُعدّ ليس بلازم.

٣. ومنها إمكان أن يُوجد فيه عَادٌّ يكونُ الكُمُّ به معدوداً، واحداً كان أو غيره، أمّا في المنفصل فواضح، وأمّا في المُتصل، فلأنّ المقدار لذاته قابلٌ للتجزئة، فيكونُ قابلاً للتعددية؛ لأنّ التنصيفَ في المقدارِ تَضْعِيفٌ في العدد، والعددُ مَبْدُوءُ الواحد، فالمقدارُ قابلٌ لذاته أن يُفْرَضَ فيه واحدٌ أو غيره، وَيَصِيرَ عَادّاً للمقدار، وهو معدودٌ به. فهذه خواصُّ ثلاثة للكُم لا يشاركه فيها غيره، وهي موجودةٌ في جميع أقسامه.

\*\*\*



## [فصل في أنواع الكمّ]

وقوله: (وَهُوَ ذَاتِيٌّ وَعَرَضِيٌّ) بيانُ قسمةٍ ثانيةٍ للكمّ، وهو أنّه إمّا ذاتيٌّ أو عرضيٌّ، والأوّل هو العدد والمقاديرُ الثلاثة والزّمانُ. والثاني: هو الذي يطلقُ عليه الكمّ لمقارنته للذاتيّ، وهو أربعة أنواع:

الأوّل: ما يكونُ موجوداً في الكمّ الذاتيّ كالطّول والقصر، فإنّهما يَعرِضانِ للكمّ الذاتيّ فيقال: هذا الخطُّ طويلٌ بالنسبةِ إلى ذلك، وذلك<sup>(١)</sup> قصيرٌ بالنسبةِ إلى هذا، وكالقلّة والكثرة الإضافيتين بالنسبةِ إلى العدد كما يقال: هذا العدد كثيرٌ وذاك قليلٌ.

والثاني: أن يكونَ محلّاً للكمّ الذاتيّ، كالجسم الذي هو محلُّ المقدار، وهو كمّ ذاتيٌّ، وكالمعدود الذي هو محلُّ العدد وهو كذلك.

والثالث: ما يكونُ حالاً في محلِّ الكمّ الذاتيّ، كالبياض الحالّ في الجسم الذي هو محلُّ الكمّ الذاتيّ، كما يقال في الأبيض: هذا بياضه أكثرُ أو أقلُّ أو أطولُ أو أقصرُ.

والرابع: ما يكونُ متعلّقاً بما يَعرِضُ له الكمّ كالقوّة المتّصفّة بالتّناهي واللّاتناهي بحسب تناهي آثارها، لا تناهيها بحسب العدّة أو المدّة كما تقدّم، فإنّ الآثار الصادرة عن القوى إذا كانت متناهية أو غيرها بحسبها تكونُ القوى التي هي مبدأ تلك الآثار أيضاً متّصفّة بالتّناهي واللّاتناهي.

(١) في بعض الشروح: (وذلك).

وقوله: (وَيَعْرِضُ ثَانِي الْقِسْمَيْنِ فِيهِمَا لِأَوَّلِهِمَا) أي: يَعْرِضُ الْكَمُّ المنفصل الذي هو ثاني قسمين، زائد فيهما لأولهما؛ أي: يَعْرِضُ الْكَمُّ المنفصل الذي هو ثاني القسمين إلى هنا في قِسْمَةِ الْكَمِّ إلى المتصل والمنفصل لأولهما الذي هو الْكَمُّ المتصل فيهما؛ أي: في الذاتيّ من الْكَمِّ المتصل والعرضيّ منه، أمّا عروضُهُ للکَمِّ المتصلِ الذاتيّ؛ فلأنَّ الجسمَ التعليميّ والسّطحَ والخطَّ تعرّضَ لها التجزئة، فيعرّضُ لها العدد الذي هو الْكَمُّ المنفصل، وأمّا عروضُهُ للکَمِّ المتصلِ العرضيّ، فلأنَّ الزّمانَ كَمٌّ متّصلٌ بالعرّضِ؛ لأنّه يقدرُ بالمقاييسِ إلى المسافة، فيقال: زمانٌ حَرَكَةٌ قَرَسَخٌ<sup>(١)</sup>.

ويعرّضُ له العددُ بالانفصالِ إلى الساعاتِ والأيامِ والشُّهورِ، وكونُ الزّمانِ كَمًّا متّصلاً بالذاتِ؛ لكونِ مقدارِ الحركةِ لا ينافي كونه كَمًّا متّصلاً بالعرّضِ، وكما أنَّ الثاني يعرّضُ الأول. أمّا عروضُ الْكَمِّ المتّصلِ الذاتيّ لمثله، فكعروضِ السّطحِ للجسمِ التعليميّ.

وأمّا عروضُهُ للعرضيّ فكعروضِ الخطِّ العارضِ للسّطحِ العارضِ للجسمِ، هذا إذا كان الْكَمُّ المتّصلُ قارّاً بالذاتِ، وأمّا إذا لم يكن فإنّه يعرّضُ الْكَمِّ المتّصلِ العرضيّ كالزّمانِ إذا قيسَ إلى المسافة.



(١) الفرسخ: بفتح فسكون لفظ معرب، جمعه فراسخ، مقياس من مقياس المسافات مقداره ثلاثة أميال، ويساوي اثنا عشر ألف ذراع، ويساوي: (٥٥٤٤ مترًا). ينظر: العين: ٣٣٢ / ٤؛ معجم لغة الفقهاء: ١ / ٣٤٣.

## [فَصْلٌ فِي خَوَاصِّ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ]

وَأَمَّا الْكَمُّ الْمُنْفَصِلُ فَلَا يَعْرِضُ الْمُنْفَصِلُ، فَقَوْلُهُ: (وَفِي حُصُولِ الْمُنَافِي) إِنْشَارُهُ إِلَى بَيَانِ خَوَاصِّ الْكَمِّ الْإِضَافِيَّةِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الْأُولَى: عَدَمُ قَبُولِهِ التَّضَادَّ، فَإِنَّ الْكَمَّ لَا يَكُونُ ضِدًّا لِلْكَمِّ؛ لِحَصُولِ مَا فِي الضَّدِّيَّةِ، بِإِنْتِفَاءِ شَرْطِهَا، أَمَّا حُصُولُ الْمُنَافِي لِلْكَمِّ الْمُتَصِلِ، فَلِأَنَّ بَعْضَ أَنْوَاعِهِ يَعْرِضُ بَعْضُهَا، فَإِنَّ الْخَطَّ عَارِضٌ لِلسَّطْحِ، وَالسَّطْحُ لِلْجِسْمِ، وَعَرِضُ الشَّيْءِ مُنَافٍ لِلضَّدِّيَّةِ، وَأَمَّا فِي الْمُنْفَصِلِ؛ فَلِأَنَّ بَعْضَ أَنْوَاعِهِ مُتَقَوِّمٌ بِبَعْضٍ، وَذَلِكَ يَنَافِي الضَّدِّيَّةَ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَنْوَاعَ الْعَدَدِ كُلَّهَا تَحْتَ جَنْسٍ وَاحِدٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَوَّمَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؛ لِقَيْدِ كُلِّ مِنْهُمَا بِفَصْلٍ بِهِ يُبَايِنُ الْآخَرَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ فِي أَنْوَاعِ الْعَدَدِ جِهَتَيْنِ:

جَهَةُ الصُّورَةِ النُّوعِيَّةِ، وَمِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ لَا يَتَقَوَّمُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

وَجَهَةُ الْآحَادِ وَبِهَا يَتَقَوَّمُ، فَإِنَّ الثَّلَاثَةَ مِثْلًا لَيْسَتْ إِلَّا اثْنَيْنِ مَعَ زِيَادَةِ وَاحِدٍ، وَإِنْ حَصَلَ لَهَا بِالنُّوعِيَّةِ، وَأَمَّا إِنْتِفَاءُ شَرْطِهَا، فَلِأَنَّ شَرْطَ الضَّدِّيَّةِ اتِّحَادُ الْمَوْضُوعِ، وَغَايَةُ الْخِلَافِ إِنْ كَانَتْ حَقِيقَةً، أَوْ اتِّحَادُ الْمَوْضُوعِ إِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِنَوْعَيْنِ مِنَ الْعَدَدِ مَوْضُوعٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّ مَوْضُوعَ الثَّلَاثَةِ غَيْرُ مَوْضُوعِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَذَا الْمَقْدَارُ، فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ

القريب للجسم التعليمي الجسم الطبيعي، وللسطح الجسم التعليمي، وللخط السطح.

ولا يكون بين العددين ولا المقدارين غاية الخلاف؛ لأن كل نوعين فرضاً متباعدين، يوجد عدد آخر أبعد من أحدهما بالنسبة إلى الآخر، كذا وكل مقدارين، كذا قالوا.

ولا حاجة إلى التعرض؛ لإبطال غاية الخلاف؛ لأن اتحاد الموضوع شرط التضاد، حقيقياً كان أو مشهورياً، فبانتفائه ينتفي التضاد، وإذا ثبت حصول منافي الضدية وانتفى شرطها انتفى الضدية، والمناسب لاختصار الكتاب ولا ضدية في الكم؛ لوجود المانع، فإن حصول المنافي وانتفاء الشرط كلاهما من الموانع.

الثانية: أن الكم يوصف بالزيادة والنقصان والقلّة والكثرة، يقال: خطّ أزيد من خطّ آخر، أو أنقص، وكذا السطح والجسم التعليمي، ويقال: خطّ وثلاثة خطوط، وكذا غيره.

الثالثة: أنه لا يوصف بالشدة والضعف، فلا يقال: خطّ أشدّ من خطّ، أو سطح أضعف من آخر.



## [فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ الْقَارِّ]

قال: (وَأَنْوَاعُ الْمُتَّصِلِ قَدْ تَكُونُ تَعْلِيمِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ تَخْتَلِفُ بِنَوْعِ مَا مِنْ الْأَعْتِبَارِ، وَتَحْتَلِفُ الْجَوْهَرِيَّةُ عَمَّا يُقَالُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ يُعْطَى عَرَضِيَّتُهُ، وَالتَّبَدُّلُ مَعَ بَقَاءِ الْحَقِيقَةِ، وَافْتِقَارُ النَّهَايَةِ إِلَى بُرْهَانٍ، وَبُتُوتُ الْكُرَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، فَالْإِفْتِقَارُ<sup>(١)</sup> إِلَى عَرَضٍ، وَالتَّقَوُّمُ بِهِ يُعْطَى عَرَضِيَّةُ الْجِسْمِ التَّعْلِيمِي<sup>(٢)</sup> وَالسَّطْحُ، وَالْخَطُّ، وَالزَّمَانُ، وَالْعَدَدُ).

أنواع الكَمِّ الْمُتَّصِلِ الْقَارِّ التي هي الخطُّ والسَّطْحُ والجسمُ قد تكونُ تَعْلِيمِيَّةً، بَأَن يُتَصَوَّرَ الْمَقْدَارُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعَ عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الْمَوَادِّ، فَإِذَا تَخَيَّلْنَا الْأَبْعَادَ الثَّلَاثَةَ وَلَمْ نَلْتَفِتْ إِلَى الْمَادَّةِ وَأَحْوَالِهَا كَانَ جِسْمًا تَعْلِيمِيًّا، وَإِذَا تَخَيَّلْنَا السَّطْحَ وَلَمْ نَلْتَفِتْ إِلَى الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ أَنْ تَكُونَ فِي سَطُوحِ الْأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ كَالْأَلْوَانِ وَالْأَصْوَاءِ وَالْخَشُونَةِ وَالْمَلَامَةِ وَغَيْرِهَا، كَانَ الْمُخَيَّلُ سَطْحًا تَعْلِيمِيًّا، وَإِذَا تَخَيَّلْنَا الْخَطَّ وَلَمْ يَلْتَفِتْ

(١) في بعض نسخ المتن: (والافتقار).

(٢) الجسمُ التَّعْلِيمِيُّ: هو الذي يقبل الانقسام طولًا وعرضًا وعمقًا، ونهايته السطح، وهو نهاية الجسم الطبيعي، ويسمى: جسمًا تَعْلِيمِيًّا؛ إِذْ يَحْتَثُّ عَنْهُ فِي الْعُلُومِ التَّعْلِيمِيَّةِ؛ أَي: الرِّيَاضَةِ الْبَاحِثَةِ عَنْ أَحْوَالِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ، مَنْسُوبَةٍ إِلَى التَّعْلِيمِ وَالرِّيَاضَةِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَتَشَدَّدُونَ بِهَا فِي تَعَالِمِهِمْ وَرِيَاضَتِهِمْ لِنُفُوسِ الصِّبْيَانِ؛ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ إِدْرَاكًا. يَنْظُرُ: التَّعْرِيفَاتُ: ١/٧٦؛ التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ: ١/١٢٦.

إلى السطح كان خطأ تعليميًا، وأطلق أنواع المتصل والزمان منها، ولا يكون تعليميًا ففي الإطلاق نظر، لكنه يندفع بقوله: (قَدْ تَكُونُ) وإنما سُمِّيت الأنواع المأخوذة على هذا الوجه تعليمية؛ لأنَّ علمَ التَّعاليمِ أي: الرياضيات يبحثُ عن هذه الأنواع المأخوذة على هذا الوجه.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَكْمِيَّةَ النَّظَرِيَّةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: طَبِيعِيٍّ، وَرِیَاضِيٍّ، وَإِلَهِيٍّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالَطَةً الْمَادَّةِ شَرْطًا؛ لَوْجُودِهِ ذَهْنًا وَخَارِجًا وَهُوَ الطَّبِيعِيُّ، أَوْ خَارِجًا فَقَطْ وَهُوَ الرِّیَاضِيُّ، أَوْ لَا ذَهْنًَا وَلَا خَارِجًا وَهُوَ الْإِلَهِيُّ، وَلَمْ يَوْجَدْ قِسْمٌ يَكُونُ مُخَالَطَةً الْمَادَّةِ شَرْطًا لَوْجُودِهِ ذَهْنًا لَا خَارِجًا، وَالرِّیَاضِيَّاتُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: الْهَنْدَسَةُ، وَالْهَيْئَةُ، وَالْحِسَابُ، وَالْمَوْسِيقَى.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ تَخْتَلِفُ) يعني: الأنواع بنوع (مَا مِنْ الْأَغْتِيَارِ) فَإِنَّ الْجِسْمَ التَّعْلِيمِيَّ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَخَيَّلَ لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ بِشَرْطِ لَا شَيْءٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَعْرُوفٌ، وَأَمَّا الْبَاقِيَانِ فَلَا يُمَكِّنُ تَخَيُّلُهُمَا بِشَرْطِ لَا شَيْءٍ؛ لِأَنَّ السَّطْحَ إِنَّمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَنَاهِي الْجِسْمِ، فَلَا يَتَخَيَّلُ بِدُونِهِ، وَالْخَطُّ لَا يَتَخَيَّلُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ تَنَاهِي السَّطْحِ وَلَا يَتَخَيَّلُ بِدُونِهِ.

قوله: (وَتَخْلَفُ الْجَوْهَرِيَّةُ) بَيَانُ أَنَّ أَنْوَاعَ الْكَمِّ عَرْضٌ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ عَامٍّ شَامِلٍ لِلْجَمْعِ وَدَلَائِلَ خَاصَّةً بِكُلِّ مِّنْهَا، فَالْعَامُّ هُوَ أَنَّ كُلًّا مِّنْهَا إِذَا سُئِلَ عَنْهُ بِمَا هُوَ؟، فَمَا يَجَابُ بِهِ يَتَخَلَّفُ عَنْهُ مَعْنَى الْجَوْهَرِيَّةِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَوْجُودًا إِلَّا فِي مَوْضِعٍ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ جَوْهَرًا.

وَأَمَّا الْخَاصُّ بِالْجِسْمِ التَّعْلِيمِيِّ فَهُوَ أَنَّهُ يَتَبَدَّلُ مَعَ بَقَاءِ الْحَقِيقَةِ

الجسميَّة المُشَخَّصَة، فَإِنَّ الشَّمْعَةَ المَعْيَنَةَ باقيةً مع تبادلٍ مقاديرِها بِتَبَدُّلِ الأشكالِ المُكَعَّبَةِ والمُسْتَدِيرَةِ، والمُتَبَدِّلُ غَيْرُ الباقي لا محالةً، فذلك دليلٌ على أَنَّ الجسمَ التعليميَّ عَرَضٌ قائمٌ بالجسمِ الطبيعيِّ لا مَقومٌ له.

واعترض بأنَّ المُتَبَدِّلَ هو الشَّكْلُ أو أوضاعُ أجزاءِ الجسمِ، فَإِنَّ الشَّمْعَةَ المُكَعَّبَةَ مثلاً إذا اسْتُدِيرَتْ تجتمعُ أجزاءُها التي كانت مُتَفَرِّقَةً، والمُسْتَدِيرَةُ إذا تَكَعَّبَتْ تَفَرَّقَتْ الأجزاءُ التي كانت في مجتمعِهِ لا المقدار.

وَأَجِيبُ: بأنَّ تَغْيِيرَ الشَّكْلِ مُسْتَلْزِمٌ لِتَغْيِيرِ المقدارِ؛ لأنَّ الشَّكْلَ هيئَةُ ما أَحاطَ به حَدٌّ واحدٌ، أو حدودٌ من جهةِ الإحاطَةِ، وهيئَةُ الإحاطَةِ إِنَّمَا تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الإحاطَةِ، وتَغْيِيرُ الإحاطَةِ بدونِ تَغْيِيرِ الحدودِ غيرُ ممكنٍ، وتَغْيِيرُ الحدودِ بِغيرِ تَغْيِيرِ المقدارِ كذلك.

وقوله: أو أوضاعُ أجزاءِ الجسمِ، ليس بصحيحٍ؛ إذ ليس فيه أجزاءٌ بالفعلِ حتى تَتَغَيَّرَ أوضاعُها بالتَبَدُّلِ، وأما الخاصُّ بالسطحِ، فهو إِنَّهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ للجسمِ بواسطةِ التناهي، وهو لا يكونُ من مُقَوِّمَاتِ الجسمِ؛ لأنَّ إِبْتَاهَهُ لَهُ يَفْتَقِرُ إِلَى برهانٍ؛ ولهذا أمكنَ قوماً تَصَوُّرُ جسمٍ غيرِ متناهِ، وما افْتَقَرُ فِي إِبْتَاهِهِ لِلشَّيْءِ إِلَى برهانٍ لا يكونُ من مُقَوِّمَاتِهِ، فَالتَّنَاهِي لا يَقُومُ الجسمُ، فَالسطحُ الحَاصِلُ لَهُ بِسَبَبِ التناوُلِ أَوْلَى أَنْ لا يَقُومَ فيكونُ عَرَضاً قَائِماً بِهِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بالجسمِ المعروفِ إذا كان عَرَضاً، فَالْعَارِضُ كَذَلِكَ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الجسمُ الطبيعيُّ، فَالْإِلْزَامُ مِنَ الْبِرْهَانِ عَدَمُ كَوْنِهِ مَقُوماً لَهُ وَهُوَ مُسَلَّمٌ، لَكِنْ لا يِلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَرْضِيَّتُهُ وَهِيَ الْمَطْلُوبَةُ،

فیجوزُ أن یكونَ جوهرًا حادثًا من الجسمِ الطبیعیِّ، وحال صدور جوهر بواسطة عرضِ كصدورِ الفلکِ من العقلِ بواسطة تأثيره، ويمكنُ أن یُجابَ عنه، بأنَّ المرادَ هو الثاني، وصدورُ الجوهرِ من الجوهرِ إنما یصحُّ إذا كان المبدأ مجرداً كالعقلِ، وأمّا إذا كان ذا وضع فلا یصحُّ، فقد تقدّمَ بیانه، وأمّا الخاصُّ بالخطِّ، فهو أنَّ ثبوته لا یجبُ للجسمِ لوجوده بدونه، فإنَّ الكرةَ الحقیقیَّةَ موجودةٌ ولا خطٌّ فیها بالفعلِ، وإذا لم یجب ثبوته لا یكونُ من مقوماته، بل یكونُ عرضاً قائماً به، وأمّا الخاصُّ بالزمانِ، فهو أنَّه مقدارُ الحركةِ مفتقرٌ إليها، وهي عرضٌ والمفتقرُ إلى العروضِ عرضٌ، فالزمانُ عرضٌ، وأمّا الخاصُّ بالعددِ فهو أنَّه متقومٌ بالوحداتِ التي هي الأعراضُ، والمتقومُ بها عرض لا محالة، واعتراضُ بأنَّ هذا یناقضُ ما تقدّمَ أنَّ الوحدةَ والكثرة من الأمورِ الاعتباریة.

وَالْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَا یَضُرُّ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ كَمَا لَا یَتَقَوَّمُ بِالْعَرَضِ لَا یَتَقَوَّمُ بِالْأَمْرِ الْإِعْتِبَارِيِّ لَا یَتَمُّ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ أَيْضًا لَا یَتَقَوَّمُ بِهِ.

فَقَوْلُهُ: (وَالْتَبَدُّلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (يُعْطِي عَرَضِيَّةَ الْجِسْمِ التَّعْلِيمِيَّ) إشارةٌ إلى الدلائلِ الخاصَّةِ مع لفٍّ ونشْرِ، فَإِنَّ التَّبَدُّلَ مَعَ بَقَاءِ الْحَقِيقَةِ یَتَعَلَّقُ بِالْجِسْمِ التَّعْلِيمِيِّ، وَافْتِقَارُ التَّنَاهِي إِلَى بَرَهَانٍ یَتَعَلَّقُ بِالسَّطْحِ، وَثُبُوتُ الْكُرَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ یَتَعَلَّقُ بِالْخَطِّ، وَالْإِفْتِقَارُ إِلَى عَرَضٍ یَتَعَلَّقُ بِالزَّمَانِ، وَالتَّقَوُّمُ بِهِ یَتَعَلَّقُ بِالْعَدَدِ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْأَطْرَافَ لَيْسَتْ أَعْدَامًا]

قال: (وَلَيْسَتْ الْأَطْرَافُ أَعْدَامًا، وَإِنْ اتَّصَفَتْ بِهَا مَعَ نَوْعٍ مِنَ الْإِضَافَةِ. وَالْجِسْمُ مَعْرُوضٌ لِلتَّاهِي وَعَدَمُهُ، وَهُمَا اغْتِيَابِيَّانِ).

ظهر مما تقدّم أَنَّ السَّطْحَ طَرَفُ الْجِسْمِ، وَالخَطُّ طَرَفُ السَّطْحِ، وَالنَّقْطَةُ طَرَفُ الْخَطِّ، وَأَمَّا وَجُودِيَّتُهَا وَعَدَمِيَّتُهَا فمختلفٌ فيها، وَالْمُصْطَفُ اخْتَارَ وَجُودِيَّتَهَا<sup>(١)</sup>، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ بَيَانِ عَرْضِيَّتِهَا، فَإِنَّ الْعَرَضَ مَوْجُودٌ فِي مَوْضِعٍ، وَلَكِنْ ذَكَرَهَا لِنَفْيِهَا يَتَوَقَّعُ مِنْ عَدَمِيَّتِهَا لَا تَصَافِيَهَا بِهَا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى وَجُودِيَّتِهَا، بِأَنَّهَا تَنْتَهِي بِهَا مَا لَهُ الْأَطْرَافُ؛ أَيِ: الْجِسْمِ الَّذِي هُوَ ذُو وَضْعٍ، وَمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ ذُو الْوَضْعِ ذُو وَضْعٍ، فَالْأَطْرَافُ ذَوَاتٌ وَضْعٍ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ عَدَمًا.

وقوله: (وَإِنْ اتَّصَفَتْ) أَيِ: الْأَطْرَافُ (بِهَا)؛ أَيِ: بِالْأَعْدَامِ، دَفَعَ لَذَلِكَ الْوَهْمَ، فَإِنَّ اتِّصَافَهَا بِهَا (مَعَ نَوْعٍ مِنَ الْإِضَافَةِ) قَدْ تَوَقَّعُ عَدَمِيَّتَهَا، وَبَيَانُ اتِّصَافِهَا مَعَهُ أَنَّ انْتِهَاءَ الْجِسْمِ يَتَحَقَّقُ عِنْدَهُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: السَّطْحُ الَّذِي هُوَ مَقْدَارُ ذُو بَعْدَيْنِ.

(١) ذهب المتكلمون إلى أَنَّ السَّطْحَ وَالْخَطَّ وَالنَّقْطَةَ أَعْدَامٌ صَرَفٌ. ينظر: تلخيص المحصل: ص ٣٥؛ مطالع الأنظار: ٧٦؛ شرح المقاصد: ١٧٧/٢.

وثانيها: عدم الجسم لا مطلقاً، بل بمعنى انتهائه وانقطاعه.

وثالثها: إضافة عارضة تارة للانقطاع، فيكون نهاية مضافة إلى ذي النهاية، وتارة للسطح فيكون سطحاً مضافاً إلى ذي سطح، والنهاية عارضة للسطح فيكون السطح متصفاً بالنهاية التي هي عدم مع نوع من الإضافة، والمتصف بالعدم لا يلزم أن يكون عدماً، وكذلك تُعتبر الأمور الثلاثة في الخط والنقطة.

والقائلون بعدميتها قالوا: الأطراف نهايات، والنهاية عبارة عن الفناء والعدم، وقالوا: الخطان إذا التقيا عند تلاقي السطحين، فإن لاقى أحدهما الآخر بالأسر<sup>(١)</sup> تداخلا، وإلا فقد انقسم الخط عَرْضاً، والسطحان عند تلاقي الجسمين إن تلاقيا بالأسر تداخلا، وإلا فقد انقسم السطح عمقاً، والنقطتان عند تلاقي الخطين كذلك.

وقالوا: لو كانت موجودة قامت بالجسم، فينقسم بانقسام السطح عمقاً، والخط عَرْضاً وتنقسم النقطة.

وأجيب عن الأول: بأن الأطراف ليست نهايات، بل هي معروضات لها كما ذكرنا.

وعن الثاني: بأنه لا امتناع في تداخل السطحين عمقاً؛ لأن امتناع التداخل إنما هو من جهة الاتصاف بالعظم والصغر، ولا حصّة للسطح

(١) الملاصقة بالأسر: هو التقاء كل جزء من الملتقيين بكل جزء من الملتقي الآخر. ينظر: توضيح المراد: ص ٣١٠.

منهما من جهة العمق، لكن يمتنع تداخلهما من جهة العرض والطول؛ لأنَّ السطح متَّصفٌ بهما من جهتيهما، وكذا الامتناعُ في تداخل الخطَّين من جهة العرض والعمق؛ إذ لا حصَّةُ له من العِظَمِ والصُّغَرِ بحسبِ العمق والعرض، ويمتنع تداخلهما من جهة الطول؛ لأنَّ الخطَّ له حصَّةٌ من جهة، ولا امتناعٌ بتداخلِ النقطتين مطلقاً، فالْحَاصِلُ أنَّ امتناعَ التَّدَاخُلِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الاتِّصَافِ بِالْعِظَمِ والصُّغَرِ، فحيثُ لا اتِّصَافَ بهما لا امتناعٌ للتداخلِ فيه.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ السطحَ والخطَّ ذو أبعادٍ، والأبعادُ متمانعةٌ عن التداخلِ، أمَّا إذا كانت مَادِّيَّةً فلا نَزَاعَ فيها، فهذه مَادِّيَّةٌ، وأمَّا إذا كانت مجردةً، فعلى الاختلافِ كما تقدَّم في بحثِ المكانِ.

وَعَنِ الثَّالِثِ: بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزُمُ من انقسامِ الجسمِ انقسامُها أن لو كانت من الأعراضِ السَّارِيَةِ، وليست كذلك.



## [فَضْلٌ فِي الْكَمِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْرُوضُ التَّنَاهِي]

وَقَوْلُهُ: (وَالْجِنْسُ مَعْرُوضُ التَّنَاهِي)؛ أَي: الْكَمُّ الَّذِي هُوَ جِنْسُ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ مَعْرُوضُ التَّنَاهِي، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى السَّلْبِ أَوْ عَدَمِ الْمَلَكَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوضًا؛ لِعَدَمِ التَّنَاهِي بِالمَعْنَى الثَّانِي كَانَ مَعْرُوضًا لَهُ بِالمَعْنَى الْأُولَى؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ التَّنَاهِي إِذَا اتَّصَفَ بِعَدَمِهِ، كَانَ التَّنَاهِي مَسْلُوبًا عَنْهُ، وَعَرُوضُهُ بِالمَعْنَى الثَّانِي لْجِنْسِ الْكَمِّ بِالذَّاتِ، وَلِغَيْرِهِ بِالْعَرَضِ بِسَبَبِ مَقَارَنَتِهِ لِلْكَمِّ.

(و) التَّنَاهِي وَاللَّاتَّنَاهِي لَيْسَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْأَعْيَانِ، بَلْ (هُمَا اِغْتِيَابِيَانِ)؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ مَا يُقَالُ لَهُ: تَنَاهٍ، أَوْ لَا تَنَاهٍ، بَلْ يَفْرَضَانِ عِنْدَ حَصُولِهِ فِي الذَّهْنِ عِنْدَ انْقِطَاعِ شَيْءٍ، وَذَكَرَ هَذَا مُسْتَعْنًى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ فِي لَا عَدَمِيَّةِ الْأَطْرَافِ.



## [فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْكِيفِ وَأَقْسَامِهِ]

قال: (الثاني: الْكِيفُ وَيُرْسَمُ بِقِيُودِ عَدَمِيَّةٍ تُحْصُهُ جُمْلَتُهَا بِالْاجْتِمَاعِ، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ<sup>(١)</sup>، فَالْمَحْسُوسَاتُ: إِمَّا انْفِعَالِيَّاتٌ أَوْ انْفِعَالَاتٌ، وَهِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْأَشْكَالِ؛ لِاخْتِلَافِهَا فِي الْحَمْلِ، وَلِلْمَزَاجِ لِعُمُومِهَا<sup>(٢)</sup>، فَمِنْهَا أَوَائِلُ الْمَلْمُوسَاتِ، وَهِيَ: الْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ، وَالرُّطُوبَةُ وَالْيَبُوسَةُ، وَالباقِي<sup>(٣)</sup> مُنْتَسِبَةٌ إِلَيْهَا).

الثاني: الْكِيفُ<sup>(٤)</sup>؛ أَي: الْعَرَضُ الثَّانِي مِنَ التَّسْعَةِ الْكِيفُ، وَلَا يَحْدُ وَلَا يَرَسُمُ رَسْمًا تَامًا، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْمَقُولَاتِ الْعَشْرِ الَّتِي هِيَ أَجْنَاسٌ عَالِيَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَالتَّحْدِيدُ لِلْمُرَكَّبَاتِ، وَالرَّسْمُ التَّامُّ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْجِنْسِ، وَلَا جِنْسَ لَهَا، وَلَكِنْ تَرَسُمُ رَسْمًا نَاقِصَةً.

وَرَسَمُوا الْكِيفَ: بِأَنَّهُ عَرَضٌ لَا يَقْتَضِي الْقِسْمَةَ وَاللَّاقِسْمَةَ فِي مَوْضُوعِهِ اقْتِضَاءً أَوَّلِيًّا، وَلَا يَتَوَقَّفُ تَصَوُّرُهُ عَلَى غَيْرِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) بالاستقراء، الأول: الكيفيات المحسوسة كالحرارة والبرودة. الثاني: الكيفيات الاستعدادية كالصلابة واللين. الثالث: الكيفيات النفسانية كالعلم والقدرة. الرابع: الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء.

(٢) في بعض نسخ المتن: (بعمومها).

(٣) في بعض نسخ المتن: (والبواقي).

(٤) ينظر: شرح المقولات للسجاعي: ص ٣٢.

(٥) هذا التعريف هو تعريف القطب الرازي رحمه الله في المباحث =

فقوله: عَرَضُ كَالْجِنْسِ. وقوله: لا يقتضي القِسْمَةُ يُمَيِّزُهُ عَنِ الْكَمِّ.  
 وقوله: وَاللَّاقِسْمَةُ: يُمَيِّزُهُ عَلَى النُّقْطَةِ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي اللَّاقِسْمَةَ،  
 وَقَدْ لَاقَتْضَاءَ الْأَوَّلِيِّ؛ لِنُدْرَجُ فِيهِ الْكَيْفِيَّاتُ الْمُقْتَضِيَةُ لَهَا بِالْوَاسِطَةِ،  
 كَالْعِلْمِ بِالْبَسَائِطِ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي اللَّاقِسْمَةَ، لَكِنْ لَا اقْتِضَاءَ أَوَّلِيًّا، بَلْ بِسَبَبِ  
 بَسَاطَةِ الْمَعْلُومِ.

وقوله: وَلَا يَتَوَقَّفُ تَصَوُّرُهُ عَلَى غَيْرِهِ، يُمَيِّزُهُ عَنِ الْأَعْرَاضِ النَّسْبِيَّةِ  
 السَّبْعَةِ<sup>(١)</sup> عَلَى مَا قَدَمْنَا، فَإِنَّ تَصَوُّرَ كُلِّ مِنْهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْقِيُودُ  
 الْمَذْكُورَةُ عَدَمِيَّةٌ، وَكُلُّ مِنْهَا لَيْسَ مُخْتَصَّصًا بِهِ، وَإِنَّمَا الْمَجْمُوعُ هُوَ  
 الْمُخْتَصَّصُ بِهِ، فَيَكُونُ خَاصَّةً مُرَكَّبَةً لَهُ.

واعتراض: بَأَنَّ الْخَاصَّةَ إِنَّمَا تَصْلُحُ مَعْرِفَةً إِذَا كَانَتْ لَازِمَةً بَيِّنَةً، وَلَا  
 نُسَلِّمُ أَنَّهَا بَيِّنَةٌ.

وَأَجِيبْ: بَأَنَّ كَوْنَهَا بَيِّنَةً بِمَعْنَى الْأَعْمِ لَا يَنْكُرُ، وَأَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ،  
 وَحَمْلُهُ عَلَى الْإِسْتِقْرَاءِ أَوْجَهُ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِوُجُودِ فِيهِ النَّفْسَانِيَّةِ، وَإِلَّا فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْكَمِّيَّةِ  
 فَهِيَ الْكَيْفِيَّاتُ الْمُخْتَصَّصَةُ بِالْكَمِّيَّاتِ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ اسْتِعْدَادًا فَهِيَ  
 الْإِسْتِعْدَادِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَهُوَ الْكَيْفِيَّةُ الْمَخْسُوسَةُ.

قوله: (فَالْمَخْسُوسَاتُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَبَاحِثِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنَّمَا

= المشرقية: ١/ ٢٦١.

(١) هي: الإِصْفَاءَةُ، وَالْأَيْنُ، وَالْمَتَى، وَالْوَضْعُ، وَالْمِلْكُ، وَأَنْ يَفْعَلَ، وَأَنْ يَنْفَعَلَ.

بَدَأَ بِالْمَحْسُوسَةِ لظُهُورِهَا، وَهِيَ إِنْ كَانَتْ رَاسِخَةً كَصُفْرَةِ الذَّهَبِ  
وَحَلَاوَةِ الْعَسَلِ، سُمِّيَتْ انْفَعَالِيَّاتٍ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَهَا كَحُمْرَةِ الْحَجَلِ،  
وَصُفْرَةِ الْوَجَلِ، سُمِّيَتْ انْفَعَالَاتٍ.

وَقَالُوا فِي وَجْهِ تَسْمِيَةِ كُلِّ بِمَا سَمِيَ: مَا يُمْكِنُ أَنْ يُذَكَّرَ أَسْهَلُ مِنْ  
ذَلِكَ. أَمَّا مَا قَالُوا فِي وَجْهِ تَسْمِيَةِ الْأُولَى بِالانْفَعَالِيَّاتِ فَوْجِهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ حُدُوثَهَا تَبِعَ الْانْفَعَالِ، إِمَّا بِحَسَبِ الشَّخْصِ، كَصُفْرَةِ  
الذَّهَبِ وَحَلَاوَةِ الْعَسَلِ، فَإِنَّهُمَا تَابِعَتَانِ لِلْمِزَاجِ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا عِنْدَ  
انْفَعَالِ الْمَوَادِّ، وَإِمَّا بِحَسَبِ النَّوعِ كَحَرَارَةِ النَّارِ، وَبُرُودَةِ الْمَاءِ، فَإِنَّ  
حَصُولَهُمَا فِيهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ الْانْفَعَالِ، لَكِنْ مِنْ شَأْنِ نَوْعِ الْحَرَارَةِ  
وَالْبُرُودَةِ أَنْ يَخْدُثَ بِالْانْفَعَالِ الَّذِي هُوَ الْمِزَاجُ أَيْضًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْحَوَاسَّ تَخْدُثُ فِيهَا مِنْهَا انْفَعَالٌ، وَأَمَّا وَجْهُ تَسْمِيَةِ  
الثَّانِيَةِ بِالْانْفَعَالَاتِ وَإِنْ جَارَ تَسْمِيَتُهَا بِالْانْفَعَالِيَّاتِ لِلْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ،  
لَكِنْ لِسُرْعَةِ زَوَالِهَا، وَقَصْرِ مُدَّتِهَا جَعَلَتْ كَأَنَّهَا نَفْسُ الْأَمْرِ الْمُتَجَدِّدِ  
الْمُتَغَيِّرِ وَهُوَ الْانْفَعَالُ.

وَأَمَّا الْأَسْهَلُ فَهُوَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا التَّفْرِقَةَ فِي التَّسْمِيَةِ بَيْنَ الرَّاسِخَةِ  
وغيرِهَا سَمَّوْا غَيْرَهَا انْفَعَالَاتٍ؛ لِأَنَّهَا لِسُرْعَةِ زَوَالِهَا أَشْبَهَتْ نَفْسَ  
الْانْفَعَالَاتِ فَسُمِّيَتْ بِهَا، وَلَمَّا سُمِّيَتْ بِهَا تَعَيَّنَتْ الْأُخْرَى لِلْانْفَعَالِيَّاتِ؛  
لِانْفَعَالِ الْحَوَاسِّ، وَإِنَّهُمْ سَمَّوْا إِحْدَاهُمَا بِالْانْفَعَالِيَّاتِ وَالْأُخْرَى  
بِالْانْفَعَالَاتِ.

وَالسُّؤَالُ عَنِ التَّخْصِصِ دَوْرِيٍّ فَيَسْقُطُ، وَالْعِلْمُ بِثَبُوتِ هَذِهِ  
الْكَيْفِيَّاتِ ضَرُورِيٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.

وقوله: (وَهِيَ) أَي: الْكَيْفِيَّاتُ (مُغَايِرَةٌ لِلْأَشْكَالِ) بِدَلَالَةِ الْحَمْلِ؛  
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَشْكَالِ مَا لَا يُحْمَلُ عَلَى الْكَيْفِيَّاتِ؛ إِذْ يُقَالُ:  
الْأَشْكَالُ مَلْمُوسَةٌ، وَلَا يُقَالُ: اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالْعِلْمُ وَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ  
مَلْمُوسَةٌ، وَبِالْعَكْسِ؛ إِذْ يُقَالُ: الْكَيْفِيَّاتُ مُتَضَادَّةٌ، وَلَا يُقَالُ: الْأَشْكَالُ  
مُتَضَادَّةٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّضَادِّ اتِّحَادُ الْمَوْضُوعِ، وَمَوْضُوعَاتُ الْأَشْكَالِ  
لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وقوله: (وَاللِّمَزَاجِ) يَعْنِي: إِنَّهَا مُغَايِرَةٌ لِلْمِزَاجِ أَيْضًا (لِعُمُومِهَا)؛  
أَي: بِكَوْنِهَا أَعَمُّ مِنَ الْمِزَاجِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحْصُلُ بِدُونِهِ، كَمَا فِي الْبَسَائِطِ،  
وَالْمِزَاجُ لَا يَحْصُلُ بِدُونِهَا، وَالْأَعَمُّ مُغَايِرٌ لِلْأَخْصَصِ لَا مُحَالَةٌ.

وقوله: (فَمِنْهَا) أَي: مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ الْمَحْسُوسَةِ، وَقَدَّمَ الْبَحْثَ فِي  
الْمَلْمُوسَاتِ لِعُمُومِهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ حَيَوَانٍ، فَإِنَّهُ يُدْرِكُهَا، وَلَا يَخْلُو  
عَنْهَا جِسْمٌ مِنَ الْعَنْصَرِيَّاتِ، وَأَوَائِلُهَا (الْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ وَالرُّطُوبَةُ  
وَالْيُبُوسَةُ)؛ لِأَنَّهَا مَلْمُوسَاتٌ بِالذَّاتِ، وَمَا عَدَاهَا كَاللِّطَافَةِ وَالْكَثَافَةِ  
وَالْهَاشِيشَةِ وَالزُّرُوجَةِ وَالْبَلَّةِ وَالْجَفَافِ وَالْخَفَّةِ وَالثَّقَلِ يَتَوَسَّطُهَا لِانْتِسَابِهِ  
إِلَيْهَا، وَالْأَوَّلِيَّانِ فَعْلِيَّتَانِ، وَالْآخِرِيَّانِ انْفِعَالِيَّتَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمِزَاجِ.



## [فَصْلٌ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ]

قال: (فَالْحَرَارَةُ<sup>(١)</sup> جَامِعَةٌ لِلْمُتَسَاكِلاتِ وَمُفَرَّقَةٌ لِلْمُخْتَلِفَاتِ، وَالْبُرُودَةُ بِالْعَكْسِ. وَهُمَا مُتَضَادَّتَانِ. وَتُطْلَقُ الْحَرَارَةُ عَلَى مَعَانٍ أُخَرَ<sup>(٢)</sup> مُخَالِفَةٍ لِلْكَفَيْفَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالرُّطُوبَةُ كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي سُهولةَ التَّشَكُّلِ، وَالْيُبُوسَةُ بِالْعَكْسِ. وَهُمَا مُتَعَايِرَتَانِ لِلْبَيْنِ وَالصَّلَابَةِ. وَالثَّقُلُ: كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي حَرَكَةَ الْجِسْمِ إِلَى حَيْثُ يَنْطَبِقُ مَرَكَزُهُ عَلَى مَرَكَزِ الْعَالَمِ إِنْ كَانَ مُطْلَقًا، وَالْخِفَّةُ بِالْعَكْسِ، وَيُقَالَانِ بِالإِضَافَةِ بِإِغْتِيَارَيْنِ<sup>(٣)</sup>).

الكَيْفِيَّاتُ المحسوسة لغاية ظهورها غَيْبَةً عن التعريف، لكن ربّما يفتقرُ إلى التنبية على بعض أحكامها زيادة في المعرفة، والحرارة من شأنها تفريقُ المختلفاتِ وجمعُ المتشاكلاتِ؛ لأنّها بالتسخين تُفِيدُ الْمَيْلَ الْمُصْعَدَ، فإذا أثرت في مركّب من الأجسام المختلفة لِلطَّافَةِ وكثافة، فاللُّطْفُ منها أَقْبَلُ لِلتَّصْعِيدِ<sup>(٤)</sup> كالهواء الذي هو أَلْطَفُ من الماءِ

(١) في بعض نسخ المتن: (والحرارة).

(٢) لفظ الحرارة يطلق على أربعة معان: الأول: الحرارة العنصرية وهي حرارة النار. الثاني: الحرارة الكوكبية كالحرارة المحسوسة من تأثير الشمس. الثالث: الحرارة الحادثة من الحركة. الرابع: الحرارة الغريزية التي هي آلة الطبيعة في أفعالها في النبات والحيوان.

(٣) في بعض نسخ المتن: (بالاعتبارين).

(٤) في بعض الشروح: (للتصاعد).

الذي هو اللفظ من الأرضي، والأقبل يتبادر قبل الأبطأ، فتفرق الأجزاء المختلفة الطبائع التي حدث المركب من التثامها، ويحصل عند ذلك اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبائعها، إلا إذا كان الالتحام شديداً فيفيد سيلاناً إن كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال، كما في المذهب، فإن الحرارة حدثت لا يقوى على التفريق، فإذا مال اللطيف إلى التصعيد جذبته الكثيف إلى الانحدار، فيحدث سيلان ودوران، والبرودة بالعكس، وليست عدم الحرارة؛ لأنها محسوسة، ولا شيء من العدم كذلك، ولأن كون البرودة عدماً للحرارة ليس أولى من العكس.

قوله: (وَتُطْلَقُ الْحَرَارَةُ) جواب عما يقال: الحرارة الغريزية، وليس من شأنها ما ذكرت، وكذلك الحرارة الفائضة من الكواكب النيرة.

وتقريره: إن إطلاق الحرارة عليها بالاشتراك اللفظي؛ لأنها مخالفة لحرارة النار في الحقيقة؛ لأنها شرط في وجود الحياة، وحرارة النار معدمة كإطلاقها على الحرارة الفائضة من الشمس.

ومنهم من قال: الحرارة الغريزية هي حرارة الجزء الناري المنكسر سورتها<sup>(١)</sup> عند تفاعل العناصر بعضها في بعض، وتخلّف الحكم عنه لانكساره.

وقوله: حرارة النار مُعْدِمَةٌ إن أرادوا به مطلقاً فممنوع، وإن أرادوا بها مُعْدِمَةٌ للحياة قبل الانكسار فمُسلّم، وليس الكلام فيه.

(١) أي: شدة حرارتها.

وَاسْتُدِلَّ عَلَى الْمَغَايِرَةِ ببقاءِ الجزءِ الناري المنكسر في الجسمِ  
 الحيواني الميت بزوالِ الحرارة الغريزية، فإنَّ الباقي غيرُ الزائلِ لا محالةَ.  
 وَأَجِيبَ: بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ بقاءَهُ، بل الموت بزواله وهو الحرارة الغريزية.



## [فَصْلٌ فِي الرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ]

وقوله: (وَالرُّطُوبَةُ كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي سُهُولَةَ التَّشَكُّلِ) مذهبُ الحكماء، فإنَّهم قالوا: الرُّطُوبَةُ كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي سُهُولَةَ التَّشَكُّلِ بِشَكْلِ الْحَاوِي الْغَرِيبِ، وَسُهُولَةَ تَرْكِهِ.

وَقَيَّدَ بِالْغَرِيبِ؛ لِأَنَّ الْحَاوِي الْأَصْلِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا شَكْلٌ وَاحِدٌ. (وَالْيُبُوسَةُ بِالْعَكْسِ)؛ فَإِنَّهَا كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي صُعُوبَةَ التَّشَكُّلِ بِشَكْلِ الْحَاوِي الْغَرِيبِ وَصُعُوبَةَ تَرْكِهِ.

وقال الإمام<sup>(١)</sup>: الرُّطُوبَةُ هِيَ الْبِلَّةُ الْجَارِيَةُ عَلَى ظَاهِرِ الْجَسْمِ الْمَقْتَضِيَةِ لِسُهُولَةِ الْإِلْتِصَاقِ وَالْإِنْفِصَالِ بِالْغَيْرِ، وَعَنْهُ، فَالْمَاءُ رَطْبٌ دُونَ الْهَوَاءِ.

وَاعْتَرَضَ بِلِزُومِ أَنْ يَكُونَ الْعَسَلُ أَرْطَبَ مِنَ الْمَاءِ؛ لِكَوْنِهِ أَلْصَقَ. وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْعَسَلَ وَإِنْ كَانَ أَلْصَقَ مِنَ الْمَاءِ، لَكِنَّهُ مُفْصَّلٌ بِعَسَرٍ، وَالرَّطْبُ مَا هُوَ سَهْلُ الْإِنْفِصَالِ، وَالْمَاءُ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ أَرْطَبَ مِنَ الْعَسَلِ، وَالْيُبُوسَةُ بِالْعَكْسِ، وَهِيَ غَيْرُ الْجَفَافِ، وَهُوَ عَدَمُ الْبِلَّةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِ الْبِلَّةِ.

(١) هُوَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عَدَمًا لِلْآخِرِ لَيْسَ أَوْلَى مِنْ  
الْعَكْسِ، عَلَى أَنَّ الْجَفَافَ مُحْسُوسٌ فَكَيْفَ يَكُونُ عَدَمًا؟.

وقوله: (وَهُمَا) أي: الرُّطوبَةُ وَالْيُبُوسَةُ (مُتَعَايِرَتَانِ لِلَّيْنِ وَالصَّلَابَةِ)  
فإنَّ اللَّيْنَ كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي قَبُولَ الْغَمَزِ إِلَى الْبَاطِنِ، وَيَكُونُ بِهَا لِلشَّيْءِ قَوَامٌ  
غَيْرُ سَيَّالٍ، فَيَتَقَلُّ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَلَا يَمْتَدُّ كَثِيرًا، وَلَا يَتَفَرَّقُ بِسَهُولَةٍ، وَإِنَّمَا  
يَكُونُ قَبُولُهُ الْغَمَزَ بِسَبَبِ الرُّطُوبَةِ، وَتَمَاسُكُهُ بِسَبَبِ الْيُبُوسَةِ، فَيَكُونُ فِيهِ  
قَوَّتَانِ، فَلَا يَكُونُ غَيْرَ مَا فِيهِ قُوَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَالصَّلَابَةُ مَا تَقَابَلُهُ، فَيَكُونَانِ مِنْ  
الْكَيفِيَّاتِ الِاسْتِعْدَادِيَّةِ.



## [فَصْلٌ فِي الثَّقَلِ وَالْخِفَّةِ]

وقوله: (وَالثَّقْلُ كَيْفِيَّةٌ) أَعْقَبَ الْكَيْفِيَّاتِ الْمَلْمُوسَةَ بِالثَّقَلِ وَالْخِفَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْجِبَا الْبُرُودَةِ وَالْحَرَارَةِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُطْلَقٌ وَإِضَافِيٌّ، فَالْثَّقْلُ الْمَطْلُوقُ بِكَيْفِيَّةٍ (تَقْتَضِي حَرَكََةَ الْجِسْمِ إِلَى حَيْثُ يَنْطَبِقُ مَرْكَزُهُ عَلَى مَرْكَزِ الْعَالَمِ). (وَالْخِفَّةُ) الْمَطْلُوقَةُ (بِالْعَكْسِ)، يَعْنِي: إِنَّهَا كَيْفِيَّةٌ تَقْتَضِي حَرَكََةَ إِلَى حَيْثُ يَنْطَبِقُ سَطْحُهُ عَلَى سَطْحِ مُقَعَرِ الْفَلَكَ، وَيَطْفُو فَوْقَ الْعُنَاصِرِ.

وَالثَّقْلُ الْإِضَافِيُّ يُقَالُ بِاعْتِبَارَيْنِ: أَحَدُهُمَا كَيْفِيَّةٌ يَقْتَضِي بِهَا الْجِسْمُ أَنْ يَتَحَرَّكَ نَحْوَ الْمَرْكَزِ فِي أَكْثَرِ الْمَسَافَةِ الْمَمْتَدَّةِ بَيْنَ الْمَرْكَزِ وَالْمَحِيطِ، لَكِنْ لَا يَبْلُغُ الْمَرْكَزَ، وَقَدْ يَعْرِضُ لَهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ عَنِ الْمَرْكَزِ وَهُوَ كَالْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَطْفُو عَلَى الْأَرْضِ وَيَرُسُبُ فِي الْهَوَاءِ، هَذَا مَا قَالُوا.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ كُرَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ مُلْتَزِقَةٌ بِالْأُخْرَى وَالْحَرَكَةُ بَيِّنَةٌ فَأَنْتَى نَتَصَوَّرُ مِنْ نَحْوِ الْمَرْكَزِ إِلَى الْمَحِيطِ أَوْ بِالْعَكْسِ فِي أَكْثَرِ الْمَسَافَةِ الْمَمْتَدَّةِ بَيْنَهُمَا؟ فَإِنَّ الْمَاءَ إِذَا تَحَرَّكَ مِنْ مَكَانِهِ لَا يَتَحَرَّكَ نَحْوَ الْمَحِيطِ إِلَّا بِمَقْدَارٍ قَلِيلٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَسَافَةِ الْمَمْتَدَّةِ قَسْرِيَّةً كَانَتْ أَوْ طَبِيعِيَّةً، وَلِأَنَّ الطُّفُو وَالرُّسُوبَ إِذَا حَرَكْتَانِ أَوْ يَسْتَلْزِمَانِيهَا، وَمَبْدَأُ الْأَوَّلِ الْخِفَّةُ، وَمَبْدَأُ الثَّانِي الثَّقَلُ، وَلَا حَرَكَةَ إِلَّا بِالْمِيلِ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْجِسْمِ الْوَاحِدِ مِيلَانِ طَبِيعِيَّانِ إِلَى جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَالْحَرَكَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْخَفِيفِ وَالثَّقِيلِ الْمُضَافَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَحِيطِ إِلَى الْمَرْكَزِ أَوْ بِالْعَكْسِ لَيْسَ

فيها تضادٌّ؛ لأنَّهما ينتهيان إلى نهاية واحدة وهي ما بين المحيط والمركز، وستعرفُ هذا إذا انتهينا إلى ذكر تضادِّ الحركة.

والثاني: كَيْفِيَّةٌ بها يقتضي الجسمُ أن يتحرَّكَ إذا قيس إلى الأرضِ نفسها كانت الأرضُ سابقة إلى المركزِ.

والخِفَّةُ الإضافيةُ أيضاً، تقالُ باعتبارين:

الأول: إِنَّهَا كَيْفِيَّةٌ يقتضي الجسمُ بها أن يتحرَّكَ نحو المحيط في أكثرِ المسافةِ الممتدَّةِ بين المركزِ والمحيطِ، لكنَّه لا يبلغُ المحيط، وقد يعرُضُ له أن يتحرَّكَ نحو المركزِ وهذا كالهواءِ، فإنَّه يرسبُ في النَّارِ ويطفو على الماءِ.

والثاني: كَيْفِيَّةٌ بها يقتضي الجسمُ أن يتحرَّكَ بحيثُ إذا قيس إلى النَّارِ كانت النَّارُ سابقةً إلى المحيطِ.



## [فَصْلٌ فِي ذِكْرِ الْمَيْلِ وَأَحْوَالِهِ]

قال: (وَالْمَيْلُ طَبِيعِيٌّ وَقَسْرِيٌّ وَنَفْسَانِيٌّ، وَهُوَ الْعِلَّةُ الْقَرِيبَةُ لِلْحَرَكَةِ، وَبِاعْتِبَارِهِ يَصْدُرُ عَنِ الثَّابِتِ مُتَغَيِّرٌ، وَمُخْتَلِفُهُ مُتَضَادٌّ، وَلَوْلَا بُتُوئُهُ لَسْتَسَاوَى ذُو الْعَائِقِ وَعَادِمُهُ. وَعِنْدَ آخَرِينَ: هُوَ جِنْسٌ بِحَسَبِ تَعَدُّدِ الْجِهَاتِ، وَيَتِمَّائِلُ وَيَخْتَلِفُ بِاعْتِبَارِهَا. وَمِنْهُ الثَّقُلُ، وَآخَرُونَ مِنْهُمْ جَعَلُوهُ مُغَايِرًا. وَمِنْهُ لَا رَيْمٌ وَمُقَارِقٌ، وَيَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ لَا غَيْرَ، وَهُوَ مَقْدُورٌ لَنَا. وَيَتَوَلَّدُ عَنْهُ<sup>(١)</sup> أَشْيَاءُ بَعْضُهَا لِذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَبَعْضُهَا لَا لِذَاتِهِ).

لَمَّا ذَكَرَ الْحَرَكَةَ فِي بَيَانِ الثَّقَلِ وَالْخِفَةِ، وَلَا تَتَحَقَّقُ الْحَرَكَةُ بِدُونِ مَيْلٍ ذَكَرَهُ وَأَحْوَالَهُ، وَهُوَ كَيْفِيَّةٌ بِهَا يَمْتَنِعُ الْجِسْمُ مَا يَمْنَعُهُ، وَيَسْمِيهِ الْمُتَكَلِّمُونَ اعْتِمَادًا<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ طَبِيعِيٌّ وَقَسْرِيٌّ وَنَفْسَانِيٌّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُنْ حَدِثَ مِنْ تَأْثِيرٍ قَاسِرٍ خَارِجٍ عَنِ الْجِسْمِ وَمَا فِيهِ أَوْ لَا، فَإِنْ حَدِثَ كَمَيْلِ السَّهْمِ عِنْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الْقَوْسِ، فَهُوَ الْمَيْلُ الْقَسْرِيُّ، وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ مِنْهُ، فَإِنْ حَدِثَ عَنِ طَبِيعَةِ الْجِسْمِ كَمَيْلِ الرُّقِّ الْمَنْفُوخِ الْمُسَكَّنِ فِي الْمَاءِ، فَهُوَ الْمَيْلُ الطَّبِيعِيُّ، وَإِنْ حَدِثَ عَنِ النَّفْسِ كَمَيْلِ النَّبَاتِ عِنْدَ تَبَرُّزِهِ مِنْ

(١) في بعض نسخ المتن: (منه).

(٢) الاعتماد والميل: هو كيفية يكون بها الجسم مدافعاً لما يمانعه عن الحركة

إلى جهة ما. ينظر: رسالة الحدود لابن سينا: ص ٨١.



الأرضي، فكاعتماد الإنسان على غيره، فهو الميل النفساني، والميل علة قريبة لتوسطه بين الطبيعة والحركة.

وقوله: (وَيَاغْتِيَارِهِ يَصْدُرُ عَنِ الثَّابِتِ مُتَغَيِّرٌ) يجوز أن يكون دليلاً. وتقريره: أَنَّ كَلَّاً مِنَ الطَّبِيعَةِ وَالْقَاسِرِ وَالنَّفْسِ ثَابِتٌ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ الْمُتَغَيِّرُ؛ يعني: الحركة، فكل منها لا تصدر عنه الحركة.

أَمَّا الصُّغْرَى فَظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا الْكِبْرَى فَلَأَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْمُتَغَيَّرَاتِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَلَى السَّوَاءِ، فَصَدُورُ مُتَغَيِّرٍ مَعِيْنٍ عَلَى كَيْفِيَّةٍ مَعِيْنَةٍ مِنَ السَّرْعَةِ وَالْبَطْءِ اللَّذَيْنِ لَا تَخْلُو الْحَرَكَةُ عَنْهُمَا مَمْتَنِعٌ لِعَدَمِ الْأُولَوِيَّةِ، فَلَا بَدَّ مِنْ انْضِيَاغِ شَيْءٍ آخَرَ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، تَخْتَلِفُ حَالُهُ بِالشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ، حَتَّى يَصِيرَ الثَّابِتُ بِسَبَبِهِ مَبْدَأً لِلْحَرَكَةِ، وَهُوَ الْمِيلُ فَكَانَ عِلَّةً قَرِيبَةً.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمِيلَ قَابِلٌ لِلشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ، فَلَا يَكُونُ مَعْلُولاً لِحَدِّ الثَّلَاثَةِ كَالْحَرَكَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ لَذَلِكَ وَجْهَ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ خَلْوَ الْحَرَكَةِ عَنْ حَدٍّ مَا مِنَ السَّرْعَةِ وَالْبَطْءِ مَمْتَنِعٌ، وَهَمَا بِحَسَبِ الذَّاتِ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَيْفِيَّةٌ قَابِلَةٌ لِلشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ، وَاخْتِلَافُهُمَا بَعَارِضٍ إِضَافَةً؛ لِأَنَّ مَا هُوَ سَرْعَةٌ بِالْقِيَاسِ إِلَى شَيْءٍ فَهُوَ بَعِيْنُهُ بَطْءٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ، فَالْحَرَكَةُ إِذْنُ يَمْتَنِعُ خَلْوُهَا عَنْ حَدٍّ مَا مِنَ الشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ مَعْلُولاً لِمَا لَا يَقْبَلُهُمَا؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ جَمِيعِ الْحَرَكَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ إِلَيْهَا سَوَاءٌ، فَصَدُورُ حَرَكَةٍ مَعِيْنَةٍ مِنْهَا وَهُوَ الْمِيلُ، فَهُوَ أَمْرٌ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الطَّبِيعَةِ وَالْحَرَكَةِ، فَهُوَ الْعِلَّةُ الْقَرِيبَةُ، وَهُوَ فِي مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِبَارَةِ. وَالْإِعْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ آتٍ عَلَيْهِ.

وقوله: (وَمُخْتَلِفُهُ مُتَضَادٌّ) إشارة إلى الردّ على زعم جواز اجتماع الميلين إلى جهتين مختلفتين بتفسير الميل بما يوجب المدافعة، فإنّه على هذا التفسير لم يمتنع الجمع بينهما؛ ولهذا يختلف الحجران المرميان إلى فوق بقوة واحدة في السّرعَة والبطء إذا اختلفا صغراً أو كبيراً؛ لأنّ الميل الطّبيعيّ في الحجر الكبير أعظم منه في الصغير، وهو إلى جهة غير جهة الميل القسريّ، فتكون المعاوقة من القسريّة في الكبير أقوى، فتكون حركته أبطأ.

وجه ذلك: أنّه لما ثبت أنّه العلّة القريبة للحركة، فلو اجتمع مثلاًن مختلفان، بأن يكون أحدهما في جهة، والآخر إلى خلافها كان الجسم متحرّكاً في حالة واحدة إلى جهتين مختلفتين وهو باطل بالضرورة، وإذا امتنع اجتماعهما، وهما موجودان متواردان على موضوع واحد كانا متضادّين، وبطء حركة الجسم الكبير ليس باعتبار عظم الميل فيه بل باعتبار أنّ المعاوقة فيه أكثر؛ لأنّ الطّبيعة معاوقة للحركة القسريّة، وفي الجسم الكبير مثل ما في الجسم الصغير وزيادة.

وفيهِ نظَرٌ؛ لأنّ المعاوق للميل القسريّ هو الميل الطّبيعيّ فكانت المعاوقة راجعة إلى الميل، وأمّا اجتماعهما إلى جهة واحدة فلا مانع منه كما في الحجر المرمي إلى أسفل، فإنّ فيه ميلاً طّبيعيّاً وقسريّاً كلاهما إلى أسفل؛ ولذلك تكون حركته أسرع مما إذا تحرّك بطّبعه وحده، وكالإنسان المنحدِر من الجبل، فإنّ الميل الطّبيعيّ والنّفسانيّ إلى جهة السفّل قد اجتماعا.

## [فَصْلٌ فِي ثُبُوتِ الْمَيْلِ لِكُلِّ جِسْمٍ]

وقوله: (وَلَوْلَا ثُبُوتُهُ لَتَسَاوَى) يريد به بيان أن كلامه في القسريّة، وتقريره: لولا ثبوت الميل الطبيعي، وبرهن على ذلك بقوله: (وَلَوْلَا ثُبُوتُهُ) لكن ليس فيه بيان أن كلامه في القسريّة، وتقريره: لولا ثبوت الميل الطبيعي في الجسم القابل للحركة القسريّة؛ (لَتَسَاوَى) حركة جسم ذي العائق وعادمه، واللازم باطل.

وبيان الملازمة أنا نفرض جسماً متحركاً بالقسر عديم المعاوقة؛ أي: الميل الطبيعي، يقطع مسافة في زمان، ويفرض آخر فيه ميل ومعاوقة ما بالطبع يقطعها، فلا محالة يقطعها في زمان أكثر، ويفرض جسم ثالث فيه ميل أضعف من الميل المفروض أولاً، نسبته إلى الميل المفروض أولاً نسبة زمان عديم الميل إلى زمان الميل المفروض أولاً، فيتحرك بالقسر في مثل زمان قديم المعاوقة مثل مسافته، وتساوي حركتا مقسورين: ذي عائق وعادمه.

وقد تقدّم الكلام على ذلك في بحث الخلاء سؤالاً وجواباً، فلا حاجة إلى إعادته.

وقوله: (وَعِنْدَ آخَرِينَ) جنس يعني ما ذكرنا في الميل إنما هو مذهب الحكماء، وعند المتكلمين الميل هو الاعتماد، (وَهُوَ جِنْسٌ)

تحت ستة أنواع (يَحْسَبُ تَعْدُدُ الْجِهَاتِ) الست، فإنَّ كلَّ جسمٍ له جهاتٌ  
ستٌ، ويَحْسَبُ كلَّ جهةٍ اعتماداً.

وقوله: (وَيَتَمَائِلُ وَيَخْتَلِفُ بِاعْتِبَارِهَا)؛ أي: قد يتماثل الاعتماد  
بحسب اتِّحادِ الجهة، وقد يختلف بحسب تعدُّدها.

وقوله: (وَمِنْهُ الثَّقُلُ)؛ أي: من جنس الاعتمادِ الثَّقُلُ، وهو الاعتمادُ  
بالنسبة إلى الأسفل عند بعض المتكلمين<sup>(١)</sup>. وعند آخرين منهم<sup>(٢)</sup>: الثَّقُلُ  
مغايرٌ لجنس الاعتماد، فإنَّه عبارة عن كثرة أجزاء الجسم، فما هو أزيدُ  
أجزاء أثقل، فهو عند هؤلاء من مَقُولَةِ الكَمِّ.



(١) كأبي هاشم الجبائي وأتباعه. ينظر: كشف المراد: ص ١٩٤.

(٢) كأبي علي الجبائي. ينظر: المصدر السابق.

## [فَضْلٌ فِي أَقْسَامِ الْمَيْلِ]

وقوله: (وَمِنْهُ لَزِمَ وَمُفَارِقٌ) هذا على رأي المعتزلة، فإنهم اتفقوا على اعتماداتٍ منقسمةٍ إلى لازمةٍ طبيعيةٍ، وهي اعتمادُ الثَّقِيلِ في جهةِ السُّفْلِ، واعتمادُ الخفيفِ في جهةِ العُلُوِّ، وإلى مُفَارِقَةٍ وهي الْمُجْتَنِبَةُ؛ أي: القسريَّةُ، كاعتمادِ الثَّقِيلِ في جهةِ العُلُوِّ والخفيفِ في السُّفْلِ.

وقوله: (وَيُفْتَقَرُ إِلَى مَحَلٍّ لَا غَيْرَ) يعني: أنه لا يكون في محلِّين؛ لأنَّه عَرَضٌ، وكلُّ عَرَضٍ مفتقرٌ إلى محلٍّ، ولا يحلُّ في محلِّين، والمقصودُ بذكره التعرُّضُ لأحوالِ المَيْلِ، وإلَّا فهو معلومٌ من مباحثِ العَرَضِ.

وقوله: (وَهُوَ مَقْدُورٌ لَنَا) لأنَّه يَحْدُثُ بِحَسَبِ دَوَاعِينَا، ويتنفي بِحَسَبِ صَوَارِفِنَا.

وقوله: (وَيَتَوَلَّدُ عَنْهُ أَشْيَاءٌ) أي: يَتَوَلَّدُ عن الاعتمادِ أَشْيَاءٌ: (بَعْضُهَا لِذَاتِهِ) بلا شرطٍ كالأكوان، والاعتمادُ في محلِّه.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَلأنَّ الجسمَ حالَ حركتهِ يختصُّ بجهةٍ دون جهةٍ، فلا بدُّ من مخصَّصٍ؛ لكونه فيها وهو الاعتمادُ.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلأنَّ الحَرَكَةَ الْقَسْرِيَّةَ تَوْجَدُ شَيْئًا فَشَيْئًا، والقاسِرُ أَوْجَدَ فِي الْمُتَحَرِّكِ الْاعْتِمَادَ، والاعتمادُ يُؤَلِّدُ الحَرَكَةَ الْأُولَى، والاعتمادُ

بالنسبة إلى الحركة الثانية، وبعضها يتولّد عنه لا لذاته كالتأليف، فإنه يتولّد عن المجاورة المتولّدة من الاعتماد، وأمّا الألم فيتولّد من التفريق الذي يتولّد من الاعتماد.



## [فَصْلٌ فِي أَوَائِلِ الْمُبْصَرَاتِ]

قال: (وَمِنْهَا أَوَائِلُ الْمُبْصَرَاتِ، وَهِيَ اللَّوْنُ وَالضَّوْءُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا طَرَفَانِ، وَلِلْأَوَّلِ حَقِيقَةٌ، وَطَرَفَاهُ: السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ الْمُتَضَادَّانِ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الثَّانِي فِي الْإِدْرَاكِ لَا الْوُجُودِ، وَهُمَا مُتَغَايِرَانِ جِسْمًا، قَابِلَانِ لِلشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ الْمُتَبَايِنَانِ نَوْعًا، وَلَوْ كَانَ الثَّانِي جِسْمًا لَحَصَلَ ضِدُّ الْمَحْسُوسِ، بَلْ هُوَ عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْمَحَلِّ، مُعَدُّ لِحُصُولِ مِثْلِهِ فِي الْمُقَابِلِ، وَهُوَ ذَاتِيٌّ وَعَرَضِيٌّ، وَأَوَّلٌ وَثَانٍ، وَالظُّلْمَةُ عَدَمٌ مَلَكَتُهُ).

أي: ومن الكيفيات المحسوسة أوائِلُ المُبْصَرَاتِ، وهي التي تكون مُبْصَرَةً أَوَّلًا وبالذاتِ، وهو اللَّوْنُ والضَّوْءُ، ولكلٍّ منهما طرفان.

(ولِلْأَوَّلِ) يعني: اللَّوْنُ (حَقِيقَةٌ)؛ أي: إِنَّهُ أَمْرٌ مُحَقَّقٌ لَا مُحْتَمِلٌ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ مُتَحَيَّلٌ يَتَحَيَّلُ الْبَيَاضُ مِنْ اخْتِلَاطِ الْهَوَاءِ بِالْأَجْسَامِ الشَّفَافَةِ الْمُتَصَغَّرَةِ جِدًّا كَمَا فِي الثَّلْجِ وَالْبَلُورِ الْمَسْحُوقِ وَالزُّجَاجِ الْمَدْقُوقِ، فَإِنَّ الثَّلْجَ يُرَى فِي غَايَةِ الْبَيَاضِ، مَعْنَاهُ: إِذَا نَظَرْنَا فِيهِ وَجَدْنَا أَجْزَاءَ شَفَافَةٍ مُتَصَغَّرَةٍ جِدًّا خَالِطَهَا ضَوْءٌ، وَالْبَلُورُ قَبْلَ السَّحْقِ غَيْرُ مَلُونٍ، وَبَعْدَهُ يَخَالِطُهُ الضَّوْءُ فَيُشْرَى أَيْضًا، وَكَذَلِكَ الزُّجَاجُ قَبْلَ السَّحْقِ غَيْرُ مَلُونٍ، وَبَعْدَهُ يُرَى أَيْضًا كَذَلِكَ، وَالسَّوَادُ إِنَّمَا يُتَحَيَّلُ عِنْدَ عَدَمِ غَوْرِ الضَّوْءِ فِي عُمُقِ الْجَسَمِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ مَا جَعَلُوهُ سَبَبًا

(١) هم جماعة من قدماء الحكماء. ينظر: نهاية المرام للحلي: ١/ ٥٣٢.

لَتَحْتَهِ الْبَيَاضُ مَنْقُوضٌ بِيَاضِ الْبَيْضِ الْمَسْلُوقِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ السَّلْقِ شَفَافٌ وَلَا يَرَى، وَبَعْدَهُ يَصِيرُ كَثِيفًا وَيُرَى مَعَ انْتِفَاءِ اخْتِلَاطِ الْهَوَاءِ لِثِقَلِهِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ مَخَالَطَتِهِ، فَإِنَّ الْخِفَّةَ فِي الشَّيْءِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْهَوَائِيَّةِ وَالنَّارِيَّةِ سَلَمْنَا، لَكِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِتَحْقِيقِهِ فِي الْخَارِجِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِتَحْقِيقِهِ.

وقوله: (وَطَرَفَاءُ: السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ الْمُتَضَادَّانِ) إشارة إلى ما هو المشهور، وهو أَنَّ أَصْلَ الْأَلْوَانِ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، وَغَيْرُهُمَا مُتَرَكِّبٌ مِنْهُمَا. وَقِيلَ: مِمَّا أَصْلُهَا، وَالْحُمْرَةُ وَالصَّفْرَةُ وَالْخَضْرَاءُ أَيْضًا، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ لَتَعَاقِبُهُمَا عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَبَيْنَهُمَا غَايَةُ الْخِلَافِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا قِيلَ: وَيَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا وَتَحْصُلُ الْعُبْرَةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ اجْتَمَعَا وَبَقِيَ عَلَى صِرَافَتِهِمَا، رُئِيَ الْجِسْمُ فِي غَايَةِ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ مَعًا، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صِرَافَتِهِ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْهُمَا، بَلْ لَوْنٌ مُتَوَسِّطٌ، وَإِنْ بَقِيَ أَحَدُهُمَا عَلَى صِرَافَتِهِ دُونَ الْآخَرِ، فَإِنْ بَقِيَ الْبَيَاضُ يُرَى الْجِسْمُ أبيضَ صَرَفًا وَالسَّوَادُ كَذَلِكَ وَهُوَ خِلَافُ الْمَفْرُوضِ؛ لِأَنَّهُ لَا عُبْرَةَ فِيهِ أَصْلًا.

وَاعْتَرِضَ: بِأَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي يُفِيدُ مَقْصُودَ الْخَصْمِ، وَهُوَ حُصُولُ الْعُبْرَةِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا غَيْرَ بَاقِيَيْنِ عَلَى صِرَافَتِهِمَا.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ مِنْهُمَا، فَإِذَا لَمْ يَبْقِيا عَلَى صِرَافَتِهِمَا انْتِفِيا وَحَصَلَ نَوْعَانِ آخَرَانِ؛ لَمَا سَنَذَكُرُ أَنَّ الْأَشَدَّ مِنَ اللَّوْنِ نَوْعٌ مَبَايِنٌ لِلشَّدِيدِ مِنْهُ، فَالَّذِي حَصَلَ مِنَ الْعُبْرَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ لَوْنَيْنِ لَيْسَا بِالْمُتَضَادَّيْنِ اللَّذَيْنِ كَانَ الْكَلَامُ فِيهِمَا.



## [فَضْلٌ فِي تَوْقُفِ اللَّوْنِ عَلَى الضَّوِّ]

وقوله: (وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الثَّانِي فِي الْإِذْرَاكِ) يعني: أَنَّ الضَّوَّ شَرْطُ إدْرَاكِ اللَّوْنِ لَا شَرْطُ وجودِهِ يَريْدُ به الرَّدُّ عَلَى ابنِ سِينَا فِيمَا قَالَ: إِنَّ الضَّوَّ شَرْطُ وجودِ اللَّوْنِ، فَلَا يُوجَدُ اللَّوْنُ بِالْفِعْلِ عِنْدَ عَدَمِهِ، بَلْ يَكُونُ الْجِسْمُ مُسْتَعْدًّا لِقَبُولِ اللَّوْنِ الْخَاصِّ بَعْدَ تَحَقُّقِ الضَّوِّ.

وَاحْتِجَّ عَلَيْهِ: بَأَنَّا لَا نَحْسُ بِالْأَلْوَانِ فِي الظُّلْمَةِ، فَمَاذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِعَدَمِهَا أَوْ لِمَعَاوَةِ الظُّلْمَةِ عَنِ الْإِحْسَاسِ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَةَ عَدَمٌ لَا يَعَاوِقُ، فَإِنَّ مَنْ يَكُونُ فِي غَارٍ مُظْلِمٍ يَرَى جَمَاعَةَ خَارِجِ الْغَارِ إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا مَعَ أَنَّ الْهَوَاءَ الْحَاطِلَ بَيْنَهُمْ ظُلْمَةٌ، فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ.

وَاعْتَرَضَ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الضَّوُّ شَرْطَ رُؤْيَا الْأَلْوَانِ، فَلَا تَرَى عِنْدَ عَدَمِهِ بِسَبَبِ فَقْدِ الشَّرْطِ لَا بِسَبَبِ مَعَاوَةِ الظُّلْمَةِ.

لَا يُقَالُ: الضَّوُّ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الرُّؤْيَا؛ لِأَنَّ مَنْ فِي الْغَارِ يَرَى الْخَارِجَ، مَعَ عَدَمِ الضَّوِّ بَيْنَ مَنْ فِي الْغَارِ وَبَيْنَ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ مُظْلِمٌ؛ لِأَنَّ الضَّوَّ الْوَاقِعَ عَلَى الْمَرْتَبِ شَرْطٌ فِي رُؤْيَا، لَا الْوَاقِعَ عَلَى الْحَاطِلِ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْتَبِ.

قَالَ شَيْخِي الْعَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحَقُّ أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَلْوَانِ بِحَسَبِ الشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ مُشْعِرٌ، بِأَنَّ اللَّوْنَ الْحَاصِلَ عِنْدَ شَدَّةِ الضَّوِّ حَقِيقَةٌ

مخالفةً لحقيقة اللون الحاصل عند ضعف الضوء، وهذا يدل على أنه عند شدة الضوء انتفى اللون الأول المغاير بالحقيقة الثاني وحدث اللون الثاني. ولا وجود للقدر المشترك بين اللونين المختلفين بالحقيقة؛ إذ يمتنع تحقق حصّة الجنس عند انتفاء الفصل، فأخذ من هذا أن الضوء شرط وجود اللون<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) تسديد القواعد: ٧٥٨/٢.

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الضَّوَّءَ وَاللَّوْنَ مُتَغَايِرَانِ]

وقوله: (وَهُمَا مُتَغَايِرَانِ حِسًّا) أي: المغايرةُ بينهما مستفادةٌ من الحِسِّ؛ لأنَّ الضوءَ لو كان نفسَ البياضِ لما شارك البَيَاضُ السَّوَادَ فيه، كما أنَّهما لم يشاركا في البياضِيَّةِ أو السَّوَادِيَّةِ، لكنَّهما قد يشتركان.

وفي هذا الكلامِ نظرٌ؛ لأنَّه إذا ثَبَتَ أَنَّ الضَّوَّءَ شَرْطٌ لِإِدْرَاكِ اللَّوْنِ أو وجودِهِ كان مغايرًا له قطعًا، فكان ذكرُهُ في هذا المختصرِ مستدرِكًا، ويمكنُ أن يقالَ: ذكره تصريحًا ينفي قول من يقول: الضَّوَّءُ هو اللَّوْنُ، فإنَّ الضَّوَّءَ قد يَحْسُ اللَّوْنَ كالبلورِ في الظُّلْمَةِ، فَإِنَّ ضَوْءَهُ يَحْسُ دُونَ لَوْنِهِ. وقوله: (قَابِلَانِ لِلشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ) ظاهرٌ.

وقوله: (الْمُتَبَايِنَانِ نَوْعًا) مبنيٌّ على ذلك فإنَّ ما هو الأشدُّ مما يقبل الشَّدَّةَ والضَّعْفَ نوعٌ مباينٌ للأضعفِ، فإنَّ السَّوَادَ الشَّدِيدَ يخالِفُ السَّوَادَ الضَّعِيفَ فِي الشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ لا محالةً، فإمَّا أن يختلفا بالحقيقةِ أو العوارضِ.

والثاني: باطلٌ بعلمنا قطعًا أنَّ التفاوتَ بينهما في السَّوَادِيَّةِ لا في أمرٍ خارجٍ عنها، فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ، وهذا يساعِدُ أبا علي فيما ذهب إليه من اشتراطِ الضَّوِّءِ لوجودِ اللَّوْنِ على ما قررنا. وأشار شيخِي العلامة رحمه الله: إِلَى «أَنَّ الْمَقُولَ بِالتَّشْكِيكِ مِنْ عَوَارِضٍ مَا يَقَالُ عَلَيْهِ مِنْ

الأفراد»<sup>(١)</sup> بما حاصله: أَنَّ الماهيَّةَ وذاتياتِها مدارُ الجزئياتِ وجوداً وعدمًا، فكانت مقدمتين عليها ذهناً، فلا يكونان بالنسبةِ إلى شيءٍ منها أقدمَ وأولى من غيره.

وتقدِّمُ بعضُ الجزئياتِ على بعضٍ بالوجود لا يقتضي تقدُّمَهُ بالماهيةِ، فإنَّ نسبةَ الماهيةِ إلى الجزئيِّ المتقدِّمِ بالوجودِ كنسبتهِ إلى الجزئيِّ المتأخِّرِ به، فلا تكونُ الماهيةُ وذاتياتُها مَقُولَةً على الجزئياتِ بالتشكيكِ.

وأقولُ: قد تقدَّم أنَّه إذا كان كذلك كان اللَّوْنُ من عوارضٍ ما تحتهُ، وليس لما تحتهُ جنسٌ؛ إذ الكيفيَّةُ جنسٌ لِلَّوْنِ، وهو عرضيٌّ لما تحتهُ، وجنسٌ عرضيٌّ للشيءِ ليس بجنسٍ له، فيكونُ كُلُّ منها نوعاً مفرداً وليس كذلك.

وقوله: وليس الثاني جسمًا وإلَّا تحصَّلَ ضِدُّه إلى دفعِ قولٍ من زعم أنَّ الأضواءَ أجسامًا، والاستدلالُ عليها، ووجهه: أنَّ الضَّوْءَ لو كان جسمًا، فإن كان مُبَصَّرًا مَسَرًّا ما تحتهُ، فكان الأكثرُ ضوءاً أكثرَ سترًا لما تحتهُ، وإن لم يكن مُبَصَّرًا لم يحسَّ به، والحِسُّ يكذبُهما.

واعتَرَضَ: بأنَّه لا يلزمُ من كونِ الضَّوْءِ محسوساً كونه ساتراً لما تحتهُ؛ ليجواز أن يكونَ شفافاً.

قال شيخي العلامةُ رحمه الله: فالأولى أن يقال: لو كان الضوءُ

جسمًا تداخل الجسمان، أو ازداد حجم الجسم القابل بحصوله فيه، وهو ظاهر البطلان<sup>(١)</sup>.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ فِي غَايَةِ اللَّطَافَةِ فَلَا يَحْسُ بِهِ ازْدِيَادُ الحِجْمِ. وَاحْتِجَّ مِنْ قَالَ: الضَّوُّ جِسْمٌ بِأَنَّهُ مُنَحْدَرٌ مِنَ الشَّمْسِ أَوْ النَّارِ، وَكُلُّ مُنَحْدَرٍ مُتَحَرِّكٌ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ جِسْمٌ، وَبِأَنَّهُ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَةِ الْمُضِيِّ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ جِسْمٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُنَحْدَرٌ، بَلِ الضَّوُّ يَحْدُثُ فِي قَابِلَةِ الْمُقَابِلِ دَفْعَةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَ حَدُوثُهُ مِنْ شَيْءٍ عَالٍ يَسْتَبِقُ إِلَى الْوَهْمِ أَنَّهُ مُنَحْدَرٌ مُتَحَرِّكٌ، وَكَذَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ بِحَرَكَةِ الْمُضِيِّ، بَلِ الشَّمْسُ تَتَحَرَّكُ فَيَحْدُثُ فِي مُقَابِلِهَا الضَّوُّ، وَيَنْتَفِي مَا حَدَثَ قَبْلَ هَذِهِ الْمُقَابِلَةِ بِسَبَبِ زَوَالِ الْمُقَابِلَةِ الْأُولَى عِنْدَ انْتِقَالِ الشَّمْسِ مِنْ مَوْضِعِهَا الْأَوَّلِ، فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ انْتَقَلَ بِانْتِقَالِ الشَّمْسِ، فَبِتُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْمَحَلِّ مُعِدٌّ لِحَصُولِ مِثْلِهِ فِي الْجِسْمِ الْمُقَابِلِ لِمَحَلِّهِ كَضَوْءِ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ عَرَضٌ قَائِمٌ بِهَا مُعِدٌّ لِحَصُولِ ضَوْءٍ آخَرَ مِثْلَهُ فِي الْجِسْمِ الْمُقَابِلِ لِلشَّمْسِ.

وقوله: (وَهُوَ) أي: الضَّوُّ (ذَاتِيٌّ وَعَرَضِيٌّ)، فالذاتِيُّ مَا حَدَثَ مِنْ ذَاتِ الْمُضِيِّ فِي ذَاتِهِ، وَيُسَمَّى ضَوْءً، وَالْعَرَضِيُّ مَا حَدَثَ مِنْهَا فِي غَيْرِهِ، وَيُسَمَّى نُورًا.

وقوله: (وَأَوَّلُ وَثَانِ) أي: الضَّوُّ أَوَّلُ، وَهُوَ مَا حَصَلَ مِنَ الْمُضِيِّ

(١) ينظر: تسديد القواعد: ٢ / ٧٦٠.

لذاته، كضوء الهواء الذي صار مضيئاً بالشمس، وثاني وهو ما حصل من المضيء لغيره كضوء وجه الأرض قبل طلوع الشمس، فإنه صار مضيئاً بالهواء الذي صار مضيئاً بالشمس، وهذه القسم الثانية للضوء العرضي، وإذا اعتبرت بالنسبة إلى الذات، فالأول منها ثانٍ والثاني ثالث.

وقوله: (وَالظُّلْمَةُ عَدَمٌ مَلَكَةٌ) يعني: أنها عدم الضوء عما من شأنه أن يكون مضيئاً، فإن ما من شأنه الضوء إذا انتفى عنه صار مظلماً، ولا يحتاج إلى أن تحدث فيه كيفية أخرى، تحصل بها الظلمة فكانت عدم ملكة الضوء.

وقيل: هي كيفية تمنع الإبصار. ورد بأنه لو كان كذلك لما رأى الجالس في الظلمة ناراً توقد بقربه، ضرورة وجود المانع من الإبصار وهو الظلمة؟

وأجيب: بأن الظلمة التي تحيط بالمرئي هي المانعة دون المحيطة بالرائي.



## [فَصْلٌ فِي الْمَسْمُوعَاتِ]

قال: (وَمِنْهَا الْمَسْمُوعَاتُ: وَهِيَ الْأَصَوَاتُ الْحَاصِلَةُ مِنَ التَّمَوُّجِ الْمَعْلُولِ لِلْقَرَعِ أَوْ الْقَلْعِ<sup>(١)</sup> بِشَرْطِ الْمُقَاوَمَةِ فِي الْخَارِجِ، وَيَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهُ؛ لِوُجُوبِ إِدْرَاكِ الْهَيْئَةِ الصُّورِيَّةِ، وَيَحْصُلُ مِنْهُ آخَرُ هُوَ الصَّدَى. وَقَعَرِضُ لَهُ كَيْفِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ تُسَمَّى بِاعْتِبَارِهَا حَرْفًا، إِمَّا مُصَوَّتٌ أَوْ صَامِتٌ مُتَمَائِلٌ، أَوْ مُخْتَلِفٌ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَرَضِ، وَيَنْتَظِمُ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> الْكَلَامُ بِأَقْسَامِهِ، وَلَا يُعْمَلُ غَيْرُهُ).

ومن الكيفيات المحسوسة المسْمُوعَاتُ، وهي الأصوات الحاصلة من التَّمَوُّجِ الْمَعْلُولِ لِلْقَرَعِ، أَوْ الْقَلْعِ بِشَرْطِ الْمُقَاوَمَةِ فِي الْخَارِجِ. وتوضيحه: أَنَّ الْمَشْهُورَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ أَنَّ السَّبَبَ الْأَكْثَرِيَّ لِلصَّوْتِ يُمَوِّجُ الْهَوَاءَ الْحَاصِلَ بِسَبَبِ الْقَرَعِ، وَهُوَ إِمَّا سَاسٌ عَنِيفٌ أَوْ قَلْعٌ، وَهُوَ تَفْرِيقٌ عَنِيفٌ، وَلَيْسَ التَّمَوُّجُ انْتِقَالَ الْهَوَاءِ الْوَاحِدِ بَعَيْنِهِ وَنَقَلَ صَوْتٌ حَمَلَهُ إِلَى الصَّمَاخِ، بَلْ عِبَارَةٌ عَنْ مُضَادَّاتٍ مُتَوَالِيَةٍ وَسُكُونَاتٍ كَذَلِكَ. وَوَجْهٌ سَبَبِيَّتُهَا لَهُ: إِنَّ كُلًّا مِنْهَا يَدْفَعُ الْهَوَاءَ مِنَ الْمَسَافَةِ الَّتِي سَلَكَهَا إِلَى جَنْبَيْتِهَا<sup>(٣)</sup>

(١) في بعض نسخ المتن: (والقلع).

(٢) في بعض نسخ المتن: (منه).

(٣) في بعض الشروح: (جنبها) وفي بعضها: (جنبيتها).

بعتفٍ شديدٍ، ويلزمُ منه انقيادُ المتباعدِ منه للتشكُّلِ والتَّموُّجِ، فإنَّ وَصَلَ  
إِلَى الصَّمَاخِ سَمِعَ وَلَا فَلَا، فهما سببان للتَّموُّجِ، لكن بشرطِ المُقاوَمَةِ.  
وأوردَ عَلَيْهِ أَنَّ انقيادَ الهواءِ المتباعدِ للتَّشكُّلِ بالحروفِ المختلفةِ  
الأوصافِ جهراً وهمساً في الجهاتِ الستِ غيرِ متصوِّرٍ.

وأجيب: بأنَّ لا نسلَمُ أَنَّهُ غيرُ مُتصوِّرٍ، غايةً ما في البابِ أن يكونَ  
مُسْتَبَعِداً، وهو في الإمكانِ الذاتيّ.

وقوله: (في الخَارِجِ) متعلِّقٌ بقوله: (الحاصِلَةُ) أو (مِنَ التَّموُّجِ)  
وهو إشارةٌ إلى ردِّ ما قيل: إِنَّ الصَّوْتَ ليس بموجودٍ في الخَارِجِ، بل إِنَّمَا  
يحدثُ في السَّامِعَةِ عن ملاسةِ التَّموُّجِ عندَ بلوغِهِ إلى الصَّمَاخِ لا قَبْلَهُ.  
وقالوا: إِنَّهُ باطلٌ؛ لأنَّه لو كان كذلك لما أدركناه في غيرِ تلك  
الحالَةِ، ولو كان كذلك لما أذركنا الجهةَ عندَ وصولِ الصَّوْتِ إلينا؛ لعدمِ  
بقاءِ أثرِ منها في الهواءِ المُتَمَوِّجِ عندَ بلوغِهِ إلى الصَّمَاخِ، كما أنَّنا إن لم  
نُدرِكِ الملموسَ، إلَّا حالَ وصولِهِ إلينا، لم نُدرِكِ باللمسِ أَنَّ الملموسَ  
من أيِّ جهةٍ وَصَلَ إلينا، وقيل: الصَّوْتُ جسمٌ وهو باطلٌ؛ لأنَّه ليس  
بمُبْصَرٍ، والجسمُ مبصرٌ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْقَرْعُ أو الْقَلْعُ، وقيل: هو التَّموُّجُ، وكلاهما باطلٌ؛ لأنَّ  
كُلَّاهُمَا مِنَ الْقَرْعِ وَالْقَلْعِ والتَّموُّجِ مبصرٌ، والصَّوْتُ ليس كذلك، وفي كونهِ  
يُموِّجُ الهواءَ مبصراً نظراً.

قوله: (وَيَسْتَعِجِلُ بِقَاوُذِهِ) أي: بقاءِ أجزاءِ الصَّوْتِ معاً في الوجودِ،



بل تَوْجَدُ عَلَى سَبِيلِ التَّجَدُّدِ وَالْإِنْقِضَاءِ كَالْحَرَكَةِ وَالزَّمَانِ؛ لَكُونِهِ عَرَضًا  
غَيْرَ قَارٍّ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ وَجُوبُ إدْرَاكِ الْهَيْئَةِ الصُّورِيَّةِ؛ أَي: التَّرْتِيبِ  
الْخَاصِّ الْوَاقِعِ فِي حُرُوفِ الْكَلِمَةِ.

وَتَقْدِيرُهُ: أَنَّا نَدْرِكُ الْهَيْئَةَ الصُّورِيَّةَ لَزِيدٍ وَبِحَسَبِ ذَلِكَ نَفْهَمُ مَعْنَاهُ،  
وَلَوْ كَانَتْ الْأَصْوَاتُ قَارَّةً مُجْتَمِعَةً كَانَتْ الْحُرُوفُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا هِيَ  
بِزِيَادَةِ كَيْفِيَّةٍ مُمِيزَةٍ كَمَا يَذْكُرُهُ، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ سَمَاعُ زَيْدٍ مِثْلًا  
عَلَى هَذَا التَّأْلِيفِ الْخَاصِّ أَوْلَى مِنْ سَمَاعِ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ التَّأْلِيفِ، فَلَمْ  
يَفْهَمْ زَيْدٌ وَهَذَا خُلْفٌ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ حَصُولَهُ فِي الْخَارِجِ مُتَرْتَّبٌ، فَجَارٍ  
أَنْ يَبْقَى عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَيَحْصُلُ مِنْهُ آخَرُ) مِنَ التَّمَوُّجِ الْحَاصِلِ بِالْقَرْعِ أَوْ الْقَلْعِ  
تَمَوُّجٌ آخَرُ، وَيَحْصُلُ مِنْهُ صَوْتُ آخَرُ (وَهُوَ الصَّدَى)، فَإِنَّ الْهَوَاءَ إِذَا  
تَمَوَّجَ وَقَاوَمَهُ مَصَادِمُ كَجِبِلٍ أَوْ جِدَارٍ أَمْلَسَ، بَحِثْ بِصَرْفِ هَذَا الْهَوَاءِ  
الْمُتَمَوِّجِ إِلَى خَلْفٍ مَحْفُوظًا فِيهِ هَيْئَةُ تَمَوُّجِ الْهَوَاءِ الْأَوَّلِ، حَدَثَ مِنْ  
ذَلِكَ صَوْتُ هُوَ الصَّدى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصَّوْتَ الْحَاصِلَ مِنَ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِقَرْعٍ وَلَا قَلْعٍ وَلَا  
بِمَقَاوِمٍ فَلَا يَتَنَاوَلُهُ كَلَامُهُمْ، وَلَا يُعْتَدَّرُ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: السَّبَبُ الْأَكْثَرِيُّ، وَلَا  
يَلْزَمُ مِنَ الْكَلْبِيَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِهْمَالًا أَمْرٍ كَثِيرٍ الْوُقُوعِ وَالْإِهْتِمَامَ بِأَمْرٍ قَلِيلٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَتَعْرِضُ لَهُ)؛ أَي: الصَّوْتُ (كَيْفِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ) بِهَا يَمْتَازُ  
الصَّوْتُ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْحِدَّةِ وَالثَّقَلِ تَمَيُّزًا فِي الْمَسْمُوعِ، وَ(تُسَمَّى  
بِاعْتِبَارِهَا خَرْقًا).

واحترز بقوله: تَمَيَّزَ في المسموعِ عن الصَّوْتِ الطَّوِيلِ والقَصِيرِ  
والملائمِ وغيره، فإنَّ كَلَامَها قد عَرَضَ له هَيْئَةٌ يَتَمَيَّزُ بها عن صَوْتِ  
آخِرِ هُوَ مِثْلُهُ في الحِدَّةِ والثَّقَلِ، لكن تَمَيَّزَ ليس في المسموعِ؛ لأنَّ الطَّوْلَ  
والقَصَرَ والملائمةَ وغيرَها ليست بمسموعةٍ، أمَّا الطَّوْلُ والقَصْرُ؛ فلا تُثَمَّ  
من الكَمِّيَّاتِ، وهي غيرُ مسموعةٍ، وأمَّا الملائمةُ وعدمُها؛ فلا تُثَمَّ  
مطبوعان.

وقوله: وهو (إِمَّا مُصَوَّتٌ أَوْ صَامِتٌ) يعني: الحرفَ المُصَوَّتَ:  
حُرُوفَ المَدِّ واللَّيْنِ: الألفَ والواوَ والياءَ، إِذَا تَوَلَّدَتْ من إشباعٍ ما قبلها  
من الحَرَكَاتِ المُجَانِسَةِ لها الفَتْحُ للألفِ، والصَّمُّ للواوِ والكسْرُ للياءِ:  
ك(هَـا، وُهو، وهِي)، ولا يُمكنُ الابتداءُ بها في تلكِ الحالةِ؛ لأنَّها حينئذٍ  
ساكنة، والابتداءُ بالسَّاكنِ مُتَعَذِّرٌ، والصَّامِتُ هو ما عداها.

وقوله: (مُتَمَائِلٌ أَوْ مُخْتَلِفٌ) بقسم الصَّامِتِ، والمتمائلة كالباءِ  
والباءِ إِذَا كَانَتَا ساكنتين، أو متحرَّكتين بحركتين متمائلتين كضمَّتين  
أو فتحيتين أو كسرتين، والمختلفةُ إمَّا مختلفةٌ بالذَّاتِ والحقيقةُ كالتَّاءِ  
والطَّاءِ، أو بالعوارضِ كجيمين أو دالين إِذَا تحرَّكَ أَحَدُهُما وسكنَ  
الآخر بحركتين مختلفتين، والكلامُ ينتظمُ من الحروفِ بأقسامِهِ، فإنَّها  
إِذَا تَأَلَّفَتْ تَأَلَّفًا مَخْصُوصًا، يسمَّى المُتَأَلَّفُ كَلَامًا، وهذا على رأي  
أبي الحسين البصري، فإنَّه عَرَّفَ الكلامَ بأنَّه: المنتظمُ من الحروفِ  
المسموعةِ المتميِّزة.

واحترز بقوله: من الحروف عن الحرف الواحد، فإنه لا يسب كلاماً، وبقوله: المسموعة عن الحروف المكتوبة.

ويقوله: الْمُتَمَيِّزَةُ عن أصوات كثيرة من الطيور، وهو كما ترى يقتضي أَنَّ الكلام الذي يكون على حرف واحد لا يكون كلاماً، والكلمة المركبة من حرفين فصاعداً تكون كلاماً، وهو قول الأصوليين أيضاً، ولكنَّ النُّحاة أطبقوا على فساده، وهو أي: الكلام مفرد ومؤلف، والمؤلف تامٌّ: خبر وإنشاء، أمر ونهي، ونداء وتعجب، وغير تامٍّ: إمّا تقييدٌ أو غيره.

وقوله: (ولا يُعْقَلُ غَيْرُهُ) يعني أَنَّ الكلام هو المؤلف منها، وغيره غير معقول، وهو مذهب المعتزلة، وأمّا الأشاعرة فقصَّموه إلى نفسي، وهو المعنى القائم بالنفس الذي هو مدلول المؤلف منها، ولفظي وهو المؤلف منها.

قال شيخنا العلامة رَحِمَهُ اللهُ: قولهم: لا يُعْقَلُ الكلام من غير المؤلف منها، إن أرادوا به أن لا يُعْقَلُ مدلول هذه اللفاظ أصلاً، فهو عَيْنُ الجهالة، وإن أرادوا به أن مدلول هذه اللفاظ لا يُطْلَقُ عليه الكلام، فهو نزاع لفظي.

قال<sup>(١)</sup>: والحقُّ أَنَّ الكلام يُطْلَقُ على المفهوم القائم بالنفس كما يُطْلَقُ على المؤلف من الحروف، كقول الشاعر:

(١) يعني الشيخ العلامة شمس الدين الأصفهاني المتوفى سنة: (٧٤٩هـ).

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا<sup>(١)</sup>  
 لَكِنَّ إِطْلَاقَ الْكَلَامِ عَلَى الْمُؤَلِّفِ مِنَ الْحُرُوفِ أَشْهُرُ مِنْ إِطْلَاقِهِ  
 عَلَى مَدْلُولِهِ.

وَأَقُولُ: الْمُصَنَّفُ قَالَ فِي الْقِيَاسِ: قَوْلُ مُؤَلِّفٍ مِنْ قَضَايَا، وَيُلْزَمُهُ  
 أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، إِمَّا التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي الْقِيَاسِ  
 بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَهُوَ لَا يَكَادُ يَصَحُّ، أَوْ بِالتَّنَاقُضِ بَيْنَ كَلَامِيهِ.

\*\*\*

(١) ينسب هذا البيت إلى الشاعر الأموي المشهور بالأخطل، وهو غياث بن  
 غوث بن الصلت التغلبي، ويكنى أبا مالك، ولد سنة: (١٩هـ)، وهو شاعر  
 عربي يمتدح إلى بني تغلب، وكان نصرانيًا، وقد مدح خلفاء بني أمية بدمشق  
 في الثَّام، توفي سنة: (٩٢هـ). ينظر: البيان والتبيين: ١/ ١٨٧؛ الشعر  
 والشعراء: ١/ ٤٧٣.

## [فَصْلٌ فِي الْمَطْعُومَاتِ وَالْمَشْمُومَاتِ وَالْاسْتِعْدَادَاتِ الْمُتَوَسِّطَةِ]

قال: (وَمِنْهَا الْمَطْعُومَاتُ التَّسْعَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ تَفَاعُلِ الثَّلَاثَةِ فِي مِثْلِهَا، وَمِنْهَا الْمَشْمُومَاتُ، وَلَا أَسْمَاءَ لِأَنْوَاعِهَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ. وَالْاسْتِعْدَادَاتُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ طَرَفَيْ النَّفْيِ).

أي: ومن الكيفيات المحسوسة المطعومات، وهي تسعة يحصل من ضربِ قوابل ثلاث في قوابل مثلها، فإنَّ الجسمَ الحاملَ للطَّعم، إمَّا لطيفٌ أو كثيفٌ أو معتدلٌ بينهما، والفاعلُ إمَّا الحرارةُ أو البرودةُ تُحدثُ في اللطيفِ الحُموضةَ، وفي الكثيفِ العُفوصةَ، وفي المعتدلِ القَبْضَ.

والكيفية المتوسطة تُحدثُ في اللطيفِ الدسومةَ، وفي الحلاوةِ وفي المعتدلِ التَّفَاهَةَ، وهي ما يكونُ له طعمٌ في الحقيقةِ دونَ الحِسِّ؛ لشدَّةِ تَكَاثُفِهِ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ يُخَالِطُ رُطُوبَةَ الْفَمِ، وَيَصِلُ إِلَى الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ عَلَى جَرَمِ اللِّسَانِ، فَيَحْسُ بِطَّعْمِهِ، ثُمَّ إِذَا اخْتَبَلَ فِي تَحْلِيلِ أَجْزَائِهِ وَتَلَطُّفِهَا أَحَسَّ مِنْهُ بِطَّعْمٍ كَالنُّحَاسِ وَالْحَدِيدِ، وَقَدْ يُطْلَقُ النَّفْعُ عَلَى مَا لَا طَعْمَ لَهُ أَصْلًا، وَلَيْسَ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ.

وهذه التسعة المذكورة مُفْرَدَاتُ الطُّعُومِ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي الْجِسْمِ الْوَاحِدِ طَعْمَانِ أَوْ أَكْثَرُ، فَيَحْسُ بِطَّعْمٍ غَيْرِهَا، أَمَّا اجْتِمَاعُ الطَّعْمَيْنِ

فكاجتماع المرارة والقَبْضِ في الحُضْضِ<sup>(١)</sup> وسمي البُشَاعَة، وكاجتماع المرارة والملوحة في الشَّيْحَةِ، وسمي الرُّعُوقَة، وأمّا اجتماع الأكثر، فكاجتماع المَرَارَةِ والحَرَافَةِ والقَبْضِ في الباذنجان.

قوله: (وَمِنْهَا)؛ أي: من الكيفيات المحسوسة (المَشْمُومَات) وهي الروائح المُدْرَكَةُ بالشم، (وَلَا أَسْمَاءَ لِأَنْوَاعِهَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ) فالروائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة، والمخالفة له تسمى متنة، وقد يختلف ذلك بحسب الأشخاص، فإن الملائم لشخص قد لا يلائم غيره، وقد يشق للروائح الطعوم المقارنة لها اسم، فيقال: رائحة حلوة وحامضة.

قوله: (وَالْاِسْتِعْدَادَاتُ الْمُتَوَسِّطَةُ بَيْنَ طَرَفَيْ النَّقِيضِ) بيان للنوع الثاني من الكيفيات، وهي الكيفيات الاستعدادات المتوسطة بين طرفي النقيض؛ أي: الانفعال، واللائفعال على معنى أنه استعداد شديد الانفعال، أو استعداد شديد اللانفعال، والأول يسمى اللَّاقُوَّة كالمراضية واللين، والثاني، يسمى القوة كالمُصْحَاحِيَّة والصَّلَابَةِ.



(١) الحُضْضُ: ويروى بفتح الصاد الأولى، وَقَالَ اللَّيْثُ: الحُضْضُ يَتَّخِذُ مِنْ أَبْوَالِ الْإِبِلِ. وَقَالَ أَبُو عبيد عن الزيد: هُوَ الْحُضْضُ، وَالْحُضْطُ، وَالْحُظْطُ. قَالَ شَمْرٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ الصَّادَ مَعَ الظَّاءِ إِلَّا فِي هَذَا. وَهُوَ الْحُدُلُ. وَعَنِ الْفَرَّاءِ: الْخَذَالُ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْحُضْضُ وَالْحُضْضُ: صَمَغٌ مِنْ نَحْوِ الصَّبْرِ وَالْمَرْ وَمَا أَشْبَهَهُمَا. ينظر: تهذيب اللغة: ٣/ ٢٥٦؛ لسان العرب: ٢/ ٩١٠.

[فَصْلٌ فِي الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ<sup>(١)</sup>]

قال: (وَالنَّفْسَانِيَّةُ: حَالٌ أَوْ مَلَكَةٌ، مِنْهَا: الْعِلْمُ وَهُوَ إِمَّا تَصَوُّرٌ<sup>(٢)</sup> أَوْ تَصْدِيقٌ<sup>(٣)</sup>، جَازِمٌ، مُطَابِقٌ، ثَابِتٌ، وَلَا يُحَدُّ، وَيَقْتَسِمَانِ الضَّرُورَةَ وَالْاِكْتِسَابَ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْاِنْطِبَاعِ فِي الْمَحَلِّ الْمُجَرَّدِ الْقَابِلِ، وَحُلُولِ الْمِثَالِ مُغَايِرٍ، وَلَا يُمَكِّنُ الْاِتِّحَادُ).

هذا بيان النوع الثالث من الكيفيات، وهي الكيفيات النفسانية؛ أي: الْمُخْتَصَّةُ بِذَوَاتِ الْأَنْفُسِ، وَالرَّاسِخَةُ مِنْهَا تَسْمَى مَلَكَةً وَغَيْرَهَا حَالاً، وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا بِالْفُضُولِ، بَلْ بِالْعَوَارِضِ فَإِنَّ الْكَيْفِيَّةَ الْوَاحِدَةَ بِالشَّخْصِ

(١) والنفسانية حال أو ملكة. وهو القسم الثالث من الأقسام الأربعة للكيف وهي الكيفيات النفسانية، وهي حال إن كانت غير راسخة أو ملكة إن كانت راسخة فالملكة تكون أولاً وحالاً، ثم تصير ملكة، فالفرق بينهما كالفرق بين الشيخوخة والشباب.

(٢) التصوُّر: هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات. وعند علماء النفس: استحضار صورة شيء محسوس في العقل دون التصرف فيه. ينظر: التعريفات للجرجاني: ١/ ٥٩؛ المعجم الوسيط: ١/ ٥٢٨.

(٣) التصديق: هو عبارة عن حكم العقل بنسبة بين مفردين إيجاباً أو سلباً على وجه يكون مفيداً، كالحكم بحدوث العالم ووجود الصانع. المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين: ص ٦٩.

قد تكونُ حالاً، فإذا استَحَكَمَت صارت مَلَكَةً، ولا شيءَ من الأمورِ  
المختلفةِ بالفصولِ متقلَّبٌ بعضها إلى بعضٍ.

قوله: (مِنْهَا الْعِلْمُ)؛ أي: مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ، قَدَّمَ الْعِلْمَ، وإن  
كانت الحياةُ أقدَمَ لشرفه؛ فَإِنَّ تَقَدُّمَ الْحَيَاةِ إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالْعِلْمِ.

\*\*\*



## [فصل في انقسام العلم إلى تصوّر وتصديق]

قوله: (وَهُوَ: إمَّا تَصَوُّرٌ، أَوْ تَصَدِيقٌ جَازِمٌ مُطَابِقٌ ثَابِتٌ) احترز بالجازم عن الظن، فإنه تصديق غير جازم؛ لاحتماله النقيض، وبالمطابق عن الجهل المركب، وبثابت عن التقليد، فإن الثابت يراؤ ما لا يزال، والتقليد ليس كذلك.

والمشهور في تقسيم العلم أن يقال: العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل، إمَّا تصوّر مطلق كتصوّر الإنسان والعقل ونحو ذلك، وإمَّا تصوّر مع تصديق كعلمنا بأن العالم حادث.

والتصديق هو الحكم بين الشيئين نفيًا أو إثباتًا، وقد يطلق ويراد به اليقين، وهو تصديق جازم مطابق ثابت كما ذكره المصنّف، والعلم بهذا المعنى لا ينقسم إلى التّصوّر والتّصديق الموصوف بالصفات المذكورة؛ لامتناع انقسام الشيء إلى نفسه ومباينه، ولا بالمعنى الأول لخروج الأقسام الباقية عنه، وإذا ظهر ذلك عرّف ما في كلامه من التسامح بتقسيم العلم إلى التّصوّر والتّصديق الموصوف، فإن أوجب أنّ العلم بمعنى اليقين، وهو أعمّ من التّصوّر والتّصديق.

ردّ: بأنّ العلم بمعنى اليقين يُعتبر فيه الحكم والعزم والمطابقة، والتّصوّر مجرد عنها، فلا يكون أعمّ من التّصوّر، ولا يندفع بتقسيم

الشيء إلى نفسه ومباينه، ولعله إن جعل قوله: (جَازِمٌ مُطَابِقٌ ثَابِتٌ) صفةً للتصوُّر والتصديق، وأراد بالجازِم ما لا يَحْتَمِلُ النقيض، وسمَّى القسم الثاني وهو التصوُّر مع التصديق صحَّ تقسيم العلم إلى تصوُّرٍ جازِمٍ مطابقٍ ثابتٍ، وإلى تصوُّرٍ مع تصديق كذلك.

وقوله: (وَلَا يُحَدُّ)؛ أي: العلم لا يُحَدُّ لكونه بديهياً، وما ذَكَرَ في معرض التعريف ليس بحدٍّ ولا رسمٍ، بل هو تعريفٌ لفظيٌّ، وقد تقدَّم أنَّ البديهيَّ قد يعرفُ لفظاً، والوجدانياتُ كُلُّهَا كذلك.

وقوله: (وَيَقْتَسِمَانِ الضَّرُورَةَ وَالْاِكْتِسَابَ)؛ أي: ينقسم كلٌّ من التصوُّر والتصديق إلى ضروريٍّ وكسبيٍّ، والتصوُّر الضروريُّ ما لا يحتاج في حصوله إلى فكرٍ، والتصديق الضروريُّ ما يكفي في جزم العقل نسبة أحد طرفيه إلى الآخر تصوُّرهما، وإن كانا أو كان أحدهما فكرياً، والمكتسبُ من كلٍّ منهما ما يقابلُ ضروريَّةً.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الانْطِبَاعِ]

وقوله: (وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الانْطِبَاعِ)؛ أي: لا بدَّ في العلم من انطباع صورة مساوية للمعلوم في العالم؛ لأنَّ الحُكْمَ على المَعْدُومِ بالأحكام الوجودية وافقة كما في كثير من الأشكال الهندسية المفروضة مما لا يتَّعَمَّقُ، مُمكنًا كان أو مُمتنعًا، وكلُّ محكومٍ عليه بالحكم الوجودي له وجودٌ، والفرْضُ أنَّه ليس في الأعيان، فهو في النَّفْسِ إمَّا حَقِيقَةً أو مَثَالًا، والأولُ ممتنعٌ، فتعيَّنَ الثاني، والظاهرُ أنَّ هذا الحكم للعلم الانفعالي، فإنَّ المفهوم من الانطباع ما يحصلُ في الشيء من خارجٍ، وإن أرادَ به الحصولَ، فالعدولُ عنه ما ليس بلا ضرورة.

وقوله: (المُجَرَّدُ) جوابٌ عمَّا يقال: لو كان العلم انطباع صورة المعلوم في العالم كان كلُّ مَنْ حَصَلَ له هذه الصُّورة عالمًا وليس كذلك؛ لحصول صورة السَّوادِ مثلاً للجماذِ وليس بعالمٍ.

وَفِيهِ نَظَرٌ: لأنَّ الحاصل للجماذِ نفسُ السَّوادِ لا صورتهُ. وتقديرُ الجوابِ: إنَّ العلمَ انطباع صورة المعلوم في المحلِّ المُجَرَّدِ عن المادَّةِ، والجماذُ ليس كذلك، فلا يكونُ عالمًا.

وقوله: (القَابِلُ) يُحْتَمَلُ أن يكونَ صفةً كاشفةً، ويحتملُ أن يكونَ جوابًا عمَّا يقال: الصُّورةُ العقليةُ المجردةُ قد تعرَّضَ لها صورة عقلية، كالمعقولاتِ الأولى التي تعرَّضَ لها المعقولات الثانية، فلو كان العلمُ

حصول صور المعلومات في المحل المجرد كانت المعقولات الأولى عالمة، والثانية معلوماتها.

وتقريره: أنَّ الصورة العقلية وإن تجردت عن المادة، لكنها غير قابلة للعلم؛ لعدم قيامها بنفسها، والقابل له لا بدَّ له من ذلك، فلا تكون المعقولات الأولى عالمة ولا الثانية معلوماتها.

قال شيخنا العلامة رَحِمَهُ اللَّهُ: ولو اقتصر على القابل كفاه في الإشارة إلى جواب الدخَلين، لكن ذكر المجردة أيضاً تنبيهاً على أنَّ العالم لا بدَّ وأن يكون غير مادِّي. وفيه نظر: لأنَّ الجساد قابلٌ لصورة المواد على ما ذكر، وليس بعالم.

قوله: (وَحُلُولِ الْمِثَالِ) إشارة إلى الجواب عما يقال: لو كان العلم عبارة عما ذكرتم كان العالم بالحرارة والبرودة والاستدارة حاراً بارداً مستديراً، وهو باطل.

وتقريره: أنَّ المراد بصورة المعلوم مثاله، وهو مغاير لما له المثال في كثير من الأحكام كما تقدَّم في المقصد الأول.

واعتراض أيضاً بأنَّ العلم لو كان ما ذكرتم كان علم المجردات بذواتها وصفاتها كعلمنا بأنفسنا وبأحوال أنفسنا بحصول المِثَال والصورة فيها، وليس كذلك.

وأجيب: بأنَّ العلم بالأشياء الخارجة عن المُدرَك بالانطباع لا غير، وعلم المجردات بأنفسها ليست كذلك.

## [فَضْلٌ فِي أَنَّ الْعَالِمَ لَا يَتَّحِدُ بِالْمَعْلُومِ]

وقوله: (وَلَا يُمَكِّنُ الْاِتِّحَادُ) بيانُ بطلانِ ما سوى الانطباعِ من القولِ  
بِاتِّحَادِ الْعَالِمِ بِالْمَعْلُومِ عِنْدَ الْعِلْمِ، وهو مذهبُ طائفةٍ، والقولُ بِاتِّحَادِ  
الْعَالِمِ بِالْعَقْلِ انفعالٌ عِنْدَ الْعِلْمِ، وهو مذهبُ طائفةٍ أُخرى.

والدليلُ العامُّ ما ذكر في بطلانِ الاتِّحادِ أَنَّ الْاِثْنَيْنِ لَا يَتَّحِدَانِ،  
وَالْمُخْتَصُّ بِالْأَوَّلِ أَنَّا لو فرضنا أَنَّ عَالِمًا عَلِمَ أو صار بعينه، فهل يكون  
بعد علمه كما كان قبله، أو بطل ذلك؟ فإن كان الأولُ تساوى العالم  
بالشيء والجاهل به وهو محالٌ؛ لأنَّ الشيءَ مع صفةٍ غيرُهُ بدونها، وإن  
كان الثاني، فإمَّا أن يبطل بذاته، أو ببطلانِ بحالٍ من أحواله، فإن كان  
الأوَّلُ فلا اتِّحادٌ؛ لأنَّ الذاتَ بطلت وحدث شيءٌ آخر، لا أنَّ شيئاً صار  
شيئاً آخر، وإن كان الثاني فالذاتُ ما فيه، والمُتَغَيِّرُ هو الصفةُ، فيكونُ  
تَغْيِيرًا من حالٍ إلى حالٍ لا اتِّحادًا، أو المختصُّ بالثاني أَنَّ النَّفْسَ النَّاظِقَةَ  
لو اتَّحدت بالعقلِ الفَعَّالِ بأسره كانت عالمةً بجميعِ المعلوماتِ، ولو  
اتَّحدت ببعضه تُجَزَّى العقلُ الفَعَّالُ.



## [فَضْلٌ فِي أَنَّ تَعَدُّدَ الْمَعْلُومِ يَسْتَدْعِي تَعَدُّدَ الْعِلْمِ بِهِ]

قال: (وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَعْقُولِ، كَالْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَلَا يُعْقَلُ إِلَّا مُضَافًا، فَيَقْوَى الْإِشْكَالُ مَعَ الْإِتِّحَادِ).

اختلف العقلاء في أَنَّ الْعِلْمَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَعْلُومِ أَوْ لَا؛ يَعْنِي: أَنَّ تَعَدُّدَ الْمَعْلُومِ يَسْتَدْعِي تَعَدُّدَ الْعِلْمِ أَوْ لَا؟

فذهب أهلُ السُّنَّةِ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومَاتِ اللَّهِ الَّتِي لَا نِهَآيَةَ لَهَا مَعَ أَنَّهُ وَاحِدٌ، وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُحَدَّثُ، فَقَدْ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَاهِلِيُّ<sup>(١)</sup>: الْعِلْمُ الْوَاحِدُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَعْلُومَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَحَكَاهُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَأَنْكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي وَقَالَ: إِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْإِلْزَامِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْعِلْمُ الْوَاحِدُ يَتَعَلَّقُ بِمَعْلُومِينَ.

وَجَوَّزَ الْجَبَّائِيُّ ذَلِكَ، وَأَوْجِبَهُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَفَضَّلَ

(١) هو العلامة شيخ المتكلمين أبو الحسين الباهلي البصري تلميذ أبي الحسن الأشعري. برع في العقلیات. وكان يقطّأ، فطنأ، لسنأ، صالحأ، عابدأ. قال ابن الباقلاني: كنت أنا وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن فورك معاً في درس أبي الحسين الباهلي، كان يدرس لنا في كل جمعة مرة، توفي في حدود (٣٧٠هـ). سير أعلام النبلاء: ١٦ / ٣٠٤؛ الوافي بالوفيات: ١٢ / ١٩٣.

(٢) عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني أبو منصور (ت ٤٢٩هـ): عالم متفنن من أئمة الأصول. كان صدر الإسلام في عصره. ولد ونشأ في بغداد، ورحل إلى خراسان فاستقر في نيسابور.

القاضي فقال: كل معلومين لا يتعقل أحدهما مُنفكًا عن الآخر جاز أن يتعلّق بهما علمٌ واحدٌ، وكلّ ما يصحُّ أن يعقل مع الذهول عن الآخر لم يتعلّق بهما علمٌ واحدٌ، واختار المصنّف عدمَ تعلّق العلم الواحد بمعلومين قطعاً؛ لأنّ العلم عنده انطباعُ صورة المعلوم في العالم، وانطباعٌ لإحدى الصورتين غير انطباع الأخرى، إلّا إذا اتحدت الصورتان وهو باطلٌ.

وقوله: (كالحال والاستقبال) مثالٌ لاختلاف أوزده مشيراً به إلى بطلان مذهب جماعة من المعتزلة ذهبوا إلى أنّ العلم بالاستقبال علمٌ بالحال عند حضور الاستقبال، فإنّ العلم بأنّ الشيء سيوجد علمٌ بوجوده إذا وجد وهو باطلٌ؛ لأنّ العلم بأنّ الشيء سيوجد مشروطٌ بعدمه في الحال، ووجوده في ثاني الحال والعلم، بأنّ الشيء موجودٌ غير مشروطٍ بالعدم في الحال، بل مشروطة بوجوده فيه فأحدهما غير الآخر لا محالة.

وقوله: (ولا يتعقل إلّا مُضافاً) يعني: إلى معلوميه، وهو ظاهرٌ لكنّها ليست نفسه ولا داخلة في مفهومه، بل هي من لوازمه، فإنّه حصول الصورة، وهي إنّما تكون لشيء فتكون الإضافة إلى ذلك الشيء لازمة له.

= ومات في إسفرائين. كان يدرس في سبعة عشر فنًا. من تصانيفه: أصول الدين، والناسخ والمنسوخ، وتفسير القرآن، وتفسير أسماء الله الحسنى، وفصائح القدريّة، وفصائح المعتزلة وغيرها. ينظر: المتخب من كتاب السياق: ١/ ٣٩٤.

وقوله: (فَيَقْوَى الْإِسْكَالُ مَعَ الْإِتِّحَادِ)؛ أي: فإذا كان العلم لا يُعْقَلُ إِلَّا مضافاً يَقْوَى الْإِسْكَالُ إذا كان العالم والمعلوم شيئاً واحداً، وهذه العبارات تدلُّ على أَنَّ ثمة إشكالاً، وَيَقْوَى بالقول بالإضافة، أمَّا نفس الإشكال، فتقديره: جَعَلْتُمُ الْعِلْمَ حَصُولَ صُورَةٍ مُساوِيَةٍ لِلْمَعْلُومِ فِي الْعَالَمِ، فَإِنَّ عِلْمَ الشَّيْءِ نَفْسَهُ، لَزِمَ اجْتِمَاعُ صَوْرَتَيْنِ مُساوِيَتَيْنِ لشيءٍ واحدٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ الْإِتِّحَادَ اجْتِمَاعَ نَفْسِ الشَّيْءِ، وَصُورَتُهُ: اجْتِمَاعُ صَوْرَتَيْنِ مُساوِيَتَيْنِ بِشيءٍ واحدٍ، وَأَمَّا وَجْه قُوَّتِهِ فَهُوَ إِنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَدْعِي الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ، وَهِيَ لَا تَتَصَوَّرُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَلَا إِثْنَيْنِ عِنْدَ اتِّحَادِهِمَا، فَلَا إِضَافَةَ فَلَا عِلْمَ لَا تَنْفَاءً لَازِمِهِ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ.

والجوابُ عن الإشكال: إِنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ الْخَارِجِ عَنِ الْعَالَمِ عِبَارَةٌ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْعِلْمُ بِمَا لَيْسَ بِخَارِجٍ فَهُوَ حَصُولُ نَفْسِهِ. وَعَنْ قُوَّتِهِ إِنَّ اتِّحَادَهُمَا لَا يَنَافِي الْإِضَافَةَ، بَلْ يَحَقِّقُهَا لِتَحَقُّقِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا حَصُولَ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ نَفْسُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْعَالِمُ وَالْمَعْلُومُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَصُولَ الشَّيْءِ مُغَايِرٌ لَهُ لَكُونِ الْوُجُودِ غَيْرِ الْمَاهِيَّةِ، فَلِإِضَافَةِ تَعَرُّضِ لِلْحَصُولِ بِالْقِيَاسِ إِلَى الشَّيْءِ، كَذَا حَقَّقَ شَيْخِي الْعَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ الْإِتِّحَادَ عَلَّةُ حَصُولِ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ، وَعِنْدَ الْإِتِّحَادِ لَوْ تَصَوَّرَ حَصُولُ كَانَ حَصُولُ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَنَوَاقِضُ بَعْلَمِ اللَّهِ بِذَاتِهِ، فَإِنَّهُ عَيْنُهَا فَلَا إِضَافَةَ ثَمَّةً، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ.



(١) ينظر: تسديد القواعد: ٧٨٤/٢.



## [فَضْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ عَرَضٌ]

قال: (وَهُوَ عَرَضِيٌّ؛ لَوْجُودِ حَدِّهِ فِيهِ، وَهُوَ فِعْلِيٌّ<sup>(١)</sup>)، وَانْفِعَالِيٌّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُمَا، وَضُرُورِيٌّ أَقْسَامُهُ سِتَّةٌ، وَمُكْتَسَبٌ، وَوَاجِبٌ، وَمُمْكِنٌ).

أي: العلمُ عَرَضٌ؛ لَوْجُودِ حَدِّهِ، وهو موجودٌ في موضوع فيه؛ إذ المرادُ علم غير الله تعالى، وذلك لأنه حصولُ صورةٍ مساويةٍ للمعلوم فيه، والحصولُ عَرَضٌ لا محالةً.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَاهِيَّةٌ عَرَضٌ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَصُولُ صُورَةٍ، وَهُوَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ كَمَا فِي سَائِرِ الْاِعْتِبَارِيَّاتِ. قالوا: هذا إذا كان المعلومُ خارجاً عن العالم، وأما إذا لم يكن خارجاً، فهو حصولُ نفسِ المعلوم، ففي العلمِ بالأشياء الخارجة عن المدركِ صورة، وحصولُ تلك الصورة، وإضافة الصورة إلى الشيء المعلوم، وإضافة الحصولِ إلى الصورة، وفي العلمِ بالأشياء الغيرِ الخارجة عن المدرك حصولُ نفس ذلك الشيء الحاصل، وإضافة

(١) العلم الفعلِيّ: هو أن يسبق صورة المعلوم إلى العالم، فتصير سبباً لوجوده في الخارج، كصورة بيت اخترعها البناء ثم أوجدتها في الخارج.

(٢) العلم الانفعاليّ: هو أن يستفاد الصورة العقلية من الوجود في الأعيان، كما نستفيد صورة السماء من السماء.

الحصول إليها، ولا شك أن الإضافة في جميع الصور عَرَضٌ لوجود حدّه فيه.

وفيه نظر، فإنَّ الإضافة التي هي من المَقُولَاتِ العشر، وهي النسبة المتكرّرة عَرَضٌ لا محالة، وأمّا الإضافة المفردة كالتي نحن فيه، فهو أمرٌ اعتباريٌّ، وإن اعتبرنا من حيث إنّها مفهومٌ، فلها وجودٌ في الذهن، وهي عَرَضٌ وليس الكلام فيه، وإن اعتبرنا من حيث إنّها إضافة شيء إلى شيء، فالعقل لا يلتفت إلى وجودها وعدمها كما في سائر الاعتباريات. وأمّا نفس حقيقة الشيء في العلم بالأشياء غير الخارجة عن العالم يكون جوهرًا إن كان المعلوم ذات العالم؛ لأنّه حينئذ تكون تلك الحقيقة قائمة بذات العالم فيكون عَرَضًا.

وأمّا الصّورة في العلم بالأشياء الخارجة عن العالم، فإن كانت لَعَرَضٍ، بأن يكون المعلوم عَرَضًا، فهو عَرَضٌ ضرورة صدق حدّ العرض عليه، وإن كان تصوّره لجوهر، بأن يكون المعلوم جوهرًا، فَعَرَضٌ أيضًا كذلك لذلك، لكن فيه شبهة؛ لأنّ المعقول الذي هو جوهرٌ جوهرية صفة ذاتية له، فماهيّة من حيث هي جوهرٌ، وماهيّة من حيث هي محفوظة في الصورة العقلية منه؛ لأنّ انتساب الماهية إلى الوجود الذهني والخارجي لا يوجب الاختلاف في نفس الماهية، وإذا كانت محفوظة فيها، وهي من حيث هي لذاتها جوهرٌ تكون صورتها كذلك، وحينئذ لا تكون عَرَضًا؛ لاستحالة كون الشيء جوهرًا وعَرَضًا.

وَأَجِيبُ: بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَاهِيَّةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَحْفُوظَةٌ فِي الصُّورَةِ الْعَقْلِيَّةِ.

قوله: لَأَنَّ انتسابَ الماهيةِ إلى الوجودِ الذهنيِّ والخارجيِّ لا يوجبُ الاختلافَ في نفسِ الماهيةِ مُسَلَّمٌ، ولكنَّ المُتَسَبِّبَ إلى الوجودِ الذهنيِّ، وهو الصُّورةُ العقليةُ ليس ماهيةً المعقولِ، بل مثالها، ومثالُ الشيءِ مُغَايِرٌ له لا محالةً، وإن طابَقَهُ على معنى أنَّ الحاصلَ من الشيءِ في العقلِ هو عَيْنُ المثالِ، وحينئذٍ لا يلزمُ من جوهريةِ ماهيةِ المعقولِ جوهريةُ الصُّورةِ، فلا يكونُ الشيءُ الواحدُ جوهرًا وعَرَضًا. وهذا كما ترى التزامٌ لعرضيةِ الصورةِ، وفيهِ بحثٌ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّ مَثَالَ شَيْءٍ مُغَايِرٌ لَهُ فِي لَوَازِمِهِ أَوْ ذَاتِيَّاتِهِ، وَالْأَوَّلُ مُسَلَّمٌ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، وَالثَّانِي عَيْنُ النِّزَاعِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَإِنَّ الْمَاهِيَّةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ فِي الْخَارِجِ لَا مُحَالَةً، فَلَوْ كَانَ الْمَوْجُودُ مِنْهَا فِي الذَّهْنِ مِثَالَهَا لَا عَيْنَهَا لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً لَا ذَهْنًا وَلَا خَارِجًا، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ سَبِيحٌ وَمِثَالٌ وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الثَّانِيَةِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُمْ: عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ هُوَ عَيْنُ الْمَثَالِ مُطَابِقًا لِلْمِرَادِ، وَإِنَّمَا كَانَ مُطَابِقًا لَهُ أَنْ لَوْ كَانَتِ الصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ عَيْنَ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ الْمَثَالُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَتَأْمَلْ، فَإِنَّهُ دَقِيقٌ.

وَيُمْكِنُ التَّزَامُ جَوْهَرِيَّتِهَا؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ مَا إِذَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ كَانَ

لا في موضوع، وصورة الجوهر على هذا الحال، ولا حاجة إلى هذا التكلف هنا؛ لأنَّ صورة الجوهر، سواء كانت جوهرًا أو عرضًا ليست بعلم، وإنما هو الحصول والاعتراض المذكور.

وأورد عليه قوله: (وَهُوَ فِعْلِيٌّ) يعني أنَّ العلم، ويريدُ علم غير الله، إمَّا فِعْلِيٌّ وهو يسبقُ صورة المعلوم إلى العالم، فتصير تلك الصورة العقلية سببًا لوجوده في الأعيان كما إذا عقل الشخص شكلًا ثم أوجده. وإمَّا انْفِعَالِيٌّ: وهو أن تُستَفَادَ الصورة العقلية من الموجود في الأعيان كما يستفيدُ صورة السماء من السماء، وأمَّا علم الله بذاته، فهو عَيْنُ ذَاتِهِ وعِلْمِهِ بالموجودات، فإنه عبارة عن وجوداتها العينية الصادرة منه.



## [فَضْلٌ فِي أَقْسَامِ الضَّرُورِيِّ]

وقوله: (وَضَرُورِيٌّ أَقْسَامُهُ سِتَّةٌ) أي: العِلْمُ ينقسمُ أيضاً إلى ضروريٍّ وكسبيٍّ، وقد مرَّ بيانُهما، وأقسامُ الضَّرُورِيِّ سِتَّةٌ:

١- بَدِيهِيَّاتٌ<sup>(١)</sup>: وهي التي يَقْتَضِيهَا الْعَقْلُ عِنْدَ تَصَوُّرِ حُدُودِهَا فَقَطْ، وَهِيَ: جَلِيٌّ إِنْ كَانَتْ صُورَ حُدُودِهِ ظَاهِرًا، وَخَفِيٌّ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَفْتَقِرُ إِلَى تَأَمُّلٍ بِسَبَبِ خَفَاءِ تَصَوُّرِهَا، فَإِنَّ خَفَاءَ التَّصَوُّرِ يَسْتَلْزِمُ خَفَاءَ التَّصَدِيقِ.

٢- وَمُشَاهَدَاتٌ: وهو مَا يُسْتَفَادُ<sup>(٢)</sup> التَّصَدِيقُ بِهَا مِنَ الْحِسِّ الظَّاهِرِ، كَحُكْمِنَا بِوُجُودِ الشَّمْسِ، وَتُسَمَّى مُحْسُوسَاتٍ، أَوْ مِنَ الْحِسِّ الْبَاطِنِ، وَتُسَمَّى قَضَايَا اعْتِبَارِيَّةً، كَحُكْمِنَا بِأَنَّ لَنَا فِكْرَةً وَخَوْفًا وَغَضَبًا.

٣- وَمُجَرَّبَاتٌ: وهي قَضَايَا وَأَحْكَامٌ نَابِعَةٌ لِمُشَاهَدَاتٍ مُتَكَرِّرَةٍ مُحْتَاجَةٍ إِلَى قِيَامِ خَفِيٍّ، وَهُوَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْوُقُوعَ الْمُتَكَرِّرَ عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ لَا يَكُونُ اتِّفَاقِيًّا، كَحُكْمِنَا بِأَنَّ مُرَبَّ السَّقْمُونِ مُسَهِّلٌ.

٤- وَحَدِسِيَّاتٌ: وهي قَضَايَا مُبْدَأُ الْحُكْمِ بِهَا حَدْسٌ قَوِيٌّ مِنَ النَّفْسِ،

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: (بَدِيهِيَّاتٌ).

(٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: (نَسْتَفِيدُ) وَ(يَسْتَفِيدُ).

يزولُ بِهِ الشَّكُّ، وَأُذْعِنَ لَهُ الذَّهْنُ، كَحُكْمِنَا بِأَنَّ نَوْرَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ  
مِنَ الشَّمْسِ.

٥- وَمُتَوَاتِرَاتٌ: وَهِيَ قَضَايَا تَسْكُنُ إِلَيْهَا النَّفْسُ سُكُونًا تَامًا، يَزُولُ بِهِ  
الشَّكُّ؛ لِكثْرَةِ الشَّهَادَاتِ مَعَ إِمْكَانِهِ، بِحَيْثُ يَزُولُ تَوْثُّهُمُ تَوَاطُّعُهُمْ  
عَلَى الْكَذِبِ، كَحُكْمِنَا بِوُجُودِ مَكَّةَ.

٦- وَقَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا: وَهِيَ مَا يَكُونُ الْحُكْمُ بِهَا بَوْسَطٍ لَا يَغْرُبُ  
عَنِ الذَّهْنِ، عِنْدَ ظَهْوَرِ حَدِّي الْمَطْلُوبِ بِالْبَالِ، كَحُكْمِنَا بِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ  
نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ اسْتَقْرَائِيَّةٌ. وَذَكَرَ لَهَا شَيْخِي الْعَلَامَةُ  
رَحِمَهُ اللَّهُ دَلِيلَ الْحَضَرِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَقْلَ إِمَّا أَنْ لَا يَحْتَاجَ فِي الْحُكْمِ إِلَى  
إِعَانَةِ الْجِسِّ أَوْ يَحْتَاجُ، وَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ لَا يَحْتَاجَ إِلَى وَسْطٍ بَيْنَ  
طَرَفَيْ الْحُكْمِ، أَوْ يَحْتَاجُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْبَدِيهِيَّاتُ، وَالثَّانِي لَا يَخْلُو إِمَّا  
أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَسْطُ حَاصِلًا بِالْاِكْتِسَابِ أَوْ لَا، وَالثَّانِي قَضَايَا قِيَاسَاتُهَا  
مَعَهَا، وَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَخْضَلَ بِسَهُولَةٍ أَوْ لَا، وَالثَّانِي لَا يَكُونُ مِنْ  
الضَّرُورِيَّاتِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْحَدِيثِيَّاتُ<sup>(١)</sup>.

هَذَا إِذَا لَمْ يَحْتَاجِ الْعَقْلُ فِي الْحُكْمِ إِلَى إِعَانَةِ الْجِسِّ، فَأَمَّا إِذَا احتَاجَ  
إِلَيْهَا، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسُّ السَّمْعَ، بِأَنْ يَسْمَعَ الْخَبَرَ الدَّالَّ عَلَى مَدْلُولِهِ أَوْ

(١) ينظر: تسديد القواعد: ٧٨٩/٢.

غيره، والأول هو المتواترات، والثاني إمّا أن يحتاج إلى تكرار الإحساس به، وهو المُجَرَّبَات، أو لا وهو المُشَاهَدَات.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ)؛ أي: العِلْمُ (وَاجِبٌ وَمُمْكِنٌ)، يعني: أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَيْهِمَا أَيْضًا، والواجب هو عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى؛ لَكُونِهِ عَيْنَ ذَاتِهِ، وَالْمُمْكِنُ مَا عَدَاهُ، وَفِي سِيَاقِ كَلَامِهِ تَسَامَعٌ.

وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَسَّمِ الْعِلْمُ أَوَّلًا إِلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ، ثُمَّ الْمُمْكِنِ إِلَى الْأَقْسَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ]

قال: (وَهُوَ تَابِعٌ بِمَعْنَى أَصَالَةٍ مُوَازِنَةٍ فِي التَّطَابُقِ، فَرَأَى الدَّوْرُ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْاسْتِعْدَادِ، أَمَّا الضَّرُورِيُّ فَبِالْحَوَاسِّ، وَأَمَّا الْكُنْسِيُّ فَبِالْأَوَّلِ، وَبِاصْطِلَاحِ يُفَارِقُ الْإِدْرَاكَ مُفَارَقَةَ الْجَنْسِ النَّوْعِ، وَبِاصْطِلَاحِ آخَرَ يُفَارِقُهُ مُفَارَقَةُ النَّوْعَيْنِ، وَتَعْلُقُهُ عَلَى التَّمَامِ بِالْعِلَّةِ يَسْتَلْزِمُ تَعْلُقَهُ كَذَلِكَ بِالْمَعْلُومِ).

أي: العلمُ تابعٌ للمعلوم لا بالمعنى المشهور التابع وهو التأخر الزماني، أو كونه مستفاداً من المتبوع؛ لأنَّ ذلك يستلزم الدور، فإنَّ العلمَ الفعليَّ موجبٌ للمعلوم فهو متقدِّمٌ عليه، فلو فسَّرَ التابعَ بالمتأخِّرِ أو بالمستفاد كان متأخراً ولزم الدور، بل بمعنى أصالةٍ مُوازِنَةٍ فِي التَّطَابُقِ، وهو معلومُ العلم؛ أي: العقلُ إذا اعتبر مطابقة العلم والمعلوم حكم بأنَّ المعلوم أصلٌ، والعلمُ تابعٌ له فِي التَّطَابُقِ وحكايةً عنه، وحينئذٍ يجوز تأخُّرُ المعلوم الذي هو الأصلُ فِي التَّطَابُقِ عن العلم الذي هو تابعٌ له فِي التَّطَابُقِ وحكايةً عنهم، فإنَّ الحكايةَ يجوزُ أنْ تُقدِّمَهَا عَلَى الْمُحْكِي فِي الدَّوْرِ.

وقيل: المتأخِّرُ عن الشَّيْءِ بِالزَّمَانِ يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ فِي الدَّهْنِ كَالْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ، فَاخْتَلَفَ جِهَةُ التَّوَقُّفِ وَانْدَفَعَ الدَّوْرُ، وَتَعْلِيلُ تَفْسِيرِ التَّابِعِيَّةِ بِذَلِكَ الْأَطْرَادِ أَوْلَى، فَإِنَّا إِذَا فَسَّرْنَا التَّابِعِيَّةَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَمْرَيْنِ لَمْ يَكُنْ مُطْرَدًا؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِمَتَأَخِّرٍ وَلَا مُسْتَفَادٍ مِنَ الْمَعْلُومِ وَهُوَ الْفَعْلِيُّ، وَأَمَّا إِذَا فَسَّرْنَاهَا بِأَصَالَةٍ مُوَازِنَةٍ فِي التَّطَابُقِ يَطْرُدُ فِي الْفَعْلِيِّ وَالْإِنْفَعَالِيِّ جَمِيعًا.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْاِسْتِعْدَادِ]

قوله: (وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْاِسْتِعْدَادِ) أي: لا بدَّ للعلم من طلب ما هو مُعَدَّدٌ لحصوله، فإنه في مبدأ فطرة الإنسان لا يُمكنُ أن يكونَ حاصلًا له، وهو ضروريٌّ؛ لكنَّه قابلٌ لحصوله لا دفعيًّا؛ لعدم حصول ما يتوقَّفُ عليه جملة، بل شيئًا فشيئًا على حسب حصولِ معداته من وجودِ شرائطه، ومعداتِ الضروريِّ منه الحواس، فإنَّ العلمَ بالمحسوسات لا يكونُ إلَّا بإحساسِها بواسطةِ الحواس، فإذا أَحَسَسْنَا الجزئيات، تَبَهَّأْنَا لِمُشَارِكَاتِ لما بينها ومُبَيِّنَاتِ، فيحصلُ لنا علوم ضروريَّة، ومعداتُ الكسبيِّ هو الضَّرُوريُّ، بأن يَنْتَهِيَّ إليه، أمَّا التَّصَوُّراتُ الكسبيَّةُ فبالأقوالِ الشارحة، وأمَّا التصديقاتُ الكسبيَّةُ فبالقياساتِ المُستندةِ إلى المُقَدِّماتِ الضَّرُوريَّة، إمَّا ابتداءً أو بواسطة.

وقوله: (وَبِإِصْطِلَاحٍ يُفَارِقُ الْإِدْرَاكَ) أي: العلمُ يُفَارِقُ الْإِدْرَاكَ، إمَّا (مُفَارَقَةً الْجِنْسِ النَّوْعِ) أو (مُفَارَقَةً أَحَدِ النَّوْعَيْنِ) لِلآخَرِ؛ وذلك لأنَّ الإدراك في الاصطلاح: عبارة عن أن تَتَمَثَّلَ حقيقةُ المُدْرَكِ عِنْدَ المُدْرِكِ يُشَاهِدُهَا مَا بِهِ يُدْرِكُ<sup>(١)</sup>، ذكره أبو علي في الإشارة، والمرادُ بِمِثْلِهَا أَعْمُ

(١) الإدراك يطلق في الاصطلاح على معنيين: الأول: هو الذي ذكره الشارح، والثاني: يطلق على الإحساس فقط. ينظر: تسديد القواعد: ٧٩٤ / ٢.



والثالث: مجرد عن الأولين.

والرابع: عن الجميع، وعلى هذا يكون العلم وهو حضور صورة المعقول في العالم نوعاً منه، وفي اصطلاح آخر، الإدراك: عبارة عن الإحساس، فيكون العلم مفارقاً له مفارقة النوعين، ويجمعهما حضور المعلوم عند العالم.

وقوله: (وَتَعَلُّقُهُ) أي: تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالْعَلَّةِ، إمّا أن يكون بماهيتها من حيث هي فقط، وإمّا أن يكون بها من حيث استلزامها للمعلول فقط، وإمّا أن يكون بها وبلوازمها وملزوماتها ومعرضاتها، وما لها في نفسها، وما لها بالقياس إلى غيرها، فتعلقه بها من الوجه الأول لا يستلزم تعلقه بالمعلول أصلاً، إلّا أن يكون المعلول لازماً بيّناً لماهية العلة، بحيث يلزم من تصوّر ماهيتها تصوّر ماهية المعلول، فحينئذ يستلزم تعلقه به، وتعلقه بها من الوجه الثاني يستلزم تعلقه به لا مطلقاً، بل من حيث هو لازماً، وهو علم ناقص، وتعلقه بها من الوجه الثالث علم تامّ بالعلة، فيتعلّق بالمعلول أيضاً كذلك؛ لأنّ المعلول ولوازمه من لوازم العلة.



## [فَصْلٌ فِي مَرَاتِبِ الْعِلْمِ]

قال: (وَمَرَاتِبُهُ ثَلَاثٌ، وَذُو السَّبَبِ إِنَّمَا يُعَلِّمُ بِهِ كُلِّيًّا، وَالْعَقْلُ غَرِيزَةٌ يُلْزِمُهَا الْعِلْمُ بِالضَّرُورِيَّاتِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْأَلَاتِ، وَيُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ بِالِاشْتِرَاكِ).

يعني: أنَّ مراتب العلم ثلاث: قوَّة من كلِّ وجه، وقوَّة من وجه دون وجه، وفعل.

والأولى: عَدَمُ الْعِلْمِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْعِلْمِ.

والثانية: الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ: وَهُوَ كَمَنْ عَلِمَ مَسْأَلَةً، ثُمَّ غَفَلَ عَنْهَا، فَإِنَّ الْجَوَابَ يَحْضُرُ فِي ذَهْنِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْقُوَّةِ الْمَحْضَةِ، بَلْ عِنْدَهُ حَالَةٌ بَسِيطَةٌ هِيَ مَبْدَأُ تَفَاصِيلِهَا، فَلَمْ يَكُنْ عِلْمًا بِالْقُوَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلْ هُوَ بِالْفِعْلِ مِنْ وَجْهِ، وَبِالْقُوَّةِ مِنْ وَجْهِ.

والثالثة: الْعِلْمُ التَّفْصِيلِيُّ: وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ الْأَشْيَاءَ مُتَمَايِزَةً فِي الْعَقْلِ، مُنْقَصِلًا بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِلْمِ بِذِي السَّبَبِ]

قوله: (وَذُو السَّبَبِ) يعني: أَنَّ الْعِلْمَ بِمَا لَهُ سَبَبٌ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْعِلْمِ بِسَبَبِهِ، فَإِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِسَبَبِهِ حَصَلَ بِهِ كُلِّيًّا، أَمَّا أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْعِلْمِ بِسَبَبِهِ فَلأنَّه مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ سَبَبِهِ امْتَنَعَ الْجَزْمُ بِوُجُودِهِ؛ لِعَدَمِ مَرَجِّحِهِ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَى وَجُودِ سَبَبِهِ وَجَدَ وَجُودَهُ رَاجِحًا، وَحُكِمَ بِوُجُودِهِ قَطْعًا، فَثَبَتَ أَنَّ ذَا السَّبَبِ إِذَا التَّفَتَّ إِلَيْهِ مَعَ قَطْعِ الْإِتِّفَاتِ عَنْ سَبَبِهِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ بِوُجُودِهِ جَزْمًا، وَإِذَا التَّفَتَّ إِلَى وَجُودِ سَبَبِهِ حُكِمَ بِوُجُودِهِ جَزْمًا، وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: (وَذُو السَّبَبِ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِهِ)، وَأَمَّا كَلِيَّةُ الْعِلْمِ يَعْنِي عَلَى وَجْهِ لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَهُ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ، فَلأنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ عِلَّةً لَشَيْءٍ، فَمِنْ اسْتَدْلٍ مِنَ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ عَلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْمَعْلُولِ، فَقَدْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمَعْلُولِ وَهُوَ كَلِّيٌّ، وَالْعِلْمُ بِضَرُورَةٍ عَنِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صُدُورَ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَهُ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ، وَتَفْيِذُ الْكَلِّيِّ بِالْكَلِّيِّ لَا يَفِيدُ الْجَزَائِةَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وقوله: (وَالْعَقْلُ غَرِيزَةٌ) أَرَادَ أَنْ يَشِيرَ إِلَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْعَقْلُ مِمَّا هُوَ مِنْ أَسْبَابِ الْعِلْمِ وَعَرَفَهُ: بِأَنَّهُ غَرِيزَةٌ؛ أَي: قُوَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ (يَلْزَمُهَا الْعِلْمُ بِالضَّرُورِيَّاتِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْأَلَاتِ)؛ أَي: الْقَوَى الَّتِي تَدْرِكُ بِهَا النَّفْسُ الْمَحْسُوسَاتِ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ

من مراتب النفس، وهي أن تحصل البديهيّات باستعمال الحواس في الجزئيات، ويسمى العقل بالملكة، ولم يتعلّق للمراتب الثلاث الباقية التي الأولى منها قوة استعداديّة من شأنها المعقولات الأولى، ويسمى العقل الهولاني تشبيهاً بالهولوى الأولى الخالية في ذاتها عن جميع الصور المستعدة لقبولها، وهي حاصلة لجميع أفراد الإنسان في مبدأ فطرته.

والثالثة: قوة لها أن تحصل النظريات المفروغ عنها كالمشاهدة متى شاء من غير افتقار إلى اكتساب، ويسمى العقل بالفعل.

والرابعة: كما لو هو أن يستحضرها ويلتفت إليها مشاهدة متمثلة في الذهن، ويسمى العقل المستفاد، وإما لم يتعرّض لها؛ لأنّ الأولى استعداد العقل لا العقل، والثالثة والرابعة نادران لا تحصلان إلّا للأحاد من العقلاء، والثانية غالبية في عامّة الناس؛ ولهذا جعله الشارع مناط التكليف، فخصّها بالذكر.

وقوله: (وَيُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ بِالشَّرَاكِ) يعني: ما تقدّم من إطلاقه على الجوهر الذي لا يتعلّق بالبدن تعلّق التدبير والتّصرف، وعلى القوة التي بها تستفيض النفس المعقولات بالفعل من مبادئها العالية، ويقال لها: عقل نظري، وعلى القوة التي بها يصلح أحوال البدن، ويسمى عقلاً عملياً.

## [فَصْلٌ فِي الْاِعْتِقَادِ وَالسَّهْوِ وَالشَّكِّ وَغَيْرِهِمْ]

قال: (وَالْاِعْتِقَادُ يُقَالُ لِأَحَدٍ قَسَمِيهِ، فَيَتَعَاكَسَانِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَيَقَعُ فِيهِ التَّضَادُّ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ. وَالسَّهْوُ عَدَمُ مَلَكََةِ الْعِلْمِ، وَفَرْقُ بَيْنِهِ وَبَيْنِ النِّسْيَانِ، وَالشَّكُّ تَرَدُّدُ الذَّهْنِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَقَدْ يَصِحُّ تَعَلُّقُ كُلٍّ مِنَ الْاِعْتِقَادِ وَالْعِلْمِ بِنَفْسِهِ وَبِالْآخَرِ، فَيَتَغَايَرُ الْاِعْتِقَادُ لَا الصُّورُ، وَالْجَهْلُ بِمَعْنَى يُقَابِلُهُمَا، وَيَأْخَرُ قِسْمٌ لِأَحَدِهِمَا، وَالظَّنُّ تَرْجِيحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ اِعْتِقَادِ الرَّجْحَانِ، وَيَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ، وَطَرَفَاهُ: عِلْمٌ وَجَهْلٌ).

المتداول المشهور في معنى الاعتقاد هو التصديق، جازماً كان أو لا، مطابقاً أو غيرهُ، ثابتاً أو لا، ويُطْلَقُ عَلَى أَحَدِ قِسْمِي الْعِلْمِ، يَعْنِي: التَّصْدِيقَ الْجَازِمَ الْمَطَابِقَ الثَّابِتَ، فَإِنَّهُ قَسَمُ الْعِلْمِ فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ الْجَازِمِ الْمَطَابِقِ الثَّابِتِ، فَالْعِلْمُ وَالْاِعْتِقَادُ يَتَعَاكَسَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنِيَيْنِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، فَيَكُونُ الْاِعْتِقَادُ بِالْمَعْنَى الْأُولَى أَعَمَّ مِنَ الْعِلْمِ؛ لَصَدَقَهُ عَلَى الظَّنِّ وَالْجَهْلِ الْمَرْكَبِ وَالتَّقْلِيدِ بِخِلَافِ الْعِلْمِ، وَبِالْمَعْنَى الثَّانِي أَخْصَصَ مِنَ الْعِلْمِ؛ لَصَدَقَهُ عَلَى التَّصَوُّرِ بِدُونِ الْاِعْتِقَادِ، هَكَذَا ذَكَرَهُ شَيْخِي الْعَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَا تَوَهَّمْتُهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَهُوَ لَا يَخْلُو عَنْ تَعَسُّفٍ<sup>(١)</sup>.

(١) تسديد القواعد: ٨٠١/٢.

وقوله: (وَيَقَعُ فِيهِ التَّضَادُّ) أي: يقع في الاعتقاد التَّضَادُّ إذا كان بالمعنى الأول، بأن يفتقد الإيجاب في القضية تارة، والسَّلْبُ أخرى حيث لم يشترط فيه المطابقة والثبوت (بِخِلَافِ الْعِلْمِ)، فإن وقوع التَّضَادُّ فيه مستحيل بالمعنى المذكور؛ لاشتراط المطابقة والثبوت فيه، فإذا تعلّق بالإيجاب امتنع تعلّقه بالسَّلْبِ وبالعكس، وهذا كما ترى تفرّيعاً على ما ليس بمذكور في كلامه، فإنّه لم يذكر الاعتقاد بالمعنى الأول، وهذه المعاني تُبَيِّنُ عليه.

وقوله: (وَالسَّهْوُ عَدَمُ مَلَكََةِ الْعِلْمِ) قيل: معناه أن لا يصير العلم مَلَكََةً لِلنَّفْسِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ: لأنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَصِيرُ مَلَكََةً لِلنَّفْسِ عِنْدَ الْعَقْلِ بِالْفِعْلِ، فَكُلُّ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ يَكُونُ سَهْوًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ مَعْنَاهُ إِنَّ السَّهْوَ عَدَمُ الْعِلْمِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْعِلْمُ لَا سَلْبُهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسيَانِ أَنَّهُ زَوَالُ الصُّورَةِ الْمَعْقُولَةِ عَنِ الْمُدْرِكِ مَعَ بَقَائِهِ فِي الْحَافِظَةِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ الْعِلْمُ، وَالنَّسيَانُ زَوَالُهَا عَنْهُمَا<sup>(١)</sup> جَمِيعًا.

وَالشَّكُّ: تَرَدُّدُ الذَّهْنِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ؛ أَيْ: الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا.

وقوله: (وَقَدْ يَصُحُّ تَعَلُّقُ كُلِّ) يعني: يَصُحُّ تَعَلُّقُ الْإِعْتِقَادِ بِنَفْسِهِ وَبِالْعِلْمِ، وَكَذَا تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ وَبِالْإِعْتِقَادِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ كُلُّ مِنْهُمَا بِنَفْسِهِ،

(١) أي: عن المدركة والحافظة جميعاً.



يَتَغَايِرُ الاعتبارُ لا الصُّورُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْعِلْمِ عَيْنُ الْعِلْمِ بِالْحَقِيقَةِ، وَمُغَايِرٌ لَهُ بِاعْتِبَارٍ، فَإِنَّهُ عِلْمُ الْعِلْمِ، وَالْمُضَافُ غَيْرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وقوله: (وَالْجَهْلُ بِمَعْنَى يُقَابِلُهُمَا)؛ يعني: أَنَّ الْجَهْلَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

بسيط: وهو عَدَمُ الْعِلْمِ والاعتقادِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْعِلْمُ والاعتقادُ، وبهذا المعنى يُقَابِلُ الْعِلْمَ والاعتقادَ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ.

ومركَّب: وهو اعتقادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، مع اعتقادِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا كَذَلِكَ، وبهذا المعنى قَسَمُ لَأَحَدَهُمَا، يعني: الاعتقادَ.

وقوله: (وَالظَّنُّ تَرْجِيحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ) يعني: الإيجابَ والسَّلْبَ عَلَى وَجْهِ لَا تَنْقُبُضُ النَّفْسُ مَعَهُ عَنِ الطَّرَفِ الْآخَرِ.

وقوله: (وَهُوَ غَيْرُ اعْتِقَادِ الرَّجْحَانِ) يعني: أَنَّ التَّرْجِيحَ يَحْصُلُ رَجْحَانِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عِنْدَ الْمُرْجِّحِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِقَادَ رَجْحَانِهِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: عَلَى وَجْهِ لَا تَنْقُبُضُ النَّفْسُ مَعَهُ عَنِ الطَّرَفِ الْآخَرِ، فَإِنْ انْقَبَضَ حَصَلَ اعْتِقَادُ الرَّجْحَانِ.

وقوله: (وَيَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ) يعني: أَنَّ الظَّنَّ مُشَكَّكٌ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ، فَإِنَّ التَّرْجِيحَ مَرَاتِبُ وَأَقْعَةٌ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ: شَدَّةٌ فِي الْغَايَةِ، وَضَعْفٌ فِي الْغَايَةِ.

وقوله: (وَطَرَفَاهُ: عِلْمٌ، وَجَهْلٌ) أَي: طَرَفَا الظَّنِّ: الْعِلْمُ الَّذِي لَا مَرِيَّةَ عَلَى تَرْجُوحِهِ، وَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ الَّذِي لَا تَرْجِيحَ مَعَهُ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ الْكَسْبِيَّ يَحْصُلُ بِالنَّظَرِ]

قال: (وَكَسْبِيَّ الْعِلْمِ يَحْصُلُ بِالنَّظَرِ مَعَ سَلَامَةِ جُزْأَيْهِ ضَرُورَةً، وَمَعَ فَسَادٍ أَحَدِهِمَا قَدْ يَحْصُلُ ضِدُّهُ، وَحُصُولُ الْعِلْمِ عَنِ الصَّحِيحِ وَاجِبٌ).

لما انقسم العلم إلى ضروري، وهو ما لم يفتقر إلى كسب، وكسبي يفتقر إليه، أشار إلى ما يكتسب منه، وكيفية الاكتساب منه.

فقال: (وَكَسْبِيَّ الْعِلْمِ يَحْصُلُ بِالنَّظَرِ) والنَّظَرُ يُفِيدُهُ بِالضَّرُورَةِ إِذَا كَانَ جُزْأَهُ الْمَادِّيَّ وَالصُّورِيَّ صَحِيحِينَ.

وعرفوا النَّظَرَ: بِأَنَّهُ تَرْتِيبُ أُمُورٍ حَاصِلَةٍ لَتَحْصِيلِ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ. والترتيب: جَعْلُ الْأُمُورِ بَحِثٌ يَطْلُقُ عَلَيْهَا الْوَاحِدُ، إِذَا كَانَ لِبَعْضٍ أَجْزَائِهِ نِسْبَةً إِلَى بَعْضٍ فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ. وَهُوَ رَسْمٌ لَهُ مَا خُوِذَ مِنَ الْعِلَلِ الْأَرْبَعِ، فَالْأُمُورُ مَادَّتُهُ، وَتَرْتِيبُهَا صَوْرَتُهُ، وَالْمَرْتَبُ فَاعِلِيَّتُهُ، وَالتَّحْصِيلُ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ غَايَتُهُ.

ومادة النَّظَرِ فِي التَّصَوُّرَاتِ: الْجِنْسُ وَالْفَصْلُ وَالْخَاصَّةُ وَالْعَرَضُ الْعَامُّ.

وصورتُهُ: الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ قِرَانِ الْجِنْسِ بِالْفَصْلِ وَغَيْرِهِمَا، وَفِي التَّصْدِيقَاتِ مَادَّتُهُ الْمَقْدَّمَاتُ، وَصَوْرَتُهُ التَّرْتِيبُ وَالْإِقْتِرَانُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْمَقْدَّمَاتِ، فَإِذَا سَلَّمْنَا حَصْلَ الْعِلْمِ ضَرُورَةً، فَإِنَّ مَنْ تَصَوَّرَ جِنْسَ الشَّيْءِ

وفصله تصوراً مطابقاً، وتركبهما تركيباً صحيحاً، تصوّر المحدود بالضرورة، ومن اعتقد الملازمة بين شيئين واعتقد معه وجود الملزوم، أو عدم اللازم علم وجود اللازم أو عدم الملزوم، وبيان صحة الجزئين موكلون إلى علم آخر، وإذا فسد أو أحدهما فقد يحصل ضد العلم وهو الجهل، وقد لا يحصل، فإنَّ صُغْرَى القياس إذا كانت صحيحة دون كبراه كما لو قيل: كلُّ إنسان حيوان، وكلُّ حيوان حجر، فإنه ينتج: كلُّ إنسان حجرٌ وذلك جهلٌ، وأمّا إذا قيل: العالم موجودٌ، وكلُّ موجود محتاجٌ إلى مؤثّر، فإنه فاسدٌ ويفيد العلم، وهو العالم محتاجٌ إلى مؤثّر، ومن النَّاسِ من زعم أنَّه يستلزم الجهل.

قال الإمام: وهو الحقُّ عندي، فإنَّ من اعتقد أنَّ العالم قديمٌ، وكلُّ قديم مستغنٍ عن المؤثّر، فمع حضور هذين الجهلين استحال أن لا يعتقَد أنَّ العالم مستغنٍ عن المؤثّر.

وقيل: إن كان الفساد مقصوراً على المادّة استلزم الجهل، وإن لم يكن مقصوراً عليها لم يستلزمه، والحقُّ هو الأوّل لما بيّنا في الصُّورة الثانية، فإنَّ الفساد مقصوّرٌ على المادّة استلزم الجهل، وإن لم يكن مقصوراً عليها لم يستلزمه، والحقُّ هو الأوّل؛ لما بيّنا في الصُّورة الثانية، فإنَّ الفساد مقصوّرٌ على المادّة ولم يفد الجهل.



## [فَصْلٌ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ]

قوله: (وَحُصُولُ الْعِلْمِ عَنِ الصَّحِيحِ وَاجِبٌ) اختيارٌ منه وجوب العلم عن النظر الصحيح، فإنَّ العقلاء اختلفوا في أنَّ حصولَ العلم بالنتيجة عن النظر الصحيح واجب أو لا.

١- فَذَهَبَتِ الْأَشَاعِرَةُ: إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا النَّظَرُ الصَّحِيحُ يُعِدُّ الذَّهْنَ، وَالنَّتِيجَةُ تَقْيِضُ عَلَيْهِ عَقِيْبَهُ عَادَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى عَادَتُهُ أَنْ يَخْلُقَ الْعِلْمَ بِالنَّتِيجَةِ عَقِيْبَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ.

٢- وَذَهَبَ الْحُكَمَاءُ: إِلَى أَنَّهُ يُعِدُّ الذَّهْنَ، وَالنَّتِيجَةُ تَقْيِضُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَبَادِئِ الْعَالِيَةِ بِالْوَجُوبِ.

٣- وَالْمُعْتَزَلَةُ: إِلَى أَنَّهُ يُؤَلِّدُهَا فِي الذَّهْنِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ وَجُودَهُ يُوجِبُ وَجُودَ النَّتِيجَةِ، كَحَرَكَةِ الْيَدِ وَالْخَاتَمِ.

٤- وَالْمُصَنِّفُ اخْتَارَ الْوَجُوبَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْإِقَاضَةِ أَوْ التَّوْلِيدِ.

وَاحْتَجَّ الْأَشَاعِرَةُ: بِأَنَّ الْعِلْمَ الْحَادِثَ بِالنَّتِيجَةِ أَمْرٌ مُمَكِّنٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمُمَكِّنَاتِ، فَاعْلَلَهَا بِالِاخْتِيَارِ، فَلَا يَكُونُ صَدُورُ الْعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ وَاجِبًا، بَلْ يَكُونُ وَاقِعًا عَادَةً.

ولما اعتقد المعتزلة إسنادَ أفعالِ الحيواناتِ إلى أنفسِها لَزِمَهم القولُ بالتَّوَلِيدِ، كالانكسارِ من الكسرِ.

وقالتِ الحكماءُ: إذا حَصَلَ العِلْمُ بالمُقَدِّمَتَيْنِ المُشْتَمِلَتَيْنِ على شرائطِ الإنتاجِ لَزِمَ العِلْمُ بالتَّيَجِّةِ، سواءَ فُرِضَتْ عادةً في الوجودِ أو لم تفرض.

\*\*\*

## [فَضْلٌ فِي أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْمُعَلِّمِ]

قال: (وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْمُعَلِّمِ، نَعَمْ لَا بُدَّ مِنَ الْجُزْءِ الصُّوْرِيِّ، وَشَرْطُهُ: عَدَمُ الْغَايَةِ وَضِدُّهَا وَحُضُورُهَا).

ذهبت التعليمية وهم الإسماعيلية<sup>(١)</sup> الملاحدة إلى أَنَّ النَّظَرَ الصحيح ليس بكافٍ في معرفة الله تعالى، بل لا بدَّ من مُعَلِّمٍ لوجهين: أحدهما: أَنَّ الخلافَ والمرءَ في المطالبِ الإلهيِّ مستمرَّ بين العقلاء، فلو كفى النَّظَرُ لم يكن كذلك، فلا بدَّ من مُعَلِّمٍ غيرِ العقلِ، وهو الإمامُ المعصومُ.

والثاني: أَنَّ الإنسانَ وحده لا يَسْتَقِلُّ بتحصيل أضعف العلوم، كالخِياطَةِ والحِياكَةِ وغيرهما فَمَا ظَنُّكَ بأضعفها، وهو مَعْرِفَةُ اللَّهِ.

(١) الإسماعيلية: هي إحدى فرق الشيعة، وهي تنتسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، ولهم ألقاب كثيرة عرفوا بها غير لقب الإسماعيلية، فأشهر ألقابهم الباطنية: وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكلِّ ظاهر باطنًا، ولكلِّ تنزيل تأويلًا. وامتازت عن الموسوية، وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الأكبر، ويطلق عليهم: القرامطة، والمزدكية، وقد عرفوا بهذين اللقبين في بلاد العراق. ينظر: المتقن من منهاج الاعتدال: ١/ ٨٧، عقيدة أهل السنة والجماعة: ٣/ ٩١٣.

والجواب عن الأول: أَنَّ الْعُقْلَاءَ مَا أَتَوْا بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ، وَلَوْ أَتَوْا بِهِ لَمَا وَقَعَ ذَلِكَ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ الصَّحِيحَ إِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا لَا يَكُونُ فِيهِ خَلَلٌ مَادَّةً وَصُورَةً، وَيَكُونُ مُشْتَمَلًا عَلَى الشَّرَاطِطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْعِلْمِ الْكَافِلِ لِبَيَانِ ذَلِكَ فَلَا تُسَلِّمُ عَدَمَ إِثْبَاتِ الْعُقْلَاءِ بِهِ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهِ.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ غُسْرِهِ وَلَا كَلَامَ فِيهِ وَإِنَّمَا هُوَ بِالْإِمْتِنَاعِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ بِبَيِّقِينَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الْعَالَمَ مُمَكِّنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ لَهُ سَبَبٌ، عَلِمَ أَنَّ الْعَالَمَ لَهُ سَبَبٌ فَرَضَ يُعْلَمُ أَوَّلًا.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا النَّظَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ، فَقَدْ نَاقَضَ قَوْلَكُمْ: الْعُقْلَاءُ مَا أَتَوْا بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا رَفَعَ الْخِلَافَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَا يَكُونُ مُفِيدًا، لَا يَقَالُ: الْمُرَادُ بِالْعُقْلَاءِ الْمَخَالَفُونَ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي حَيْزِ التَّعَارُضِ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا بُدَّ مِنَ الْجُزْءِ الصُّورِيِّ) يَعْنِي: لَا حَاجَةَ إِلَى الْمُعْلَمِ، بَلِ النَّظَرُ الصَّحِيحُ كَافٍ، لَكِنْ لَا بُدَّ فِي النَّظَرِ مِنَ الْجُزْءِ الصُّورِيِّ؛ أَيْ: لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْضَارِ الْمَقْدَمَتَيْنِ مِنْ مَلَاحَظَةِ التَّرْتِيبِ وَالْهَيْئَةِ الْعَارِضَتَيْنِ لِهَمَا؛ لِيَحْصُلَ الْعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَلَاحَظَةِ التَّرْتِيبِ وَالْهَيْئَةِ<sup>(١)</sup> لِحَصَلَتِ الْعُلُومُ الْكُسْبِيَّةُ لَجَمِيعِ الْعُقْلَاءِ، وَلَتَسَاوَتْ الْأَشْكَالُ فِي الْجَلَاءِ

(١) القائل بذلك هو أبو هاشم الجبائي، كما نسبته إليه الطوسي في تلخيص المحصل: ص ٥٤.

والخفاء، وذلك باطل، ولقائل أن يقول: ذلك من شرائط النظر الصحيح، فيكون ذكره مستدركا.

وقوله: (وشرطه) أي: شرط النظر (عدم الغاية)؛ أي: عدم العلم بالمطلوب هو غاية النظر فلو لم يكن معدوماً لزم تحصيل الحاصل. وهذا أيضاً مستغنى عنه بمعرفة النظر فتأمل.

وقوله: (وَضِدُّهَا) بالجر؛ أي: عدم ضد الغاية، وهو عدم الجهل المركب بالمطلوب.

وإنما اشترط ذلك؛ لأنه صارف عن النظر، كالامتلاء الصارف عن الأكل.

وقيل: لأن اجتماع النظر والجهل المركب في واحد بعينه ممتنع لذاته، كاجتماع النقيضين والضدين، وذلك لأن النظر يقارن الشك البتة، والجهل المركب يقارن الجزم البتة، واجتماعهم واجتماع النقيضين وهو ممتنع، وامتناع اجتماع اللازمين؛ أي: الشك والجزم يوجب امتناع اجتماع الملزومين؛ أي: النظر والجهل المركب.

قال شيخنا العلامة رحمه الله تعالى: «والأول أصح؛ لأن النظر لا يجب أن يكون مقارناً للشك»<sup>(١)</sup>.

وقوله: (وحضورها) أي: وشرط النظر أيضاً حضور الغاية، وهو العلم بالمطلوب؛ يعني: من وجه؛ لا امتناع طلب المجهر من كل وجه.

\*\*\*



## [فَصْلٌ فِي وُجُوبِ النَّظَرِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى]

قال: (وَلَوْ جُوبِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعَقْلَانِ، وَانْتِفَاءِ ضِدِّ الْمَطْلُوبِ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ، كَانَ التَّكْلِيفُ بِهِ عَقْلِيًّا).

هذه علة تقدمت على معلولها، وهو قوله: (كَانَ التَّكْلِيفُ بِهِ عَقْلِيًّا) جَعَلَ الْكَلَامَ فِي وَجُوبِ النَّظَرِ كَالْمَفْرُوعِ عَنْهُ، وَتَكَلَّمَ فِيهِمَا يَجِبُ بِهِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى خِلَافِ الْحَشْوِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، بَلِ الْوَاجِبُ هُوَ الْإِعْتِقَادُ الصَّحِيحُ الْمُنَاطِقُ لِلْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ حَشْوٌ مِنَ الْكَلَامِ.

وذهب جمهورُ المسلمين إلى وجوبه؛ لكنهم اختلفوا في أَنَّهُ عَقْلِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ، فَذَهَبَ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَالْأَشَاعِرَةُ إِلَى الثَّانِي، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْأَوَّلَ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ جُوبِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْعَقْلَانِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنْعِمٌ، وَكُلُّ مُنْعِمٍ يَجِبُ شُكْرُهُ عَقْلًا؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْخَوْفِ عَنْ نَفْسِهِ وَاجِبٌ عَقْلًا، وَبِالشُّكْرِ يَنْدَفِعُ الْخَوْفُ، فَكَانَ شُكْرُ الْمُنْعِمِ وَدَفْعُ الْخَوْفِ وَاجِبَيْنِ عَقْلًا، وَهُمَا مَوْقُوفَانِ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ، فَمَعْرِفَةُ اللَّهِ تَكُونُ وَاجِبَةً عَقْلًا؛ لِأَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ وَاجِبٌ عَقْلِيٌّ، وَمَعْرِفَتُهُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالنَّظَرِ، فَكَانَ النَّظَرُ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَاجِبًا عَقْلًا.

والثاني: ما أشار إليه بقوله: (وَأَنْتَفَاءً ضِدَّ الْمَطْلُوبِ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ) والمطلوب هو الوجوب العقلي، وَضِدُّهُ هو الوجوب الشرعي.

وتقريره: لو كان الوجوب شرعياً لزم انتفاؤه على تقدير ثبوته، وما لزم انتفاؤه على تقدير ثبوته كان مُتَنَفِيّاً، فالوجوب الشرعي متنفٍ.

وبيان الملازمة: بأنه لو كان شرعياً تَوَقَّفَ العلمُ بِصَدَقِ الرسولِ، والعلمُ به<sup>(١)</sup> يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ، فَلِلْمُكَلَّفِ أَنْ لَا يَنْظُرَ حَتَّى يَعْرِفَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْرِفَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ صَدَقَ الرَّسُولُ، وَالْعِلْمُ بِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ، فَلَا يَثْبُتُ الْوَجُوبُ الشَّرْعِيُّ، وَالْفَرَضُ ثُبُوتَهُ.

واعترض على الأولِ بأنه مبنيٌّ عَلَى أَنَّ لِلْعَقْلِ حَكْمًا يَحْكُمُ بِوَجُوبِ شُكْرِ الْمَنْعَمِ وَدَفْعِ الْخَوْفِ عَنِ النَّفْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَا سَيَجِيءُ سَلْمَنَاهُ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ تَوَقُّفَهُمَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ النَّظَرِ، لِمَ لَا يَكْفِي فِيهِمَا الْمَعْرِفَةُ السَّابِقَةُ عَلَى النَّظَرِ؟ سَلَّمْنَا تَوَقُّفَهُمَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ النَّظَرِ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ تَوَقُّفَ الْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّظَرِ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ لَوْ اِنْحَصَرَ طَرِيقُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّظَرِ، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْصَلَ بِالْإِمَامِ كَمَا قَالَتِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ، وَبِالْإِلَهَامِ كَمَا قَالَ حُكَمَاءُ الْهِنْدِ، أَوْ بِتَصْفِيَةِ الْبَاطِنِ كَمَا قَالَ الْمَشَايخُ الصُّوفِيَّةُ سَلْمَنَاهُ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوَاجِبُ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ أَنْ لَوْ امْتَنَعَ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ.

(١) أي: العلم بصدق الرسول ﷺ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الْمُكَلَّفُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ وَجُوبَ النَّظَرِ، فَيَعْرِفَ صِدْقَ الرِّسُولِ، فَيَسْتَيِدَّ وَجُوبَ النَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاؤُهُ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ.

وَأَيْضًا يَلْزَمُ تَعَيُّنُ هَذَا الدَّلِيلِ انْتِفَاءً وَجُوبَ النَّظَرِ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ بِحَسَبِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ النَّظَرِ وَإِنْ كَانَ عَقْلِيًّا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ؛ لِتَوْقُفِهِ عَلَى مَقْدَمَاتٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِنْظَارِ دَقِيقَةٍ، فَإِنَّ الْعِلْمَ يَوْجِبُ النَّظَرَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ يَوْجِبُ مَعْرِفَةَ اللَّهِ، وَعَلَى الْعِلْمِ بَأَنَّ النَّظَرَ طَرِيقٌ إِلَيْهَا، وَأَنْ لَا طَرِيقَ لَهَا سِوَاهُ، وَأَنْ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَجَمِيعُ هَذِهِ الْمَقْدَمَاتُ نَظَرِيٌّ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَى النَّظَرِ نَظَرِيٌّ، فَلِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَقُولَ: لَا أَنْظُرَ مَا لَمْ أَعْلَمْ وَجُوبَ النَّظَرِ، وَلَا أَعْلَمْ وَجُوبَ النَّظَرِ إِلَّا بِالنَّظَرِ، فَيَتَوَقَّفُ النَّظَرُ عَلَى الْعِلْمِ بِوَجُوبِ النَّظَرِ، وَالْعِلْمُ بِوَجُوبِهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ، وَيَلْزَمُ انْتِفَاءُ وَجُوبِهِ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ.

وَأَجِيبَ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ وَجُوبَ النَّظَرِ، وَإِنْ كَانَ نَظَرِيًّا، لَكِنَّهُ فَطْرِيٌّ الْقِيَاسِ كَالْقَضَايَا الَّتِي قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا، فَلَا يَكُونُ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنَ النَّظَرِ. وَرَدَّ فَطْرِيَّةُ قِيَاسِهِ؛ لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ بَطْلَانِ مُقْدَمَاتِهِ.

وَاحْتِجَّ الْأَشَاعِرَةُ عَلَى نَفْسِي وَجُوبِهِ عَقْلًا، نَقْلًا وَعَقْلًا، أَمَّا الْأَوَّلُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١٥]، وَلَوْ كَانَ الْوَجُوبُ عَقْلِيًّا اسْتَوْجِبَ التَّعْذِيبُ، لَكِنَّهُ نَفَاهُ إِلَى بُعْثِ الرِّسُولِ، فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ عَقْلًا، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَذَابِ عَذَابُ الْإِسْتِثْصَالِ كَمَا وَقَعَ لِلْأَمِّ السَّالِفَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْوَجُوبَ الْعَقْلِيَّ لَا يُوجِبُ تَرْكُهُ التَّعْذِيبَ بَلِ الْمَلَامَةُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَهْتَدِي إِلَى مَقْدَارِهِ، وَلَا بَدَّ لِلْعَذَابِ مِنْهُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّ شُكْرَ الْمُنْعِمِ لَوْ وَجَبَ عَقْلًا بَلَا فَائِدَةٍ كَانَ عِبْثًا وَهُوَ قَبِيحٌ، وَلَوْ وَجَبَ لِفَائِدَةٍ مَا عَادَتْ إِلَى الْمَشْكُورِ لِتَعَالِيهِ تَعَالَى عَنْهَا، فَتَعَوُّدُ إِلَى الشَّاكِرِ، إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا سِوَى الْمَشَقَّةِ، وَإِمَّا فِي الْعُقْبَى، وَلَا اسْتِقْلَالَ لِلْعَقْلِ فِيهَا.

وَأَعْتَرِضَ: بِأَنَّهَا عَاجِلِيَّةٌ<sup>(١)</sup> هُوَ، وَدَفَعَ خَوْفَ ضَرَرِ الْعِقَابِ فِي التَّرَكِّ. وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الشُّكْرَ قَدْ يَتَضَمَّنُ خَوْفَ تَصَرُّفٍ فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ. قِيلَ: يَنْتَقِضُ هَذَا الدَّلِيلُ بِالْوَجُوبِ الشَّرْعِيِّ، وَلَا يَسْتَدْعِي فَائِدَةً، وَعَلَى تَقْدِيرِ اسْتِدْعَائِهَا تَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي الْآخِرَةِ، وَلِلشَّرْعِ اسْتِقْلَالٌ فِيهَا.



(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: (أَجَلِيَّةٌ).

## [فَصْلٌ فِي مَبْحَثِ الدَّلِيلِ]

قال: (وَمَلَزُومُ الْعِلْمِ دَلِيلٌ، وَالظَّنُّ أَمَارَةٌ. وَبَسَائِطُهُ: عَقْلِيَّةٌ وَمُرَكَّبَةٌ؛ لِاسْتِحْوَاجِ الدَّوْرِ. وَقَدْ يُفِيدُ اللَّفْظِيُّ الْقَطْعَ، وَيَحِبُّ تَأْوِيلُهُ عِنْدَ التَّعَارُضِ)<sup>(١)</sup>.  
لَمَّا فَرَّغَ مِنَ النَّظَرِ أَشَارَ إِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّظَرُ، التَّصَدِيقَاتِ الْمُوصَلَةِ إِلَى تَصَدِيقٍ آخَرَ إِبْصَالاً قَرِيباً وَهِيَ الْحُجَّةُ، فَإِنْ اسْتَلْزَمَتِ الْعِلْمَ بِالنَّاتِجَةِ تَسَمَّى دَلِيلًا، وَإِنْ اسْتَلْزَمَتِ الظَّنَّ تَسَمَّى أَمَارَةً.

وقوله: (وَبَسَائِطُهُ) أي: مقدّماتُه التي يتألفُ منها الدليلُ، سَمَّاهَا بسائط وإن كانت مرَكَّبَةً في أنفُسِهَا؛ لِأَنَّهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الدَّلِيلِ الْمُؤَلَّفِ مِنْهَا بسائط: إمَّا (عَقْلِيَّةٌ) صُرْفَةً، كَقَوْلِنَا: الْعَالَمُ مُمَكَّنٌ، وَكُلُّ مُمَكَّنٍ لَهُ سَبَبٌ، (وَ) إمَّا (مُرَكَّبَةٌ) مِنَ الْعَقْلِيِّ وَالنَّقْلِيِّ، كَقَوْلِهِمْ: الْوُضُوءُ عَمَلٌ، وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يَصْحَحُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّقْلِيَّةَ الصَّرْفَةَ؛ لِاسْتِلْزَامِهَا الدَّوْرَ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ

(١) وهذا يعني أن الدليل الأول المقدم عند الطوسي هو الدليل العقلي، حيث يحدد باستمرار كل ما يرد إليه من معانٍ نقليّة، بحيث تتفق مع العقل والمنطق. والأمر الذي لا شك فيه أن هذا يفتح الباب على مصراعيه لدخول منهج التأويل العقلي في مجال علم الكلام، وهو منهج التزم به المتكلمون، ولا سيما المعتزلة منذ البداية.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، الحديث: ١، ٣/١.

بصدق الرسول، والعلم به يتوقف على إفادة النقليّة الصرفة، فيدور، هذا إذا أريد بالنقليّة الصرفة ما لا تكون مقدّماته التي يتألف منها ابتداء عقليّة، ولا ينتهي إلى عقليّة، أمّا إذا أريد بها ما لا تكون مقدّماتها التي يتألف منها ابتداء نقليّة دون ما ينتهي إليها، فجاز تركبها من النقليّة الصرفة، كقولنا: تارك الأمر عاصي؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٣]، وكلّ عاصي يستحقّ العقاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْتَ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [الحج: ٢٣]، ومبنى ذلك على الاصطلاح ولا نزاع فيه، فمن جعل النقلي المحض ما ليس للعقل فيه مدخل استحاله؛ لأنّ صورة القياس لا بدّ منها، وهي عقليّة وإليه ذهب المصنّف، ومن جعل للسمع فيه مدخل استحال المركّب، وإليه ذهب صاحب الطوالع، ومن جعله ما ثبتت مقدّماته بالنقل، كقولنا: تارك الأمر عاصي إلى آخره، قال: بقسم ثالث، وإليه ذهب الإمام، وقسمه إلى عقليّ محض، ونقلّي محض، ومركّب منهما.

وقوله: (وَقَدْ يُفِيدُ اللَّفْظِيُّ الْقَطْعَ) أي: اليقين، ردّ لقول من يقول: الدليل القطعي لا يفيد القطع؛ لتوقّفه على عصمة رواة المفردات، وتصرّفها، وإعرابها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص، والإضمار، والنقل، والنسخ، والمعارض العقليّ الذي لو كان لرجح، وهذه الأمور ظنيّة، فلا تفيد إلّا ظنّاً. والمصنّف اختار إفادة القطع؛ لأنّ غالب الدلائل اللفظيّة قد علم ذلك فيه فيفيده.

وقوله: (وَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ) يعني: إذا تعارض الدليل العقليّ والنقليّ

وجب تأويل النقل بما لا يكون مخالفاً للعقلي، وإلا لاجتمع النقيضان  
 إن عمل بهما، وارتفعاً إن ترك، وترجيح السمعى وهو يقتضى إلى القدح  
 فيه؛ لأن ترجيحه يقتضى القدح فى العقلى الذى هو الأصل، والقدح فيه  
 قدح فى فرع، فتعين ترجيح العقلى؛ لكونه الأصل، وتأويل السمعى بها  
 لا يخالفه.



## [فَضْلٌ فِي أَقْسَامِ الدَّلِيلِ]

قال: (وَهُوَ قِيَاسٌ وَقَسِيمَاهُ، فَالْقِيَاسُ: اقْتِرَائِيٌّ<sup>(١)</sup> وَاسْتِثْنَائِيٌّ<sup>(٢)</sup>؛  
وَالأَوَّلُ بِاغْتِبَارِ الصُّورَةِ الْقَرِيبَةِ أَرْبَعَةً، وَالْبَعِيدَةِ اثْنَانِ، وَبِاغْتِبَارِ الْمَادَّةِ  
الْقَرِيبَةِ خَمْسَةً، وَالْبَعِيدَةِ أَرْبَعَةً).

قيل: الدليل ثلاثة أقسام، وفيه نظر؛ لأنَّ الدليل ملزوم العلم،  
والاستقراء والتمثيل ليسا كذلك.

قوله: (قِيَاسٌ وَقَسِيمَاهُ) أي: الاستقراء والتمثيل؛ لأنَّ المناسبة بين  
الدليل ومدلوله لا بدَّ منها، وإلَّا لم يستلزم أحدهما الآخر، وحينئذٍ إمَّا  
أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالْكُلِّيِّ عَلَى الْكُلِّيِّ، أَوْ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ أَوْ بِالْكُلِّيِّ عَلَى  
الْجُزْئِيِّ أَوْ بِالْعَكْسِ، فَتِلْكَ قِسْمَةٌ عَقْلِيَّةٌ لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا، وَالأَوَّلُ وَالثَّالِثُ  
هُوَ الْقِيَاسُ، وَالثَّانِي: التَّمَثِيلُ، وَالرَّابِعُ: الاسْتِقْرَاءُ.

(١) هو قياس مؤلف من مقدمتين: صفراء شرطية مقدمها مفروض كذب  
المطلوب، وتاليها مفروض صدق نقيضه، وكبراه مقدمة مفروضة الصدق،  
فيلزم من اقترانها بتالي الصغرى المحال. المبين في شرح معاني ألفاظ  
الحكماء والمتكلمين: ص ٨٤.

(٢) هو قياس مركب من مقدمتين: كبراهما شرطية والصغرى حملية استثنائية،  
ويسمى القياس اتصاليًا أو انفصاليًا بحسب كبراه، فإن كانت شرطية متصلة  
سُمِّيَ استثنائيًا متصلة، وإن كانت منفصلة سُمِّيَ استثنائيًا منفصلاً. المنطق  
التوجيهي: ص ١١٠.



والقياس: قَوْلُ مُؤَلَّفٍ مِنْ قَضَايَا، مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهُ لَذَايِهِ قَوْلُ  
آخِرُ.

والمرادُ بال(قضايا): الاثنتان فصاعداً.

وب(القول): ما هو أعمُّ من العقليِّ واللفظيِّ، وهو رَدُّ عَلَى مَنْ جَعَلَ  
القولَ غيرَ معقولٍ، وهو (اقتِرَانِيٌّ وَامْتِنَانِيٌّ)؛ لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَذْكُرِ النَتِيجَةَ  
وَلَا نَقِیْضَهَا فِيهِ بِالْفِعْلِ فَهُوَ الْأَوَّلُ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ  
حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَإِنْ ذَكَرَ فِيهِ أَحَدُهُمَا بِالْفِعْلِ فَهُوَ الثَّانِي، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ  
الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّهَا طَالَعَةٌ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ  
مَوْجُوداً، فَلَمْ تَكُنْ طَالَعَةً، وَالْأَوَّلُ؛ أَي: الْاِقْتِرَانِيَّ بِاعْتِبَارِ صُورَتِهِ الْقَرِيبَةِ؛  
يَعْنِي: الْهَيْئَةَ الْحَاصِلَةَ لِلْمَقْدُمَتَيْنِ بِسَبَبِ نِسْبَةِ الْوَسْطِ إِلَى الطَّرْفَيْنِ أَرْبَعَةً؛  
لَأَنَّ الْوَسْطَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً فِي الصَّغَرَى، مَوْضُوعاً فِي الْكُبْرَى،  
وَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ أَوْ بِالْعَكْسِ وَهُوَ الرَّابِعُ، أَوْ مَحْمُولاً فِيهِمَا وَهُوَ الثَّانِي،  
أَوْ مَوْضُوعاً فِيهِمَا وَهُوَ الثَّلَاثُ.

وقوله: (وَالْبَعِيدَةُ اثْنَانِ) أَي: هُوَ بِاعْتِبَارِ صُورَتِهِ الْبَعِيدَةِ، وَهِيَ الْهَيْئَةُ  
الْحَاصِلَةُ لِكُلِّ مِنَ الْمَقْدُمَتَيْنِ بِسَبَبِ الْحَمْلِ وَالِاتِّصَالِ وَالْانْفِصَالِ اثْنَانِ؛  
لَأَنَّهُ: إِنْ تَرَكَّبَ مِنَ الْحَمَلِيَّاتِ الصَّرْفَةِ، فَهُوَ الْاِقْتِرَانِيُّ الْحَمَلِيُّ، وَإِنْ  
تَرَكَّبَ مِنَ الْحَمَلِيِّ وَالشَّرْطِيِّ أَوْ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ الصَّرْفَةِ، فَهُوَ الْاِقْتِرَانِيُّ  
الشَّرْطِيُّ؛ لَأَنَّ يَنْتَجِهُمَا شَرْطُهُ وَهُوَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ:

١- الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْمُتَصَّلَاتِ.

٢- وَالْمُؤَلَّفُ مِنَ الْمُتَفَصِّلَاتِ.

٣- والمؤلفُ منهما.

٤- والمؤلف من الحملِ والمُتَّصِلِ.

٥- المؤلف من الحملِ والمُنْفَصِلِ. هذه أقسامُ القياسِ بِحَسَبِ صورته.



## [فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْقِيَاسِ]

وَأَمَّا أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ مَادَّتِهِ الْقَرِيبَةِ أَيِ: الْمُقَدَّمَاتِ مِنْ حَيْثُ إِيقَاعُهَا  
لِلتَّصَدِيقِ بِالْمَطْلُوبِ أَوْ التَّخْيِيلِ فَخَمْسَةٌ:

١- بُرْهَانٌ، ٢- وَجَدَلٌ، ٣- وَخَطَابَةٌ، ٤- وَشِعْرٌ، ٥- وَمُغَالَاظَةٌ، لِأَنَّهَا (١)  
إِمَّا أَنْ تَقِيْدَ تَصَدِيقًا أَوْ تَأْثِيرًا غَيْرَهُ، أَعْنِي: التَّخْيِيلَ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَفِيْدَ  
تَصَدِيقًا جَازِمًا أَوْ غَيْرَهُ، وَالْجَازِمُ إِمَّا أَنْ يَعْتَبَرُ فِيهِ كَوْنُهُ حَقًّا أَوْ لَا، وَمَا  
يَعْتَبَرُ فِيهِ ذَلِكَ يَكُونُ إِمَّا حَقًّا أَوْ لَا، فَالْمَفِيْدُ لِلتَّصَدِيقِ الْجَازِمِ الْحَقُّ هُوَ  
الْبُرْهَانُ، وَلِلْجَازِمِ الْغَيْرِ الْحَقُّ السَّفَطَةُ، وَلِلتَّصَدِيقِ الْجَازِمِ الَّذِي لَا  
يَعْتَبَرُ فِيهِ كَوْنُهُ حَقًّا، بَلْ يَعْتَبَرُ فِيهِ عَمُومُ الْإِعْرَافِ بِهِ هُوَ الْجَدَلُ إِنْ كَانَ  
كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُوَ الشَّعْبُ، وَهُوَ مَعَ السَّفَطَةِ يَجِبُ صَنْفٌ هُوَ الْمُغَالَاظَةُ،  
وَلِلتَّصَدِيقِ الْغَالِبِ غَيْرِ الْجَازِمِ هُوَ الْخَطَابَةُ، وَلِلتَّخْيِيلِ دُونَ التَّصَدِيقِ هُوَ  
الشَّعْرُ.

١- فَالْبُرْهَانُ: هُوَ الْمُؤَلَّفُ مِنْ قَضَايَا يَجِبُ قَبُولُهَا، وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ  
التَّصَدِيقُ بِهَا ضَرُورِيًّا. كَقَوْلِنَا: الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ، وَهُوَ يَقِيْنِي  
مَادَّةً وَصُورَةً، وَغَايَتُهُ: إِتْنَاجُ الْيَقِيْنِ.

٢- وَالْجَدَلُ: هُوَ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ، وَهِيَ الَّتِي اعْتَرَفَ بِهَا

(١) وَجْهٌ حَصَرَ الْقِيَاسَ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ.

الجمهور لمصلحة عامة. مثل: العدل حسن، والظلم قبيح، أو رقة كقولنا: مواساة الفقراء محمودة، أو من المسلم بين المتخاطبين، وهو مسلم مادة وصورة، وغايته: إلزام الخصم أو دفعه.

٣. والخطابة: هي المؤلف من مزنونات ومقبولات ومشهورات في بادئ الرأي، وهي ظنية مادة وصورة، وغايتها: الإقناع.

٤. والشعر: وهو مؤلف من المقدمات المخيلات من حيث هي مخيلة، صادقة كانت أو كاذبة، مصدقا بها أو لا.

والقدماء لم يعتبروا الوزن في حد الشعر، واقتصروا على التخيل. والمحدثون اعتبروه فيه، والجمهور على اعتبار الوزن والقفية فيه، وغايتها: قبض أو بسط أو حث أو زجر أو غيرها.

٥. والمغالطة: هي المؤلف من قضايا مشبهة بالضروريات، وتسمى سفطة، أو بالمشهورات وتسمى شعبا.

وصاحب السفطة هو السفطائي، وهو في مقابل الحكيم، وصاحب الشعب هو المشاغبي، وهو بإزاء الجدلي، وهذه أصناف القياسات، فكانت مادة قريبة.

وأما البعيدة، فهي أصناف القضايا المستعملة بين القائسين من جهة ما يصدق بها، أو من جهة ما تخيل، فإن التخيل يشبه التصديق من حيث إنه أيضا انفعال ما للنفس تحدثها القضية وهي أربعة: ١- مسلمات، ٢- ومزنونات وما معها، ٣- ومشبّهات بغيرها، ٤- ومخيلات.

وَوَجْهُ الْحَصْرِ : انحصار المواد فيها، فَإِنَّ الْقَضِيَّةَ إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَ  
تصديقًا أو تأثيراً غيرَه، أو تقتضيها، ولا تقتضي شيئاً منها.

وَالثَّالِثُ والرَّابِعُ باطلٌ للتنافي بينهما في الثَّالِثِ، وعدم الفائدة في  
الرَّابِعِ، والتصديقُ إِمَّا جازمٌ أو غيرُه، والجازمُ إِمَّا لسببٍ أو لشبهة، وما هو  
لسببٍ هو المسلماتُ، وما هو لشبهةٍ هو المشبهاتُ بالغيرِ، وغيرُ الجازمِ  
هو المظنوناتُ وما معها، وما يقتضي التأثيرَ فهو المخيلاتُ.

١- فَاَلْمُسَلَّمَاتُ : إِمَّا معتقداتٌ إن كان سببُ التسليم من نفسِ المصدقِ،  
وإِمَّا مأخوذاتٌ إن كان السببُ من خارج.

٢- وَالْمَظْنُونَاتُ : مقدماتٌ يحكمُ العقلُ بها، مع تجويزِ نقيضِها تجويزاً  
مرجوحاً، كقولهم : فلانٌ يطوفُ بالليلِ فهو سارقٌ، بناءً على الظنِ  
الغالبِ بأن من يطوفُ بالليلِ فهو سارقٌ، وما مع المظنونات هي  
المشهوراتُ في بادئ الرأي، وهو ظنٌ ترجَّحَ أحدُ طرفيه بشهرةٍ  
غيرِ حقيقية.

٣- وَالْمُشَبَّهَاتُ بغيرِها : هي على ما ذكرنا.

٤- وَالْمُخَيَّلَاتُ : قضايا تؤثر في النفسِ تأثيراً عجيبيّاً من قبضٍ أو بسطٍ  
كما ذكرنا.



## [فَصْلٌ فِي الْقِيَاسِ الْاِسْتِثْنَائِيِّ الْمُتَّصِلِ]

قال: (وَالثَّانِي مُتَّصِلٌ نَاتِجُهُ أَمْرَانِ، وَكَذَا غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ مِنَ الْمُتَّفَصِّلِ، وَمِنْهُ حَقِيقَتُهُ، وَالْأَخِيرَانِ يُفِيدَانِ الظَّنَّ، وَتَفَاصِيلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَذْكُورَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْقَنْ).

أي: القياس الاستثنائي مُتَّصِلٌ ومنفصلٌ، والأوّلُ مُتَّجُهُ أمران: أحدهما: ما اسْتُثْنِيَ فِيهِ عَيْنُ الْمُقَدَّمَةِ، وَيُتَّبَعُ عَيْنَ التَّالِي؛ لِأَنَّ وجودَ الملزومِ يَسْتَلْزِمُ وجودَ اللازمِ.

والثاني: ما اسْتُثْنِيَ فِيهِ نَقِیْضُ الثَّانِي، وَيُتَّبَعُ نَقِیْضُ الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ انتفاءَ اللازمِ يَسْتَلْزِمُ انتفاءَ الملزومِ، وَأَمَّا مَا اسْتُثْنِيَ فِيهِ عَيْنُ التَّالِي أَوْ نَقِیْضُ الْمُقَدَّمِ فَلَا يَتَّبَعُ؛ لِأَنَّ انتفاءَ الملزومِ لَا يَسْتَلْزِمُ انتفاءَ اللازمِ وَلَا وجودَهُ، وَصِدْقُ اللازمِ لَا يوجبُ صِدْقَ الملزومِ وَلَا كَذِبَهُ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ اللازمُ أَعْمَ، وَكَذَا غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَتَّبَعُ أَمْرَيْنِ:

أَمَّا الْمُنْفَصِلُ: الْمَانِعَةُ الْجَمْعِ، فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْجُزْئَيْنِ يَسْتَلْزِمُ نَقِیْضَ الْآخَرِ؛ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْجُزْئَيْنِ.

وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ النَقِیْضِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ عَيْنَ الْآخَرِ وَلَا نَقِیْضَهُ؛ لَجَوَازِ ارْتِفَاعِ الْجُزْئَيْنِ، وَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ الَّذِي هُوَ مَانِعَةُ الْخُلُوعِ، فَاسْتِثْنَاءُ نَقِیْضِ

كُلَّ جزءٍ من الجزئين يستلزم عَيْنَ الآخر؛ لامتناع الخُلُوَّ عنهما، واستثناء عَيْنِ الجزء لا يستلزم عَيْنَ الآخر ولا رفعة؛ لجواز الجمع بين الجزئين.  
وقوله: (وَمِنْهُ) أي: من المنفصل (حَقِيقَتُهُ) وفيها استثناء كُلِّ مَا يستلزم نقيض الآخر؛ لامتناع الجمع بين الجزئين والخُلُوَّ عنهما.  
وقوله: (وَالْأَخِيرَانِ) يعني: الاستقراء والتمثيل (يُفِيدَانِ الظَّنَّ).

١- أمّا الاستقراء: وهو الحكم على الكلّي بما يثبت<sup>(١)</sup> لجزئياته، فإنّما يفيدُ الظنَّ إذا لم تكن الجزئيات محصورة؛ لاحتمال أن يكونَ حال جزئيات لم تُستَقْرَأْ، بخلاف حالِ جزئيات استقُرِّتْ، كقولنا: كُلُّ حيوانٍ تحرَّكَ فَكُهُ الأسفل عندَ المضغِ؛ لأنَّ النَّاسَ والبهائمَ والسباعَ كذلك، فالحكمُ بذلك غيرُ يقيني؛ لاحتمال أن يكونَ حالاً ما لم يُستَقْرَأْ بخلافه كالتمساح؛ فإنّه يقال: إنّه يُحرَّكُ فَكُهُ الأعلى عندَ المضغِ، ويسمى استقراءً ناقصاً.

وأمّا إذا كانت الجزئيات محصورة، فيسمّى استقراءً تامّاً وقياساً مستقيماً، ويُفيدُ المطلوبَ، كقولنا: المطلوبُ إمّا أن يكونَ معلوماً من كُلِّ وجهٍ، أو مجهولاً كذلك، أو معلوماً من وجهٍ دون وجهٍ، وكلُّ ما هو معلومٌ من كُلِّ وجهٍ يمتنعُ طلبُهُ.

٢- وأمّا التمثيلُ: وهو إلحاقُ جزئِيٍّ بجزئِيٍّ آخر في حكم ذلك الجزئي؛ لاشتراكهما في وصفٍ جامعٍ بينهما، ويسميه الفقهاءُ قياساً،

(١) في بعض الشروح: (ثبت).

والوصف المشترك جامعاً، والجزئي الأول أصلاً، والثاني فرعاً، فهو أيضاً لا يفيد الظن؛ لجواز أن لا يكون الوصف المجعول على علة، فإن ثبوت الحكم في إحدى صورتين لا يدل على علية الوصف، ولو ثبت علية، ولم يمتنع أن يكون خصوص الأصل شرطاً، أو خصوصية الفرع مانعة، فإن ثبت أن الوصف علة مطلقاً بتنقيص الشارع من غير اشتراط خصوصية الأصل ولا مانعة خصوصية الفرع، بل كان علة للحكم حيث كان عاد هذا القسم إلى الاستدلال بالكلية على جزئياته، ويكون ذكر الصورة لغواً لا تأثير له أصلاً؛ لكون الحكم ثابتاً فيها.

وقوله: (وَتَفَاصِيلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ) يعني أن استقصاء البحث فيها موكل إلى علم آخر، هو المنطق فلنقتصر على هذا المقدار ههنا.

\*\*\*



## [فَصْلٌ فِي التَّعَقُّلِ]

قال: (وَالْتَّعَقُّلُ وَالتَّجَرُّدُ مُتَلَازِمَانِ؛ لِاسْتِلْزَامِ انْقِسَامِ الْمَحَلِّ انْقِسَامَ الْحَالِ، فَإِنَّ تَشَابَهَتْ عَرَضُ الْوَضْعِ لِلْمُجَرَّدِ، وَإِلَّا تَرَكَّبَ مِمَّا لَا يَتَنَاقَى؛ وَلَا نَسْتِلْزَامِ التَّجَرُّدِ صِحَّةَ الْمَعْقُولِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِإِمْكَانِ الْمُصَاحَبَةِ).

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَبَاحِثِ النَّظَرِ، وَالنَّظَرُ قَدْ يَكُونُ لِحَصُولِ صُورَةٍ إِذَا كَانَ بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ أَوْرَدَ فِي التَّعَقُّلِ مَسْأَلَةً: هِيَ أَنَّ التَّعَقُّلَ وَالتَّجَرُّدَ مُتَلَازِمَانِ، بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ مُجَرَّدٌ وَبِالعَكْسِ، فَإِنَّ التَّعَقُّلَ هُوَ إِدْرَاكُ الطَّبِيعَةِ الْمَجَرَّدَةِ عَنِ الْعَوَاشِيِ الْغَرِيبَةِ وَالْأَعْرَاضِ الْمَادِيَّةِ.

وَالتَّجَرُّدُ: كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مَادَّةً، وَلَا يُقَارَنُهَا مُقَارَنَةُ الصُّورَةِ وَالْأَعْرَاضِ، فَيَكُونُ قَائِمًا بِذَاتِهِ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى الْمُلَازِمَةِ مِنْ جَانِبِ النُّقْلِ بِقَوْلِهِ: (لِاسْتِلْزَامِ انْقِسَامِ الْمَحَلِّ انْقِسَامَ الْحَالِ). وَتَقْرِيرُهُ: كُلُّ مُتَعَلِّقٍ تَحْصُلُ فِيهِ الصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُجَرَّدٌ، أَمَّا الصَّغِيرُ فَلَأَنَّ التَّعَقُّلَ إِنَّمَا هُوَ بَارِتْسَامُ الصُّورَةِ الْكَلِّيَّةِ فِي الْعَاقِلِ، وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَأَنَّ كُلَّ مَا تَحْصُلُ فِيهِ الصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ فَهُوَ مُحَلُّهَا، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُجَرَّدٌ، وَإِلَّا لَانْقِسَامُ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ مَا يُقَارَنُ الْمَادَّةَ يَنْقَسِمُ، وَيَلْزَمُ انْقِسَامُهُ انْقِسَامُهَا؛ لِأَنَّ انْقِسَامَهُ يُوجِبُ

انقسام الحال إذا كان حلوله لذاته لا من حيث لحوق طبيعة أخرى كما تقدم.

فإن انقسمت وتشابهت أجزاؤها عرض الوضع لما فرضناه مجرداً عن الوضع؛ لأنَّ انقسام الشيء إلى أجزاء متشابهة يقتضي كونه ذا وضع ومقدار فذلك خلف، وإن اختلفت أجزاؤها تركب الحال؛ أي: الصورة المعقولة من أجزاء غير متناهية بالفعل؛ لأنَّ المحلَّ حينئذ يقبل القسمة إلى غير النهاية، فالحال كذلك، والفرض أنَّها متخالفة في الحقيقة، فلا بدَّ وأن تكون حاصلة بالفعل في المركب، وتركب الشيء من أجزاء غير متناهية بالفعل محال، وإليه أشار بقوله: (وَلَا تَرْكَّبُ مِمَّا لَا يَتَنَاهَى).

واعتَرَضَ بأنَّه لا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُتَعَقِّلَ لو لم يكن مجرداً كان منقسماً لجواز أن يكون نقطة، وهي ليست بمجرّدة ولا منقسمة.

وأجيب: بأنَّ الْمُتَعَقِّلَ مُذَرِّكُ الْكَلِّيَّاتِ، وقد تقدّم أنَّه لا يكون إلا جوهرًا، والنقطة ليست بجوهر، قالوا: هذا الذي ذكره مخصوص بالتعقل المثالي الذي يقتضي حلول الصورة المعقولة في العاقل، وأمّا الذي ليس بمثالي، وهو أن يكون بحصول نفس المتعقل، فلا يثبت به استلزام التعقل للتجرد.

وَيُمْكِنُ إثبات هذا المطلوب بوجه أسهل من هذا، وهو أن يقال: الصورة العقلية ليست بذات وضع، فمحلّها كذلك، وإلا لكان ما فرضناه غير ذي وضع ذا وضع؛ لأنَّ الحال في ذي وضع ذو وضع وهو خلف، وعلى الملازمة من جانب التجرد بما تقريره: أنَّ كلَّ مجرد قائم الذات

يصحُّ أن يكونَ معقولاً، وهو مجرد قائم الذات، وكلُّ ما يصحُّ أن يكونَ معقولاً وهو مجرد قائم الذات يصحُّ أن يكونَ عاقلاً، وكلُّ مجرد قائم الذات يصحُّ أن يكونَ عاقلاً.

أمَّا الصُّغرى، فلأنَّ كلَّ مجرد بريء من الشوائب المادِّية واللواحي الغريبة، وكلُّ ما هو كذلك فمن شأنِ ماهيَّته أن تصيرَ معقولةً لذاتيَّها؛ لعدم احتياجِه إلى عملٍ به تصيرُ معقولةً، فإن لم يعقل فذاك من جهةِ العاقلة التي من شأنها أن تتعقَّل.

وأمَّا الكبرى، فلأنَّ كلَّ ما يصحُّ أن يكونَ معقولاً لا يصحُّ أن يعقلَ مع غيره، وكلُّ ما هو كذلك يصحُّ أن يكونَ عاقلاً.

أمَّا الصُّغرى، فلأنَّ كلَّ ما يصحُّ أن يعقلَ فتعقلُه يمتنعُ أن ينفكَّ عن صحةِ الحكمِ عليه بالوجودِ أو الوحدة أو غيرهما من الأمورِ العامَّةِ المعقولة، والحكمُ على شيءٍ بشيءٍ يستدعي تصوُّرهما، فإذا كان كلُّ ما يصحُّ أن يعقلَ يصحُّ أن يعقلَ مع غيره.

وأمَّا الكبرى، فلأنَّ كلَّ ما يصحُّ أن يكونَ معقولاً مع غيره يصحُّ أن يقارَنَ معقولاً آخر، وكلُّ ما كان كذلك يصحُّ أن يكونَ عاقلاً إذا كان مجرداً قائم الذات وكلامنا فيه.

أمَّا الصُّغرى فظاهرة، وأمَّا الكبرى فلأنَّ كلَّ ما يصحُّ أن يقارَنَ غيره، وهو على الوصفِ المذكورِ يصحُّ أن يقارَنَه في الخارج؛ لأنَّ صحةَ المقارنةِ المطلقة لا تتوقفُ على المقارنةِ في العقل، فإنَّ صحةَ المقارنةِ المطلقة هي استعدادها، واستعدادها أعمُّ من المقارنةِ في العقل، والأعمُّ

لا يتوقف على المقارنة في العقلِ الأخص وإلا دار؛ لتوقفِ الأخص عليه، فإذا أوجد في الخارج وهو قائم بذاته، ولم تتوقف صحة مقارنته المطلقة على المقارنة في العقل، تكون مقارنته إمّا بأن يحلّ غيره فيه، أو يحلّ هو في غيره، أو يحلّ في ثالثٍ وهما خلاف التجرّد، فتعيّن أن يكون بحلول غيره فيه لانحصار المقارنة المطلقة في ذلك، فثبت أن كلّ ما يصحّ أن يكون معقولاً إن أوجد في الخارج مجرداً قائم الذات، يصحّ أن يقارن معقولاً آخر مقارنة الحال لمحلّه، وكلّ ما هو كذلك يصحّ أن يكون عاقلاً لذلك الغير؛ إذ لا يعني بالتعقل لذلك الغير إلا مقارنته لموجود مجرد قائم الذات، فثبت أن كلّ مجرد عاقل، وبهذا القدر ثبت المطلوب، وقد يزيدون على هذا بإثبات أن هذا العاقل يجب أن يعقل ذاته.

وبيانه: ثبت أن كلّ مجرد يصحّ أن يعقل غيره، وكلّ ما يصحّ أن يعقل غيره يصحّ أن يعقل ذاته؛ لأنّ تعقله للغير يستلزم إمكان تعقل أنّه يعقل ذلك الغير، ويعقل أنّه يعقل ذلك الغير، يستلزم تعقل ذاته؛ لأنّ تعقل القضية يستدعي تعقل جزئها، فإمكان تعقل أنّه تعقل ذلك الغير يستلزم إمكان تعقل ذاته.

فثبت أنّه يُمكن أن يعقل ذاته، فيجب أن يعقلها؛ لأنّ تعقله لذاته إمّا حصول نفسه أو حصول مثاله، والثاني باطل، لامتناع اجتماع المثليين، فيكون بحصول نفسه، ونفسه لا تغيب عنه أصلاً، فيكون التعقل لذاته حاصلًا دائماً.

فثبت أنَّ كُلَّ مجردٍ عاقلٍ لنفسه، وعلى هذا فقولُه: (وَلَا مُسْتَلْزَمُ  
 التَّجَرُّدِ صِحَّةَ الْمَعْقُولِيَّةِ) إشارة إلى أنَّ كُلَّ مجردٍ يصحُّ أن يكون معقولاً.  
 وقوله: (المُسْتَلْزَمَةُ لِإِمْكَانِ الْمُصَاحِبَةِ) إشارة إلى أنَّ كُلَّ ما يصحُّ أن  
 يكون معقولاً يصحُّ أن يقارَنَ معقولاً آخر، والمقدِّماتُ الباقيةُ محذوفة.  
 وَاعْتَرِضَ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ مجردٍ يصحُّ أن يعقل، فَإِنَّ الْوَاجِبَ  
 مجردٌ ويمتنع أن يعقل، ولئن سلَّم فلا نسَلِّمُ أنَّ كُلَّ ما يصحُّ أن يعقل  
 وحده يصحُّ أن يعقل مع غيره، وإن سلَّم ولكن لا نسَلِّمُ أنَّ صِحَّةَ مقارنته  
 لمعقولٍ آخر غير مشروط بكونها في العقل، فَإِنَّ مقارنته لمعقولٍ آخر  
 غير مقارنته للعاقل، فَإِنَّ الْأَوَّلَى مقارنة الحالين، والثَّانِيَّةُ مقارنته الحالَّ  
 للمحلِّ، فجاز أن تكونَ صِحَّةُ الْأَوَّلَى مشروطة بالثَّانِيَّةِ، لكنَّ التَّأَمُّلَ في  
 البرهانِ على ما ذكرنا يَدْفَعُ ذلك.

\*\*\*

## [فَضْلٌ فِي قُدْرَةِ الْجِسْمِ]

قال: (وَمِنْهَا الْقُدْرَةُ، وَتُفَارِقُ الطَّبِيعَةَ وَالْمِزَاجَ، بِمُقَارَنَةِ الشُّعُورِ، وَالْمُفَايَرَةِ فِي التَّابِعِ، وَمُصَحَّحَةً لِلْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَتَعْلُقُهَا بِالطَّرَفَيْنِ، وَتَتَقَدَّمُ الْفِعْلَ لِتَكْلِيفِ الْكَافِرِ، وَلِلتَّنَافِي، وَلِزُومِ أَحَدِ الْمُحَالَيْنِ قَوْلًا).

أي: ومن الكيفيات النفسانية القدرة. الجسم لا يؤثر من حيث هو جسم غير مؤثر، وإلا تساوت الأجسام في التأثير، وإنما يؤثر باعتبار أمر يقارنه، ويسمى <sup>(١)</sup> الصفة المؤثرة والقوة.

وهي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر <sup>(٢)</sup>، وخارج بهذا القيد الطيب إذا عالج نفسه، فإن قوته وإن كانت مبدأ التغير في نفسه، لكن لا من حيث هو، بل من حيث إنه آخر باعتبار كونه معالجا، فيكون تأثيره في الحقيقة في آخر لا في نفسه.



(١) أي: ذلك الأمر.

(٢) هذا تعريف القدرة.

## [فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الصِّفَةِ الْمُؤَثَّرَةِ]

ثم إنَّ هذه الصِّفَةَ الْمُؤَثَّرَةَ: إمَّا أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا لِفِعْلٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: إمَّا بِشُعُورٍ أَوْ لَا، فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الأول: وهو أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرُ الْفِعْلِ وَاحِدًا بِالشُّعُورِ هُوَ النَّفْسُ الْفَلَائِيَّةُ كَذَا قِيلَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ جَوْهَرًا فَلَا تَكُونُ صِفَةً، وَتَأْوِيلُهُ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ تَكُونُ قَائِمَةً بِالنَّفْسِ.

والثاني: وهو أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرُ الْفِعْلِ وَاحِدًا بِلا شُعُورٍ هُوَ الطَّبِيعَةُ.

والثالث: وهو أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرَ الْأَكْثَرِ بِشُعُورٍ وَهُوَ الْقُوَّةُ الْحَيَوَانِيَّةُ الْمُسَمَّاةُ بِالْقُدْرَةِ.

والرابع: وهو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِلا شُعُورٍ، وَهُوَ النَّفْسُ النَّبَاتِيَّةُ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ تُفَارِقُ الطَّبِيعَةَ وَالْمِزَاجَ]

وقوله: (وَتُفَارِقُ الطَّبِيعَةَ) أي: القدرة تُفَارِقُ الطَّبِيعَةَ (وَالْمِزَاجَ): أَمَّا الأولى فَلأنَّ الْقُدْرَةَ تُؤَثِّرُ بِالشُّعُورِ، بِخِلَافِ الطَّبِيعَةِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (بِمُقَارَنَةِ الشُّعُورِ).

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَمَغَايِرَتِهَا فِي التَّابِعِ، فَإِنَّ الْمِزَاجَ كَيْفِيَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيَبُوسَةِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّاتِ، فَيَكُونُ تَأْثِيرُهُ التَّابِعُ لَهُ مِنْ جِنْسِي تَأْثِيرِ الْكَيْفِيَّاتِ. وَأَمَّا الْقُدْرَةُ فَتَأْثِيرُهَا فِي الْفِعْلِ، وَمَغَايِرَةُ التَّابِعِينَ يَدُلُّ عَلَى مَغَايِرَةِ الْمَتَبَوِّعِينَ.

وقوله: (وَمُصَحَّحَةٌ لِلْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ) أي: إِنَّهَا تَقْتَضِي صِحَّةَ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ لَا إِيْجَابَهُ، فَإِنَّ الْقَادِرَ هُوَ مَا يَصُحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَتَرْكُهُ، لَا مَا يَجِبُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: (بِالنِّسْبَةِ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي نَفْسِهِ مُمْكِنٌ صَحِيحٌ، لَا يَجْعَلُ الْقُدْرَةَ، وَلَا لَزِمَ الْإِنْقِلَابُ، وَإِنَّمَا الْقُدْرَةُ جَعَلَتْهُ مُمْكِنًا وَصَحِيحًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ.

وقوله: (وَتَعَلَّقُهَا بِالطَّرَفَيْنِ) اخْتِيَارٌ مِنْهُ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزَلِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالطَّرَفَيْنِ، أَيِ: الْفِعْلِ وَضِدِّهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا سَوَاءً.

وَقَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ: إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِطَرَفٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ يَتَرْتَّبُ إِذَا أُريدَ بِالْقُدْرَةِ الْقُوَّةُ الْمُنْبَعِثَةُ فِي الْعَضَلِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُشْرَكَةٌ بَيْنَ عَلَتِي



الضَّادِّينَ اللَّتَيْنِ هما قصد كلِّ واحد من الضَّادِّينَ، فإنَّها مُشتركةٌ بينهما، وإذا انضمَّ إليها قَصْدُ أَحَدِهِمَا حصل المقصود، هذا هو العرف في القدرة. وأمَّا إذا أريد بها العلَّةُ التَّامَّةُ التي هي مجموع الأمور التي يترتب عليها الأثر، فلا شكَّ في عدم صلاحيتها للضَّادِّينَ، وإلَّا وَقَعَ الوجوب وقوع المعلول عند وجودِ علَّتِهِ التَّامَّةِ.

وقوله: (وَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ) أيضاً اختيارٌ منه لمذهب المعتزلة، فإنَّهم قالوا: القدرةُ متقدِّمةٌ على الفعل. وقالت الأشاعرة: إنَّها معه.

وَاحتَجَّ على الأوَّل بثلاثة أوجه:

الأوَّل: إنَّها لو لم تتقدَّمه لم يكن الكافر مُكَلَّفًا بالإيمان حال<sup>(١)</sup> الكفر؛ لأنَّ الإيمانَ حالٌ الكفر ليس مقدوراً له، وتكليفُ العاجز غير واقع، لكنَّه مُكَلَّفٌ به بالإجماع.

الثَّاني: إنَّ بَيِّنَ القدرة وكونها مع الفعل منافية؛ لأنَّها تستلزم الاحتياج إليها؛ لخروج الفعل من العدم إلى الوجود، وكونها مع الفعل يستلزم الاستغناء عنها؛ لأنَّ الفعلَ حالٌ الحدوثِ موجودٌ، فلا حاجة إليها للخروج من العدم إلى الوجود، وتنافي اللوازم يدلُّ على تنافي الملزومات، وإذا تنافها والقدرة لا بدَّ منها انتفى كونها مع الفعل.

الثَّالث: إنَّها لو لم تقدِّمَ لَزِمَ: إمَّا قِدَمُ العالمِ أو حدوثُ قدرةِ الباري، والتالي بقسميه باطلٌ، وبيانُ الملازمة، بأنَّ قدرةَ الله إن كانت قديمةً لَزِمَ

(١) في بعض الشروح: (حالة).

الأول؛ لأنَّ الفَرَضَ أنَّها مع الفعلِ، فَقَدَمُها يستلزمُ قَدَمَهُ لا محالة، وإن كانت حادثة لَزِمَ الثاني وهو ظاهرٌ وامتناعُهما كذلك.

وأجابت الأشاعرةُ عن الأولِ بأنَّ الكافرَ حالَ الكفرِ مُكَلَّفٌ بالإيمانِ من حيثُ إنَّه قادرٌ على معنى بآئِهِ مأمورٌ بأن يؤمِّنَ حالَ القُدرةِ لا قبلَهَا، وليس في هذا تكليفَ العَاجِزِ.

وهذا الجوابُ مبنيٌّ على مسألةٍ اختلفَ فيها الفريقان، وهي أنَّ الأشاعرةَ قالوا: المأمورُ يصيرُ مأموراً بالفعلِ حالَ وقوعِهِ لا قبلَهُ، والمعتزلةُ قالوا: قبلَهُ.

وَوَرَدَ على الأشاعرةِ أنَّ الأمرَ بالفعلِ متحقِّقٌ في الشرعِ قبلَ وقوعِ المأمورية، فيكونُ المأمورُ مأموراً به قبلَ وقوعِهِ، ضرورةَ تحقُّقِ الأمرِ قبلَ وقوعِ الفعلِ المأمورِ به.

وَأَجَابُوا بأنَّ الموجودَ قبلَ وقوعِ الفعلِ المأمورِ به، وإن كان من صيغِ الأمرِ، لكنَّه يراذُ به الإعلامُ، بأنَّ المكَلَّفَ يصيرُ مأموراً بالفعلِ.

وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لأنَّه مجازٌ، والأصلُ خلافُهُ، وعلى تقديرِ ارتكابه يستلزمُ أن تكونَ جميعُ أوامرِ الشرعِ أو أكثرها مجازاً؛ لكونِهِ قبلَ وقوعِ الفعلِ المأمورِ به، وإنَّ الأوامرَ الشرعيةَ ليست بأوامِرَ في الحقيقةِ، وإنَّما الأوامرُ ستوجدُ وهو من الظاهرِ الجلي عدمُ تكرارها، وقولُهم: إنَّه مأمورٌ بأن يؤمِّنَ حالَ القُدرةِ لا قبلَهَا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ للرجلِ حالين: حالَ الكفرِ، وحالَ الإيمانِ، وليس بقادرِ حالَ الكفرِ بالاتفاق، وفي حال

الإيمان مستغنى عن القدرة للإيمان، وعن الأمر به، فهو راجع إلى دليل المعتزلة ثانياً.

وعن الثاني: بأن الحاجة إلى القدرة وحدها؛ لأجل الخروج من العدم إلى الوجود لا إلى القدرة مع حدوث الفعل أو عدمه، والحاجة إليهما حال حدوث الفعل متحققة.

وردّ بمنع تحقيقها حال الحدوث، بل هي مُستغنى عنها حيثئذ.

وعن الثالث: بأن كلاً من في قدرة العبد، ولا نسبة لقدرة إلى قدرة الله تعالى وهي فيه قديمة متقدمة على الفعل.

وَاحتَجَّتِ الأشاعرةُ بأنَّ القُدْرَةَ عَرَضٌ لَوْ تَقَدَّمتْ لَمْ تَبْقَ عِنْدَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا عَرَضٌ، فَلَوْ كَانَتْ قَبْلَ القُدْرَةِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ قَادِرًا، وَرَدَّ بِمَنْعِ عَدَمِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ.

قال شيخنا العلامة رَحِمَهُ اللهُ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْقُدْرَةِ الصِّفَةُ الْمُتَجَمِّعَةُ لَجْمِيعِ الشَّرَاطِطِ، لَا تَكُونُ قَبْلَ الْفِعْلِ بِالزَّمَانِ بَلْ مَعَهُ، وَإِنْ أُريدَ بِهَا الْقُوَّةُ الْمُنبِئَةُ فِي الْعَصَلَةِ تَكُونُ قَبْلَهُ بِالزَّمَانِ<sup>(١)</sup>.

وردّ بأنَّ القُوَّةَ تَظْهَرُ بِالتَّخْرِيكِ، وَهِيَ غَيْرُ قَارَّةِ الذَّاتِ، فَلَا تَبْقَى وَيَقَعُ الْمَقْدُورُ بِدُونِهَا.



## [فَضْلٌ فِي عَدَمِ جَوَازِ تَعَدُّدِ الْمَقْدُورِ]

قال: (وَلَا يَتَّحِدُ وَقُوعُ الْمَقْدُورِ مَعَ تَعَدُّدِ الْقَادِرِ، وَلَا اسْتِغْنَاءُ فِي تَمَائِلِهِمَا، وَتُقَابِلِ الْعَجَزِ تَقَابِلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، وَتُضَادُّ الْخُلُقِ لِتَضَادِّ أَحْكَامِهِمَا وَالْفِعْلِ).

يعني: لا يجوز أن يقع مقدور واحد بقادرين؛ لأن وقوعه بهما يستلزم افتقاره إليهما حال استغنائه عنهما، فإن وقوعه بأحدهما يوجب احتياجه إليه واستغنائه عن الآخر وبالعكس وهو محال.

وإنما قال: (وَلَا يَتَّحِدُ وَقُوعُ الْمَقْدُورِ) ولم يقل: (وَلَا يَتَّحِدُ الْمَقْدُورُ) لأن تعلق القادرين بشيء، بأن يكون كل منهما قادراً عليه ممكن، لكن لا يقع بهما.

قوله: (وَلَا اسْتِغْنَاءُ فِي تَمَائِلِهِمَا) رد لمن استبعد أن يكون لقادر قدرتان متماثلتان؛ لامتناع اجتماع قدرتين لقادر على مقدور واحد؛ لأنه كما يمتنع أن يقع مقدور بقادرين يمتنع وقوعه بقدرتين لقادر، يعين ذلك الدليل، وإذا امتنع ذلك امتنع تماثل القدرتين، بل لا بد من تخالفهما، وإلا لاجتماع قدرتان على مقدور واحد؛ لأن تماثلهما يقتضي وحدة المقدورين، وقد بينّا أن القدرتين لا تجتمعان على مقدور واحد هذا خلف. ووجه دفع الاستبعاد في تماثل القدرتين أنهما يجوز اجتماعهما

على مقدورٍ واحدٍ كما يَتَنَبَّأُ جواز اجتماع قادرين على مقدورٍ واحدٍ، لكن لا يجوزُ اجتماعهما على وقوعٍ مقدورٍ واحدٍ كما يَتَنَبَّأُ أَنَّهُ لا يجوزُ اجتماعُ القادرين على وقوعٍ مقدورٍ، وإذا جازَ اجتماعُ قدرتين على مقدورٍ واحدٍ، جاز تماثلُهما؛ إذ لا يلزمُ من تماثلِهما سوى وحدة المقدورِ مع تعدُّ القدرة وهو جائزٌ، وهذا إنَّما يكونُ دافعاً إذا كان الاستبعادُ من حيث الجوازُ، وأمَّا إذا كان من حيث الوقوعُ فليس بدافعٍ.

وقوله: (وَتُقَابِلُ الْعَجْزُ) لا خلافَ في أَنَّ القدرةَ تقابلُ العجزَ، ولكنَّهم اختلفوا في أَنَّ التَّقابُلَ بينهما تقابلُ العدمِ والملَكَةِ أو تقابلُ الضدين، فذهبت الأشاعرةُ إلى الثاني، والمعتزلةُ إلى الأول واختاره المصنف.

وَاحتَجَّتِ الأشاعرةُ: بِأَنَّ الزَّمَانَ يَجْدُ مِنْ نَفْسِهِ الامْتِنَاعَ عَنِ الْقِيَامِ، وَغَيْرُهُ يَجْدُ خِلَافَهُ بِالضَّرُورَةِ، فَاخْتِصَاصُهُ بِالامْتِنَاعِ عَنْ حَالِ كَوْنِهِ زَمَانًا دُونَ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ بَلَا مُخَصَّصٍ أَلْبَتَّةَ، وَالْمُخَصَّصُ عَدَمِيٌّ؛ إِذْ هُوَ عَلَّةٌ لَهُ، وَالْعِلِّيَّةُ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ لَا يَتَّصِفُ الْعَدَمِيُّ بِهَا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ لِمُخَصَّصٍ موجودٍ لم يوجد حال كونه غير زمن، وليس هو الذاتُ ولا الحياةُ والعلمُ والإرادةُ والبنيةُ، وهو ظاهرٌ فتعيَّنَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا آخَرَ وجوديًا، وهو العجزُ وكان ضِدًّا لِلْقُدْرَةِ.

وَاعتَرَضَ بَعْدَ امْتِنَاعِ اتِّصَافِ الْعَدَمِيِّ بِالْعِلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، فَجَازَ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ عَدَمُ الْقُدْرَةِ.

وَاحتجَّتِ المعتزلةُ بأنَّ العجزَ ليس بمحسوسٍ، ولا موجبٍ لحالٍ زائدةٍ عليه يستدلُّ بها عليه فلا يكونُ ثابتاً.

وَاعتُرِضَ بأنَّ الأولَ مسلّمٌ والثاني ممنوعٌ، فإنَّ العاجزَ عن القيامِ يجدُّ في نفسه حالةً تدلُّ على عجزِهِ كما يجدُّ القادرُ حالةً يستدلُّ بها على قدرته عليه سَلَمَتَاهُ، لكن لا نسلّمُ أنَّه يلزمُ من انتفاءِ الحالِ انتفاءُ العجزِ، فإنَّ انتفاءَ الدليلِ مطلقاً لا يستلزمُ انتفاءَ المدلولِ فكيف بانتفاءِ دليلٍ خاص، ويشبه أن يكونَ منشأ هذا الاختلاف عدم تحقيق معنى العجزِ، فإنَّه إن كان عبارة عن مثل ما يعرض للمرتعش ويمتاز به عن حركة المختار فالعجزُ وجوديٌّ، والقدرة إن كانت هيئة تعرض عند سلامة الأعضاء يعبر عنها بالتَّمكُّن أو بما هو علَّةٌ له، والعجزُ عدمٌ تلك الهيئة، فالقدرة وجوديةٌ، والعجزُ عدميٌّ، ونظر كلٍّ من الفريقين لِعِلَّةٍ بالنسبةِ إلى أحدِ المعنيين.

وقوله: (وَتَضَادُّ الْخُلُقِ) أي: القدرةُ تضادُّ الخُلُقَ؛ لأنَّ الخُلُقَ مَلَكَةٌ تصدرُّ بها عن النفسِ أفعالاً بلا فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ، وأَنَّهُ ليس بصالحٍ لأن يقعَ به الضِدَّانِ بل لأحدهما فقط، وحكم القدرة صلاحيتها لأن يقع بها الضِدَّانِ كما تقدَّم، والأحكامُ لوازمٌ، واختلافُ اللوازمِ يدلُّ على اختلافِ الملزومات، وهذا كما ترى يدلُّ على التَّغايرِ دونَ التَّضادِّ، ولعلَّه أراد بالتَّضادَّ التَّغايرَ.

وقوله: (وَالْفِعْلُ) أي: الخُلُقُ يضادُّ الفِعْلَ أيضاً؛ لأنَّه قد يكونُ تكليفاً، بخلافِ الخُلُقِ، فإنَّ الأفعالَ تصدرُّ به بلا رَوِيَّةٍ.

## [فَصْلٌ فِي الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ]

قال: (وَمِنْهَا الْأَلَمُ وَاللَّذَّةُ وَهُمَا تَوْعَانِ مِنَ الْإِدْرَاكِ، تَخَصَّصَا بِإِضَافَةٍ تَخْتَلِفُ بِالْقِيَاسِ، وَلَيْسَتْ اللَّذَّةُ خُرُوجًا عَنِ الْحَالَةِ الطَّبِيعِيَّةِ لَا غَيْرَ، وَقَدْ يَسْتَنِدُ الْأَلَمُ إِلَى التَّفَرُّقِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا حِسِّيٌّ وَعَقْلِيٌّ، وَهُوَ أَقْوَى).

أي: ومن الكيفيات النفسانية الألم واللذة، وهما بديهيتان لكونهما من الوجدانيات، ولا حاجة في حصولها إلى نظر.

قوله: (وَهُمَا تَوْعَانِ مِنَ الْإِدْرَاكِ، تَخَصَّصَا بِإِضَافَةٍ تَخْتَلِفُ بِالْقِيَاسِ) يجوز أن يكون إشارة إلى ما قاله الحكماء: اللذة: إدراك الملائم، والألم: إدراك المنافر، فإنَّ الأول إدراك مضاف إلى الملائم، والثاني إلى المنافر. وقوله: (بِالْقِيَاسِ) لبيان أنَّ الملائم والمنافر نسيبان يختلفان بالقياس إلى الناس.

وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ بَأَنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ حَالَةً مَخْصُوصَةً، وَنَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ أَدْرَكْنَا هَذِهِ الْأُمُورَ الْمَلَائِمَةَ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ تِلْكَ الْحَالَةَ الْمَخْصُوصَةَ هِيَ نَفْسُ هَذَا الْإِدْرَاكِ وَلَا زَمَهُ أَوْ مَلْزَمَهُ أَوْ غَيْرَهُمَا؟ وَعَلَى تَقْدِيرِ مَغَايِرَةِ الْحَالَةِ الْمَخْصُوصَةِ لِلْإِدْرَاكِ هَلِ اللَّذَّةُ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا، فَلَا يَحْصُلُ الْجَزْمُ بِأَنَّ اللَّذَّةَ إِدْرَاكٌ؟.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ عَدَمَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ، وَمَدَّعِي

العلم بالاتحاد لا يحتاج إلى برهان؛ لكونه وجدانيًا، ويجوز أن يكون إشارة إلى ما ذكره أبو علي في الإشارات من التعريف بحسب اللفظ، وهو أن اللذة إدراك ونيل لوصول ما هو كمالٌ وخيرٌ عند المُدرك من حيث هو كمالٌ وخيرٌ.

والآلَمُ: إدراكٌ ونيلٌ لوصول ما هو آفةٌ وشرٌّ عند المُدرك من حيث هو آفةٌ وشرٌّ، فإنَّ الأوَّلَ إدراكٌ مخصوصٌ بإضافته إلى وصول ما هو كمالٌ وخيرٌ، والثاني إلى وصول ما هو آفةٌ وشرٌّ، وبيانٌ قيوده ما بينهُ المصنَّف في شرح الإشارات قال: أمَّا الإدراك فقد سَرَحَ اسمُهُ، وأمَّا النيلُ فهو الإصابة والوجدان، وإنَّما لم يقتصر على الإدراك؛ لأنَّ إدراك الشيء قد يكون بحصول صورةٍ تساويه، ونيله لا يكون إلاَّ لحصول ذاته، واللذة لا تتمُّ بحصول ما يساوي اللذيد، بل إنَّما تتمُّ بحصول ذاته، وإنَّما لم يقتصر على النيل؛ لأنَّه لا يدلُّ على الإدراك إلاَّ بالمجاز.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المجاز في مثله إن كان منكرًا فالتكرار كذلك، وهو واقعٌ بالنسبة إلى الإدراك، قال: وإنَّما أوردهما معًا لفقدان لفظ يدلُّ على المعنى المقصود بالمطابقة، وقَدَّمَ الأعمَّ الدالَّ بالحقيقة وأزَدَّه بالمخصص، والظاهر أنَّ الاقتصارَ على النيل كان كافيًا، والمجاز في التعريفات اللَّفْظِيَّة غير منكر لا سيَّما عند ظهوره. وقيل: النيلُ للواصل والإدراكُ للوصول، ومعناه: اللذة أن يكون المُدرك ينال الواصل ويدرك وصوله إليه، وهو أحسنُّ وإنَّما قال: ما هو عند المُدرك كمالٌ، وخير الشيء قد يكون كمالًا وخيرًا بالقياس إلى شيء، وهو لا يعتقد كذلك،



فلا يلتذُّ به وقد لا يكونُ كذلك وهو يعتقده فيلتذُّ به، فالمعتبرُ كماليته وخيريته عند المُدرِك لا في نفسِ الأمر، والمراد بهما ههنا حصولُ شيءٍ يناسبُ شيئاً شأنه أن يكونَ حاصلًا له، والفرقُ بينهما اعتباريٌّ، فإنَّ ذلك الحصولُ من حيثُ إنَّه براءةٌ من القوةِ لذلك الشيء، فهو بذلك الاعتبارُ كمالٌ باعتبارِ كونه مؤثراً خيراً، ولمَّا تعلَّق اللَّذَّةُ بهما ذكرهما، وأخَّرَ ذكر الخير؛ لأنَّه يفيدُ تخصيصاً كما للكمال.

وإنَّما قال: من حيثُ هو كذلك؛ لأنَّ الشيء قد يكونُ كمالاً وخيراً من جهةٍ دون أخرى، والالتذاذ به يختص بالجهة التي هو منها كمال وخير، فهذه ماهيةُ اللَّذَّةِ ويقابلها ماهيةُ الألم.

وقوله: (وَلَيْسَتْ اللَّذَّةُ) ردُّ لما زعم محمد بن زكريا<sup>(١)</sup> الطيب أن اللَّذَّةَ خروجٌ إلى الحالةِ الطبيعية لا غير.

وبيَّانه: أنَّ المُشتاقَ إلى شيءٍ متألِّمٌ يفقده خارج عن الحالةِ الطبيعية، فإذا ناله وارتفع الألم، وخرج إلى الحاجةِ الطبيعيةِ التذ، فليست اللَّذَّةُ إلاَّ الخروج إلى الحالةِ الطبيعيةِ وليس كذلك، فإنَّ اللَّذَّةَ هي الإدراكُ النبيلُ،

(١) هو الأستاذ الفيلسوف أبو بكر محمد بن زكريا الرازي الطيب صاحب التصانيف، من أذكى أهل زمانه، وكان كثير الأسفار، وافر الحرمة، صاحب مروءة وإيثار ورأفة بالمرضى، وكان واسع المعرفة، مكبَّاً على الاشتغال، مليح التأليف، وكان في بصره رطوبة ثم عمي. وله مؤلفات منها: الحاوي، ثلاثون مجلداً في الطب، وكتاب الجامع، وكتاب الأعصاب، وكتاب المنصورى صنفه للملك منصور بن نوح الساماني، توفي ببغداد سنة: (٣١١هـ). ينظر: نكت الهميان: ١/ ٢٣٥؛ شذرات الذهب: ٢/ ٢٦٠.

والخروج حاصل عند حصول اللذة بالعرض، فقد أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات.

وقيل أيضاً: الإنسان قد يلتذ بالنظر إلى وجه حسن، والوقوف على مسألة، والعثور على مال فجاءة بلا حضور سابق مشوق مؤلم يخرج عن الحالة الطبيعية.

ورد بأن الملتذ بالذات المذكورة إنما هو المتألم بفقد لا كل أحد، فإن من الناس من لا يلتذ بالنظر إلى وجه حسن، والعوام الفارغون عن لذة العلم لا يلتذون بالعثور على مسألة، والزهاد الهاربون من الدنيا لا يلتذون بالعثور على المال فجاءة إن لم يتألموا به.

وقوله: (وَقَدْ يَسْتَنِدُ الْأَلَمُ إِلَى التَّفَرُّقِ) يعني: أن تفرق الاتصال يكون سبباً للألم في الحَيِّ.

واعترض عليه: بأن تفرق الاتصال عديمي، والألم أمر وجودي، والعديمي لا يجوز أن يكون علة للوجودي.

وأجيب: بأن العديمي قد يكون علة مُعِدَّة لموجود، وكل منهما حسي وعقلي.

اعلم أن من المشهورات أن السعادة هي اللذة فقط، ثم إن العوام سبقت أوهامهم إلى أن اللذة هي المدركة بالحس، وأنكروا تحقق اللذة المدركة بغيره، ونسبوا إلى خيالات لا حقيقة لها تارة، واستحقروها بالقياس إلى الحسية أخرى، وقالوا: إنا لو حصلنا على جملة ما لا يؤكل ولا يشرب ولا ينكح فيها، فأى سعادة لنا؟ وليس ذلك بحق، وإنما

الحق ثبوتها عقلاً؛ لأنها كما تقدّم إدراك ونيل بوصول ما هو كمال وخير عند المُدْرِك من حيث هو كذلك، فإن كان بالحس فهو حسّي، وإن كان في العقل فهو عقليّ، فإنّ للجوهر العاقل كمالاً وخيراً، وهو أن يتمثل غلبة الحق فيه قدر ما يستطيعه، ثم يتمثل فيه معلولاته المترتبة المتسلسلة الموجودة على ما هي عليه تمثلاً يقينياً خالصاً عن شوائب الظنون والأوهام، ولا شك في أنّ ذلك كمالٌ وخيرٌ بالنسبة إليه، وإذا أدرك وصوله إليه التذّبه، وإنكار ذلك ليس إلّا مقتضى الجهل به، وذلك لأنّهم لو علموا أنّ لذّة الغلبة المتوهّمة في أمر خسيس كالنرد والشطرنج ربما يؤثّر على لذات يظنونها أقوى اللذات الحسيّة، وإنّ لذّة نيل الحشمة والجاه تؤثّر أيضاً عليها، والكريم يؤثّر إثثار الغير على نفسه فيما يحتاج إليه ضرورة على لذّة التمتع به لارتدعوا عن ذلك، فإنّ ما هو آثر عند شخصي، فهو ألدّ بالقياس إليه، وليس ذلك مختصّاً بالإنسان، بل وفي الحيوانات العجم، فإنّ كلب الصيد يؤثّر اللذّة الوهميّة التي ينالها من توقع إكرام صاحبه إيّاه على لذّة الأكل، وإذا كانت اللذّة الوهميّة كذلك فما ظنّك بالعقليّة؟ فإنّها أقوى لا محالة؛ لأنّ قوّة اللذّة وضعفها تابعة لقوّة الإدراك وضعفه؛ لكونها إدراكاً، والإدراك العقليّ بخلوصه عن الشوائب أقوى من الحسّي الذي هو شوبّ كلّ، فإنّ الحسّ لا يدرك إلّا كيفيات تقوم بسطوح الأجسام التي تحضره، هذا وفيه نظر؛ لأنّ ما يدركه العقل لا يدركه الوهم والحسّ، وبالعكس، وكلّ منها بالنسبة إلى المذكور أقوى، فترجع العقليّ على ما ذكره ليس بمفيد، وكون العقليّ مُدْرِكاً كالوهميّ والحسّي كاف في إثبات اللذّة العقليّة؛ لكونها إدراكاً.



## [فَصْلٌ فِي الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ]

قال: (وَمِنْهَا الْإِرَادَةُ وَالْكَرَاهَةُ، وَهُمَا نَوْعَانِ مِنَ الْعِلْمِ، وَأَخَذْنَاهُمَا لِإِزْمٍ لِلْآخِرِ مَعَ التَّقَابُلِ. وَتَغَايُرُ اعْتِبَارِهِمَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ يَتَعَلَّقَانِ بِذَاتِيهِمَا، بِخِلَافِ الشُّهُورَةِ وَالنَّفَرَةِ، فَهَذِهِ الْكَيْفِيَّاتُ تَنْتَقِرُ إِلَى الْعَبَاءِ، وَهِيَ: صِفَةٌ تَقْتَضِي الْعَجَسَ، وَالْحَرَكََةَ مَشْرُوطَةً بِاعْتِدَالِ الْمِزَاجِ عِنْدَنَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيْتَةِ، وَتَنْتَقِرُ إِلَى الرُّوحِ، وَتُقَابِلُ الْمَوْتَ تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ).

أي: ومن الكيفيات النفسية الإرادة والكراهة، وجعلتهما نوعين من العلم، يعني: بالمعنى الأعم. وقيل في توجيهه: إنها عبارة عن أن يعلم الحي، ويعتقد أو يظن أن له أو لغيره ممن يؤثر خيره منفعة يمكن وصولها إليه وإلى ذلك الغير من غير مانع من تعبٍ أو معارضة.

وقيل: هذا باطل؛ لأننا نجد من أنفسنا مثلاً ترتبنا على هذا العلم، وهو الإرادة فيتغايران.

قال شيخنا العلامة رَحِمَهُ اللَّهُ: ولقائل أن يقول: «هذا المثل إنما يَخْصُلُ لِمَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ قُدْرَةً تَامَّةً، وَأَمَّا فِي الْقَادِرِ التَّامِّ فَيَكْفِيهِ الْإِعْتِقَادُ الْمَذْكُورُ»<sup>(١)</sup>.

وأقول: هذا التفسير إنما يستقيم على رأي من لا يرى أن الله مريدٌ للشرِّ.

وقوله: (وَأَحَدُهُمَا لَازِمٌ) أي: أحد العلمين؛ يعني: الإرادة والكراهة لازم (لِلْآخَرِ مَعَ التَّقَابِلِ)، يعني: إذا كان بين مُتَعَلِّقِي الإرادة والكراهة تقابل، فإرادة أحد المتقابلين لازمة<sup>(١)</sup> لكراهة المقابل الآخر لا نفسها وبالعكس؛ أي: كراهة أحد المتقابلين لازمة لإرادة الآخر لا نفسها، لكن بشرط التفطن بالضدِّ.

وقوله: (وَتَغَايُرُ اغْتِيَارِهِمَا بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ وَغَيْرِهِ) فإنَّها بالنسبة إلى الأولِ صِفَةٌ تقتضي اختصاص الفعل بوقتٍ دونَ وقت، وبالنسبة إلى الثاني ليست كذلك، فإنَّ إرادة غير فاعل الفعل لا يقتضي اختصاص الفعل بوقتٍ دونَ وقت، (وَقَدْ يَتَعَلَّقَانِ)؛ أي: الإرادة والكراهة (بِدَاتِيهِمَا)، فإنَّ الإرادة قد تكونُ مرادةً، والكراهة قد تكونُ مكروهةً (بِخِلَافِ الشَّهْوَةِ وَالتُّفَرَّةِ)، فإنَّ الإنسانَ لا يشتهي الشهوةَ، ولا ينفِرُ عن التُّفَرَّةِ.

وفي إطلاقه نظر؛ لأنَّ الإنسانَ الضَّعِيفَ المَعْدَةَ قد يشتهي شهوةَ الأكلِ.



(١) في بعض الشروح: (لازم).

## [فصلٌ في الكيفيات النفسانية]

وقوله: (فهذه الكيفيات) يعني: الكيفيات النفسانية التي ذُكرت (تفتقر إلى الحياة)، وعرفها بأنها صفة تقتضي الحس والحركة مشروطة باعتدال المزاج عندنا؛ أي: الحياة بالنسبة إلينا مشروطة باعتدال المزاج، والمراد به أن يكون لموضوع ما مزاج هو أصلح الأمزجة بالنسبة إليه.

وقوله: (فلا بد من البنية) وهو جسم مركب من العناصر الأربعة؛ لأن الحياة مشروطة باعتدال المزاج، وهو لا يتحقق بدون البنية.

وذهب المتكلمون إلى أن البنية، وهي مجموع جواهر، فردة لا يمكن الحيوان بأقل منها ليست بشرط للحياة؛ لأن القائم بمجموع أجزائها إن كانت حياة واحدة قام العرض الواحد بمحال كثيرة وهو محال، وإن قامت بكل جزء حياة على حدة اشترط قيام كل منها بقيام الأخرى بجزء آخر، وإلا لم تكن البنية الصالحة شرطاً في الحياة ويلزم الدور.

وأجيب: باختيار الشئ الأول، بأن الحياة الواحدة قائمة بالمجموع، لكن من حيث هو مجموع لا من حيث تكثرها، فلا يقوم العرض الواحد بمحال كثيرة، وباختيار الثاني بأن لا نسلم أنه إن قام بكل جزء حياة على حدة لزم المحال؛ لأن قيام الحياة بكل جزء مشروط باجتماعه بالأجزاء

الباقية لا بقيام الحياة بها، فلا يدور ولا يترهم بقاء الدور، فإنَّ قوله:  
باجتماعه يشير إلى أنَّ التوقُّفَ توقف معية ولا دَوْرَ.

وقوله: (وَتَفْتَقِرُ)؛ أي: الحياة (إلى الروح) وهي أجسام لطيفة  
متولدة من بخارية الأخلاط، سارية في عروق تنبت من القلب مسماة  
بالشرابين.

وقوله: (تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ)؛ أي: إنها (تُقَابِلُ الْمَوْتَ تَقَابُلُ الْعَدَمِ  
وَالْمَلَكَةِ)؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة.

وقيل: الموتُ كيفيةٌ تضاد الحياة؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ  
وَالْحَيَوَةَ﴾ [الملك: ٢]. وردَّ بأنَّ الخلق هو التقدير، والعدمُ أيضاً مُقَدَّرٌ.



## [فَصْلٌ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَالْفَرَحِ وَغَيْرِهِمْ]

قال: (وَمِنَ الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ: الصَّحَّةُ، وَالْمَرَضُ، وَالْفَرَحُ، وَالْغَمُّ، وَالْغَضَبُ، وَالْحُزْنُ، وَالْهَمُّ، وَالْحَبْلُ، وَالْحِقْدُ).

إنما أظهر؛ لأنَّه لو قال: ومنها بعد ذكر الحياة أوهم أن ما يذكره من الحياة فأظهر دفعا للالتباس وهو ضعيف.

أما الصَّحَّةُ: فَهِيَ مَلَكَهٌ أَوْ حَالَةٌ تَصْدُرُ عَنْهَا الْأَفْعَالُ مِنَ الْمَوْضُوعِ لَهَا سَلِيمَةٌ، وَالْمَرَضُ بِخِلَافِهَا.

وَفِيهِ تَنْظَرُ: لِأَنَّ دُخُولَ (أَوْ) فِيهَا هُوَ كَالْجَنْسِ إِنْ كَانَ التَّعْرِيفُ رَسْمِيًّا وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ إِنْ كَانَ لَفْظِيًّا غَيْرُ صَحِيحٍ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَا مُتَقَابِلَيْنِ، وَالْفَرَحُ، وَالْغَمُّ، وَالْغَضَبُ، وَالْحُزْنُ، وَالْهَمُّ، وَالْحَبْلُ، وَالْحِقْدُ كُلُّهَا مَدْرَكَةٌ بِدَاهَةٍ وَمُمَيِّزَةٌ بِحَقَائِقِهَا، فَتَسْتَغْنِي عَنِ التَّعْرِيفِ، وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّاتُ تَتَّبِعُ انْفِعَالَاتٍ تَخْتَصُّ بِالرُّوحِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ، تَشْتَدُّ وَتَضَعُفُ بِشِدَّةِ الْاِسْتِعْدَادِ وَضَعْفِهِ، وَالسَّبَبُ الْمُعِدُّ لِأَصْلِ الْفَرَحِ أَنْ يَكُونَ حَامِلُهُ، وَهُوَ الرُّوحُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ عَلَى أَفْضَلِ أَحْوَالِهِ كَمَا بِكَثْرَةِ مَقْدَارِهِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْجَوْهَرِ فِي الْكَمِّ تَوْجِبُ زِيَادَةَ الْقُوَّةِ، وَلَا يَنْقُي قِسْطُ وَاوٍ فِي الْمَبْدَأِ وَقِسْطُ وَاوٍ فِي الْاِنْبِسَاطِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ الْفَرَحِ، فَإِنَّ الْقَلِيلَ تَجْدِبُهُ الطَّبِيعَةُ وَتَضْبِطُهُ وَلَا تُمَكِّنُهُ مِنَ الْاِنْبِسَاطِ. فَكَيْفَ بَاعْتِدَالِهِ فِي اللَّطَافَةِ وَالْعَلَطِ وَشِدَّةِ الصَّفَاءِ وَالتَّوَرَاتِيَّةِ؟ وَالْأَسْبَابُ الْمُعِدَّةُ لِأَصْلِ الْغَمِّ مُقَابِلَاتُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَالْأَسْبَابُ الْفَاعِلَةُ لِلْفَرَحِ هِيَ ثَلَاثُ نَفْسَانِيَّةٍ.



والأصل فيها تَخَيُّلُ الكمالِ: إمَّا العلمُ، أو القدرةُ. ويندرج في هذه الأسباب: الإحساسُ بالمحسوساتِ الملائمةِ، والتمكُّنُ من تحصيلِ المرادِ، والاستيلاءُ على الغيرِ، وإظهارُهُ، والخروجُ عن الأمورِ المؤلمةِ، وتذكُّرُ الأمورِ المُلدَّةِ.

ومقابلاتُ هذه الأمورِ هي الأسبابُ الفاعلةُ للغمِّ، وكلِّما اشتدَّت هذه الأسبابُ اشتدَّ الفرحُ والغمُّ في الجملةِ، فجميعُ هذه الكيفياتِ النفسانيَّةِ يلزمها حركاتُ الروحِ، إمَّا إلى خارجٍ أو إلى داخلٍ، وعلى التقديرين: إمَّا دَفْعَةً أو قَلِيلًا قَلِيلًا، أمَّا الحركةُ إلى خارجٍ دَفْعَةً ففي الغضبِ، وقَلِيلًا قَلِيلًا ففي الفرحِ، وأمَّا الحركةُ إلى داخلٍ دَفْعَةً ففي الخوفِ، وقَلِيلًا قَلِيلًا ففي الحزنِ.

وقد يَتَفَقَّ أن تَتَحَرَّكَ الرُّوحُ إلى جهتين، في وقتٍ واحدٍ إذا كان العارضُ يلزمه عارضان، كالألمِ، فإنَّه يوجِدُ معه غَضَبٌ وحُزنٌ، فتختلفُ الحركتان؛ لأنَّ الغَضَبَ تَلْزَمُهُ الحركةُ إلى خارجٍ، والحُزنَ إلى داخلٍ وفيه نظرٌ؛ لاستحالةِ الحركةِ إلى جهتين متقابلتين في وقتٍ واحدٍ، وكالحُجَلِ، فإنَّ عند حصولِهِ تنقبُضُ الرُّوحُ أولاً إلى الباطنِ، ثم إذا فَكَّرَ وَعَلِمَ أنَّه ليس فيه مَضَرَّةٌ كثيرةٌ يَبْسُطُ ثانياً.

وَيُعْتَبَرُ في تحقُّقِ الحَقْدِ أمران: أحدهما: الغَضَبُ الثابتُ. والثاني: أن لا يَكُونَ الانتقامُ في غايةِ الصُّعوبةِ ولا السَّهولةِ.



## [فَصْلٌ فِي الْكَيْفِيَّاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْكَمِّيَّاتِ]

قال: (وَالْمُخْتَصَّةُ بِالْكَمِّيَّاتِ الْمُتَّصِلَةُ كَالِاسْتِقَامَةِ، وَالْانْحِنَاءِ، وَالتَّقْيِيرِ، وَالتَّقْيِيبِ، وَالشَّكْلِ، وَالْخِلْقَةِ<sup>(١)</sup>)، وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ).

هذا بيان النوع الرابع من الكيفيات، وهي الْمُخْتَصَّةُ بِالْكَمِّيَّاتِ، والمراد بها الكيفيات التي تَعْرِضُ للكميات بالذاتِ أولاً ولغيرها بواسطة وهي: إمَّا أَنْ تَعْرِضَ لِلْكَمِّ الْمُتَّصِلِ كَالِاسْتِقَامَةِ وَالْانْحِنَاءِ، وَالتَّقْيِيرِ، وَالتَّقْيِيبِ، وَالشَّكْلِ، وَالْخِلْقَةِ. أَوْ لِلْكَمِّ الْمُنْفَصِلِ كَالزَّوْجِيَّةِ، وَالْفَرْدِيَّةِ، وَالصَّمَمِ، وَالْمَنْطَقِيَّةِ وَغَيْرَهَا.

\*\*\*

(١) في بعض نسخ المتن: (والحلقة).

## [فَصْلٌ فِي الْخَطِّ الْمُسْتَقِيمِ]

قال: (قَالَ الْمُسْتَقِيمُ أَقْصَرُ الْخُطُوطِ الْوَاصِلَةِ بَيْنَ نَقْطَتَيْنِ، وَكَمَا أَنَّهُ مُوجُودٌ، فَكَذَا الدَّائِرَةُ، وَالتَّضَادُّ مُتَنَبِّ عَنِ الْمُسْتَقِيمِ وَالْمُسْتَدِيرِ، وَكَذَا عَنْ عَارِضَيْهِمَا<sup>(١)</sup>)، وَالشَّكْلُ: هَيْئَةُ إِحَاطَةِ الْحَدِّ، أَوِ الْحُدُودِ بِالْجِسْمِ، وَمَعَ انْتِصَامِ اللَّوْنِ تَحْصُلُ الْخِلْقَةُ).

عَرَّفَ الْخَطَّ الْمُسْتَقِيمَ: بِأَنَّهُ أَقْصَرُ الْخُطُوطِ الْوَاصِلَةِ بَيْنَ نَقْطَتَيْنِ. وَقِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى صَحَّةِ انْتِصَافِ شَيْءٍ مِنَ الْخُطُوطِ، بِأَنَّهُ أَقْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَصُحُّ انْتِصَافُ شَيْءٍ مِنْهَا بِهِ؛ لِامْتِنَاعِ انْطِبَاقِ أَحَدِهَا عَلَى الْبَاقِي، وَإِلَّا أَمَكُنَ أَنْ يَسْتَدِيرَ الْمَقِيمُ وَبِالْعَكْسِ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ الَّذِي إِذَا فُرِصَ عَلَيْهِ نُقْطَةٌ كَانَتْ فِي سَمْتٍ وَاحِدٍ؛ أَيْ: لَا يَكُونُ بَعْضُهَا أَرْفَعَ، وَبَعْضُهَا أَخْفَضَ.

وقيل: إِنَّهُ الَّذِي تَنْطَبِقُ أَجْزَاؤُهُ الْمَفْرُوضَةُ، بِعُضْهَا عَلَى بَعْضٍ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْضَاعِ، بِخِلَافِ الْمُتَخَنِّي، فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَنْطَبِقُ قَوْسَانِ إِذَا جُعِلَ مَقْعَرٌ أَحَدُهُمَا فِي مُعَدَّبٍ الْآخَرَى، وَأَمَّا عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَضْعِ فَلَا يَنْطَبِقُ.

ولم يشك في وجود الخط المستقيم، بخلاف الدائرة كما تقدّم، والمصنّف قاس وجودها على وجوده، والدائرة سَطْحٌ يُحِيطُ بِهِ خَطٌّ

(١) في بعض نسخ المتن: (عارضهما).

واحد، يُفَرَضُ داخله نقطة تتساوى جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليه.

وَيُتَصَوَّرُ وجودُهَا: بأن يُتَوَهَّم ثباتُ أَحَدِ طَرَفِي خَطِّ مُسْتَقِيمٍ مُتَنَاهِي الطَرَفَيْنِ، وحركة طرفه الآخر منه، إلى أن عاد إلى وَضْعِهِ الأولِ، والنقطة الثابتة مركزُهَا، والخطُّ المارُّ بالمركزِ المُتَنَاهِي إلى المحيطِ من الجانبين قَطْرُهَا.

وقوله: (وَالْتَضَادُّ مُتَنَفٍ عَنِ الْمُسْتَقِيمِ وَالْمُسْتَدِيرِ)، معناه: أن أحدهما ليس ضِدًّا لِلْآخَرِ؛ لأنَّ موضوعَ الضَّدينِ واحدٌ وموضوعُهما مختلفٌ، فإنَّ موضوعَ الخطِّ المستديرِ سَطْحٌ مُسْتَدِيرٌ، وموضوعَ الخطِّ المستقيمِ سَطْحٌ مُسْتَقِيمٌ، وإذا لم يتضادا لم يتضاد عارضهما؛ أي: الاستقامة والاستدارة.

وقوله: (وَالشَّكْلُ) عَرَفَ الشَّكْلَ بإحاطة الحدِّ أو الحدودِ بالجسم، والحدُّ: ما ينتهي به الشيءُ كَالْكُرِّيَّةِ والتَثْلِيثِ والتَّرْبِيعِ إذا انضَمَّ اللونُ مع الشَّكْلِ كان المجموعُ خِلْقَةً.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْمُضَافِ]

قال: (الثالث: المُضَافُ<sup>(١)</sup>: حَقِيقِيٌّ وَمَنْشُورِيٌّ، وَيَجِبُ فِيهِ  
الْإِنْعِكَاسُ وَالتَّكَافُؤُ بِالْفِعْلِ أَوْ الْقُوَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَتَعَرُّضُ لِلْمَوْجُودَاتِ أَجْمَعِ،  
وَبُيُوتُهُ ذَهْنِيٌّ وَإِلَّا تَسْلُسَلُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَنْفَعُ تَعَلُّقُ الْإِضَافَةِ بِذَاتِهَا، وَيَتَقَدَّمُ  
وُجُودُهَا عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ عَدَمُ التَّنَاقُضِ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْأَعْدَادِ، وَتُكَثِّرُ  
صِفَاتُهُ).

أي: الجنس الثالث من الأعراض الإضافية، وهي هيئة تعقل ماهيتها  
بالمقياس إلى تعقل هيئة أخرى يكون تعقل تلك الهيئة أيضاً بالمقياس  
إلى الهيئة الأولى، سواء كانت الهيئتان متخالفتين كالأبوة والبنوة أو  
متوافقتين كالأخوة من الجانبين، وليس كل نسبة إضافية، فإن النسب التي  
هي غير الإضافية، وإن تعقلت ماهيتها بالمقياس إلى تعقل شيء آخر، لكن  
ذلك الشيء الآخر لا يكون معقولاً بالمقياس إلى تعقل النسبة، فالنسبة  
المتكررة هي الإضافية، وغيرها منسوبة لا غير.

والمضاف: إما حقيقي وهو نفس ذلك الأمر العارض كالأبوة.

(١) حاشية العطار على شرح المقولات: ص ٤٥؛ الرسالة الحكمية لمخلوف:  
٢٧.

(٢) في بعض نسخ المتن: (وبالقوة).

(٣) في بعض نسخ المتن: (لتسلسل)، وفي بعضها: (يتسلسل).

ومشهورٌ وهو الحاصلُ من المعروضِ والعارضِ جميعاً كالأبوة،  
ويجب فيه الانعكاسُ والتكافؤُ، يعني: أن للمضاف خاصيتين مطلقتين:  
وجوب الانعكاس بإضافة كلٍّ منهما إلى صاحبه، فإنَّ الأبَ أبُ الابنِ،  
والابنُ ابنُ الأبِ، وجوب التكافؤ في لزوم الوجود بالفعل أو القوَّة،  
بمعنى أنَّ أحدَ المضافين إذا وجد بالفعل كان الآخر كذلك، كأب وابن  
موجودين بالفعل إذا وجد بالقوَّة فالآخر كذلك، كشخصين يكون من  
شأن أحدهما: التقدُّم. والآخر: التأخُّر بحسب المكان، ويجوز أن يكونَ  
معروض أحد الإضافتين موجوداً دون الآخر كوجود شخص من شأنه  
أن يكون أباً.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي الْإِضَافَةِ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ]

وقوله: (وَتَغْرِضُ) أي: الإضافةُ بجميع الموجوداتِ:

- ١- أَمَّا لِلوَاجِبِ تَعَالَى فَكَالْأَوَّلِ.
- ٢- وَأَمَّا لِلْجَوْهَرِ فَكَالْأَبِ.
- ٣- وَأَمَّا لِلْكَمِّ فَكَالْصَغِيرِ وَالْكَبِيرِ.
- ٤- وَأَمَّا لِلْكَفِّفِ فَكَالْأَحَرِّ وَالْأَبْرِدِ.
- ٥- وَأَمَّا الْإِضَافَةُ فَكَالْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ.
- ٦- وَأَمَّا لِلْأَيْنِ فَكَالْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ.
- ٧- وَأَمَّا لِلْمَتَى فَكَالْأَقْدَمِ وَالْأَخْدَثِ.
- ٨- وَأَمَّا لِلْوَضْعِ فَكَالْأَشَدَّ انْتِصَابًا وَانْحِنَاءً.
- ٩- وَأَمَّا لِلْمِلِكِ فَكَالْأَكْثَى وَالْأَغْرَى.
- ١٠- وَأَمَّا لِلْفِعْلِ كَالْأَقْطَعِ وَالْأَصْرَمِ.
- ١١- وَأَمَّا لِلْانْفِعَالِ فَكَالْأَشَدَّ انْكَسَارًا وَانْقِطَاعًا<sup>(١)</sup>.

وقوله: (وَتُبَوِّئُهُ)؛ أي: ثبوتُ المضافِ (ذَهْنِيٌّ)، يعني: ليس بموجودٍ

(١) ينظر: مدلولات المقولات: ص ١٥١.

في الخارج، بل يحدث في الفعل إذا تعقّل ذلك الشيء المعروض له مع ما يقاس إليه، واحتجّ على ذلك بوجه:

الأول: أنّه لو وجد في الخارج تسلسل الأمور الموجودة المترتبة؛ لأنّه لو وجد فيه كان في محلّ؛ لكونه عرضاً، وحُلُولُهُ في محلّ نسبةً بينه وبين محلّه، فكان مضافاً إليه، فقد عرض له إضافة، والكلام فيها كالكلام في معروضها، فيتسلسل وهو باطل، وفيه نظر؛ لما تقدّم أنّ الإضافة نسبة متكرّرة، ولا يلزم عن عدميّة مطلق النسبة عدميّةها.

قوله: (وَلَا يَنْفَعُ تَعَلُّقُ الْإِضَافَةِ بِذَاتِهَا) هو جوابٌ عمّا يقال: المضاف هو المعنى المعقول بالقياس إلى غيره، لا ما له هذا المعنى، فإن ما له هذا المعنى، إنّما هو معقول بالقياس إلى غيره، بسبب هذا المعنى، وهذا المعنى ليس معقولاً بالنسبة إلى غيره، بسبب شيء آخر، بل هو مضاف لذاته، فليس في هذا المعنى ذاتٌ وشيءٌ هو الإضافة، بل هو مضاف بذاته لا بإضافة أخرى، وبهذا الوجه تنتهي الإضافات.

ووجه ذلك: أن تَعَلَّقَ الإضافات بذات الإضافة لذاتها لا يَنْفَعُ في دَفْعِ التَّسْلُسِ؛ لأنّه لم يلزم باعتبار تَعَلُّقِ الإضافة بذات المضاف بسبب أمرٍ آخر، حتّى لو ثبت أنّها لم تتعلّق بالمضاف بسبب أمرٍ آخر لا يلزم التَّسْلُسُ، بل إنّما لزم باعتبار عروض إضافة أخرى للمضاف بسبب حلوله في المحلّ، وعلى تقدير وجود المضاف في الأعيان تعرّض له هذه الإضافة التي هي بسبب حلوله في المحلّ، سواء كان المضاف مضافاً لذاته، أو بسبب معنى آخر.



الثاني: أنها لو وجدت في الأعيان تقدّم وجودها عليه؛ أي: على الوجود؛ لأنها لو وجدت فيها شاركت غيرها في الوجود، وامتازت بخصوصيتها وليس كذلك؛ لأنّ اتّصافَ خصوصيتها بالوجود إضافة سابقة على وجودها، فيلزمُ تقدّم وجود الإضافة على نفسه.

واعتراض: بأنّا لا نسلّم لزوم تقدّم وجود الإضافة على نفسه، بل غايته أنّه يلزمُ تقدّم وجود فردٍ من أفراد الإضافة على وجود فردٍ آخر، ولا استحالة في ذلك.

الثالث: أنها لو وجدت فيه لم تنسأ الإضافة الموجودة المترتبة في الأعيان في كلّ مرتبة من مراتب الأعداد؛ لأنّ الاثنين يلزمه أنّه نصف الأربعة وتلك الستة ورُبُع الثمانية وهلمّ جرّاً، وكذا الثلاثة والأربعة وغيرهما من مراتب الأعداد، وتلك إضافات لا تنهاى وفيه تأمل.

الرابع: أنها لو وجدت في الأعيان كثرة صفات الله إلى ما لا يتناهى؛ لأنّ الله تعالى بالنسبة إلى كلّ موجود إضافة فيه تأمل.



## [فَصْلٌ فِي الْمُضَافِ الْمَشْهُورِيِّ]

قال: (وَتَخَصُّ كُلُّ مُضَافٍ مَشْهُورِيٍّ، وَمُضَافٍ حَقِيقِيٍّ، فَيَعْرِضُ لَهُ  
الِاخْتِلَافُ وَالِاتِّفَاقُ: إِمَّا بِاعْتِبَارِ زَائِدٍ أَوْ لَا).

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَبَاحِثِ الْمُضَافِ الْحَقِيقِيِّ ذَكَرَ مَبَاحِثَ الْمُضَافِ  
الْمَشْهُورِيِّ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مُضَافٍ مَشْهُورِيٍّ يَخْصُهُ مُضَافٌ حَقِيقِيٌّ، وَلَا  
يُمْكِنُ أَنْ يَشْمَلَ مُضَافٌ حَقِيقِيٌّ مَضَافَيْنِ مَشْهُورَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ، وَالْعَرَضُ  
الْوَاحِدُ لَا يَقُومُ بِمَوْضُوعَيْنِ، وَعَلَى هَذَا إِذَا تَعَلَّقَ مُضَافٌ حَقِيقِيٌّ بِمَحَلٍّ  
وَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا مُضَافٌ مَشْهُورِيٌّ آخَرُ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ أَبَوَةَ الرَّجُلِ لَا تَقُومُ بِشَخْصَيْنِ، وَبَنُوَّةُ أَحَدِ ابْنَيْهِ غَيْرَهَا  
مَعَ ابْنِهِ الْآخَرِ، وَحِينَئِذٍ يَعْزُضُ الْإِخْتِلَافُ وَالِاتِّفَاقُ، لِأَنَّ أَحَدَ الْإِضَافَتَيْنِ  
إِنْ خَالَفتِ الْآخَرَى فِي الصِّفَةِ، كَالْأَبَوَةِ وَالْبَنُوَّةِ فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ عَرَضُ  
الِاخْتِلَافِ، وَإِنْ لَمْ يَخَالَفْ كَالْأُخُوَّةِ فِي الْأَخَوَيْنِ عَرَضُ الْإِتِّفَاقِ.

وَقَوْلُهُ: (إِمَّا بِاعْتِبَارِ زَائِدٍ) مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يَخْصُّ) يَعْنِي: أَنَّ  
إِخْتِصَاصَ الْمُضَافِ الْمَشْهُورِيِّ بِالْحَقِيقِيِّ، إِمَّا بِاعْتِبَارِ زَائِدٍ فِي الطَّرْفَيْنِ  
كَإِخْتِصَاصِ الْعَاشِقِ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ الْمَشْهُورِيُّ بِالْعَشِيقِ الَّذِي هُوَ  
الْمُضَافُ الْحَقِيقِيُّ، فَإِنَّهُ اعْتِبَارُ زَائِدٌ فِي الْعَاشِقِ، وَهُوَ الْهَيْئَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي  
الْمَعْشُوقِ، وَهُوَ الْهَيْئَةُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِدْرَاكُ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، كَالْعَالِمِ

المُضَافِ إِلَى الْعُلُومِ، فَإِنَّهُ اعْتِبَارُ قِيَامِ صِفَةِ الْعِلْمِ بِالْعَالَمِ دُونَ حَصُولِ زَائِدٍ فِي الْمَعْلُومِ، (أَوْ لَا) بِاعْتِبَارِ زَائِدِ كَالْيَمِينِ وَالشُّمَالِ، فَإِنَّهُمَا مُضَافَانِ لَا بِاعْتِبَارِ أَمْرِ زَائِدٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْأَيْنِ]

قال: (الرَّابِعُ: الْأَيْنُ، وَهُوَ النَّسَبَةُ إِلَى الْمَكَانِ، وَأَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وَهِيَ: الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَالاجْتِمَاعُ وَالْافْتِرَاقُ، وَالْحَرَكَةُ كَمَالٌ أَوَّلٌ لِمَا<sup>(١)</sup> بِالْقُوَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْقُوَّةِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ حُصُولُ الْجِسْمِ فِي مَكَانٍ بَعْدَ آخَرٍ).

أي: الجنس الرابع من الأعراض هو الأين وهو النسبة إلى المكان، يعني: أن مفهومه يتم بنسبة الشيء إلى المكان الذي هو فيه، لا أنه نفس النسبة إليه<sup>(٣)</sup>.

وهو حقيقي، وهو كَوْنُ الشيء في مكانه الحقيقي، وهذا المعنى يستلزم نسبة إليه لا أنه نفس هذه النسبة، وغير حقيقي وهو كونه في مكان الغير الحقيقي، ككون الشيء في السوق.

قوله: (وَأَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ) إِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ، (وَهِيَ: الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَالاجْتِمَاعُ وَالْافْتِرَاقُ).

(١) في بعض نسخ المتن: (لما هو).

(٢) نرى هنا أن هذا التعريف هو نفس تعريف أرسطو للحركة؛ إذ يقول: إنها فعل ما هو بالقوة بما هو بالقوة. ينظر: تاريخ الفكر الفلسفي: ص ١٩.

(٣) ينظر: حاشية المطار على السجاعي: ص ٣٤؛ الرسائل الحكمية: ص ١٨.

- ١- أمّا الحركةُ فَكَوْنُ الجوهرِ في حَيِّزٍ بعدَ حصولِهِ في آخرِ.
  - ٢- وأمّا الشُّكُونُ فَكَوْنُهُ في حَيِّزٍ واحدٍ أكثرَ من زمانٍ واحدٍ.
  - ٣- وأمّا الاجتماعُ فَحَصُولُ الْمُتَحَيِّزِينَ في حَيِّزِينَ لا يُمكنُ أن يَتَوَسَّطَهُمَا ثالثٌ.
  - ٤- وأمّا الافتراقُ فهو حصولُهُما في حَيِّزَيْنِ يَمُكِنُ أن يَتَوَسَّطَهُمَا ثالثٌ.
- وقوله: (وَالْحَرَكَةُ كَمَالٌ أَوَّلٌ) عَرَّفَ الْحَرَكَةَ بتعريفين: أحدهما كمالٌ أَوَّلٌ (لِمَا بِالْقُوَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْقُوَّةِ).

وعَرَّفُوا الكَمَالَ بما يكونُ الشَّيْءُ بالقُوَّةِ، ثم يخرجُ إلى الفعلِ، والحركةُ كذلك فيكونُ كمالاً، وهي كمالٌ أَوَّلٌ للمتحرِّكِ لا مطلقاً، بل من حيثُ هو بالقُوَّةِ، فإنَّها من حيثُ هي بالفعلِ لا يكونُ كمالاً أَوَّلٌ للمتحرِّكِ بل ثانٍ، قالوا: هو احتراز عن الصُّورَةِ النوعِيَّةِ، فإنَّها أَوَّلُ كمالٍ للمتحرِّكِ الذي لم يصلِ إلى المقصِدِ، فيكونُ كمالاً أَوَّلٌ لما هو بالقُوَّةِ، لكن لا من حيثُ هو بالقُوَّةِ، بل هي كمالٌ له مطلقاً.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ أَي: فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُجَرَّدَاتِ لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ بِالْقُوَّةِ، فَيَحْصُلُ بِالْفِعْلِ فَلَا يَكُونُ لَهَا كَمَالٌ، وَلِأَنَّ مَا يَكُونُ أَوَّلَ مُطْلَقاً يَنَافِي أَوَّلَ ثَانِياً، مُطْلَقاً كَانَ أَوْ مُقَيِّداً.

وَالجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ إِطْلَاقَ الْكَمَالِ عَلَى مَا لِلْمُجَرَّدَاتِ مُجَازٌ، وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ الصُّورَةَ النَّوعِيَّةَ كَمَالٌ أَوَّلٌ لِجِسْمٍ طَبِيعِيٍّ، وَالْحَرَكَةُ كَمَالٌ أَوَّلٌ لِلْمُتَحَرِّكِ، وَعَلَى هَذَا يَقَالُ: الصُّورَةُ النَّوعِيَّةُ كَمَالٌ أَوَّلٌ لِجِسْمٍ

طبيعي، والنفس كمال أول لجسم طبيعي إلى ذي حياة بالقوة، والحركة كمال أول للمتحرك، فكان الموصوف بالاولية في كل منها غير موصوف بها في الآخر، واندفع التنافي.

وقوله: (لِمَا بِالْقُوَّة) الظاهر أنه للتوضيح؛ لأن الكمال لما قُسرَ بما يكون في الشيء بالقوة لم يحتاج إلى ذكره، ولها خاصتان:

أحدهما: أن سائر الكمالات عند حصولها بالفعل لا يبقى فيها شيء بالقوة، فإن الجسم الذي فيه قوة السواد إذا اسود لا يبقى فيه شيء من السواد بالقوة بخلاف الحركة، فإنها ما لم تنته بوصول المتحرك إلى المنتهى، ففيه شيء منها بالقوة، فإذا انتهت كان وصولاً لا حركة.

والثاني: أنها للتأدي إلى الغير، فيحتاج إلى موجه إليه ممكن الحصول ليتأدى التأدي إليه، فيكون حصوله كمالاً ثانياً، فإذا الحركة حال حصولها تعلق بقوتين:

إحدهما: قوة الباقي منها قبل الانتهاء. والثانية: قوة الأمر المتأدي إليه، وكلتاها ثابتان للمتحرك حال الحركة، وهذا التعريف للحركة تعريف أرسطو، أو ما ذكرنا حاصل كلام الشارحين سوى ما أوردته من السؤالين.

والجواب عنهما: وهو ليس مطابقاً لكلام أرسطو؛ لأنه قال: كمال أول لما هو بالقوة، وهم قالوا: إنها كمال أول للمتحرك، وهو ليس بالقوة، وجعلوا قوله: (من حيث هو بالقوة) احترازاً عن الصورة النوعية، وقد علمت ما يرد عليه، ويجوز أن يكون تقريره هكذا: الحركة في جسم

شأنه هي بالقوة، فإذا خرجت إلى الفعل صارت كمالات لما كان القوة من حيث كونها بالقوة؛ لأنها هي التي كملت لا من حيث الفعل، وإلا لكانت كمالات لنفسها، والحركة لا توجد إلا بهذا المعنى، وهي معنى واحد في كل حد متوسط بين حدين لا يتغير، بل حدود ما يقع فيه يتغير على ما سيجيء، وليس شيء منها باقياً، فليس بعضها بالقوة، فلا يكون فيها قوة الباقي ولا قوة الأمر المتأدّي إليه، نعم قد يراد بالحركة الأمر المتصل من المبدأ إلى المنتهى بمعنى قطع المسافة، وهي بهذا المعنى ليست بموجودة، بل إذا وجد جزء منها بقي جزء آخر بالقوة وفيها قوة المتأدّي إليه، ففيها بهذا المعنى قوتان: قوة ما بقي، وقوة المتأدّي إليه.

وأما تعريف القدماء، فهو أنها الخروج عن القوة إلى الفعل على سبيل التدرّج، ويثبته بأن الموجد يستحيل أن يكون بالقوة من كل وجه، وإلا لكان وجوده وكونه بالقوة أيضاً بالقوة، فتكون القوة حاصلة وغير حاصلة وهو باطل، بل يجب أن يكون بالفعل من كل وجه أو من بعض الوجوه، وكل ما هو بالقوة، فإما أن يكون خروجه إلى الفعل دفعة، وهو المسمى بالكون، أو على التدرّج وهو الحركة، فالحركة الخروج إلى الفعل على التدرّج لا دفعة.

ورَيفُهُ أرسطو: بأن التدرّج لا يمكن تفسيره إلا بالزمان المعروف بالحركة، وهو دور كذا إلا دفعة لا يمكن تعريفه إلا بالآن المعروف بالحركة وهو كذلك.

وأجاب الإمام بأن تصوّر ماهية التدرّج والدفعة أولى من تصوّر

من لم يخطر بباله شيء من مباحث الحكماء في الآن والزمان، فاندفع الدور.

ورَدَّ بمنع أولية تصوّرهما، وبأن معرفة الناس بالحركة والسكون أظهر من معرفة الدفعة والتدريج فلم تكن مُحتاجة إلى التعريف.

والثاني: تعريف المتكلمين: وهو أنها حصول الجسم في مكانٍ بعد حصوله في آخر وهو ظاهر.

واعترض: بأن تعريفها به غير معلّى؛ لأنها إما أن تكون حصول المتحرك في الحيز الأول أو في الثاني أو مجموع الحصولين، أو انتقال المتحرك من أحد المكانين إلى الآخر، والكل باطل، أمّا الأولان، فلأنها لو كانت أحد الحصولين لتحققت ماهيتها عند ذلك وليس كذلك؛ لأن المتحرك عند حصوله في الحيز الأول لم يشرع في الحركة، وعند حصوله في الثاني انتهت.

وأما الثالث: فلأن الحصولين لا يجتمعان في الوجود، فلا يتركّب منهما الحركة الموجودة، ولأن الأول مبدأها، والثاني منتهاها، فهما طرفاه، وطرف الشيء لا يكون مقومًا له.

وأما الرابع: فلأن الانتقال اتّصاف المتحرك بأحد الحصولين بعد اتّصافه بالآخر، والاتّصاف ليس بثبوتي، فلا يكون حركة؛ لأنها ثبوتي.

قال شيخنا العلامة رحمه الله: ولقائل أن يقول: «إنها عبارة عن



مجموع الحصولين<sup>(١)</sup>. قوله: مجموع الحصولين لا يوجد منه ماهية واحدة. قلنا: ماهية الحركة على هذا الوجه، وهو أن لا تكون لها أجزاء موجودة.

وأما قوله: الحُصولان طَرَفَا الحركة. قلنا: ممنوع، بل الحُصولان مُقَوِّمان للحركة، وفيه نظر. أمّا الاعتراض فلأنّ التعريف لا يستدلّ على بطلانه بالدليل العقلي، وإنّما بُيِّنَ فسادُه بِخَلَلِ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ على ما عرف، نعم ينتقض بالحركة في الكيف إن التزموها.

وأما في كلام الشيخ، فلأنّ مراد المصنّف بالحركة إن كان هذا المعنى لا يتهيأ له القول بوجودها في الخارج.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ وُجُودَ الْحَرَكَةِ ضَرُورِيٌّ]

قال: (ووجودها ضروريٌّ) حَكَمَ بِضَرُورِيَّةِ وجودِ الحركة، وهو إنما يستقيم باعتبارِ دونٍ معنًى، فإنَّها تطلُّقٌ بمعنًى قطعِ المسافة على الأمرِ المتَّصلِ المعقُولِ للمتحرِّكِ من المَبْدَأِ إلى المُنْتَهَى، وهو بهذا المعنى لا يحصلُ في الخارج؛ لأنَّ حُصُولَهَا بوصولِ المتحرِّكِ إلى المُنْتَهَى، فقبله ليس بموجودٍ، وعنده ينقطعُ فيطلُّ المتَّصلُ المعقُولُ من حيثِ الوجودِ فيه، لكنَّها ترتبُ في الخيالِ بسببِ نسبةِ المتحرِّكِ إلى مكانين: مَكَانٍ تَرَكَهُ، وَمَكَانٍ أَذْرَكَهُ. وذاك بارتسامِ صورةِ المتحرِّكِ في الخيالِ بحصولِها في مكانٍ وقُرْبٍ من المَبْدَأِ وَبُعْدٍ من المُنْتَهَى.

ثم قيل: رَوَّالٌ هذه الصُّورَةُ عن الخيالِ يَلْحَقُهَا من جهةِ الحِسِّ صورةٌ أُخْرَى، حاصِلَةٌ في مكانٍ آخر، وَقُرْبٌ إلى المُنْتَهَى وَبُعْدٌ من المَبْدَأِ، فَتَحْتَلِلُ الصُّورَتَانِ معًا على أنَّهما صورةٌ واحدةٌ لحركةٍ، وليس لها حصولٌ في الأعيانِ، وتطلُّقٌ على حالةٍ للمتحرِّكِ متوسِّطَةً بين المَبْدَأِ والمُنْتَهَى، بحيثُ إنَّ أَيَّ حَدٍّ يُفَرِّضُ فيه لا يُوجَدُ فيه لا قبلَهُ ولا بعدهُ فيه، لا كَحَدِّي الطَّرْفَيْنِ، وهي صِفَةٌ واحدةٌ، تلتزمُ المتحرِّكُ، ولا تتغيَّرُ ما دام متحرِّكًا.

نعم تَتَغَيَّرُ حدودُ التَّوَسُّطِ بالفَرَضِ، وليس اتِّصافُ المتحرِّكِ بالتَّوَسُّطِ من حيثِ إنَّه في حَدٍّ مُعَيَّنٍ دونَ آخر، بل اتِّصافُهُ به بمعنى أنَّه في

أَيَّ حَدٍّ يَفْرُضُ فِيهِ لَا يَكُونُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ فِيهِ، وَكَوْنُهُ كَذَلِكَ يُلْزِمُهُ دَائِمًا فِي أَيِّ حَدٍّ كَانَ غَيْرِ مُقْتَصِرٍ عَلَى حَدٍّ دُونَ حَدٍّ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى كَمَالٌ أَوَّلٌ، وَمَوْجُودَةٌ فِي الْمُتَحَرِّكِ فِي آيِنٍ لَصَحَّةٍ أَنْ يُقَالَ لَهُ فِي كُلِّ آيِنٍ يُفْرَضُ: إِنَّهُ وَجَدَ فِي حَدٍّ وَسَطٍ، لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ فِيهِ وَلَا بَعْدَهُ، فَهِيَ الْمَحْكُومُ عَلَى وَجُودِهَا بِالضَّرُورَةِ، وَإِذَا كَانَ وَجُودُهَا فِي آيِنٍ يَحْتَاجُ قَوْلَهُمْ: إِنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ فِي زَمَانٍ إِلَى بَيَانٍ، فَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ لِلْحَرَكَةِ، فَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَمْتَدَّةَ مِنَ الْمَبْدَأِ إِلَى الْمُتَهَيِّئِ الْمُتَرَتِّبَةِ فِي الْخِيَالِ، فِي زَمَانٍ وَجُودِهَا كَوُجُودِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ خِلَا أَنْ الْأُمُورَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْمَاضِي كَانَ لَهَا وَجُودٌ فِي آيِنٍ مِنَ الْمَاضِي كَانَ حَاضِرًا، وَهَذِهِ الْحَرَكَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَجُودٌ فِي آيِنٍ أَصْلًا.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لَهَا فَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي هِيَ الْحَالَةُ الْمُتَوَسِّطَةُ لِلْمُتَحَرِّكِ يُلْزِمُهَا الزَّمَانُ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا يُلْزِمُهَا مُطَابَقَةُ الزَّمَانِ، بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا يُلْزِمُهَا حُضُورُ قَطْعٍ، ذَلِكَ الْقَطْعُ مُطَابِقٌ لِلزَّمَانِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ حَدُوثِ زَمَانٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ثَابِتًا فِي كُلِّ آيِنٍ مِنَ الزَّمَانِ، فَيَكُونُ مُسْتَمِرًّا فِي ذَلِكَ.

وَوَرَدَ عَلَى وَجُودِ الْحَرَكَةِ إِشْكَالَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا أوردَه زِينُون<sup>(١)</sup> وَهُوَ أَنَّ الْحَرَكَةَ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَعْيَانِ لَمْ تَخْلُ عَنْ قَبُولِ الْقِسْمَةِ وَعَدَمِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالتَّالِي تَقْسِيمُهُ بَاطِلٌ.

(١) زِينُون الْأَيْلِي فِيلَسُوفٌ يُونَانِي، كَانَ حَيًّا مَا بَيْنَ (٤٩٠ - ٤٣٠ ق. م.) وَهُوَ مُؤَسِّسُ مَذْهَبِ الرُّوَاقِيَّةِ، الرُّوَاقِيُونَ: نِسْبَةً إِلَى الرُّوَاقِ، الَّذِي اتَّخَذَهُ زِينُونُ =

أما الأول؛ فلأنها لو قبلتها، فإمّا أن يوجد شيءٌ منها في الحالِ أو

لا.

والثاني باطلٌ؛ لأنّه لم يوجد شيءٌ في الحالِ لم يوجد في الماضي؛ لأنّ الموجودَ فيه هو ما كان موجوداً في وقتٍ كان حالاً، فما لم يوجد في الحالِ لا يصيرُ ماضياً، ولا في المستقبلِ؛ لأنّ المستقبلَ هو ما يتوقَّعُ أن يصيرَ حالاً، فإذا امتنع وجوده في حالٍ امتنع في المستقبلِ، فيلزمُ أن لا تكونَ موجودةً أصلاً، والمفروضُ خلافه، فتعيّنَ أن يوجد شيءٌ منها في الحالِ، فالقدرُ الموجودُ فيه أن نقسمَ كأنَّ أحدَ جزئيه سابقاً على الآخرِ؛ لأنَّ أجزاءها المفروضةَ غيرُ موجودةٍ معاً؛ لأنّها غيرُ قارّةٍ الذاتِ، فلا تكونُ الحاضرةُ حاضرةً، بل الحاضرُ أحدَ جزئيهما وهو خُلْفٌ، فيتعيّنُ أن لا ينقسمَ، فالمسافةُ التي وقَّعتَ عليها تلكَ الحركةَ أيضاً غيرَ منقسمةٍ، فيلزمُ الذي لا يتجزأ وقد مرَّ بطلانه، وأمّا الثاني فلأنّها لو لم تقبلَ القسمةَ لزمَ عدمُ انقسامِ المسافةِ وهو كالأولِ.

والثاني: ما قبلَ الكونِ في المكانِ في آن لا يكونُ قبله ولا بعده فيه أمرٌ كليٌّ، وإضافته إلى المكانِ وكذلك الآن، وضمُّ الكلّيِّ إلى الكلّيِّ لا يفيدُ الجزئيةَ، فيكونُ المعقولُ من الحركةِ التي قُلتَ: أنّها موجودةٌ في الأعيانِ أمراً كليّاً، وليس بموجودٍ بالفعلِ، بل الموجودُ بالفعلِ الكونُ

= مقرأ له يجتمع فيه مع أصحابه في أثينا، فسموا رواقين، والرواقية فلسفة أخلاقية، ومن قولهم: القول بوحدة الوجود. ينظر: الموسوعة الفلسفية: ص ٢٢٦؛ قول الفلاسفة اليونان: ٢١٠/١.

ففي هذا المكان ولم يكن قبله ولا بعده؛ لأنَّ الأمرَ الكليَّ إنَّما يتحقَّقُ بأشخاصه، ولا يكونُ الكلُّ شيئاً واحداً موجوداً بعينه، فالحالة المتوسطة التي هي الكون في المكان إنَّما تتحقَّقُ في ضمن الكون في هذا المكان وذاك المكان، فإذا انتفى هذا الكون في المكان انتفى الكون في المكان، وإذا تحقَّقَ الكون في ذلك المكان تحقَّقَ الكون في المكان في ضمنه، فيكونُ الكونُ في المكانِ صفةً مُتَغَيِّرَةً متجدِّدةً ما دام المتحرِّكُ متحرِّكاً، وأنتم قلتم: إنَّه صفةٌ واحدةٌ مستمرةٌ غيرُ متغيِّرةٍ ما دام متحرِّكاً.

وَأَجِيبَ عن الأوَّل: بأنَّ الحركةَ الموجودةَ في الأعيانِ هي كونُ الجسمِ في حدٍّ متوسطٍ بين المبدأ والمنتهى، وهي غيرُ منقسمةٍ؛ لعدم امتدادها، فإنَّ الممتدَّةَ هي الموجودةُ في التَّخَيُّلِ لا في الخارجِ.

وقوله: لو لم يقبل القسمة، لَزِمَ عدمُ انقسامِ المسافة. قلنا: ممنوعٌ، وإنَّما يلزُمُ ذلك أن لو كانت متطبقةً على المسافة وليس كذلك، فإنَّ المُنطبقةَ عليها هي الممتدَّةُ الموجودةُ في الخيالِ، وأمَّا الموجودةُ في الخارجِ فلا، وسيظهرُ هذا زيادةً ظهورٍ.

وَعَنِ الثَّانِي: بأنَّ الكونَ في المكانِ يكونُ كليّاً إذا اعتبر من حيث كونه معقولاً على مُتَمَكِّنَاتٍ وليس الكلام فيه، بل من حيثُ إنَّه مقولٌ على متمكِّنٍ واحدٍ لا دفعةً، بل في آناتٍ، في كلِّ آن يكونُ مُقَارَنَةً بتخصيصٍ أنَّه في هذا المكانِ أو في ذاك المكان، وهو بهذا المعنى ليس كليّاً يَتَكَثَّرُ بهذه التَّخَصُّصَاتِ، بل هو شيءٌ واحدٌ، ويبقى واحداً بعينه، وَيَلْحَقُهُ تَخَصُّصٌ بعدَ تَخَصُّصٍ كحرارةٍ واحدةٍ قائمةٍ بموضوع: تارةً تَفْعَلُ في

هذا، وأخرى في ذاك، أو كُرْطُوبِيَّةٌ واحدةٌ تَنْفَعِلُ عن هذا طَوْرًا، وعن غيرهٍ آخر، وهي واحدةٌ بعينِها، وذلك لأنَّ التَّخْصُّصَ بهذا المكانِ أو ذاك ليس أمرًا موجودًا بالفعل؛ إذ المسافةُ الْمُتَّصِلَةُ التي بين المبدأ والمنتهى لا أجزاء لها بالفعل، بل تُعْرَضُ لها التجزئةُ بأسبابٍ.

وأما قَبْلَ عروضِ القِسْمَةِ فلا أجزاء، فلا أمكنةَ بالفعل، حتى يكون التَّخْصُّصُ بِذاك المكانِ أو بهذا موجودًا بالفعل، فكانت الحركةُ لِلْمُتَحَرِّكِ الواحدِ في المسافةِ الواحدةِ موجودةً، ولم تكن كثيرةً بالعددِ، وكانت واحدةً بالضرورة، فإذا عَرَضَ للمسافةِ قِسْمَةٌ ما واختلافٌ، ولم يكن ذلك مما يَتَعَلَّقُ بالحركةِ، ولا الحركةُ تَتَعَلَّقُ به، ولا أحدهما مُوجِبًا للآخر، كانت الإِثْنِيَّةُ التي تُعْرَضُ غيرَ مُتَكَثِّرَةٍ بالذاتِ، بل بالعَرَضِ، ومن الطريفِ نسبةُ الواحدِ المُشَخَّصِ بعينه إلى الأمورِ المُتَكَثِّرَةِ العارضةِ.



## [فَصْلٌ فِي التَّوَقُّفِ عَلَى الْمُتَقَابِلَيْنِ]

قال: (يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَالْعِلَتَيْنِ، وَالْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، وَالْمِقْدَارِ، فَمَا مِنْهُ وَمَا إِلَيْهِ قَدْ يَتَّحِدَانِ مَحَلًّا، وَقَدْ يَتَضَادَّانِ ذَاتًا وَعَرَضًا، وَلَهُمَا اغْتِيَازَانِ مُتَقَابِلَانِ، أَحَدُهُمَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُقَالُ لَهٗ<sup>(١)</sup>)، وَلَوْ اتَّخَذَتِ الْعِلَتَانِ انْتَفَى الْمَعْلُولُ وَعَمَّ، بِخِلَافِ الطَّبِيعَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ فِي حَالِ مَا).

الحركة تنوقف على ما منه الحركة وهو المبدأ، وإلى العلة الفاعلية، وهو المُحرِّكُ، والقابلية وهو المُتحرِّكُ، فإنه موضوع قابل لها، والمُحرِّكُ فاعلها، وعلى المنسوب إليه، وهو ما فيه الحركة من المقولة التي تقع فيها، وهو ما يقصدُ حصوله في الحركة، فإنَّ المُتحرِّكَ عندما يتحرَّكُ موصوفٌ بالتوسط بين أمرين: متروكٍ ومقصودٍ.

أمَّا أينَ أو كيفَ أو كمَّ أو وضعُ ذلك الأمرِ المقصودِ في الحركة، هو ما يقع فيه الحركة، وعلى المقدار وهو الزَّمانُ، فإنه عبارة عن مقدار الحركة، فتلك ستة أشياء<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فَمَا مِنْهُ وَمَا إِلَيْهِ، قَدْ يَتَّحِدَانِ) بيانٌ لمباحث الأمور المذكورة

(١) في بعض نسخ المتن: (فيه).

(٢) ينظر: المباحث المشرقية: ١/ ٥٦١؛ نهاية المرام: ٣/ ٣٤٨؛ شرح المقاصد:

على الترتيب، وتوقف الحركة على المتقابلين ظاهر؛ لأنها لما كانت كَمَالاً كان لها خروج من حالة تكون الحركة عندها بالقوة، وهو ما منه، ولما كان لها كَمَالٌ ثانٍ تأدَّى إليه كان لها منتهى، وهو ما إليه، وهما (قَدْ يَتَّحِدَانِ مَحَلًّا)، بأن يكون محلُّ المَبْدَأِ بعينه مَحَلُّ المُنْتَهَى، وذلك في الحركة المُسْتَدِيرَّة، فإنَّ الحركة من كلِّ نقطة في الجسم المستدير حركةٌ إليها، وقد يتضادَّان بالذات كالحركة من البياض إلى السَّوَادِ، ومن الحرارة إلى البرودة، وقد يتضادَّان بالعَرَضِ، كالحركة من المَرَكِزِ إلى المحيط وبالعكس.

فإنَّ ذاتَ كلِّ من المَبْدَأِ والمُنْتَهَى نقطة، وليس بين النُّقْطَةِ<sup>(١)</sup> تضادٌّ بالذات، بل بالعَرَضِ بواسطة عُرُوضٍ عَارِضِينَ مُتَضَادِّينِ، باعتبار أنَّ المَرَكِزَ في غاية البُعدِ من المَلَكِ، والمحيط في غاية القُرْبِ منه.

وقوله: (وَلَهُمَا) أي: لكل واحد من المَبْدَأِ أو المُنْتَهَى (اِغْتِبَارَانِ مُتَقَابِلَانِ: أَحَدُهُمَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُقَالَانِ<sup>(٢)</sup> لَهُ؟ يعني: ذا المَبْدَأِ والمُنْتَهَى، فإنَّ المَبْدَأَ والمُنْتَهَى إِنَّمَا يُقَالَانِ لذي المَبْدَأِ والمُنْتَهَى. وهذا التَّقَابُلُ تقابل المضافين، فإنَّ المَبْدَأَ مَبْدَأٌ لذي المَبْدَأِ، وذا المَبْدَأِ ذُو مَبْدَأٍ للمَبْدَأِ. والمُنْتَهَى مُنْتَهَى لذي المُنْتَهَى وبالعكس، والآخرُ بالقياس إلى صاحبه؛ أي: يقاسُ المَبْدَأُ إلى المُنْتَهَى وبالعكس، وهذا التَّقَابُلُ تقابل

(١) في بعض الشروح: (النقط).

(٢) في بعض الشروح: (يقابلان).



التضاد ذاتاً أو عَرَضاً دونَ التضايف؛ لأنَّ تَعَقُّلَ كُلِّ منهما غير مستلزم لِتَعَقُّلِ الآخر من الجانبين؛ لجوازِ فرضِ حركةِ الأبديةِ لها ولا نهايةً. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ فَرَضُ محالٍّ؛ لكونها موقوفةً على المبدأ والمُنتهى، وليست الإضافةُ إلى نسبةٍ مُتَكَرِّرَةٍ كما تقدَّم، وإنَّما لم يذكر لكونه معلوماً من قوله: (وَقَدْ يَتَضَادَّانِ ذَاتًا وَعَرَضًا).

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْعِلَّتَيْنِ]

وقوله: (وَلَوْ اتَّحَدَتِ الْعِلَّتَانِ)؛ أي: العِلَّةُ الفَاعِلِيَّةُ والقَابِلِيَّةُ يمتنعُ اتحادهُما، وإلَّا لامتنع وجودها، فإنَّ المتحرَّكَ بعينه لو كان المُتحرِّكُ اقتضى لذاته الحركة، فإذا تحقَّق جزءٌ منها وجب بقاؤه بقاء علته، وبقاؤه يمنع عن تحقُّق جزءٍ آخر؛ لأنَّها تتحقَّق بأجزاء متجددة مُتَقَضِّية، فما لِمُقْتَضِ جزء لا يتجدَّد لآخر، وإذا امتنع الآخر امتنعت الحركة وهو باطلٌ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: الحركةُ الموجودةُ صفةٌ واحدةٌ ثابتةٌ غيرُ متغيِّرةٍ ما دام المُتحرِّكُ مُتحرِّكًا، وليس لها على هذا التقدير إجراء فلا يتمُّ البرهان. والصَّوابُ أن يقال: لو اتحد العِلَّتَانِ كان الشَّيْءُ الواحدُ فاعلاً وقابلاً، وقد تقدَّم بطلانه.

وقوله: (وَعَمَّ) برهان آخر على ذلك المطلوب.

وتقديره: لو كان المُتحرِّكُ بعينه هو المُحرِّكُ تَعَمُّ الحركةُ جميعَ الأجسام، وفي جميعِ الأوقات، والجِسْمُ يكذبُهُ، فإنَّا نُشَاهِدُ بعضَها ساكنًا دائماً، وبعضَها في وقتٍ دونَ وقتٍ.

وَيَبَيِّنُ الْمُلَازِمَةَ: بأنَّ العِلَّةَ إذا كانت ذاتَ الجسمِ كان مُقْتَضِيًّا لها

لذاته، والجسمية متَّحدة في الجميع، فيلزم أن لا يوجد جسم إلا وهو مُتحرِّك دائماً.

وقوله: (بِخِلَافِ الطَّبِيعَةِ) جوابٌ عمّا يقال: الطبيعة علّة الحركة ولم يلزم من ذلك انتفاء الحركة ولا عمومها في الأجسام والأوقات فليكن الجسم كذلك<sup>(١)</sup>.

وتقريره: الطَّبِيعَةُ في الأجسام مُخْتَلِفَةٌ لا تقتضي الحركة مطلقاً، بل في حال الخروج عن مكانه الطبيعي مثلاً، فَيَقْتَضِيهَا لَتَحْصُلَ فِيهِ، فلا تكون لذاتها مُقْتَضِيَةً للجزء الأول لذاته، بل إنّما تقتضيه لأجل أن يَحْصُلَ الجزء الثاني، فلا يلزم بقاء الجزء الأول لبقاء الذات، ولا يلزم عموم الحركة في جميع الأجسام؛ لاختلاف الطبيعة المُقْتَضِيَةِ فيها، ولا في جميع الأوقات؛ لجواز انتفاء الحال التي تكون الطبيعة مُقْتَضِيَةً للحركة فيها.

ولمانع أن يمنع اختلاف الطبيعة في اقتضاء الحركة إلى المكان الطبيعي، وأن يقول: لِمَ لا يجوز أن يُجْعَلَ الجسمُ علّةً للجزء الأول ولا لذاته، بل لأجل أن يَحْصُلَ إلى متهاها؟.

\*\*\*

(١) هذا السؤال أورده الرازي في المباحث المشرقية: ١ / ٥٥٥؛ تسديد القواعد:

## [فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ]

قال: (وَالْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ أَرْبَعٌ، فَإِنَّ تَسَايُطَ الْجَوَاهِرِ تُوْجِدُ دَفْعَةً، وَمُرَكَّبَاتُهَا تُعْذَمُ بِعَدَمِ أَجْزَائِهَا، وَالْمُضَافُ تَابِعٌ، وَكَذَلِكَ مَتْنٌ، وَالْحِدَّةُ دَفْعَةٌ، وَلَا تُعْقَلُ حَرَكَةٌ فِي مَقُولَتِي الْفِعْلِ وَالْإِنْفِعَالِ).

هذا بيان المنسوب إليه، وهو المقولة التي يقع فيها، وهي من المَقُولَاتِ العَشْرِ أَرْبَعٌ، ومعنى قولهم: مقولة كذا تقع فيها الحركة أنَّ الْمُتَحَرِّكَ تَحَرَّكَ من نوع من تلك المقولة إلى نوع آخر منها، أو من صِنْفٍ منها إلى آخر من ذلك النوع، وبدأ ببيان ما لا يقع فيه الحركة منها، وكان العكس مُتَعَيَّنًا، لكنه صنع كذلك بيانًا للحصر في الأربع.

الأول: الجوهر، فإنه إما بسيط أو مُرَكَّبٌ، والأول يحصل دَفْعَةٌ وَيَقْسُدُ دَفْعَةٌ، فلا يوجد بين قُوَّتَيْهَا الصَّرْفِ وَفِعْلِهَا الصَّرْفِ كمالٌ متوسطٌ، وذلك لأنَّ الْحَقِيقَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ لَا تَقْبَلُ الْإِشْتِدَادَ وَالتَّنْقِصَ؛ لِمَا تَقْدَمُ أَنَّ الْإِشْتِدَادَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ الْغَيْرُ الْقَارُّ فِي الْمَحَلِّ تَبَدُّلُ نَوْعِيَّتِهِ فِي الْأَنَاتِ، بَحِثٌ إِنَّ مَا يَوْجَدُ فِي كُلِّ آتٍ يَكُونُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَمَا يَوْجَدُ فِي آتَيْنِ مُحِيطَانِ بِذَلِكَ الْآنَ، وَيَتَجَدَّدُ جَمِيعًا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْمُتَقَوِّمِ دُونَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَوَجِّهٌ بِتِلْكَ التَّجَدُّدَاتِ إِلَى غَايَةٍ مَا. ومعنى التَّنْقِصِ هُوَ الضَّعْفُ هُوَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، إِلَّا إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُنْصَرَفٌ بِهَا عَنْ تِلْكَ الْغَايَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَادَّةَ فَلَيْسَتْ

محالة في شيء، وإن كان الصورة فهي قسرة، وإن كان مفارقاً فليس فيه لا الحلول ولا عدم القرار.

وقد استدل بأن الحقيقة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والنقص؛ لأنها انقلبت فإما أن يبقى نوع الجوهر في وسطهما أو لا، فإن بقي فما تغيرت الحقيقة الجوهرية بعارضي لها، وذاك استحالة لا كون، وإن لم يبق فقد حل الاشتداد جوهر آخر، وكذلك في كل أن يفرض في وسطهما يحدث جوهر آخر ويبطل الأول، فيكون بين جوهر وجوهر إمكان أنواع جوهرية غير متناهية وهو محال؛ لأن الجواهر البسيطة المتعاقبة في الآت لا يوجد منها شيء في زمان، وإلا كما وجدت الحركة عين ما وجدت، فإن الاستقرار في الزمان ينافي الحركة، فتعين أن يكون كل منها في آن، وحينئذ إما أن يكون بين جوهرين متعاقبين كل منهما في آن زمان لا يوجد فيه شيء من الجوهرين المتعاقبين أو لا يكون. والثاني يوجب تنالي الآت، وهو محال، فتعين الأول، ويلزم أن لا يكون المتحرك موجوداً حال الحركة، وفي انتفاء المتحرك انتفاء الحركة، فيلزم انتفاء الحركة حال وقوعها، بخلاف الكيفيات؛ لأنه على تقدير أن يكون بين كل كيفيتين متعاقبتين، كل منهما في آن زمان لا يكون شيء منهما موجوداً فيه، لا يلزم محال؛ لأن ذات المتحرك موضوع الكيفيات، وموضوعها يجوز بقاءه بدونها، إما في الجوهر، فإن ذات المتحرك هو الجوهر المنعدم، أو مادته، وعلى التقديرين فهو لا يبقى زمان انعدام الجوهرين المتعاقبين، فيلزم الحركة بلا متحرك.

وقوله: (وَمُرَكَّبَاتُهَا تُعَدُّ بِعَدَمٍ) يعني: أَنَّ الجواهر المُرَكَّبَةَ تُعَدُّ بانعدام جزء من (أجزائها)، وانعدام كل منها دفعي، فكذا المركَّب منها، فلا يقع فيه الحركة.

وقوله: (وَالْمُضَافُ تَابِعٌ) يعني: أَنَّ مَقُولَةَ الإضافة أيضاً لا تقع فيها الحركة؛ لأنَّ المضاف ليس صيغةً مُستقلةً بالمفهومية بل تابعة، فإنَّ قبلها متبوعة قبلها هو؛ لأنَّه لو لم يتغيَّر عند تغيُّر متبوعه كان مُستقلاً بالمفهومية، وقد فرض بخلافه.

وقوله: (وَكَذَا مَتَى) يعني: أَنَّهُ كالمضاف في التابعية فلا اعتبار لمتبوعه.

وقوله: (وَالْحِجَّةُ<sup>(١)</sup> دَفْعَةٌ) يعني: أَنَّها دفعيُّ الحصول فلا يقبل الحركة.

وقوله: (وَلَا تُعَقَّلُ حَرَكَةٌ) يعني: أَنَّ مقولي الفعل الانفعال لا تُعَقَّلُ فيهما الحركة؛ لأنَّ الشيء لو انتقل من التبريد إلى التسخين، فإن بقي التبريد عند التسخين كان الشيء الواحد في الزمان الواحد متوجَّهاً إلى الضدين، وهو محالٌّ إن لم يبق، فالتسخين إنما يوجد عند وقوف التبريد، فبينهما زمانٌ سكونيٌّ؛ لئلا يلزم تنالي الآتات، وحينئذٍ يلزم عدم الحركة حال الحركة.

\*\*\*

(١) الحجة: هي مقولة الملك.

## [فَصْلٌ فِي وُقُوعِ الْحَرَكَةِ فِي الْكَمِّ]

قال: (فَفِي الْكَمِّ بِاعْتِبَارَيْنِ كَذُحُولِ الْمَاءِ الْقَارُورَةَ الْمَكْبُوتَةَ عَلَيْهِ، وَكَصَدْعِ الْآيَةِ عِنْدَ الْغَلِيَانِ، وَحَرَكَةِ أَجْزَاءِ الْمُغْتَدِي<sup>(١)</sup> فِي جَمِيعِ الْأَطْيَارِ عَلَى النَّاسِبِ).

لَمَّا قَرَعْنَا مِنْ بَيَانِ مَا لَا يَقَعُ فِيهِ الْحَرَكَةُ مِنَ الْمَقُولَاتِ، ذَكَرَ مَا يَقَعُ فِيهِ، وَبَدَأَ بِالْكَمِّ وَسَوَّالِ وَجْهِ تَقْدِيمِهِ دَوْرِيٍّ فَيَسْقُطُ وَالْحَرَكَةُ فِيهِ بِاعْتِبَارَيْنِ: أَحَدُهُمَا: التَّخْلُخُلُ وَالتَّكَائُفُ. وَالثَّانِي: النُّمُو وَالدُّبُولُ.

أَمَّا التَّخْلُخُلُ، فَهُوَ أَنْ يَزِيدَ مِقْدَارُ الْجِسْمِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ شَيْءٍ إِلَيْهِ، وَالتَّكَائُفُ هُوَ أَنْ يَنْقُصَ مِقْدَارُ الْجِسْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنْهُ جُزْءٌ، وَجَوَازُ وَقُوعِهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْهَيُولَى لَيْسَ لَهَا فِي نَفْسِهَا مِقْدَارٌ؛ لِأَنَّ حَصُولَةَ لَهَا بِمُقَارَنَةِ الصُّورَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ لَا يَتَخَصَّصَ لَهَا بِمِقْدَارٍ دُونَ مِقْدَارٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَخْلَعَ مِقْدَاراً صَغِيراً وَيَلْبَسَ كَبِيراً أَوْ بِالْعَكْسِ، بَلْ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهِ وَهُوَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَارُورَةَ إِذَا مُصَّتْ، فَكَبَّتْ عَلَى الْمَاءِ يَدْخُلُ فِيهَا الْمَاءُ، وَدَخُولُهُ إِمَّا بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا إِذَا مُصَّتْ خَرَجَ مِنْهَا الْهَوَاءُ وَبَقِيَ مَكَانُهُ خَالِياً، فَيَدْخُلُ فِيهَا عِنْدَ الْكَبِّ، أَوْ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْهَوَاءَ الْبَاقِيَ فِيهَا بَعْدَ الْمَصِّ رَاذٍ

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (الْمَغْتَدِي).

مِقْدَارُهُ بِسَبَبِ الْمَصِّ لِيَشْغَلَ الْمَكَانَ، وَتَكَاثَفَ يَبْرُدُ الْمَاءُ أَوْ بِطَبْعِهِ عِنْدَ صُعُودِ الْمَاءِ، فَزَجَعَ إِلَى حَجْمِهِ الطَّبِيعِيِّ. وَالْأَوَّلُ مُحَالٌ لَامْتِنَاعِ الْخَلَاءِ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، فَوْقَ التَّخْلُخُلِ وَالتَّكَاثُفِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ عِنْدَ الْكَبِّ يَضَعُدُّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَبْعِهِ، وَلَا فِي الْخَلَاءِ وَالْهَوَاءِ الْمُتَكَاثِفِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، فَلَا بَدَّ مِنْ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرَ التَّخْلُخُلِ وَالتَّكَاثُفِ، ثُمَّ يَرُدُّ الْمَاءُ عَلَيْهِ لَيْسَ عِلَّةً لِلتَّكَاثُفِ لِحَصُولِهِ بِالسَّخَنِ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ طَبْعُ الْهَوَاءِ. وَالثَّانِي صَدْعُ الْآنِيَةِ عِنْدَ الْغُلْيَانِ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْآنِيَةَ إِذَا مُلِئَتْ مَاءً وَسَدَّ رَأْسُهَا وَأُغْلِيَتْ فَإِنَّهَا تَتَصَدَّعُ، وَالْانْصِدَاعُ أَمَّا بِحَرَكَةٍ مَا فِيهَا إِلَى الْخَارِجِ، وَأَمَّا بِحَرَكَةِ الْخَارِجِ عَنْهَا إِلَى دَاخِلِ، وَأَمَّا بِازْدِيَادِ مَقْدَارِ مَا فِيهَا، وَلَيْسَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْحَرَكَةَ إِنْ كَانَتْ إِلَى جِهَةِ نَقْلِ الْآنِيَةِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنَ الصَّدْعِ، وَإِنْ كَانَتْ إِلَى جِهَاتٍ صَدَّرَتْ الْأَفْعَالُ الْمُتَخَالِفَةُ مِنْ طَبِيعَةِ مُتَشَابِهَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ، وَلَا الثَّانِي؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا ثَقْبَةٌ، فَلَا يُمْكِنُ دُخُولُ خَارِجٍ فِيهَا فَتَعَيَّنَ الثَّلَاثُ.

وَأَمَّا التُّمُّوُّ فَهُوَ أَنْ يَزِيدَ مَقْدَارُ الْجِسْمِ بِسَبَبِ اتِّصَالِ جِسْمٍ آخَرَ بِهِ، بِحَيْثُ أَحْدَثَ فِيهَا مَنَافَذَ وَدَخَلَ فِيهَا وَاشْتَبَهَ بِطَبِيعَةِ زِيَادَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ عَلَى تَنَاسُبٍ طَبِيعِيِّ، وَذَلِكَ مَا يَكُونُ فِي النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ مِنْ اَزْدِيَادِ مَقْدَارِ الْجِسْمِ بِاتِّصَالِ الْغِذَاءِ، وَإِنَّمَا قِيلَ: فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ؛ لِيُخْرِجَ السَّمَنَ، فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي الطُّوْلِ.

وَإِنَّمَا قِيلَ: عَلَى تَنَاسُبٍ طَبِيعِيِّ لِيُخْرِجَ الْوَرَمَ؛ لِأَنَّهُ اَزْدِيَادُ الْجِسْمِ



بِاتِّصَالِ جِسْمٍ آخَرَ، لَكِنْ عَلَى تَنَاسُبٍ طَبِيعِيٍّ لِكَوْنِهِ أَمْرًا غَرِيبًا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛  
لَخُرُوجِهِ بِقَوْلِهِ: فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ.

وَالذُّبُولُ يَقَابِلُهُ، وَهُوَ انْتِقَاصُ مِقْدَارِ الْجِسْمِ فِي الْأَقْطَارِ، بِسَبَبِ  
فَصْلِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: فِي الْأَقْطَارِ؛ لِيُخْرِجَ مِنْهُ الْهَزَالَ، وَوَقُوعُهُمَا  
ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.



## [فَصْلٌ فِي وُقُوعِ الْحَرَكَةِ فِي الْكَيْفِ]

قال: (وَفِي الْكَيْفِ لِلِاسْتِحَالَةِ الْمَحْسُوسَةِ مَعَ الْجَزْمِ يُطْلَقَانِ الْكُمُونُ<sup>(١)</sup> وَالْبُرُوزُ<sup>(٢)</sup>)؛ لِتَكْذِيبِ الْحِسِّ لَهُمَا، وَفِي الْإِثْنِ وَالْوَضْعِ ظَاهِرٌ. هذا بيانٌ وَقُوعِ الْحَرَكَةِ فِي الْكَيْفِ وَغَيْرِهِ، وَاسْتَدْلٌ عَلَى وَجُودِهَا فِيهِ بِالْحِسِّ، فَإِنَّا نَشَاهِدُ اسْتِحَالََةَ الْمَاءِ الْبَارِدِ إِلَى كَوْنِهِ حَارًّا بِالتَّدرِيجِ وَبِالعَكْسِ، وَالاسْتِحَالَةُ هِيَ الْحَرَكَةُ فِي الْكَيْفِ.

وقوله: (مَعَ الْجَزْمِ يُطْلَقَانِ الْكُمُونُ) جوابٌ عَمَّا يَقَالُ: لَيْسَ صِيرُورَةُ الْمَاءِ الْبَارِدِ حَارًّا بِالِاسْتِحَالَةِ بَلْ بِالْكُمُونِ وَالْبُرُوزِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْبُرُوزِ وَالْكُمُونِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْعُنَاصِرِ بَسِيطٌ صَرَفٌ، بَلْ كُلُّ جِسْمٍ مِنْهَا مُخْتَلِطٌ مِنْ جَمِيعِ الطَّبَائِعِ، إِلَّا أَنَّهُ يُسَمَّى بِاسْمِ الْغَالِبِ عَلَيْهِ، فَإِذَا لَاقَاهُ جِسْمٌ مِنْ جَنْسٍ مَا كَانَ مَغْلُوبًا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ الْكَامِنِ الْمَغْلُوبِ

(١) الكمون: صفة للنشء الكامن، والكمون؛ أي: البطون، ومن هنا فتقابل هذه اللفظة لفظة الظهور، نظراً لأن الكمون من معانيه البطون والاستتار. ويرتبط الكمون بأصل التوحيد عند النظام، وتجلّى فيه آثار برهان النظام على وجود الله. الموسوعة الفلسفية العربية: ص ٦٩٨؛ النظام لأبي ريدة: ص ١٥٧؛ تجريد العقائد: ص ١٠٩.

(٢) في بعض نسخ المتن: (والبرود).

وَيُقَاوِمُ الْغَالِبَ وَيَحِيطُ بِهِ، فَيَحْسُ الْمَجْمُوعُ إِحْسَاسًا لَا يُمْكِنُ التَّمْيِيزُ  
 بَيْنَ أَحَادِهَا، فَتَحْتَخِلُ هُنَاكَ أُمُورٌ بَيْنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ، وَقَدْ مَرَّ قَبْلَ هَذَا.  
 وَوَجْهَ بَطْلَانِهِ: أَنَّ الْحِسَّ يَكْذِبُهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ إِنْ كَانَ فِيهِ أَجْزَاءُ نَارِيَّةٌ،  
 فَإِذَا لَاقَتْهُ الْبَشْرَةُ، فَإِنْ وَصَلَتْ إِلَيْهَا أَحَسَّتْ بِسَخُونَتِهِ كَمَا تَحْسُهَا إِذَا صَارَ  
 الْمَاءُ حَارًّا وَالْحِسَّ يَكْذِبُهُ، وَإِنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا كَانَ مُخَالَفَةً لَطَبِيعِ الْمَاءِ،  
 فَإِنَّهُ لَطِيفٌ يَسْهَلُ تَفْرِيقَ اتِّصَالِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ عَنْ بَعْضٍ لَا سِيَّمَا عَمَّا  
 يَكُونُ اتِّصَالُهُ غَيْرَ طَبِيعِيٍّ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا وَلَا تَحْسَ سَخُونَتَهَا؛ لَشِدَّةِ  
 ضَعْفِهِ وَقِلَّتِهِ، فَإِنَّ الْمَغْلُوبَ عِنْدَ الْغَالِبِ كَالْهَالِكِ.

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ اتِّصَالَهُ غَيْرُ طَبِيعِيٍّ، فَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ طَبِيعَةُ كُلِّ  
 جِسْمٍ يَكُونُ مُرَكَّبَةً عَنِ الطَّبَائِعِ، فَكَيْفَ يَكُونُ غَيْرَ طَبِيعِيٍّ؟ وَلَمْ يَذْكُرْ  
 الْفَرْقَةَ الْآخَرَى الْمَانِعَةَ مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: تَسَخُّنُ الْمَاءِ  
 لَيْسَ بِالْإِسْتِحَالَةِ وَلَا بِالْكُمُونِ وَالْبُرُوزِ، بَلْ يَتَفَرَّدُ أَجْزَاءُ نَارِيَّةٍ فِيهِ مِنَ النَّارِ  
 الْمَجَاوِرَةِ لَهُ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَحْثِ الْمَزَاجِ.

وَقَوْلُهُ: (وَفِي الْأَيْسَنِ وَالْوَضْعِ ظَاهِرٌ) يَعْنِي: إِنَّ وَقْعَ الْحَرَكَةِ فِيهِمَا  
 ظَاهِرٌ، أَمَّا فِي الْأَيْنِ فَلِكُونُهَا مُحْسُوسَةٌ، وَأَمَّا فِي الْوَضْعِ فَلِأَنَّ الْأَفْلَاقَ  
 تَتَحَرَّكُ لَا مُحَالَةً، فَحَرَكَتُهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَيْنِيَّةً يَتَبَدَّلُ بِهَا مَكَانٌ مُتَحَرِّكًا  
 أَوْ وَضْعِيَّةً يَتَبَدَّلُ بِهَا وَضْعُ الْمُتَحَرِّكِ دُونَ مَكَانِهِ بِالتَّانِدْرِجِ، وَالْأَوَّلُ  
 بَاطِلٌ؛ لِغَدَمِ تَبَدُّلِ مَكَانِهَا، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي ضَرُورَةً انْحِصَارِ حَرَكَتِهَا فِيهِمَا؛  
 لَا إِسْتِحَالَةَ حَرَكَتِهَا فِي الْكَيْفِ وَالْكَمِّ.

وَاعْتَرَضَ: بِأَنَّ الْفَلَكَ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ مُتَحَرِّكٌ فِي مَكَانٍ فِي الْكُلِّ مِنْهُ، وَيتَحَرَّكُ فِي الْمَكَانِ. وَأَجِيبُ<sup>(١)</sup>: بِأَنَّ الْفَلَكَ لَا جُزْءَ لَهُ بِالْفِعْلِ حَتَّى تَتَحَرَّكَ أَجْزَاؤُهُ الْمَفْرُوضَةُ لَا تُفَارِقُهَا أَمَكِثَتَهَا بَلْ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهَا يَفَارِقُ جُزْءً مِنْ مَكَانِ الْكُلِّ إِنْ كَانَ كُلُّهُ فِي مَكَانٍ، وَلَيْسَ مَكَانُ الْجُزْءِ جُزْءَ مَكَانِ الْكُلِّ، بَلْ جُزْءُ مَكَانِ الْكُلِّ مَكَانُ الْجُزْءِ؛ لِأَنَّ جُزْءَ مَكَانِ الْكُلِّ لَا يَحِيطُ بِالْجُزْءِ، وَالْمَكَانُ مُحِيطٌ، وَلَيْسَ إِذَا فَارَقَ كُلُّ جُزْءٍ مَكَانَ نَفْسِهِ، فَالْكُلُّ يُفَارِقُ مَكَانَ نَفْسِهِ، لِلتَّفَرِيقَةِ الْبَيِّنَةِ بَيْنَ قَوْلِنَا: كُلُّ جُزْءٍ وَمَجْمُوعِ الْأَجْزَاءِ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ قَدْ يَكُونُ نِصْفَ الْمَجْمُوعِ، وَالْمَجْمُوعُ لَا يَكُونُ نِصْفَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ لِلْكُلِّيَّةِ حَقِيقَةً خَاصَّةً مُبَايِنَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ.



(١) هذا الاعتراض والجواب نقله الشارح من ابن سينا في فن السماع الطبيعي. ينظر: طبيعيات الشفاء: ص ١٠٤.

## [فَصْلٌ فِي عُرُوضِ الْوَاحِدَةِ وَالتَّعَدُّدِ لِلْمَحَرَكَةِ]

قال: (وَتَعْرِضُ لَهَا<sup>(١)</sup>) وَحْدَةً بِاعْتِبَارِ وَحْدَةِ الْمُقَدَّارِ، وَالْمَحَلِّ، وَالْقَابِلِ<sup>(٢)</sup>)، وَاخْتِلَافِ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَالْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ مُقْتَضِي لِاخْتِلَافِ، وَتَضَادُّ الْأَوَّلَيْنِ<sup>(٣)</sup> لِلتَّضَادِّ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْمُتَقَابِلَيْنِ وَالْفَاعِلِ فِي الْأَنْقِسَامِ).

هذا بيانُ عروضِ الوحدةِ والتَّعَدُّدِ للحركة بقوله: (وَتَعْرِضُ لَهَا وَحْدَةً) أي: شخصيةً (بِاعْتِبَارِ وَحْدَةِ الْمُقَدَّارِ)؛ أي: الزَّمانِ، فإنه إن تعدَّدَ لم تَشْخَصْ الحركةَ، فإنَّ الجسمَ إذا انتقلَ من مكانٍ إلى مكانٍ، أو استحالَ من البياضِ إلى السَّوَادِ في زمانٍ، ثم انتقلَ أو استحالَ من المكانِ الأوَّلِ إلى مكانٍ الثَّانِي، ومن البياضِ إلى السَّوَادِ لم يكن الانتقالُ الأوَّلُ أو الاستحالةُ الأولى بعينها<sup>(٤)</sup> الثَّانِي والثَّانِيَّةُ؛ لا ممتنعٌ إعادةُ المعدومِ؛ لأنَّ الانتقالَ الأوَّلَ والاستحالةَ قد انعدمَ بانقضاءِ الزَّمانِ الأوَّلِ.

(و) باعتبارِ وَحْدَةِ (الْمَحَلِّ)؛ أي: المقولةِ التي وقعت فيها الحركةُ، فإنَّ تعدُّدَها لا يوجبُ تشخُّصَها؛ لإمكانِ قطعِ متحركٍ مسافةً مُعَيَّنَةً مع استحالتِهِ ونموِّه بحيثُ يكونُ زمانُ هذه الحركاتِ واحداً، فيكونُ الزَّمانُ

(١) في بعض نسخ المتن: (لهما).

(٢) في بعض نسخ المتن: (والمقابل).

(٣) أي: المتقابلين، وهما المبدأ والمنتهى.

(٤) في بعض الشروح: (بعينه).

واحدًا، والمقولة مُتَعَدِّدَةٌ، فلم تَتَشَخَّصْ الحركة، (و) باعتبار (القَابِلِ) وهو المتحرك فإنَّها عند تعدُّدها لا تتشخَّص؛ لامتناع قيام العَرَضِ الواحدِ بموضوعين.

فكان وحدتها الشَّخصِيَّةُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى وَحْدَةِ الزَّمَانِ وَالْمَحَلِّ والقَابِلِ، ولا معتبرَ بوحدة المُتَحَرِّكِ فيها، فإنَّ مُحَرِّكًا لو حَرَّكَ جِسْمًا، وآخر حركةً قبل انقطاع حركة الأولِ كانت واحدةً بالشَّخصِ، وإنَّ تعدَّدَ المُتَحَرِّكِ لبقاء هويَّتها الاتصاليَّةِ، واتحاد المتقابلين لازمٌ عند اتحاد الأمور الثلاثة، ولا يكفي وَحْدَةُ كُلِّ منهما، فإنَّ المُتَحَرِّكَ من مبدأ واحدٍ قد ينتهي إلى شيئين، والمنتهي إلى شيءٍ واحدٍ يتحرك من مبدئين.

قوله: (وَاخْتِلَافُ الْمُتَقَابِلَيْنِ) بيانُ تنوعِ الحركة؛ يعني: أن اختلاف المَبْدَأِ وَالْمُنْتَهَى وما فيه الحركة تقتضي اختلاف الحركة بالنَّوعِ، فإنَّ الحركة من المركزِ تخالفُ الحركة من المحيطِ بالنَّوعِ، وكذلك الحركة إلى المركزِ تخالفُ بالنَّوعِ الحركة إلى المحيطِ، والحركة في السَّوَادِ إلى البِيضِ تخالفُ الحركة في الحرارة إلى البرودة، ولا يشترطُ اختلافُ الموضوعِ في اختلافها بالنَّوعِ، لأنَّ إضافتها إليه خارجٌ عن ماهيَّتها عارضٌ لها، واختلافُ العوارضِ لا يوجبُ اختلافَ المعروضاتِ في الماهيَّةِ، فإنَّ أفرادَ النَّوعِ الواحدِ تختلفُ بالعوارضِ مع اتِّحادها في الماهيَّةِ، ولا يُشْتَرَطُ أيضًا اختلافُ الأزمنةِ لاختلافِ النَّوعِ؛ لأنَّها من عوارضِ الحركة، ولا يُشْتَرَطُ أيضًا اختلافُ المُحَرِّكاتِ؛ لأنَّ المُحَرِّكَ

الواحد قد يفعل حركات مختلفة بالماهية، والمُحرَّكات المختلفة قد يفعل كل منها حركة موافقة في النوع لحركة آخر.

وقوله: (وَتَضَادُّ الْأَوَّلَيْنِ)؛ أي: المبدأ والمُنتهى، يَقْتَضِي تَضَادَّ الحركة، كالحركة من السُّفلِ إلى العُلُوِّ وبالعكس.

وقوله: (وَلَا مَدْخَلَ لِلْمُتَقَابِلَيْنِ)؛ أي: المبدأ والمُنتهى في انقسام الحركة، ولا للفاعل فيه، بل انقسامها إنما هو بانقسام الزَّمانِ، وانقسام المسافة لانطباقها على الحركة، وبِحَسَبِ انقسام الموضوع؛ لَأَنَّهَا عَرَضٌ حَالٌّ فِي الْجِسْمِ، وَالْجِسْمُ مَنْقَسَمٌ، وَالْحَالُّ فِي الْمَنْقَسَمِ مَنْقَسَمٌ، وَالْمَرَادُ بِالْحَرَكَةِ الْحَرَكَةُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَهِيَ الْمَمْتَدَّةُ، فَإِنَّهَا تَنْطَبِقُ عَلَى مَسَافَةٍ، وَأَمَّا بِالْمَعْنَى الثَّانِي فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ.



## [فَصْلٌ فِي انْقِسَامِ الْحَرَكَةِ إِلَى السَّرِيعَةِ وَالْبَطِيئَةِ]

قال: (وَتَعْرِضُ لَهَا<sup>(١)</sup> كَيْفِيَّةٌ تَشْتَدُّ، فَتَكُونُ الْحَرَكَةُ سَرِيعَةً وَتَضْعُفُ، فَتَكُونُ بَطِيئَةً، وَلَا تَخْتَلِفُ بِهِمَا الْمَاهِيَّةُ، وَسَبَبُ الْبُطْءِ الْمُمَانَعَةُ الْحَارِجِيَّةُ وَالذَّاخِلِيَّةُ، لَا تَخْلُلُ السَّكَنَاتِ، وَإِلَّا لَمَّا أُحِسَّ بِمَا اتَّصَفَ بِالْمُقَابِلِ، وَلَا اتِّصَالَ لِدَوَاتِ الزَّوَايَا وَالْإِنْعِطَافِ؛ لِوُجُودِ زَمَانٍ بَيْنَ آتِي الْمَبْلُغِينَ).

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ وَحْدَتِهَا، وَتَعَدُّدِهَا بَيْنَ شِدَّتِهَا وَضَعْفِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ تَعْرِضُ لَهَا كَيْفِيَّةٌ تَشْتَدُّ بِعَرَضِهَا، وَتَسَمَّى سَرْعَةً، فَتَكُونُ الْحَرَكَةُ سَرِيعَةً، وَقَدْ تَعْرِضُ لَهَا كَيْفِيَّةٌ تَنْقُصُ الْحَرَكَةَ بِسَبَبِهَا وَتَسَمَّى بَطْئًا، وَالْحَرَكَةُ بَطِيئَةً، وَالْحَرَكَةُ السَّرِيعَةُ مَا يَقْطَعُ الْمَسَافَةَ الْمَسَاوِيَّةَ فِي زَمَانٍ أَقْصَرَ، أَوِ الْمَسَافَةَ الْأَطْوَلَ فِي الزَّمَانِ الْمَسَاوِي أَوِ الْأَقْصَرَ، وَالْبَطِيئَةُ: هِيَ الَّتِي تَقْطَعُ الْمَسَافَةَ الْمَسَاوِيَّةَ فِي زَمَانٍ أَطْوَلَ، أَوِ الْمَسَافَةَ الْأَقْصَرَ فِي زَمَانٍ مَسَاوٍ أَوْ أَطْوَلَ.

قوله: (وَلَا تَخْتَلِفُ بِهِمَا) أَي: بِالسَّرْعَةِ وَالْبُطْءِ مَاهِيَّةُ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمَا إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفُضُولِ، وَالسَّرْعَةُ وَالْبُطْءُ لَيْسَا مِنْهَا؛ لِقَبُولِهِمَا الْإِشْتِدَادَ وَالتَّنْقِصَ، وَالْفُضُولُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وقوله: (وَسَبَبُ الْبُطْءِ) يَعْنِي: أَنَّ سَبَبَ الْبُطْءِ هُوَ (الْمُمَانَعَةُ

(١) أَي: لِلْحَرَكَةِ.



الْمَخَارِجِيَّةُ)، وهي ممانعةُ المخروقِ إن كانت طَبِيعِيَّةً، (وَالدَّاخِلِيَّةُ)؛ أي: الطَّبِيعِيَّةُ إن كانت قَسْرِيَّةً، وكلاهما إن كانت إِرَادِيَّةً.

وقوله: (لَا تَحْلُلُ السَّكَنَاتِ) ردُّ لما قيل: إنه يَحْلُلُ السَّكَنَاتِ.

وقوله: (وَأِلَّا لَمَّا أَحْسَسَ بِمَا اتَّصَفَ بِالمُقَابِلِ) أي: بمقابل البطء وهو السُّرْعَةُ. وتقريرُهُ: أَنَّ سَبَبَ البطءِ إن كان تَحْلُلُ السَّكَنَاتِ مَا أَحَسَّ بالسَّريعةِ، والحِسُّ يُكْذِبُهُ<sup>(١)</sup>.

وبيانُ الملازمةِ: أَنَّ البطءَ إن كان بذلك، كان نسبةُ السَّكَنَاتِ الْمُتَحَلِّلَةِ بين حَرَكَاتِ الفَرَسِ الذي يَتَحَرَّكُ من أَوَّلِ النَّهَارِ إلى نصفِهِ خمسين فَرَسَخًا إلى حركاته في ذلك الوقت، كنسبةِ فَضْلِ حَرَكَةِ الفَلَكِ الأعظمِ إلى حَرَكَاتِ الفَرَسِ، لكنَّ الفَلَكَ الأعظمَ قد قَطَعَ في ذلك الوقتِ قريبًا من رُبْعِ مِقْدَارِهِ، ولا شكَّ أَنَّهُ أَزِيدُ من المسافةِ التي قَطَعَهَا الفَرَسُ في ذلك الوقتِ بألفِ أَلْفِ مَرَّةٍ.

وإذا كان كذلك وَجِبَ أن تكونَ السَّكَنَاتُ الْمُتَحَلِّلَةُ في حَرَكَاتِ الفَرَسِ في ذلك الوقتِ أَزِيدُ من حركاتِهِ بألفِ أَلْفِ مَرَّةٍ، فيلزمُ أن لا تكونَ حَرَكَاتُ الفَرَسِ محسوسةً، مع أَنَّهَا مُتَّصِفَةٌ بالسُّرْعَةِ. وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ قِلَّتَهَا لا يستلزمُ عَدَمَ الإحساسِ بها.



(١) ينسب هذا القول إلى المتكلمين. ينظر: نهاية المرام: ٤٣٦/٣؛ شرح المقاصد للفتازاني: ٤٤٧/٢.

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ كُلَّ حَرَكَتَيْنِ مُسْتَقِيمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ سُكُونٌ]

وقوله: (وَلَا اتِّصَالَ لِذَوَاتِ الرَّوَايَا) تَدْرُجُ مِنْ بَيَانِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ الْمُتَخَلِّلِ إِلَى ذِكْرِ مَسْأَلَةٍ اخْتَلَفَ فِيهَا الْحُكَمَاءُ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ حَرَكَتَيْنِ مُسْتَقِيمَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَالْحَرَكَةِ الصَّاعِدَةِ وَالْهَابِطَةِ هَلْ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ سُكُونٌ أَوْ لَا؟.

فذهب أفلاطون<sup>(١)</sup> إِلَى نَفْيِهِ، وَأَرِسْطُو إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَتَابَعَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ: (وَلَا اتِّصَالَ لِذَوَاتِ الرَّوَايَا) أَي: الْحَرَكَاتُ الْمُخْتَلَفَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ عَلَى خَطٍّ مُسْتَقِيمٍ، (وَالْإِنْعَاطَافِ)؛ أَي: لِدَوَابِ الْإِنْعَاطَافِ، وَهِيَ الْحَرَكَاتُ الْمُخْتَلَفَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى خَطٍّ مُسْتَقِيمٍ، وَبِالْجُمْلَةِ لَا اتِّصَالَ لِلْحَرَكَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، بَلْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ سُكُونٌ.

وَذَكَرَ مَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ، وَهُوَ أَنَّ وَصُولَ الْجِسْمِ الْمُتَحَرِّكِ إِلَى حَدٍّ مَا مِنْ حُدُودِ الْمَسَافَةِ آتِيٍّ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْوَصُولُ فِي الزَّمَانِ وَهُوَ مُتَنَسِّمٌ، فَقِي بَعْضُ أَجْزَائِهِ إِنْ وَصَلَ الْجِسْمُ إِلَى ذَلِكَ الْحَدِّ كَانَ زَمَانٌ الْوَصُولِ هُوَ ذَلِكَ الْبَعْضُ لَا الْمَجْمُوعُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ فَرَمَانٌ الْوَصُولِ هُوَ الْبَاقِي

(١) وَأَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ إِلَى ذَلِكَ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَوَاقِفِ: ٢/ ٣٣٢.

(٢) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجَبَائِثِيِّ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ، وَابْنُ سِينَا. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْإِشَارَاتِ لِلطُّوسِيِّ: ٣/ ٥٨٣؛ شَرْحُ الْمَوَاقِفِ: ٢/ ٣٣٢.

لا المجموع، وإذا كان الوصول أنياً، فلا بد من وجود الميل الموصل إلى ذلك الحد في آن الوصول؛ لأنه العلة القريبة لوصوله إليه الواجب تحققها عند تحقق المعلول.

ثم إن الجسم إذا رجع عن ذلك الحد بعد وصوله إليه لا بد له من ميل آخر، هو علة رجوعه عنه مخالف للميل الأول؛ لامتناع أن يكون الميل الواحد علة للوصول إلى حد، واللاوصول إليه يجب أن يكون أن اللاوصول مغايراً؛ لأن الوصول لامتناع وجود ميلين مختلفين لجسم واحد في آن واحد، ثم لا يخلو من أن يكون بين الآتين زمان أو لا، والثاني باطل؛ لأنه يستلزم تتالي الآتات المستلزم للجزء الذي لا يتجزأ، وهو محال فتعين الأول.

والمتحرك المذكور فيه لا إلى الحد ولا عنه، فثبت زمان سكون بين الحركتين، فلا تتصل الثانية بالأولى، وهو المطلوب.

وأقوى ما ذكر من جانب أفلاطون: أنه إذا فرض حجر عظيم نازلاً، وخردلة صاعدة، فإذا وصل إلى الخردلة وجب سكون الحجر على الخردلة؛ لوجوب سكون الخردلة وهو بعيد جداً.

وأجيب: بأن البعد لا يوجب الامتناع، ولو ادعيت الامتناع منعنا أنه لما وجب سكون الخردلة تحث وجب سكون الحجر، بل يدفعه قسراً. ودليل أرسطو مبني على استحالة اجتماع الميلين وتتالي الآتات.

وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الطَّوَالِعِ: وَرَدَّ بِمَنْعِ امْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْمُتَلِينَ،  
وَتَتَالِيِ الْأَنَاتِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَوَّلَ بَدِيهِيَّ الْاِمْتِنَاعِ، وَالثَّانِي بِاتِّفَاقِ  
الْخَصْمَيْنِ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: مطالع الأنظار: ص ١٠٧.

## [فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ السُّكُونِ]

قال: (وَالسُّكُونُ حِفْظُ النَّسَبِ، فَهُوَ ضِدٌّ يُقَابِلُ الْحَرَكَتَيْنِ، وَفِي غَيْرِ الْأَيْنِ حِفْظُ النَّوْعِ، وَيَتَضَادُّ لِنَتَضَادِّ مَا فِيهِ).

اختلف العقلاء في أَنَّ السُّكُونَ ضِدُّ الْحَرَكَةِ أَوْ عَدَمُهَا عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْحَرَكَةُ، فذهب الحكماء إلى الأول، والمتكلمون إلى الثاني.

قَالَ شَيْخِي الْعَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: اعْلَمْ أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا لَمْ يَتَحَرَّكْ عَنْ مَكَانِهِ، كَانَ هُنَاكَ أَمْرَانِ مُتَلَازِمَانِ: أَحَدُهُمَا: عَدَمُ الْحَرَكَةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْحَرَكَةُ. وَالثَّانِي: أَيْنَ لَهُ مَوْجُودٌ زَمَانًا<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ كَانَ السُّكُونُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي لَازِمٌ لَهُ، كَانَ السُّكُونُ عَدَمِيًّا، وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ كَانَ وَجُودِيًّا. فَذَهَبَ الْحُكَمَاءُ إِلَى الْأَوَّلِ وَالتَّكَلُّمُونَ إِلَى الثَّانِي، وَهُوَ نَزَاعٌ لَفْظِي<sup>(٢)</sup>، وَسَبَبُ مُصِيرِ الْحُكَمَاءِ إِلَى ذَلِكَ تَحْقِيقُ لَهُمْ، وَهُوَ أَنَّ الْعُقَلَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ تُقَابِلُ السُّكُونَ، وَالْمُقَابِلَةُ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَتَصَوِّرُ مِنَ السُّكُونِ عَدَمِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ فِي الْمُتَقَابِلَيْنِ

(١) ينظر: تسديد القواعد: ٩٠٦/٢.

(٢) وهذا ما يراه الحسن بن يوسف بن محمد بن مطهر الحلي في نهاية المرام:

من تقابل حَدَّيهِمَا، فحينئذ يحتاج إلى أن نحدَّ الحركةَ أولاً، ثم نطلبُ  
للسُّكونِ حَدًّا يقابلهُ أو بالعكس.

فإذا فعلنا الأوَّلَ وكان حدُّ الحركةِ كمالاً أوَّلَ لما هو بالقوَّة، كان  
هناك ثلاثة ألفاظٍ: الكمال، والأوَّل، والقوَّة، ففي حدِّ السُّكونِ لا بدَّ من  
شيءٍ مقابلٍ لذلك، فإن كان ثبوتياً لا يكونُ حدُّه مقابلاً للكمال؛ لأنَّ  
مقابلَ الكمالِ عديميٌّ، فلا يدخلُ في حقِّ الثبوتيّ، فلا بدَّ وأن يكونَ الكمالُ  
فيه معتبراً، فتعيَّنَ أن يؤخذ في حدِّه ما يقابلُ أحدَ اللَّفظين الآخرين.

فيقال: السُّكونُ كمالٌ ثانٍ لما هو بالقوَّة، أو كمالٌ أوَّلُ لما هو  
بالفعل. والأوَّلُ يَسْتَلْزِمُ سَبْقَ كُلِّ سكونٍ بحركة، وإلَّا لم يكن كمالاً ثانياً.  
والثاني: يَسْتَلْزِمُ سَبْقَ كُلِّ حركةٍ بسكونٍ، وإلَّا لم يكن كمالاً أوَّلَ.  
ومعنى السُّكونِ لا يقتضي شيئاً من ذلك، فيكونَ الحدُّ باطلاً، فبقي أن  
يُورَدَ في تعريفِ السُّكونِ ما يُقابلُ الكمالَ وهو عديميٌّ، فيلزمُ أن يكونَ  
السُّكونُ عديمياً، وإذا فعلنا الثاني وكان السُّكونُ ثبوتياً لا يمكنُ تعريفه  
إلَّا بما يُتصوَّرُ منه استمرارُ ذلك الأمرِ الثبوتيّ، إمَّا بذكرِ الزَّمانِ أو لواحقه،  
مثل أن يقولَ: إنَّ الحصولَ في المكانِ الواحدِ زماناً أو أكثر من آنٍ واحدٍ،  
والحصولُ في مكانٍ بحيثُ يكونُ قبله وبعده فيه، وكلُّ ذلك لا يعرفُ  
إلَّا بالحركة التي قرَّضنا أنَّها لا تُعرفُ إلَّا بعد معرفة السُّكونِ، فيلزمُ منه  
الدَّورُ وهو محالٌّ، فتعيَّنَ أن نحدَّ الحركةَ أولاً، ثم نطلبَ ما يقابلُ ذلك  
الحدَّ للسُّكونِ، ولا يمكنُ إلَّا بأن يكونَ السُّكونُ عديمياً، وهذا كما ترى  
يفيدُ ما هو مطلوبُهم.

والمُصنَّفُ اختار أنَّ التَّقابُلَ بينهما تقابُلُ التَّضادِّ، وفَسَّرَ السُّكُونُ بِحِفْظِ النَّسَبِ، يعني: بين الأجسامِ الثَّابِتَةِ على حَالِهَا.

وَاعتَرَضَ عليه بلزومُ أن يكونَ الجسمُ الواحدُ لا مُتَحَرِّكًا ولا ساكِناً؛ للزومِ أن يكونَ تعريفُ الحركةِ مقابلًا لتعريفِ السُّكُونِ.

واختلفوا في مقابلِ الحركةِ هل هو السُّكُونُ فيما عنه الحركةُ وهو المبدأ، وفيما إليه الحركةُ وهو المنتهى؟.

فذهب بعضهم إلى الأوَّلِ، وآخرون إلى الآخرِ، وتَسَبَّطَ الأولونَ بأنَّ المقابلَ للحركةِ لا يخلو عنهما، والثاني متنفٍ؛ لأنَّ الحَرَكَةَ متأدِّيةٌ إلى السُّكُونِ في نهايتها، والشَّيْءُ لا ينتهي إلى مقابلهِ فتعيَّنَ الأوَّلُ.

وَاعتَرَضَ: بأنَّ الحركةَ تنتهي إلى عديمِها؛ لأنَّ مقابلَ العدمِ مُتَبَيَّنٌ إليه بالضرورية، واختار المصنَّفُ أنَّ السُّكُونُ مُقابلُ الحركةِ عن المبدأ، والحركةِ إلى المُنْتَهَى، وإليه أشار بقوله: (يُقَابِلُ الحَرَكَتَيْنِ).

وقيل في بيانِ ذلك: إنَّ السُّكُونَ ليس عبارةً عن عدمِ حركةٍ خاصَّةٍ، وإلاَّ لكانَ كُلُّ متحرِّكٍ بغيرِها ساكِناً؛ لانعدامِ تلكِ الحَرَكَةِ الخاصَّةِ عنه، بل هو عبارةٌ عن عدمِ كُلِّ حركةٍ، فتكونُ كُلُّ من الحركتينِ مُقابلاً للسُّكُونِ، وعلى هذا يكونُ السُّكُونُ في المَبْدَأِ والمُنْتَهَى مُقابلاً لها.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ السُّكُونَ ليس عدمَ الحركةِ عندَ المصنَّفِ، فلا يكونُ مستقيماً على رأيه.

وقوله: (وَفِي غَيْرِ الْإِثْنِ) يعني: أنَّ السُّكُونَ في غيرِ الإِثْنِ من

المقولات الواقعة فيها الحركة هو (حِفْظُ النَّوعِ)؛ يعني: في المَقُولَةِ التي وقعت فيها الحركة.

وقوله: (وَيَتَضَادُّ) يعني: أَنَّ السُّكُونَ قد يَعْرِضُ له تضادُّ كما يَعْرِضُ للحركة، لكنَّ تضادَّهُ إِنَّمَا هو بِتَضَادِّ ما هو فِيهِ، أعني: المكان الذي فيه سكونُ الجسمِ، أو النوع الذي يكونُ السُّكُونُ فيه، فَإِنَّ السُّكُونَ في المكانِ الأعلى يُضَادُّ السُّكُونَ في المكانِ الأسفلِ، وسكونُ الجسمِ في الحرارة تضادُّ سكونُهُ في البرودة.

\*\*\*



## [فَصْلٌ فِي الْكَوْنِ]

قال: (وَمِنَ الْكَوْنِ<sup>(١)</sup> طَبِيعِيٌّ، وَقَسْرِيٌّ، وَإِرَادِيٌّ، فَطَبِيعِيُّ الْحَرَكَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ مُقَارَنَةِ أَمْرٍ غَيْرِ طَبِيعِيٍّ، لِيُرَدَّ<sup>(٢)</sup> الْجِسْمُ إِلَيْهِ فَيَقِفَ، فَلَا تَكُونُ دَوْرِيَّةً، وَقَسْرِيَّتُهَا تَسْتَنِدُ إِلَى قُوَّةٍ مُسْتَفَادَةٍ قَابِلَةٍ لِلضَّعْفِ، وَطَبِيعِيُّ السُّكُونِ مُسْتَنِدٌ إِلَى الطَّبِيعَةِ مُطْلَقًا).

ذهب المتكلمون إلى أَنَّ الْكَوْنَ، وهو حُصُولُ الجواهر في مكانٍ حَسْبِ للحركة والسُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ بَعْدَ آخِرِ فَهُوَ الْحَرَكَةُ، وَإِلَّا فَهُوَ السُّكُونُ وَقَدْ مَرَّ، وهو بهذا المعنى إمَّا طَبِيعِيٌّ أَوْ قَسْرِيٌّ أَوْ إِرَادِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ لَهُ مِنْ مَبْدَأٍ، فَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْ ذَاتِ الْكَائِنِ فَهُوَ قَسْرِيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ بِشُعُورٍ فَطَبِيعِيٌّ، وَإِنْ كَانَ بِهِ إِرَادِيٌّ، فإِذَا عُرِفَ هَذَا، فَطَبِيعِيُّ الْحَرَكَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَ مُقَارَنَةِ أَمْرٍ غَيْرِ طَبِيعِيٍّ؛ لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ قَارُّ الذَّاتِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي مَا لَا قَرَارَ لَهُ، أَعْنِي: الْحَرَكَةَ، وَإِلَّا تَخَلَّفَ الْمَعْلُولُ عَنِ الْعِلَّةِ، فَلَا بَدَأَ مِنْ أَمْرٍ آخِرٍ غَيْرِ طَبِيعِيٍّ يُقَارَنُهَا؛ لِتَرَدُّ الطَّبِيعَةِ الْجِسْمِ إِلَى الْأَمْرِ الطَّبِيعِيِّ بِالانتقالِ عَنْ غَيْرِ الطَّبِيعِيِّ كَالْحَجَرِ الْمَرْمِيِّ إِلَى فَوْقٍ، فَإِنَّ حَصُولَهُ فِي الْهَوَاءِ لَيْسَ بِطَبِيعِيٍّ لَهُ، بَلْ حَصُولُهُ فِيهِ قَسْرِيٌّ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: حَيْثُ لَا قَسْرَ لَا طَبْعَ.

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (السُّكُونِ).

(٢) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (لِتُرَدَّ).

والطَّبيعَةُ تَرُدُّهُ إِلَى الطَّبيعِيِّ بِالْحَرَكَةِ، وَهُوَ حُصُولُهُ فِي مَكَانِهِ،  
فَيَقِفُ عِنْدَ رَدِّهِ إِلَى مَكَانِهِ، فَعَايَةُ الْحَرَكَةِ الطَّبيعَةِ رَدُّ الْجِسْمِ إِلَى الْأَمْرِ  
الطَّبيعِيِّ بَعْدَ عَدَمِهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْحَرَكَةُ الطَّبيعَةُ لَا تَكُونُ دَوْرِيَّةً؛ لِأَنَّ  
مَقْتَضَى الطَّبيعَةِ الْهَرُوبُ عَنْ حَالَةٍ غَيْرِ طَّبيعِيَّةٍ حَصَلَتْ إِلَى أُخْرَى طَّبيعِيَّةٍ،  
وَالدَّوْرِيَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَقْطَةٍ مَطْلُوبَةٌ بِالْحَرَكَةِ فَهِيَ مَهْرُوبٌ عَنْهَا  
بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ بَعِيْنَهَا، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ: الْحَرَكَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ أَيْضًا كُلَّ  
نَقْطَةٍ تَفْرُضُ فِيهَا، فَإِنَّهَا مَطْلُوبَةٌ بِالطَّبعِ الْمَهْرُوبِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِحَرَكَةٍ  
أُخْرَى، بِخِلَافِ الدَّوْرِيَّةِ، كَذَا قَالُوا.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْمُسْتَقِيمَةَ، طَّبيعَةٌ كَانَتْ أَوْ قَسْرِيَّةً، نَقْطَةٌ مِنْهَا  
صَاعِدًا بِالْحَرَكَةِ الْقَسْرِيَّةِ، وَضَابِطًا بِالطَّبيعِيَّةِ مَطْلُوبَةٌ بِأَحَدِ الْحَرَكَتَيْنِ  
مَهْرُوبٌ عَنْهَا كَذَلِكَ.

وَالصَّوَابُ: أَنْ تَقْيِدَ بِلَا إِلَى حَدٍّ، فَإِنَّ الدَّوْرِيَّةَ تَمْتَارُ بِهِ عَنْ  
الْمُسْتَقِيمَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَقْطَةٍ فِيهَا مَطْلُوبَةٌ وَمَهْرُوبٌ عَنْهَا إِلَى حَدٍّ، إِلَى حَيْثُ  
تَصِلُ إِلَيْهِ قُوَّةُ الْقَاسِرِ فِي الْقَسْرِيَّةِ، وَإِلَى الْمَكَانِ الطَّبيعِيِّ فِي الطَّبيعِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: (وَقَسْرِيَّتُهَا) يَعْنِي: أَنَّ الْحَرَكَةَ الْقَسْرِيَّةَ (تَسْتَنِدُ إِلَى قُوَّةٍ) فِي  
الْمُتَحَرِّكِ (مُسْتَفَادَةٌ) مِنْ مُحَرِّكِ خَارِجِيٍّ قَابِلَةٍ لِلضَّعْفِ، فَلَا تَرَالُ تَضَعُفُ  
بِمُضَادِمَاتِ الْجَزْمِ الْمَخْرُوقِ بِالْحَرَكَةِ، إِلَى أَنْ تَغْلِبَهَا الطَّبيعَةُ، وَتَسْتَوْلِي  
عَلَيْهَا، وَتَعِيدَ الْجِسْمَ بِالْحَرَكَةِ الطَّبيعِيَّةِ إِلَى الْمَكَانِ الطَّبيعِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (وَطَّبيعِي السُّكُونِ)، يَعْنِي: أَنَّ السُّكُونَ الطَّبيعِيَّ يَسْتَنِدُ  
إِلَى الطَّبيعَةِ مُطْلَقًا، يَعْنِي: بِغَيْرِ اشْتِرَاطٍ مُقَارَنَةِ أَمْرٍ غَيْرِ طَّبيعِيٍّ، بِخِلَافِ  
الْحَرَكَةِ الطَّبيعِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا تَسْتَنِدُ إِلَيْهَا بِشَرْطٍ ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا.

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْحَرَكَةَ تَعْرِضُ لَهَا الْبَسَاطَةُ وَالتَّرَكُّبُ]

وقال: (وَتَعْرِضُ الْبَسَاطَةُ وَمُقَابِلُهَا لِلْحَرَكَةِ خَاصَّةً، وَلَا يُعَلَّلُ الْحِسُّ وَلَا أَنْوَاعُهُ بِمَا يَقْتَضِي الدَّوْرَ).

(وَتَعْرِضُ الْبَسَاطَةُ وَمُقَابِلُهَا)؛ أي: الحركة تُعْرِضُ لَهَا الْبَسَاطَةُ وَالتَّرَكُّبُ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ ذَاتِيَّةً، وَهُوَ مَا يَخْصُلُ فِي الْمُتَحَرِّكِ بِنَفْسِهِ، وَقَدْ تَكُونُ عَرَضِيَّةً إِذَا حَصَلَتْ فِيمَا يُقَارَنُ، فَيَزِيلُ مُسَامَتَتَهُ مَعَ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ، فَإِنْ اجْتَمَعَتَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ مُرَكَّبَةً وَإِلَّا فَلَا.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: حَرَكَةُ النَّمْلَةِ عَلَى الرَّحَى، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى نَفْسِهَا ذَاتِيَّةٌ بَسِيطَةٌ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: حَرَكَةُ النَّمْلَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ حُصُولُهَا بِالذَّاتِ، وَحُصُولُهَا بِالْعَرَضِ بِسَبَبِ حَرَكَةِ الرَّحَى مُرَكَّبَةٌ، فَإِنَّهَا لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي مُتَحَرِّكِ بِالْعَرَضِ، وَأَنْكَرَ الْإِمَامُ جَوَازَ كَوْنِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ مُتَحَرِّكًا بِحَرَكَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ إِلَى جِهَةٍ يَسْتَلْزِمُ الْحُصُولَ فِيهَا، فَلَوْ انْتَقَلَ إِلَى جِهَتَيْنِ لَزِمَ حُصُولُهُ دَفْعَةً فِيهِمَا، سِوَاءَ كَانَ الْإِنْتِقَالَانِ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَرَضِ أَوْ بِهِمَا.

وقال: لَا يُقَالُ: إِنَّا نَرَى الرَّحَى تَتَحَرَّكُ إِلَى جِهَةٍ، وَالنَّمْلَةُ عَلَيْهَا إِلَى

خلافها؛ لأننا نقول: لِمَ لَا يجوزُ أَنْ تكونَ للنَّمْلَةِ وقفةٌ حالَ حركةِ الرَّحَى، وللرَّحَى حالَ حركةِ النَّمْلَةِ؟.

وأجاب المصنّف: بأنَّ الجسمَ الواحدَ لَا يتحرَّكُ حركتينِ إلى جهتينِ من حيثُ هما حركتان، بل يتحرَّكُ حركةً واحدةً مركبةً منهما، والحَرَكَتانِ إذا تَرَكَّبَتَا وَكَانَتَا إلى جهةٍ واحدةٍ، أخذتَا حركةً مساويةً لمجموعهما، كالحركة الطَّبيعيَّة والقسريَّة إلى تحت.

وإنْ كَانَتَا إلى جِهَتَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ أخذتَا حركةً مساويةً لفضلِ البعضِ على البعضِ إنْ كانت إحداهما أسرع، كما فيما نحن فيه، أو سُكُونًا إنْ لم يكن فضلٌ، كالحركة الصاعدة والهابطة، والتركيبُ إنَّما يحصلُ في الحركةِ دونَ السُّكُونِ.

وقوله: (وَلَا يُعْلَلُ الْجِنْسُ) اختلف المتكلمون في أَنَّ الحُصُولَ في الحَيَزِ الذي هو الجنسُ للأنواع الأربعة التي هي السُّكُونُ والحركاتُ الثلاثُ، هل هو مُعْلَلٌ بمعنى غيرِ الاعتمادِ أو لا؟ فَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ وَاتَّبَاعُهُ إلى أَنَّ ثَمَّةَ مَعْنًى آخَرَ تُعْلَلُ به الحركةُ والسُّكُونُ.

وذهب أبو الحسين والباقون إلى انتفائِهِ، وَتَوَهَّم طائفةٌ<sup>(١)</sup> إلى أَنَّ المعنى المذكورَ هو الكائنيَّة. والمصنّف أشار إلى بطلانِهِ بقوله: (وَلَا يُعْلَلُ الْجِنْسُ)، أي: الحُصُولُ في المكانِ، (وَلَا أَنْوَاعُهُ) يعني: الحركة

(١) قال الطوسي: «وذهب جماعة كثيرة من الناظرين في هذا الكتاب - أي: المحصل - إلى أَنَّ المعنى المذكور هو الكائنية». ينظر: تلخيص المحصل ص ١٤٨.

وَالسُّكُونَ (بِمَا يَفْتَضِي الدَّوْرَ) وَهُوَ الْكَائِنِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ مُعَلَّلَةٌ بِالْكَوْنِ،  
الَّذِي هُوَ حُصُولُ الْجَوْهَرِ فِي الْحَيِّزِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَوْ عُلِّلَ الْحُصُولُ فِي  
الْحَيِّزِ بِهَا دَارًا، قَالَ شَيْخِي الْعَلَامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَا فَهَمْنَاهُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) ينظر: تسديد القواعد: ٢ / ٩١٤.

## [فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ مَتَى]

قال: (الخامس: متى، وهو النسبة إلى الزمان أو طرفه، والزمان: مقدار الحركة، من حيث التقدم والتأخر العارضان لها باعتبار آخر).

الجنس الخامس من المقولات التسع (متى) وهي: نسبة الشيء إلى نفس الزمان أو طرفه، وهو الآن، فإن كثيراً من الأشياء يقع فيه دون الزمان، مع أنه يسأل عنه بـ (متى)، وأنه حقيقي وهو النسبة إلى زمان مطابق لا يفصل عنه، كقولك: كان هذا الأمر وقت الطلوع، وغير حقيقي، وهو النسبة إلى زمان يفصل عنه كقولك: كان هذا الأمر سنة كذا، ولم يكن في جميعها، بل في جزئها، وتشارك الأين في هذا المعنى، وتخالفه في أن المطابق من الزمان ينسب إلى أشياء كثيرة، والمكان الحقيقي لا يمكن أن ينسب إلى أكثر من واحد.

قوله: (والزمان مقدار الحركة) شرحه ما ذكره أبو علي في الشفاء بهذه العبارة، وأنت تعلم أن الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدم ومتأخر، وإنما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة، والمتأخر ما يكون منها في المتأخر من المسافة، لكنه يتبع ذلك أن المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم والمتأخر من المسافة معاً، فيكون للتقدم والتأخر في الحركة خاصية يلحقها من جهة ما، هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة، ويكونان معدودين بالحركة،

فإنَّ الحَرَكَةَ بأجزائها تعدُّ المُتَقَدِّمَ والمُتَأَخِّرَ، فتكونُ الحركةُ لها عددٌ من حيثُ لها في المسافةِ تَقَدُّمٌ وتَأَخُّرٌ، ويكونُ لها مقدارٌ أيضاً بإزاءِ مقدارِ المسافةِ، والزَّمنُ هو هذا العددُ أو المقدارُ، فالزَّمانُ عددُ الحركةِ إذا انفصلت إلى متقدِّمٍ ومتأخِّرٍ لا بالزَّمانِ، بل في المسافةِ، وإلَّا لكان البيانُ تحديداً بالدَّورِ.

وإذا عُرِفَ هذا ظَهَرَ معنى قولِهِ: (وَالزَّمانُ مِقْدَارُ الحَرَكَةِ، مِنْ حَيْثُ التَّقَدُّمُ وَالتَّأَخُّرُ، العَارِضَانِ لَهَا بِإِعتِبَارِ آخَرَ)<sup>(١)</sup> يعني: بالمسافةِ لا بالزَّمانِ، وإلَّا لَزِمَ الدَّورُ، ولَمَّا كان الزَّمانُ ظاهرَ الآتيَةِ خَفِيَ الماهِيَةِ بَيْنَ مَاهِيَّتِهِ، ولم يَبَيِّن وجوده.



(١) قال القوشجي: حمل قوله: (باعتبار آخر) على أن المراد هو أن التَّقَدُّمَ والتَّأَخُّرَ العارِضين لأجزاء الزَّمانِ ليس بالزَّمانِ على ما هو مذهب الحكماء، بل بالذَّاتِ على ما اعتبره المتكلِّمون واختاره المصنَّفُ. ينظر: شرح تجريد العقائد: ص ٣٥٧.

## [فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ مَقُولَةِ مَتَى]

قال: (وَإِنَّمَا تَعْرِضُ الْمَقُولَةَ بِالذَّاتِ لِلْمُتَغَيِّرَاتِ، وَبِالْعَرَضِ لِمَعْرُوضِهَا، وَلَا يَفْتَقِرُ وُجُودُ مَعْرُوضِهَا أَوْ عَدَمُهُ إِلَيْهِ، وَالطَّرْفُ كَالنَّقْطَةِ، وَعَدَمُهُ فِي الزَّمَانِ، وَخُدُوثُ الْعَالَمِ يَسْتَلْزِمُ خُدُوثَهُ). يعني: أَنَّ هَذِهِ الْمَقُولَةَ تَعْرِضُ بِالذَّاتِ لِلْمُتَغَيِّرَاتِ كَالْأَعْرَاضِ الْعَارِضَةِ لِلْأَجْسَامِ، وَأَمَّا مَعْرُوضَاتُهَا فَلَا تَعْرِضُ لَهَا إِلَّا بِالْعَرَضِ، بِوَاسِطَةِ عُرُوضِهَا لِلْمُتَغَيِّرَاتِ الْعَارِضَةِ لَهَا، وَوُجُودُ الْمَعْرُوضَاتِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الزَّمَانِ وَلَا عَدَمُهُ؛ لِأَنَّ مَعْرُوضَاتِ الْمُتَغَيِّرَاتِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الزَّمَانِ؛ لِتَقَدُّمِ الشَّيْءِ عَلَى مِقْدَارِهِ الْقَائِمِ بِهِ، وَالْمُتَقَدِّمُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ مَعْرُوضَاتُ الْمُتَغَيِّرَاتِ مُتَقَدِّمَةً عَلَى الزَّمَانِ، فَلَوْ افْتَقَرَ وُجُودُ الْمَعْرُوضِ أَوْ عَدَمُهُ إِلَيْهِ دَارَ.

وقوله: (وَالطَّرْفُ كَالنَّقْطَةِ) يعني: أَنَّ طَرَفَ الزَّمَانِ، وَهُوَ الْآنُ عَرَضُ حَالٍ فِي الزَّمَانِ كَالنَّقْطَةِ فِي الْخَطِّ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الزَّمَانِ؛ لَكُونِهِ فَضْلًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، فَلَوْ كَانَ جُزْءُ التَّصْنِيفِ ثَلَاثِينَ، فَإِنَّا إِذَا قَسَمْنَا الزَّمَانَ مِثْلًا إِلَى قِسْمَيْنِ، وَقُلْنَا: مِنَ الْعَدَاةِ إِلَى الْآنِ، وَمِنَ الْآنِ إِلَى الْعِشَاءِ، وَكَانَ جُزْءٌ لَمْ تَصُحَّ هَذِهِ الْقِسْمَةُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي الْقِسْمَيْنِ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْمُنْقَسِمِ إِلَى قِسْمَيْنِ فَكَانَ ثَلَاثِينَ.



وقوله: (وَعَدَمُهُ فِي الزَّمَانِ) جوابٌ تقريرُهُ: الآنُ جزءُ الزَّمانِ؛ لأنَّ الآناتِ متتاليةٌ؛ لانعدامِ الآناتِ، إمَّا تدريجيًّا أو دفعيًّا.

والأولُ: يَسْتَلْزِمُ زمانيةً. والثاني: يَقْتَضِي اتِّصَالَ أَنْ عَدَمِهِ بِأَنْ وجودِهِ، وتتألفُ الآناتِ وإذا تألفت الآناتُ كان الآنُ جزءً من الزَّمانِ؛ لأنَّ عُرْوَتَهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ اتِّصَالِ الزَّمانِ، وعلى تَقْدِيرِ تَتَالِيِ الْآنِينَ لَا يَكُونُ الزَّمانُ مُتَّصِلًا بِهِ.

وتقريرُ الجوابِ: أَنَّ الْقِسْمَةَ غَيْرَ حَاصِرَةٍ، فَإِنَّ ثَمَّةَ قِسْمًا آخَرَ، وهو أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ فِي جَمِيعِ الزَّمانِ الَّذِي بَعْدَهُ لَا عَلَى مَعْنَى إِنَّ عَدَمَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ مُنْطَبِقٌ عَلَى زَمَانٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَدَ إِلَّا فِي زَمَانٍ كَالْحَرَكَةِ، بَلْ بِمَعْنَى أَنْ لَا يَوْجَدُ فِي ذَلِكَ الزَّمانِ أَنَّ إِلَّا وَيَكُونُ عَدَمُهُ فِيهِ، فَيَكُونُ عَدَمُ الْآنِ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي جَمِيعِ الزَّمانِ الَّذِي يَكُونُ ذَلِكَ الْآنَ طَرَفَهُ، كَالنَّقْطَةِ فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي طَرَفِ الْخَطِّ، وَلَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِ الْخَطِّ الْمُتَّصِلِ، فَيَصْدُقُ أَنَّهَا مَعْدُومَةٌ فِي نَفْسِ الْخَطِّ، وَلَا يَصْدُقُ أَنَّهَا مَعْدُومَةٌ فِي طَرَفِهِ.

وقوله: (وَحُدُوثُ الْعَالَمِ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ) يعني: لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْعَالَمَ هُوَ مَا سِوَى اللَّهِ حَادِثٌ لَزِمَ حَدُوثُ الزَّمانِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَمْلَتِهِ.



## [فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْوَضْعِ]

قال: (السَّادِسُ: الْوَضْعُ، وَهُوَ هَيْئَةُ تَعَرُّضٍ لِلْجِسْمِ، بِاعْتِبَارِ نِسْبَتَيْنِ، وَفِيهِ تَضَادٌّ وَشِدَّةٌ وَضَعْفٌ. السَّابِعُ الْمَلِكُ: وَهُوَ نِسْبَةُ التَّمَلُّكِ).

أي: الجنسُ السَّادِسُ من المقولاتِ السَّبعِ: الْوَضْعُ وهو: هَيْئَةُ تَعَرُّضٍ لِلْجِسْمِ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتَيْنِ:

١- نسبةٌ تَقَعُ بَيْنَ أَجْزَائِهِ وَجِهَاتِ أَجْزَائِهِ؛ بَأَن يَكُونُ لِبَعْضِ أَجْزَائِهِ مُوَازَاةٌ وَانْجِرَافٌ وَنَحْوُهُمَا.

٢- ونسبةٌ بِالْقِيَاسِ إِلَى أُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْ مَوْضُوعِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ: إِمَّا أَمْكَنَةً حَاوِيَةً، أَوْ مُتَمَكِّنَاتٍ مَحْوِيَّةً، كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالِاسْتَلْقَاءِ وَالِانْبِطَاحِ وَنَحْوِهَا، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْمَقُولَاتِ، وَقَدْ يَرَادُّ بِهِ أَحَدُ مَعْنَيَيْنِ آخَرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ إِشَارَةً حَسِيَّةً، فَالنَّقْطَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى ذَاتُ وَضْعٍ دُونَ الْوَاحِدَةِ.

وَالثَّانِي: هَيْئَةُ تَعَرُّضٍ لِلشَّيْءِ بِالْقِيَاسِ إِلَى نِسْبَةِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ إِلَى بَعْضٍ.

وقوله: (وَفِيهِ تَضَادٌّ)؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْإِنْسَانِ وَرَجُلَاهُ عَلَى الْأَرْضِ

ورأسه في الهواء، مُضَادٌّ لِعَكْسِ ذلك، فَإِنَّهُمَا أَمْرَانِ وَجُودِيَّانِ يَتَعَاقَبَانِ  
على موضوع واحد، وبينهما غاية الخلاف.

وقوله: (وَشِدَّةٌ وَضَعْفٌ) يعني: أَنَّ فِي الْوَضْعِ شِدَّةً وَضَعْفًا؛ لِأَنَّ  
الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ انْحِنَاءً وَانْتِصَابًا مِنْ غَيْرِهِ.

※ ※ ※

## [فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْمَلِكِ]

وقوله: (وَالسَّابِعُ) أي: من المقولات التسع (الْمَلِكُ) وهو: نسبةُ  
 الشيءِ إلى مُلَاصِقٍ، يَتَقَلُّ بِانْتِقَالِهِ، كَالْتَسَلُّحِ وَالتَّخْتُمِ وَالتَّعَمُّمِ وَالتَّقْمُصِ،  
 وَيَكُونُ كُلُّيًّا كَمَا ذَكَرْنَا، وَجُزْئِيًّا كَهَذَا التَّسَلُّحِ، وَيَكُونُ ذَاتِيًّا، كَحَالِ الْهَرَّةِ  
 عِنْدَ إِهَابِهَا، وَعَرَضِيًّا كَحَالِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ قَمِيصِهِ.



## [فَصْلٌ فِي مَقُولَتَيْ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْفَعِلَ]

قال: (الثَّامِنُ وَالثَّاسِعُ: أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْفَعِلَ، وَالْحَقُّ ثُبُوتُهُمَا ذَهْنًا، وَإِلَّا لَزِمَ التَّسْلُسُ).

أي: من المقولات التسعِ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْفَعِلَ.

والأول: هو تأثير الشيء في غيره، تأثيراً غيرَ قَارٍّ الذَّاتِ، فما دام يُؤَثِّرُ هو أَنْ يَفْعَلَ، كالتَّسَخُّنِ ما دام يُسَخِّنُ، والقطعُ ما دام يَقْطَعُ.

والثاني<sup>(١)</sup>: هو تأثير الشيء في غيره ما دام يَتَأَثَّرُ، كالتَّسَخُّنِ والتَّبَرُّدِ ما دام يَتَسَخَّنُ وَيَتَبَرَّدُ.

وقوله: (وَالْحَقُّ ثُبُوتُهُمَا ذَهْنًا) إشارة إلى ما استوصوا به ممَّا اختلف فيه:

فإنَّ منهم من قال: هاتان من المقولات موجودتان في الخارج. ومنهم من قال: لا وجود لهما إلَّا في الذَّهنِ، واختاره المصنَّف؛ لأنَّهما لو وجدتا فيه لزم التَّسْلُسُ؛ لأنَّ المؤثِّرِيَّةَ من عوارضِ المؤثِّرِ، والمُتَأَثِّرِيَّةَ من عوارضِ المُتَأَثِّرِ، فَيَقْتَرِانُ إليهما، فيكونُ تأثيرُ كُلِّ واحدٍ منهما فيما يَلْحَقُهُ زائداً عليه، والكَلَامُ فيهما كهو في الأولَيْنِ ويتسلَّسُ،

(١) أي: مقولة أن ينفعل.

وفيه نظر؛ لأنَّ المصنّف اختارَ قولَ أرسطو في كَوْنِ أجناس العرض  
 العالية تسعة، ومنها هاتان المقولتان، فإن لم توجد في الخارج لم يكونا  
 عَرَضَيْنِ؛ لِعَدَمِ صِدْقِ حَدِّ العَرَضِ عليهما حينئذ، إلّا إذا كان العَرَضُ ما  
 لو وجد كان في موضوع فيندفع.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَأَثَارِهِ]

قال: (الْمَقْصِدُ الثَّالِثُ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَأَثَارِهِ، وَفِيهِ فُصُولٌ: الْأَوَّلُ فِي وَجُودِهِ<sup>(١)</sup>، الْمَوْجُودُ إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا اسْتَلْزَمَهُ؛ لِاسْتِحَالَةِ الدَّوْرِ، أَوْ التَّسْلُسِ. الثَّانِي: فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَجُودُ الْعَالَمِ بَعْدَ عَدَمِهِ<sup>(٢)</sup> يَنْفِي الْإِيجَابَ، وَالْوَاسِطَةُ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ).  
ذَكَرَ فِي هَذَا الْمَقْصِدِ فُصُولًا ثَلَاثَةً:

الْأَوَّلُ: فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ.

الثَّانِي: فِي صِفَاتِهِ، مِمَّا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَمَا لَا يَجُوزُ.

الثَّالِثُ: فِي أَفْعَالِهِ وَأَثَارِهِ، وَابْتِدَاءُ بَوْجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (الْمَوْجُودُ إِنْ كَانَ وَاجِبًا) وَتَقْرِيرُهُ: شَيْءٌ مَا مَوْجُودٌ لَا مَحَالَةَ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ كَانَ مُمَكَّنًا، فَلَهُ مُؤَثَّرٌ مَوْجُودٌ بِالضَّرُورَةِ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا لَدَارَ أَوْ تَسْلُسٍ، وَفِي عِبَارَتِهِ تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهُوَ الْمَطْلُوبُ)، وَالْمَطْلُوبُ وَجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (الْأَوَّلُ فِي وَجُودِهِ)، لَا الْمَوْجُودَ وَلَا وَجُوبَهُ.

(١) أي: في وجوده من حيث هو واجب الوجود لا من حيث هو صانع.

(٢) أي: كونه حادثًا مسبوقًا بالعدم الواقعي سبقًا ذاتيًا في عرف المتكلمين.

لكنَّ الوجوبَ لما كان فيه عينُ الوجودِ لم يتحاشَّ عمَّا صنع، ثم أعقبه بذكر صفاته، وبدأ ببيان القدرة، ولعلَّ تقديم غيرها من صفات الذاتِ كان أولى، ثمَّ إنَّ الحِلَّ كُلِّهم ذهبوا إلى أنَّ تأثيره في إيجادِ العالمِ بالقدرة والاختيارِ على معنى أنَّه يَصُحُّ منه فعلُ العالمِ وتركه.

وذهبت الفلاسفةُ إلى أنَّ ذلك بالإيجابِ على معنى أنَّ وجودَ العالمِ لازمٌ لذاته، كتأثير الشمسِ بالإضاءة، واستدلَّ على ذلك بالتنافي بين وجودِ العالمِ بعدَ عدمه، وكون تأثيره تعالى فيه بالإيجابِ.

وبيَّاه: أنَّ تأثيره تعالى فيه لو كان بالإيجابِ لَزِمَ قَدَمُهُ؛ لأنَّها إما أن لا يَتَوَقَّفَ وجودُه عنه على شرطٍ، أو يَتَوَقَّفَ على شرطٍ قديمٍ، وعلى كلا التقديرين: يلزمُ قَدَمُهُ، وإلَّا تَخَلَّفَ المَعْلُولُ عن العِلَّةِ، أو يَتَوَقَّفَ على شرطٍ حادثٍ وهو باطلٌ، وإلَّا لم يكن العالمُ عالمًا بل بعضه، وهو خُلْفٌ. فَثَبَّتَ أنَّ تأثيره تعالى في وجودِ العالمِ بالإيجابِ يستلزمُ قَدَمَهُ، ونفي اللزَمِ ينافي عينَ الملزومِ، وأحد المتنافيين وهو وجودُ العالمِ بعدَ عدمه ثابتٌ؛ لما بيَّنَّا أنَّه حادثٌ، فانتفى الآخرُ، وهو كونُ تأثيره بالإيجابِ، وإذا كان ذلك منفيًا، يعني: كونه قادرًا؛ لَعَدَمِ الوَاسِطَةِ بينهما؛ لأنَّ صدورَ الفعلِ، إمَّا مع جَوازٍ أن لا يَصُدَّرَ عنه، فإن كان الأوَّلُ، كان المؤثِّرُ قَادِرًا، وإن كان الثاني كان المؤثِّرُ مُوجِبًا.

وقوله: (وَالْوَاسِطَةُ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ) <sup>(١)</sup> جوابٌ عمَّا يقال: ما ذكرتم

(١) أي: أن الواسطة بين الباري والعالم غير معقولة؛ إذ الواسطة إما مجرد وإما مادي وكلاهما مستحيل.



يقتضي أن يكون المؤثر في العالم هو القادر، وليس الكلام فيه، وإنما هو في أن واجب الوجود قادر، فلم لا يجوز أن يقتضي لذاته على سبيل الإيجاب موجوداً قديماً ليس بجسم ولا جسماني قادراً يوجد العالم بالقدرة؟.

وتقرير الجواب: أن الواسطة بين الواجب تعالى والعالم ليست بمعقولة؛ لامتناع أن تكون واجبة لذاتها؛ لامتناع تعدد الواجب، فتكون ممكنة، فهي من جملة العالم، فلا تكون واسطة بينه وبين العالم، وإلا لكانت واسطة بينه وبين نفسه.

ومن الناس من دفع هذا الاعتراض، بأن واجب الوجود لا يمكن أن يقتضي قادراً على سبيل الإيجاب؛ لأن القادر من شأنه التغير والاختلاف، والموجب لا يقتضي إلا أمراً ثابتاً على نهج واحد غير مختلف.

ورد بجواز أن يرجع الاختلاف والتغير إلى قدرة القادر لا إلى الموجب. وأراه غير دافع؛ لأنه حيث لا يكون أمراً ثابتاً، فلا يقتضيه الموجب.



## [فَصْلٌ فِي الْجَوَابِ عَنْ دَلِيلِ تَنَافِي الْقُدْرَةِ]

قال: (وَيُمْكِنُ غُرُوضُ الْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ لِلْأَثَرِ بِاعْتِبَارَيْنِ، وَاجْتِمَاعُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ مَعَ الْعَدَمِ<sup>(١)</sup>، وَانْتِفَاءُ الْفِعْلِ لَيْسَ فِعْلَ الضَّدِّ<sup>(٢)</sup>).

هذا جوابٌ مُعَارَضَةٌ لِلدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ. تقريرُهُ: أَنَّ الْقَادَرَ وَهُوَ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي وَجُودِ الشَّيْءِ إِنْ اسْتَجْمَعَ جَمِيعَ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ فِي الْمُؤَثِّرِيَّةِ، وَجُودِيًّا كَانَ أَوْ عَدَمِيًّا، امْتَنَعَ مِنْهُ التَّرْكُ، لَنَلَّا يَتَخَلَّفَ الْأَثَرُ عَنِ الْمُؤَثِّرِ التَّامِّ فَلَا يَكُونُ قَادِرًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَجْمِعْ امْتَنَعَ الْفِعْلُ؛ لِامْتِنَاعِ وَجُودِ الْأَثَرِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُؤَثِّرِ التَّامِّ بِالضَّرُورَةِ، فَلَا يَكُونُ قَادِرًا، وَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ قَادِرًا؛ لِأَنَّهُ مُؤَثِّرٌ.

وتقريرُ الجوابِ: أَنَّا نَخْتَارُ الْأَوَّلَ، وَاسْتِجْمَاعُهُ بِأَنْ يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ هُوَ الْمَخْتَارُ مَاخُذًا مَعَ قُدْرَتِهِ الَّتِي يَسْتَوِي بِالْقِيَاسِ إِلَيْهَا طَرَفَا الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَمَعَ دَاعِيهِ، الَّتِي بِهَا يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ وَقُوعُ الْفِعْلِ بَعْدَهُمَا، وَوُجُوبُ الْفِعْلِ بِهِمَا لَا يَنَافِي اسْتَوَاءُ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُدْرَةِ وَحَدِّهَا، فَيَكُونُ وَجُوبُ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ الْقُدْرَةِ وَالدَّاعِي، وَاسْتَوَاءُ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ وَالتَّمَكُّنُ مِنْهُمَا بِاعْتِبَارِ الْقُدْرَةِ وَحَدِّهَا.

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (مَعَ الْعَدَمِ فِي الْحَالِ).

(٢) أَيُّ: هُوَ الَّذِي يَصَحُّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ لَا يَفْعَلَ، وَعَدَمُ الْفِعْلِ لَيْسَ فِعْلًا لِلْعَدَمِ.

وكان حاصلة إن لم يستتبع الشرائط كلها لا تسلم امتناعه، فإن انتفاء الوجوب لا يستلزم الامتناع؛ لجواز أن يكون ممكناً، فيقال: إن كان مستجعماً لوجود الدواعي وانتفاء الصوارف وجب الأثر، وإن لم يوجد شيء منهما كان ممتنعاً، وإن كان مستجعماً لوجود الدواعي دون انتفاء الصوارف كان ممكناً، فإذا انتفت استجمع الجميع فوجب.

وقيل في جواب هذه المعارضة: المؤثر المستتبع بجميع ما لا بد منه في المؤثرية، يكون تارة مصدر الأثر، وتارة لا يكون من غير تغيير حال البتة في الحالين، فلا يمتنع الترك حيثن.

وردد باستلزامه ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر، وتجوزة يقتضي تجويز انقلاب الممكن لذاته في وقت واجب لذاته في وقت آخر، فينسد باب إثبات المصدر.

فإن قيل: المختار يجوز أن يختار أحد الجائزين بلا مرجح، فإن الجائع يختار أحد القرصين المتساويين، من غير مرجح لأحدهما على الآخر، وكذلك الهارب من العدو يختار أحد الطريقين المتساويين، من غير المرجح لأحدهما على الآخر.

أجيب: بأن المختار هو الذي يكون فعله تبعاً لإرادته وداعيه، والداعي يكفي في الترجيح، والجائع والهابط لم يختار كل منهما أحد المتساويين، بل غايته أن المرجح غير معلوم، وعدم العلم لا يقتضي عدم الوقوع.

وقوله: (واجتماع القدرة على المستقبل مع العدم) جواب معارضة،

تقريرها: أَنَّ المؤثر في الشيء إن كان قادراً فَتَمَكَّنُهُ: إمَّا أن يكون ثابتاً حال حصول أحد الطرفين، أو قبل حصول شيء منهما.

والأول محال؛ لأنَّ أحدهما حال الحُصُولِ واجب، فالآخر يكون ممتنعاً، والتمكُّن من الواجب والممتنع محال، وكذلك الثاني<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ تَمَكَّنُهُ حينئذ يكون بالنسبة إلى الاستقبال، لكنَّ شرط الحصول فيه حصوله في الحال، وحُصُولُ الاستقبال في الحال محال.

وتقرير الجواب: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ شرط الحُصُولِ في الاستقبال حصوله في الحال، بل شرط الحُصُولِ في الاستقبال حصول المكنة في الحال من الإيجاد في الاستقبال، واجتماع التمكن من الفعل بالنسبة إلى الاستقبال مع عَدَمِ الوقوع في الحال ممكن في الحال.

ولقائل أن يقول: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ شرط الحُصُولِ في الاستقبال حصول المكنة في الحال، من الإيجاد في الاستقبال، بل شرط الحصول في الاستقبال حصول المكنة عند الحصول، على أن ما يتوقف حصوله على الاستقبال لا يمكن وجوده أصلاً، فإنَّ كلَّ جزء من أجزاء الاستقبال لا بدَّ وأن يصير حالاً، والفرض أنَّ الحُصُولَ في الاستقبال، وأجزاؤه غير متناهية، فلا يكون الحصول أصلاً، على أنَّ الحُصُولَ في الاستقبال محال؛ لأنَّ الأثر فيه: إمَّا موجود أو معدوم، ويعود المحذور.

وقوله: (وَإِنْتِفَاءُ الْفِعْلِ لَيْسَ فِعْلُ الضَّدِّ) جواب مُعَارَضَةٍ أُخْرَى،

(١) أي: أيضاً محال.

تقريرها: لو كان المؤثر قادراً كان الفعل والترك مقدورين، وليس كذلك؛ لأنَّ التَّركَ عَدَمٌ محضٌ، وهو ليس بمقدورٍ، وتقريرُ الجواب: أنَّ القادرَ هو الذي يصحُّ أن يفعلَ، وأن لا يفعلَ، لا أن يفعلَ التركَ، فإنَّ انتفاءَ الفعلِ غيرُ فعلٍ الضدِّ؛ أي: غيرُ فعلِ التركِ.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ]

قال: (وَعُمُومِيَّةُ الْعِلَّةِ مُسْتَلْزِمَةٌ<sup>(١)</sup> عُمُومِيَّةُ الصُّفَةِ<sup>(٢)</sup>) يعني: أنه تعالى قادرٌ على كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ؛ لِعُمُومِ الْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْقَابِلِيَّةِ.

أَمَّا الْأُولَى: فَلأنَّ الْمُوجِبَ لِلْقُدْرَةِ ذَاتُهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ سَوَاءٌ؛ إِذْ لَوْ اخْتَصَّتْ بِيَعْضٍ مِنْهَا افْتَقَرَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ إِلَى مُخْصَصٍ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَلأنَّ عِلَّةَ الْقُدْرَةِ الْإِمْكَانُ، فَإِنَّ الْوُجُوبَ وَالِامْتِنَاعَ يُحِيلَانِهَا، وَالِإِمْكَانُ أَمْرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، فَتَكُونُ كُلُّهَا مَقْدُورَةً، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا.

وَقَالَتِ الْفَلَسَفَةُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَصْدُرُّ عَنْهُ إِلَّا الْوَاحِدُ، وَقَدْ تَتَقَدَّمُ الْأَحْكَامُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْمُتَجَمُّونَ: مُدَبِّرُ عَالَمِ الْعَنَاصِرِ، وَهُوَ مَا تَحْتَ فَلَيْكَ الْقَمَرِ هُوَ الْأَفْلَاكُ وَالْكَوَاكِبُ؛ لَمَّا نَشَاهَدُ أَنَّ تَغْيِيرَاتِ الْأَحْوَالِ مَرْتَبِطَةٌ بِتَغْيِيرَاتِ أَحْوَالِ الْكَوَاكِبِ.

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (تَسْتَلْزِمُ).

(٢) يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مُمْكِنٍ خَاصٍ لَمْ يَجِبْ وَجُودُهُ وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِثْلَ شَرِيكِهِ.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الدَّورَانَ لَيْسَ بِقَاطِعٍ فِي الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْمُضَافِينَ يَدُورُ عَلَى الْآخِرِ وَجُوداً وَعَدَمًا، وَلَا عِلَّةَ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَتِ الثَّنَوِيَّةُ<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدُرُ عَلَى الشَّرِّ، وَإِلَّا لَكَانَ شَرِيرًا.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ لَيْسَا لِذَاتِهِمَا خَيْرًا وَشَرًّا، بَلْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِمَا، فَإِذَا أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ بِالْقِيَاسِ إِلَى وَاحِدٍ خَيْرًا، وَبِالْقِيَاسِ إِلَى غَيْرِهِ شَرًّا، أُمِكنَ أَنْ يَكُونَ فِعْلَاهُمَا وَاحِدًا.

وَقَالَ النَّظَّامُ<sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدُرُ عَلَى الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَهْلِ وَالْحَاجَةِ.

(١) الثَّنَوِيَّةُ: يَقُولُ الشَّهْرِسْتَانِي فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمْ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ أَوَّلَيَانِ قَدِيمَانِ، بِخِلَافِ الْمَجُوسِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا بِحُدُوثِ الظُّلَامِ، وَذَكَرُوا سَبَبَ حَدُوثِهِ، وَهَؤُلَاءِ قَالُوا بِتَسَاوِيهِمَا فِي الْقَدَمِ. وَيَقُولُ الْبَغْدَادِي عَنِ الثَّنَوِيَّةِ: إِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ صَانِعَانِ قَدِيمَانِ، وَالنُّورُ مِنْهُمَا فَاعِلُ الْخَيْرَاتِ وَالْمَصَافِعِ، وَالظُّلَامُ فَاعِلُ الشُّرُورِ وَالْمُضَارِّ. يَنْظُرُ: الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ: ١/ ٢٢٤؛ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ: ص ٢٨٥.

(٢) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارِ بْنِ هَاشِمِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ النَّظَّامُ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٢٣١هـ) مِنْ أَثَمَةِ الْمَعْتَزَلَةِ، قَالَ الْمُبَاحِظُ: الْأَوَائِلُ يَقُولُونَ: فِي كُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ رَجُلٌ لَا نَظِيرَ لَهُ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ، فَأَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَوَّلِئِكَ. تَبَخَّرَ فِي عُلُومِ الْفَلَسَفَةِ وَاطَّلَعَ عَلَى أَكْثَرِ مَا كَتَبَهُ رِجَالُهَا، وَانْفَرَدَ بِآرَاءٍ خَاصَّةٍ تَابَعَتْهُ فِيهَا فِرْقَةٌ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ سَمَّيَتْ (النَّظَّامِيَّةَ) نِسْبَةً إِلَيْهِ. وَبَيْنَ هَذِهِ الْفِرْقَةِ وَغَيْرِهَا مَنَاقِشَاتٌ طَوِيلَةٌ. وَقَدْ أَلْفَتْ كِتَابَ خَاصَّةً لِلرَّدِّ عَلَى النَّظَّامِ، وَفِيهَا تَكْفِيرٌ لَهُ وَتَضْلِيلٌ. أَمَّا شَهْرَتُهُ بِالنَّظَّامِ فَأَشْيَاعُهُ يَقُولُونَ: إِنَّهَا مِنْ إِجَادَتِهِ نَظْمُ الْكَلَامِ، وَخُصُومُهُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ كَانَ يَنْظُمُ الْخُرُزْ فِي سَوَاقِ الْبَصْرَةِ. يَنْظُرُ: الْوَاقِفِيُّ بِالْوَقَايَاتِ: ٦/ ١٢؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ: ١/ ٧٦.

وَأَجِيبَ: بَأَنَّهُ لَا قَيْحَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الْبُلْخِي: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدُرُ عَلَى مِثْلِ فِعْلِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ طَاعَةٌ أَوْ سَفَهٌ أَوْ عَبَثٌ.

وَأَجِيبَ: بَأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ اعْتِبَارَاتٌ مَعْرِضُ الْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَبْدِ. وَقَالَ الْجُبَّائِيَانِ<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدُرُ عَلَى نَفْسٍ مَقْدُورِ الْعَبْدِ، وَإِلَّا لَوْ أَرَادَهُ وَكَرِهَهُ الْعَبْدُ لَزِمَ وَقُوعُهُ، وَلَا وَقُوعَ لِتَحْقِيقِ الدَّاعِي وَالصَّوَارِفِ.

وَأَجِيبَ: بَأَنَّ الْمَكْرُوهَ لَا يَقَعُ إِذَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ إِرَادَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ، فَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ. وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ لَمْ تَجِدْ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ مَقْدُورًا لَهُ تَعَالَى، وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْقُدْرَةِ الْفِعْلُ، فَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأُمُورِ يَكُونُ مَقْدَرًا وَلَا يَفْعَلُهُ.

\*\*\*

(١) وهما أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم الجبائي.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ]

قال: (وَإِلْحَاكَمُ<sup>(١)</sup>) وَالتَّجَرُّدُ، وَاسْتِنَادُ كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ دَلِيلُ الْعِلْمِ، وَالْأَخِيرُ عَامٌّ، وَالتَّغَايُرُ اغْتِبَارِيٌّ، وَلَا يَسْتَدْعِي الْعِلْمُ صُورًا مُغَايِرَةً لِلْمَعْلُومَاتِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الْحُصُولِ إِلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ نِسْبَةِ الصُّورِ الْمَعْقُولَةِ لَنَا).

هذا بيان كونه تعالى عالمًا، ولم يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُقَلَّاءِ، سِوَى مُتَقَدِّمِي الْفَلَسَفَةِ<sup>(٢)</sup>، وَاسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ عَلَى عَالَمِيَّتِهِ تَعَالَى بِأَوْجِهِ:

الأوَّل: إِنَّ أَعْمَالَ اللَّهَ تَعَالَى مُحْكَمَةٌ مُتَقَنَّةٌ فِيهَا تَرْتِيبٌ عَجِيبٌ، وَتَأْلِيفٌ غَرِيبٌ، يَظْهَرُ لِمَنْ يَتَفَكَّرُ فِي هَيْئَةِ الْأَفلاكِ وَالْكَواكِبِ وَحَرَكَاتِهَا، وَفِي عَالَمِ الْعُنَاصِرِ وَمَا يَنْتَظِمُ مِنْهَا، وَفِي تَشْرِيحِ الْأَعْضَاءِ وَخَوَاصِّهَا، وَمَا يَصْدُرُ مِنْهَا مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ وَغَيْرِهَا، وَالبَدِيهَةُ حَاكِمَةٌ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْدُرُ عَنْ جَاهِلٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَإِلْحَاكَمُ).

(١) أي: إحكام أفعال الواجب تعالى وهو بأن تكون خالية عن وجود الخلل والنقصان، وتشتمل على حكم ومصالح تدل على تقدم علمه تعالى بالأفعال.

(٢) وذهب الإيجي إلى أنه مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْفَلَاسِفَةِ، حَيْثُ قَالَ: وَإِنَّمَا نَفَاهُ شَرِذْمَةٌ لَا يَعْأَبُهُمْ. ينظر: شرح المواقف: ٥٣/٣.

وَالثَّانِي: إِنَّ تَعَالَى مُجَرَّدٌ، وَكُلُّ مُجَرَّدٍ عَالِمٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْمُقَدِّمَتَيْنِ،  
وإليه أشار بقوله: (وَالْتَجَرَّدُ).

الثالث: إِنَّ تَعَالَى مَبْدِئٌ لَجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ؛ لَا اسْتِنَادَهَا إِلَيْهِ بِوَسْطٍ  
أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّ تَعَالَى عَالِمٌ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ حُضُورُ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْمُجَرَّدِ،  
وَذَاتُهُ تَعَالَى لَا تَغِيْبُ عَنْ ذَاتِهِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ عَالِمًا، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ  
الْعِلْمَ بِالْعِلَّةِ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِالْمَعْلُولِ، فَيَكُونُ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ.  
وقوله: (وَالْآخِرُ عَامٌّ) يَعْنِي: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِهِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ،  
بِخِلَافِ الْأَوَّلَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَدُلُّانَ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ لَا غَيْرَ.

وقوله: (وَالْتَغَايُرُ اعْتِبَارِيٌّ) جَوَابٌ عَنْ سَوْأَلٍ يَرُدُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا  
بذاته، وَعَنْ دَلِيلِ قَدَمَاءِ الْفَلَسَفَةِ عَلَى نَفْيِ عَالِمِيَّتِهِ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ حُضُورُ صُورَةِ الْمَعْلُومِ فِي الْعَالِمِ، وَوُجُودُ  
الإِضَافَةِ بَيْنَهُمَا إِذَا ذَاكَ لَا يَخْفَى، فَإِنْ كَانَا مُتَغَايِرَيْنِ، فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ  
قَابِلًا لِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَا وَاحِدًا فَلَا بَدَّ مِنْ تَغَايُرِ بَيْنَهُمَا  
اعْتِبَارًا، فَإِنَّ الإِضَافَةَ تَقْتَضِي الْمُضَافَيْنِ، وَلَا كَثْرَةَ فِي الْوَاجِبِ بِوَجْهِ مِنْ  
الْوُجُوهِ، فَلَا يوصَفُ بِالْعِلْمِ.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى بِذَاتِهِ عَيْنُ ذَاتِهِ بِالذَّاتِ، وَمُغَايِرٌ  
لَهُ بِنَوْعٍ مِنَ الْاعْتِبَارِ، وَتَغَايُرُ الْاعْتِبَارِ كَافٍ فِي تَحَقُّقِ الإِضَافَةِ، فَإِنَّهَا لَا  
تَقْتَضِي تَغَايُرَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالذَّاتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ مُنْتَزِعًا عَنِ الْإِثْنَيْنِ  
حَقِيقَةً كَانَتْ أَوْ اعْتِبَارِيَةً.

وَاعترض بأنَّ تَغَايِرَ الاعتبارِ، إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ تَغَايُرِ كَوْنِهِ عَالِمًا  
وَمَعْلُومًا، وَهَذَا التَّغَايُرُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ الْعِلْمِ بِهِ، فَيَكُونُ تَغَايُرُ  
الاعتبارِ فرعًا لقيامِ العلمِ بهِ، فَلَوْ كَانَ قِيَامُ الْعِلْمِ فرعًا لِتَغَايُرِ الاعتبارِ دَارَ.  
وَأجيب: بأنَّ الْأَوَّلَ مُسَلَّمٌ، وَالثَّانِي مَمْنُوعٌ، فَلِإِنَّ تَغَايِرَ الاعتبارِ  
يَتَوَقَّفُ عَلَى تَغْيِيرِ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ بِالاعتبارِ، وَلَيْسَ تَغَايُرُ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ  
مَتَوَقَّفًا عَلَى قِيَامِ الْعِلْمِ بِهِ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِبَارِ كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ مَعْلُومًا،  
وَاعْتِبَارُ كَوْنِهِ عَالِمًا وَمَعْلُومًا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَغَايُرِ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ  
بِالاعتبارِ فَلَا يَدُورُ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ ذَلِكَ مَدْخُولٌ، فَإِنَّ تَغَايِرَ الاعتبارِ نَفْسُ تَغَايُرِ  
الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ بِالاعتبارِ، وَعَدَمُ تَوَقُّفِهِ عَلَى قِيَامِ الْعِلْمِ بِهِ مَمْنُوعٌ، وَكَذَا  
عَدَمُ تَوَقُّفِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ عَالِمًا وَمَعْلُومًا عَلَى تَغَايُرِ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ  
بِالاعتبارِ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ لَا بَغْيَ لَهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ]

وقوله: (وَلَا يَسْتَدْعِي الْعِلْمُ صُورًا مُغَايِرَةً لِلْمَعْلُومَاتِ) جوابٌ عما يردُّ على القول؛ بأنَّ الله تعالى عالمٌ بغيره من الموجودات.

اعلم أنَّ الحكماء لما اعتقدوا أنَّ الحقَّ تعالى واحدٌ من جميع الوجوه، لا يَصُدُّرُ عنه إلَّا الواحد لا يكونُ فاعلاً لشيءٍ وقابلاً له، لزمهم أن لا يكونَ عَالِمًا بغيره من الموجودات. فالتقدماء منهم نفوا العلمَ عنه تعالى حَذَرًا من كونه قابلاً وفاعلاً.

وأفلاطون ذهب إلى قيامِ الصُّورِ المعقولةِ بذاتها حَذَرًا من نفي العلمِ عنه تعالى، ومن لزومِ كونه فاعلاً وقابلاً.

والمشأؤون ذهبوا إلى أنَّ العاقلَ يَتَّحِدُ بالمعقولِ حَذَرًا من نفي العلمِ عنه، ومن لزومِ كونه فاعلاً وقابلاً، ومن كونِ صورِ المعقولاتِ قائمةً بذواتها.

وأبو علي أثبت العلمَ لِلَّهِ تعالى؛ لأنه مجردٌ، وكلُّ مجردٍ علمٌ كما تقدَّم، وأبطلَ القولَ بقيامِ الصورِ المعقولةِ بذواتها، والقولَ باتِّحادِ العاقلِ بالمعقولِ، وسلمَ أنَّه تعالى يعقلُ كلَّ شيءٍ، ومعقولاتُهُ صورٌ متباينةٌ مُتَقَرَّرَةٌ في ذاتهِ، ويلزمُ أن لا يكونَ الواجبُ واحداً، بل يشتملُ على كثرةٍ، ودفع ذلك بما قرَّره المصنِّفُ في شرح الإشارات: أنَّ الأولَ لما عقل ذاته بذاته، وكان ذاته علَّةً للكثرة لزمه تَعَقُّلُ الكثرة بسببِ تَعَقُّلِهِ لذاته

بذاته، وتَعَقُّلُهُ للكثرة لازم معلولة له، فصور الكثرة التي هي معلولاته ولوازمه مُتَرَتِّبَةٌ تَرْتَّبُ المعلولات، فهي مُتَأَخِّرَةٌ عن حَقِيقَةِ ذاته تَأَخَّرَ المعلول عن العلة، وذاته ليست بمتقومة بها ولا بغيرها، بل هي واحدة، وبكثرة اللوازم والمعلولات لا ينافي وحدة عِلَّتِها المستلزمة إِبَّاهَا، سواء كانت تلك اللوازم مُتَقَرَّرَةٌ في ذاتِ العلة، أو مباينة له، فإذا تَقَرَّرَ الكثرة المعلولة في ذات الواحد القائم بذاته المُتَقَدِّم عليها بالعِلَّةِ، والوجود لا يقتضي بكثرة.

وحاصلُهُ: أَنَّ الواجبَ واحدٌ، ووحدته لا يزولُ بكثرة الصُّورِ المعقولةِ المُتَقَرَّرَةِ فيه، وهذه كما ترى إن كان دافعاً للتكاثر، فليس بدافع لكونه فاعلاً وقابلاً معاً، ولا لكونه موصوفاً بصفاتٍ غيرِ إضافِيَّةٍ ولا سلبية ولا لكونه محلاً لمعلولاته الممكنة المُتَكَثِّرَةِ، ويلزم القول بأنَّ المعلول الأول غيرُ مباين عنه كما سيظهر، والقول بأنه تعالى لا يوجد شيئاً مما يباينه بذاته، بل يتوسَّطُ الأمور الحالة فيه، وما ذهب أفلاطون وغيره إلى ما ذهب إليه إلَّا هَرَباً من ذلك.

وَالْمُصَنِّفُ ذكر في شرح الإشاراتِ تحقيقاً يدفعُ ذلك، وهو ما قال: العاقلُ كما لا يحتاجُ في إدراكِ ذاته إلى صورةٍ غيرِ صورةِ ذاته التي بها هو هو، فلا<sup>(١)</sup> يحتاجُ أيضاً في إدراكِ ما يَصْدُرُ عن ذاته لذاته إلى صورةٍ غيرِ صورةِ ذلك الصادر التي بها هو هو، واعتبر من نفسك إنَّك تعقلُ شيئاً بصورةٍ تُصَوِّرُها أو تستحضرها، فهي صادرةٌ عنك لا بانفردك مُطلقاً، بل بمشاركةٍ ما من غيرك، ومع ذلك فأنت لا تعقلُ الصورةَ بغيرها، بل كما

(١) في الأصل (هو هؤلاء)، والمثبت هو الصحيح.

تعقل ذلك الشيء بها كذلك تعقلها أيضاً نفسيتها، من غير أن تتضاعف الصور فيك، بل ربّما تتضاعف اعتباراتك المتعلقة بذاتك وبتلك الصورة فقط على سبيل التركيب، وإذا كان حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك هذه الحالة، فما ظنك بحال العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخله غيره؟.

ولا تظنّ أنّ كونك محلاً لتلك الصورة شرط في تعلّقك إيّاها، فإنّك تعقل ذاتك مع إنّك لست بمحلّ لها، بل إنّما كان كونك محلاً لتلك الصورة شرطاً في حصول تلك الصورة، الذي هو شرط في تعقلك إيّاها، فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك، ومعلوم أنّ حصول الشيء لفاعله في كونه حصولاً لغيره، ليس دون حصول الشيء لقابله.

فإذن المعلومات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له من غير أن يحلّ فيه، فهو عاقل إيّاها من غير أن تكون هي حالة فيه.

ثم قال: وإذا تقدّم هذا، فأقول: قد علمت أنّ الأوّل عاقل لذاته من غير تغاير بين ذاته وبين عقله لذاته في الوجود، إلّا في اعتبار المعترين على ما مرّ، وحكمت بأنّ عقله لذاته علّة لعقله المعلول الأوّل، فإذا حكمت تكون العِلّتين؛ أي: ذاته وعقله لذاته شيئاً واحداً في الوجود من غير تغاير، فاحكم بكون المعلولين أيضاً، أعني: المعلول الأوّل وعقل الأوّل، له شيء واحد في الوجود من غير تغاير يقتضي كون أحدهما مابيناً للأوّل والثاني متقرّراً فيه، وكما حكمت بكون التغاير في العِلّتين اعتبارياً محضاً، فاحكم بكونه في المعلولين كذلك.

فإذن: وجود المعلول الأول هو نفس تعقل الأول إياه، من غير احتياج إلى صورة مستأنفة تحل ذات الأول تعالى عن ذلك، ثم لما كانت الجواهر العقلية تعقل ما ليس بمعلولات لها بحصول صور فيها، وهي تعقل الأول الواجب، ولا موجود إلا وهو معلول للأول الواجب، كان جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما هو عليه في الوجود حاصلة فيها.

والأول الواجب يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور لا بصور غيرها، بل بأعيان تلك الجواهر والصور، وكذلك الوجود على ما هو عليه.

فإذن: لا يعزب عنه مثقال ذرة من غير لزوم محال من المحالات المذكورة. هذا لفظه في شرح الإشارات، ولله در فضائله، وهو لا شك يفيد أن الأول الواجب تعالى وتقدس عالم بالكليات والجزئيات على وجه جزئي، وأورد عليه تشكيكات:

أحدها: أن يقال: لِمَ لا يجوز أن تكون مشاركة الغير شرطاً لتصور تلك الصور بذاتها بلا تضاعف الصور، أو مانعاً عن تضاعف الصور؟  
الثاني: أن يقال: قوله: ولا تظنن، نهى بلا دليل.

الثالث: إنَّ قوله: بل حصولها لك شرط في علمك ليس بصحيح؛ لأنَّ حصولها نفس العلم بها، لا شرط العلم بها، على أنَّه جعل كونه محلاً شرطاً للحصول، والحصول شرطاً للعلم بها، وشرط الشرط لا ينفك عنه.

الرابع: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْحُصُولِ عِنْدَ احْتِيَاجِ الْقَابِلِ إِلَيْهِ فِي وَجُودِهِ أَوْ غَيْرِهِ.

والخامس: إِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا فِي شَرْحِ الْإِشَارَاتِ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْحُلُولِ اقْتِرَانٌ، وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُحَلًّا وَفَاعِلًا، فَإِنَّ الْفَاعِلَ أَيْضًا لَا يَخْلُو عَنِ الْاقْتِرَانِ.

السادس: إِنَّ كَلَامَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلْمَ الْوَاجِبِ فِعْلِيٌّ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ فِعْلِيٌّ وَانْفِعَالِيٌّ وَغَيْرُهُمَا، يَعْنِي: بِالْغَيْرِ عِلْمَ الْوَاجِبِ تَعَالَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: لَمَّا كَانَ كَلَامُهُ فِي شَرْحِ الْإِشَارَاتِ تَابَعَ صَاحِبَهُ فِي كَوْنِ عِلْمِ الْوَاجِبِ فِعْلِيًّا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْإِشَارَاتِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: الْعِلْمُ الْحَاصِلُ لِلْعَالِمِ إِنْ كَانَ فِعْلِيًّا احْتِيَاجٌ إِلَى فَاعِلٍ وَحَصَلَ بِذَاتِهِ مِنْ تَضَاعُفِ الصُّورِ، وَلَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مُحَلًّا مُشْرَطًا لَهُ، بَلْ كَوْنُهُ فَاعِلًا لَهُ مُشْرَطًا مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ فِيهِ.

وَأِنْ كَانَ انْفِعَالِيًّا احْتِيَاجٌ إِلَى مُحَلٍّ، وَحَصَلَ بِصُورَةٍ غَيْرِ صُورَةِ ذَاتِهِ، وَكَانَ كَوْنُهُ مُحَلًّا مُشْرَطًا، وَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْوَاجِبِ فِعْلِيًّا، حَصَلَ مَعْلُولَاتُهُ بِذَوَاتِهَا مِنْ غَيْرِ حَصُولٍ فِيهِ، وَعِلْمُ الْجَوَاهِرِ الْعَقْلِيَّةِ انْفِعَالِيًّا لَمْ يَحْصَلِ إِلَّا بِصُورِهَا، وَبِهَذَا تَنْدَفِعُ الشُّكُوكُ، وَاحْتِيَاجُ الْمَقَامِ إِلَى زِيَادَةِ بَسْطِ الْعُذْرِ عَنِ الْإِطْنَابِ، وَكَلَامُهُ فِي الْمَتْنِ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، إِلَّا دَلَالَةً أَخْفَى مِنْ دَلَالَاتِ الْإِلْغَازِ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْجُزْئِيَّاتِ]

قال: (وَتَغْيِيرُ الْإِضَافَاتِ مُمَكِّنٌ، وَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ بِاِغْتِيَارَيْنِ، وَكُلُّ قَادِرٍ عَالِمٌ حَيٌّ بِالضَّرُورَةِ).

هذا جواب عما يرد على كونه تعالى عالماً بالجزئيات، على سبيل الجزئي، علماً زمانياً، يحكم أنه وقع قبله، أو يقع الآن، أو لم يقع.

وتقرير الإيراد: لو كان عالماً بالجزئيات علماً زمانياً؛ لكان محلاً للتغير؛ لأن هذا النوع من العلم يحدث مع حدوث المعلوم، ويؤول بزواله، واللازم باطل بالضرورة.

وتقرير الجواب: أن الملازمة ممنوعة؛ لأن التغير إنما هو في الإضافات، والتغير فيها لا يوجب التغير في الذات.

قوله: هذا النوع من العلم يحدث مع حدوث المعلوم ممنوع، بل الإضافة حدث.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْأُمُورِ الْمُتَجَدِّدَةِ]

قوله: (وَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الْوُجُوبِ وَالْإِمْكَانِ) جوابٌ عما يردُّ على كونه عالِمًا بالأُمُورِ الْمُتَجَدِّدَةِ قَبْلَ وَقُوعِهَا.

وتقريرُ الإيرادِ: لو كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ كَانَتِ الْأُمُورُ وَاجِبَةً مُمَكَّنَةً وَذَلِكَ بَاطِلٌ، وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ: بِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً أَمْكِنُ أَنْ لَا تَوْجَدَ، فَيَنْقَلِبُ الْعِلْمُ جَهْلًا، وَهِيَ أُمُورٌ مُتَجَدِّدَةٌ، فَهِيَ مُمَكَّنَةٌ لَا مُحَالَةً، فَكَانَتْ وَاجِبَةً مُمَكَّنَةً.

وتقريرُ الجوابِ: أَنْ لَا مَنَافَاةَ بِاعْتِبَارَيْنِ، وَهَهُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ عَلِمَ وَجُودَهَا فِي أَوْقَاتِهَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَوْجَدَ، وَمُمَكَّنَةٌ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا.

وقوله: وَكُلُّ قَادِرٍ عَالِمٌ حَيٌّ، بَنِي عَلَى مَا ثَبَتَ مِنْ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ حَيٌّ، فَإِنَّ الضَّرُورَةَ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ كُلَّ قَادِرٍ عَالِمٌ يَكُونُ حَيًّا، لَكِنَّ الْعُقَلَاءَ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى حَيَاتِهِ تَعَالَى:

فَمِنْ نَفْسِ الصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ<sup>(١)</sup> قَالَ: هِيَ صِفَةُ سَلْبِيَّةٌ، مَعْنَاهَا لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَالِمًا.

(١) ينظر أصول الدين للبغدادي: ص ١٠٥؛ الأربعين للرازي: ١/ ٢١٨؛ تلخيص المحصول: ص ٢٨١؛ مطالع الأنظار: ص ١٧٩.

ومن أثبتها: فمنهم مَنْ قَالَ: إِنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ صَحَّةِ اتِّصَافِهِ بِالْعِلْمِ  
وَالْقُدْرَةِ، فليس هناك إِلَّا الدَّاتُ الْمُسْتَلْزِمَةُ؛ لامتِنَاعِ الْإِنْتِفَاءِ، وهو مذهبُ  
الحُكَمَاءِ، وأبي الحسين البصري.

ومنهم من قال: إِنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ لِأَجْلِهَا يَصُحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ، وَإِلَّا  
لَمْ يَكُنْ حُصُولُ هَذِهِ الصَّحَّةِ أَوْلَى مِنَ الْحُصُولِ لَهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ  
حَقِيقَتُهُ الْمُحَضَّةُ كَافِيَةً فِي هَذِهِ الصَّحَّةِ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) وهم جمهور المتكلمين، ينظر: المحصل: ص ٣٩٠.

## [فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْإِرَادَةِ]

قال: (وَتَخْصِيصُ بَعْضِ الْمُمَكِّنَاتِ بِالْإِجَادِ فِي وَقْتٍ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ عَلَى الدَّاعِي، وَإِلَّا لَزِمَ التَّسْلُسُ أَوْ تَعَدُّ الْقَدَمَاءِ، وَالتَّقْلُّ دَالٌّ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْإِدْرَاكِ، وَالْعَقْلُ عَلَى اسْتِحْوَاجِهِ الْآلَاتِ).

هذا في بيان الإرادة، واتفق المسلمون على أنَّ الله تعالى مريدٌ، لكنهم اختلفوا في معناه:

- ١- فذهبت الأشاعرة والجباييان وعبد الجبار إلى أنَّها صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة، مُرَجَّحة لبعض مقدوراتِه على بعض.
- ٢- وَذَهَبَ النَّجَّارُ: إلى أنَّها كونه تعالى غير مغلوب ولا مستكره.
- ٣- وَذَهَبَ الْكُعْبِيُّ: إلى أنَّها بالنسبة إلى فِعْلِهِ علمُه به، وبالنسبة إلى فعلٍ غيره، هي أمرُه به.
- ٤- وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ: إلى أنَّها علمُه بما في الفِعْلِ من المصلحة الداعية إلى الإيجاد.
- ٥- وَقَالَ الْحَكَمَاءُ: هي علمُه تعالى بجميع الموجودات الْأَزَلِيَّةِ وَالْأَبَدِيَّةِ، وبكيفية ما ينبغي أن يكون نظام الوجود، حتى يكون على الوجه الأكمل، وبكيفية صدوره عنه تعالى، حتى يكون الموجود

على وَفْقِ المَعْلُومِ على أَحْسَنِ النِّظَامِ، من غيرِ قَصْدٍ وطلبٍ شَوْقِيٍّ،  
وَيُسَمُّونَ هَذَا الْعِلْمَ الْعِنَايَةَ.

وَاسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ على ثُبُوتِ الْإِرَادَةِ على مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ؛ بِأَنَّ  
تَخْصُّصَ بَعْضِ الْمُمَكِّنَاتِ بِالْإِبْجَادِ فِي وَقْتٍ، مع جَوَازِ حُصُولِ غَيْرِهِ فِيهِ،  
وَحُصُولِهِ فِي غَيْرِهِ لَا يَدُلُّه من مُخْصَّصٍ لَيْسَ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ،  
فَلَوْ كَانَ تَابِعًا لَهُ لَا لِلْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ نَسَبَتَهَا إِلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ وَالْأَوْقَاتِ  
سَوَاءٌ، فَهِيَ الْإِرَادَةُ.

لَا يُقَالُ: إِمْكَانٌ وَجُودُكَ لِحَادِثٍ مَخْصُوصٍ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ يَتَّبِعُ  
حَصُولَهُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، فَلِهَذَا اخْتَصَّ بِهِ، أَوْ وَجُودُ كُلِّ حَادِثٍ مُشْرُوطٌ  
بِاتِّصَالِ فَلَكَيٍّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْأَفْلَاقَ ذَوَاتِ طَبَاعٍ مُحَرَّكَةٍ لَهَا  
لِذَوَاتِهَا، ثُمَّ سَبَبُ ذَلِكَ يُحْدِثُ الْحَوَادِثَ فِي عَالَمِ الْعِنَاصِرِ؛ لِكُونِهَا  
مُرْتَبِطَةٌ بِالْإِتِّصَالِ الْفَلَكَيَّةِ، ثُمَّ لِلْإِتِّصَالِ الْفَلَكَيَّةِ مَنَاجِزٌ مُعَيَّنَةٌ، يَمْتَنِعُ  
فِيهَا تَقَدُّمُ الْمُتَأَخِّرِ وَعَكْسُهُ، فَكَذَلِكَ الْحَوَادِثُ الْعُنْصُرِيَّةُ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ  
إِلَى مُخْصَّصٍ.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَوْ كَانَ إِمْكَانٌ وَجُودُ كُلِّ حَادِثٍ مَخْصُوصًا بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ  
لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ لَزِمَ الْإِنْقِلَابُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ مِمَكَّنًا،  
ثُمَّ صَارَ مِمَكَّنًا، وَالْكَلَامُ فِي تِلْكَ الْإِتِّصَالِ وَالْحَرَكَاتِ وَالْأَوْضَاعِ،  
كَالْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْحَوَادِثِ، وَلَا يَتَسَلَّسَلُ فَيَنْتَهِي إِلَى مُخْصَّصٍ غَيْرِ ذَلِكَ.  
وَقَوْلُهُ: (وَلَيْسَتْ) الْإِرَادَةُ صِفَةً (رَائِدَةً عَلَى الدَّاعِي) دَلِيلُهُ: أَنَّهَا لَوْ  
زَادَتْ وَكَانَتْ قَدِيمَةً تَعَدَّدُ الْقَدَمَاءُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَدِيمَةً احْتَاجَ تَخْصُّصُهَا

من جميع المقدرات بوقت دون وقت إلى إرادة أخرى، وتَسْلَسَل، وهو منقوض بالإرادة؛ لأنها إن كانت قديمة تعدد القدماء، وإن لم يكن احتاجت إلى إرادة أخرى تخصصها بوقت دون وقت.



## [فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُدْرِكٌ لِلْمَحْسُوسَاتِ]

قَوْلُهُ: (وَالنَّقْلُ دَالٌّ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْإِدْرَاكِ) أَرَادَ بِالْإِدْرَاكِ هَهُنَا إدْرَاكَ الْمَحْسُوسَاتِ.

قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَالنَّقْلُ دَالٌّ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْإِدْرَاكِ)، وَالنَّقْلُ لَمْ يَدُلْ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَمَّا أَنَّ ذَلِكَ إدْرَاكَ فَلَأ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: السَّمْعُ وَالْبَصَرُ بِأَثَرِ الْحَاسَّةِ عَنِ الْمَسْمُوعِ وَالْمُبْصِرِ لِإِدْرَاكِهِمَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصِرَ﴾ (الأنعام: ١٠٣)، وَهُوَ نَقْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِدْرَاكِ لَا مُحَالَةً، وَالْمُسْلِمُونَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ:

١- فَقَالَ الْغَزَالِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْكَعْبِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ: هُمَا عِبَارَتَانِ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَسْمُوعِ، وَالْعِلْمِ بِالْمُبْصِرِ.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيُّ، أَبُو حَامِدٍ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: (٥٠٥هـ)، مِنْ أَهْلِ طُوسَ، إِمَامُ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَرِبَاثَتِي الْأُمَّةِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَمُجْتَهِدُ زَمَانِهِ وَعَيْنُ وَقْتِهِ وَأَوَانُهُ، وَمَنْ شَاعَ ذِكْرُهُ فِي الْبِلَادِ، وَاشْتَهَرَ فَضْلُهُ بَيْنَ الْعِبَادِ؛ قَرَأَ فِي صِبَاهٍ طَرَفًا مِنَ الْفَقْهِ بِيَلَدِهِ، ثُمَّ سَافَرَ إِلَى جَرَجَانَ إِلَى أَبِي نَصْرِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَعَلَّقَ عَنْهُ التَّعْلِيقَ، وَعَادَ إِلَى نِيسَابُورَ فَلَازِمَ الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوِينِيِّ، وَجَدَّ وَاجْتَهَدَ حَتَّى بَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ وَالْأَصُولِ وَالْخِلَافِ وَالْمُنَطِقِ، وَقَرَأَ الْحِكْمَةَ وَالْفَلَسَفَةَ، وَفَهَمَ كَلَامَ أَرْبَابِ هَذَا الْعِلْمِ، وَتَصَدَّقَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَإِبْطَالِ مَا ادَّعَوْهُ، وَصَنَّفَ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ =

٢. وَذَهَبَ بَقِيَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى الْعِلْمِ  
بِالْمَسْمُوعِ وَالْعِلْمِ بِالْمُبْصَرِ، فَإِنَّ الْحُجَجَ السَّمْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ  
سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَاللَّفْظُ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ فِي الْعِلْمِ بِالْمَسْمُوعِ وَالْمُبْصَرِ فَلَا  
يَصَارُ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا لِمُعَارَضٍ.

وليس في العقل ما يصرفُ الحُجَجَ الشرعيَّةَ عن ظواهرها، فيجبُ  
الإقْرَارُ بها بِالْمُقْتَضَى السَّالِمِ عن المعارضِ، وإذا كان سَمِيعاً بَصِيراً  
يَكُونُ عَالِماً بِالْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ حَالَ حَدُوثِهَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا  
لَمْ يَكُنِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ مُشْرُوطَيْنِ بِالْآلَاتِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَا فَلَا، فَإِنَّ الْعَقْلَ دَلَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْآلَاتِ، فَيَكُونَانِ فِي  
حَقِّهِ بَغِيرِ آلَةٍ، وَيَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ، أَوْ إِلَى صِفَةٍ  
غَيْرِ الْعِلْمِ بِهِمَا، لَكِنَّ تَغْيِيرَ الْآلَاتِ جِسْمَانِيَّةً، وَيَكُونُ مُشْتَرَكاً لَفْظِيّاً.



= هذه العلوم كتباً أحسن تأليفها وأجاد ترتيبها وترصيفها. ينظر: تاريخ بغداد  
وذيلها: ٢٧/٢١.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ]

قال: (وَعُمُومِيَّةُ قُدْرَتِهِ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ، وَالنَّفْسَانِيَّ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَانْتِفَاءُ الْقُبْحِ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ).

أَجْمَعَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ تَوَاتُرًا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَثُبُوتُهُمْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى كَلَامِهِ، فَيَجِبُ الْإِقْرَارُ بِهِ، وَالْمُصَنَّفُ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِعُمُومِ قُدْرَتِهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَتِهِ، وَالْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ مِنْ جُمْلَتِهَا، فَيَقَعُ بِقُدْرَتِهِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَهُ، وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْوُقُوعَ.

قوله: (وَالنَّفْسَانِيَّ غَيْرُ مَعْقُولٍ) اخْتِيَارٌ مِنْهُ لِمَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَعْنَى كَوْنِهِ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا، كَوْنُهُ مُوجِدًا لِلْحُرُوفِ وَأَصْوَاتٍ، دَالَةً عَلَى مَعَانٍ مُرَادَةٍ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ النَّفْسِيُّ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا قَائِمًا بِالنَّفْسِ، وَلَا يَكُونُ عِلْمًا وَلَا إِرَادَةً، فَهُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ مَعْنَى غَيْرُهُمَا، لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ، وَلَا خَيْرٍ وَلَا شَرٍّ.

وَدَعَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ إِلَى أَنَّهُ هُوَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى كَيْفِيَّةِ الصِّفَاتِ، يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْعِبَارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَإِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ سَمِيَ قُرْآنًا، وَإِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالْعِبْرَانِيَّةِ فَهُوَ تَوْرَةً، وَإِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالسَّرْيَانِيَّةِ فَهُوَ

إنجيل، فكانت العبارات دلالات على ذلك، ولكل من الفريقين حجج ومناقضات يطول الكلام بذكرها.

وكلام المصنف ههنا يناقش ما قال في شرح منطق الإشارات في تعريف القياس، وهو قوله: القياس قد يكون بالفاظ مسموعة، وقد يكون بأفكار ذهنية، وكذلك القول، فالقول المسموع جنس للقياس المسموع، والذهني للذهني، والحق أن إطلاق القول على العقلي حقيقة، وعلى اللفظي مجاز لدلالته عليه.

قوله: (وَأَنْتِفَاءُ الْقُبْحِ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ) يعني: أن كلامه صادق؛ لأن الكذب قبيح، والقبيح على الله محال؛ لكونه نقصاً.

واعترض بأن كونه نقصاً، إن كان عقلياً كان قولاً يحسن الأشياء وقبحها عقلاً، وإن كان سمعياً داراً أو تسلسل.

وأجيب: بأن القبح بهذا المعنى عقلي ليس إلا، والأولى أن يجتمع باجتماع العقلاء على بطلانه في حقه تعالى.



## [فَصْلٌ فِي بَيَانِ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لَوْجُوبِ الْوُجُودِ]

قال: (وَوُجُوبُ الْوُجُودِ يَدُلُّ عَلَى سَرْمَدِيَّتِهِ، وَنَفْيُ الزَّائِدِ، وَنَفْيُ الشَّرِيكِ، وَالْمِثْلِ، وَالتَّرْكِيبِ بِمَعَانِيهِ، وَالضَّدِّ، وَالتَّحْزِينِ وَالْحُلُولِ، وَالْإِتِّحَادِ، وَالْجِهَةِ، وَحُلُولِ الْحَوَادِثِ فِيهِ، وَالْحَاجَةِ، وَالْأَلَمِ مُطْلَقًا، وَاللَّذَّةِ الْمِرَاجِيَّةِ، وَالْمَعَانِي، وَالْأَحْوَالِ، وَالصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ عَيْنًا).

هذا بيان صفات تابعة لوجوب الوجود، وتلك أمور:

١- منها البقاء، ولم ينه أحد من مثبتي الصانع، والدليل عليه وجوب وجوده، فإنه يدل على بقاء مَنْ قام هو به أبدأ، وإلا لكان ممكناً، فما فرضناه واجباً لذاته لم يكن كذلك، هذا خلف، ثم اختلفوا:

فقالَت الأشاعرة: إِنَّهُ تَعَالَى بَاقٍ بَقَاءً يَقُومُ بِهِ. ونهاه القاضي<sup>(١)</sup> وإمام الحرمين<sup>(٢)</sup>، واختاره المصنّف وأشار إليه بقوله: (وَنَفْيُ الزَّائِدِ).

احتجَّت الأشاعرة: بأنَّ الشَّيْءَ حَالَ الْحُدُوثِ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، ثُمَّ بَصِيرٌ بَاقِيًا، وَالتَّغْيِيرُ لَيْسَ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي عَدَمٍ، فَكَانَ فِي صِفَةٍ، وَنُوقِضَ

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم المعروف بالباقلاني البصري المتكلم المشهور (ت ٤٠٣هـ).

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني، أبو المعالي بن أبي محمد الفقيه الشافعي الملقَّب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ).

بأنه لو كان صحيحاً كان الحدوثُ صفةً زائدة؛ لأنَّ الشيءَ لم يكن حادثاً، ثم صارَ حادثاً، فالحدوثُ صفةً زائدة، لكن قد تقدّم أنَّ الحدوثَ ليس وصفاً ثبوتياً زائداً.

وَاحتجَّ مَنْ نفى كونه زائداً، بأنَّ المعقولَ من البقاء الذي هو زائدُ صفة ترَجُّحُ الوجودِ على العدمِ في الزَّمانِ الثاني، وهذا في الواجبِ ممتنع؛ لاستحالة أن يكونَ رُجْحَانُ وجودِهِ على عَدَمِهِ معللاً بمعنى.

قال صاحبُ الطَّوَالِغِ: المَعْقُولُ من بقاءِ الباري امتناعُ عَدَمِهِ، ومن بقاءِ الحوادثِ مقارنةُ وجودِها لأكثرَ من زمانٍ واحدٍ بعدَ الزَّمانِ الأولِ، وذلك لا يعقلُ فيما ليس بزمني، وقد عرفتُ أنَّ امتناعَ العدمِ ومقارنةَ الزمانِ من الأمورِ الاعتبارية، التي لا وجودَ لها في الخارجِ.

وفيه نظرٌ؛ لامتناعِ العدمِ هو وجودُ الوجودِ؛ لا بقاء الواجبِ.

٢- وقوله: (وَنَفْيُ الشَّرِيكِ)؛ أي: ومنها نفى الشريكِ، فإنَّ وجوبَ الوجوبِ يدلُّ على أنَّ حقيقةَ الواجبِ، التي هو الوجودُ الخاصُّ المُتَّصِفُ بالوجوبِ الذاتي لا يكونُ مُشْتَرَكاً بين اثنين؛ لأنَّه لو كان:

فإنَّما أن يكونَ تمامَ حقيقتيهما، أو داخلاً فيهما، أو خارجاً عنهما. والملازمةُ ظاهرةٌ تحصرُ الأقسامَ فيها واللازمُ باطلٌ.

أمَّا الأوَّلُ، فلأنَّ الخُصُوصِيَّةَ التي بها يَمْتَّازُ كُلُّ منهما عن الآخرِ تكونُ خارجةً عن حقيقتيهما المشتركةِ بينهما مضافةٌ إليها، فإن كانت في

كُلُّ منهما، كان كُلُّ منهما من حيث هو وجودٌ ممتازٌ عن الآخرِ ممكنًا، فلا يكونُ واحدٌ منهما واجبًا، وإن كانت في أحدهما، كان ذلك ممكنًا. وأمَّا الثاني، فلائِه يلزمُ أن يكونَ كُلُّ منهما مُركَّبًا ممَّا به الاشتراكُ وممَّا به الامتياز، وقد تقدَّم أنَّ واجبَ الوجودِ لا يكونُ مُركَّبًا من أمرين. وأمَّا الثالثُ، فلائِه لو كان خارجًا عنهما، فإمَّا أن يكونَ عارضًا لهما أو لا، فإن كان لَزِمَ أن لا يكونَ كُلُّ منهما واجبًا؛ لأنَّ كُلَّ عارضٍ محتاجٌ إلى معروضه، فكلُّ محتاجٍ ممكنٌ.

وإن لم يكن كذلك؛ لأنَّ ما لم يكن الوجوبُ الذاتي حقيقةً، ولا داخلًا فيه، ولا عارضًا له لم يكن واجبًا.

٣. قَوْلُهُ: (وَالْمِثْلُ)؛ أي: على نفي المِثْل، يعني: أنَّ وجوبَ الوجودِ يدلُّ على نفي المِثْل؛ لأنَّ نفي الشريكِ يستلزمُه؛ لكونه أعمَّ من المِثْل، فإنَّ المِثْل هو المشارِكُ في تمامِ الماهيةِ، بخلافِ الشريكِ، ونفي الأعمَّ يستلزمُ نفي الأخصَّ.

٤. وَقَوْلُهُ: (وَالْتَرْكِيبُ)؛ أي: على نفي التَّرْكِيبِ (بِمَعْنَاهُ) <sup>(١)</sup>، يعني: التَّرْكِيبُ من الأجزاء العقلية كالجنس والفصلِ وأجزاء الوجودِ كالهَيُولَى والصُّورَةِ؛ لما عرفت أنَّ كُلَّ مُركَّبٍ ممكنٌ.

٥. وَقَوْلُهُ: (وَالضَّدُّ)؛ أي: على نفي الضَّدِّ <sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الضَّدَّ عندَ

(١) أي: وجوب الوجود يدلُّ على نفي التركيب بمعناه.

(٢) أي: وجوب الوجود يدلُّ على أنه لا ضِدَّ له.

الجمهور يقال لمساوي في القوة ممانع، وكل ما سوى الواجب مخلوق له ومقهور له، فلا ممانع للخالق في القوة.

وعند الحكماء يقال لمشاركة في الموضوع معاقب، والأول الواجب ليس في موضوع فلا ضد له.

٦. وَقَوْلُهُ: (وَالْتَحْيِزُ)؛ أي: نفي التحيز<sup>(١)</sup>: إمّا جسم أو جِسماني، وكل منهما ممكن.

٧. وَقَوْلُهُ: (وَالْحُلُولُ)؛ أي: نفي الحلول؛ لأنه تعالى لا يحل في شيء؛ لأن المعقول من الحلول قيام بوجوده على سبيل التبعية بشرط امتناع قيامه بذاته، وهو بهذا المعنى على الله محال، ونُسب إلى بعض المتصوفة أنهم قالوا: إنه بما يحل في العارفين.

وطائفة من النصارى قالوا: إنه تعالى حل في عيسى عليه السلام، فإن أرادوا بالحلول ما ذكرنا، فهو باطل، وإن أرادوا غيره، فالكلام موقوف على تصوّره.

٨. وَقَوْلُهُ: (وَالاتِّحَادُ)؛ أي: ونفي الاتحاد<sup>(٢)</sup>، وقد تقدّم الكلام عليه<sup>(٣)</sup>.

٩. وَقَوْلُهُ: (وَالجِهَةِ)؛ أي: على نفي الجهة، يعني: أنه تعالى لا

(١) أي: وجوب الوجود يدل على أن الواجب لا يكون في حيّز.

(٢) أي: وجوب الوجود يدل على نفي الاتحاد.

(٣) وقالت النصارى: اتحدت الآقاييم الثلاثة: الأب، والابن، وروح القدس، واتحد ناسوت المسيح واللأهوت.

يكونُ في جِهَةٍ؛ لأنَّ كلَّ ما فيها جسمٌ أو جسمانيٌّ، وكلُّ منهما ممكنٌ قبل امتناعِ الجهةِ عليه، وبهذا المعنى كان مستغنياً عن ذكره بذكرِ امتناعِ التحيزِ عليه.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ: بَأَنَّهُ أَرَادَ بِذِكْرِهِ الرَّدَّ صَرِيحاً عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْجِهَةِ.

١٠- وَقَوْلُهُ: (وَحُلُولِ الْحَوَادِثِ فِيهِ) يعني: أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ مُحَلَّاً لِلْحَوَادِثِ؛ لِأَنَّ حَدُوثَهَا فِيهِ يَدُلُّ عَلَى تَغْيِيرِهِ وَانْفِعَالِهِ، وَذَلِكَ مِنْ أَمَارَاتِ الْحَدُوثِ، وَلِأَنَّ الْمُقْتَضِي لَذَلِكَ الْحَادِثِ، إِنْ كَانَ ذَاتَهُ لَمْ يَكُنْ حَادِثاً وَهُوَ خُلْفٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ يَلْزُمُ الْإِفْتِقَارُ.

١١- وَقَوْلُهُ: (وَالْحَاجَةِ)؛ أَي: نَفْيِ الْحَاجَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مُحْتَاجاً إِلَى غَيْرِهِ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ حَقِيقَةً كَانَتْ أَوْ إِضَافِيَةً كَمَالِيَّةً؛ لِأَنَّ مِنْ أَحْتَاجَ إِلَى غَيْرِهِ فِي صِفَةٍ مُتَمَكِّنَةً فِي ذَاتِهِ، كَشَكْلِ أَوْ حُسْنٍ، أَوْ صِفَةٍ إِضَافِيَّةٍ، كَعِلْمٍ وَقُدْرَةٍ أَوْ عَالِمِيَّةٍ أَوْ قَادِرِيَّةٍ، فَهُوَ مُمْكِنٌ.

١٢- وَقَوْلُهُ: (وَالْأَلَمِ مُطْلَقاً)؛ أَي: عَلَى نَفْيِ الْأَلَمِ؛ بِأَنْ لَا يَتَأَلَّمَ أَضْلاً؛ لَكُونِ الْأَلَمِ إِدْرَاكُ الْمُتَأَلِّمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَأَلِّمٌ، وَالْوَاجِبُ مَبْدَأٌ فَلَا يَنْفِي مَا لَهُ الْمَبْدَأُ.

١٣- وَقَوْلُهُ: (وَاللَّذَّةُ الْمِرَاجِيَّةُ) التي هي من توابع المِرَاجِ، فَإِنَّهُ لَا خَفَاءَ فِي امْتِنَاعِهَا، وَأَمَّا اللَّذَّةُ الَّتِي هِيَ إِدْرَاكُ الْكَمَالِ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَمَالٌ، فَلَا شَكَّ فِي حُصُولِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَعَدَمُ إِذْنِ الشَّرْعِ بِإِطْلَاقِ لَفْظِ الْمُتَلَذِّدِ عَلَيْهِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَعْنَى اللَّذَّةِ الْكَمَالِيَّةِ عَنْهُ.

١٤. وَقَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى، وَالْأَحْوَالِ، وَالصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ هَيْتًا)؛ أَي: وجوب الوجود يدلُّ على نفي قيام ذلك به.

اعلم أنَّ مذهب أبي الحسن الأشعري: أنَّ لِلَّهِ تعالى معاني قائمة بذاته، هي: الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْحَيَاةُ، وَالْإِدْرَاكُ، وَالْكَلَامُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ وَغَيْرُهَا مِنَ الصِّفَاتِ، الَّتِي هِيَ مُقْتَضَى الْعَالَمِيَّةِ وَالْقَادِرِيَّةِ وَالْحَيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ.

ومذهب أبي هاشم أنَّ لِلَّهِ تعالى أحوالاً، مِثْلَ الْعَالَمِيَّةِ وَالْقَادِرِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَالْحَالُ كَمَا تَقَدَّمَ هُوَ مَا لَا يُعْلَمُ، لَكِنْ يُعْلَمُ الذَّاتُ عَلَيْهَا.

ومذهب طائفةٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أنَّ لِلَّهِ صفاتٍ زائدةً فِي الْأَعْيَانِ. وَنَفَى الْمُصَنِّفُ كُلَّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ وَجوبَ الوجودِ ينافيها؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لِدَايَتِهَا تَعَدَّدَ الْوَاجِبُ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وإِنْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً لِدَايَتِهَا، فَالْمَوْجِبُ لَهَا إِنْ كَانَ ذَاتَ الْوَاجِبِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ الْمُطْلَقُ فَاعِلًا وَقَابِلًا وَهُوَ بَاطِلٌ، فَيَفْتَقِرُ الْوَاجِبُ إِلَى غَيْرِهِ.

قِيلَ: وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا وَقَابِلًا، وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ أَنْ لَوْ كَانَ هُوَ الْوَاحِدُ الْمُطْلَقُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ فِيهِ اعْتِبَارًا آخَرَ غَيْرَ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ، وَهُوَ اعْتِبَارُ الْوُجُودِ الْمُطْلَقِ الْمَقُولِ بِالتَّشْكِيكِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِهَذَا اعْتِبَارُ فَاعِلًا وَقَابِلًا.

وَأَقُولُ: لَيْسَتْ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ بِالْفَاعِلِيَّةِ أَوْ لَى مِنَ الْعَكْسِ، فَيُضَيُّ إِلَى التَّحَكُّمِ الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا قِيَدَ الصِّفَاتِ بِكَوْنِهَا زَائِدَةً فِي الْأَعْيَانِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِأَوْصَافٍ هِيَ عَيْنُ الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ، وَمَغَايِرَةٌ لَهُ بِالْاعْتِبَارِ.



## [فَصْلٌ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى]

قال: (وَالرُّؤْيِيَّةُ، وَسُؤَالُ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِقَوْمِهِ، وَالنَّظَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى الرُّؤْيِيَّةِ، مَعَ قَبُولِهِ التَّأْوِيلَ، وَتَعْلِيلُ الرُّؤْيِيَّةِ بِاسْتِقْرَارِ الْمُتَحَرِّكِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِمْكَانِ).

هذا معطوفٌ على ما قبله، ومعناه: أنَّ وجوب الوجود يدلُّ على نفي أنَّ الله تعالى يراه واحد؛ لأنَّ واجب الوجود مجرد لما تقدَّم، وكلُّ مجرد لا يَصُحُّ أن يُرَى؛ لأنَّ كلَّ ما يَصُحُّ أن يكون مرئيًّا يَصُحُّ أن يكون في حيِّز وجهه، والمجرد لا يكون كذلك.

قوله: (وَسُؤَالُ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -) جوابٌ عمَّا استدلَّ به أهل السنَّة من سؤال موسى عليه السلام الرؤية بقوله: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الاعراف: ١٤٣]. ووجه الاستدلال به: أنَّ موسى عليه السلام سأل الرؤية، ولو لم تجز كان سؤاله جهلاً وعبثاً، واللازم باطل؛ لأنَّ نسبة الجهل إليه باطلة.

وتقرير الجواب: أنَّ موسى عليه السلام سألها لأجل قومه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. وقوله تعالى: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الاعراف: ١٥٥].

وأقول: إنَّه خلاف الظاهر؛ لأنَّ قوله: ﴿أَرَيْتَ أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وقوله: ﴿لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. كلُّه يدلُّ على أنَّه سأل لنفسه ولا معنَى لقوله: لأجل قومه؛ لأنَّه: إمَّا أن يكون سألَه لأجل أن يروه، وإمَّا أنَّه سألَه مراعاة لخطأهم لا لحالهم، ولا يجوزُ شيءٌ من ذلك؛ لأنَّه عليه السلام إمَّا أن يكون عالماً بأنَّه ليس جائز الرؤية أو لا، فإن كان الأوَّل فلا يجوزُ الإقدام على ما يعلم أنَّه غيرُ ممكن الحُصول؛ لأنَّه سَفَهٌ، وإن كان الثاني كان جاهلاً، ونسبته إليه لا تجوزُ.

وقوله: (وَالنَّظَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى الرُّؤْيَى) جوابٌ عن استدلال آخر لأهل السُنَّة بقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وذلك لأنَّ النَّظَرَ: إمَّا أن يكون هو الرؤية، أو تَقْلِيْبُ الْحَقِيقَةِ نَحْوَ الْمَرْتَبِيِّ طلباً لرؤيته، والثاني: مُتَعَدِّرٌ لَتَعَدُّرِ الْجَهَةِ، فتعيَّن الأوَّل.

فإن قيل: حَمَلَ النَّظَرَ عَلَى الرُّؤْيَى مجازاً، وهو ليس بأصل. قلنا: إذا تَعَدَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَلَهَا مَجَازٌ صَالِحٌ وَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ حَذْراً عَنِ الْإِلْغَاءِ، وَالْمَجَازُ صَالِحٌ؛ لأنَّ الرُّؤْيَى مُسَبِّبَةٌ عَنِ النَّظَرِ، فَكَانَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ النَّظَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى الرُّؤْيَى؛ لَجَوَازِ أَنْ يَقَالَ: نَظَرْتُ إِلَى الْهَلَالِ وَلَمْ<sup>(١)</sup> أَرَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَعَيَّنْ مُرَاداً، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لأنَّ النَّظَرَ هُنَا إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الرُّؤْيَى لَا يَصُحُّ (نَظَرْتُ) إِلَى

(١) في بعض الشروح: (فلم أره).

الهلال (وَأَرَهُ)؛ لَأَنَّ معناه: رأيت الهلال ولم أره، وإن كان بمعنى تقليب الحَدَقَةِ، فليس نظيراً فيما نحن فيه، فإنه فيما نحن فيه محالٌ، فكان عبارة عن مسيبيه، وهو الرؤية كما ذكرنا.

وَقَوْلُهُ: (مَعَ قَبُولِهِ التَّأْوِيلِ) إشارة إلى جوابٍ آخرٍ بطريق تأويل الآية، وهو حمل (إلى) على واحدة (الآلاء)، ومعناه: حيثُذ وجوه يومئذ ناظرة إلى نعمة ربها منتظرة، أو الحمل على حذف المضاف، وهو الثواب، فيكون معناه إلى ثواب ربها ناظرة.

واعترض على التأويلين جميعاً: أمّا على الأول فبأن الانتظار سبب الغم، وسوق الآية لبيان النعم، وأمّا على الثاني، فبأن النظر إلى الثواب لا بد وأن يُحمَلَ على رؤية الثواب؛ لأنَّ تقليب الحَدَقَةِ نحو الثواب من غير الرؤية ليس من النعم، وإذا وجب إضمار الرؤية ألبتة كان إضمار الثواب إضماراً للزيادة بلا دليل، وهذا فاسد؛ لأنَّ وجوب إضمار الرؤية إنما هو بسبب تقدير الثواب، فكيف يتحقق بقاء الوجوب بلا تقدير الثواب؟

وأجابوا: بأن الآية دالة على الحالة التي عبّر عنها سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [الغاية: ٢٢]، سابقة على حالة استقرار أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار، بدليل قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَايِرَةٌ﴾ [الغاية: ٢٤-٢٥]؛ أي: تتوقع أن يفعل بها فعل، هو في شدته وفضاعته، فاقرة؛ داهية، تنقصم فقاير الظاهر، فإن في حال استقرار أهل النار فيها قد فعل بها الفاقرة، وإذا كانت تلك الحالة سابقة على الاستقرار، كان انتظار النعمة بعد البشارة بها سروراً يستبغ نصارة الوجه.

وَمِثْلُ ذَلِكَ الْإِنْتِظَارُ لَا يَكُونُ مُسْتَدْعِيًا لِلْغَمِّ، كَمَا أَنَّ الْإِنْتِظَارَ إِكْرَامَ الْمَلِكِ وَعَطَائِهِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لَهُ، إِذَا تَيَقَّنَ بِوَصُولِهِ إِلَيْهِ، وَانْتِظَارُ الْعَذَابِ بَعْدَ الْإِنذَارِ بِوَصُولِهِ غَمٌّ يَسْتَتَبِعُ بَشَارَةَ الْوَجْهِ؛ أَي: شِدَّةَ غُبُوسَةٍ، كَانْتِظَارِ عِقَابٍ<sup>(١)</sup> الْمَلِكِ إِذَا تَيَقَّنَ بِهِ.

وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ الرُّؤْيَةِ فِي النَّظَرِ إِلَى الثَّوَابِ بِمَعْنَى الْإِنْتِظَارِ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ: إِنَّمَا الرُّؤْيَةُ أَوْ تَقْلِيْبُ الْحَدِيقَةِ، وَتَقْلِيْبُهَا نَحْوُ الثَّوَابِ بَعْدَ الْبَشَارَةِ انْتِظَارًا لَوْصُولِهِ مِنَ النَّعَمِ.

وَأَقُولُ: الْجَوَابُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَيَقُّنِ وَصُولِ النَّعَمِ، وَتَيَقُّنِ وَصُولِ الْعَذَابِ؛ لِيَكُونَ الْإِنْتِظَارُ مُسْتَتَبِعًا نِصَارَةَ الْوَجْهِ أَوْ بَشَارَتِهِ.

وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿تَنْظُرُونَ﴾ [القيامة: ٢٥] بَيَانَ ذَلِكَ، فَالْحَالَةُ الْمَخْبِرُ عَنْهَا هِيَ اسْتِقْرَارُ أَهْلِهِمَا فِيهِمَا، وَالظَّنُّ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَا يَرْدُ شَيْئًا فَشَيْئًا مِنَ الْعُقُوبَاتِ الْمَتَنُوعَةِ أَوْ دَوَامِهَا؛ لِأَنَّ الْآيَةَ سِيَاقُهَا يَدُلُّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَفِيمَا قُلْنَا الْوَعْدُ أَبْلُغُ فَيَكُونُ مُرَادًا.

وَالثَّانِي: مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الثَّوَابَ مِمَّا تَتَقَلَّبُ إِلَيْهِ الْحَدِيقَةُ وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِجْزَاءِ الْأَعْمَالِ، وَهُوَ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ، إِلَّا إِذَا أُرِيدَ مَا يَثَابُ بِهِ مِمَّا نَعْمَ بِهِ، فَذَلِكَ مُجَازٌ فِي مُجَازٍ لَا يَعْتَبَرُ فِيهِمَا نَحْنُ فِيهِ، عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ عَلَى ذَلِكَ، مُنْفِيَّةٌ، وَإِثْبَاتُ غَيْرِهِ تَحَكُّمٌ صِرْفٌ وَعِنَادٌ مُحَضَّضٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَتَعْلِيْقُ الرُّؤْيَةِ) جَوَابٌ عَنْ اسْتِدْلَالِ آخِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ، بِقَوْلِهِ

(١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ: (عُقُوبَةٌ).

تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانُهُ، فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الاعراف: ١٤٣]، ووجه ذلك أنه تعالى علّق الرؤية باستقرار الجبل وهو ممكن، والمعلّق بالممكن ممكن. وتقرير الجواب: أن تعليل الرؤية باستقرار الجبل لا يدلّ على الإمكان؛ لأنّه كان حال الحركة، واستقرار المتحرك حال حركته محالّ، فالتعليل به كذلك: أمّا الأولى؛ لأنّ لفظة (إن) إذا دخلت على الماضي صارت بمعنى المُستقبل، فمعناه: فسوف تراني إن يستقر فيه، وإلاّ لحصلت الرؤية؛ لوجوب حصول المشروط عند حصول شرطه الذي به تتمّ علّة العلة، ولم تحصل الرؤية بالاتفاق، فلم يستقر الجبل فيكون متحركاً بالضرورة؛ إذ لا واسطة بينهما، فكان الجبل حالّ التعليل متحركاً.

وأما الثانية فظاهرة، وإذا كان كذلك لم يكن التعليل والإمكان؛ لأنّ التعليل بالشرط الممتنع لا يدلّ على الإمكان.

وأقول: قوله: فلم يستقر، فيه استثناء نقيض المُقَدَّم، وهو غير منتج. وقوله: وإلاّ لحصلت الرؤية؛ لوجوب حصول المشروط عند حصول شرطه ليس بصحيح؛ لأنّ حصول الشرط لا يستلزم حصول المشروط. وقوله: الذي تتمّ به علّة العلة ليس بناهض؛ لجواز أن يكون ههنا شرط آخر ومانع، فلا يكون ما تتمّ به علّة العلة.

وقوله: واستقرار المتحرك من حيث هو متحرك، وهو محالّ ممنوع، فإنّ استحالة استقراره من حيث هو كذلك، إمّا أن يكون لذاته

أو لغيره، والأول محال، وإلا لكانت الحركة واجبة لذاته، فلا يزول أبداً وليس كذلك.

والثاني: يفيد المطلوب حيثد يكون ممكناً لذاته على أن التعليق بالكون لا يصح، إلا في حال كونه متحركاً؛ لأنه لا يكون إلا بأمر ممكن على خطر أن يكون وأن لا يكون، والجسم إذا كان ساكناً، فالتعليق مسكونه تعليق بما هو كائن لا محالة، وليس ذلك بتعليق، فتعين أن يكون التعليق بالشكون حال كون الجبل متحركاً، وإلا لم يوجد التعليق، والقرض وجوده، هذا خُلف.



[فَضْلٌ فِي أَنَّ اشْتِرَاكَ الْمَعْلُولَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْعِلَلِ]

قال: (وَاشْتِرَاكَ الْمَعْلُولَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْعِلَلِ، مَعَ مَنَعِ التَّغْلِيلِ وَالْحَضَرِ).

يعني: أَنَّ اشْتِرَاكَ الْمَعْلُولَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْعِلَلِ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ دَلِيلٍ مَعْقُولٍ لِأَهْلِ السُّنَّةِ.

تَقْرِيرُهُ: الْجَوْهَرُ وَالْعَرَضُ يَشْتَرِكَانِ فِي صَحَّةِ الرُّؤْيَا، فَكَانَ صَحَّتُهَا حَكْمًا مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، وَالْحُكْمُ الْمَشْتَرَكُ يَقْتَضِي عِلَّةً مَشْتَرَكَةً، وَلَا مَشْتَرَكَ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، إِلَّا الْهَدُوثُ وَالْوُجُودُ، وَالْهَدُوثُ؛ لَكُونِهِ عَدَمِيًّا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، فَتَعَيَّنَ الْوُجُودُ، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ مَرْتَبًا كَالْمُمْكِنِ.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ ضَعِيفٌ بِوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْضَهَا، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صَحَّةَ الرُّؤْيَا فِي الشَّاهِدِ مُعَلَّلَةٌ بِعِلَّةٍ؛ لَكُونِهَا مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا تَفْتَقِرُ إِلَيْهَا سَلَمْنَاهُ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعِلَّةَ مَنْحَصِرَةٌ فِيمَا ذَكَرْتُمْ سَلَمْنَاهُ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَعْلُولَاتِ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْعِلَلِ؛ لَجَوَازِ تَعْلِيلِ الْأَمْرِ الْمَشْتَرَكِ بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ.

قَالَ شَيْخِي الْعَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا بِالرُّؤْيَا الْحَالَ الَّتِي نَجِدُهَا عِنْدَ إِبْصَارِ الْأَجْسَامِ، فَتِلْكَ لَا تَصُحُّ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛

لأنَّ تلك الحال لا تُصَوَّرُ إِلَّا عندَ ارتسامِ صورةِ المرئيِّ في العين، أو عندَ اتِّصالِ الشُّعاعِ الخارجِ من العينِ إلى المرئيِّ، وذلك مُحالٌ بالنسبةِ إلى الله تعالى.

وإن أرادوا بها الكَشْفَ التامَّ فذلك حقٌّ؛ لأنَّ عندَ كَشْفِ الغطاءِ وقطعِ العلائقِ والانخراطِ في سِلْكِ المِلأِ الأعلى الفارقِ بعينه لا ريبَ فيه كالمشاهدةِ.

وإن أرادوا بها أمراً آخرَ، وهي الحالةُ التي يَجِدُهَا الإنسانُ حينما يرى الشَّيءَ بعدَ علمِهِ، ففيه بحثٌ<sup>(١)</sup>.

وذلك لأنَّنا إذا عَلِمْنَا الشَّيءَ حَالاً ما لا نراه، فإنَّنا نُدْرِكُ تفرقةَ بينِ الحاليتين، وتلك الحالةُ لا يَجُوزُ عَوْدُهَا إلى ارتسامِ الشَّيْءِ أو خروجِ الشُّعاعِ، فهي عائدةٌ إلى حالةٍ أخرى مُغايرةٌ للحالةِ الحاصلةِ عندَ العلمِ. ويُمكنُ أنْ تَخْصَلَ تلك الحالةُ معَ عَدَمِ الارتسامِ وخروجِ الشُّعاعِ، فلا يَبْغُذُ أنْ تَصُحَّ الرُّؤيةُ على الله تعالى بهذا الوجهِ، لكن يحتاجُ إلى إثباتِ مُغايرةِ هذه الحالةِ للكَشْفِ التامِّ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الاعتمادَ في الحُكْمِ على الله بجوازِ رؤيته إنَّما هو على الدلائلِ النَّقليةِ، والعقل لا يَهْتَدِي إلى ذلك، وإنَّما يشتغلُ بالدلائلِ العقليةِ في دَفْعِ الحُصْمِ لا غيرَ، فإنَّ الأمورَ الإلهيةَ خارجةٌ عن مداركِ العقولِ. قال الله تعالى: ﴿وَيَدَّاهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧].

\*\*\*

(١) ينظر: تسديد القواعد: ٩٥٩/٢.



## [فَصْلٌ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي يَدُلُّ وَجُوبُ الوجودِ عَلَى ثُبُوتِهَا]

قال: (وَعَلَى ثُبُوتِ الجُودِ، وَالْمُلْكِ، وَالنَّامِ وَفَوْقَهُ، وَالْحَقِيقَةِ، وَالْخَيْرِيَّةِ وَالْحِكْمَةِ، وَالتَّجَبُّرِ، وَالْقَهْرِ، وَالْقِيُومِيَّةِ، وَأَمَّا الْيَدُ، وَالْوَجْهُ، وَالْقَدَمُ، وَالرَّحْمَةُ، وَالْكَرَمُ، وَالرِّضَا، وَالتَّكْوِينُ، فَرَأَجَعْتُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ).

هذا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَى نَفْيِ الزَّائِدِ، وَلَمَّا فَرَعَ عَنِ بَيَانِ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْفِيهَا عَنْهُ وَجُوبُ الوجودِ بَيْنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا ذَلِكَ.

١- مِنْهَا: الْجُودُ، وَعَرَّفَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّهُ: إِفَادَةٌ مَا يَنْبَغِي لَا لِعَوْضٍ، وَاعْتَبَرَ مَا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: مَعْنَى الْإِفَادَةِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا يَفِيدُهُ الْمَفِيدُ شَيْئًا يَنْبَغِي، مَرْغُوبًا فِيهِ مَوْثَرًا بِالْقِيَاسِ إِلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ لِعَوْضٍ، وَقَالَ فِي بَيَانِ الْعَوْضِ: وَلَعَلَّ مِنْ يَهَبِ السُّكِينِ لِمَنْ لَا يَنْبَغِي لَهُ لَيْسَ بِجَوَادٍ، وَلَعَلَّ مِنْ يَهَبِ لَيْسَ تَعْبِضٍ بِمُقَابِلٍ، لَيْسَ بِجَوَادٍ، وَلَيْسَ الْعَوْضُ كُلُّهُ عَيْنًا، بَلْ وَغَيْرُهُ، حَتَّى الْمَدْحُ وَالتَّخْلُصُ عَنِ الْمَذَمَّةِ وَالتَّوَصُّلُ إِلَى أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَحْسَنِ، أَوْ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِمَّنْ جَادَ، أَوْ لِيَشْرَفَ أَوْ لِيَحْمَدَ أَوْ لِيَحْسَنَ بِهِ مَا يَفْعَلُ، فَهُوَ مُسْتَعِضٌ غَيْرُ جَوَادٍ، فَالْجَوَادُ الْحَقُّ هُوَ الَّذِي تَفِيضُ مِنْهُ الْفَوَائِدُ لَا الشَّوْقُ مِنْهُ، وَطَلَبُ قَصْدِي لَشَيْءٍ يَعُودُ إِلَيْهِ، وَوَجْهُ اقْتِضَائِهِ وَجُوبَ الوجودِ أَنَّهُ

لو كان مستعصماً بإفادة ما ينبغي للممكنات كان ناقصاً بذاته مُستكملًا  
بغيره، فكان محتاجاً إلى غيره، فكان ممكناً.

٢. وَمِنْهَا: الْمُلْكُ، قال أبو علي: الْمُلْكُ الْحَقُّ هُوَ الْغِنَى مطلقاً، ولا  
يستغني عنه شيءٌ في شيءٍ، وله ذاتٌ كُلُّ شيءٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ أَوْ مِمَّا مِنْهُ ذَاتُهُ،  
فكُلُّ شيءٍ غَيْرُهُ فَهُوَ لَهُ مَمْلُوكٌ، وليس له إلى شيءٍ فَقْرٌ، وقد اعتبر فيه  
ثلاثة أشياء:

الْأَوَّلُ: كَوْنُهُ عَيْنَ مطلقاً وهو سلبِيٌّ.

وَالثَّانِي: اِفْتِقَارُ كُلِّ شيءٍ إِلَيْهِ، وهو إِضافِيٌّ.

وَالثَّالِثُ: كَوْنُ كُلِّ شيءٍ لَهُ، وهو أَيْضاً إِضافِيٌّ، وعلل ذلك؛ لكون  
كل شيءٍ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ كَوْنُهُ غَايَةَ الْأَشْيَاءِ هُوَ كَوْنُهُ فَاعِلاً لَهَا بَعِيْنُهُ،  
صَحَّ تَعْلِيلُ كَوْنِ الْأَشْيَاءِ لَهُ بِكَوْنِ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ.

٣. وَمِنْهَا: التَّامُّ وَفَوْقُهُ؛ لِأَنَّ التَّامَّ هُوَ مَا حَصَلَ لَهُ بِالْفِعْلِ جَمِيعُ مَا  
مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْصَلَ لَهُ، وَوَاجِبُ الْوُجُودِ كَذَلِكَ، وَبِهَذَا يَمْتَنَعُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ  
وَالْتَجَدُّ وَالْإِنْفَعَالُ، وَفَوْقَ التَّامِّ هُوَ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُ جَمِيعُ مَا يَحْصُلُ لْغَيْرِهِ  
مِنَ الْكَمَالَاتِ، وَوَاجِبُ الْوُجُودِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ وَجُودَ الْكُلِّ مُسْتَنْدٌ إِلَيْهِ  
مُسْتَفَادٌ مِنْهُ.

٤. وَمِنْهَا: الْحَقِيقَةُ؛ أَي: وَاجِبُ الْوُجُودِ حَقٌّ ثَابِتٌ دَائِماً غَيْرُ قَابِلٍ  
لِلْفَنَاءِ.

٥. وَمِنْهَا: الْخَيْرِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ هُوَ الْوُجُودُ، وَالشَّرُّ هُوَ الْعَدَمُ، وَفَقْدَانُ

الْكَمَالِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الشَّيْءُ، وَوَجِبُ الوجودِ وجودٌ مَحْضٌ، غَيْرُ فَاقِدٍ لِكَمَالٍ لَهُ.

٦- وَمِنْهَا: الْحِكْمَةُ، وَوَجِبُ الوجودِ حَكِيمٌ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ هِيَ الْعِلْمُ بِالأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَإِيجَادُهَا عَلَى أَحْسَنِ النِّظَامِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْوَاجِبَ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ، وَيُوجِدُهَا عَلَى أَتْلَغِ النِّظَامِ، وَأَحْسَنِ التَّرْتِيبِ، فَيَكُونُ حَكِيمًا.

٧- وَمِنْهَا: التَّجَبُّرُ، فَوَجِبُ الوجودِ يَكُونُ جَبَّارًا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَجْبِرُ الشَّيْءَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ لَا يَقْتَضِي الوجودَ لِدَاوَاهِ، وَهُوَ تَعَالَى يَجْبِرُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ وجودَ الْكُلِّ مِنْهُ.

٨- وَمِنْهَا: الْقَهْرُ، فَيَكُونُ قَهَّارًا؛ لِأَنَّهُ يَقْهَرُ الْمُمْكِنَاتِ الْمَعْدُومَةَ بِإِعْطَاءِ الوجودِ.

٩- وَمِنْهَا: الْقِيُومِيَّةُ، فَكَانَ قَيُّومًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْقَائِمُ بِذَاتِهِ الَّذِي تَقُومُ بِهِ جَمِيعُ الْمُمْكِنَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْيَدُ، وَالْوَجْهُ) اعْلَمْ أَنَّ الظَّاهِرِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَاءَ السَّبْعَةِ الَّتِي هِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ، أَوْ الثَّمَانِيَّةُ وَهِيَ السَّبْعَةُ الْمَذْكُورَةُ مَعَ الْبَقَاءِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّا مُكَلَّفُونَ بِكَمَالِ الْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ إِنَّمَا حَصَلَ بِمَعْرِفَةِ جَمِيعِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ لَا تَتَبَسَّرُ إِلَّا بِطَرِيقٍ، وَلَا طَرِيقَ إِلَّا بِالْإِسْتِدْلَالِ بِالْأَفْعَالِ وَالتَّنْزِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ، وَهَذَانِ الطَّرِيقَانِ لَا يَدُلَّانِ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ.

والأشعري أثبت صفات أخر كالاستواء، واليد صفة وراء القدرة، والوجه وراء الوجود، والعين استدلالاً بالظواهر الواردة نذكرها، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكِيزُ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَارِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنُصَنِّعَ عَلَى عَيْنَيَّ﴾ [طه: ٣٩].

وَدَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بن سعيد<sup>(١)</sup> إلى أَنَّ الْقِدَمَ صِفَةٌ مُغَايِرَةٌ لِلْبَقَاءِ، وَأَنَّ الرَّحْمَةَ وَالكَرَمَ وَالرِّضَا صِفَاتٌ مُغَايِرَةٌ لِلْإِرَادَةِ، وَرَدُّوا اسْتِدْلَالَ الْأَوَّلِينَ بَأَنَّا لَا نَسْلُمُ أَنَّ الاسْتِدْلَالَ بِالْأَفْعَالِ وَتَنْزِيهِهِ عَنِ النَّقَائِصِ لَا يَدُلُّانِ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ سَلَمْنَاهُ، وَلَكِنْ لَا نُسْلِمُ أَنَّ لَا طَرِيقَ لَنَا فِي مَعْرِفَةِ الصِّفَاتِ إِلَّا الاسْتِدْلَالَ بِالْأَفْعَالِ وَالتَّنْزِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ، بَلِ السَّمْعُ طَرِيقٌ آخِرٌ فِي إِثْبَاتِهَا.

والباقون أولوا الظواهر وقالوا: المراد بالاستواء الاستيلاء، وباليَد القدرة، وبالوجه الوجود، وبالعين البصر، وهو معنى قول المصنّف: (فَرَاغِجَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ)، قال شيخنا العلامة رحمه الله: والأولى اتباعُ

(١) عبد الله بن سعيد القطان أبو محمد المعروف بابن كُلاب، - بضم الكاف وتشديد اللام، - توفي بعد: (٢٤٠هـ) وكان من كبار المتكلمين، ومن أهل الشُّنَّة، صاحب التصانيف في الرَّدِّ على المعتزلة، أخذ عنه الكلام: داود الظاهري، وقيل: إن الحارث المحاسبي أخذ علم النظر والجدل عنه أيضاً، وكان يُلقَّب: كُلابساً؛ لأنه كان يجرُّ الخصم إلى نفسه بيانه وبلاغته. ينظر: سير أعلام النبلاء: ١١/ ١٧٤؛ العقد المذهب: ١/ ٢٣٧.

السَّلفِ في الإيمانِ بها بعدَ نفي ما يقتضي التشبيهُ والتجسُّمَ، والرَّدُّ إلى الله.

وعلمائنا الحنفية<sup>(١)</sup> زادوا صفة التكوين، وقالوا: إنها صفة قديمة تغاير القدرة، فإنَّ مُتَعَلِّقَ القدرة الإمكان، ومُتَعَلِّقَ الإرادة التخصيص، ومُتَعَلِّقَ التكوين نفس الإيجاد، والكلام فيه كثير، وقد ذكرنا بعضه في شرح المقصد<sup>(٢)</sup>.



(١) ينظر: كتاب التوحيد للماتريدي: ص ٤٧؛ تبصرة الأدلة للنسفي: ١/ ٣٠٦؛

المسامرة في شرح المسامرة: ص ٩٠.

(٢) شرح المقصد في أصول الدين هو من الكتب المهمة في تراث المدرسة

الماتريدية، وصاحب المقصد وشرحه هو الشيخ العلامة أكمل الدين

محمد بن محمد بن محمود البابرني المتوفى سنة: (٧٨٦هـ)، وقد حُقِّقَ

هذا الكتاب حديثاً ونشر في دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع.

## [الفصل الثالث في أفعاليه]

قال: (الثالث في أفعال الفعلي: المتَّصف الزائد: إمَّا حَسَنٌ أو قَبِيحٌ، وَالْحَسَنُ أَرْبَعَةٌ، وَهُمَا عَقْلِيَّانِ؛ لِلْعِلْمِ بِحُسْنِ الْإِحْسَانِ، وَقُبْحِ الظُّلْمِ مِنْ غَيْرِ شَرْعٍ، وَلَا نَتَفَائِهِمَا مُطْلَقًا لَوْ قُبْنَا شَرْعًا، وَلَجَارَ التَّعَاكُضُ، وَيَجُوزُ التَّفَاوُثُ فِي الْعِلْمِ لِتَفَاوُثِ التَّصَوُّرِ).

الفصل الثالث في أفعاليه، وينقسم إلى غير المتَّصف بالزائد على الحدوث، كأفعال النَّائم والسَّاهي، وإلى المتَّصف به، وهو إمَّا قَبِيحٌ إِنْ تَعَلَّقَ بِفَعْلِهِ ذَمٌّ وَهُوَ الْحَرَامُ، وَإِمَّا حَسَنٌ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: وَاجِبٌ، وَمَنْدُوبٌ، وَمَبَاحٌ، وَمَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَسْتَحَقَّ بِفَعْلِهِ مَدْحٌ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ إِنْ اسْتَحَقَّ الذَّمَّ بِتَرْكِهِ فَوَاجِبٌ، وَإِلَّا فَمَنْدُوبٌ، وَالثَّانِي إِنْ لَمْ يَسْتَحَقَّ بِتَرْكِهِ مَدْحٌ، فَهُوَ مَبَاحٌ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ فَمَكْرُوهٌ، فَكَانَتِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا خَمْسَةً.

قوله: (وَهُمَا عَقْلِيَّانِ) ذهب المعتزلة إلى أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ حَسَنًا يَوْجِبُ الْمَدْحَ، أَوْ قَبِيحًا يَوْجِبُ الذَّمَّ، إِنَّمَا هُوَ عَقْلِيٌّ، وَالْأَشَاعِرَةُ إِلَى أَنَّهُ شَرْعِيٌّ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْأَوَّلَ. وَاحْتَجَّ بِأَوْرَاقِهِ:

١- مِنْهَا: أَنَّ الْعِلْمَ بِحُسْنِ الْإِحْسَانِ وَالْعَدْلِ وَالصُّدُقِ، وَقُبْحِ

أضدادها بالمعنى المذكور حاصل بالضرورة من غير شرع، ولو كانا شرعيتين لم يعلم بغير شرع.

وفيه نظر؛ لأنَّ النَّاسَ لم يتركوا شدي، بل الشرائع لم تزل موجودة من لدن آدم عليه السلام إلى محمد عليه الصلاة والسلام.

واعترض أيضاً بمنع كون العلم بذلك ضرورياً، ولهذا اتفق العقلاء على أنَّ أمثالها من المشهورات الحقيقية، التي لولا الشرائع والأخلاق والانفعالات لَمَا جَزَمَ العقلُ بها.

وأجيب: بأنَّه منكرُ الشرع صُرِفَ بذلك فلا يكون شرعياً، وضُمَّ الأخلاق والانفعالات لا يفيد؛ لأنَّ كلامنا في الشرع.

٢- ومنها: إنَّهما لو كانا شرعيتين لانتفيا مطلقاً، وهو باطل بالانقاف، ويان الملازمة: بأنَّه لو ثبت بالشرع لم يحكم العقل بقبح الكذب، فجاز صدوره من الله، فإذا حكَمَ الشرعُ بِحُسْنِ شيءٍ أو قُبْحِهِ، لم يَجْزَمَ بِحُسْنِهِ أو قُبْحِهِ؛ لجواز صدور الكذب حيثُ من الشارع عقلاً فلم يبقأ أصلاً. واعترض عليه: بأنَّه بعد الشرع يحكم جُزْمًا بِحُسْنِ ما حكَمَ الشرع بِحُسْنِهِ، وقُبْحِ ما حكَمَ الشرع بِقُبْحِهِ. وأجيب: بأنَّه لا جزم إلا عند البقين بصدق المخبر، ولا يقين إذا كان الصدق شرعياً.

٣- ومنها: إنَّهما لو كانا شرعيتين؛ لجاز التَّعَاكُضُ فيهما؛ بأن يكون ما يُعْتَقَدُ حَسَنَةً قَبِيحاً وبالعكس، فيجوز أن تكون أُمَّمٌ عَظِيمَةٌ يُعْتَقَدُونَ حُسْنَ الإِسَاءَةِ وقُبْحَ الإِحْسَانِ، كما يُعْتَقَدُ عَكْسَ ذَلِكَ، والتالي باطل بالضرورة.

واعترض عليه: بأنَّ لا نُسلِّمُ جوازَ التَّعَاكُسِ لو كانا بالشَّرْع؛ لجوازِ تَوَافُقِ جميعِ الشَّرائِعِ فيه، ومنكرو الشَّرائعِ قد يُوَافِقُونَهَا في بعضِ الأمورِ. وأجيب: بأنَّ قولَه: توافق الشَّرائعِ ليس بدافع، فإنَّه إذا كان ذلك جائزاً، كان عدمُ التوافقِ كذلك، وهو مطلوبُ الخصمِ.

وقوله: (وَيَجُوزُ التَّفَاوُتُ فِي الْعِلْمِ) جوابٌ عَمَّا يُقَالُ: لو كان العلمُ بِخُصْنِ مَا ذُكِرَ وَقُبْحِهِ ضروريّاً؛ لما كان بينه وبين قولِنَا: الواحدُ نصفُ الاثنینِ تفاوتٌ؛ لأنَّ العلومَ الصَّروريةَ لا تتفاوتُ، وليس كذلك بالوجدانِ.

وتقریرُهُ: يجوزُ التفاوتُ في الضروریاتِ بسببِ التفاوتِ الواقعِ في تصوُّرِ أطرافِهَا.

واعتَرَضَ عليه: بأنَّ نجدُ التفاوتَ بعدَ تصوُّرِهَا على الوجهِ الذي تعلَّقَ به الحكمُ، فلو كان ضروريّاً ما كان كذلك.

وعُورِضَ: بأنَّ نجدُ عدمَ التفاوتِ بعدَ تصوُّرِ الأطرافِ على الوجهِ الذي تعلَّقَ به الحكمُ، فيكونُ ضروريَ المنازعِ مكابراً.





## [فَصْلٌ فِي حُسْنِ الصَّدْقِ وَقُبْحِ الكَذِبِ]

قال: (وَأَزْكَأَبُ أَقْلٍ الْقَبِيحَيْنِ مَعَ إِمْكَانِ التَّخَلُّصِ، وَالْجَبْرُ بَاطِلٌ. وَاسْتِغْنَاؤُهُ وَعِلْمُهُ تَعَالَى يَدْلَانِ عَلَى انْتِفَاءِ الْقُبْحِ عَنْ أَفْعَالِهِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ لِعُمُومِ النَّسْبَةِ، وَلَا يُنَافِي الْاِمْتِنَاعَ اللَّاحِقَ، وَنَفْيُ الْفَرْضِ يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثَ، وَلَا يَلْزِمُ عَوْدَهُ إِلَيْهِ).

هذا جوابٌ عن دليلِ الأشاعرةِ على أَنَّ حُسْنَ الصَّدْقِ وَقُبْحَ الكَذِبِ ليسا عقليَّين، وتقرير الدليل: أَنَّهُما لو كانا عقليَّين لما انقلب الصَّدْقُ قبيحاً، والكذبُ حسناً؛ لأنَّ الأمورَ العقليَّةَ لا تقبلُ الانقلابَ، لكن قد يحسنُ الكذبُ عندَ إِنْجَاءِ نبيٍّ من القتلِ، ويقبحُ الصَّدْقُ لإفضائه إلى الهلاكِ. وتقريرُ الجوابِ: أَنَّ لَا تُسَلِّمُ الانقلابَ، بل عارضُ قبحِ الكذبِ قبيح آخر، وهو إهلاكُ النبي الذي هو أعظمُ قبحاً من الكَذِبِ، فارتكَبَ العقلُ أقلهما مع الشعورِ بقبحه دفعاً للأعلى، لا لأن صار الكذبُ حسناً، على أَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّخَلُّصَ بالتعريضِ، فيجبُ التعريضُ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّعْرِضِ بِدَاهَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْجَبْرُ بَاطِلٌ) جوابُ دليل آخر لهم، تقريرُهُ: لو قُبِحَ الشَّيْءُ لَقُبِحَ مِنَ اللَّهِ، أَوْ مِنَ الْعَبْدِ، وَالْمَلَاذِمَةُ ظَاهِرَةٌ.

وَالثَّانِي بِقِسْمِيهِ بَاطِلٌ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الثَّانِي، فَلِأَنَّ

العبد مجبور، فصدور الفعل منه واجب، فيكون مضطراً، ولا يقبح من المضطر شيء، وتقرير الجواب: منع بطلان القسم الثاني؛ لأن الجبر باطل.

وقوله: (وَاسْتِفْتَاؤُهُ وَعِلْمُهُ تَعَالَى) إشارة إلى أنه تعالى هل يفعل القبيح أو لا؟.

والأول: مذهب الأشاعرة<sup>(١)</sup>. والثاني: مذهب المعتزلة، واختاره المصنّف واحتج عليه بقوله: (وَاسْتِفْتَاؤُهُ) إلى آخره.

وتقريره: المُقَدِّم على فعل القبيح: إمّا محتاج أو جاهل بقبحه، وكلاهما بالنسبة إلى الله محال فلا يفعله، ولما كانت الأشاعرة أسندوا جميع الممكنات الموجودة إلى الله تعالى لزمهم القول بجواز صدور القبيح عنه تعالى.

وقوله: (مَعَ قُدْرَتِهِ) إشارة إلى خلاف آخر: هو أنه تعالى قادر على فعل القبيح أو لا؟ أثبتها الجمهور، ونفاها النظام مُحْتَجّاً بأنَّ فِعْلَ القبيح: إمّا لحاجة أو جهل كما ذكرنا، وكلاهما على الله محال، وما يؤدي إلى المحال محال، والمحال غير مقدور عليه.

واحتج المصنّف للجمهور بقوله: (لِعُمُومِ النِّسْبَةِ) وتقريره: قد

(١) في إطلاق هذه النسبة نظراً، فقد حكى الإيجي الإجماع على أن الله لا يفعل القبيح، فأهل السنة قالوا: لا يفعل القبيح؛ لأنه لا قبيح منه أصلاً، فلا يتصور منه القبيح. ينظر: شرح المواقف: ١٥٦/٣.

عُرِفَ أَنَّ نِسْبَةَ الْقُدْرَةِ إِنَّمَا هِيَ إِلَى الْمُمْكِنَاتِ عَلَى الْعَمُومِ، وَالْقَبَائِحِ  
مُمْكِنَةٌ فِي ذَاتِهَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِيَّةِ.

وقوله: (وَلَا يُتَنَافَى الْإِفْتِنَاعُ اللَّاحِقُ) جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ النَّظَامِ أَنَّهُ  
مَحَالٌّ، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ كَوْنَهُ مَحَالًّا إِنَّمَا هُوَ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ قِبَحَهُ بِالْغَيْرِ، وَالْقُدْرَةُ  
لَا تَنَافِي الْمَحَالَّ بِالْغَيْرِ لِلِمَكَانِ الذَّاتِيِّ.

وقوله: (وَنَفْيُ الْغَرَضِ يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثَ) إِشَارَةٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى  
مُخْتَلَفٍ فِيهَا، وَهِيَ أَنَّهُ تَعَالَى هَلْ يَفْعَلُ لَغَرَضٍ أَوْ لَا؟.

فَقَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ: لَا. وَقَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ: نَعَمْ، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ  
وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَنَفْيُ الْغَرَضِ يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثَ) وَهُوَ عَلَى اللَّهِ مَحَالٌّ.  
وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ: بِأَنَّ الْعَبَثَ مَا لَا غَرَضَ لَهُ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: مَا لَا  
غَرَضَ لَهُ لَا يَصُحُّ صَدُورُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ.

وَاحْتَجَّتِ الْأَشَاعِرَةُ: بِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ يَفْعَلُ لَغَرَضٍ، فَهُوَ مُسْتَكْمَلٌ  
يَفْعَلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ، وَالْمُسْتَكْمَلُ بغيرِهِ نَاقِصٌ فِي ذَاتِهِ.

وَأَجَابَ الْمَصْنُفُ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مُسْتَكْمَلًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ لَوْ عَادَ  
الْغَرَضُ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ عَوْدُهُ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِتَحْصِيلِهَا مَصْلَحَةٌ  
الْعَبْدِ.

وَرَدَّ بِأَنَّ تَحْصِيلَهَا وَعَدَمَهُ إِنْ اسْتَوَيَا بِالنُّسْبَةِ إِلَيْهِ لَمْ يَصْلَحْ دَاعِيَا  
إِلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ تَحْصِيلُهَا بِالنُّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى أَوْلَى لَزِمَ اسْتِكْمَالُ.

[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرِيدُ الطَّاعَاتِ وَيَكْرَهُ الْمَعَاصِيَ]

قال: (وإرادة القبيح قبيحة، وكذلك ترك إرادة الحسن، والأمر والنهي، وبعض الأفعال مستندة إلينا، والمغلوبة غير لازمة، والعلم تابع).

هذا بيان مسألة أخرى مختلف فيها، وهي أن الله تعالى هل هو يريد لجميع الكائنات حسناً وقُبْحاً، إيماناً وكفراً، خيراً وشرّاً أو لا؟، فذهب أهل السنة إلى الأول.

والمعتزلة قالوا: إنَّه تعالى لا يريد القبيح وإن وقع، واختاره المصنّف، واحتج عليه: بأنَّ إرادة القبيح قبيحة، فكما لا يفعل القبيح لقبحه لا يريده لذلك، وإرادة الحسن حسنة، وكما إنَّ ترك الحسن قبيح، فكذا ترك إرادته.

وقوله: (وَالأَمْرُ) معطوف على قوله: (تَرْكُ) أي: وكذا الأمر بغير المراد والنهي عن المراد قبيح، وقد أمر الله تعالى الكافر بالإيمان، فلو لم يكن إيمانه مراداً كان الأمر به قبيحاً، ونهاه عن الكفر، ولو لم يكن مكروهاً كان النهي عنه قبيحاً.

وقوله: (وَبَعْضُ الْأَعْمَالِ مُسْتِنْدَةٌ إِلَيْنَا) جواب دليل على إرادة القبيح منه تعالى.

وتقريره: أَنَّ اللَّهَ تعالى فاعِلٌ لكلِّ موجودٍ، ومن جملة الموجودات القبايعُ، فيكونُ مراداً لها؛ لأنَّ الإيجادَ بدونَ الإرادة لا يتحقَّقُ.

وتقريرُ الجوابِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ تعالى خالقُ لكلِّ موجودٍ، فإنَّا سنبين أن بعضَ الأفعالِ مستندةٌ إلينا.

وقوله: (وَالْمَغْلُوبِيَّةُ غَيْرُ لازِمَةٍ) جوابُ دليلٍ آخر على ذلك، تقريره: أَنَّ اللَّهَ تعالى لو لم يُردِ الكُفْرَ من الكافرِ، والمعصية من العاصي، وأراد إيمانَ الكافرِ وطاعةَ العاصي، وقد صَدَرَ الكُفْرُ من الكافرِ، والمعصية من العاصي، لَزِمَ أن يَقَعَ خلافُ مرادِ اللَّهِ تعالى، وهو مرادُ الكافرِ والعاصي، فيكونُ اللَّهُ مغلوباً معهما.

وتقريرُ الجوابِ: أَنَّ الْمَغْلُوبِيَّةَ غيرُ لازِمةٍ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى لم يُردِ الإيمانَ والطاعةَ مطلقاً، حتى لو لم يَقَعَ تَلَزَمُ الْمَغْلُوبِيَّةُ، بل أرادَ أنْ يَصُدْرَ الإيمانُ من الكافرِ بإرادته، والطاعةُ من العاصي كذلك.

وردَّ بنقلِ الكلامِ إلى ذلك المجموع؛ بأن يقال: الطاعةُ بإرادةِ العاصي كانت مرادةً لِلَّهِ ولم تتحققْ بتحقيقِ الْمَغْلُوبِيَّةِ.

وقوله: (وَالْعِلْمُ تَابِعٌ) إشارةٌ إلى جوابِ دليلٍ آخر على ذلك، تقريره: أَنَّ اللَّهَ تعالى عالمٌ بوقوعِ الكُفْرِ والمعصية من الكافرِ والعاصي، فيكونُ وقوعُها واجباً؛ لثلاثِ ينقلبُ علمُه جهلاً، وإذا وجب وقوعُها وجب أن يكونا مرادين، وإلا لوقع خلاف ما علم الله، وهذا الاستدلالُ محكيٌّ

عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمه الله؛ إذ دخل عليه قوم من القدرية<sup>(٢)</sup> شاهرين سيوفهم، وقالوا: أنت الذي تقول: إن الله تعالى أراد الكفر من الكافر، ثم يعاقبهم على ذلك، وأرادوا قتله، فقال لهم: تناظرون بعقولكم، أو تقاتلون بسيوفكم، فقالوا: تناظر بعقولنا، قال: فاستدلوا على مطلوبكم، قالوا: بل نستدل على مطلوبك، فقال: هل علم الله أن أبا جهل يموت على الكفر أو لا؟ فقالوا: نعم. قال: فهل يريد الله أن يبقى علمه كما كان، أو يريد أن ينقلب علمه جهلاً؟ فعلموا الحق وتابوا إليه.

وأجاب المتأخرون بما أشار إليه المصنّف بقوله: (وَالْعِلْمُ تَائِبٌ)

(١) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماة الفقيه الكوفي (ت ١٥٠هـ) فقيه الملة، عالم العراق، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ذهب والده ثابت إلى علي بن أبي طالب عليه السلام وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، شاهد عدداً من الصحابة. كان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقاً، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته! وكان كريماً في أخلاقه جواداً، حسن المنطق والصورة، جهوري الصوت، إذا حدث انطلق في القول، وكان لكلامه دوي، وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه: ١/ ١٥؛ طبقات الفقهاء للشيرازي: ١/ ٨٦؛ منازل الأئمة الأربعة: ١/ ١٦٣.

(٢) إحدى الفرق الكلامية المنتسبة إلى الإسلام، ذات المفاهيم والآراء الاعتقادية الخاطئة في مفهوم القدر؛ إذ قالوا بإسناد أفعال العباد إلى قدرتهم، وأنه ليس لله تعالى، عن قولهم: دخل في ذلك ولا قدرة ولا مشيئة ولا قضاء، كما أنكروا علم الله تعالى السابق، وقد وجدت طائفة منهم تثبت العلم والكتابة وتكر المشيئة. ينظر: الموسوعة الميسرة: ٢/ ١١١٤.

يعني: للمعلوم فلا يكون موجبا لوقوع الكفر والمعصية، فلا تكون الإرادة متعلقة به.

وأقول: العلم تابع للمعلوم، بمعنى أصالة موازنة عند التطابق، لا بحسب الوجود كما تقدم، وهذا إن لم يكن موجبا لامتنع أن يكون تابعا عن التعلق بالإرادة على خلاف ما عليه العلم، بل الواجب أن تكون الإرادة على وفق العلم؛ ليقى بين العلم والمعلوم.



## [فَصْلٌ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ]

قال: (وَالضَّرُورَةُ قَاضِيَةٌ بِاسْتِنَادِ أَفْعَالِنَا إِلَيْنَا، وَالْوُجُوبُ لِلدَّاهِي لَا يُتَأَنَّى الْقُدْرَةَ كَالْوَاجِبِ، وَالْإِجَادُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ إِلَّا مَعَ اقْتِرَانِ الْقَضِ، فَيَكْفِي الْإِجْمَالِيُّ، وَمَعَ الْاجْتِمَاعِ يَقَعُ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْحُدُوثُ اغْتِيَارِيٌّ).

اختلف النَّاسُ فِي أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ هَلْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ لَهُمْ أَوْ لَا؟

١- فقال أهلُ السَّنَةِ: إِنَّهَا كُلُّهَا وَاقِعَةٌ بِخَلْقِ اللَّهِ.

٢- وقال أبو بكر الْبَاقِلَانِيُّ: إِنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَكَوْنُ الْفِعْلِ طَاعَةً كَالصَّلَوَاتِ، أَوْ مَعْصِيَةً كَالظُّلَمِ بِخَلْقِ الْعَبْدِ.

٣- وقال إِمَامُ الْحَرَمِيِّ وَأَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ وَالْحَكَمَاءُ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَبْدِ، فَاللَّهُ يَوْجَدُ فِي الْعَبْدِ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ، ثُمَّ تِلْكَ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ تَوْجِبَانِ وَجُودَ الْمَقْدُورِ.

وقال جَمْهُورُ الْمُعْتَزَلَةِ: يُوجَدُ فِعْلُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا عَلَى نَعْتِ الْإِيجَابِ، بَلْ عَلَى صِفَةِ الْاخْتِيَارِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

فقال: (وَالضَّرُورَةُ قَاضِيَةٌ بِاسْتِنَادِ أَفْعَالِنَا إِلَيْنَا)، فَلَمَّا نُذِرُكَ التَّفَرُّقَ الضَّرُورِيَّةَ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ عَنَّا بِالْاخْتِيَارِ، وَبَيْنَ أَفْعَالِ الْجَمَادَاتِ.

قوله: (وَالْوُجُوبُ لِلدَّاهِي) جَوَابٌ عَمَّا يَقُولُ الْمُخَالِفُونَ، تَقْرِيرُهُ:



العبدُ حالَ الفعلِ متمكّنٌ من تركه أو لا، فإن كان الثاني لم يكن الفعلُ مقدوراً له على سبيل الاختيار، على معنى إن شاء فَعَلَ، وإن شاء تَرَكَ، وهو خلافُ الفَرَضِ.

وإن كان الأول، فإن لم يفتقر في ترجيح الفعل على تركه إلى مُرَجِّحٍ لزم الترجيحُ بلا مُرَجِّحٍ، وإن افتقر عاد التقسيم ولا يَسْلُسَلُ، بل ينتهي إلى مُرَجِّحٍ لا يكون من العبد، وحينئذ يجبُ الفعلُ به، وإلا يلزمُ الترجيحُ بلا مُرَجِّحٍ فلا يَتَوَقَّفُ على مُرَجِّحٍ، وإن افتقر إليه لم يكن ما فرض مُرَجِّحاً تماماً لمُرَجِّحٍ، فلا يتمكّنُ من تركه، فلا يكونُ مقدوراً له.

وتقريرُ الجواب: أَنَّ التَّمَكُّنَ من الفعلِ والتَّركِ إنّما هو بالنسبة إلى القدرة وحدها، ووجوبُ الفعلِ إنّما هو بحسبِ الدّاعي، وهو الإرادة، فمتى حصلت وجب الفعل، ومتى لم يحصل امتنع، وذلك لا ينافي استواء الطرفين بالنسبة إلى القدرة وحدها كما هو في حق الواجب، وحينئذ إن امتنع ترك الفعل من العبد لم يلزم الجبر وعدم الاختيار، وإنّما يلزم ذلك أن لو كان امتناعُ التَّركِ بغير الإرادة، وأمّا إذا كان بها فلا، وهذا الجوابُ إنّما هو على مذهب أبي الحسين البصري، ولا يبطلُ به قولُ سائر المعتزلة، والكلامُ في إبطال قولِ سائر المعتزلة لا في إبطال كلامه.

وقوله: (وَالْإِيجَادُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ) إشارة إلى جواب دليل آخر، تقريره: العبد لو أوجد أفعاله علم تفاصيله، وإلا لجاز أن لا يكون الله تعالى عالماً بما يوجده، فتتفنى عالميته، لكن المتحرّك لا يعلم تفاصيل الحركات الصّادرة عنه.

وتقريرُ الجواب: منعُ الملازمة، فإنَّ الإيجادَ لا يَسْتَلْزِمُ عِلْمَ المُوجِدِ بالمُوجِدِ.

قوله: وألَّا لَجَازَ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّهُ عَالِمًا بِمَا يُوْجِدُهُ، فتنتهي عالميته ممنوع؛ لأنَّ مثبتَي العالمية لا يَسْتَدِلُّونَ عَلَيْهَا بِالْإِيجَادِ، بل بِاتِّقَانِ الْفِعْلِ وَإِحْكَامِهِ.

نعم الإيجادُ مع القصدِ يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ، لكنَّ الْعِلْمَ الْإِجْمَالِيَّ كَافٍ، وَالْحَرَكَاتُ الْجَزْئِيَّةُ الصَّادِرَةُ عَنَّْا مَعَ اقْتِرَانِ الْقَصْدِ مَعْلُومَةٌ لَنَا إِجْمَالًا، وَرَدٌّ بِأَنَّ الْجَزْئِيَّاتِ الْمُنْفَصِلَةَ الْحَاصِلَةَ بِالْفِعْلِ عَنَّْا بِالْقَصْدِ، وَالِاخْتِيَارِ يَخْتَارُ وَيَتَحَقَّقُ بِقَصْدٍ جَزْئِيٍّ، وَالْقَصْدُ الْجَزْئِيُّ مُشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجَزْئِيِّ، وَالْإِجْمَالِيُّ لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ.

وَأَجِيبْ: بَأَنَّ الْفَاعِلَ عَالِمٌ بِتَفَاصِيلِ أَعْمَالِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوُجُوهِ، لَكِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى ذِكْرِ مَنْه، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُنَافٍ.

وقوله: (وَقَعَ الْاجْتِمَاعُ) جوابُ دليلٍ آخَرَ، تَقْرِيرُهُ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَسْكِينَ جَسْمٍ، وَأَرَادَ الْعَبْدُ تَحْرِيكَهُ، فَلَمَّا أَنْ لَا يَقَعُ مَرَادٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَيَلْزَمُ ارْتِفَاعُ التَّقْيِضِينَ، وَأَنْ يَقَعَ مَرَادٌ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ وَقُوعِ مَرَادٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وَقُوعِ مَرَادٍ كُلِّ مِنْهُمَا وَقُوعُ مَرَادٍ الْآخَرِ. وَإِنَّمَا أَنْ يَقَعَ مَرَادُهُمَا جَمِيعًا، وَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ التَّقْيِضِينَ، وَإِنَّمَا أَنْ يَقَعَ مَرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَهُوَ أَيْضًا مُحَالٌ لِمَسَاوِي الْقُدْرَتَيْنِ فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِالتَّأْثِيرِ فِي الْمَقْدُورِ، فَوَقُوعُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ تَرْجِيحٌ بِلَا مَرْجَحٍ.

وتقريرُ الجوابِ: إِنَّه يَقَعُ مرادُ اللهَ دونَ العبدِ عند اجتماعِ القدرتين، ولا نُسَلِّمُ تساويهما في ذلك، بل متفاوتتان ضعفاً وقوَّةً؛ لاقتدارِ قادرٍ على الحركةِ في مسافةٍ في مدَّةٍ لا يقدرُ عليها غيره فيها، وهذا الدليلُ مأخوذٌ من دليلِ التمانعِ في إبطالِ تعدُّدِ الآلهةِ؛ لأنَّ الآلهةَ تفترضُ متساويةً في القدرةَ بلا تفاوتٍ، وههنا ليس كذلك.

قوله: (وَالْحُدُوثُ اعْتِبَارِيٌّ) جوابٌ عن دليلٍ آخرَ ذكره القدماءُ، تقريرُهُ: الفاعلُ يجبُ أن يكونَ مخالفاً لِفِعْلِهِ في الجهةِ التي بها تَعَلَّقَ الفعلُ، وهو الحدوثُ، فيجبُ أن يكونَ الفاعلُ للحدوثِ مخالفاً لِفِعْلِهِ في الحدوثِ، والعبدُ مُحَدَّثٌ فلا يكونُ فاعلاً للفعلِ الحادثِ.

وتقريرُ الجوابِ: أَنَّ الحدوثَ أمرٌ اعتباريٌّ لا تأثيرٌ فيه للفاعلِ، بل إِنَّمَا يُؤَثِّرُ في الماهيةِ بأن يُوَجِّدَهَا، وردَّ بأن يوجد من مقولة أن يَفْعَلَ، وقد اختارَ المصنِّفُ فيما تقدَّمَ أَنَّهُ أمرٌ اعتباريٌّ، والفرصُ أَنَّ الفاعلَ لا يُؤَثِّرُ فيه.



## [فَضْلٌ فِي أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُوجَدُ أَفْعَالُهُ]

قال: (امْتِنَاعُ الْجِسْمِ لِغَيْرِهِ، وَتَعَذُّرُ الْمُمَائِلَةِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ لِتَعَذُّرِ الْإِحَاطَةِ، وَلَا نِسْبَةَ فِي الْخَيْرِيَّةِ بَيْنَ فِعْلِنَا وَفِعْلِهِ، وَالشُّكْرُ عَلَى مُقَدَّمَاتِ الْإِيمَانِ، وَالسَّمْعُ مُتَأَوَّلٌ وَمُعَارَضٌ بِمِثْلِهِ، وَالتَّرْجِيحُ مَعْنَاً).

هذا جوابٌ دليل آخر، تقريره: العبد لو أخذت أفعاله صح أن يكون مُخْدِثًا للجسم؛ لأنَّ الْعِلَّةَ الْمُصَحِّحَةَ لِتَعَلُّقِ الْإِبْجَادِ بِفِعْلِ نَفْسِهِ هِيَ الْحُدُوثُ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ فِي الْأَجْسَامِ.

وتقريرُ الجواب: أن امتناع صدور الجسم عن الغير إنما هو بسبب الغير، وهو أن الجسم لا يصدُرُ عنه جسمًا كما بيَّنا، فلا يلزم من تحقق الْعِلَّةِ الْمُصَحِّحَةِ؛ أعني: الْحُدُوثِ جَوَازُ صدور الجسم؛ لتحقيق المانع.

قوله: (وَتَعَذُّرُ الْمُمَائِلَةِ) جوابٌ عن دليل آخر. تقريره: لو كان العبد موجبًا لأفعاله؛ لما تعذَّرَ عليه أن يفعل في الزَّمانِ الثاني مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلِ؛ لوجودِ الْقُدْرَةِ فِي الزَّمانين، وليس الأمرُ كذلك، فإنَّنا لا نكتبُ في الزَّمانِ الثاني مثل ما كتبنا في الْأَوَّلِ، بل يتفاوت وضع الحروف وتركيبها ومقاديرها.

وتقريرُ الجواب: أن أفعال العبد متفاوتة، منها ما لا يتعذَّرُ فيه المماثلةُ ككثير من الحركات، ومنها ما يتعذَّرُ فيه، وما يتعذَّرُ منه، فالتعذُّرُ ليس بسببِ عدم وقوعها بالقُدْرَةِ، بل بسببِ تعذُّرِ الْإِحَاطَةِ الْكُلِّيَّةِ بِمَا فَعَلَ فِي الزَّمانِ الْأَوَّلِ.

وَلِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَ مُوجِداً؛ لَمَا تَعَذَّرَتِ الْإِحَاطَةُ الْكُلِّيَّةُ كَالوَاجِبِ، وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَوْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ لَمَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا الْمِمَاطَةُ لِإِحَاطَتِهِ تَعَالَى. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّعَذُّرِ، بَلْ بِاخْتِيَارِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا نِسْبَةَ فِي الْخَيْرِيَّةِ) جَوَابُ دَلِيلِ آخَرَ، تَقْرِيرُهُ: وَلَوْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ مَخْلُوقاً لَهُ لَكَانَ بَعْضُ أَفْعَالِهِ خَيْراً مِنْ فِعْلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ، وَالْحَيَوَانَاتُ الْمُؤَذِيَّةُ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ، وَلَا شَكَّ فِي خَيْرِيَّةِ الْإِيمَانِ عَلَيْهَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْخَيْرِيَّةَ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُتَحِدِينَ فِي النَّوْعِ، وَمَا ذَكَرْتُمْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (وَالشُّكْرُ عَلَى مُقَدِّمَاتِ الْإِيمَانِ) جَوَابُ دَلِيلِ آخَرَ تَقْرِيرُهُ: لَوْ كَانَ الْعَبْدُ فَاعِلاً لِأَفْعَالٍ نَفْسِهِ لَكَانَ فَاعِلاً لِإِيمَانِهِ، وَلَوْ كَانَ فَاعِلاً لَهُ لَمَا وَجِبَ شُكْرُ اللَّهِ عَلَى إِيْمَانِهِ؛ لِأَنَّ شُكْرَ الْغَيْرِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ غَيْرُ حَسَنٍ، وَلَكِنَّ الشُّكْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَاجِبٌ.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ الشُّكْرَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مُقَدِّمَاتِ الْإِيمَانِ مِنْ تَعْرِيفِهِ إِيَّاهُ وَتَمَكُّنِهِ مِنْهُ، وَحَصُولِ أَسْبَابِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالسَّمْعُ مُتَأَوَّلٌ)؛ أَي: الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ الَّتِي تَمَسَّكُوا بِهَا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، مُتَأَوَّلٌ وَمُعَارَضٌ بِمِثْلِهَا، وَالتَّرْجِيحُ مَعْنَا، أَمَّا الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

٢- ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

٣- ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

٤- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٦٩].

٥. ﴿فَقَالَ لَا يُرِيدُ﴾ [مرد: ١٠٧]، وهو يريدُ الإيمانَ، فيكونُ الإيمانُ فعلُهُ، فيكونُ الكفرُ أيضاً فعلُهُ؛ إذ لا قائلَ بالفرقِ.

وأما التأويلُ على سبيلِ الإجمالِ، فهو إنَّ الفعلَ يجوزُ أن يستندَ إلى ما له فيه مدخلٌ في الجملةِ، ولا شكَّ أنَّ اللهَ مبدأً لجميعِ الممكناتِ ويتهي إليه الكلُّ، فلهذا السَّبَبِ جازَ استنادُ أفعالِ العبادِ إليه تعالى، وليس لهم أن يقولوا بكونه مبدأً لأفعالِ العبادِ؛ لأنَّه عينُ النزاعِ، فالقولُ به اعترافٌ بكونه تعالى خالقُها، والجوابُ: أنَّه ليس باعترافٍ؛ لأنَّ المبدأَ أعمُّ، وأما على سبيلِ التفصيلِ فمذكورٌ في المطوَّلاتِ.

وأما الآياتُ المعارضةُ لها فمنها:

١. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَوِيلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

٢. ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣].

٣. ﴿ذَٰلِكَ يَأْتِ اللَّهَ لَمْ يَكْ مَعِيرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَيَّ قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣].

٤. ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ [يوسف: ١٨].

٥. ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠].

٦. ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٧. ﴿كُلُّ أُنثَىٰ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

٨. ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

٩. ﴿أَلَيْسَ لِيُغْزِيَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧].

١٠. ﴿أَلَيْسَ لِيُغْزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الحج: ٢٨].

١١. ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨].

١٢. ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ [الاسراء: ٩٤].

١٣. ﴿ وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٣٩]. ومثال هذه في الآيات كثيرة.

وأما أن الترجيح معهم، فلأن التكليف إنما يتم بإضافة الفعل إلينا، وكذلك الوعد والوعيد والعقاب والثواب.

وأجيب: بأن إضافة التكليف والوعد والوعيد والثواب والعقاب كلها مترتبة على الاكتساب، وهو من العبد، وأما ما هو من الله فهو الاختراع.

قال شيخنا العلامة رَحِمَهُ اللهُ: «والحق في هذه المسألة: أن لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين الأمرين، وذلك لأنَّ لقدرة العبد تأثيراً في أفعال نفسه، لكنَّ قدرته على الفعل لا تكون مقدورة له، بل يخلقها الله تعالى فيه، فلقدرة الله أيضاً مدخل في صدور الفعل عنه، فلا يكون جبراً صرفاً ولا تفويضاً صرفاً، بل أمر بين الأمرين»<sup>(١)</sup>. وهو اختيار لمذهب علماء الحنفية رحمهم الله.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي الْمُتَوَلَّدِ]

قال: (وَحَسَنُ الْمَدْحِ وَالذَّمُّ عَلَى الْمُتَوَلَّدِ يَفْتَضِي الْعِلْمَ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْنَا، وَالْوُجُوبُ بِاخْتِيَارِ السَّبَبِ لَاحِقٌ، وَالذَّمُّ فِي إِلْقَاءِ الصَّبِي عَلَى لَا عَلَى الْإِخْرَاقِ، وَالْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ إِنْ أُريدَ بِهِمَا خَلْقُ الْفِعْلِ لَزِمَ الْمُحَالُ، أَوِ الْإِلْزَامُ صَحٌّ فِي الْوَاجِبِ خَاصَّةً، أَوِ الْإِعْلَامُ صَحٌّ مُطْلَقًا، وَقَدْ بَيَّنَّهَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عليه السلام فِي حَدِيثِ الْأَضْبَعِ).

اختلف العلماء في المتولد من مباشرة فعل، كالأنكسار الحاصل من الكسر، هل هو مخلوق الله أو مخلوق العبد؟.

فذهب أهل السنة إلى أنه مخلوق الله، والمعتزلة إلى أنه مخلوق العبد كالمباشرة، واختاره المصنف، واحتج عليه بأن أحسن المدح على بعض الأفعال المتولدة والذم على بعضها يدل أن العلم بأن المتولد مضاف إلينا، وإلا لما حسن المدح والذم على المتولذات؛ لأن الإنسان لا يستحق المدح على فعل غيره.

قوله: (وَالْوُجُوبُ بِاخْتِيَارِ السَّبَبِ) جواب عما يقال: المتولد غير مقدور لنا؛ لعدم صحة وجوده وعدمه منّا؛ لأنه إذا حصل سببه وجب المتولد، ولا يمكننا تركه، فلا يكون مقدوراً.

وتقريره: أن الوجوب إنما يكون باختيار السبب، ومثله وجوب لاحق لا يتأفي الإمكان الذاتي، ومتعلق القدرة الإمكان، فيكون مقدوراً.



وَقَوْلُهُ: (وَالذَّمُّ فِي إلقاءِ الصَّبِيِّ) جوابٌ عما يقال: لا تُسَلِّمُ أَنَّ حُسْنَ المَذْحِ والذَّمَّ يَدُلَّانِ عَلَى العِلْمِ بِإضافةِ الْمُتَوَلَّدِ إلينا؛ لِأَنَّ حُسْنَ حاصلٌ، وإن علمنا استنادَهُ إلى غيرنا، فَإِنَّا نُدْثَمُ عَلَى إلقاءِ الصَّبِيِّ فِي النَّارِ إِذَا احترق بها، ونعلمُ أَنَّ الْمُحْرِقَ غَيْرُ الْمُلْقِي.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الذَّمَّ عَلَى الإلقاءِ لا عَلَى الإحراقِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ الإلقاءِ حَسَنٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مِرَاعاةِ العَادَةِ، فَلَا يَكُونُ مَذْمُومًا.

وَقَوْلُهُ: (وَالْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ) جوابٌ عما يقال: أفعالُ العبادِ بقضاءِ اللَّهِ وقدرِهِ، وهما عبارةٌ عَنِ الخَلْقِ.

وَتَقْرِيرُهُ: القَضَاءُ يُطْلَقُ عَلَى معانٍ:

١- الخَلْقُ والإِتِمَامُ: كما فِي قولِهِ تعالى: ﴿فَقَضَّيْنَهُنَّ سَبْعَ مَسَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [نمل: ١٢]؛ أَي: خَلَقَهُنَّ وَأَتَمَّهُنَّ.

٢- والإِلْزامُ: كما فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ أَي: إِلْزامٌ وَوَاجِبٌ.

٣- الإِعْلَامُ: كما فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ [الإسراء: ٤٠]؛ أَي: أَعْلَمْنَاهُمْ.

وَالْقَدَرُ أَيْضًا يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ:

١- الخَلْقُ: كما فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [نمل: ١٠].

٢- والكَتَابَةُ: كما فِي قولِ الشَّاعِرِ<sup>(١)</sup>:

(١) هو أبو الشعثاء المعجاج عبد الله الطويل بن ربيعة (ت ٩٧هـ) من بني مالك بن سعد بن زيد، والشعثاء ابنته يكنى بها. ولد في البصرة في أوائل =

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ ذَا الْجَلَالِ قَدْ قَدَرَ فِي الصُّحُفِ الْأُولَى الَّتِي كَانَ سَطَرَ<sup>(١)</sup>  
 ٣- والبيان: كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَمْرَآتُهُ قَدْ رَنَّا إِنَّمَا لَحِنَ  
 الْفَتِيرِيتُ﴾ [المعبر: ٦٠]؛ أي: بَيَّنَّا.

وإذا كان كذلك فإن عنيتم أن أفعال العباد بقضائه وقدره؛ أي: بخلقه، فالمحال المذكور فيما تقدم لازم، وإن عنيتم بهما الإيجاب والإلزام، فإنما يصح في العقل الواجب دون غيره المندوب والمباح وغيرهما، وإن عنيتم بهما أن الله يبينها وكتبها، وعلم أنهم سيفعلونها فهو حق، ولا دلالة له على ما ذكرتم.

وقوله: (وَقَدْ بَيَّنَّهٗ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ) يعني: القضاء والقدر في حديث الأصبغ، وهو ابن النبابة المجاشعي الكوفي أبو القاسم<sup>(٢)</sup>. روى عن عمر وعلي<sup>عليهما السلام</sup>، وقد ورد عنه أنه قال لأمر المؤمنين علي<sup>عليه السلام</sup>: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر قال: سرُّ الله قد خفي عليك فلا تفشه، قال: يا أمير المؤمنين: أخبرني عن القدر، قال: طريقٌ مظلمٌ لا تسلكه، قال:

= خلافة عثمان<sup>عليه السلام</sup>، وهو من الشعراء الذين يتخيرون في شعرهم ولا يقبلون كل ما يجري على لسانهم، وقد عدّه الجاحظ من أرجز الناس.  
 (١) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٣٩٥.

(٢) هو الأصبغ بن نبانة التميمي الحنظلي الدارمي المجاشعي الكوفي، وكنيته أبو القاسم، كان من أصحاب سيدنا علي بن أبي طالب، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، قال ابن سعد كان شيعيًا، وقال ابن عدي: وإذا حدث عنه ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أتى الإنكار من جهة من روى عنه، عده ابن حجر من الطبقة الثالثة وهو من الذين توفوا بعد المثة. ينظر: تهذيب التهذيب: ٢/ ٣٨؛ الحلية لأبي نعيم: ٣/ ٨٥.

أخبرني عن القَدَرِ يا أمير المؤمنين، قال: بَحْرٌ عَمِيقٌ لَا تَلِجُهُ، قال: أخبرني  
يا أمير المؤمنين عن القَدَرِ، قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَكُمْ كَمَا شَاءَ، أَوْ كَمَا  
شِئْتَ؟ قال: كَمَا شَاءَ، قال: فَيَبْعَثُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا شَاءَ أَوْ كَمَا شِئْتَ؟  
قال: كَمَا شَاءَ، قال: أَيُّهَا السَّالِكُ أَلَيْكَ مَعَ اللَّهِ مَشِئْتُهُ، أَوْ فَوْقَ اللَّهِ مَشِئْتُهُ،  
أَوْ دُونَ اللَّهِ مَشِئْتُهُ؟، فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ لَكَ فَوْقَ اللَّهِ مَشِئْتُهُ، فَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّ  
مَشِئَتَكَ غَالِبَةٌ عَلَى مَشِئَةِ اللَّهِ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ لَكَ مَعَ اللَّهِ مَشِئْتُهُ فَقَدْ  
ادَّعَيْتَ الشَّرَكَ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ لَكَ دُونَ اللَّهِ مَشِئْتُهُ، فَقَدْ اكْتَفَيْتَ بِهَا عَنْ  
مَشِئَةِ اللَّهِ، أَلَسْتَ تَسْأَلُ رَبَّكَ الْعَافِيَةَ؟ قال: بَلَى، قال: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَسْأَلُهُ؟  
أَيُّ: مِنَ الْبَلَاءِ الَّذِي ابْتَلَاكَ اللَّهُ بِهِ غَيْرُهُ، قال: مِنَ الْبَلَاءِ الَّذِي ابْتَلَانِي اللَّهُ  
بِهِ، قال: أَلَسْتَ تَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؟ قال بَلَى، قال: فَتَعْلَمُ  
تَفْسِيرَهَا؟ قال: لَا، عَلَّمَنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، قال: إِنَّ الْعَبْدَ  
لَا يَقْدِرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَلَا يَكُونُ لَهُ قُوَّةٌ عَلَى تَرْكِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ،  
أَيُّهَا السَّائِلُ إِنَّ اللَّهَ يَشِجُّ وَيَدَاوِي، مِنْهُ الدَّاءُ وَمِنْهُ الدَّوَاءُ، أَعْقَلْتَ عَنْ اللَّهِ؟  
قال: نَعَمْ، قال: الْآنَ أَسْلَمَ أَخُوكُمْ، قَوْمُوا فَصَافِحُوهُ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَأَيْتَ  
رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ لَأَخَذْتُ بَرَقَبَتِهِ، فَلَا أَزَالُ أَطَأُ بَرَقَبَتَهُ حَتَّى أَكْسِرَهَا،  
فَإِنَّهُمْ يَهُودُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَنَصَارَاهَا وَمَجُوسُهَا، هَذَا مَا وَجَدْتَهُ مَرْوِيًّا عَنْهُ فِي  
الْقَدَرِ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ مَا يَنْاسِبُ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ مِنْ كَوْنِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ  
مَخْلُوقَةً لَهُمْ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى ضِدِّهِ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: ٣٤٦/١؛ تاريخ الخلفاء  
للسيوطي: ١٥٧/١.

## [فَضْلٌ فِي بَيَانِ الْإِضْلَالِ وَالْهُدَى]

قال: (وَالْإِضْلَالُ إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ الْحَقِّ، وَفِعْلُ الضَّلَالَةِ، وَالْإِهْلَاكُ وَالْهُدَى مُقَابِلٌ، الْأَوَّلَانِ مُتَفَيَّانِ عَنْهُ تَعَالَى، وَتَعْدِيْبٌ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ قَبِيحٌ، وَكَلَامُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَجَازٌ، وَالْخِدْمَةُ لَيْسَتْ عُقُوبَةً، وَالتَّبَعِيَّةُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ جَائِزَةٌ، وَالتَّكْلِيفُ حَسَنٌ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَصْلَحَةٍ لَا تَخْصُلُ بِدُونِهِ، بِخِلَافِ الْجَرْحِ ثُمَّ التَّدَاوِي، وَالْمُعَاوَضَاتُ وَالشُّكْرُ بِاطِلٌ).

هذا بيان مسألة الإضلال والهدى، والإضلال خلق الضلال في العبد. والهدى خلق الهدى فيه، ويصح إسنادهما إلى الله عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة، وهي فرع مسألة خلق الأفعال.

قال المصنّف: (وَالْإِضْلَالُ) يَطْلُقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

١- الإشارة إلى خلاف الحق.

٢- وفعل الضلالة في الإنسان.

٣- والإهلاك: كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤٤]؛ أي:

لا يبطلها.

(وَالْهُدَى) يُطْلَقُ عَلَى مُقَابِلَاتِ تِلْكَ: الْإِشَارَةُ إِلَى الْحَقِّ، وَفِعْلُ الْهَدَايَةِ، وَعَدَمُ الْإِهْلَاكِ، وَالْإِضْلَالُ بِالْمَعْنَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، وَهُوَ مُخْتَارُ الْمَصْنُفِ؛ لِأَنَّهُ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّاهٌ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْهُدَى، فَإِنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهِ جَائِزٌ بِالْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْحَقِّ بِنَصْبِ الدَّلَائِلِ، وَفَعَلَ الْهُدَايَةَ الْضَرُورَةَ فِي الْعَقْلِ، وَلَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهُمْ، فَإِذَا قِيلَ: هَدَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ، جَازَ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ. وَإِذَا قِيلَ: أَضَلَّ اللَّهُ الْعَصَاةَ، أُرِيدَ بِهِ إِهْلَاكُهُمْ.

قوله: (وَتَعْذِيبُ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ قَبِيحٌ) مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ التَّقْيِيعِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، هَلْ يُعَذَّبُ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ؟.

فذهبت الْحَسَوِيَّةُ<sup>(١)</sup> إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذَّبُ أَطْفَالَ الْكُفَّارِ، وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ، بِأَنَّهُ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ. وَاحْتَجَّتِ الْحَسَوِيَّةُ بِأُجُوبَةٍ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي حِكَايَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَلِدُ وَلَا أَلَابًا﴾ كَقَارَأَ ﴿نوح: ٢٧﴾. وَالْفَاجِرُ وَالْكَافِرُ يُعَذَّبَانِ، وَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ مَجَازٌ سَمَّاهُمْ فَاجِرًا وَكَافِرًا، بِاعْتِبَارِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ.

الثَّانِي: إِنَّ أَطْفَالَهُمْ تَسْتَخْذِمُهُمْ بِمَا يُوجِبُ عُقُوبَتَهُمْ، وَأَجَابَ:

(١) الْحَسَوِيَّةُ: هِيَ فِرْقَةٌ أَوْ مَدْرَسَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ فِي الْحَدِيثِ، تَسْمَى أَيْضًا الْمَشْبَهَةِ أَوْ الْمَجْتَمَعَةِ، وَيَعْرِفُهُمْ ابْنُ حَزْمٍ: هُمْ طَائِفَةٌ تَذْهَبُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ فِي الْمَعْقُولِ إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ، فَلَمَّا بَطُلَ أَنَّ يَكُونُ تَعَالَى عَرَضًا ثَبِتَ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَقَالُوا: إِنْ الْفِعْلُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جِسْمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ، فَوَجِبَ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَاحْتَجُّوا بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِيهَا ذِكْرُ الْيَدِ وَالْيَدَيْنِ وَالْأَيْدِي وَالْعَيْنِ وَالْوَجْهِ وَالْجَنْبِ، وَيَرْجِعُ أَصْلُ تَسْمِيَةِ الْحَسَوِيَّةِ إِلَى جَمْعِهِمْ حَشُو الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَمَيُّزٍ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَضَعِيفِهِ. يَنْظُرُ: تَبْيِينُ كَذِبِ الْمَفْتَرِي: ص ١١؛ الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ: ١/ ١٠٥؛ الْإِنْتِصَارُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ الْقَدَرِيَةِ الْأَشْرَارِ: ١/ ١٤٠.

بأنَّ الخِدْمَةَ ليست عُقُوبَةً لِلأَطْفَالِ، بل قد يكونُ إِصْلَاحًا لَهُمْ كَالْفَضْدِ  
وَالْحِجَامَةِ.

الثَّالِثُ: إِنَّ حُكْمَ الطِّفْلِ حُكْمُ أَبِيهِ فِي الدَّفْنِ وَالتَّوَارِثِ وَالتَّزْوِيجِ  
وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، فَيُعَذَّبُ كَأَبِيهِ. وَأَجَابَ: بِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ  
جَائِزَةٌ، وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومَ أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ هَجْرُهُمْ، وَيَجِبُ  
مَرَحْمَتُهُمْ بِالْحَدِيثِ.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ]

وقوله: (وَالْتَكْلِيفُ حَسَنٌ) أيضاً ممّا يتعلّقُ بالتحسين، وعرفوا التَّكْلِيفَ: بأنّه إرادةٌ من تجب طاعته على جهةِ الابتداء بما فيه مَشَقَّةٌ بشرط الإعلام، فقوله: إرادة من تجب طاعته، تتناول طاعة الله ورسوله والإمام والوالد والسيد.

وَقَوْلُهُ: على جهةِ الابتداء، ليخرج به ما إذا قال أحد هؤلاء: صلّ، فإنّه لا يقال: إنّهُ تكليفٌ لسبقِ إرادةِ الله على إرادتهم، واعتبارِ المَشَقَّةِ؛ لتحقيقِ معنى التَّكْلِيفِ فإنّه من الكُلْفَةِ، ولا كلفةَ فيما لا مَشَقَّةَ فيه، واشترائطُ الإعلام؛ لأنّ الجاهل بالتكليف ليس مُكَلَّفًا، واختلفوا فيه:

فمنهم من استقبحه، وقالوا: العبدُ مجبرٌ في أفعاليه؛ لما مرَّ أنّ الكلَّ بخلقِ الله تعالى وإرادته، فيقبَحُ تكليفُ العبد بما ليس باختياره؛ ولأنّ التكليفَ بالفعلِ الشَّاقَّ إن لم يكن لغرضٍ كان عبثًا، وإن كان لغرضٍ فيستحيلُ أن يكونَ لله تعالى؛ لما تقدّم من تنزيهه عن ذلك، وكذا إن كان لغيره؛ لأنّه تعالى قادرٌ على تحصيلِ ذلك الغرضِ ابتداءً، فكان التكليفُ ضائعًا، وهذا أنسبُ لمذهبِ الأشعريّ؛ لكونه قائلًا بالجبر، واستحسنه المعتزلةُ، واختاره المصنّف.

واستدلّ: بأنّه مشتملٌ على مصلحةٍ لا تحصلُ بدونه، وهي التعريضُ

لاستحقاق التعظيم، فإنَّ التَّفْضُلَ بالتعظيم من غير استحقاقٍ قبيحٌ، سواء كان مَمَّنْ يستحيلُ عليه النَّفْعُ أو الضَّرُّ، أو كان من غيره.

وَأَجِيبَ: بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ بَأَنَّ التَّفْضِيلَ بالتعظيم قبيحٌ مطلقاً، بل إِنَّمَا يَكُونُ قَبِيحاً مَمَّنْ يُتَوَوَّرُ لَهُ النَّفْعُ أو الضَّرُّ، وَلِئِنْ سَلِّمَ، لَكِنْ استحقاق التعظيم لَا يَتَوَوَّقَفُ عَلَى التَّكْلِيفِ بِالْأَفْعَالِ الشَّاقَّةِ، فَإِنَّ التَّلَفُّظَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ أَسْهَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ، مَعَ أَنَّ التَّعْظِيمَ الْمُسْتَحَقَّ بِهِ أَعْظَمُ.

وقوله: (بِخِلَافِ الْجَرْحِ، ثُمَّ التَّدَاوِي) جوابٌ عَمَّا يَقَالُ: التَّكْلِيفُ لِأَجْلِ النَّفْعِ بِمَثَابَةِ جَرْحِ الْإِنْسَانِ غَيْرُهُ، ثُمَّ يُدَاوِيهِ، فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ فَكَذَلِكَ التَّكْلِيفُ.

وتقريرُهُ: أَنَّ الْجَرْحَ مَضَرَّةٌ صَرْفَةً، وَالتَّدَاوِي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْلُصِ عَنْهَا، بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّ فِيهِ مَنَافِعَ عَظِيمَةً، لَيْسَ هُوَ التَّخْلُصُ مِنَ الْمَسْئَةِ الْحَاصِلَةِ بِسَبَبِهِ.

وقوله: (وَالْمُعَاوَضَاتُ) جوابٌ عَمَّا يَقَالُ: التَّكْلِيفُ لِإِيصَالِ النَّفْعِ كَالْمُعَاوَضَاتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ فِيهِ رِضَا الْمُكَلَّفِ وَالْمُكَلِّفِ، كَمَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْمُتَعَاوِضِينَ، فَيَكُونُ بَدُونِ رِضَا الْمُكَلَّفِ قَبِيحاً. وتقريرُهُ: أَنَّ الْمُعَاوَضَاتِ تَحْتَاجُ إِلَى رِضَا الْجَانِبَيْنِ لِاخْتِلَافِ أَغْرَاضِ النَّاسِ فِي الْمَعَامَلَاتِ، بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ الْحَاصِلَ بِسَبَبِهِ لَمْ يَخْتَلَفِ الْعُقْلَاءُ فِي اخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى رِضَا الْمُكَلَّفِ.



وقوله: (وَالشُّكْرُ بَاطِلٌ)، جوابٌ عما يقال: لا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّكْلِيفَ  
 لِإِيصَالِ النِّعَمِ، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شُكْرًا عَلَى النِّعَمِ السَّابِقَةِ؟  
 وتقريره: أَنَّ جَعَلَ التَّكْلِيفَ شُكْرًا عَلَى النِّعَمِ السَّابِقَةِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ  
 الْمَشَقَّةَ فِي الشُّكْرِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، فَلَوْ كَانَ التَّكْلِيفُ شُكْرًا لَخَرَجَ النِّعْمَةُ  
 بِسَبَبِ وَقُوعِ الْمَشَقَّةِ فِي مُقَابِلِهَا عَنْ كَوْنِهَا نِعْمَةً.



## [فَضْلٌ فِي بَيَانِ حُسْنِ التَّكْلِيفِ]

قال: (وَلِأَنَّ النَّوعَ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّعَاوُذِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلشُّعْنِ النَّافِعِ اسْتِعْمَالُهَا فِي الرِّيَاضَةِ، وَإِدَامَةِ النَّظَرِ فِي الْأُمُورِ الْعَالِيَةِ، وَتَذَكُّرِ الْإِنْدَارَاتِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ مَعَ زِيَادَةِ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ).

هذا بيان حُسْنِ التَّكْلِيفِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي إِبْطَاتِ النُّبُوَّةِ وَالشَّرِيعَةِ، وَالغَرْبِ الْمَصْنُفُ هَهُنَا صَنِيعُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَشَرَحَهَا فِي شَرْحِ الْإِشَارَاتِ بَيَانِ شَافٍ.

وقال: وَإِبْطَاتُ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوَاعِدَ قَرَّرَهَا:

أَمَّا الْقَاعِدَةُ الْأُولَى: فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَقِلُّ وَحْدَهُ فِي أُمُورِ مَعَاشِهِ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى غِذَاءٍ وَلِبَاسٍ وَمَسْكَنِ وَسِلَاحٍ، وَكُلُّهَا صِنَاعِيَّةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا صَانِعٌ وَاحِدٌ مَدَّةَ حَيَاتِهِ؛ لَكِنَّهَا تَتَشَبَّهُ لَجْمَاعَةٍ يَتَعَاوَدُونَ بِمَعَاوِضَةٍ؛ بَأَن يَعْمَلَ كُلُّ لَصَاحِبِهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُهُ الْآخَرُ، وَمَعَاوِضَةٍ بَأَن يُعْطِيَ كُلُّ صَاحِبِهِ مِنْ عَمَلِهِ بِإِزَاءِ مَا يَأْخُذُ مِنْهُ مِنْ عَمَلِهِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ بِالطَّبْعِ مُحْتَاجٌ فِي مَعَاشِهِ إِلَى اجْتِمَاعٍ مُؤَدٍّ إِلَى إِصْلَاحِ حَالِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: الْإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ، فَإِنَّ التَّمَدُّنَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ هُوَ هَذَا الْجَمَاعَةُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: (وَلِأَنَّ النَّوعَ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّعَاوُذِ).

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَهِيَ أَنَّ هَذَا الْجَمَاعَةَ لَا يَتَنَظَّمُ، إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ

معاملة وعدل؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يَشْتَهِي ما مُخْتاجٌ إليه، وَيَغْضَبُ على مَنْ يُزَاحِمُهُ في ذلك، وذلك يدعوهُ إلى الجَوْرِ على الغير، فيقعُ من ذلك الهَرْجُ، وَيَخْتَلُ أمرُ الاجتماعِ ونظامه.

والمُعَامَلَةُ والعَدْلُ لا يتناولُ الجزئيات الغير المحصورة إلَّا بوجودِ قوانين كَلِّيَّة هي الشرع، فلا بدَّ من شريعة، وإليه أشار بقوله: (المُسْتَلَزِمُ لِلسَّنَةِ)؛ أي: الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ.

وأما الثالثة: فهي أَنَّ الشَّرْعَ لا بدَّ له من واضحٍ يُعَيِّنُ تلك القوانين المذكورة ويقررها على ما ينبغي وهو الشارع، وذلك التعيين رئاسة ومنصب يتنازع فيه الناس، ولو تنازعوا فيه لوقع في النظام الخلل المهروب عنه، فيجبُ امتيازُ الشارع منهم باستحقاقِ الطَّاعَةِ ليطيعه الباقيون في قبول شرعه، واستحقاقها إنَّما يتقدَّرُ بآياتٍ تدلُّ على كونِ الشريعة من عند ربِّه وهي معجزاته، فلا بدَّ أن يكونَ الشارعُ نبيًّا ذا معجزة، هذا مفهومٌ من كلام المصنِّف بالالتزام، فإنَّ السَّنَةَ لا بدَّ لها من واضح.

وأما الرابعة: فهي أَنَّ العوامَّ وضعفاء العقول يَسْتَخْفِرُونَ إخلالاً<sup>(١)</sup> العدلِ النَّافِعِ في أمورِ معاشهم، بِحَسَبِ النَّوعِ عند استيلاء شوقهم إلى ما يحتاجون إليه بِحَسَبِ الشَّخْصِ، فيَقْدِمُونَ على مخالفةِ الشرع، وإذا كان للمطيعِ ثوابٌ، وللعاصي عقابٌ آخر، وبأنَّ عملهم الرَّجاءُ والخوفُ على الطَّاعَةِ وتركِ المعصية، كان انتظامُ الشريعة أقوى ممَّا إذا لم يكن كذلك.

(١) في بعض الشروح: (اختلال).

وإليه أشار بقوله: (النَّافِعِ اسْتِعْمَالُهَا فِي الرِّيَاضَةِ) فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُخْسَنِ وَالْمُسِيءِ جَزَاءٌ مِنْ عِنْدِ الْإِلَهِ الْقَدِيرِ عَلَى مَجَازَاتِهِمْ، الْخَيْرِ بِمَا يَبْدُوهُ أَوْ يَخْفَوْنَهُ مِنَ الْأَفْكَارِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ.

وإليه أشار بقوله: (وَتَذَكُّرِ الْإِنذَارَاتِ الْمُسْتَلَزِمَةِ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ) وَوَجِبَ مَعْرِفَةُ الْمُجَازِي عَلَى الْمَمْتَلِينَ لِلشَّرِيعَةِ فِي الشَّرِيعَةِ.

وإليه أشار بقوله: (وِإِدَامَةِ النَّظَرِ فِي الْأُمُورِ الْعَالِيَةِ) ثُمَّ الْمَعْرِفَةُ الْعَامَّةُ؛ فَلَنْ تَكُونَ يَقِينَةً، فَلَا تَكُونُ ثَابِتَةً، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا سَبَبٌ حَافِظٌ لَهَا، وَهُوَ التَّذَاكُرُ الْمَقْرُونُ بِالتَّكْرَارِ، وَالْمَشْتَمَلُ عَلَيْهِمَا إِنَّمَا يَكُونُ عِبَادَةً مُذَكَّرَةً لِلْمَعْبُودِ، مَكْرَرَةً فِي أَوْقَاتٍ مُتتَالِيَةٍ كَالصَّلَوَاتِ وَأَمْثَالِهَا.

فإذن: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ دَاعِيًا إِلَى التَّصَدِيقِ بِوُجُودِ خَالِقٍ قَدِيرٍ خَبِيرٍ، وَإِلَى الْإِيمَانِ بِشَارِعٍ مَبْعُوثٍ مِنْ قَبْلِهِ صَادِقٍ، وَإِلَى الْاعْتِرَافِ بِوَعْدِ وَوَعِيدِ أُخْرَوِيَّيْنِ إِلَى الْقِيَامِ بِعِبَادَاتٍ يُذَكَّرُ فِيهَا الْخَالِقُ بِنِعْمَتِ الْجَلَالِ، وَإِلَى الْإِنْقِيَادِ بِقَوَانِينِ شَرْعِيَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا النَّاسُ فِي مَعَامِلَاتِهِمْ، حَتَّى تَسْتَمِرَّ بِذَلِكَ الدَّعْوَةُ إِلَى الْعَدْلِ الْمَقِيمِ لِحَيَاةِ النَّوْعِ، ثُمَّ أَضِيفَ لِمُمَثِّلِي الشَّرْعِ إِلَى هَذَا النَّفْعِ الْعَظِيمِ الدُّنْيَوِيِّ، الْأَجْرَ الْجَزِيلَ وَالثَّوَابَ الْجَمِيلَ.

وإليه أشار بقوله: (مَعَ زِيَادَةِ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: ثُمَّ زِيدَ لِلْعَارِفِينَ مِنْ مُسْتَعْمِلِيهَا الْمُنْفَعَةُ الَّتِي خُصُّوا بِهَا فِيمَا هُمْ مُؤْتَلُونَ وَجُوهُهُمْ شَطْرُهُ، يَعْنِي: الْكَمَالَ الْحَقِيقِيَّ، قَالَ: فَانْظُرْ إِلَى الْحِكْمَةِ، يَعْنِي: تَبْعِيَّةَ النِّظَامِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، ثُمَّ إِلَى الرَّحْمَةِ، يَعْنِي: إِيفَاءَ الْأَجْرِ الْجَزِيلِ بَعْدَ النَّفْعِ الْعَظِيمِ، وَإِلَى النُّعْمَةِ، يَعْنِي: الْإِبْتِهَاجَ الْحَقِيقِيَّ لِلْعَارِفِينَ، تَلَحُّظُ

جنايأ؛ أي: تلاحظ جناب مفيض هذه الخيارات جنائياً تبهرك؛ أي: تعليق وتدهشك عجائبه، ثم أقم؛ أي: الشرع، واستقم إلى ذلك الجناب المُقَدَّس<sup>(١)</sup>.

ثم قال المصنّف: ثم اعلم أنّ ما ذكره الشيخ من أمور الشريعة والنبوة ليس ممّا لا يُمكن أن يعيش الإنسان إلّا به، إنّما هي أمور لا يكمل النظام المؤدي إلى إصلاح حال العموم في المعاش والمعاد إلّا بها، والإنسان يكفيه في أن يعيش نوعاً من السياسة، بحفظ اجتماعهم الضّروري، وإن كان ذلك النوع منوطاً بتغلب إلى ما يجري مجراه، والدليل على ذلك تعيش سكان أطراف العمارة بالسياسات الضّرورية.



(١) ينظر: الإشارات والتنبيهات لابن مينا: ١/ ١٤٤.

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ التَّكْلِيفَ وَاجِبٌ]

قال: (وَوَاجِبٌ لِرَجْرِهِ عَنِ الْقَبَائِحِ، وَشَرَائِطُ حُسْنِهِ: انْتِفَاءُ الْمَفْسَدَةِ، وَتَقَدُّمُهُ، وَإِمْكَانُ مُتَعَلِّقِهِ، وَبُيُوتُ صِفَةٍ رَائِدَةٍ عَلَى حُسْنِهِ، وَعِلْمُ الْمُكَلَّفِ بِصِفَاتِ الْفِعْلِ وَقَدْرِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، وَامْتِنَاعُ الْقَبِيحِ عَلَيْهِ، وَقُدْرَةُ الْمُكَلَّفِ عَلَى الْفِعْلِ، وَعِلْمُهُ بِهِ، وَإِمْكَانُهُ وَإِمْكَانُ الْأَلَةِ، وَمُتَعَلِّقُهُ: إِنَّمَا عِلْمٌ: إِنَّمَا عَقْلِيٌّ أَوْ سَمْعِيٌّ، وَإِنَّمَا ظَنٌّ، وَإِنَّمَا عَمَلٌ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ لِلْإِجْمَاعِ وَلَا يَصَالِ الثَّوَابِ، وَعِلَّةٌ حُسْنِيَّةٌ عَامَّةٌ، وَضَرَرُ الْكَافِرِ مِنْ اخْتِيَارِهِ، وَهُوَ مَفْسَدَةٌ لَا مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ، بِخِلَافِ مَا شَرَطْنَاهُ، وَالْفَائِدَةُ ثَابِتَةٌ).

ذهبت المعتزلة إلى أَنَّ التَّكْلِيفَ واجبٌ، والأشاعرة إلى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، والمصنِّفُ اخْتَارَ الْأَوَّلَ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (لِرَجْرِهِ عَنِ الْقَبَائِحِ) وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ، إِنَّمَا الْمَلَاذِمَةُ، فَلِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ كَأَصْلِ الْعَقْدِ مَائِلًا إِلَى مُقْتَضَى الْغَضَبِ وَالشَّهْوَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْقَبَائِحِ، فَلَوْ لَمْ يَقَرَّرْ فِي عَقْلِهِ وَجُوبُ الْوَاجِبَاتِ، وَحَرَمَةُ الْقَبَائِحِ، وَالْمَوْأَخِذَةُ بِإِخْلَالِ الْوَاجِبِ، وَارْتِكَابِ الْقَبَائِحِ؛ لِأَشْغَلِ بِهَا دَائِمًا مُقْتَضَى طَبْعِهِ وَلَمْ يَزَجِرْهُ. وَأَمَّا بَطْلَانُ اللَّازِمِ؛ فَلِأَنَّ تَرْكَ الرَّجْرِ عَنِ الْقَبَائِحِ قَبِيحٌ، وَالْحَقُّ تَعَالَى مُنَزَّاهٌ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (وَشَرَائِطُ حُسْنِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى شَرَائِطِ حُسْنِ التَّكْلِيفِ، وَهِيَ أُمُورٌ إِذَا اخْتَلَّ وَاحِدٌ مِنْهَا لَمْ يَحْسُنْ، وَالتَّكْلِيفُ يَقْتَضِي مَكْلَفًا وَمَكْلَفًا، وَشَرْوْطُهُ رَاجِعَةٌ إِلَيْهَا.

فأما ما يَرْجِعُ إلى نفسِ التكليفِ فأمران :

الأول : (انْتِفَاءُ الْمُقْسَدَةِ) ، بأن لا يكونَ التكليفُ مُقْسَدَةً لِلْمُكَلَّفِ ،  
بأن يكونَ مُوجِبًا بِالْإِخْلَالِ بِتَكْلِيفٍ آخَرَ ، ومُكَلَّفٍ آخَرَ .

(وَالثَّانِي) : (تَقْدُّمُهُ) عَلَى الْفِعْلِ بِزَمَانٍ يَتِمَكَّنُ الْمُكَلَّفُ فِيهِ مِنَ  
الاستدلالِ به ؛ لِيُنَاسِرَ الْفِعْلَ زَمَانًا وَجُوبًا إيقاعِهِ فِيهِ .

وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُكَلَّفِ بِهِ فَأَيْضًا أَمْرَان :

أحدهما : إِمْكَانٌ وَجُودِيٌّ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَأِمْكَانٌ مُتَعَلِّقٌ) لَعَدَمِ  
جوازِ التكليفِ بِالْمَحَالِ .

والثاني : اشْتِمَالُهُ عَلَى صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى حُسْنِيٍّ ؛ بِأَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ  
مَنْدُوبًا ، إِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ بِالْفِعْلِ ، وبأن يكونَ قَبِيحًا ، أَوْ يَكُونَ الْإِخْلَالُ  
بِهِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ ، إِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ بِتَرْكِ فِعْلٍ .

وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُكَلَّفِ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ :

١- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِصِفَاتِ الْفِعْلِ ؛ لِثَلَاثِ يَكْلَفُ بَارْتِكَابِ الْقَبَائِحِ ،  
وَاجْتِنَابِ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ .

٢- وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْفِعْلِ مِنَ الثَّوَابِ ؛ لِثَلَاثِ  
يُنْقِصُ الثَّوَابَ ، فَيَكُونُ جَوْرًا .

٣- وَأَنْ يَكُونَ الْقَبِيحُ مَمْتَنَعًا عَلَيْهِ ؛ لِثَلَاثِ يَخْلُ بِالْوَاجِبِ ، فَلَا يُرِيبُ  
الْمُسْتَحَقَّ لِلثَّوَابِ .

وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُكَلَّفِ فَأَرْبَعَةُ أُمُورٍ :

١- أن يكون قادراً على فعل.

٢- وأن يكون عالماً به.

٣- وأن يكون مُتَمَكِّناً من العلم.

٤- وأن يكون مُتَمَكِّناً من الآلة إن كان الفعل ذا آلة.

وَقَوْلُهُ: (وَمُتَعَلِّقُهُ)؛ أَي: مُتَعَلِّقُ التَّكْلِيفِ:

(إِمَّا عِلْمٌ عَقْلِيٌّ)، يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِتَحْصِيلِهِ، كَالْعِلْمِ بِوُجُودِ الْإِلَهِ، وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَنَحْوِهَا.

(أَوْ سَمْعِيٌّ)، لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِتَحْصِيلِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ثَبُوتُهُ بِالشَّرْعِ، وَتَصْدِيقُ خَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَالْمَعَادِ الْبَدَنِيِّ، وَخَيْرَاتِ الْبَدَنِ وَسُرُورِهِ وَسَعَادَتِهِ وَشِقَاقَاتِهِ.

(وَأَمَّا ظَنٌّ)، كَظَنِّ الْقَبْلَةِ، وَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَحُلِّ الطَّعَامِ وَأَكْثَرِ الْأَحْكَامِ الْفُرْعِيَّةِ.

(وَأَمَّا عَمَلٌ)، كَشُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ)؛ أَي: التَّكْلِيفُ (مُنْقَطِعٌ)، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى انْقِطَاعِهِ فِي الْقِيَامَةِ، وَالْمَعْقُولُ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْقُطِعْ لَمْ يُمْكِنْ إِيصَالُ الثَّوَابِ إِلَى الْمَكْلُوفِ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ يَسْتَدْعِي الْمَشَقَّةَ، وَإِيصَالُ الثَّوَابِ يَسْتَدْعِي الْخُلُوصَ عَنْهَا، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُحَالٌ، فَلَوْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ دَائِمًا لَإِنْفَى الثَّوَابُ دَائِمًا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ النِّقْصِ فِي الثَّوَابِ مِنْ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ عَدَمُهُ؟.



وَقَوْلُهُ: (وَعِلَّةُ حُسْنِهِ عَامَّةٌ) يعني: أَنَّ التَّكْلِيفَ حَسَنٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ؛ لِأَنَّ عِلَّتَهُ وَهُوَ التَّعْرِيزُ لِمَنَافِعَ عَظِيمَةٍ لَا تَحْصُلُ بِدُونِهِ، بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ عَامَّةً.

وَقَوْلُهُ: (وَضَرَرُ الْكَافِرِ) جَوَابُ عَمَّا يُقَالُ: تَكْلِيفُ الْكَافِرِ ضَرَرٌ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ مَشَقَّةٌ فِي الدُّنْيَا، وَلَا ثَوَابَ لَهُ فِي الْعُقْبَى، فَتَكُونُ مَصْلَحَتُهُ فَائِتَةً، فَكَانَ قَبِيحًا فِي حَقِّهِ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ التَّكْلِيفَ نَفْسُهُ لَيْسَ بِضَرَرٍ، وَلَا مُفْتَضٍ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ، وَإِلَّا لَكَانَ تَكْلِيفُ الْمُؤْمِنِ كَذَلِكَ بِالضَّرَرِ حَصَلَ مِنْ اخْتِيَارِ الْكَافِرِ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ، وَتَرَكَ الْإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ مَفْسَدَةٌ لَا مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ) جَوَابُ عَمَّا يُقَالُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حُسْنَ التَّكْلِيفِ مُشْرُوطٌ بِإِنْتِفَاءِ الْمَفْسَدَةِ، وَتَكْلِيفُ الْكَافِرِ مَفْسَدَةٌ لَهُ؛ لِاسْتِلْزَامِ ضَرَرِهِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَتَقْرِيرُهُ: يُمَثِّلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفُ، بَلِ الْمَفْسَدَةُ حَصَلَتْ مِنْ سُوءِ اخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ مَا شَرَطْنَاهُ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِإِنْتِفَاءِ الْمَفْسَدَةِ ثَمَّةَ مَفْسَدَةٍ لَازِمَةٍ مِنَ التَّكْلِيفِ لَا الْحَاصِلَةَ مِنْ سُوءِ الْإِخْتِيَارِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْفَائِدَةُ ثَابِتَةٌ) جَوَابُ عَمَّا يُقَالُ: تَكْلِيفُ الْكَافِرِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا الثَّوَابُ، وَلَا ثَوَابَ لَهُ فَكَانَ عَيْبًا. وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهَا ثَابِتَةٌ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ التَّعْرِيزِ لِلثَّوَابِ، وَهُوَ ثَابِتٌ كَمَا فِي تَكْلِيفِ الْمُؤْمِنِ.



## [فَصْلٌ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ اللَّطْفِ]

قال: (وَاللُّطْفُ وَاجِبٌ لِيَحْصُلَ الْغَرَضُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى وَجَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَلَّفِ وَجَبَ أَنْ يُسَمِّرَ بِهِ وَيُوجِبَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمَا شُرْطٌ فِي التَّكْلِيفِ الْعِلْمُ بِالْفِعْلِ، وَوُجُوهُ الْقُبْحِ مُتَّفِقَةٌ، وَالْكَافِرُ لَا يَخْلُو عَنْ لُطْفٍ، وَالْإِنْخِبَارُ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ لَيْسَ مَفْسُدَةً، وَيَقْبَحُ مِنْهُ تَعَالَى التَّغْذِيبُ مَعَ مَنَعِهِ دُونَ الدَّمِّ).

هذا بيانُ مسألة اللطف: وهو ما يُقَرَّبُ الْعَبْدُ إِلَى الطَّاعَةِ، وَيُبْعِدُهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، بَحِثٌ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِلْجَاءِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِهِ، فَأَنكَرَهُ الْأَشَاعِرَةُ، وَأَوْجَبَهُ الْمَعْتَزِلَةُ، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ. وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ: بِأَنَّ اللَّطْفَ يَحْصُلُ بِهِ الْغَرَضُ مِنَ التَّكْلِيفِ، وَهُوَ التَّغْرِيبُ لِلثَّوَابِ، وَمَا يَحْصُلُ بِهِ الْغَرَضُ مِنَ التَّكْلِيفِ وَاجِبٌ.

أَمَّا الصُّغَرَى، فَلَأَنَّ مَا يُقَرَّبُ الْعَبْدُ مِنَ الطَّاعَةِ، وَيُبْعِدُهُ عَنِ الْمَعَاصِي، يَكُونُ مُسْتَدْعِيًا لِحَصِيلِ الْمُكَلَّفِ بِهِ الْمُسْتَلْزَمِ لِلْغَرَضِ مِنْهُ.

وَأَمَّا الْكِبْرَى؛ فَلَأَنَّ التَّكْلِيفَ وَاجِبٌ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِاللُّطْفِ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَاجِبٌ: بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْغَرَضُ مِنَ التَّكْلِيفِ وَاجِبٌ، بَلْ مَا لَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَذَلِكَ لِحَوَازِ تَعَدُّدِهِ، فَلَا يَلْزَمُ

وجوب جميعه، وبأن هذا التعريف في نفسه ممكن، والله تعالى قادر على كل الممكنات، فيمكنه إيجاد التقريب ابتداء من غير الوسط، فيكون الوسط عبثاً.

وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ) بَيَانُ أَقْسَامِهِ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلَ اللَّهِ، أَوْ فِعْلَ الْمُكَلَّفِ، أَوْ فِعْلَ غَيْرِهِمَا.

فَالأَوَّلُ: كَخَلْقِ الْقُدْرَةِ لِلْعَبْدِ، وَإِكْمَالِ الْعَقْلِ، وَنُصْبِ الْأَدِلَّةِ، وَتَهْيِئَةِ آلَةِ قَبْلِ الطَّاعَةِ، وَتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ.

وَالثَّانِي: كَنَظَرِهِ وَفِكْرِهِ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَتَوَصُّلِهِ إِلَى تَحْصِيلِهِ، وَالوَاجِبُ عَلَى اللَّهِ فِيهِ أَنْ يَعْرِفَهُ وَيُوجِبَهُ عَلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ: كإِعَانَةِ النَّاسِ إِثَّاهُ فِي تَحْصِيلِ مَصَالِحِهِ، وَدَفْعِ مَفَاسِدِهِ، وَالتَّائِسِي بِهِ فِي أَعْمَالِهِ الصَّالِحَةِ وَإِيمَانِهِ وَطَاعَتِهِ، وَالانْتِزَاجِ عَنْ أَعْمَالِهِ الْفَاسِدَةِ عِتْبَاراً بِهِ، وَالوَاجِبُ فِيهِ عِلْمُ الْمُكَلَّفِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ يَفْعَلُ اللَّطْفَ، وَلَكِنْ قَوْلُهُ: (شُرِطَ فِي التَّكْلِيفِ الْعِلْمُ بِالْفِعْلِ) لَيْسَ فِيهِ مَا يُشْعِرُ بِوُجُوبِهِ عَلَى اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَوُجُوهُ الْقُبْحِ مُتَنَبِّهَةٌ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: اللَّطْفُ إِمَّا يَجِبُ إِذَا خَلَا عَنْ وَجْهِ الْقُبْحِ وَالْمُفْسَدَةِ، فَلِإِنَّ وَجْهَ الْحُسْنِ وَالْمَصْلَحَةِ لَا تَكْفِي فِي وَجوبِ اللَّطْفِ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ انْتِفَاءِ الْقُبْحِ وَالْمُفْسَدَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّطْفُ الَّذِي يُوجِبُونَهُ مُشْتَمِلاً عَلَى وَجْهِ الْقُبْحِ وَالْمُفْسَدَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَكُونُ وَاجِباً.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ جُودَ الْقُبْحِ مُتَنَفِيَةٌ، نَعْلَمُ ذَلِكَ لِأَنَّا مُكَلَّفُونَ بِتَرْكِهَا، وَكُلُّ مَا كُنَّا مُكَلَّفِينَ بِتَرْكِهِ يَكُونُ مَعْلُومًا لَنَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَا ثَمَّةَ وَجْهِ قُبْحٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْكَافِرُ لَا يَخْلُو عَنْ لُطْفٍ) جَوَابٌ عَمَّا يَقَالُ: الْكَافِرُ مُكَلَّفٌ بِالْإِيمَانِ وَلَا لُطْفَ بِهِ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لُطْفًا بِهِ لَحَصَلَ الْمَلُطُوفُ بِهِ؛ أَيِ: الْإِيمَانُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلُّطْفِ إِلَّا مَا حَصَلَ الْمَلُطُوفُ بِهِ عِنْدَهُ، فَلَوْ وَجَبَ اللَّطْفُ مَا تَحَقَّقَ التَّكْلِيفُ بِدُونِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُهُ، أَيِ: مُوجِبَ وَجوبِ اللَّطْفِ هُوَ التَّكْلِيفُ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَخْلُو مِنْ لُطْفٍ؛ لِأَنَّهُ الْمُقَرَّبُ إِلَى الطَّاعَةِ لَا مَا حَصَلَ الْمَلُطُوفُ بِهِ عِنْدَهُ، فَجَازَ أَنْ يَتَحَقَّقَ اللَّطْفُ دُونَ الْمَلُطُوفِ بِهِ لِمَانِعٍ، وَهُوَ سُوءُ الْاِخْتِيَارِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْإِخْبَارُ بِالسَّعَادَةِ) جَوَابٌ عَمَّا يَقَالُ: لَوْ كَانَ اللَّطْفُ عَلَيْهِ وَاجِبًا لَمَا صَدَرَ عَنْهُ مَا يَنَافِيهِ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ الْمَنَافِيَانِ؛ لَكِنَّهُ صَدَرَ ذَلِكَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، فَإِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ الْمُكَلَّفِينَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَبَعْضُهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَالْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ مُنَافٍ لِلُّطْفِ؛ لِكُونِهِ مَفْسُودَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِغْرَاءٌ لَهُ عَلَى الْمَعَاصِي.

وَتَقْرِيرُهُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ مَفْسُودٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَمْتَنَعَ بِهِ عَنِ الْمَعَاصِي، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ بِسَبِيهِ، فَيَكُونُ لُطْفًا.

وَقَوْلُهُ: (وَيَقْبُحُ مِنْهُ تَعَالَى التَّغْذِيبُ مَعَ مَنَعِهِ)؛ أَيِ: يَقْبُحُ مِنَ الْمُكَلَّفِ

تعذيبُ المُكَلَّفِ إذا منعه اللُّطْفُ؛ لأنَّ منعه بمنزلة الأمرِ بالمعصية والإلجاءِ إليها، فبعد ذلك يقبَحُ التعذيبُ، وهو ظاهرٌ.

وَفِيهِ تَظَرُّ؛ لأنَّ اللُّطْفَ إذا كان واجباً لا يجوزُ على الواجب تركه، فواجبُ الوجودِ: إمَّا أن لا يوجبَ اللُّطْفُ أو لا يتركه.

وَقَوْلُهُ: (دُونَ الدِّمِّ) يعني: لا يَقْبَحُ من المُكَلَّفِ دَمُ المُكَلَّفِ إذا منعه اللُّطْفُ؛ لأنَّ الدِّمَّ حَقٌّ يُسْتَحَقُّ على القبيح، غيرُ مختصٍّ بالمُكَلَّفِ، بِخِلَافِ الْعِقَابِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْمُكَلَّفِ، ولهذا لو أغْرَى الإنسانُ غَيْرَهُ على القبيح، فَقَعَلَهُ لم يَنْقُطْ من المُغْرِي حَقُّ الدِّمِّ، ولهذا كان لِإِبْلِيسَ حَقُّ الدِّمِّ لأهلِ النَّارِ، وإن كان هو المُغْرِي على المعاصي.

※ ※ ※

## [فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ اللَّطْفِ]

قال: (وَلَا بُدَّ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ إِلَّا تَرَجَّحَ بِهَا مُرَجَّحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَسَبِّبِينَ، وَلَا يَتَلَوَّحُ الْإِلْجَاءُ، وَيَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ اللَّطْفَ إِجْمَالًا أَوْ تَفْصِيلًا، وَيَزِيدُ اللَّطْفُ عَلَى جِهَةِ الْحُسْنِ، وَيَدْخُلُهُ التَّخْيِيرُ، وَيُشْتَرَطُ حُسْنُ الْبَدَلَيْنِ، وَبَعْضُ الْأَلَمِ قَبِيحٌ يَصْدُرُ عَنَّا خَاصَّةً، وَبَعْضُهُ حَسَنٌ يَصْدُرُ مِنْهُ تَعَالَى وَمِنَّا، وَحُسْنُهُ: إِمَّا لَا يَتَحَقَّقُ أَوْ لَا يَسْتَمَالُهُ عَلَى النَّفْعِ، أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ الزَّائِدَيْنِ، أَوْ لِكَوْنِهِ عَادِيًّا، أَوْ عَلَى وَجْهِ الدَّفْعِ، وَلَا بُدَّ فِي الْمُشْتَمِلِ عَلَى النَّفْعِ مِنَ اللَّطْفِ).

لَمَّا قَرَعَ مِنْ بَيَانِ وَجوبِ اللَّطْفِ بَيْنَ أَحْكَامِهِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

الأول: وجوبُ المناسبةِ بين اللَّطْفِ والمَلُطُوفِ به؛ بأن يكون اللَّطْفُ داعيًا إِلَى حُصُولِ المَلُطُوفِ به، فَإِنَّ عَدَمَهَا يوجبُ التَّرجيحَ بِهَا مُرَجَّحٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَسَبِّبِينَ؛ لِأَنَّ كَوْنَ اللَّطْفِ لطفًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ كَوْنِهِ لطفًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا كَوْنَ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَلُطُوفًا بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ اللَّطْفِ، أَوَّلَى مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ.

الثاني: أَنْ لَا يَتَلَوَّحَ اللَّطْفُ فِي اسْتِدْعَاءِ المَلُطُوفِ بِهِ حَدَّ الْإِلْجَاءِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ اللَّطْفُ لطفًا؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِلْجَاءِ مَأْخُودٌ فِي حَقِيقَتِهِ.

الثالث: أَنْ يَعْلَمَ اللَّطْفُ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ لَمْ يَعْلَمْ

المناسبةً بينه وبين الملطوف به، فلم يكن ذاعياً له إليه، ثم إن كان العِلْمُ  
الإجماليّ كافياً لم يجب التفصيلي، كما يعلمُ أنَّ ضَرْبَ البهيمَةِ لطفٌ  
لنا، وإن لم يكن كافياً وَجَبَ التفصيلُ.

الرَّابِع : أن يزيدَ اللَّطْفُ على جهةِ الحُسْنِ لصفةٍ زائدةٍ على الحُسْنِ  
من جهةٍ كونه واجباً في الفرائض، ومندوباً كالتوافلِ.

الخامس : جوازُ دخولِ التَّخْيِيرِ فيه؛ بأن يجوزَ أن يكونَ فِعْلَانِ كُلُّ  
منهما مُشْتَمِلاً على جهةِ المصلحةِ المطلوبة من الأمرِ، فيقومُ كُلُّ منهما  
مَقَامَ الآخر كما في الكفَّارَةِ الْمُخَيَّرَةِ، وحيثُ لا يَجِبُ كُلُّ منهما على  
التعيينِ، بل أحدهما بِشَرَطِ أن يكونَ كُلُّ من الأمرينِ الَّذينِ هما لطفٌ  
على البذلِ حَسَنًا لا قُبْحَ فيه.



## [فَصْلٌ فِي حُسْنِ الْأَلَمِ وَقُبْحِهِ]

قَوْلُهُ: (وَبَعْضُ الْأَلَمِ قَبِيحٌ) لَمَّا بَيَّنَّ أَحْكَامَ اللَّطْفِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: مَصْلَحَةُ الدِّينِ، وَمَصْلَحَةُ فِي الدُّنْيَا إِمَّا مَنفَعَةٌ أَوْ مُضِرَّةٌ، وَالْمَنفَعَةُ: إِمَّا صِحَّةٌ أَوْ سَعَةٌ فِي الرِّزْقِ، أَوْ رُخْصٌ أَوْ غَيْرُهَا.

وَالْمُضِرَّةُ: إِمَّا أَلَمٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ بَلَاءٌ أَوْ غَيْرُهَا، أَوْزَدَ مُبَاحِثَ هَذِهِ الْأُمُورِ عَقِيبَ اللَّطْفِ، وَاخْتَلَفَ فِي حُسْنِ الْأَلَمِ وَقُبْحِهِ.

فَذَهَبَتِ الثَّنَوِيَّةُ إِلَى قُبْحِ الْأَلَمِ كُلِّهَا لِذَاتِهَا، وَأَنَّهَا صَادِرَةٌ مِنَ الظُّلْمَةِ. وَذَهَبَتِ الْأَشَاعِرَةُ إِلَى أَنَّ الْأَلَمَ الصَّادِرَةَ عَنِ اللَّهِ حَسَنَةٌ، سِوَاءَ كَانَتْ مُبْتَدَأً بِهَا، أَوْ مُجَازَاةً، وَسِوَاءَ يَعْقُبُهَا عِوَضٌ أَوْ لَا. وَاخْتَارَ الْمَصْنُفُ أَنَّ بَعْضَهَا قُبْحٌ يَصْدُرُ مِنَّا خَاصَّةً، كَالصَّادِرَةِ عَنْ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ لَا جَرِيْمَةَ لَهُ، وَبَعْضُهَا حَسَنٌ يَجُوزُ صَدُورُهُ مِنَ اللَّهِ وَمِنَّا.

وَقَوْلُهُ: (إِمَّا لَا اسْتِحْقَاقَ) بَيَانُ عِلَّةِ حُسْنِهِ، وَهِيَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ عَدَّةُ أُمُورٍ: إِمَّا الْاسْتِحْقَاقُ، أَوْ اشْتِمَالُهُ عَلَى نَفْعٍ زَائِدٍ عَلَى الْأَلَمِ، أَوْ عَلَى دَفْعِ ضَرَرٍ زَائِدٍ، أَوْ كَوْنُهُ عَلَى مَقْتَضَى الْعَادَةِ، كَمَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَيِّ إِذَا أَلْقَيْنَاهُ فِي النَّارِ، أَوْ كَوْنُهُ وَاقِعًا عَلَى جِهَةِ الدَّفْعِ كَمَا إِذَا وَقَعَ دَفْعًا لِلصَّائِلِ، فَإِنَّا إِذَا عَلِمْنَا اشْتِمَالَ الْأَلَمِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ حَكَمْنَا بِحُسْنِهِ قَطْعًا.



وَقَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ فِي الْمُشْتَمِلِ عَلَى النَّفْعِ مِنَ اللَّطْفِ) يعني: أَنَّ  
 الْأَلَمَ الْوَاقِعَ مِنَ اللَّهِ ابْتِدَاءً، وَهُوَ الْمُشْتَمِلُ عَلَى النَّفْعِ الْحَاصِلِ لِلْمُتَأَلِّمِ  
 مَشْرُوطٌ بِاللُّطْفِ لِلْمُتَأَلِّمِ أَوْ لغيرِهِ؛ لِأَنَّ خُلُوءَهُ عَنِ النَّفْعِ يَسْتَلْزِمُ الظُّلْمَ،  
 وَعَنِ اللَّطْفِ يَسْتَلْزِمُ الْعَبَثَ، وَقُبْحُهَا عَلَى اللَّهِ مَعْلُومٌ.



## [فَصْلٌ فِي جَوَازِ أَنْ يَقَعَ الْأَلَمُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ]

قال: (وَيَجُوزُ فِي الْمُسْتَحَقِّ كَوْنُهُ عِقَابًا، وَلَا يَكْفِي اللَّطْفُ فِي أَلَمِ الْمُكَلَّفِ فِي الْحُسْنِ، وَلَا يَحْسُنُ مَعَ اسْتِمَالِ اللَّذَّةِ عَلَى لُطْفِيَّتِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْحُسْنِ اخْتِيَارُ الْمُتَأَلَّمِ بِالْفِعْلِ، وَالْعَوَاضُ: نَفْعٌ مُسْتَحَقٌّ خَالٍ عَنِ تَعْظِيمِ وَإِجْلَالِ، وَيُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ تَعَالَى بِإِنزَالِ الْأَلَمِ، وَتَقْوِيَةِ الْمَنَافِعِ لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ، وَإِنزَالِ الْغُمُومِ، سَوَاءً أُمْنِدَتْ إِلَى عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ أَوْ مُكْتَسَبٍ أَوْ ظَنٍّ، لَا مَا يَسْتَنْدُ إِلَى فِعْلِ الْعَبْدِ، وَأَمْرٍ عِبَادِهِ بِالْمَضَارِّ أَوْ إِبَاحَتِهِ، أَوْ تَمْكِينِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، بِخِلَافِ الْإِخْرَاقِ عِنْدَ الْإِلْقَاءِ فِي النَّارِ، وَالْقَتْلِ عِنْدَ شَهَادَةِ الزُّورِ).

أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ أَنْ يَقَعَ الْأَلَمُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ، كَالْكَفَّارِ وَالْفُسَّاقِ بِطَرِيقِ الْعِقَابِ، وَيَكُونُ تَعَجِيلُهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى مَصْلَحَةٍ لِبَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ، كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ.

وقوله: (وَلَا يَكْفِي اللَّطْفُ) إشارة إلى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، إِلَى أَنَّ اللَّطْفَ غَيْرُ كَافٍ فِي أَلَمِ الْمُكَلَّفِ؛ لِيَكُونَ حَسَنًا، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ عَوَاضٍ فِي مَقَابِلِهِ مِنْ حَصُولِ مَنْفَعَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ الْوَاقِعَةَ لِأَجْلِ الْأَلَمِ بِسَبَبِ اللَّطْفِ يَقَابِلُهَا الثَّوَابُ الْمُسْتَحَقُّ، فَبَقِيَ الْأَلَمُ مُجَرَّدًا عَنِ النَّفْعِ، وَهُوَ قَبِيحٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَحْسُنُ مَعَ اسْتِمَالِ اللَّذَّةِ عَلَى لُطْفِيَّتِهِ) بيان ما ذهب إليه أبو الحسين البصريُّ، إلى أنَّ الألمَ لا يَحْسُنُ إذا اشتملت اللَّذَّةُ على اللُّطْفِ الذي في الألمِ؛ لأنَّه إنَّما يصيرُ في حكمِ المنفعةِ، إذا لم يكن طريقاً لتلك المنفعةِ إلَّا ذلك الألمُ، ولو أمكَّن الوصولُ إليها بدونها كان الألمُ ضرراً، وهو قبيحٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْعُحْسَنِ)؛ أي: لا يُشْتَرَطُ فِي حُسْنِ الألمِ الواقعِ ابتداءً من الله اختيارُ الْمُتَأَلِّمِ الْعِوَضَ الزائدَ عليه بالفعل؛ لأنَّ الاختيارَ إنَّما يعتبرُ في نفعٍ تفاوتٍ فيه اختيارُ الْمُتَأَلِّمِينَ. فأما البالغُ إلى حدٍّ لا يتفاوتُ فيه اختيارُهم لزيادته، وهو الْعِوَضُ الْمُسْتَحَقُّ عليه فهو حَسَنٌ، وإن لم يكن مختاراً بالفعل.

وَقَوْلُهُ: (وَالْعِوَضُ: نَفْعٌ مُسْتَحَقٌّ خَالٍ عَنِ تَعْظِيمٍ وَإِجْلَالٍ) إشارة إلى عِوَضِ الألمِ الواقعِ ابتداءً، وأحكامه، وعَرَفَهُ: بأنَّه النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِي عَنِ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ.

فَقَوْلُهُ: (نَفْعٌ) كالجنسِ، يشملُ التَّفْضُلَ بلا سابقةٍ استحقاقٍ، والثواب.

وَقَوْلُهُ: (مُسْتَحَقٌّ) أخرجَ التَّفْضُلَ.

وَقَوْلُهُ: (خَالٍ عَنِ تَعْظِيمٍ وَإِجْلَالٍ) أخرجَ الثَّوَابَ.



## [فَصْلٌ فِي الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لاسْتِحْقَاقِ الْعَوَضِ]

وَقَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ تَعَالَى) بَيَانُ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لاسْتِحْقَاقِ الْعَوَضِ عَلَى اللَّهِ:

- ١- فمنها: إنزال الآلام بالعبد، كالمرض وغيره، فإنه يجب على الله تعالى عَوَضُهُ، وَإِلَّا لَكَانَ ظُلْمًا، وَالظُّلْمُ عَلَى اللَّهِ قَبِيحٌ.
- ٢- ومنها: تفويت المنافع على العبد لمصلحة الغير؛ لِعَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَهُ<sup>(١)</sup> وَبَيْنَ إِنْزَالِ الْمَضَارِّ.
- ٣- ومنها: إنزال الغُومِ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ أَسْبَابَهُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرَرِ، سِوَاهُ أَسْنَدِ الْعَمِّ إِلَى عِلْمٍ ضَرُورِيِّ بِنَزُولِ مُصِيبَةٍ، أَوْ وُصُولِ أَلَمٍ، أَوْ إِلَى عِلْمٍ مُكْتَسَبٍ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى النَّظَرِ، فَيَكُونُ تَعَالَى سَبَبًا، فَكَانَ الْعَوَضُ عَلَيْهِ، أَوْ إِلَى ظَنٍّ كَالْاعْتِمَادِ عِنْدَ أَمَارَةٍ وَصُولِ مَضَرَّةٍ، أَوْ فَوَاتٍ مُنْفَعَةٍ، فَإِنَّهُ هُوَ النَّاصِبُ لِأَمَارَةِ الظَّنِّ، وَكَانَ هُوَ الْمُسَبِّبُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوَضُ.

وَقَوْلُهُ: (لَا مَا يَسْتَنْدُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (أُسْنَدَتْ) يَعْنِي: أَنَّ الْعَمَّ الْمُسْتَنْدَ إِلَى الْعَبْدِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، مِثْلُ أَنْ يَبْحَثَ الْعَبْدُ فَيَعْتَقِدَ جَهْلًا بِنَزُولِ ضَرَرٍ، أَوْ فَوَاتٍ مُنْفَعَةٍ، لَا يُوجِبُ الْعَوَضَ عَلَى اللَّهِ.

(١) أي: تفويت المنافع.

٤. ومنها: أمرُ الله تعالى عباده بإيلاء الحيوان أو إباحته، سواء كان الأمرُ للإيجابِ كالذَّبْحِ في الهدي، والكفَّارة، والنذر، أو للنَّدْبِ كالضحايا، فإنَّ العِوَضَ يجبُ على الله تعالى؛ لأنَّ الأمرَ بالألَامِ يستلزمُ الحُسْنَ، والألمُ إنَّما يَحْسُنُ إذا اشتمل على منافع عظيمة بالغية في العِظَمِ، لا يتفاوت فيه اختيارُ المتألمين كما تقدَّم.

٥. ومنها: تمكينُ غيرِ العاقلِ، كسَبَاعِ الوحشِ للإيلاء؛ لأنَّه لَمَّا مَكَّنْهُ، وجَعَلَهُ مَائِلًا إلى الإيلاءِ، مع إمكانِ عدمِ ذلك، ولم يجعلْ له عقلًا يُمَيِّزُ به الألمَ الحَسَنَ من غيره، كان ذلك بمنزلة الإغراء، فيَقْبَحُ من الله تعالى أن لا يعوِّضَ عنه.

وَقَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الإِخْرَاقِ عِنْدَ الإِلْقَاءِ فِي النَّارِ) يعني: إذا أُلْقِيَ أَحَدٌ صَيِّبًا فِي النَّارِ فَاحْتَرَقَ، أو شهد إنسانٌ بِالزُّورِ فَقُتِلَ بِشهادته، فإنَّ العِوَضَ يجبُ على المُلْقِي والشَّاهِدِ لا على الله تعالى، أمَّا في الأولِ فلأنَّ فِعْلَ الأَلَمِ واجبٌ في الحكمة بإجراء عادةِ الله، ونحن متهونون عن الإلقاء، فكأنَّ المُلْقِي أو صلَّ الأَلَمَ، فيجبُ عليه العِوَضُ، وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ الشُّهُودَ أوجبوا بشهادتهم على الإمامِ إيصالَ الأَلَمِ من جهةِ الشَّرْعِ، فصاروا وكأنَّهم فعلوه.



## [فَضْلٌ فِي وَجُوبِ انْتِصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ]

قال: (وَالانْتِصَافُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ عَقْلًا وَسَمْعًا، فَلَا يَجُوزُ تَمْكِينُ الظَّالِمِ مِنَ الْمَظْلُومِ دُونَ عَوْضٍ فِي الْحَالِ يُوَازِي ظُلْمَهُ: فَإِنْ كَانَ الْمَظْلُومُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَرَّقَ اللَّهُ أَعْوَاضَهُ عَلَى الْأَوْقَاتِ أَوْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِ بِوَيْلِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِقَابِ أَشَقَّطَ بِهَا جُزْءًا مِنْ عِقَابِهِ، بِحَيْثُ يَظْهَرُ لَهُ التَّخْفِيفُ؛ بِأَنْ يُفَرَّقَ النَّاقِصُ عَلَى الْأَوْقَاتِ).

اتفقت المعتزلة على وجوب انتصاف المظلوم من الظالم، واختلفوا بأن وجوبه عقلي أو سمعي، فذهبت طائفة إلى الأول، وأخرى إلى الثاني، والمُصَنِّفُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَقْلًا وَسَمْعًا.

أما الدليل العقلي، فهو إن لم يَنْتَصِفْ أدَّى إلى إضاعة حق المظلوم لتمكينه من الظلم، مع القدرة على دفعه، وعَدَمُ تمكين المظلوم من مكافأته، أو إضاعة حق المظلوم ظلم، وهو على الله قبيح.

وأما السَّمْعِيُّ، فَلَمَّا يَرُدُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠] ونحوه.

وقوله: (فَلَا يَجُوزُ تَمْكِينُ الظَّالِمِ) مسألة أخرى اختلف فيها المعتزلة، وهي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الْمَظْلُومِ ظَالِمًا لَيْسَ لَهُ عَوْضٌ فِي الْحَالِ يُوَازِي ظُلْمَهُ أَوْ لَا؟.

فقال أبو هاشم والكعبي: يجوز<sup>(١)</sup>، ثم اختلفا، فقال الكعبي: يجوز أن يخرج من الدنيا ولا عَوْضَ له يوازي ظُلْمَهُ. وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْضُلُ عَلَيْهِ بِالْعَوْضِ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ، ويدفعه إلى المظلوم. وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: لا يجوز ذلك، بل يجب على اللَّهِ تَبَقُّيَّتُهُ؛ لَأَنَّ الْإِنْتِصَافَ وَاجِبٌ، وَالتَّفَضُّلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فلا يجوز تعليق الواجب بالجائز.

وَقَالَ الْمُرْتَضَى<sup>(٢)</sup> مِنَ الشَّيْعَةِ: التَّبَقُّيَّةُ أَيْضًا تَفْضُلٌ، فلا يجوز تعليق الواجب به، فهذا أوجب العَوْضَ فِي الْحَالِ، واختاره المصنّف وأشار بكيفية اتصال العوض إلى المستحق، فإنَّ المستحقَّ للعوض: إمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَوْ النَّارِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَرَقَّ اللَّهُ عَوَضَهُ عَلَى الْأَوَاقَاتِ، عَلَى وَجْهِ لَا يَتَبَيَّنُ انْقِطَاعُهُ، فلا يتألَّم، أو يتفَضَّلُ عليه عقيب انْقِطَاعِهِ بِمَثْلِهِ، فلا يتألَّم بانْقِطَاعِهِ أَيْضًا.

وإن كان الثاني<sup>(٣)</sup> جعل عَوَضَهُ إسقاط جزء من عقابه، بحيث يظهر له التَّخْفِيفُ، بَأَن يَنْتَقِصَ مِنْ آلامِهِ مَا يَسْتَحَقُّ الْأَعْوَاضَ، مُتَفَرِّقًا عَلَى الْأَوَاقَاتِ، بحيثُ تَظْهَرُ لَهُ الْخِفَّةُ.



(١) أي: يجوز أن يخرج من الدنيا.

(٢) هو علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم الموسوي العلوي (ت: ٤٣٦ هـ)، كان يلقب المرتضى ذا المجدين، وكانت إليه نقابة الطالبين، وكان شاعراً كثير الشعر متكلماً له تصانيف على مذاهب الشيعة. وحدث عن سهل بن أحمد الدياجي، وأبي عبيد الله المرزباني، وأبي الحسن بن الجندي. ينظر: معجم الأدباء للحموي: ١٧٢٨ / ٤.

(٣) أي: من أهل النار.

## [فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْعِوَضِ]

قال: (وَلَا يَجِبُ دَوَامُهُ لِحُسْنِ الرَّائِدِ بِمَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْأَلَمُ، وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا، وَلَا يَجِبُ حُصُولُهُ فِي الدُّنْيَا؛ لِاخْتِمَالِ مَصْلَحَةِ التَّأَخِيرِ، وَالْأَلَمُ عَلَى الْقَطْعِ مَمْنُوعٌ، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَحَلِّ النَّزَاعِ، وَلَا يَجِبُ إِشْعَارُ صَاحِبِهِ بِإِيصَالِهِ عِوَضًا، وَلَا تَتَعَيَّنُ مَنَافِعُ، وَلَا يَصُحُّ إِسْقَاطُهُ، وَالْعِوَضُ عَلَيْهِ تَعَالَى وَاجِبٌ بِرَأْيِ الرَّاوْدِ إِلَى حَدِّ الرِّضَا، عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، وَعَلَيْنَا يَجِبُ مُسَاوَاتُهُ).

اختلف المعتزلة في وجوب دوام العوض وعدمه، فقال الجبائيان: الأول بالأول، والثاني بالثاني<sup>(١)</sup>، واختاره المصنف.

واحتج: بأنَّ حُسْنَ الْعِوَضِ إِنَّمَا هُوَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى نَفْعٍ زَائِدٍ عَلَى الْأَلَمِ زِيَادَةً يَخْتَارُ الْمُتَأَلِّمُ مَعَهَا أَلَمَهُ، وَمِثْلُ هَذَا النِّفْعِ الزَّائِدِ لَا يَسْتَدْعِي الدَّوَامَ لِعِوَازِ تَحْقِيقِهِ، وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا، فَلَا يَجِبُ دَوَامُهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ حُصُولُهُ فِي الدُّنْيَا) جَوَابٌ عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَائِي، بِأَنَّ الْعِوَضَ لَوْ انْقَطَعَ لَوَجَبَ الْإِيصَالُ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وَجوبِ الْإِيصَالِ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا هُوَ الدَّوَامُ مَعَ انْقِطَاعِ الْحَيَاةِ الْمَانِعِ مِنْ دَوَامِهِ، لَكِنْ لَا يَجِبُ إِيصَالُهُ إِلَيْهِ بِالْإِتِّفَاقِ.

(١) أي: فذهب أبو علي الجبائي إلى دوام العوض وهو القول الأول، وذهب ابنه أبو هاشم إلى عدم دوام العوض، وهو القول الثاني، واختاره المصنف.



وتقريره: لا نُسلِّمُ أنَّ المانعَ عن الإيصالِ في الدنيا هو الدَّوامُ مع انقطاعِ الحياةِ المانعِ من الدوامِ، بل الإيصالُ إليه لا يجبُ في الدنيا؛ لاحتمالِ أن يكونَ لتأخيرهِ مصلحةٌ غير ظاهرة، فالمانعُ هو انتفاءُ تلك المصلحةِ الخَفِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَلَمُ عَلَى الْقَطْعِ مَمْنُوعٌ) جوابُ دليلٍ آخرٍ لأبي علي. تقريره: لو انقطعَ العِوَضُ لزم دِوامُهُ، واللَّزَمُ باطلٌ فالملزومُ مثله.

بيانُ الملازمة: أنَّه لو انقطعَ العِوَضُ لتألَّمْ بانقطاعِهِ، والألمُ يستلزمُ العِوَضَ، فيجبُ أن يوصلَهُ، فإن لم ينقطعَ لزم دِوامُهُ، وإن انقطعَ يتألَّمْ به، ويستلزمُ العِوَضَ وهَلَمَّ جَرًّا، فلو انقطعَ لَزِمَ دِوامُهُ، وما يُؤدِّي وجودَهُ إلى عدمِهِ يكونُ محالاً، فالانقطاعُ محالٌ.

وتقريره: لا نُسلِّمُ أنَّه يتألَّمُ بالانقطاعِ؛ لجوازِ أن ينقطعَ ولا يَشْعُرَ به، فلا يَتَأَلَّمُ، مع أنَّ ذلك ليس محل النزاع، فإنَّه في العِوَضِ المُستَحَقُّ عَلَى الدَّوامِ لا في استلزامِ الألمِ الحاصلِ بالانقطاعِ بعِوضٍ آخرٍ دائماً.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ إِشْعَارُ) من جملةِ أَحْكَامِ العِوَضِ، وهو أنَّه لا يجبُ إشْعَارُ صاحبِ العِوَضِ بإيصالِهِ إليه، من حيثُ هو عِوَضٌ، بخلافِ الثَّوَابِ، فإنَّه يجبُ أن يُقَارَنَ التعظيمُ والإجلالُ، وهو لا يحصلُ إِلَّا بالإشْعَارِ أنَّه ثِوَابٌ له، وأمَّا العِوَضُ، فإنَّه نَفْعٌ زَائِدٌ يُلْتَذُّ به، وقد يُلْتَذُّ به مَنْ لَا يَعْلَمُهُ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ العِوَضَ منفعةٌ عظيمةٌ يختارُ المتألَّمُ معها أَلَمَهُ، ولا يتفاوتُ اختيارُ المتألَّمين فيه، وعدمُ الشَّوْقِ بمثله بعيد.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَنفِي لَيْسَ الشُّعُورُ بِهِ، بَلْ لَكُونِهِ عَوَضًا.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا تَتَعَيَّنُ مَنَافِعُ) هُوَ أَيْضًا مِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِهِ، يَعْنِي: أَنَّ بَعْضَ الْمَنَافِعِ لَا تَتَعَيَّنُ لِلْعَوَضِ، بَلْ كُلُّ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ نَفْعٌ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَوَضًا، بِخِلَافِ الْعَذَابِ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جَنْسِ مَا أَلْفَهُ الْمَكْلُوفُ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَصُحُّ إِسْقَاطُهُ) هُوَ أَيْضًا مِنْ جَمَلِيَّتِهَا، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصُحُّ إِسْقَاطُ الْعَوَضِ وَلَا هَيْبَتُهُ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوَضُ فِي الدُّنْيَا، وَلَا فِي الْآخِرَةِ، سِوَاءِ كَانَ عَلَى اللَّهِ، أَوْ عَلَى عِبَادِهِ.

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى الْعِبَادِ، فَإِنَّ الظَّالِمَ إِذَا اسْتَحْلَلَ مِنَ الْمَظْلُومِ، وَجَعَلَهُ الْمَظْلُومُ فِي حُلٍّ سَقَطَ عَنْهُ الْعَوَضُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ إِسْقَاطَهُ عِبَثٌ؛ لِعَدَمِ انْتِفَاعِهِ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْعَوَضُ عَلَيْهِ تَعَالَى وَاجِبٌ) يَعْنِي: إِنَّ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَوَضُ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى اللَّهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الْأَلَمِ، زِيَادَةً تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يَرْضَى بِهِ كُلُّ عَاقِلٍ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْنَا، فَالْوَاجِبُ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَلَمِ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الزَّائِدِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ ظُلْمٌ، وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا تَرَى مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَتِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَهِيَ أَنَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَجُوبًا، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلوًّا كَبِيرًا.

## [فصل في الأجل]

قال: (وَأَجَلَ الْحَيَوَانِ الْوَقْتُ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى بِطُلَانِ حَيَاتِهِ فِيهِ، وَالْمَقْتُولُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ أَوَّلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ لُطْفًا لِلْغَيْرِ لَا لِلْمُكَلَّفِ، وَالرِّزْقُ مَا صَحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعَةٌ مِنْهُ، وَالسَّيِّئُ فِي تَحْصِيلِهِ قَدْ يَجِبُ، وَقَدْ يُسْتَحَبُّ، وَقَدْ يُبَاحُ، وَقَدْ يُحَرَّمُ، وَالسَّعْيُ تَقْدِيرُ الْعَوَاضِ الَّذِي يُبَاحُ بِهِ الشَّيْءُ، وَهُوَ رُخْصٌ وَعَلَاءٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ الْعَادَةِ وَاتِّحَادِ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ، وَيُسْتَنْدَانِ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَإِلَيْنَا أَيْضًا، وَالْأَصْلَحُ قَدْ يَجِبُ لَوْجُودِ الدَّاعِي وَاتِّفَاءِ الصَّارِفِ). لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ لُطْفًا مِنْ وَجْهِ عَلَى مَا سَيُظْهِرُ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَصَالِحِ، أُعْقِبَ بَخْبَتِهِ بِبَيِّنَتَيْهَا.

وَأَجَلُ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ وَقْتُ تَحَقُّقِهِ، وَوَقْتُ كُلِّ شَيْءٍ مَا قُدِّرَ بِهِ مِنْ مَعْلُومٍ مُتَّجِدٍ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ قَبْلَهُ، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْلُومُ الْمَتَّجِدُ وَجُودًا كَمَا يُقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَوْ عَدَمًا كَمَا يُقَالُ: أَظْلَمَتِ الْأَرْضُ عِنْدَ عَدَمِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمَا يَجْعَلُ وَقْتُ الشَّيْءِ جَازًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَقْتًا لَهُ، فَإِنَّهُ كَمَا يُقَالُ: قَدِمَ زَيْدٌ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، يُقَالُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ عِنْدَ قُدُومِ زَيْدٍ، وَعَرَّفَ أَجَلَ الْحَيَوَانِ بِالْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ بِطُلَانِ حَيَاتِهِ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْمَقْتُولُ) يَعْنِي: أَنَّ الْمَقْتُولَ لَوْ لَمْ يَقْتُلْ جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ أَيِ: الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ

وزعم أنَّ المقتولَ ليس بميتٍ بفعلِ الله، والقتلُ فعلُ القاتلِ، وذلك خلاف النصِّ، قالَ الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٤)؛ ولأنَّ المقتولَ عَلِمَ الله انقطاعَ حياته أو لا، والثاني: جهل الله تعالى عنه، والأوَّلُ يوجبُ أن يكونَ ميتاً بأجله؛ لأنَّ الأجلَ هو الوقتُ الذي عَلِمَ الله بطلانَ حياته فيه.

وَقَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَجْلُ لُطْفًا لِلغَيْرِ) ظاهرٌ. وَقَوْلُهُ: (لِلْمُكَلَّفِ) يعني: لا يجوزُ أن يكونَ أجلُ الإنسانِ المُكَلَّفِ لُطْفًا له؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ يَنْقَطِعُ بِالمَوْتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وعنده لا يَتَحَقَّقُ اللُّطْفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا مَضَى مِنَ التَّكْلِيفِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالرِّزْقُ) لَمَّا جاز أن يكونَ لُطْفًا ذَكَرَهُ، واختلفت عباراتُ النَّاسِ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ الْمَلِكِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُقْنُونَ﴾ (البقرة: ١٣). وعلى هذا يجوزُ أن يأكلَ الإنسانُ رِزْقَ غَيْرِهِ وبالعكسِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ الْغِذَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: ٦)، والمرادُ بِهِ الْغِذَاءُ؛ لِأَنَّ الدَّوَابَّ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا، وَعَلَى هَذَا لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ رِزْقَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَا قُدِّرَ أَنْ يَكُونَ غِذَاءً لِشَخْصٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ غِذَاءً لِغَيْرِهِ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فِي كَوْنِهِ رِزْقًا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: الرِّزْقُ مَا صَحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ، فَطَعَامُ الْبَهِيمَةِ قَبْلَ أَنْ تَسْتَهْلِكَهُ بِالْمَضْغِ وَالْبَلْعِ لَا يَكُونُ رِزْقًا لَهَا؛ لِأَنَّ لِلْمَالِكِ مَنَعُهُ مِنْهَا، وَمَا اسْتَهْلَكَهُ الْغَاصِبُ مِنَ الطَّعَامِ الْمَغْصُوبِ بِالْأَكْلِ

لا يكون رزقاً؛ لأنَّ الله تعالى منَّه من الانتفاع به بعد مَضْغِهِ بالبيع؛ لأنَّ تَصَرُّفَاتِهِ مُحَرَّمَةٌ.

وَأَمَّا الرَّازِقُ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ هو الله تعالى؛ إذ الرزق مخلوق، ولا خالق غير الله تعالى، فلا رازق غيره، لكن لا يجب عليه أن يرزق أحداً؛ لعدم تصوُّر الوجوب عليه، فرزقه فضل، وفي منعه عدل.

وعند المعتزلة: الحرام ليس يرزق من الله، والمباح إن كان ممَّا أتى به العبد ينصب وتعب، فالعبد هو الرازق لنفسه دون الله تعالى؛ لأنَّ أفعاله مضافة إليه، وما أتاه بغير فعله، فهو من الله، وهو رازقه ذلك الرزق.

وقوله: (وَالسَّيِّئُ فِي تَحْصِيلِهِ)؛ أي: في تحصيل الرزق أنواع: واجب، ومستحب، ومباح، وحرام.  
فالأول: ما كان لإقامة المهجة.

والثاني: ما كان للتقوى على العبادة والتوسعة على عياله.  
والثالث: ما كان للتجمل.

والرابع: ما كان أسبابه حراماً من ارتكاب منهي، أو منع واجب.  
وقوله: (وَالسُّعْرُ) إِنَّمَا تَعَرَّضَ لَهُ لكونه متعلقاً بالمصالح، ورسمه بآئه تقدير العوض الذي يباع به شيء وهو رخص وغلاء؛ أي: رخيص وغالي، والضابط لذلك اعتبار العادة واتحاد الوقت والمكان، فما يباع به

الشيء في العادة في وقتٍ معيَّن في مكانٍ مُعيَّن هو الميزانُ، وانحطاطه عنه في ذلك الوقت والمكان رُخصٌ، وارتفاعه عنه غلاءٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَيَسْتَنْدَانِ إِلَيْهِ تَعَالَى)؛ أي: كلُّ واحدٍ من الرُّخصِ والغلاءِ، فإن قلَّ لجَنسٍ متاعٌ مُعيَّن وكثر الرغبات فيه صار غلاءً، وبالعكس يصير رخصاً، وذلك من الله تعالى لمصلحةٍ يعلمها.

وَقَوْلُهُ: (وَالِيتَا)؛ أي: يستند كلُّ منهما إلينا<sup>(١)</sup>، بأن يحلَّ الظالمُ النَّاسَ على بيعِ سلعةٍ بثمنٍ غالٍ، أو المُحتكرُ يفعلُ ذلك، والرُّخصُ مخالفةٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْأَضْلَحُ قَدْ يَجِبُ) معناه: أنَّه يجبُ في حالٍ دونَ حالٍ؛ لأنَّه إن كان فيه مصلحةٌ بغيرِ مفسدةٍ، فوجد الدَّاعي وانتفى المانع وجب، وإلا فلا، وهذه المباحثُ أيضاً مبنيةٌ على قواعدهم الفاسدةِ أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، وأنَّ الله لا يفعلُ القبيحَ ولا يفعلُ إلا لغرضٍ، وقد أُشيرَ إلى ضعفِ ذلك كله، فلا فائدةَ في إعادته.



(١) هذا مذهب المعتزلة، بناءً على أنه يكون من أفعال العباد تورُّداً، أما عند أهل السنة، فإنَّ المتمرَّع عندهم هو الله تعالى وخِذَهُ. ينظر: شرح المقاصد: ٣٢٠/٤.

## [المَقْصِدُ الرَّابِعُ فِي النُّبُوَّةِ]

قال: (المَقْصِدُ الرَّابِعُ فِي النُّبُوَّةِ: البَعْنَةُ حَسَنَةٌ لَا شَتِمَالِيهَا عَلَى فَوَائِدَ: كُمُعَاَصِدَةِ الْعَقْلِ فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَاسْتِفَادَةُ الْحُكْمِ فِيمَا لَا يَدُلُّ، وَإِزَالَةُ الْخَوْفِ، وَاسْتِفَادَةُ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَالنَّافِعِ وَالضَّارِّ، وَحِفْظُ النَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ، وَتَكْمِيلُ أَشْخَاصِهِ بِحَسَبِ اسْتِغْدَادَاتِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ، وَتَعْلِيمِهِمُ الصَّنَائِعَ الْحَقِيقَةَ وَالْأَخْلَاقَ وَالسِّيَاسَاتِ، وَالْإِخْبَارُ بِالْعِقَابِ وَالنَّوَابِ، فَيَحْصُلُ اللَّطْفُ لِلْمُكَلَّفِ، وَشُبْهَةُ الْبِرَاهِمَةِ بَاطِلَةٌ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ، لَا شَتِمَالِيهَا عَلَى اللَّطْفِ فِي التَّكَالُفِ الْعَقْلِيَّةِ).

لم يُعْرِفْ النُّبُوَّةَ وَلَا النَّبِيَّ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّ كَوْنَ البَعْنَةِ حَسَنَةً. وَعُرِفَهَا: الْإِشَارَةُ بِأَنَّ النُّبُوَّةَ مُوهَبَةٌ مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ لِمَنْ اصْطَفَاهُ مِنْ عِبَادِهِ: أَرْسَلْنَاكَ وَبَعَثْنَاكَ قَبْلَكَ عَنَّا.

فَقَوْلُهُ: أَرْسَلْنَاكَ، لِيَبَيِّنَ الرِّسَالَةَ. وَقَوْلُهُ: وَبَعَثْنَاكَ؛ لِيَبَيِّنَ النُّبُوَّةَ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النُّبُوَّةَ قَائِمَةٌ بِالنَّبِيِّ، وَقَوْلُ اللَّهِ قَائِمٌ بِهِ فَلَا يَصُحُّ الْحَمْلُ، لَكِنَّهُ يَصُحُّ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفًا لِلْبَعْنَةِ بِمَعْنَى الْإِرْسَالِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْرَفَ بِأَنَّ النُّبُوَّةَ حَكْمَةٌ قَامَتْ بِمَنْ يَدْعُو إِلَى الْإِلَهِيَّاتِ مُبْرِهِنًا بِالْمُعْجَزَاتِ، وَالنَّبِيُّ مَنْ قَامَتْ بِهِ هَذِهِ الْحَكْمَةُ، وَالْمَرَادُ بِالْحَكْمَةِ تَحْلِيَةُ النَّفْسِ بِالْكَمَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، بِحَسَبِ الْإِسْتِعْدَادِ، وَالْإِلَهِيَّاتِ مَا يَنْسَبُ إِلَى الْإِلَهِ مِنْ مَعْرِفَةِ

وتوحيد، وما يسنده إليه النَّبِيُّ عليه السلام من الشرائع والمعجزات ما سيأتي، وقالت الحكماء: النَّبِيُّ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

١- من اختَصَّ بالاطِّلاع على الغائبات؛ لِصَفَاءِ جَوْهَرِ نَفْسِهِ، وَشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْمَبَادِي الْعَالِيَةِ، بَلَا كَسْبٍ وَتَعَلُّمٍ.

٢- وَيُطَاعِيهَا لِهَيُولَى الْعُنْصَرِيَّةِ، الْقَابِلَةِ لِمَفَارِقَةِ الصُّورِ إِلَى بَدَلٍ.

٣- وبمُشَاهَدَتِهِ الْمَلَائِكَةَ عَلَى صُورٍ مُتَخَيَّلَةٍ، وَسَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ بِالْوَحْيِ، فَتِلْكَ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ.

وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى كُلِّ مِنْهَا، فَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ، فَهُوَ أَنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا بِالْاطِّلاعِ الْاطِّلاعَ عَلَى جَمِيعِ الْغَائِبَاتِ، فَلَيْسَ شَرْطًا لِلنُّبُوَّةِ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ أَرَادُوا الْاطِّلاعَ عَلَى بَعْضٍ، فَلَيْسَ بِمُخْتَصِّصٍ بِالنَّبِيِّ؛ إِذْ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ اطِّلاعٌ عَلَى بَعْضِهَا بَلَا كَسْبٍ وَتَعَلُّمٍ، وَأَقْلُ ذَلِكَ بِالْمَنَامِ، وَأَنَّ النُّفُوسَ الْبَشَرِيَّةَ مُتَجَدِّدَةٌ بِالنُّوعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَلَا يَخْتَلِفُ فِي الْاطِّلاعِ، بَلْ يَجُوزُ لِبَعْضٍ مَا يَجُوزُ لْغَيْرِهِ، فَلَا يَخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ.

وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي، فَإِنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ مَادَّةَ الْعُنْصَرِ قَدْ تَطْبَعُ لِلْأُولِيَاءِ، فَلَا يَكُونُ مُخْتَصَّصًا بِالنَّبِيِّ وَأَمَّا عَلَى الثَّالِثِ، فَلَأَنَّهُمْ مُنْكَرُونَ لِلْمَلَائِكَةِ، فَكَيْفَ تَكُونُ مَرْتَبَةً؟

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْاطِّلاعَ عَلَى بَعْضٍ مَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ، مِنْ غَيْرِ كَسْبٍ، وَلَا شَكٍّ فِي اخْتِصَاصِهِ بِالنَّبِيِّ، وَعَنْ قَوْلِهِمْ: النُّفُوسُ الْبَشَرِيَّةُ مُتَجَدِّدَةٌ بِالنُّوعِ، بِأَنَّ اخْتِلَافَ النُّفُوسِ فِي الْاطِّلاعِ لَيْسَ



ذاتياً، بل هو راجعٌ إلى الاستعداداتِ المختلفةِ الحاصلةِ من اختلافِ  
الأمزجة.

وعن الثاني: بأنَّ إطاعتها للأولياءِ مشروطةٌ لمتابعةِ نبيِّه وأداءِ  
شرائعه دون الأنبياء.

وعن الثالثِ: بأنَّهم قائلون بالجواهرِ المجردةِ، وهي إن لم تكن  
مرئيةً فهي جائزةُ التخيلِ على أنَّ كُلاً منها إن لم يكن خاصّةً، فالمجموعُ  
خاصّةٌ لا محالةً.

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حُسْنِ الْبَغْيَةِ، فَمَنْعَهُ الْبِرَاهِمَةُ<sup>(١)</sup>، وَهُمْ قَوْمٌ  
مِنْ حُكَمَاءِ الْهِنْدِ، وَأَثْبَتَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْحُكَمَاءُ؛ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى الْفَوَائِدِ  
وَحُلُوقِهَا عَنِ الْمَفَاسِدِ، فَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ حَسَنٌ لَا مُحَالَةَ، وَمِنْ  
فَوَائِدِهَا<sup>(٢)</sup>:

١- مُعَاوَضَةُ الشَّرْعِ لِلْعَقْلِ، وَتَوَكُّدُهُ فِيمَا يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِقْلَالِ،  
كَافْتِقَارِ الْعَالَمِ إِلَى صَانِعٍ حَكِيمٍ وَاحِدٍ قَطْعاً لِإِعْذَارِ الْمُكَلَّفِ،

(١) الْبِرَاهِمَةُ: هِيَ الْأَسْمُ الْآخِرُ لِلْهِنْدُوكِيَّةِ، وَهِيَ نَسَبَةٌ إِلَى بُرَاهْمَا، الَّذِي يُمَثِّلُ  
عِنْدَ الْهِنْدُوكِ الْقُوَّةَ الْعَظِيمَةَ السَّحَرِيَّةَ الْكَامِنَةَ الَّتِي تَطْلُبُ كَثِيراً مِنَ الْعِبَادَاتِ،  
كَقِرَاءَةِ الْأَدْعِيَةِ، وَتَقْدِيمِ الْقَرَابِينِ، وَالْبِرَاهِمَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْبِرَاهْمَا؛ لِتَكُونُ  
عَلَمًا عَلَى رِجَالِ الدِّينِ الَّذِينَ كَانَ يُعْتَقَدُ أَنَّهُمْ يَتَّصِلُونَ فِي طِبَاعَتِهِمْ بِالْعَصْرِ  
الْإِلَهِيِّ، وَلِذَا لَا يَجُوزُ ذُبْحُ الذَّبَائِحِ إِلَّا فِي حَضْرَتِهِمْ وَعَلَى أَيْدِيهِمْ. يُنْظَرُ:  
الْمَوْسُوعَةُ الْمِيسِرَةُ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ: ٩٨٥ / ٢.

(٢) أَيِ: حُسْنِ الْبَغْيَةِ.

وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾

[النساء: ١٦٥].

٢- ومنها: استفادة الحكم فيما لا يَدُلُّ العقلُ عليه بالاستقلالِ من الصفاتِ، كالسَّمْعِ والبَصَرِ والكلامِ وغيرها.

٣- ومنها: إزالة خوف المُكَلَّفِ بسبب الاشتغال بالطاعة أو تركها، فإنَّ الطَّاعَةَ تصرَّفُ في ملك الغيرِ بغيرِ إذنه، وهو يوجبُ الخوفَ، وتركها لا يوجبُ خوفَ العقابِ، وبالبعثِ يزولُ ذلك.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ دَاخِلَةٌ فِي الَّتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَ الطَّاعَةِ تَصَرُّفٌ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ، وَتَرْكُهَا يَوْجِبُ الْعِقَابَ، وَلَا يَسْتَقِلُّ فِيهِ الْعَقْلُ، فَكَانَ فِيهَا يَسْتَفَادُ بِالشَّرْعِ.

٤- ومنها: استفادة الحُسْنِ والقُبْحِ فيما لا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِمَعْرِفَةِ حُسْنِهِ وَقُبْحِهِ، فَإِنَّ النَّظَرَ إِلَى الْحُرَّةِ الْعَجُوزِ الشَّوْهَاءِ حَسَنٌ، وَإِلَى وَجْهِ الْجَارِيَةِ الْحَسَنَاءِ الْغَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ قَبِيحٌ فِي الشَّرْعِ، وَفِي الْعَقْلِ بِالْعَكْسِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَدُخُولِهَا فِي مَا تَقَدَّمَ.

٥- وَمِنْهَا: اسْتِفَادَةُ النَّافِعِ مِنَ الْأَغْذِيَّةِ وَالْأَدْوِيَّةِ الَّتِي لَا تَنْفِي التَّجَرُّبَةُ بِمَعْرِفَتِهَا إِلَّا بَعْدَ أَزْمِنَةٍ مُتَطَاوِلَةٍ لَا تَعَيِّنُهَا الْأَعْمَارُ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ، فَبِالْبَعْثَةِ تُعْرَفُ طَبَائِعُهَا وَمَنَافِعُهَا مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ وَخَطَرٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ يَبْعَثُ لِبَيَانِ الشَّرَائِعِ دُونَ الْحَقَائِقِ.

٦- وَمِنْهَا: حفظُ نوعِ الإنسانِ، فَإِنَّهُ مَدْنِيٌّ بِالطَّبْعِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مُعَاوَدَةٍ وَمُعَاوَدَةٍ وَمُعَارَضَةٍ مُسْتَلْزِمَةٍ لَشَرَعٍ يَفْرُضُهُ شَارِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

٧- وَمِنْهَا: تكميلُ أشخاصِهِ، فَإِنَّ اسْتِعْدَادَاتِ أَشْخَاصِهِ فِي الْمَعَارِفِ وَالْأَخْلَاقِ مُتَفَاوِتَةٌ، وَالْكَامِلُ نَادِرٌ، فَالِنَبِيُّ يُكَمِّلُ كُلَّ شَخْصٍ بِإِصَالِهِ إِلَى كَمَالِهِ الْمُمَكِّنِ بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِهِ.

٨- وَمِنْهَا: تعليمُ أشخاصِهِ الصَّنَائِعَ وَآلَاتِهَا فِي تَحْصِيلِ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ وَالْمَسْكَنِ، فَإِنَّ الْاِسْتِغَالَ بِطَرِيقِ تَحْصِيلِ ذَلِكَ عَسِيرٌ جَدًّا، وَبِالْبَعْثَةِ يَحْصُلُ سَهْلًا.

٩- وَمِنْهَا: تعليمُ الأخلاقِ والسياساتِ، فَإِنَّ مَعَاشَهُمْ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الأخلاقِ والسياساتِ، وَتَحْصِيلُهَا مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَتِهَا، وَهِيَ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ، فَبِالْبَعْثَةِ يَحْصُلُ ذَلِكَ.

١٠- وَمِنْهَا: الإِخْبَارُ بِالثَوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ لِيَرْغَبُوا فِيهَا، وَبِالْعِقَابِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لِيَنْزَجِرُوا عَنْهَا، فَإِنَّ الإِخْبَارَ بِهِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَعْثَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِهِمَا، فَيَحْصُلُ اللَّطْفُ لِلْمُكَلَّفِ، وَهُوَ وَاجِبٌ، فَيَجِبُ الْبَعْثَةُ، وَفِيهِ نَظَرٌ تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: (وَسُبْهَةُ الْبَرَاهِمَةِ) يَعْنِي: مُتَشَبِّهُهُمْ أَنَّ الْبَعْثَةَ إِنْ كَانَتْ لَهَا تَوَافُقُ الْعَقْلِ، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَهَا يَخَالْفُهُ فَهِيَ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ، وَهِيَ تَنَاقُضُ أَبَدًا، فَمَا يَخَالْفُهُ كَانَ بَاطِلًا، وَهِيَ بَاطِلَةٌ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَا يَوَافُقُ الْعَقْلَ قِسْمَانِ: مَا يَسْتَقِلُّ بِإِدْرَاكِهِ، وَمَا لَا يَسْتَقِلُّ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا لِلْقِسْمِ الثَّانِي.

وَقَوْلُهُ: (وَهِيَ وَاجِبَةٌ) لَمَّا كَانَ الْحَسَنُ غَيْرَ مُسْتَلْزِمٍ لِلْجَوَابِ تَعَرَّضَ لِيَانِهِ؛ لِكَوْنِهِ مُخْتَلَفًا فِيهِ، وَلَوْ ابْتَدَأَ بَيَانِ وَجوبِهَا ثَبَتَ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا بِاخْتِصَارٍ.

وَالْمُعْتَرِزُ لَقَالُوا بِوَجوبِهَا، وَالْأَشَاعِرَةُ نَفَوْهُ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْأَوَّلَ. وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْبَعْثَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى اللَّطْفِ فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيَّةِ، وَاللَّطْفُ وَاجِبٌ، فَالْبَعْثَةُ كَذَلِكَ.

أَمَّا الْكِبْرِيُّ فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا، وَأَمَّا الصُّغْرَى فَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ وَاقِفًا عَلَى التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ، كَانَ أَقْرَبَ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَتَرْكِ مَنَاهِئِهَا، وَهَذَا ضَرُورِيٌّ، وَالْوُقُوفُ عَلَى التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ مَوْقُوفٌ عَلَى الْبَعْثَةِ، فَكَانَتِ الْبَعْثَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى اللَّطْفِ. وَضَعْفُهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ، فَلَا يُوجِبُونَ الْبَعْثَةَ لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ أَصُولِهِمْ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ أَصْلًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةِ.

وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهَا فِي حَيْزِ الْوَجوبِ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ تَجِبُ بِإِيجَابٍ أَحَدٍ أَوْ بِإِيجَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ، بَلْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ حِكْمَتِهِ الْقَدِيمَةِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ لَا يَوْجَدَ مَا هُوَ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ حِكْمَتِهِ، وَهَذَا كَمَا يَقُولُ: مَا عَلِمَ اللَّهُ وَجُودَهُ يَتَحَقَّقُ لَا مُحَالَةً، وَيَجِبُ وَجُودُهُ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ وَجوبَهُ بِإِيجَابٍ أَحَدٍ، بَلْ لِأَنَّ وَجُودَهُ يَتَحَقَّقُ لَا مُحَالَةً.

## فَصْلٌ فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

قال: (وَتَحِبُّ فِي النَّبِيِّ الْعِصْمَةُ؛ لِيَخْصُلَ الْوُثُوقُ، فَيَخْصُلَ الْغَرَضُ، وَلَوْ جُوبِ مُتَابَعَتُهُ وَضِدُّهَا، وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ، وَكَمَالُ الْعَقْلِ وَالذِّكَاةِ وَالْفِطْنَةِ، وَقُوَّةُ الرَّأْيِ، وَعَدَمُ السَّهْوِ، وَكُلُّ مَا يُنْقَرُّ عَنْهُ مِنْ ذَنَاءَةِ الْأَبَاءِ، وَعُجْهِرِ الْأَمْهَاتِ، وَالْفَظَاظَةِ، وَالْغِلَظَةِ، وَالْأُبْتَةِ وَشِبْهِهَا، وَالْأَكْلِ عَلَى الطَّرِيقِ وَشِبْهِهِ).

اختلف المتكلمون في تعريف العِصْمَةِ، فَعَرَّفَهَا بَعْضُ الْأَشَاعِرَةِ: بِأَنَّهَا الْقُدْرَةُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَيَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ كُلِّ مُسْتَدِيمِ الْعِبَادَةِ. وَبَعْضُهُمْ: بِأَنَّهَا كَوْنُ الشَّخْصِ، بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ الذَّنْبُ عَنْهُ بِخَاصِيَةِ فِي نَفْسِهِ أَوْ فِي بَدَنِهِ.

وَقَالَ فِي الطَّوَالِعِ: وَمُنِعَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ عَلَى عِصْمَتِهِ، وَلَا امْتَنَعَ تَكْلِيفُهُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَبِكَوْنِهِ مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا قَلِيلًا﴾ [الاسراء: ٧٤]. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَمْنَعُ وَلَا يَسْتَدِلُّ بِالْقِيَاسِ عَلَى بَطْلَانِهِ، بَلْ بَطْلَانُهُ بِعَدَمِ الطَّرْدِ أَوْ الْعَكْسِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَيِّنَنَّكَ﴾ [الاسراء: ٧٤]، لَوْلَا أَنْ خَلَقْنَاكَ شَخْصًا يَمْتَنِعُ عَنْهُ الذَّنْبُ، لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ بِمَقْتَضَى بَشَرِيَّتِكَ؛

لكونك إذا مثلهم في الخلق، لكننا أنعمنا عليك في خلقك بزيادة على غيرك.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: هِيَ تُطْفَأُ، لَا يَكُونُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ دَاعٍ إِلَى تَرْكِ الطَّاعَةِ وَارْتِكَابِ الْمَعْصِيَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ.

وقالت الحكماء: هِيَ مَلَكَةٌ لَا تَصْدُرُ مَعَهَا الْمَعَاصِي.

وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كَوْنِ الْأَنْبِيَاءِ مَعْصُومِينَ عَنِ الْكُفْرِ إِلَّا الْفُضْلِيَّةُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْخَوَارِجِ، فَإِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا جَوَازَ الْمَعْصِيَةِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ كَفَرٌ. وَبَعْضُ النَّاسِ جَوَّزَ إِظْهَارَهُمُ الْكُفَرَ تَقِيَّةً<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ: مَنْ جَوَّزَ الْكِبَائِرَ عَلَيْهِمْ. وَمِنْهُمْ: مَنْ مَنَعَ الْكِبَائِرَ تَعَمُّدًا دُونَ الصَّغَائِرِ. وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: مَعْصُومُونَ عَنِ الْكِبَائِرِ مُطْلَقًا، عَمْدًا كَانَتْ أَوْ سَهْوًا.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (لِيَحْصُلَ الْوُثُوقُ) بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ،

(١) الْفُضْلِيَّةُ: وَهِيَ مَنْ فَرَّقَ الْخَوَارِجَ، وَإِنَّمَا سَمَّوْا بِفَضْلِ رَأْسِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُ فَارَقَهُمْ فِي الذُّنُوبِ، فَزَعَمَ أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ قَطْرَةٍ أَوْ كَذِبَةٍ شَرِكَ بِاللَّهِ، سَمَّوْا بِذَلِكَ الْفُضْلِيَّةَ، وَكَفَرُوا مِنْ خَالَفَهُمْ، وَقَالُوا: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ لَا يَقَالُ: إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ، وَلَا يَقَالُ: لَمْ يَرُدَّهَا، فَإِنْ كَانَتْ جَازِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَرَادَهَا، فَمَا كَانَ مِنْ فَعْلِهِمْ طَاعَةٌ قِيلَ: أَرَادَهُ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ فِي وَقْتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةً، قِيلَ: لَمْ يَرُدَّ، وَأَجَازُوا الْقَوْلَ: إِنَّ اللَّهَ يَرِيدُ أَمْرًا فَلَا يَكُونُ. يَنْظُرُ: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ: ١/ ٥١٣؛ التَّنْبِيْهُ وَالرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ: ١٧٩/١.

(٢) نَسَبَهُ التَّفْتَازَانِيُّ إِلَى الشَّيْعَةِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقَاصِدِ: ٥٠/٥.

(فَيَحْضُلُ الْغَرَضُ) مِنَ الْبُعْثَةِ، وَهُوَ مُتَابَعَةُ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ لَهُ فِي أَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ.

وبقوله: (وَلَوْ جُوبِ مُتَابَعَتُهُ) ومعناه: لو صَدَرَ عَنْهُ ذَنْبٌ وَجَبَ مُتَابَعَتُهُ فِيهَا؛ لَكُونِهِ نَبِيًّا، وَاجِبِ الْإِتِّبَاعِ، (وَصِدْهَا)؛ أَي: ضِدَّ الْمَتَابَعَةِ وَهُوَ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَلَا يَجُوزُ الْمَتَابَعَةُ فِيهَا، فَيُلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّادِّينَ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وبقوله: (وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ)، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ لَوْ صَدَرَ عَنْهُ ذَنْبٌ وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ؛ لَوْ جُوبِ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْإِنْكَارُ عَلَى النَّبِيِّ يُوجِبُ إِيْذَاءَهُ وَهُوَ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِتَوْفُّقِهِ عَلَى كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الشَّرَائِعُ، وَالظَّاهِرُ الْاِخْتِصَاصُ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، سَلَمَنَاهُ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ حَرَمَةَ إِيْذَاءٍ مِنْ أَتَى مُنْكَرًا.

وقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، الْمُرَادُ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَأْتِي مُنْكَرًا، فَايْذَاؤُهُ حَرَامٌ؛ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

قَالَ شَيْخِي الْعَلَامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>: وَفِي هَذِهِ الْوُجُوهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ

(١) هُوَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْفَهَانِي الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٤٩هـ).

الْمُتَابَعَةُ قَبْلَ الْبَعْثَةِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ مُطْلَقًا، وَبَعْدَ الْبَعْثَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخِصَاصِ وَالْمُبَاحِثِ وَالْمُنْدُوبَاتِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، فَكَيْفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا صَدَرَ عَنْهُمْ سَهْوًا مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْإِنْكَارُ عَلَى مَا صَدَرَ عَنْهُمْ سَهْوًا غَيْرُ جَائِزٍ.

ثُمَّ قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَجُوزُ قَبْلَ الْبَعْثَةِ صُدُورُ الْمَعَاصِي عَنْهُمْ، كَبِيرَةً كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةً، سَهْوًا أَوْ قَصْدًا، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ النُّذْرَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارٌ مِنْهُ لِمَذْهَبِ عِلْمَانَا الْحَنَفِيَّةِ، وَأَمَّا بَعْدُهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُمْ مِنَ الصَّغَائِرِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِصَّةِ النَّفْسِ إِلَّا سَهْوًا<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [النوح: ٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ تَنَابَكَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنْبِكَ﴾ [غانر: ٥٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِمَ تَحْرِمُ مَا أَعَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١]، وَأَمْثَالُهُ فَمَحْمُولٌ عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ، عَلَى مَا قِيلَ: «حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ: (وَكَمَالُ الْعَقْلِ) بَيَانُ صِفَاتٍ يَجِبُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ:  
 ١- كَمَالُ الْعَقْلِ، وَكَمَالُ الذِّكَاءِ، وَكَمَالُ الْفِطْنَةِ، وَقُوَّةُ الرَّأْيِ، وَلَا لَمْ يُرْغَبَ فِي مُتَابَعَتِهِ وَالْإِنْقِيَادِ لِأَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ بِخِلَافِ الْمُتَّصِفِ بِهَا.  
 ٢- وَمِنْهَا: (عَدَمُ السَّهْوِ)؛ لِثَلَاثِ يَخْبُطُ فِيهَا أَمْرٌ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ.

(١) ينظر: تسديد القواعد: ١٠٣٧/٢.

(٢) الرسالة القشيرية: ١/١٥٥؛ إحياء علوم الدين: ١/١٢٧؛ بريقة محمودية في شرح طريقة محمديّة: ١/١١٣.



٣- ومنها: تَنَزَّهَ عَنْ (دَنَاءَةِ الْآبَاءِ وَغَيْرِ الْأُمَّهَاتِ)؛ لثلاث تَنَفَّرَ الطَّبَاعُ عَنْهُ.

٤- وَقَوْلُهُ: (وَالْقَفَاطَةَ وَالْغِلْظَةَ)؛ أي: عَدَمُ ذَلِكَ، بَأَن لا يَكُونُ قَفْطًا غَلِيظًا القلب؛ لثلاث يَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِهِ.

(وَالْأُبْنَةَ وَشِبْهَهَا)؛ أي: عَدَمُ الْأَمْرَاضِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي الْبَدَنِ، لَا كَالْأُبْنَةِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ وَنَحْوِهَا.

٥- وَقَوْلُهُ: (وَالْأَكْلَ عَلَى الطَّرِيقِ، وَشِبْهِهِ) يَعْنِي: أَن يَكُونَ مُتَجَنِّبًا عَمَّا يَهْتَكُ الْمَرْوَّةَ، كَالْأَكْلِ عَلَى الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ يَنْبَغِي أَن يَكُونَ بَرِيئًا مِنْ كُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِسَّةٍ فِي صَاحِبِهِ.



## [فَصْلٌ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ صِدْقِ النَّبِيِّ]

قال: (وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ صِدْقِهِ ظُهُورُ الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِهِ، وَهِيَ ثُبُوتُ مَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ، أَوْ نَفْيُ مَا هُوَ مُعْتَادٌ، مَعَ خَرَقِ الْعَادَةِ، وَمُطَابَقَةِ الدَّعْوَى).  
لَمَّا بَيَّنَّ النَّبِيُّ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ صِدْقِ مَدْعِي النُّبُوَّةِ، وَقَالَ:  
إِنَّهُ (ظُهُورُ الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِهِ) وَعَرَفَهَا بِأَنَّهُ (ثُبُوتُ مَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ، أَوْ نَفْيُ مَا هُوَ مُعْتَادٌ مَعَ خَرَقِ الْعَادَةِ وَمُطَابَقَةِ الدَّعْوَى)، وَذَكَرَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَعْجَزَةَ كَمَا تَكُونُ إِبْتِنَاءً بِغَيْرِ الْمُعْتَادِ، قَدْ تَكُونُ مَنَعًا عَنْهُ، وَذَلِكَ يَكْذِبُ مُدَّعِيَهَا إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ صِدْقِهِ.

وَقَوْلُهُ: (مَعَ خَرَقِ الْعَادَةِ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (ثُبُوتُ مَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ، أَوْ نَفْيُ مَا هُوَ مُعْتَادٌ)، فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا خَرَقُ الْعَادَةِ.

وَقَوْلُهُ: (وَمُطَابَقَةِ الدَّعْوَى) احْتِرَازٌ عَنْ أَنْ يَتَّخِذَ الْكَاذِبُ مُعْجَزَةً مِّنْ مَّضَى حُجَّةٍ لِنَفْسِهِ، وَلِيَتَّمِيزَ عَنِ الْإِرْهَاصِ وَالْكَرَامَاتِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَطَابِقَانِ الدَّعْوَى لِعَدَمِهَا فِيهِمَا، وَالْإِرْهَاصُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، دَالٌّ عَلَى بَعْثَةِ نَبِيِّ قَبْلَ بَعْثِهِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَنْسَبُ أَنْ يَكُونَ لِإِخْرَاجِ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَأَنْطَقَ الْحَجَرَ مِثْلًا، لَكِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ كَاذِبٌ، فَهُوَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، لَكِنْ مَعَ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ.  
وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تَعْرِيفِ الْمَعْجَزَةِ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ،

(١) أي: يكون ذلك الإحداث قبل بعثة النبي عليه السلام.

مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِيٍّ مَعَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ<sup>(١)</sup>. وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ؛ لِعَدَمِ اشْتِمَالِهِ عَلَى التَّكَرُّارِ، وَتَعَرُّضِهِ لَذِكْرِ التَّحْدِيٍّ، لَكِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَكَلُّمِ الْحَجَرِ عَلَى خِلَافِ الْمُدَّعَى، فَالْأَوَّلَى فِي تَعْرِيفِهَا أَنْ يَزَادَ عَلَى الْمَشْهُورِ قَوْلُنَا: (وَمُطَابَقَةُ الدَّعْوَى) فَيَكُونُ قَوْلُهُ: مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِيٍّ، وَهُوَ الْمُنَازَعَةُ؛ لِإِخْرَاجِ الْكَرَامَةِ وَالْإِرْهَاصِ، وَمَنْ يَتَّخِذُ مَعْجِزَةً مَنْ مَضَى حُجَّةً لِنَفْسِهِ.

وَقَوْلُهُ: مَعَ عَدَمِ الْمُعَارَضِ، مُمَيِّزٌ عَنِ السَّحْرِ وَالشَّفْعُودَةِ.

وَقَوْلُهُ: مَعَ مُطَابَقَةِ الدَّعْوَى؛ لِإِخْرَاجِ إِنْطِاقِ الْحَجَرِ بِتَكْذِيبِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ ظَهْوُرُ الْمَعْجِزَةِ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ صِدْقِهِ لِلْعَلِمِ الْضَرُورِيِّ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَرَضِيَّ الْحَالِ لِجَمِيعِ الْوُجُوهِ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ مَبْعُوثٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِي أَنَّ اللَّهَ يَظْهَرُ عَلَى يَدَيَّ أَمْرًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ وَظَهَرَ، فَقَالَ: مَنْ لَمْ يُصَدِّقْنِي فَلَيَأْتِ بِمِثْلِ مَا ظَهَرَ عَلَى يَدَيَّ، وَعَجَزَ مَنْ عَدَّاهُ عَنْ ذَلِكَ يَحْصُلُ لِلْعَاقِلِ يَقِينٌ تَامٌّ فِي صِدْقِ دَعْوَاهُ.

وَنَظِيرُهُ: مَا إِذَا قَامَ رَجُلٌ فِي مَحْفَلٍ عَظِيمٍ، وَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ هَذَا الْمَلِكِ إِلَيْكُمْ، وَقَالَ: أَيُّهَا الْمَلِكُ إِنْ كُنْتُ صَادِقًا فِي مَقَالَتِي فَخَالَفَ عَادَتَكَ، فَقُمْ وَاقْعُدْ، فَمَتَى فَعَلَ الْمَلِكُ ذَلِكَ اضْطَرَّ الْحَاضِرُونَ إِلَى تَصْدِيقِهِ، وَهُوَ خُطَابُهُ.



(١) هذا التعريف للمعجزة، هو تعريف الإمام الرازي. ينظر: المحصل: ص

## [فَصْلٌ فِي جَوَازِ ظُهُورِ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ]

قال: (وَقِصَّةُ مَرْيَمَ وَغَيْرِهَا تُعْطِي جَوَازَ ظُهُورِهَا عَلَى الصَّالِحِينَ، وَلَا يُلْزَمُ خُرُوجُهُ عَنِ الْإِعْجَازِ، وَلَا التَّنْفِيرُ، وَلَا عَدَمُ التَّمْيِيزِ، وَلَا إِبْطَالُ دَلَالَتِهِ، وَلَا الْعُمُومِيَّةُ، وَمُنْعِزَاتُهُ قَبْلَ النُّبُوَّةِ تُعْطِي الْإِرْهَاصَ، وَقِصَّةُ مُسْلِمَةَ وَفِرْعَوْنَ وَإِبْرَاهِيمَ تُعْطِي جَوَازَ إِظْهَارِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الْعَكْسِ، وَدَلِيلُ الْوُجُوبِ يُعْطِي الْعُمُومِيَّةَ، وَلَا تَحِبُّ الشَّرِيعَةُ).

هذا إشارة إلى كرامات الأولياء، ذهب المعتزلة إلى منعها، والجمهور على جواز ظهورها.

وقوله: (وَغَيْرِهَا) يعني: حكاية آصف<sup>(١)</sup> على ما يدل عليها قوله تَعَالَى: ﴿أَنَا أَنَا نِيكَ بِهِ، قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، وحكى عمر مع سارية حين ناداه على المنبر بالمدينة، وسارية بنهاوند: يا سارية العجل، وسماع سارية كلام عمر هناك<sup>(٢)</sup>.

(١) هو آصف بن برخيا، وهو من بني إسرائيل، كان كاتباً لسليمان عليه السلام، وكان صديقاً عالمًا. وقيل: اسمه أسطوم، وكان يعلم الاسم الأعظم الذي إذا دعي الله به أجاب، وإذا سئل به أعطى، وهذا قول أكثر المفسرين في الذي عنده علم من الكتاب. ينظر: تفسير البغوي: ٦ / ١٦٤؛ الجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٢٠٤.

(٢) ينظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ١ / ٢٦٩؛ تاريخ الطبري: ٤ / ١٧٨؛ البداية والنهاية: ٧ / ١٧٤.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُ) جوابٌ عن استدلالِ المانعين عن الجوازِ خمسة:  
تقريرُ الدليلِ الأولِ: لو جازَ ظهورُها على غيرِ الأنبياءِ، لجازَ  
ظهورُها عليهم بالأولى، فيكثرُ وقوعُها، وتخرجُ عن كونها معجزةً،  
ضرورةً منعِ كثرتها عن كونها خارقةً للعادة.

وتقريرُ الجوابِ: أننا لا نُسلمُ خروجَها عن حَدِّ الإعجازِ، فإنَّ  
ظهورَها على الأنبياءِ والأولياءِ لا يَقْتَضِي كثرةً تصيرُ عادةً.

وَتَقْرِيرُ الدليلِ الثاني: لو جازَ ظهورُ الخارقِ على غيرِ الأنبياءِ لزم  
التفسيرُ عن الأنبياءِ؛ لأنَّ الحاملَ على تصديقهم انفرادهم عن غيرهم فإذا  
أشركوا زال الحاملُ وهان الخطبُ واستلزم النَّفَرَةُ. وتقريرُ الجوابِ:  
لا نُسلمُ أَنَّ الاشتراكَ يستلزمُ الهَوَانَ، فإنَّ النَّبِيَّ قد أشركوا في الأمرِ  
الخارقِ، وما أوجب ذلك الهَوَانَ والنَّفَرَةُ، فكذا مشاركةُ الصالحينَ.

وَتَقْرِيرُ الدليلِ الثالثِ: أَنَّ الاشتراكَ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ التَّمْيِيزِ بين النَّبِيِّ  
وغيره؛ لأنَّهما متساويان في الماهيةِ ولو ازمها، فلا يميزُ بينهما إلَّا من  
حيث المعجزةُ، فإذا اشتركا فيها فات التمييزُ.

وَتَقْرِيرُ الجوابِ: أَنَّ الامتيازَ لم يَنْحَصِرْ في ذلك، بل يجوزُ أن  
يكونَ باقتراحِ التَّحْدِي، فإنَّ الوليَّ لا يتحدَّى.

وَتَقْرِيرُ الدليلِ الرَّابِعِ: أَنَّ الاشتراكَ فيها يبطلُ دلالتها على صدقِ  
النَّبِيِّ؛ لأنَّ دلالتها عليه باعتبار الاختصاصِ، وهذا قريبٌ مما يليه وكان  
كال تكرار.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ مَعَ اقْتِرَانِ الدَّعْوَى دَلِيلٌ صَادِقٌ،  
وَالْوَلِيُّ لَا دَعْوَى لَهُ.

وَتَقْرِيرُ الدَّلِيلِ الْخَامِسِ: لَوْ جَازَ ظَهْوُهَا عَلَى صَادِقٍ غَيْرِ نَبِيِّ لَجَازَ  
ظَهْوُهَا عَلَى كُلِّ صَادِقٍ؛ إِذِ الْعَلَّةُ حِينَئِذٍ الصَّدَقُ لَا النَّبُوءَةُ، فَيَلْزَمُ عُمُومَةُ  
ظَهْوِ الْمَعْجِزَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ بِمَنْعِ الْمَلَاذِمَةِ: لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ظَهْوُهَا مُخْتَصًّا  
بِبَعْضِ الصَّادِقِينَ مِنْ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ لَا كُلِّ صَادِقٍ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا كَانَ عُمُومُهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ مُدَّعَى  
الْخَصْمِ.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْإِرْهَاصِ]

وَقَوْلُهُ: (وَمُعْجَزَاتُهُ قَبْلَ النُّبُوَّةِ) بَيَانُ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ظُهُورِ الْمَعْجَزَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِرْهَاصِ، فَقَدْ مَنَعَ ظُهُورَ الْكِرَامَاتِ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا طَائِفَةً مِنْهُمْ.

وَأَمَّا الَّذِينَ جَوَّزُوا الْكِرَامَاتِ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَقَدْ جَوَّزُوا ظُهُورَ مَعْجَزَةِ النَّبِيِّ قَبْلَ بَعْثِهِ، وَهُوَ الْمَسْمُومُ بِالْإِرْهَاصِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَاحْتَجَّ بِظُهُورِ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ قَبْلَ نُبُوَّتِهِ، مِثْلُ انْشِقَاقِ إِيوَانَ كِسْرَى، وَانْطِقَاءِ نَارِ قَارِمْ<sup>(١)</sup>، وَقِصَّةِ أَصْحَابِ الْفِيلِ، وَتَسْلِيمِ الْحَجَّاجِ عَلَيْهِ، وَتَظْلِيلِ الْغَمَامِ فِي طَرِيقِ الشَّامِ<sup>(٢)</sup>.



(١) ينظر: الإشارة إلى سيرة المصطفى: ٥٦/١.

(٢) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ١٥٠/٢.

## [فَصْلٌ فِي ظَهْوِرِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ]

وَقَوْلُهُ: (وَقِصَّةُ مُسَيْلَمَةَ) بَيَانُ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ظَهْوِرِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ دَعْوَاهُمْ، إِظْهَاراً لِكَذِبِهِمْ، فَمَا نَعُو الْكِرَامَاتِ مَنَعُوا أَمْرَ ذَلِكَ، وَمُجَوِّزُوهَا جَوَّزُوا ذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ وَاحْتَجَّ بِالْوُقُوعِ، فَإِنَّهُ دَلِيلُ الْجَوَازِ، وَذَلِكَ مِثْلُ مَا وَقَعَ لِمُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابِ حِينَ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا لَأَعُورَ فَأَرْتَدَّ بَصِيراً، فَدَعَا مُسَيْلَمَةُ لَأَعُورَ فَذَهَبَتْ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ<sup>(١)</sup>، وَمَا وَقَعَ لِفِرْعَوْنَ لَمَّا ضَرَبَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً، قَالَ فِرْعَوْنُ: إِنَّا أَيْضاً نَمْشِي عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ، فَأَتْبَعَهُمْ بِجُنُودِهِ، فَغَشِيَهُمْ فِي الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ فَأَغْرَقُوا جَمِيعاً، وَمَا وَقَعَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ بَرْداً وَسَلَاماً، قَالَ عَمُّهُ: أَنَا أَجْعَلُ النَّارَ بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى نَفْسِي فَبَجَاءَتْهُ نَارٌ فَأَحْرَقَتْهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَدَلِيلُ الْوُجُوبِ يُعْطِي الْعُمُومِيَّةَ) بَيَانُ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ أَنَّ الْبَعْثَةَ هَلْ تَجِبُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، بِحَيْثُ لَا يَخْلُو عَنْ بَعْثَةِ نَبِيٍّ قَبْلَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَا؟

(١) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام: ٢/ ٢٠٣.



فنفاهُ الأشاعرة بناءً على نفي الحُسنِ والقُبْحِ العقليّين، فإنّهما إذا لم يكونا عقليّين لم يتبدّلا، فكان النبيُّ الأوّلُ كافياً.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ يَنْفِي التَّعَدُّدَ الْوَاقِعَ، وَأَوْجِبُهُ الْإِمَامِيَّةُ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ الدَّلِيلَ الدَّالَّ عَلَى وَجُوبِ الْبَعَثَةِ يُعْطِي عُمُومِيَّةَ الْوَجُوبِ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّ الْحَثَّ عَلَى الطَّاعَةِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْقَبَائِحِ، لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهَا، فَتَكُونُ لَطْفًا، وَهُوَ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ.



## [فَصْلٌ فِي عَدَمِ وَجوبِ الشَّرِيعَةِ لِلنَّبِيِّ الْمَبْعُوثِ]

وَقَوْلُهُ: (وَلَا تَجِبُ الشَّرِيعَةُ) بَيَانُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ أَنَّ  
النَّبِيَّ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَرِيعَةٌ بِذَاتِهِ أَوْ لَا؟

فذهب أبو عليٍّ وأتباعه إلى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ؛ لِتَأْكِيدِ مَا فِي الْعُقُولِ،  
وَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ لَهُ شَرِيعَةٌ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

وذهب أبو هاشمٍ إلى أَنَّهُ لَا يَبْعَثُ نَبِيٌّ إِلَّا بِشَرِيعَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ كَافٍ  
فِي الْعِلْمِ بِالْعَقَلِيَّاتِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيعَةٌ كَانَتْ بَعْثُهُ عَبَثًا.

وَأَجِيبَ: بِأَنَّ بَعْثَهُ قَدْ تَشْتَمِلُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، فَتَكُونُ دَعْوَتُهُ  
إِلَى مَا فِي الْعُقُولِ تَابِعَةً لَهَا، فَلَا تَكُونُ بَعْثُهُ عَبَثًا.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي إِثْبَاتِ نُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ]

قال: (وَيُظْهِرُ مُعْجَزَةَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، مَعَ اقْتِرَانِ دَعْوَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ بِدُلٍّ عَلَى نُبُوَّتِهِ، وَالتَّحَدِّيِّ مَعَ الْاِمْتِنَاعِ وَتَوَافُرِ الدَّوَاعِي بِدُلٍّ عَلَى الْإِعْجَازِ، وَالْمَنْقُولِ مَعْنَاهُ مُتَوَاتِرًا مِنَ الْمُعْجِزَاتِ يُعْضِّدُهُ، وَإِعْجَازُ الْقُرْآنِ، قِيلَ: لِفَصَاحَتِهِ، وَقِيلَ: لِأُسْلُوبِهِ وَفَصَاحَتِهِ، وَقِيلَ: لِبَصْرِفِهِ، وَالْكُلُّ مُحْتَمَلٌ).

هذا بيانُ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ رسولَ اللَّهِ خلافاً لليهود والنصارى وبعضِ الدهرية<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ ادَّعَى الرِّسَالَةَ، وَأَظْهَرَ الْمُعْجِزَةَ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَهُوَ رَسُولٌ.

أَمَّا الْكِبَرِيُّ فَمُظَاهَرَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا الصُّغَرَى، فَإِنَّ دَعْوَاهُ النَّبُوَّةَ ثَبِتَ بِالتَّوَاتُرِ، وَأَتَى بِالْقُرْآنِ وَهُوَ مُعْجَزٌ؛ لَأَنَّهُ تَحَدَّى بِهِ فَصَحَاءَ الْعَرَبِ، وَبَلَاغَاتِهِمْ ثَبِتَ ذَلِكَ أَيْضًا بِالتَّوَاتُرِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ

(١) الدهرية: هو اعتقاد فكري ظهر في فترة ما قبل الإسلام، ويستق المصطلح من الدهر لا اعتبارها الزمان أو الدهر السبب الأول للوجود، وأنه غير مخلوق ولا نهائي، وتعتبر الدهرية أن المادة لا فناء لها، ويعد هذا الاعتقاد قريباً من اعتقاد اللادينية والإلحاد والمادية، وذكرهم الشهرستاني في كتابه بـ (معطلة العرب) وقال: إن بينهم ثلاث مجموعات. الملل والنحل: ٣/ ٧٩؛ الفرق بين الفرق: ١/ ١٢٨؛ جزيرة العرب قبل الإسلام: ص ٦٢١-٦٢٣.

مِنْ مَثَلِهِ ﴿البقرة: ٢٣﴾، وامتنعوا عن معارضته مع توافر دواعيهم إليها، إظهاراً لفصاحتهم وبلاغتهم، ولزاماً عليه، وامتناعهم مع توافر الدواعي يدلُّ على الإعجاز.

قوله: (وَالْمَنْقُولُ مَعْنَاهُ): إشارة إلى ما نقل عنه عليه السلام غير القرآن من المعجزات كالأخبار عن المُعَيَّاتِ، ونوع الماء من بين أصابعه، وإشباع الخلق الكثير من الرِّادِّ اليسير، وحديث الضَّب والغزال، وغير ذلك ممَّا فيه كثرة، فإنَّ كلَّ واحدٍ منها إن لم يكن متواتراً، فهي بحسب المعنى متواتراً؛ لأنَّ القدر المشترك بينهما متواترٌ، وإعجاز القرآن معتضدٌ بالمنقول معناه متواترٌ. واعترض الإمام<sup>(١)</sup> في المحصل ممَّا لا يبعدُ بعضه أن يكون سفسطة، وقال: لا نُسلِّمُ أنَّ رواية الغريب التي يُمكن الاستدلالُ بها على الرِّسالة بلغوا حدَّ التَّواترِ، فإنَّه ليس ما يذكُر في كتب دلائل النُّبوة ممَّا يَصُحُّ الاستدلالُ به قطعاً على الرِّسالة؛ لأنَّ ما يَصُحُّ الاستدلالُ به على ذلك أمور قليلة نحو نوع الماء بين أصابعه وأمثاله، ولا نُسلِّمُ أنَّ رواية أمثال هذا الأشياء بلغوا حدَّ التَّواترِ هو ما يحصلُ العلم عنده، والمذكور في الكتب غريباً كان أو غيره قد وصل إلى ذلك سَلَمَتاً، ولكنَّ الأمور القليلة التي التزمها تفيدُ الظنَّ، والأمور الظَّنية إذا اجتمعت أدَّت إلى حكم العقلِ جزءاً بما توافقت عليه كالتَّجربيات المحدودة في الصُّروريَّات، فإيرادُ هذه الأدلَّة المذكورة بمثابة التَّجارب المؤدِّية إلى

(١) المراد بلفظ (الإمام) عند الإطلاق، هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الرازي، الملقب بفخر الدين المتوفى سنة: (٦٠٦هـ).

حكم جزم يغني، فأحادها وإن كانت غير معتمد عليها؛ لكنّها بالجملة تؤدّي إلى حكم يغني، وإن لم يصلح لأن يناظر بها.

وَقَوْلُهُ: (وَإِعْجَازُ الْقُرْآنِ، قِيلَ: لفصاحته) ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ فِي فَصَاحَتِهِ لِبُلُوغِهَا إِلَى أَنَّ عَجَزَ الْفَصَاحَةِ وَالْبُلْغَاءِ عَنْ تَرْكِيبِ كَلَامٍ بِدَاهَتِهِ فِي الْفَصَاحَةِ.

وَقِيلَ: إِعْجَازُهُ فِي فَصَاحَتِهِ وَأَسْلُوبِهِ مَعًا، فَإِنَّ أُسْلُوبَهُ أُسْلُوبٌ خَاصٌّ عَجَزَ الْفَصَاحَةُ وَالْبُلْغَاءُ عَنْ مِثْلِهِ.

وَقِيلَ: إِعْجَازُهُ فِي صَرْفِ عُقُولِ الْفَصَاحَةِ الْقَادِرِينَ عَلَى الْمَعَارِضَةِ عَنْ إِيرَادِهَا، قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَالْكُلُّ مُخْتَمَلٌ).

وَأَقُولُ: لِكُلِّ مِنْهَا، لَكِنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ ذَلِكَ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْحِكْمَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، وَأَمَّا الْفَصَاحَةُ وَالْأَسْلُوبُ فَمُعْجَزَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرَبِ الْعَرَبِيَّاءِ، فَإِنَّ غَيْرَهُمْ عَاجِزُونَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ شُعْرِ أَمْرِ الْقَيْسِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى إِعْجَازِ ذَلِكَ.



## [فَصْلٌ فِي النَّسخِ النَّابِعِ لِلْمَصَالِحِ]

قال: (وَالنَّسخُ نَابِعٌ لِلْمَصَالِحِ، وَقَدْ وَقَعَ، حَيْثُ حُرِّمَ عَلَى نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْضُ مَا أُحِلَّ لِمَنْ تَقَدَّمَ، وَأُوجِبَ الْخِثَانُ بَعْدَ تَأْخِيرِهِ، وَحُرِّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَخَبِرَهُمْ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّأْيِيدِ مُخْتَلَفٌ، وَمَعَ تَسْلِيمِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ قَطْعًا، وَالسَّمْعُ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ لَوْجُودِ الْمُضَادِّ لِلقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَقَهْرِهِ عَلَى الْإِثْقَادِ عَلَيْهَا).

وَجْهٌ ذَكَرَ مَالَةُ النَّسخِ ههنا معارضةً لِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ من قبل اليهود، وَهِيَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ وَإِنْ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ مَا عِنْدَكُمْ، وَلَكِنْ عِنْدَنَا مَا نَنْفِيهِ، وَهُوَ أَنَّ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ إِنَّمَا ثَبَتَتْ إِذَا كَانَتْ شَرِيعَةُ مُوسَى مَنْسُوخَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا مَسْذُكْرٌ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَرِيعَتَهُ لَا تَنْسَخُ مِنَ الْمَعْقُولِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَالْمَنْقُولِ عِنْدَ آخَرِينَ عَلَى مَا سَيَجِيءُ.

وَالْمَعْقُولُ هُوَ أَنَّ الْمَنْسُوخَ إِنْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمُفْسَدَةٍ كَانَ الْأَمْرُ بِهِ قَبِيحًا، وَإِلَّا كَانَ رَفْعُهُ قَبِيحًا، وَالْأَوَّلُ مُتَنَبِّهِ بِالِاتِّفَاقِ ثَبَتَ الثَّانِي، فَكَانَ النَّسخُ بَاطِلًا، وَإِذَا بَطَلَ تَأَبَّدَتِ شَرِيعَةُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِذَا تَأَبَّدَتِ لَمْ تَنْصَحْ نُبُوَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَتَقْرِيرُ فَعْلِهَا بِنَاءٌ عَلَى أَصْلِ الْمَعْتَزَلَةِ أَنَّ النَّسخَ وَاقِعٌ، رَفْعُهُ لِمُفْسَدَةٍ حَدَثَتْ، فَإِنَّ الْأَحْكَامَ تَابِعَةٌ لِلْمَصَالِحِ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ

والأشخاص، فما كان مصلحةً بالنسبة إلى طائفةٍ في وقتٍ جاز أن يتبدلَ مفسدةً يجوز رفعها، بل يجب، وأكد جوازه بوقوعه عند اليهود، فإنه جاء في التّوراة: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى نوحٍ بَعْضَ مَا أَحَلَّ لِقَوْمٍ قَبْلَهُ، فإنه جاء في التّوراة: إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِأَدَمَ وَحَوَّاءَ: قَدْ أُحِلَّ لَكُمَا كُلُّ مَا ذَبَّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>.

وقد حَرَّمَ عَلَى نوحٍ بَعْضَ الْحَيَوَانَاتِ، وأنه قد أَوْجَبَ الْخِتَانُ عَلَى الْفُورِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ نوحٍ، مع أَنَّهُ كَانَ أَبَاحَ تَأْخِيرِهِ لِنوحٍ، وَأَبَاحَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ لِنوحٍ، وَحَرَّمَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، الَّتِي كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً قَبْلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ رَفَعَتْ فِي شَرِيعَتِهِ.

قوله: (وَخَبَّرَهُمْ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ) هُوَ الدَّلِيلُ الْمُنْقُولُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ النَّسْخِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ رَوَوْا عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: تَمَسَّكُوا بِالسَّبْتِ أَبَدًا<sup>(٢)</sup>، ودوامُ التمسك به يدلُّ على بقاءِ شريعته دائماً. وَتَقْرِيرُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْخَبَرَ مُخْتَلَقٌ، قِيلَ: اخْتَلَقَهُ ابْنُ الرَّائِدِي<sup>(٣)</sup>،

(١) ينظر: التمهيد للباقلائي: ص ١٣٠؛ الداعي إلى الإسلام للأبناي: ص ٣١٧.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: ٣٥٢ / ٥.

(٣) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي (ت: ٢٤٥ هـ)، العالم المشهور له مقالة في علم الكلام، وكان من الفضلاء في عصره، وله من الكتب المصنفة نحو من مئة وأربعة عشر كتاباً، منها كتاب فضيحة المعتزلة، وكتاب التاج، وكتاب الزمرد، وكتاب القصب وغير ذلك. وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام، وقد انفرد بمذاهب نقلها أهل الكلام عنه في كتبهم. ينظر: وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٩٤ / ١.

وَمَعَ تَسْلِيمِهِ؛ أَي: مَعَ تَسْلِيمِ هَذَا الْخَبَرِ عَنِ الْيَهُودِ لَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ شَرِيعَتِهِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَاتِرٍ، فَإِنْ بَخَتَ نَصْرُ اسْتِأْصَلِهِمْ وَأَفْنَاهُمْ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ عِدَدُ التَّوَاتُرِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالسَّمْعُ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ نُبُوتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) رَدُّ لِقَوْلِ بَعْضِ النَّصَّارِيِّ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَبْعُوثٌ لِلْعَرَبِ خَاصَّةً لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِمْ.

وَتَقْرِيرُهُ: الدَّلَالَةُ السَّمْعِيَّةُ دَالَّةٌ عَلَى عُمُومِ نُبُوتِهِ؛ أَي: بِكَوْنِهِ مَبْعُوثًا إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ كَافَّةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وَالنَّاسُ مِنَ النَّوَسِ وَهُوَ الْحَرَكَةُ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بُعِثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ، وَالْأَخْمَرِ»<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ) يَعْنِي: مُحَمَّدًا ﷺ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَاحْتَجَّ: بِأَنَّ فِي الْأَنْبِيَاءِ الْقَوَى الْمُضَادَّةَ لِلقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، الصَّارِفَةَ عَنِ الْكِمَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ، كَالْغَضَبِ وَالشَّهْوَةِ، وَالْمَوَانِعِ الدَّاخِلَةِ

(١) حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَرُقٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، رَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيُّ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَلَا يَحْضُرُنِي الْآنَ سَنَدُهُ وَلَا تَحْرِيرُ لَفْظِهِ. يَنْظُرُ: تَحْفَةُ الطَّالِبِ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٢٤٤/١.

(٢) مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، الْحَدِيثُ: ٢٧٤٢، ١/٣٠١. قَالَ شُعَيْبٌ: حَسَنٌ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لضعف يزيد بن أبي زياد الهاشمي، لَكِنَّهُ مُتَابِعٌ، وَبَاقِي رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الصَّحِيحِ.



والخارجية مثل الوهمية والخيالية وغيرهما، فإن أكثر أحكام هذه القوى يُضَادُّ حُكْمَ القُوَّةِ العقليةِ ويُمَانِعُهَا، وليس للملائكة شيء من ذلك، فتكون طاعتهم أَشَقَّ من طاعة الملائكة؛ لاحتياجهم إلى قَهْرِ تلك القوى المعارضة، والإعراض عن مقتضاها، ومن كانت طاعته أَشَقَّ كان أَفْضَلَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَحْمَرُهَا»<sup>(١)</sup>، فكانوا أَفْضَلَ.

وَعَنْ هَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: خَلَقَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ، وَرَكَّبَ فِيهِ الْعَقْلَ وَالشَّهْوَةَ، وَخَلَقَ الْمَلَائِكَةَ وَلَمْ يَرْكَبْ فِيهِمُ الشَّهْوَةَ، وَخَلَقَ الْبَهَائِمَ وَلَمْ يَرْكَبْ فِيهَا الْعَقْلَ، فَمَنْ غَلَبَ عَقْلُهُ شَهْوَتُهُ فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَمَنْ غَلَبَ شَهْوَتُهُ عَقْلُهُ، فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْبَهَائِمِ، وَكَلَامُ الْفَرِيقَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَثِيرٌ، وَلِنَقْتَصِرَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٢)</sup>.



(١) أي: أمتنها وأقواها، وَيُقَالُ: رَجُلٌ خَيْرٌ الْقَوَادِ وَحَامِزٌ. ينظر: غريب الحديث للقياسم: ٢٣٣/٤.

(٢) قال في الدرر تبعاً للزرکشي: لا يعرف، وقال ابن القيم في شرح المنازل: لا أصل له، وقال المزي: هو من غرائب الأحاديث ولم يرو في شيء من الكتب الستة، وقال القاري في الموضوعات الكبرى: معناه صحيح؛ لما في الصحيحين عن عائشة: الأجر على قدر التعب، وذكر في اللآلئ: عقبه أن مسلماً روى في صحيحه قول عائشة: إنما أجرك على قدر نصبك، وهو في نهاية ابن الأثير مروي عن ابن عباس بلفظ: سئل رسول الله ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: أحمرها. ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس: ١٥٥/١.

(٣) في الهامش توجد العبارة الآتية: وأقول: كلا الدليلين في محل المنع؛ لاقتضائهما عموم خيرية الناس من الملائكة، وفيه كلام فليتأمل. الشيخ مصطفى البرسنوي.

## [المَقْصِدُ الْخَامِسُ فِي الْإِمَامَةِ]

قال: (المَقْصِدُ الْخَامِسُ فِي الْإِمَامَةِ، الْإِمَامَةُ لُطْفٌ، فَيَجِبُ نَصْبُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى تَحْصِيلاً لِلغَرَضِ، وَالْمَقَاسِدُ مَعْلُومَةُ الْإِنْتِفَاءِ، وَانْحِصَارُ اللَّطْفِ فِيهِ مَعْلُومٌ لِلْعُقَلَاءِ، وَوُجُودُهُ لُطْفٌ، وَتَصَرُّفُهُ لُطْفٌ آخَرٌ، وَعَدَمُهُ مِثْلًا).

لَمَّا كَانَ الْإِمَامُ قَائِمًا مَقَامَ النَّبِيِّ، احتاج إلى ذكرِ الْإِمَامَةِ بعد ذكرِ النَّبُوَّةِ، ولكن لم يعرفها لكونها معلومة.

وعرفوها بأنّها: خِلافةُ الرَّسُولِ في إقامَةِ الشَّرِيعَةِ، وَحِفْظِ الْحَوَازَةِ. فالخِلافةُ كَالْجَنَسِ، وبالإضافة إلى الرَّسُولِ، خرج خِلافةُ غيره.

وقوله: في إقامَةِ الشَّرِيعَةِ؛ لإخراج خليفته في إقامَةِ الطَّرِيقَةِ وَالْحَقِيقَةِ، ولكنه يشملُ الْقَضَاءَ وَأَهْلَ الْفَتْوَى والتدريس.

وَقَوْلُهُ: وَحِفْظِ الْحَوَازَةِ؛ أي: دارِ الْإِسْلَامِ عن تَسَلُّطِ الْعَدُوِّ، ويخرج ما ذكرنا، وقد زيدَ على ذلك على وجهٍ يجبُ اتِّباعُهُ على كَافَّةِ الْأُمَّةِ، ولعلَّهُ مستغنى عنه، فإنَّ إقامَةَ الشَّرِيعَةِ وحِفْظَ الْحَوَازَةِ موجبُ الْإِتِّبَاعِ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي نَصْبِ الْإِمَامِ.

فَقَالَتِ الْخَوَارِجُ: لا يجبُ، وقال أكثرُ النَّاسِ: يجبُ. وَاخْتَلَفُوا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوَجوبِهِ عَقْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ سَمْعًا، وَعَلَى كَيْلَا التَّقْدِيرِينَ  
الْوَجُوبُ: إِنَّمَا عَلَى اللَّهِ، أَوْ عَلَى النَّاسِ.

١- فَذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ<sup>(١)</sup>، إِلَى الثَّانِي سَمْعًا.

٢- وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَمَعْتَزَلُهُ بَغْدَادَ ذَهَبُوا إِلَيْهِ عَقْلًا.

٣- وَذَهَبَ بَعْضُ الْمَعْتَزِلَةِ إِلَى وَجوبِهِ عَلَى اللَّهِ سَمْعًا.

٤- وَذَهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى وَجوبِهِ عَقْلًا، وَاخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ.

٥- وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُ<sup>(٣)</sup>، إِلَى وَجوبِهِ بِشَرْطِ الْخَوْفِ وَظُهُورِ

الْفِتَنِ.

٦- وَالْفُوطِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَأَتْبَاعُهُ إِلَى وَجوبِهِ، بِشَرْطِ الْأَمْنِ وَالْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ

(١) أي: والأشاعرة من أهل السنة والجماعة.

(٢) أي: وكذلك الجاحظ والخياط والكعبي. ينظر: شرح المقاصد: ٥/ ٢٣٥.

(٣) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم المتوفى سنة: (٢٢٥هـ) فقيه،

معتزلي، مفسر، قال ابن المرتضى: كان من أفصح الناس وأفقههم وأورعهم،

خلا أنه كان يخطئ علياً عليه السلام في كثير من أفعاله، ويصوب معاوية في بعض

أفعاله. له تفسير عجيب، ومناظرات مع ابن الهذيل العلاف، قال ابن حجر:

هو من طبقة ابن الهذيل وأقدم منه. وقال القاضي عبد الجبار: كان جليل

القدر يكتابه السلطان. ينظر: لسان الميزان: ٥/ ١٢١؛ الأعلام للزركلي:

٣/ ٣٢٣.

(٤) هو هشام بن عمرو الشيباني الفوطي (ت: ٢٢١-٢٣٠هـ)، شيخ كبير. أخذ

عنه عباد بن سلمان وغيره. وكان لا يجيز لأحد أن يقول: حسينا الله ونعم

الوكيل. ولا: إن الله يعذب الكفار بالنار، ولا: إنه يُخَيِّرُ الأرض بالمطر.

ويرى أن القول بأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء إلهاد وضلال،=

أقرب إلى شعائر الإسلام، ولا يجب عند ظهور الفتن، مخافة ازدياد الشر والفتن باستكافهم عنه.

وَاحتجَّ المصنّف بقوله: (الإمامة) وفي بعض النسخ (الإمام لطف) واللطف على الله واجب، وهذا ظاهر ممّا تقدّم، وأمّا أنّه لطف، فلكونه مقرباً من الطاعة، ومبعداً عن المعصية للعلم الضروري بأنّ الناس إذا لم يكن لهم رئيس قاهر يمنعهم عن التّغالب والتّهافت، ويزجرهم عن المعاصي، ويحثهم على الطاعات كان حالهم إلى الفساد والمعصية أقرب منها إلى الصّلاح والطاعة، وهذا كما ترى مبني على وجوب اللطف على الله تعالى وقد تقدّم فساذه.

قوله: (والمفاسد معلومة الانتفاء) جواب عمّا يقال: سلّمناه أنّه لطف، لكنّ كونه لطف لا يكفي للوجوب على الله؛ لجواز اشتماله على مفايد تمنع الوجوب.

وتقريره: المفاسد معلومة الانتفاء؛ لأنّها معلومة لنا؛ لوجوب الانتهاء عنها علينا، ولا يجب علينا ما لا نعلمه، والمفاسد المعلومة متفية عن نصب الإمام، فيكون لطفاً خالصاً عن المفاسد، فيكون واجباً.

وردّ بأنّ لا نسلم أنّ جميع المفاسد معلوم لنا، قوله: لوجوب

ويقول: قولوا: حسينا الله ونعم المتوكل عليه. وقولوا: إن الله يعذب الكفار في النار، ويحيي الأرض عند نزول المطر. ينظر: تاريخ الإسلام: ٥/ ٧٢٠.

الانتهاء عنها علينا، قلنا: إنما يجب الانتهاء علينا عن المفاصد التي علمناها، وأمّا التي لا نعلمها فيجب.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ؛ بِأَنَّ كَلِيَّاتِ الْمَفَاصِدِ مِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى خَلَلٍ فِي الدِّينِ أَوْ الْعَرَضِ أَوْ النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ، وَذَلِكَ لَنَا، وَجَزْئِيَّاتُهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ، وَهُوَ غَيْبٌ لَا يُنْتَنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ.

وَقَوْلُهُ: (وَأَنْحَصَارُ اللَّطْفِ فِيهِ مَعْلُومٌ لِلْعُقَلَاءِ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِنَّمَا يَجِبُ نَصْبُهُ أَنْ لَوْ انْحَصَرَ اللَّطْفُ فِيهِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لَجَوَّازٍ أَنْ يَكُونَ ثَمَّةَ لُطْفٍ آخَرُ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ انْحَصَارَ اللَّطْفِ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مَعْلُومٌ لِلْعُقَلَاءِ.

وَقَوْلُهُ: (وَوُجُودُهُ لُطْفٌ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: نَصْبُهُ إِنَّمَا يَكُونُ لُطْفًا إِذَا تَصَرَّفَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِهِ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ وُجُودَ الْإِمَامِ فِي نَفْسِهِ لُطْفٌ؛ لِحِفْظِ الشَّرَائِعِ عَنِ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ، وَتَصَرُّفِهِ لُطْفٌ آخَرُ، وَعَدَمُ اللَّطْفِ الْكَامِلِ مِنَّا، لَا مِنْ اللَّهِ، وَلَا مِنَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ اللَّطْفَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِمُسَاعَدَتِهِ، وَالنُّصْرَةَ لَهُ وَقَبُولِ أَوْامِرِهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ هَذِهِ كَانَ عَدَمُ اللَّطْفِ الْكَامِلِ مِنَّا.



## [فَصْلٌ فِي عِزْمَةِ الْإِمَامِ]

قال: (وَأَمْتِنَاغُ التَّسْلُسِ يُوجِبُ عِزْمَتَهُ، وَلِأَنَّهُ حَافِظٌ لِلشَّرْعِ<sup>(١)</sup> وَلِوُجُوبِ الْإِنْكَارِ لَوْ أَقْدَمَ عَلَى الْمَنْصِبَةِ قِيْضَادُ أَمْرِ الطَّاعَةِ، وَتَفَوُّتُ الْغَرَضِ مِنْ نَصْبِهِ، وَلَا تَحِطَّاطُ دَرَجَتِهِ عَنِ أَقْلِ الْعَوَامِّ، وَلَا تَنَافِي الْعِزْمَةِ الْقُدْرَةِ).

هذا بيانُ عِزْمَةِ الْإِمَامِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِهَا:

فَدَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى عَدَمِهِ، وَالْإِمَامِيَّةُ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ إِلَى الْوُجُوبِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَوْجِهِ:

الْأَوَّلُ: لَوْ لَمْ يَجِبِ تَسْلُسُ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ، وَبَيَانُ الْمَلَاظِمَةِ أَنَّ الْمُوجِبَ لِنَصْبِهِ جَوَازُ الْخَطَأِ عَلَى النَّاسِ، فَلَوْ جَازَ الْخَطَأُ عَلَيْهِ احْتِجَاجُ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ، فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ أَوْ يَتَسَلَّلُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ، فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ.

الثَّانِي: إِنَّهُ "حَافِظٌ لِلشَّرْعِ، وَكُلُّ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ وَجِبَ عِزْمَتُهُ، أَمَّا الصُّغَرَى؛ فَلِأَنَّ الشَّرْعَ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ حَافِظٍ، وَهُوَ إِمَّا الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ أَوْ الْإِجْمَاعُ أَوْ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ، وَإِمَّا الْبِرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَمَّا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَشْتَمِلَا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْكَامِ التَّفْصِيلِيَّةِ.

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (فِي الشَّرْعِ).

(٢) أَيِ: الْإِمَامِ.

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ أَهْلَهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمُ الْمَعْصُومُ. وَأَمَّا الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ، فَلَعَدَمُ الْقَوْلِ بِهِمَا، أَوْ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِحَافِظَيْنِ لِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ. وَأَمَّا الْبِرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ؛ فَلَأَنَّهُ لَوْ جَازَ عَلَيْهِ الْخَطَأُ كَانَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْآحَادِ، وَلَيْسَ كُلُّ مِنْهُمْ بِحَافِظٍ، فَكَذَلِكَ هُوَ. وَرَدَّ: بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْخَطَأَ إِذَا جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَازَ عَلَى الْجَمِيعِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ»<sup>(١)</sup>، وبأنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالِإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ وَالْبِرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ حَافِظًا.

الثَّالِثُ: إِنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ الْخَطَأُ وَجَبَ الْإِنْكَارُ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ مِمَّا يَنْكَرُ مُقْتَضِي الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، لَكِنَّ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ يَنَافِي طَاعَتَهُ عَلَى الْعُمُومِ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوَّلَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فَانْتَضَى الْإِنْكَارُ فَيَنْتَفِي الْخَطَأُ؛ لِانْتِفَاءِ لَازِمِهِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُبْحَثَ جَوَازُ الْخَطَأِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْوُقُوعُ، وَمَبْنَى هَذَا الْوَجْهِ الْوُقُوعُ.

الرَّابِعُ: إِنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ، لَزِمَ نَقْضُ الْغَرَضِ مِنْ نَصْبِهِ،

(١) هذا الحديث له طرق مُتَعَدِّدَةٌ وَلَهُ أَلْفَاظُ مُخْتَلِفَةٌ، فَمِنْ أَقْرَبِهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ اللَّهُ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ: أَلَّا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيَّكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعًا، وَأَلَّا يَظْهَرَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، وَأَلَّا تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ» وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا... الْحَدِيثُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. يَنْظُرُ: تَحْفَظَةُ الطَّالِبِ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١/ ١١٩.

وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ خَلْفٌ، وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ: أَنَّ الْغَرَضَ امْتِنَالُ أَوْامِرِهِ،  
وَالْانْزِجَارُ عَمَّا نَهَى عَنْهُ، وَاتِّبَاعُهُ فِيمَا يَفْعَلُهُ، فَلَوْ وَقَعَ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ لَمْ  
يَجِبْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِلْغَرَضِ مِنَ تَصْبِيهِ، وَفِيهِ نَظَرُ الْمُتَقَدِّمِ.  
الخامس: لَوْ وَقَعَتْ مِنْهُ كَانَ أَقْلٌ دَرَجَةً مِنَ الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّ عَقْلَهُ أَكْبَرُ،  
وَمَعْرِفَتَهُ بِاللَّهِ وَثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ كَذَلِكَ، فَمَعَ ذَلِكَ إِنْ وَقَعَتْ مِنْهُ كَانَ أَقْلٌ  
حَالاً مِنَ الْعَوَامِّ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَالنَّظَرُ الْمُتَقَدِّمُ آتٍ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ كَمَا تَرَى لَيْسَتْ مِمَّا يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ  
فِي مِثْلِ هَذَا الْمَطْلُوبِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا تَنَافِي الْعِصْمَةُ الْقُدْرَةُ) إِسَارَةٌ إِلَى مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ أَنَّ  
لِلْمَعْصُومِ قُدْرَةً عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَوْ لَا.

١- فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهَا.

٢- وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا، فَاحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَأْخُذَهَا فِي  
تَعْرِيفِ الْعِصْمَةِ، فَيَقُولُ: إِنَّهَا مُلْكَةٌ تَمْنَعُ الْفُجُورَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا.

٣- وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَعْصُومُ هُوَ الْمُخْتَصُّ فِي نَفْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ بِخَاصِّيَّةٍ  
تَقْتَضِي امْتِنَاعَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا، وَمَخْتَارُ الْمُصْنَفِ هُوَ الثَّانِي.

وَاحْتِجَّ عَلَيْهِ: بِأَنَّ الْعِصْمَةَ لَا تَنَافِي الْقُدْرَةَ عَلَيْهَا، بَلْ لَا بَدَّ لَهُ مِنْهَا،  
وَالْأَلَمَّا اسْتَحَقَّ الثَّوَابَ عَلَى الْاجْتِنَابِ عَنِ الْمَعَاصِي، بَلْ بِمَا كَانَ مُكَلَّفًا.



## [فَصْلٌ فِي إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ]

قال: (وَقُبْحُ تَقَدُّمِ الْمَفْضُولِ مَعْلُومٌ، وَلَا تَرْجِيحٌ فِي الْمُسَاوِي، وَالْعِصْمَةُ تَقْتَضِي النَّصَّ، وَيَسِيرَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ).

اختلفوا في جواز إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ، فَذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ إِلَى جَوَازِهِ. وَالرَّافِضَةُ إِلَى عَدَمِهِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ. وَاحْتَجَّ بِمَا تَقْرِيرُهُ: لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ، لَكَانَ: إِمَامًا مُسَاوِيًا أَوْ مَفْضُولًا، وَتَقَدُّمُ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ قَبِيحٌ عَقْلًا، وَفِي تَقْدِيمِ الْمُسَاوِي تَرْجِيحٌ بَلَا مُرَجِّحٍ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ.

وَرَدَّ: بِأَنَّ الْمَفْضُولَ إِذَا اتَّصَفَ بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الزَّائِدِ وَلَا قُبْحَ فِي عَدَمِ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَقْلًا وَلَا شَرْعًا، وَبِأَنَّهُ إِذَا وَجَدَ شَخْصَانِ أَحَدُهُمَا أَعْلَمُ، وَالْآخَرُ أَعْرَفُ بِالسِّيَاسَةِ وَأُمُورِ الْإِمَامَةِ، فَإِمَّا أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ مَنَّهُمَا إِمَامًا، أَوْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ أَوْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ، وَالْأَوَّلُ مُحَالٌ وَالثَّالِثُ كَذَلِكَ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَأَيًّا مَا كَانَ يَلْزَمُ تَقْدِيمُ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا اخْتَصَّ بِهِ الْآخَرُ.

وَأَقُولُ: تَحْقِيقُ هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى تَحْرِيرِ مَا أَرَادُوا بِالْفَضْلِ هَهُنَا، فَإِنْ أَرَادُوا الْعِلْمَ بِالشَّرِيعَةِ، فَلَيْسَ الْعَالَمُ بِهَا وَحْدَهَا أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ

فيه سائر شروطها، وإن أرادوا اجتماع جميع شرائطها، فالمفضول فيه لا يصلح لها بعدم اجتماع شرائطها، نعم تتحقق المساواة وال ترجيح إلى القوم، فإن أرادوا غير ذلك فلا بد من بيان؛ ليتصور أولاً، ثم يتكلم عليه. وقوله: (وَالْعِصْمَةُ تَقْتَضِي النَّصَّ، وَسِيرَتُهُ)؛ أي: سيرة النبي (عليه الصلاة والسلام)، كذلك تقتضي النص. وأعلم أنهم اختلفوا فيما ثبتت به الإمامة، فذهبت الإمامية وأكثر الشيعة إلى أنه لا طريق له سوى التخصيص من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإمام السابق، فإن وجد ذلك كان المنصوص عليه إماماً وإلاً فلا.

وذهب أهل السنة والجماعة<sup>(١)</sup> والأشاعرة والمعتزلة إلى أن اختيار الأئمة واحداً منهم طريق في إثبات الإمامة.

وذهب الجارودي<sup>(٢)</sup> إلى أن الإمامة في ولد الحسن والحسين شورى، فمن خرج منهم داعياً إلى الله تعالى، وكان عالماً فاضلاً، فهو إمام.

(١) المراد بأهل السنة والجماعة الماتريدية.

(٢) وتسمى أيضاً بالسرحدية، هي فرقة منقرضة من فرق المذهب الزيدي، تنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي الهمداني، من معتقدهم: أن الإمامة قد صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين، وليست في أولاد الحسن خاصة، ولا يكون الإمام إماماً حتى يخرج داعياً إلى نفسه، ومن تخلف عنه فهو كافر، ومن ادعى الإمامة وهو قاعد فهو كافر مشرك، وكذلك من وافقه على ذلك. ينظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ١٣/ ١٠٨؛ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية: ص ٢٨.

وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَالْأَشَاعِرَةُ، وَالْمَعْتَزِلَةُ سِوَى الْجَبَائِثِ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الرَّأْيِ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْأَوَّلَ. وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَالْعِصْمَةُ تَقْتَضِي النَّصَّ) وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، وَالْعِصْمَةُ مِنَ الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ<sup>(١)</sup> لَا يَعْلَمُهَا غَيْرُ اللَّهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوحِيَ إِلَى نَبِيِّهِ مِنْ هُوَ مَعْصُومٌ لِيَنْصِبَ إِمَامَتَهُ.

وَبِأَنَّ سِيرَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيْضًا تَقْتَضِي التَّنْصِيصَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَتْ شَفَقَتُهُ عَلَى أُمَّتِهِ كَشَفَقَةِ الْوَالِدِ عَلَى الْوَلَدِ فِي إِرْشَادِهِمْ إِلَى أُمُورٍ جَزِئِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، حَتَّى أَنَّهُ إِذَا سَارَ مِنَ الْمَدِينَةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ، اسْتَخْلَفَ فِيهَا مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ.

وَمَنْ هَذِهِ سِيرَتُهُ كَيْفَ يُهْمِلُ أَمْرَ أُمَّتِهِ فِيمَا هُوَ أَجَلُ الْأُمُورِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ نَعْمًا؟ فَلَا بَدَّ مِنْهَا لِلتَّنْصِيصِ عَلَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَهُمْ بَعْدَهُ.

وَاعْتَرَضَ عَلَى الْأَوَّلِ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ عِصْمَةَ الْإِمَامِ سَلَمَتَاهُ، لَكِنْ لَا يَجِبُ عِصْمَتُهُ ظَاهِرًا لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ، فَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ.

وَعَلَى الثَّانِي بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ سِيرَتِهِ يَقْتَضِي النَّصَّ عَلَى الْإِمَامَةِ؛ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الشَّفَقَةُ فِي تَرْكِهِ، وَاسْتِخْلَافُهُ حَالَ حَيَاتِهِ لَا يُوجِبُ اسْتِخْلَافَهُ، وَبِالنَّصِّ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ سَلَمَتَاهُ ذَلِكَ حَالَ حَيَاتِهِ،

(١) مُحْصَلُ هَذَا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِخَفَاءِ الْعِصْمَةِ عَلَى قِصْرِ طَرِيقِ الْإِعْلَامِ بِالْإِمَامَةِ عَلَى التَّنْصِيصِ.

لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ ذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِالْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

وَيَذُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّنْصِيصِ مَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ مَرَّضَ، قَالَ الْعَبَّاسُ لِعَلِيِّ عليه السلام: «أَنَا أَعْرِفُ الْمَوْتَ فِي وَجْهِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَدْ عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَأَدْخُلُ بِنَا لِنَسْأَلَهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنْ كَانَ لَنَا بَيِّنَةٌ، وَإِنْ كَانَ لِعَيْرِنَا وَصَّى النَّاسَ بِنَا» <sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ لَوْ نَصَّ عَلَى أَحَدٍ كَانَ الْعَبَّاسُ وَعَلِيُّ عليهما السلام أَعْرِفَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا.

\*\*\*

(١) صحيح البخاري: كتاب الاستئذان، باب المعانقة وقول الرجل كيف أصبحت، الحديث: ٥٩١١، ٥/٢٣١١.

## [فَصْلٌ فِي الْإِمَامِ الْحَقِّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ]

قال: (وَمِمَّا مُخْتَصَّانِ بِيَّعَلِيٍّ، وَلِلنَّصِّ الْجَلِيِّ فِي قَوْلِهِ: (سَلُّوا عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ) <sup>(١)</sup>، (وَأَنْتَ الْحَلِيفَةُ بَعْدِي) <sup>(٢)</sup>، وَغَيْرَهُمَا، وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا رِزْقُكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [السائدة: ٥٥]، وَإِنَّمَا اجْتَمَعَتِ الْأَوْصَافُ فِي عَلِيٍّ، وَيَحْدِثُ الْعَدِيدُ الْمُتَوَاتِرُ، وَيَحْدِثُ الْمَنْزِلَةُ الْمُتَوَاتِرُ، وَلَا سِتْرَ خِلَافِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَيَعُمُّ لِلْإِجْمَاعِ، وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أَنْتَ أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي وَقَاضِي دِينِي) <sup>(٣)</sup>، يَكْسِرُ الْمَالِ، وَلِأَنَّهُ أَفْضَلُ، وَإِمَامَةُ الْمُفَضَّلِ قَبِيحَةٌ عَقْلًا، وَلِظُهُورِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى بَدْوِهِ كَقُلْعِ بَابِ خَيْبَرَ، وَمُخَاطَبَةِ الثُّعْبَانِ، وَدَفْعِ الصَّخْرَةِ الْعَظِيمَةِ عَنِ الْقَلْبِ، وَمُحَارَبَةِ الْعِجْنِ، وَرَدِّ الشَّمْسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَادَّعَى الْإِمَامَةَ، فَيَكُونُ صَادِقًا، وَلَسَبِقَ

(١) هذا الحديث موضوع وكذب على النبي ﷺ. ينظر: منهاج السنة: ٣٨٦/٧؛

الصواعق المحرقة لابن حجر: ص ٧٥.

(٢) الجامع الصحيح (سنن الترمذي): كتاب المناقب، باب مناقب علي بن

أبي طالب رحمه الله، الحديث: ٣٧٢٠، ٦/٨٠. قال الترمذي: هذا حديث

حسن غريب. وفي الباب عن زيد بن أبي أوفى. وقال المباركفوري: في

سننه حكيم بن جبير، وهو ضعيف، ورمي بالشيعة. ينظر: تحفة الأحوذى:

٢٢٢/١٠.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ.

كُفِّرَ غَيْرُهُ، فَلَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ، فَتَعَيَّنَ هُوَ ﷺ، وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

اختلف النَّاسُ فِي الْإِمَامِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْأَشَاعِرَةُ، وَلَمْ يَخَالِفْهُمْ أَكْثَرُ الْمَعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ.

وَدَهَبَ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ عَلِيٌّ ﷺ، وَاخْتَارَهُ وَاضِعُ هَذَا الْمَقْصِدِ، وَاسْتَدَلَّ بِاثْنِي عَشَرَ وَجْهًا.

وَأِنَّمَا قُلْتُ: وَاضِعُ هَذَا الْمَقْصِدِ، وَلَمْ أَقُلِ الْمَصْنُفُ؛ لِمَا سَمِعْتُ شَيْخِي الْعَلَّامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ مُخْتَلِفِينَ فِي أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ لِحَوَاجَةِ نَصِيرِ الدِّينِ الطُّوسِيِّ أَوْ لَا، فَسَأَلْتُ ابْنَهُ حَوَاجَةَ أَصِيلِ الدِّينِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: كَانَ وَالْيَدِي وَضَعَهُ إِلَى بَابِ الْإِمَامَةِ وَتُوفِّي، فَكَمَّلَهُ ابْنُ الْمُطَهَّرِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ مِنَ الشَّيعَةِ، وَهُوَ زَائِعٌ زَيْغًا عَظِيمًا عَلَى مَا سَيَظْهَرُ<sup>(٢)</sup>.

(١) هو الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر الحلبي، المعروف بالحلي جمال الدين أبو منصور (ت ٧٢٦هـ)، عالم مشارك في الفقه والأصول والكلام والتفسير والنحو ومعرفة الرجال والمنطق وعلم الطبيعة والحكمة. ولد بالحلة في رمضان، وتوفي بها في المحرم، من تصانيفه: منتهى المطلب في الفقه، النكت البديعة في تحرير الذريعة للسيد المرتضى في أصول الفقه، نهج الإيمان في تفسير القرآن، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، وكشف الفوائد شرح قواعد العقائد. ينظر: معجم المؤلفين: ٣٠٣/٣.

(٢) قال الحاجي خليفة: «قال المولى علي بن أمر الله: رأيت على حاشية نسخة من شرح التجريد للأصفهاني إنه نقل عن حواجة أصيل الدين أنه كان يقول: قسم الإمامة ليس من تأليف والدي، وإنما هو تأليف ابن المطهر =

الأول: منها قوله: (وَهُمَا)؛ أي: العصمة والنص (مُخْتَصَّانِ بِعَلِيٍّ)، وتقريره: الإمامة موقوفة على العصمة والنص؛ لما بيّنّا وهما مُخْتَصَّانِ بِعَلِيٍّ؛ لأنَّ عَلِيًّا ﷺ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا سِائِي، والأفضل يجب أن يكون إمامًا؛ لما بيّنّا من قُبْحِ إمامة المَفْضُولِ، وإذا كان إمامًا يجب أن يكون معصومًا ومنصوصًا عليه؛ لأنَّ الإمامة مشروطة بالعصمة، وهي لا تتحقّق إلّا بالنص كما تقدّم. وَالْجَوَابُ: بمنع جميع المُقَدَّمَاتِ الْمَذْكُورَةِ.

الثاني: قوله: (وَالنَّصُّ الْجَلِيّ) وتقريره: النُّصُوصُ الْجَلِيَّةُ الْوَارِدَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كقوله في جبرائيل: «سَلِّمُوا عَلَيَّ عَلِيٍّ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>(١)</sup>، وقال فيه: «إِنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ»<sup>(٢)</sup>.

= الحلبي تلميذ والدي، ونسبه على تأليف والدي والله أعلم. سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣٦٧ / ٥.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) قال الحاكم في المستدرک: هذا حديث غريب المتن والإسناد، ولا أعلم لأسد بن زرارَةَ في الوجدان حديثًا غيره. وهم الحاكم في روايته، وفي كلامه عليه، إنما هو أسعد بن زرارَةَ الأنصاري. قاله أبو موسى المدني، وساق بسنده إلى هلال بن مqlاص، بدل: غالب بن مqlاص، عن عبد الله بن أسعد بن زرارَةَ، عن أبيه فذكره. وهذا حديث منكّر جدًّا، ويشبه أن يكون موضوعًا من بعض الشيعة الغلاة، وإنَّ هذه صفات رسول الله ﷺ، لا صفات علي. ينظر: جامع المسانيد والسُنَنِ: ١ / ٢٦١؛ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة: ٣٤٣ / ١.

وقوله لَمَّا آخَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ قَالَ عَلِيٌّ: آخَيْتَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ دُونِي؟  
فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ: «أَلَمْ تَرْضَ أَنْ تَكُونَ أَخِي وَخَلِيفَتِي، وَأَخِي بَيْنَهُ  
وَبَيْنَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ»<sup>(١)</sup>.

وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ فِي عَلِيٍّ ﷺ: «هَذَا وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ  
وَمُؤْمِنَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْجَوَابُ عَلَى الْإِجْمَالِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَنْبُثْ فِي الْكُتُبِ،  
وَهُمْ يَقُولُوهَا، وَهُمْ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، فَلَا تَقْبَلُ سَلَمَتَاهُ، وَلَكِنَّهَا آحَادٌ فَلَا تَصْلُحُ  
دَلِيلًا فِي الْمَسْأَلَةِ الْقَطْعِيَّةِ.

وَأَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «سَلِّمُوا عَلَيَّ عَلِيٍّ» كَانَ بِأَمْرِ خَيْرٍ،  
فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِتَأْمِيرِهِ فِي أَمْرِ خَيْرٍ؛ لِعَدَمِ دَلِيلِ الْعُمُومِ.

وقوله: «أَلَمْ تَرْضَ أَنْ تَكُونَ أَخِي وَخَلِيفَتِي»، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْاسْتِفْهَامُ  
عَلَى حَقِيقَتِهِ، أَوْ يَكُونَ مَجَازًا لِتَوْبِيخٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ  
عَلَى خِلَافَتِهِ، بَلْ فِيهِ تَوْبِيخٌ عَلَى عَدَمِ رِضَاؤِهِ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَهُوَ  
الظَّاهِرُ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ سَوَّالٌ عَنْ رِضَاؤِهِ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ  
حُكْمٌ بِهِ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، لكن أخرجه الترمذي بلفظ قريب منه، ونصه: «إِنَّ عَلِيًّا  
مُسَيِّدٌ وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي». كتاب المناقب، باب مناقب  
علي بن أبي طالب ﷺ، رقم: ٣٧١٢، ٥/٦٣٢. قال الترمذي: هذا حديث  
حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث جعفر بن سليمان.



وقوله عليه الصّلاة والسّلام: «هَذَا وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ» لا يدلّ على الإمامة؛ لأنّها ليس عامّةٌ لِحِفْظِ الشَّرِيعَةِ وَخَوَازِنِ دَارِ الْإِسْلَامِ، ويدخل في ذلك الدّميّ والمستأمن، وهذا يدلّ على التخصيص بالمؤمنين، فلا يكون إمامة.

الثّالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: ٥٥]، وتقريره: أنّ الوليّ يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ الْأَوَّلَى وَالْأَحَقُّ بِالتَّصَرُّفِ لُغَةً وَعَرَفًا وَشَرْعًا.

أمّا الأوّل<sup>(١)</sup>: فلقول المبرّد<sup>(٢)</sup>: الوليّ هو الأوّلَى بالتّصرف، وأمّا العرف، فإنّه يقال لأبي المرأة وابنها وأخيها: إنّه وليّها؛ أي: الأوّلَى بالتّصرف فيها.

وأمّا الشّرع، فقوله عليه الصّلاة والسّلام: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا»<sup>(٣)</sup>؛ أي: الأوّلَى بالتّصرف فيها، ويطلق ويرادُّ به المحبّ

(١) أي: النّقل اللّغوي.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٦هـ)، كان شيخ أهل النحو والعربية، وإليه انتهت علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني. وكان من أهل البصرة، وأخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وغيرهم من أهل العربية. وكان حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النودار، قال السيرافي: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: ما رأيت أحسن جواباً من المبرّد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمقدم. وقال أيضاً: وسمعت نبطويه يقول: ما رأيت أحفظ لأخبار بغير أسانيد منه ومن أبي العباس بن الفرات. نزّهة الألباء: ١/ ١٦٤.

(٣) سنن أبي داود: كتاب النكاح، باب في الولي، الحديث: ٢٠٨٣، ٣/ ٤٢٥ =

وَالنَّاصِرُ، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [النوبة: ١٧] أي: بعضهم مُحِبُّ بعضٍ وناصره، ولم يُعْهَدْ له معنى ثالث، وحمله في الآية على الناصر مُتَعَذِّرٌ؛ لأنَّ الولاية بمعنى النصرة عامة في كلِّ المؤمنين؛ لما تلونا.

وفي هذه الآية ليست كذلك؛ لكونها محصورة في المؤمنين الموصوفين بالصفات المذكورة، فكانت خاصة بهم، فتعين الأولى بالتصريف من جميع الآمة، وهو الإمام، وقد اتفق المفسرون على أنَّ المراد به عليٌّ، فكانت الآية نصاً على إمامته ﷺ.

والجواب: أنَّ عَلِيًّا ﷺ، إمَّا أن يكونَ داخلاً في قوله: ﴿وَلِيَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٥]، أو لا، لا جائز أن لا يكون؛ لاستلزام أن لا يكون الله ورسوله وليَّ عليٍّ ﷺ، فتعين أن يكونَ داخلاً، ويلزم أن يكونَ وليًّا لنفسه، فيكونَ وليًّا ومولياً عليه وهو محال، فتعين تقدير مضاف.

ويكون معنى الآية والله أعلم: إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ وَلِيَّ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يقيمون الصلاة، الآية. الله ورسوله من باب الاكتفاء، وعليٍّ ﷺ داخل في خطاب (وليكم) وأخرج تعظيماً لشأنه؛ لاختصاصه بالصفات الحميدة المذكورة على ما ذكره أهل التفسير إخراج جبرائيل من الملائكة، والحمل على هذا واجب فتأمل.

الرَّابِع: قوله: ولحديث الغدير المتواتر، وتقريره: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قال شعيب: حديث صحيح، وصححه ابن معين، وأبو عوانة، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي.

قال في غدير خُم<sup>(١)</sup>، وهو موضع بين مكة والمدينة بالجحفة، وقد رَجَعَ  
عن حَجَّةِ الوداع: «معاشرَ المسلمين: أَلَسْتُ أَوْلَىٰ بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟  
قالوا: بَلَىٰ، قال: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ  
مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»<sup>(٢)</sup>، هذا حديثٌ اتَّفَقَ  
الشيعةُ على أَنَّهُ نَصٌّ على إِمَامَةِ عَلِيٍّ عليه السلام.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ لَفْظَ المولى يُطْلَقُ على معانٍ:

١- على الأَوَّلَىٰ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ﴾

[النساء: ٣٣]؛ أي: أَوْلَىٰ وَأَحَقُّ بالميراثِ على ما قاله المفسرون<sup>(٣)</sup>.

٢- وعلى الْمُعْتَقِ والمُعْتَقِ، دَلٌّ عليه استعمالُ الفُقَهَاءِ.

(١) خُمٌ: واد بين مكة والمدينة، عند الجحفة به غدير، عنده خطب النبي ﷺ،

وهذا الروادي موصوف بكثرة الوخامة وشدة الحمى. ينظر: الأماكن أو ما  
اتَّفَقَ لفظه واُفْتَرَقَ مسماه: ٤١١ / ١؛ معجم البلدان للحموي: ٣٨٩ / ٢.

(٢) الجامع الصحيح (سنن الترمذي): كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي

طالب عليه السلام، الحديث: ٣٧١٣، ٥ / ٦٣٣. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن  
صحيح، وقد روى شعبة هذا الحديث عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن  
أرقم عن النبي ﷺ، وأبو سريحة هو حذيفة بن أسيد الغفاري صاحب  
النبي ﷺ.

(٣) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٢٧٠ / ٨؛ تفسير القرآن العظيم لابن  
أبي حاتم: ٩٣٧ / ٣؛ بحر العلوم: ٢٢٩ / ١.

٣. وعلى الجار كما في قول معمر الكلابي<sup>(١)</sup> لَمَّا نَزَلَ جَاراً  
لِكَلْبِ بْنِ يَرْبُوعٍ<sup>(٢)</sup>، فَأَحْسَنَ جَوَارَهُ:

جَزَى اللَّهُ خَيْرًا، وَالْجَزَاءُ بِكْفِهِ      كَلْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ، وَرَادَهُمْ حَمْدًا  
هُمْ خَلَطُونَا بِالْفُوسِ وَالْجَمَا      إِلَى نَصْرِ مَوْلَاهُمْ مُسَوِّمَةً جُرْدًا<sup>(٣)</sup>  
إِرَادَ بِهِ: جَارَهُ.

وعلى ابن العم كما في قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام:  
﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْلَى مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥].

وإذا كان كذلك فلفظ المولى: إمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فِي الْأُولَى أَوْ  
لَا، فَإِنْ كَانَ، وَجَبَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَكَذَلِكَ  
لَوْجِهَيْنِ:

أحدهما: إِنَّ الْمَشْتَرَكَ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ قَرِينَةٌ لِأَحَدٍ مَعَانِيهِ يَجِبُ الْحَمْلُ  
عَلَيْهِ، وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ؟ قَرِينَةٌ لِمَعْنَى الْأُولَى.  
والثاني: إِنَّ حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِهِ مُتَعَذِّرٌ، أَمَّا عَلَى النَّاصِرِ، فَلَأَنَّهُ مَعْلُومٌ  
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، فَلَا  
فَائِدَةَ لَذِكْرِهِ.

(١) ويروى عن مربع بن وعوة. ينظر: لباب الآداب: ١ / ٢٦٨.

(٢) هو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن  
طابخة بن نزار بن معد بن عدنان، جاهلي، من أجداد جرير الشاعر. ينظر:  
تاريخ دمشق: ٧ / ٨٦؛ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة: ٧ / ٣٣٧.

(٣) ينظر: لباب الآداب: ١ / ٢٦٨.

وَأَمَّا عَلَى الْمُعْتَقِ وَالْمُعْتَقِ وَالْجَارِ وَابْنِ الْعَمِّ، لَكُونِهِ كَذِبًا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأُولَى، وَصَارَ مَالَهُ: مَنْ كُنْتُ أُولَى بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ، فَعَلَيَّْ أُولَى بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِمَامِ سِوَى هَذَا، فَكَانَ نَصًّا عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ عليه السلام.

والجواب: إِنَّ أُولَى أَفْعَلَ، وَالْمَوْلَى مَفْعَلٌ، وَلَمْ يَرِدْ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْآخَرِ، وَإِلَّا لَجَازَ فَلَانٌ مَوْلَى مِنْ فَلَانٍ، كَمَا جَازَ فَلَانٌ أُولَى مِنْ فَلَانٍ، فَكَانَ الْأُولَى بِمَعْنَى الْمَحَبِّ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ...» الْحَدِيثُ <sup>(١)</sup>، فَمَعْنَاهُ أَلَسْتُ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ أَيِ: مَحْبُوبِهِ، وَالْقَرِينَةُ قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ؛ أَيِ: أَحَبَّ مِنْ أَحَبِّهِ، وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصُحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: اللَّهُمَّ كُنْ أُولَى بِالتَّصَرُّفِ فِي عَلِيٍّ قِطْعًا.

الْحَامِيسُ: قَوْلُهُ: (وَيَحْدِيثُ الْمَنْزِلَةِ الْمُتَوَاتِرِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِعَلِيِّ حِينَ خَرَجَ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» <sup>(٢)</sup>. وَالْمَرَادُ بِالْمَنْزِلَةِ عُمُومُهَا لَوْجِهَيْنِ:

- (١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: مسند الشاميين، حديث عبد الله بن هشام جد زهرة بن معبد، الحديث: ١٨٠٤٧، ٥٨٣/٢٩. قال شعيب: حديث صحيح، ابن لهيعة وإن كان سعى الحفظ قد توبع، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح. صحابي الحديث اسمه عبد الله بن هشام.
- (٢) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة، =

أحدهما: أَنَّ المنزلة اسمُ جنسٍ صالحٍ للفرد وللجميع لا محالة، ولا دلالة له على فردٍ معيَّن، وفي غيرِ المعَيَّن إيهامٌ، فلا يَصْلُحُ للفرد، فكان الجميعُ مراداً، صوتاً عن الإلغاء، ومن جملةِ المنازلِ كونُ هارون عليه السَّلامُ خليفةً لموسى عليه السَّلام حَالِ حياته؛ لقوله تعالى: ﴿اخْلُقْنِي فِي قَوْمِي﴾ (الأعراف: ١٤٢)، وإذا كان خليفةً له حالةً حياته وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خليفةً له بعدَ وفاته بتقديرِ بقاءه، وإلَّا كان عزلُهُ منقصةً، وهي لا تجوزُ على الأنبياء، وإذا ثبت ذلك لهارون ثبت لِعليٍّ.

والثاني: أَنَّهُ استثنى منزلةَ النبوةِ منها، والاستثناءُ دليلُ العمومِ، فإذا كان المرادُ بها العموم، واستثنى منها النبوةَ بَقِيَ الباقي على حاله، ومن جملةِ الخلافةِ، فيكونُ نصّاً على خلافةِ عليٍّ عليه السلام.

وَالجَوَابُ: أَنَّ خلافةَ هارون لموسى عليه السَّلام على بني إسرائيل كانت عند سفره عنهم، وقد ثبت ذلك لِعليٍّ، فَإِنَّهُ استخلفه على المدينة، وعلى أهله في غزوةِ تبوك، فكان بمنزلةِ هارون من موسى في ذلك، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ خليفةً بعده عليه السَّلام، وإلَّا لم يكن بمنزلةِ هارون من موسى؛ لأنَّ هارون ماتَ قبلَ موسى بأربعين سنةً، على ما هو المشهورُ عند أهلِ الأخبار<sup>(١)</sup>.

= الحديث: ٤١٥٤، ٤/١٦٠٢؛ صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب، الحديث: ٦٢٩٥، ٧/١١٩.

(١) ينظر: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: ٢/١٠٢؛ تاريخ ابن خلدون: ١٠٦/٢؛ الأنس الجليل: ٩٩/١.

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا لَا يَكَادُ يَصَحُّ لاسْتِزَامِهِ بِطَلَانِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ : «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ هَارُونَ لَوْ مَاتَ قَبْلَ مُوسَى لَمْ  
يَحْتَجْ إِلَى الاستثناء ، فذلِكَ دَلٌّ عَلَى حَيَاتِهِ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَنَّهُ  
خَلِيفَتُهُ ، فَيَكُونُ عَلَيَّ ﷺ كَذَلِكَ ، تَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ : «بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ  
مُوسَى» .

فَالْجَوَابُ : إِنَّ الاستثناءَ لِنَفْيِ تَوْهَمِ الشَّرْكَاءَةِ فِي النُّبُوَّةِ حَالَةَ حَيَاتِهِ ،  
كَمَا كَانَ هَارُونَ مِنْ مُوسَى . وَتَقْرِيرُهُ : «إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ بَعْثِي» كَمَا كَانَ  
هَارُونَ بَعْدَ بَعْثَةِ مُوسَى بَعْدِيَّةً رَتَبِيَّةً ، وَإِذَا كَانَتِ الْخِلَافَةُ خَاصَّةً لَمْ يَكُنْ  
انْقِطَاعُهَا عَزْلًا .

السَّادِسُ : قَوْلُهُ : (وَلَا سَتِخْلَافِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَيُعْمُ لِلْإِجْمَاعِ)  
وَتَقْرِيرُهُ : أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : اسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَعْزِلْهُ  
عَنْهَا ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِ أَيْضًا خَلِيفَةً عَلَيْهَا ، وَيَلْزَمُ عُمُومُهَا فِي  
جَمِيعِ الْأُمُورِ لِعَدَمِ الْقَائِلِ بِالْفَصْلِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (لِلْإِجْمَاعِ) .

وَالْجَوَابُ : إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ عَدَمَ الْقَائِلِ بِالْفَصْلِ حُجَّةٌ سَلَّمْنَاهُ ، لَكِنَّهُ  
اسْتِدْلَالٌ بِالنَّفْيِ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ سَلَّمْنَاهُ ، لَكِنَّ عِلَّةَ الْخِلَافَةِ كَانَتْ  
الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهَا فِي غِيَبَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَزَالَتْ فِي حُضُورِهِ  
وَزَوَالُهَا يَسْتَلْزِمُ زَوَالَ الْمَعْلُولِ سَلْمْنَاهُ ، فَيَكُونُ مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ : «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

(١) تقدم تخريجه .

السابع: قوله: (وَبَقُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ: «أَنْتَ أَخِي وَوَصِيٌّ وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دِينِي» بِكُسْرِ الدَّالِ).

وَتَقْرِيرُهُ: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ ذَلِكَ لِعَلِيِّ (عليه السلام)، وَهُوَ نَصٌّ صَرِيحٌ عَلَى خِلَافَتِهِ بَعْدَهُ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّهُ يُحْتَمَلُ الْخِلَافَةُ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَإِنْ جَازَ مُوَاعِيدُهُ وَنَحْوُهَا، فَلَا يَنْهَضُ حُجَّةً مَعَ الْإِحْتِمَالِ، عَلَى أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْحَدِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ.

الثامن: قوله: (وَلَاَنَّهُ أَفْضَلُ)، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ لِمَا سَيَأْتِي، وَإِمَامَةُ الْمَفْضُولِ قَبِيحَةٌ عَقْلًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْجَوَابُ: يَمْنَعُ الْأَفْضَلِيَّةَ وَيَعْدِمُ قَبِيحَ إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ كَمَا تَقَدَّمَ.

التاسع: قوله: (وَلِظُهُورِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى يَدَيْهِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ عَلِيًّا قَدْ ظَهَرَ عَلَى يَدَيْهِ مُعْجِزَاتٌ كَثِيرَةٌ:

١- مِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَنَّهُ قَلَعَ بَابَ خَيْبَرَ، وَقَدْ عَجَزَ عَنْ رَدِّهِ سَبْعُونَ رَجُلًا مِنْ أَقْوِيَاءِ النَّاسِ.

٢- وَمِنْهَا: أَنَّهُ خَاطَبَ الثُّمُبَانَ، فَسُئِلَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: كَانَ أَشْكَلَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ فَأَجَبْتُهُ عَنْهَا.

٣- وَمِنْهَا: مَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا تَوَجَّهَ إِلَى صِفِّينَ مَعَ أَتْبَاعِهِ، أَصَابَ عَطَشٌ عَظِيمٌ، فَوَجَدُوا صَخْرَةً عَظِيمَةً عَجَزُوا عَنْ ثَقْلِهَا، فَدَقَعَهَا مِنْ مَكَانِهَا، فَظَهَرَ قَلِيبٌ فِيهِ مَاءٌ، فَشَرِبُوا مِنْهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا إِلَى مَكَانِهَا.



٤. وَمِنْهَا: مُحَاذَرَةُ الْجِنَّ.

٥. وَمِنْهَا: رَدُّ الشَّمْسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَادَّعَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ  
فِيكَونُ صَادِقًا.

والجواب: بِمَنْعِ صَحَّةِ الْمُنْقُولَاتِ سَلَمْنَاهُ، لَكِنَّ وَقْعَهَا لَا يَسْتَلْزِمُ  
أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ ادَّعَى الْإِمَامَةَ سَلَمْنَاهُ، وَلَكِنْ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ  
إِظْهَارَ الْمُعْجِزَةِ مِنْهُ كَانَ لِإِبْثَاتِ دَعْوَاهِ الْإِمَامَةَ.

وَإِطْلَاقُ الْمُعْجِزَةِ عَلَى هَؤُلَاءِ لَيْسَ حَقِيقَةً عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ  
التَّحَدِّيَّ لَا بَدَّ مِنْهُ، وَعَدَمَ الْمَعَارِضَةِ وَلَمْ يَوْجِدْ، وَكَذَا عَلَى مَا عَرَفَهَا  
الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ فِي التَّعْرِيفِ مُطَابَقَةَ الدَّعْوَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ  
تَوْجِدِ الدَّعْوَى.

الْعَاشِرُ: قَوْلُهُ: (وَلَسَبِقَ كُفْرَ غَيْرِهِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ غَيْرَهُ سَبَقَ كُفْرُهُ وَهُوَ  
ظَاهِرٌ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ إِمَامًا؛ لِأَنَّ السَّابِقَ كُفْرُهُ ظَالِمٌ؛ لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وَالظَّالِمُ لَا يَصْلُحُ إِمَامًا  
لِحِكَايَةِ إِبْرَاهِيمَ؛ إِذْ قَالَ: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا  
يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وَالْجَوَابُ: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْكُفْرَ السَّابِقَ عَلَى بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ ظَلَمٌ  
سَلَمْنَاهُ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ مَنْ قَامَ بِهِ  
الظُّلْمُ، وَبَعْدَ الْإِسْلَامِ لَيْسَ الْكُفْرُ قَائِمًا بِهِ فَلَا يَكُونُ ظَالِمًا، وَغَيْرُ الظَّالِمِ  
لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَهْدُ.

الْحَادِي عَشَرَ: قوله: (وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [النوبة: ١١٩])، وتفسيره: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْكُونِ مَعَ الصَّادِقِينَ، وذلك مسبقٌ بمعرفة الصَّادِقِ، وهي تَسْتَلْزِمُ عِصْمَةَ الْمُخْبِرِ.

فإذن: الأَمْرُ أَمْرٌ بِمُتَابَعَةِ الْمُعْصُومِ، وَغَيْرُ عَلِيٍّ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِمُعْصُومٍ بِالِاتِّفَاقِ، فَكَانَ الْمَأْمُورُ بِالْمُتَابَعَةِ عَلِيًّا ﷺ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْكُونِ مَعَ الصَّادِقِ أَمْرٌ بِمُتَابَعَتِهِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَعْرِفَةَ الصَّادِقِ يُلْزِمُ كَوْنَهُ مُعْصُومًا، عَلَى أَنْ نَقُولَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ عَلِيٌّ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ﷺ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [النوبة: ١١٩] قِطْعًا، فَلَوْ كَانَ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلِيٌّ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَابِعًا لِنَفْسِهِ، فَكَانَ مُتَابِعًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ.

الثَّانِي عَشَرَ: قوله: (وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩])، وتفسيره: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِمُتَابَعَةِ أُولَى الْأَمْرِ، وَأُولُو الْأَمْرِ مِنْ لَا يَأْمُرُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَلَا يُلْزَمُ اتِّبَاعُهُ فِيمَا يَأْمُرُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَمْرٌ بِالْمَعصِيَةِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وَلَا يَأْمُرُ بِالْمَعْصِيَةِ هُوَ الْمُعْصُومُ، وَغَيْرُ عَلِيٍّ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُ مُعْصُومٍ بِالِاتِّفَاقِ، فَيَكُونُ الْمَأْمُورُ بِالْمُتَابَعَةِ عَلِيًّا ﷺ، وَذَلِكَ نَصٌّ عَلَى إِمَامَتِهِ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أُولَى الْأَمْرِ مِنْ لَا يَأْمُرُ بِالْمَعْصِيَةِ.

قوله: وَلَا يُلْزَمُ اتِّبَاعُهُ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ مَمْنُوعٌ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ أَنْ لَوْ انْحَصَرَ أَمْرُهُ فِي الْمَعْصِيَةِ، فَيَنْتَفِي فِي أَمْرِهِ بِغَيْرِ الْمَعْصِيَةِ وَيَتْرَكَ أَمْرَهُ

بها، ولأنَّه من لا يأمر بالمعصية هو المعصية، فإنَّ كثيراً من الفُجَّارِ لا يأمرُونَ بالمعصية، ثم إنَّ الآية تدلُّ على متابعة أولي الأمر، وذلك يقتضي سبق معرفته، فلو أثبت أولو الأمر بهذه الآية دَارَ، على أنَّ عليّاً عليه السلام داخلٌ في هذا الخطاب، فلو كان هو المراد بالآية لزم ما ذكرناه من كونه متابعاً. هذا ما ذكره من الوجوه الضعيفة. وما سمح به شرحه شكر الله سعيه.

والجوابُ العامُّ: أنَّنا لو سلَّمنا أنَّ الدلائل المذكورة كُلُّها دالةٌ على خلافةِ علي عليه السلام، فليس فيها ما يدلُّ على أنَّه أوَّل خليفة ألبتَّة، وقد كان خليفةً بعد عثمان عليه السلام.

\*\*\*

[فَضْلٌ فِي زَعْمٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ غَيْرَ عَلِيٍّ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ]

قال: (وَلِإِنَّ الْجَمَاعَةَ غَيْرَ عَلِيٍّ غَيْرَ صَالِحٍ لِلْإِمَامَةِ؛ لِظُلْمِهِمْ بِتَقْدَمِ كُفْرِهِمْ، وَخَالَفَ أَبُو بَكْرٍ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَنْعِ تَوَارِثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ رَوَاهُ، وَمَنْعَ فَاطِمَةَ فَدَكَّا، مَعَ ادِّعَاءِ النَّحْلَةِ لَهَا وَشَهِدَ عَلِيٌّ وَأُمُّ أَيْمَنَ، وَصَدَّقَ الْأَزْوَاجَ فِي ادِّعَاءِ الْحُجْرَةِ لَهُنَّ، وَلِهَذَا رَدَّهَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَوْصَتْ أَلَا يُصَلِّيَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، فَدُفِنَتْ لَيْلًا).

وَلَقَوْلِهِ: (أَقِيلُونِي، فَلَسْتُ بِخَيْرٍ كُمْ وَعَلِيٌّ فِيكُمْ).

وَلَقَوْلِهِ: (إِنَّ لَهُ شَيْطَانًا يَغْتَرِيهِ).

وَلَقَوْلِ عُمَرَ: (كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فُلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا، فَمَنْ عَادَ إِلَيَّ مِثْلَهَا فَاقْتُلُوهُ).

وَشَكَكَ عِنْدَ مَوْتِهِ فِي اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ، وَخَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ فِي الْأَسْتِخْلَافِ، وَفِي تَوَلِيَّتِهِ مَنْ عَزَلَهُ، وَفِي التَّخَلُّفِ عَنْ جَيْشِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ مَعَ عِلْمِهِمْ بِقَصْدِ التَّنْفِيزِ<sup>(١)</sup>، وَوَلَّى أَسَامَةَ عَلَيْهِمْ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَعَلِيٌّ لَمْ يُؤَلَّ عَلَيْهِ أَحَدًا؛ إِذْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَسَامَةَ، وَلَمْ يَتَوَلَّ عَمَلًا فِي زَمَانِهِ.

(١) في بعض نسخ المتن: (البعد).

وَأَعْطَاهُ سُورَةَ بَرَاءَةٍ فَنَزَلَ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَرَهُ بِرَدِّهِ وَأَخَذَ السُّورَةَ مِنْهُ، وَأَنْ لَا يَقْرَأَهَا إِلَّا هُوَ، أَوْ وَاحِدًا<sup>(١)</sup> مِنْ أَهْلِهِ فَبَعَثَ بِهَا عَلِيًّا.

وَلَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِالْأَحْكَامِ، حَتَّى قَطَعَ بَسَارِيقَ وَأَخْرَقَ بِالنَّارِ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْكَلَالَةَ وَلَا مِيرَاثَ الْجَدَّةِ، وَاضْطَرَبَ فِي أَحْكَامِهِ، وَلَمْ يَخْذْ خَالِدًا وَلَا اقْتَصَّ مِنْهُ، وَدُفِنَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى دُخُولَهُ فِي حَيَاتِهِ.

وَبَعَثَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا امْتَنَعَ مِنْ<sup>(٢)</sup> الْبَيْعَةِ فَأَضْرَمَ النَّارَ، وَفِيهِ فَاطِمَةُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْحَسَنَانِ لَمَّا بُوعَ، وَنِدِمَ عَلَى كَشْفِ فَاطِمَةَ).

لَمَّا أَقَامَ الدَّلَائِلَ الدَّالَّةَ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ ﷺ، أَشَارَ إِلَى مَطَاعِنَ تَذُلُّ عَلَى أَنْ غَيْرَ عَلِيٍّ لَا يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ، فَذَكَرَ أَوَّلًا دَلِيلًا عَامًّا عَلَى عَدَمِ صَلَاحِيَّةِ غَيْرِهِ لَهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْأُئِمَّةَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.

أَمَّا الدَّلِيلُ الْعَامُّ، فَهُوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقَدُّمِ كُفْرِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُهُ أَيْضًا، وَأَمَّا مَا جَعَلَهُ دَلَالًا عَلَى عَدَمِ صَلَاحِيَّةِ أَبِي بَكْرٍ فَأَمْرٌ:

١- مِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَخَالَفَ أَبُو بَكْرٍ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَنَعِ تَوَارُثِ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ فَاطِمَةَ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِسُؤَالِ مِيرَاثِهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ عَلَيْهِ فِي الْمَدِينَةِ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسِ الْقَنَائِمِ،

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (أَحَدٌ).

(٢) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: بِدُونِ كَلِمَةِ (مِنْ).

فمنعها أبو بكر بخير رواه، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، ولم يوافقْه أحدٌ من الصَّحَابَةِ، وهو مخالفٌ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا الْتِصْفُ﴾ [النساء: ١١].

وَالْجَوَابُ: إِنَّ آيَةَ الْمَوَارِيثِ عَامٌّ مَخْصُوصٌ لخروج الكافر، فتخصيصُهُ ثانياً لا يكونُ مُخَالَفًا للكتاب.

وقوله: ولم يوافقْه أحدٌ من الصَّحَابَةِ ليس بقادح؛ لاحتمالِ عَدَمِ سَمَاعِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، ولم يَحْتَجْ أَحَدٌ بِالْكِتَابِ، ولم يَرُدَّ عَلَيْهِ بِهِ مَع تَوْفُرِهِمْ عليهم السلام، فكان دليلاً على كونه محتملاً، وبيانُ المحتملِ ليس مُخَالَفَةً.

٢- وَمِنْهَا: إِنَّهُ مَنَعَ فَاطِمَةَ فَذَكَ<sup>(٢)</sup> مع أَنَّهَا ادَّعَتْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَحَلَهَا، وَلَمْ يُصَدِّقْهَا مَعَ عَصَمَتِهَا؛ لكونِهَا من أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُمْ مَعْصُومُونَ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وَأَشْهَدَتْ فَاطِمَةُ عَلِيًّا وَأُمَّ أَيْمَنَ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ شَهَادَتَهُمَا. وَصَدَّقَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي ادِّعَاءِ

(١) صحيح البخاري: كتاب الخمس، باب فرض الخمس، الحديث: ٢٩٢٦، ١١٢٦/٣؛ صحيح مسلم: كتاب المغازي، باب لا نورث ما تركنا صدقة، الحديث: ٤٦٠١، ١٥٣/٥.

(٢) الْفَذَكُ: بفتح الفاء والدال، موضع بالحجاز، مما أفاءه الله تعالى على رسوله محمد عليه السلام، بينها وبين المدينة يومان، وقيل: على ثلاث مراحل منها. ينظر: العين: ٣٣٢/٥؛ مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١٦٧/٢.

الْحُجْبَرَةُ لَهْنٌ، وَلَمَّا عَرَفَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(١)</sup> ظُلْمَهُ، رَدَّ فَذَكَأَ عَلَى  
أَوْلَادِ فَاطِمَةَ عليهم السلام.

وَالْجَوَابُ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَقْدَحُ فِي أَبِي بَكْرٍ عليه السلام لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الشَّرِيعَةِ  
أَنَّ قَوْلَ الْمُدَّعِي وَإِنْ كَانَ مَعْصُومًا لَا يُوْجِبُ الْعَمَلَ بِهِ، وَنَصَابُ الشَّهَادَةِ  
فِي ذَلِكَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَلَمْ يَوْجَدْ، وَتَصْدِيقُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عليه السلام لِعِلْمِهِ  
بِصِدْقِهِنَّ فِي دَعْوَاهُنَّ؛ لَاشْتِهَارِ ذَلِكَ عِنْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَرَدُّ  
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَذَكَأَ إِلَى أَوْلَادِ فَاطِمَةَ لَا يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام،  
وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَوْنُ الرَّدِّ لِعِلْمِهِ بِالظُّلْمِ مَمْنُوعٌ.

٣. وَمِنْهَا: إِنَّ فَاطِمَةَ أَوْصَتْ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ غَيْظًا عَلَيْهِ،  
فَدُفِنَتْ لَيْلًا، وَأُخْفِيَ قَبْرُهَا؛ لِثَلَاثِ يَصِلَ ثَوَابُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ.

والجواب: بمنع تلك الوصية سلّمناه، لكن لا نُسَلِّمُ أَنَّهَا كَانَتْ عَنْ

(١) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد  
شمس. وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب بن نفيل من بني  
عدي بن كعب ويكنى أبا حفص. ولد عمر سنة ثلاث وستين وهي السنة  
التي ماتت فيها ميمونة زوج النبي عليه السلام، قال عمر بن الخطاب: ليت شعري  
من ذو الشين من ولدي الذي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، قال ابن عمر:  
إنّا كنا نتحدث أن هذا الأمر لا ينقضي حتى يلي هذه الأمة رجل من ولد عمر  
يسير فيها بسيرة عمر بوجهه شامة. قال: فكنا نقول هو بلال بن عبد الله بن  
عمر وكانت بوجهه شامة، قال: حتى جاء الله بعمر بن عبد العزيز. ينظر:  
الطبقات الكبرى لابن سعد: ٥/ ٢٥٣

عَظِظُ، يجوز أن يكونَ عن غيره سَلَمَناه، ولكن لا يقدرُ ذلك فيه، وهو ظاهرٌ.

٤- وَمِنْهَا: قول أبي بكر رضي الله عنه: (أَقِيلُونِي فَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ، وَعَلَيَّ فِيكُمْ)<sup>(١)</sup>، وتقريرُهُ: أَنَّهُ إِنْ صَدَقَ فِي هَذَا الْخَبَرِ لَمْ يَصْلَحْ لِلْإِمَامَةِ، وَإِنْ كَذَبَ فَكَذَلِكَ؛ لِعَدَمِ عَصَمَتِهِ حِينَئِذٍ.

وَالْجَوَابُ: عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ إِنْ خَيْرِيَّةٌ عَلَيَّ لَا تَنَافِي صَحَّةٌ خِلَافَةً أَبِي بَكْرٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ، عَلَى الثَّانِي بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْعِصْمَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ عَلَى أَنَّهُمْ قَابِلُوهُ بِقَوْلِهِمْ: (لَا نُقِيلُكَ وَلَا نَسْتَقِيلُكَ رَضِيكَ رَسُولُ اللَّهِ لِدِينِنَا، أَفَلَا تَرْضَاكَ لِدُنْيَانَا؟)<sup>(٢)</sup>.

٥- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ رضي الله عنه: (إِنْ لِي شَيْطَانًا يَغْتَرِيَنِي، فَإِنْ اسْتَقَمْتُ فَأَعِينُونِي، وَإِنْ عَصَيْتُ فَتَجَنَّبُونِي)<sup>(٣)</sup>.

(١) رواها هشام في سيرته: ٤/ ٣٤٠؛ والطبري في التاريخ: ٢/ ٢٠٣؛ وابن كثير في البداية والنهاية: ٥/ ٢٤٧؛ والعمرائي في الإنباء في تاريخ الخلفاء: ٤٧/ ١. وليس فيه ما ذكره: (وعلي فيكم)، بل في تاريخ مختصر الدول: فقال علي رضي الله عنه: «لا نقيلك ولا نستقيلك». فأجمع المهاجرون والأنصار على خلافته: ٩٩/ ١.

(٢) مسند الإمام الشافعي: كتاب الصلاة، الباب السابع في الجماعة وأحكام الإمامة، برقم: ٣٣٩، ١/ ١١٣.

(٣) الجامع (ملحق بمصنف عبد الرزاق): باب لا طاعة في معصية، برقم: ٢٠٧٠١، ١١/ ٣٦٦؛ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشف للزمخشري: ١/ ٤٨٢؛ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ٦٠/ ٥.



وتقريره: كتقرير ما تقدم من استلزامه لِعَدَمِ الْعِصْمَةِ، والجواب عن قوله: إِنَّ لِي شَيْطَانًا يَغْتَرِبُنِي إِنَّهُ لَيْسَ بِقَادِحٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ شَيْطَانٍ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، وقوله: (وَإِنْ عَصَيْتُ) شرطية لا تقتضي وقوع الطرفين سَلَمَتَاهُ، لكن قد تقدم أَنَّ الْعِصْمَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ.

٦- وَمِنْهَا: أَنَّ عُمَرَ، وَهُوَ وَلِيُّهِ وَنَاصِرُهُ، وَالْمُتَوَلَّى لِعَهْدِهِ يُقَلُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فُلْتَةً»<sup>(١)</sup> وَقَالَ اللَّهُ شَرَّهَا<sup>(٢)</sup>، فَمَنْ عَادَ إِلَى مِثْلِهَا فَأَقْتُلُوهُ»<sup>(٣)</sup>؛ أَي: مِثْلُ الْمَخَالِفَةِ الْمُوجِبَةِ لَتَفْرِيقِ الْكَلِمَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عليه السلام.

(١) أَي: بَغْضَةً فُجَاءَةً، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْتَظِرُوا بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ سَلَامٌ عَامَةً الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا ابْتَدَرَهَا عُمَرُ، وَمِنْ تَابِعِهِ. وَقِيلَ: الْفُلْتَةُ آخِرُ لَيْلَةٍ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، فَيَخْتَلِفُونَ فِيهَا: مِنَ الْحُلِّ هِيَ، أَمْ مِنَ الْحَرَمِ؟ فَيَسَارِعُ الْمُتَوَلَّى إِلَى دَرْكِ الثَّأْرِ، فَيَكْثُرُ الْفَسَادُ، وَتُسْفَكَ الدِّمَاءُ. يَنْظُرُ: جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ: ٩٠ / ٤.

(٢) أَي: يَرِيدُ الشَّرَّ الْمَتَوَقَّعَ فِي الْفُلْتَاتِ، لَا أَنَّ بَيْعَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ فِيهَا شَرٌّ، فَهِيَ مَدْخُوعَةٌ لِبَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام، وَلَيْسَ هُوَ ذِمًّا لَهَا. يَنْظُرُ: الشَّرِيعَةُ: ١٧٣١ / ٤؛ الْإِحْسَانُ فِي تَقْرِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حَبَانَ: ١٥٨ / ٢.

(٣) وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ فَقَالَ: (قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ أَنْاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ كَانَتْ فُلْتَةً، وَلَكِنْ وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا، وَإِنَّهُ لَا خِلَافَةَ إِلَّا عَنْ مُشُورَةٍ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَايَعَ رَجُلًا عَنْ غَيْرِ مُشُورَةٍ، لَا يُؤْمَرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا تَغِيرَةً أَنْ يُقْتَلَ). قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تَغِيرَةٌ أَنْ يُقْتَلَ؟ قَالَ: عُقُوبَتُهُمَا أَنْ لَا يُؤْمَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَقُولُونَ: وَالرَّجِمُ وَقَدْ رَجِمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَرَجِمْنَا وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: رَأَى فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُتْبَتُهُ يَخْطِي حَتَّى الْحَقُّ بِالْكِتَابِ. السَّنَنِ الْكَبِيرُ لِلنَّسَائِيِّ: كِتَابُ الرِّجْمِ، تَثْبِيتُ الرِّجْمِ، الْحَدِيثُ: ٧١١٣، ٤٠٨ / ٦.

٧. وَمِنْهَا: أَنَّهُ شَكَّ عِنْدَ مَوْتِهِ فِي صِلَا حَيْثِهِ لِلْإِمَامَةِ، حَيْثُ قَالَ حِينَ مَوْتِهِ: وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ فَيَعْنُ هُوَ؟ وَكُنَّا لَا نُنَازِعُهُ أَهْلَهُ.

والجواب: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَكٍّ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، بَلْ هُوَ مِبَالِغَةٌ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، وَنَفْثِ الْإِحْتِمَالِ الْبَعِيدِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ بِنَصِّ حَقٍّ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ.

٨. وَمِنْهَا: أَنَّهُ خَالَفَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْإِسْتِخْلَافِ، وَمُخَالَفَتُهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْإِمَامَةِ، وَخَالَفَهُ أَيْضًا فِي تَوَلِيَةِ مَنْ عَزَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، يَعْنِي: عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعَثَهُ فِي جَيْشٍ، فَرَجَعَ مُنْهَزِمًا، وَوَلَّاهُ أَمْرَ الصَّدَقَاتِ فَعَزَلَهُ.

وَخَالَفَهُ أَيْضًا فِي التَّخَلُّفِ عَنْ جَيْشِ أُسَامَةَ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا جَهَّزَ جَيْشَ أُسَامَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قَضَى نَحْبَهُ فِيهِ، قَالَ: «مَلْعُونٌ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>. وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فِيهِ، فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهُ.

والجواب: إِنَّ الْإِسْتِخْلَافَ وَتَوَلِيَةَ عُمَرَ لَمْ تَكُنْ مُخَالَفَةً لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ نَصًّا عَلَى عَدَمِ الْإِسْتِخْلَافِ وَالتَّوَلِيَةِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ يَدْخُلَا فِي جَيْشِ أُسَامَةَ مَقْصُودًا، بَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى عُمُومِ الْأَمْرِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِمُضْلَحَةٍ فِي الدِّينِ، وَلَا يَسْتَبَعْدُ أَنَّهُمَا قَدْ فَهِمَا مِنْهُ

(١) رواه هشام في السيرة: ٤/ ٣٤٠؛ والطبري في التاريخ: ٢/ ٢٠٣؛ وابن كثير في البداية والنهاية: ٥/ ٢٤٧، وليس فيه ما ذكروه: (وعلي فيكم).

عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَوَابَ تَخْلُفِهِمَا بِالْخُصُوصِ إِنْ كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي عَدَمِ الْخُرُوجِ أَكْثَرَ، عَلَى أَنَّ تَخْصِيصَ الْعَامِّ بِالرَّأْيِ جَائِزٌ كَمَا عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ<sup>(١)</sup>.

٩- وَمِنْهَا: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَّى أَسَامَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلَ مِنْهُ لَمَا فَعَلَ، وَلَمْ يُؤَلَّ عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام أَحَدًا قَطُّ؛ إِذْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْ أَسَامَةَ.

وَالْجَوَابُ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ تَوَلِيَةِ الْمَفْضُولِ.

١٠- وَمِنْهَا: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يُؤَلِّ شَيْئًا فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَلَمَّا بُعِثَ إِلَى مَكَّةَ لَيَقْرَأَ سُورَةَ بَرَاءَةِ فِي الْمَوْسِمِ نَزَلَ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَالَ: لَا يُؤْذِي عَنْكَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ، فَبَعَثَ عَلِيًّا فِي أَثَرِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ السُّورَةِ، وَيَقْرَأَهَا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَعَزَلَ أَبَا بَكْرٍ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْإِمَامَةِ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ يُؤَلِّ شَيْئًا فِي حَالِ حَيَاتِهِ، بَلْ أَمَرَهُ عَلَى الْحَجِّجِ عَامَ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ، وَصَلَّى خَلْفَهُ وَهُوَ مَشْهُورٌ، وَهُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى صَلَاحِيَّتِهِ لِلْإِمَامَةِ سَلْمَانُهُ، وَلَكِنَّ عَدَمَ تَوَلِيَّتِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ.

(١) أي: في كتب أصول الفقه.

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ عَزَلَهُ عَنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ بَرَاءَةٍ، بَلِ الْمَرْوِيُّ أَنَّهُ وَلَّاهُ الْحَجَّ، وَأَزْدَفَهُ بِعَلِيٍّ لِقِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَرَاءَةِ.

وقوله: وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا رَجُلٌ مِنِّي، إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْعَرَبِ كَانَتْ إِذَا أَرَادُوا اخْتِذَاَ الْمَوَاتِيْقِ وَالْعُهُودِ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا أَصْحَابُ الْعَهْدِ، أَوْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَعْمَامِهِ، فَمَجَرَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَابِقِ عَهْدِهِمْ.

١١- ومنها: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ قَطَعَ يَسَارَ سَارِقٍ، وَأَخْرَقَ فُجَاءَةً<sup>(١)</sup> بِالنَّارِ وَهُوَ يَقُولُ: أَنَا مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

وَلَمْ يَعْرِفِ الْكَلَالَةَ<sup>(٣)</sup> حِينَ سُئِلَ عَنْهَا، ثُمَّ قَالَ: (أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي، فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنَ اللَّهِ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمِنَ الشَّيْطَانِ)<sup>(٤)</sup>.

وَلَمْ يَعْرِفِ إِرْثَ الْجَدَّةِ، فَإِنَّ جَدَّةً سَأَلَتْهُ عَنْ إِرْثِهَا، فَقَالَ: (لَا أَجِدُ

(١) هُوَ بَجِيرُ بْنُ إِيَاسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَمِيرَةَ بْنِ خُفَافَ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ بَهْثَةَ بْنِ سَلِيمِ الْعُمَرِيِّ. يَنْظُرُ: الْإِكْمَالُ فِي رَفْعِ

الْأَرْتِيَابِ عَنِ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَنْسَابِ: ٦/ ٣٦٥.

(٢) قَالَ الْأَصْفَهَانِيُّ وَابْنُ جُمَاعَةَ: لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ، فَلَعَلَّهُ ثَبِتَ عِنْدَهُ أَنَّهُ كَانَ زَنْدِيقًا، وَالزَنْدِيقُ غَيْرُ مَقْبُولِ التَّوْبَةِ عَلَى رَأْيٍ صَحِيحٍ. يَنْظُرُ: تَسْدِيدُ الْقَوَاعِدِ: ١١١٦/٢.

(٣) الْكَلَالَةُ: هُوَ أَنْ يَرِثَ الْمَيِّتَ غَيْرُ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ، وَتَطْلُقُ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِوَالِدٍ، وَلَا وَلَدًا مِنَ الْوَارِثِينَ. يَنْظُرُ: جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ: ٢/ ٨٠.

(٤) مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ: كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ حُجْبِ الْوَرِثَةِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَمَنْ لَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، الْحَدِيثُ: ١٢٥٣٧، ٩/ ١١٣.

لك شياً في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله، فأخبره المغيرة<sup>(١)</sup>،  
وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ<sup>(٣)</sup>.

واضطرب في كثير من الأحكام، وكان يَسْتَفْتِي الصَّحَابَةَ، وهو دليل  
واضح على قصور علمه فلم يصلح للإمامة.

(١) هو الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قيس، وهو من ثقف، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبا عيسى. وأمه امرأة من بني نصر بن معاوية، أسلم عام الخندق، وقدم مهاجراً. وقيل: إن أول مشاهدته الحديبية، كان رجلاً طوالاً ذا هيبة أعور أصيبت عينه يوم اليرموك، روى مجالد عن الشعبي، قال: دهاة العرب أربعة: معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وزيد، توفي سنة: (٥٠هـ) بالكوفة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٤٤٥/٤.

(٢) هو الصحابي الجليل محمد بن مسلمة الأوسي الأنصاري الحارثي أبو عبد الرحمن: من الأمراء، من أهل المدينة. شهد بدرًا وما بعدها، إلّا غزوة تبوك. واستخلفه النبي ﷺ في بعض غزواته. وولاه عمر على صدقات جهينة. واعتزل الفتنة في أيام علي فلم يشهد الجمل ولا صفين، وكان عند عمر معداً لكشف أمور الولاة في البلاد. مات بالمدينة سنة: (٤٣هـ). ينظر: كمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٠/٣٨٥؛ قلادة النحر: ١/٣٤٩.

(٣) سنن أبي داود: كتاب الفرائض، باب في الجدة، الحديث: ٢٨٩٤، ١٢١/٣؛ الجامع الكبير (سنن الترمذي): كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، الحديث: ٢١٠٠، ٣/٤٩٠. حديث صحيح، صححه الترمذي وابن حبان والحاكم، وحسنه البغوي، وانتقاه ابن الجارود، وقال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح ثقة رجاله، إلّا أن صورته مرسل، فإن قبصة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة. ينظر: التلخيص الجبير: ٣/٨٢.

والجواب: أنه إن أُريدَ أنَّ جميعَ الأحكامِ بالتفصيلِ لم يكن حاضراً عنده، فكلُّهم كانوا كذلك، وليس بقادح في صلاحيته للإمامة؛ لجواز إمامة المفضل كما تقدّم.

وإن أُريدَ أنه لم يكن من أهلِ الحِلِّ والعقد والاجتهاد، ولم يكن له قدرة على معرفتها باستنباطها من مداركها فهو ممنوع.

وقوله: (قَطَعَ يَسَارَ سَارِقٍ) قلنا: لَعَلَّهُ وَقَعَ غُلَطًا مِنَ الْجَلَادِ وَأُضِيفَ إليه؛ لكونه الأمر بالقطع، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ<sup>(١)</sup>.

وقوله: إِنَّهُ أَحْرَقَ فُجَاءَةً بِالنَّارِ. قلنا: لَعَلَّهُ اجْتَهِدَ فَأَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادَهُ. وقوله: وَفُجَاءَةً كَانَ يَقُولُ: أَنَا مُسْلِمٌ.

(١) قال المالكية والشافعية: إن سرق ثلاثة قطعت يده اليسرى، ثم إن سرق رابعة قطعت رجله اليمنى، ثم يعزّر؛ لأن فعله معصية ليس فيها حد ولا كفارة، فعزّر فيها، والدليل لقطع اليد والرجل الأخرى: ما روى أبو هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قال في السارق: إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله». وهو فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ينظر: بداية المجتهد: ٢/ ٤٤٣؛ الشرح الكبير: ٤/ ٣٣٢؛ مغني المحتاج: ٤/ ١٧٨؛ الفقه الإسلامي وأدلته: ٧/ ٥٤٢٧.

قلنا: لم يَنْبُتْ ذلك، فلعلَّه بَتَّ عِنْدَهُ زندقته، والزندقُ <sup>(١)</sup> لا تقبلُ توبتهُ على الصَّحيح <sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: في الكَلَالَةِ، والجَدَّةِ، فمن عادة المجتهدين البَحْثُ عِنْدَ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ، والسُّؤَالُ عنها من أحاطَ بها؛ ولهذا رَجَعَ عَلِيُّ عليه السلام في بيع أمهات الأولاد إلى قولِ عُمَرَ، وذلك لا يَدُلُّ على عَدَمِ عِلْمِهِ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ.

١٢- ومنها: أَنَّ خَالِدًا بنَ الْوَلِيدِ قَتَلَ مَالِكًا بنَ نُؤَيْرَةَ <sup>(٣)</sup>، وهو مُسْلِمٌ

(١) الزندقة لغة: الضيق، وقيل: الزنديق منه؛ لأنه ضيق على نفسه، وفي التهذيب: الزنديق معروف، وزندقته أنه لا يؤمن بالآخرة ووحداية الخالق، وقد تزندق، والاسم: الزندقة، والزندقة عند جمهور الفقهاء إظهار الإسلام وإبطان الكفر، فالزنديق: هو من يظهر الإسلام ويبطن الكفر. قال الدسوقي: وهو المسمى في الصدر الأول منافقًا، ويسميه الفقهاء زنديقًا. وعند الحنفية وبعض الشافعية، الزندقة: عدمُ التدين بدين، أو هي القولُ ببقاء الدهر، واعتقاد أن الأموال والحرم مشتركة. ينظر: رد المحتار: ٣ / ٢٩٢؛ حاشية الدسوقي: ٤ / ٣٠٦؛ الموسوعة الفقهية: ٤٨ / ٢٤.

(٢) وهو مذهب الحنفية والمالكية. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ٥ / ١٣٦؛ المعونة على مذهب عالم المدينة: ١ / ١٣٦٣.

(٣) مالك بن نويرة بن حمزة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع التيمي اليربوعي، قدم على النبي ﷺ وأسلم، واستعمله رسول الله ﷺ على بعض صدقات بني تميم، فلما توفي النبي ﷺ ارتدت العرب، ظهرت سجاح وأدعت النبوة، صالحها إلا أنه لم تظهر عنه ردة، فلما فرغ خالد من بني أسد وغطفان، سار إلى مالك وقدم البطاح، فلم يجد به أحدًا، وكان مالك قد فرقهم ونهاهم عن الاجتماع، فلما قدم خالد البطاح بث سراياه، فأتى بمالك بن نويرة ونفر من قومه، فاختلفت السرية فيهم، وكان فيهم =

رَغَبَةً فِي تَزْوِجِ امْرَأَتِهِ، وَخَطْبُهَا لَيْلَةٌ قَتْلِهِ، وَلَمْ يَقْتَصَّ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَغْزِلْهُ، وَقَالَ: لَا أَغْمِدُ سَيْفًا سَلَّهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفَّارِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ عُمَرُ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ قَتَلَ مَالِكًا؛ لِأَنَّهُ تَحَقَّقَ مِنْهُ الرَّدَّةُ، وَتَزَوَّجَ بِامْرَأَتِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَإِنَّهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْجَهْدِيَّةِ. وَقِيلَ: لَمْ يَقْتُلْهُ خَالِدٌ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ خَطَأً ظَنًّا مِنْهُمْ ارْتِدَادَهُ.

وَقِيلَ: كَانَتْ زَوْجَتُهُ مَطْلُوقَةً قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَإِنْكَارُ عُمَرَ لَيْسَ بِقَادِحٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْكَارُ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِالْخَطِئِ.

١٣- وَمِنْهَا: أَنَّهُ دُفِنَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ دُخُولِهِ حَالَ حَيَاتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَا يَجُوزُ دُخُولُهُ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّ الْحُجْرَةَ كَانَتْ مِلْكًا لِعَائِشَةَ، وَقَدْ دُفِنَ فِيهَا بِإِذْنِهَا، وَالنَّهْيُ عَنِ الدُّخُولِ فِيهِ حَالَ حَيَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ مِلْكُهُ لَيْسَ بِنَهْيٍ عَنِ الدَّفْنِ بَعْدَهُ، وَهُوَ مِلْكُ غَيْرِهِ سَلَمَتَاهُ، وَلَكِنَّ الْعِصْمَةَ فِي الْإِمَامِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ.

١٤- وَمِنْهَا: أَنَّهُ بَعَثَ جَمَاعَةً إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا امْتَنَعَ عَنْ بَيْعَتِهِ، فَأُضْرِمَ النَّارُ فِيهِ، وَفِيهِ فَاطِمَةُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَأُخْرِجُوا عَلِيًّا، وَضَرَبُوا فَاطِمَةَ فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا، وَلَمَّا بُويعَ وَصَعِدَ الْمِنْبَرُ، جَاءَهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَرَدَّا عَلَيْهِ وَأَنْكَرَا عَلَيْهِ.

= أَبُو قَتَادَةَ، وَكَانَ فِيمَنْ شَهِدَ أَنَّهُمْ أَذَّنُوا وَأَقَامُوا وَصَلُّوا. فَحَبَسَهُمْ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، وَأَمَرَ خَالِدَ فَدَائِي: أَدْفِنُوا أَسْرَاكُمْ، وَهِيَ فِي لُغَةِ كِنَانَةَ الْقَتْلُ، فَقَتَلُوهُمْ، فَسَمِعَ خَالِدُ الْوَاعِيَةَ، فَخَرَجَ وَقَدْ قَتَلُوا. يَنْظُرُ: الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ: ٥ / ٥٦٠.



والجواب: أنَّ هذا هذيان من تخريجات الأعداء، فإنَّ تأخَّرَ عليٌّ عن بيعته لم يكن عن شقاقٍ وعداوةٍ، فإنَّه اقتدى به واحدٌ من عظمائه، وانقاد له في أوامره ونواهيه معتقداً صلاحيته، حتى قال عليه السلام: «خَيْرُ هذه الأمة بَعْدَ النَّبِيِّنَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»<sup>(١)</sup>، وإنَّما كان مراعاةً لخاطرِ فاطمة، حيث وقع بينهما في أمر الميراث كما تقدَّم.

١٥- ومنها: أنَّه نَدِمَ على كشفِ فاطمة، وهو يدُلُّ على خطيئه في ذلك.

والجواب: أنَّه لم يثبت سَلَمَتُهُ<sup>(٢)</sup>، ولا يدُلُّ على الخطأ؛ لجواز أن يكون لمراعيتها سَلَمَتُهُ، ولكنَّ العِصمة ليست بشرط.

والدليل على صحَّة إمامة أبي بكر إجماعُ الأمة بعد رسول الله ﷺ على نصِّه، وعقدُ الإمامة له، واتباعُ الصحابة أيام حياته، وموافقتهم له في غزواته، ونصبُ الولاءة والحُكَّام، ونُقُودُ أوامره ونواهيه، ثبت ذلك كله بالتواتر.

فإن قيل: دعوى الإجماع باطلة لمخالفة عليٍّ الزبير والمقداد وأبي ذرٍّ وغيرهم، قلنا: ثبت الإجماع بعد بيعتهم، وبه الاحتجاج.

\*\*\*

(١) وفي البخاري: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنَّا نُخَيَّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي رَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَيَّرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه». ينظر: صحيح البخاري: باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، الحديث: ٣٦٥٥، ٤/٥.

(٢) أي: ولئن سلم.

## [فَضْلٌ فِي الْمَطَاعِينَ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ صَلَاحِيَّةِ عُمَرَ لِلْإِمَامَةِ]

قال: (وَأَمَرَ عُمَرُ عليه السلام بِرَجْمِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ وَأُخْرِى مَجْنُونَةٍ، فَتَنَاهَا عليه السلام، فَقَالَ: لَوْلَا عَلَيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ. وَشَكَكَ فِي مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حَتَّى نَلَا عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ عليه السلام: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، فَقَالَ: كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذِهِ الْآيَةَ. وَقَالَ: كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ حَتَّى الْمُحَدَّرَاتِ، لَمَّا مَنَعَ مِنَ الْمُغَالَاةِ فِي الصَّدَاقِ، وَأَعْطَى أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَقْرَضَ، وَمَنَعَ فَاطِمَةَ وَأَهْلَ الْبَيْتِ مِنْ خُمْسِهِمْ، وَقَضَى فِي الْحَدِّ بَيْئَةَ قَضِيبٍ<sup>(١)</sup>، وَفَضَّلَ فِي الْقِسْمَةِ، وَمَنَعَ الْمُتَمَتِّعِينَ، وَحَكَمَ فِي الشُّورَى<sup>(٢)</sup> بِضِدِّ الصَّوَابِ، وَخَرَقَ كِتَابَ فَاطِمَةَ).

هذه هي المطاعين الدالة على عدم صلاحية عمر للإمامة:

١- فَمَنَاهَا: قوله: (وَأَمَرَ... بِرَجْمِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِرَجْمِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ وَمَجْنُونَةٍ، حَتَّى قَالَ مُعَاذٌ عليه السلام فِي الْأُولَى: إِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ، فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَى حَمْلِهَا، فَقَالَ عُمَرُ عليه السلام: (لَوْلَا مُعَاذٌ لَهْلَكَ عُمَرُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) في بعض نسخ المتن: (قضية).

(٢) في بعض نسخ المتن: (بالشورى).

(٣) السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي: كتاب العدة، باب ما جاء في =

وقال عَلِيُّ عليه السلام في الثَّانِيَةِ: الْقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنِ الْمَجْنُونِ، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: (لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ). وَغَيْرُ الْعَالِمِ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَمْلِ وَالْجُنُونِ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَقَوْلُهُ: لَوْلَا عَلِيٌّ وَمَعَادُ لَهْلَكَ فِي الصُّورَتَيْنِ لَمَا كَانَ يَنَالُهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ إِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ بَعْدَ الرَّجْمِ؛ لَعَدَمَ التَّثَبُّتِ فِي الْأَمْرِ.

٢- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَشَكَكَ فِي مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ تَشَكَّكَ فِي مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَالَ: لَا تَتْرُكُوا<sup>(١)</sup> هَذَا الْقَوْلَ حَتَّى يَقْطَعَ أَيْدِي رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ. وَلَمْ يَسْكُنْ إِلَى مَوْتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَتَّى تَلَا أَبُو بَكْرٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فَقَالَ عُمَرُ: كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذِهِ الْآيَةَ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ، فَلَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ لِهَوْلِ أَصَابِهِ بِفَقْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَهْشَةِ عَرَضَتْ لغيره أَيْضًا مِنَ الصَّحَابَةِ، حَتَّى أَنْ بَعْضَهُمْ عَمِيَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَبَعْضُهُمْ خَرَسَ، وَبَعْضُهُمْ جُنَّ، وَبَعْضُهُمْ هَامَ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِآيَاتِهِ تَعَالَى، أَلَا تَرَى إِلَى التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ: كَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ هَذِهِ الْآيَةَ؟.

= أكثر الحمل، الحديث: ١٥٩٦٦، ٧/٤٤٣.

(١) في بعض الشروح: (لا تتركوا).

٣. ومنها: قوله: (كُلُّ النَّاسِ أَفْقُهُ مِنْ عُمَرَ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى  
عَنِ الْمُغَالَاةِ فِي مُهُرِّ النِّسَاءِ، حَتَّى قَامَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ، وَقَالَتْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ  
تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ عَمِدَتُهُنَّ وَنَطَارَا﴾ النساء: ١٢٠. فَقَالَ: (كُلُّ النَّاسِ أَفْقُهُ مِنْ  
عُمَرَ حَتَّى الْمُخَدَّرَاتِ) (١).

وَالْجَوَابُ: أَنَّ نَهْيَهُ لَمْ يَكُنْ نَهْيً تَحْرِيمًا، لِيَلْزَمَ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ،  
وَأَمَّا كَانَ نَهْيً تَنْزِيهًا، مِرَاعَاةً لِأَمْرِ الْمَعَاشِ.

وقوله: (كُلُّ النَّاسِ أَفْقُهُ مِنْ عُمَرَ) مِنْ بَابِ هَضَمِ النَّفْسِ، كَمَا فِي  
قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ  
كَفَرَ» (٢) عَلَى وَجْهِ، وَلَا يَنَازَعُ إِلَّا الْمَكَابِرُ.

٤. ومنها: قوله: (وَأَعْطَى أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)  
وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَأَعْطَى حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ عَشْرَةَ آلَافٍ  
دِرْهَمٍ كُلِّ سَنَةٍ، وَأَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ثَمَانِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَأَتَنَكَّرَ ذَلِكَ

(١) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: كتاب النكاح، باب: في  
الصداق، رقم: ٧٥٧، ٢/ ٣٣٥. قال البوصيري: روى أصحاب السنن  
الأربعة طرقاً منه من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء السلمي،  
عن عمر بن الخطاب. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. ينظر: إتحاف  
الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ١٢٤ / ٤.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، ولكن وجدته بلفظ قريب عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «... وَمَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ». سنن  
الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الزمر، الحديث: ٣٢٤٥،  
٥/ ٢٦٦. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

عليه، فقال: كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْقَرْضِ. وَمَنَعَ أَهْلَ الْبَيْتِ الْخُمْسَ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ لَهُمْ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: كَانَ اجْتِهَاداً مِنْهُ، وَالْاجْتِهَادُ إِذَا لَمْ يَخَالَفِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَيْسَ بِقَادِحٍ، وَمَنَعَ أَهْلَ الْبَيْتِ قَدْ يَكُونُ لِمُعَارِضِ لِلْكِتَابِ ظَهَرَ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَغَيْرُهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، فَإِنَّ مَخَالَفَةَ الْمُجْتَهِدِ فِي الْأُمُورِ الظَّنِّيَّةِ لَمَا ظَهَرَ لغيره لَا يَقْدَحُ فِيهِ.

٥- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَقَضَى فِي الْحَدِّ بِمِثَّةٍ قَضِيْبٍ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ قَضَى فِي الْحَدِّ مِثَّةَ قَضِيْبٍ، وَفِي رَوَايَةٍ بِتَسْمِيْنٍ. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ، فَلَا يَكُونُ قَدْحًا.

٦- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَفَضَّلَ فِي الْقِسْمَةِ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ فَضَّلَ فِي قِسْمَةِ الْغَنِيْمَةِ الْمُتَاجِرِينَ عَلَى الْأَنْصَارِ، وَالْأَنْصَارَ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَالْعَرَبَ عَلَى الْعَجَمِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالْجَوَابُ: مَا مَرَّ.

٧- وَمِنْهَا قَوْلُهُ: (وَمَنَعَ الْمُتَعَتِّينَ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ صَعِدَ الْمُنْبَرَ، وَقَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ: ثَلَاثُ كُنَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَا أَنَهَيْ عَنْهُمْ وَأَحْرَمْتُهُمْ، وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمْ، وَهِيَ: مُتْعَةُ النِّسَاءِ، وَمُتْعَةُ الْحَجِّ، وَحَرِّي عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ)<sup>(١)</sup>.

(١) لَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَكِنْ وَجَدْتُهُ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ: عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِهَا. قَالَ: عَلَى يَدَيَّ جَرَى الْحَدِيثُ تَمَتُّعًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ =

وَالْجَوَابُ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ ظَهْوٍ مُحَرَّمٍ لَهُ فِي اجْتِهَادِهِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

٨- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَحَكَمَ فِي الشُّورَى بِضِدِّ الصَّوَابِ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ خَالَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ لَمْ يُفَوِّضْ أَمْرَ الْإِمَامَةِ إِلَى اخْتِيَارِ النَّاسِ، وَخَالَفَ أَبَا بَكْرٍ حَيْثُ لَمْ يُنْصَ عَلَى إِمَامَةٍ وَاحِدَةٍ مُعَيَّنٍ بَعْدَهُ، فَاخْتَارَ الشُّورَى، وَجَعَلَ الْإِمَامَةَ فِي سِتَّةِ نَفَرٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ<sup>(١)</sup>.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فِعْلَ أَبِي بَكْرٍ إِذَا كَانَ مُخَالِفًا لِفِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَصْلُحُ قَدْحًا لغيره، وَأَمَّا فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ادَّعَيْتُمْ مِنَ النَّصِّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ، وَكَانَ مُتَنَاقِضًا.

٩- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَحَرَقَ كِتَابَ فَاطِمَةَ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ الْمُتَنَازَعَةَ لِمَا طَالَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَفَاطِمَةَ، رَدَّ أَبُو بَكْرٍ قَدْحًا عَلَيْهَا، وَكَتَبَ لَهَا بِذَلِكَ

حَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَذَا الرَّسُولُ، وَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هَذَا الْقُرْآنُ، وَإِنَّهُمَا كَانَتَا مُتَعَتَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنَهَيْتُهُمَا، وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمَا: إِحْدَاهُمَا: مُنْعَةُ النِّسَاءِ وَلَا أَقْدِرُ عَلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ إِلَّا غَيَّبْتُ فِي الْحِجَارَةِ، وَالْأُخْرَى مُنْعَةُ الْحَجِّ، أَفْصَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ، فَإِنَّهُ أَنْتُمْ لِحَجَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِعُمْرَتِكُمْ. يَنْظُرُ: السَّنَنُ الْكُبْرَى وَفِي ذِيلِهِ الْجَوْهَرُ النَّقِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، الْحَدِيثُ: ١٤٥٥٤، ٢٠٦/٧.

(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه، الحديث: ٣٤٩٧، ٣/١٣٥٣.

كِتَابًا، فَخَرَجَتْ وَالكِتَابُ فِي يَدِهَا، فَلَقِيَهَا عُمَرُ، وَسَلَّهَا عَنْ شَأْنِهَا، فَقَصَّصَتْ قِصَّتَهَا، فَأَخَذَ مِنْهَا الْكِتَابَ وَخَرَقَهُ، وَدَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَانَبَهُ عَلَى ذَلِكَ.

والجواب: أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ؛ إِذْ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ إِمَامَتِهِ هُوَ الذَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى صِحَّةِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ كَثْرَةٌ، وَتَوَاتَرَ عَنْهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ قَوِيٌّ، وَظَهَرَ شَوْكُهُ عِنْدَ دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ.



## [فَصْلٌ فِي الْمَطَاعِينَ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ صَلَاحِيَّةِ عُثْمَانَ لِلْإِمَامَةِ]

قال: (وَوَلَّى عُثْمَانُ مَنْ ظَهَرَ فِسْقُهُ حَتَّى أَخَذُوا فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ مَا أَخَذُوا، وَأَثَرُ أَهْلِهِ بِالْأَمْوَالِ، وَحَمَى لِنَفْسِهِ، وَوَقَعَ مِنْهُ أَشْيَاءُ مُنْكَرَةٌ فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ، فَضَرَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ حَتَّى مَاتَ، وَأَخْرَقَ مُصْحَفَهُ، وَضَرَبَ عَمَّارًا حَتَّى أَصَابَهُ قَتَقٌ، وَضَرَبَ أَبَا ذَرٍّ وَنَفَاهُ إِلَى الرَّبَذَةِ، وَأَسْقَطَ الْحَدَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَالْحَدَّ عَنْ الْوَلِيدِ مَعَ وَجُوبِهِمَا. وَخَذَلَتْهُ الصَّحَابَةُ حَتَّى قُتِلَ، وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: (اللَّهُ قَتَلَهُ) وَلَمْ يُدْفَنْ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَغَابَ غَيْبُهُ عَنْ بَذْرِ وَأُحُدٍ وَالْبَيْعَةِ).

هذا ذِكْرُ الْمَطَاعِينَ عَلَى زَعْمِهِمُ الْفَاسِدِ، الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ صَلَاحِيَّةِ عُثْمَانَ لِلْإِمَامَةِ:

١- فمنها: قوله: (وَوَلَّى عُثْمَانُ مَنْ ظَهَرَ فِسْقُهُ) وتقريره: أَنَّ عُثْمَانَ وَلَّى أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ ظَهَرَ فِسْقُهُ، وَ(أَخَذُوا فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ مَا أَخَذُوا):

أ- وَوَلَّى الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ<sup>(١)</sup>، فَشَرِبَ الْخَمْرَ، وَصَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ سَكْرَانٌ.

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس، =



ب - وَاِسْتَعْمَلَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ <sup>(١)</sup> عَلَى الْكُوفَةِ، فَظَهَرَ عَنْهُ مَا أَوْجَبَ إِخْرَاجَهُ عَنْهَا.

ت - وَوَلَّى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَرْجٍ <sup>(٢)</sup> مِصْرَ، فَأَسَاءَ التَّدْيِيرَ، فَتَظَلَّمَ أَهْلُهَا مِنْهُ.

= وَيَكْنَى أَبَا وَهَبٍ، وَأُمُّهُ أَرْوَى بِنْتُ كَرِيزِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، وَهُوَ أَخُو عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ لَأُمِّهِ، وَكَانَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ قَدْ وُلَاهُ الْكُوفَةَ فَابْتَنَى بِهَا دَاراً كَبِيرَةً إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَزَلَهُ عَثْمَانُ عَنِ الْكُوفَةِ، وَوَلَاهَا سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، فَرَجَعَ الْوَلِيدُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى قَتَلَ عَثْمَانَ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ: ٢٤/٦؛ طَبَقَاتُ خَلِيفَةِ بْنِ خِيَاطٍ: ١/٣٢٢.

(١) هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ، وَالِدُ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ الْأَشْدُقِ، وَالِدُ يَحْيَى الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ الْمَدَنِيِّ، قَتَلَ أَبُوهُ يَوْمَ بَدْرٍ مُشْرِكاً، وَخَلَفَ سَعِيداً طِفْلاً، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَهُ صَحْبَةٌ، وَلَمْ يَرَوْعَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَرَوَى عَنْ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَهُوَ مَقْلٌ، كَانَ أَمِيرًا، شَرِيفًا، جَوَادًا، مَمْدُوحًا، حَلِيمًا، وَقَوْرًا، ذَا حَزْمٍ وَعَقْلٍ يَصْلُحُ لِلْخَلَاةِ، وَلِيَّ أَمْرِ الْمَدِينَةِ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلِيَّ أَمْرِ الْكُوفَةِ لِعَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، وَقَدْ اعْتَزَلَ الْفِتْنَةَ، وَلَمْ يَقَاتِلْ مَعَ مُعَاوِيَةَ. يَنْظُرُ: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ لِلْبُخَارِيِّ: ٣/٤٦٨؛ تَارِيخُ دِمَشْقَ: ١/٥٣.

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ جَذِيمَةَ بْنِ مَالِكٍ، وَيُقَالُ: جَذِيمَةُ بْنُ نَصْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَسَلِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ بْنِ غَالِبِ بْنِ فَهْرِ بْنِ مَالِكِ أَبُو يَحْيَى الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ أَخُو عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ مِنَ الرِّضَاعِ، وَلَهُ صَحْبَةٌ وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْحَصَنِ الْهَيْثَمُ بْنُ شَفْهِ بْنِ قَاسِطِ بْنِ ذِي نَعْمٍ الرِّعَيْنِيُّ، وَكَانَ عَثْمَانُ قَدْ وُلَاهُ مِصْرَ فَشَكَاهُ أَهْلُ مِصْرَ وَأَخْرَجُوهُ مِنْهَا، فَجَاءَ إِلَى فِلَسْطِينَ، ثُمَّ قَدَّمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ دِمَشْقَ وَشَهِدَ مَعَهُ صَفِينَ، وَقِيلَ: بَلْ لَمْ يَزَلْ مُعْتَزِلاً بِالرَّمْلَةِ فَرَاراً مِنَ الْفِتْنَةِ. يَنْظُرُ: تَارِيخُ ابْنِ يُونُسَ: ١/٢٢٩؛ تَارِيخُ دِمَشْقَ: ١٩/٢٩.

ث - وَوَلَّى مُعَاوِيَةَ الشَّامَ، فَجَرَى مِنْهُ مِنَ الْفِتَنِ مَا صَارَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ، وَوَلَّى أَقَارِبَهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ: إِنَّهُ وَلَّى ابْنَ عَقَبَةَ عَنْ ظَنِّ أَهْلِيَّتِهِ لَهَا، وَلَيْسَتْ الْعِصْمَةُ سُرْطًا فِي الْوَالِي، وَلَمَّا ظَهَرَ فُسْقُهُ عَزَلَهُ وَحَدَّهُ.

وهو الجواب عن كُلِّ مَنْ وَلَّاهُ، وَظَاهَرُهُ الصَّلَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صَالِحًا.

٢- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَأَثَرَ أَهْلَهُ بِالْأَمْوَالِ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ أَثَرَ أَهْلَهُ بِالْأَمْوَالِ، وَفَرَّقَهَا عَلَيْهِمْ مُبْذَرًا فِي التَّفْرِيقِ، حَتَّى يُقَالَ عَنْهُ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى أَرْبَعَةِ نَفَرٍ مِنْهُمْ أَرْبَعَ مِثَّةِ أَلْفِ دِينَارٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِثَارَ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، بَلْ مِنْ خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَتَمَوُّلِهِ، وَثَرَوَتُهُ مَشْهُورَةٌ، وَهُوَ مُسْتَحْسِنٌ لَا مُحَالَةً.

٣- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَحَمَى لِنَفْسِهِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ أَخَذَ لِنَفْسِهِ حِمًى، وَهُوَ مُنَافٍ لِلشَّرْعِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَخْتَصْ بِهِ، فَقَدْ كَانَ فِي زَمَنِ الشَّيْخِينَ، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ زَادَ.

أَجِيبَ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ فَعَلَ لَزِيَادَةِ الْمَوَاشِي، وَالْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَصَالِحِ تَخْتَلِفُ بِالزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ، بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ.

٤- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ مِنْهُ أَشْيَاءُ مُنْكَرَةٌ فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ أَشْيَاءُ مُنْكَرَةٌ فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ تَنَافَى أَهْلِيَّةَ الْإِمَامَةِ، فَضْرَبَ

ابن مسعودٍ فَكَسَّرَ ضِلْعَيْهِ عِنْدَ إِخْرَاقِ مُضْحَفِهِ، وَحَرَمَهُ الْعِطَاءَ سِتِينَ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ.

وَضَرَبَ عَمَّارًا حَتَّى فَتَقَ أَمْعَاءَهُ، وَنَفَاهُ مِنَ الشَّامِ إِلَى الرَّبَذَةِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ حَبِيبَ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ. وَالْجَوَابُ: إِنَّ وَقْعَ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ. وَأَمَّا ضَرْبُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَدْ رَوَى أَنَّ عُمَانَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى مُضْحَفٍ وَاحِدٍ، وَيَرْفَعَ الْاِخْتِلَافَ عَنْهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، طَلَبَ مُضْحَفُهُ مِنْهُ فَأَبَى مَعَ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الزَّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ، فَأَذَبَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ غَيْرُ صَحِيحٍ. وَحَرَمَانُهُ مِنَ الْعِطَاءِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى صَرْفَهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَوْلَى، أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنْهُ.

وَأَمَّا ضَرْبُ عَمَّارٍ، فَإِنَّمَا فَعَلَهُ بِطَرِيقِ التَّأْدِيبِ، لَمَا رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ وَأَسَاءَ عَلَيْهِ الْأَدَبَ، وَأَغْلَظَ لَهُ فِي الْقَوْلِ بِمَا لَا يَجُوزُ التَّجَرُّؤُ بِمِثْلِهِ عَلَى الْأَيْمَةِ، وَلِلْإِمَامِ التَّأْدِيبُ مِمَّنْ أَسَاءَ الْأَدَبَ عَلَيْهِ، وَأَدَّى إِلَى الْمَوْتِ، وَالْمُسْتَدِلُّ بِهَذَا كَمَنْ تَرَكَ الْعَصَا فِي عَيْنِهِ وَفَتَشَ الْقِسَّةَ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ، فَإِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَتَلَ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ فِي حَرْبِهِ؛ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ أَوْ لِمَقْصِدَةٍ، فَإِذَا جَارَ الْقَتْلُ، فَلَانَ يَجُوزُ الضَّرْبُ أَوْلَى.

(١) الرَّبَذَةُ: بفتح أوله وثانيه، وبالذال المعجمة، هي التي جعلها عمر رضي الله عنه جُمَى لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ، وَكَانَ حِمَاهُ الَّذِي أَحْمَاهُ بَرِيدًا فِي بَرِيدِهِ. ثُمَّ تَزِيدُ الْوَلَاةُ فِي الْحِمَى أَضْعَافًا، ثُمَّ أَيِّحَتِ الْأَحْمَاءُ فِي أَيَّامِ الْمَهْدِيِّ، فَلَمْ يَحْمِهَا أَحَدٌ بَعْدَ ذَلِكَ. وَرَوَى الزَّهْرِيُّ أَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرْفَ وَالرَّبَذَةَ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ. وَبِإِسْرَةِ حِمَى الرَّبَذَةِ الْخَبْرَةُ، وَهِيَ مِنَ الرَّبَذَةِ مَهَبُ الشَّمَالِ، وَهِيَ فِي بِلَادِ غُفْطَانَ. يَنْظُرُ: مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ وَالْمَوَاضِعِ: ٦٣٣/٢.

وَأَمَّا ضَرْبُ أَبِي ذَرٍّ، فَلَأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ فِي النَّامِ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ، وَأَخَذَ النَّاسُ فِي مَنَاقِبِ الشَّيْخَيْنِ، يَقُولُ لَهُمْ: لَو رَأَيْتُمْ مَا أَخَذَتْ النَّاسُ بَعْدَهُمَا، مُبِيدُوا الْبَيَانَ، وَلَبِسُوا النَّاعِمَ، وَرَكِبُوا الْحَيْلَ، وَأَكَلُوا الطَّيِّبَاتِ. وَكَانَ يُفِيدُ بِأَقْوَالِهِ الْأُمُورَ، وَيُسَوِّشُ الْأَحْوَالَ، فَاسْتَدْعَاهُ مِنَ النَّامِ، وَكَانَ إِذَا رَأَى عُمَانَ يَقُولُ: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]، فَضَرَبَهُ عُمَانُ بِالسَّوِطِ، وَلِلْإِمَامِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَكْفُفَ أَوْ تَخْرُجَ إِلَيَّ حَيْثُ شِئْتَ، فَخَرَجَ إِلَى الرَّيْذَةِ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْبَاءِ مَوْضِعٌ بِطَرِيقِ الْكُوفَةِ غَيْرَ مُنْفِيٍّ، وَمَاتَ بِهَا.

٥- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَأَسْقَطَ الْحَدَّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ أَسْقَطَ الْحَدَّ عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الَّذِي قَتَلَ الْهَرَمْزَانَ<sup>(١)</sup> وَكَانَ مُسْلِمًا، وَأَسْقَطَ حَدَّ شَرْبِ الْخَمْرِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ فَحَدَّهُ عَلِيٌّ، وَقَالَ: لَا يُعْطَلُ حَدُّ اللَّهِ، وَأَنَا حَاضِرٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْهَرَمْزَانُ: كَانَ مِنْ أَهْلِ فَارَسَ. فَلَمَّا انْقَضَى أَمْرُ جَلُولَاءَ خَرَجَ يَزْدَجَرْدُ مِنْ حُلْوَانَ إِلَى أَصْبَهَانَ، ثُمَّ أَتَى إِصْطَخَرَ وَوَجَّهَ الْهَرَمْزَانَ إِلَى تَسْتَرِ فَضَبَطَهَا وَتَحَصَّنَ فِي الْقَلْعَةِ وَمَعَهُ الْأَسَاوِرَةُ، وَجَمْعٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ تَسْتَرِ. وَهِيَ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ مِمَّا يَلِي الْجَبَلِ. وَالْمَاءُ مُحِيطٌ بِهَا. وَمَادَّةُ تَأْتِيهِمْ مِنْ أَصْبَهَانَ. فَمَكَّنُوا كَذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ. وَحَاصَرَهُمْ أَبُو مُوسَى مَسْنِينَ. ثُمَّ نَزَلَ أَهْلُ الْقَلْعَةِ عَلَى حُكْمِ عُمَرَ، فَبِعَتْ أَبُو مُوسَى بِالْهَرَمْزَانَ إِلَيْهِ، وَمَعَهُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا مِنْ الْعَجَمِ عَلَيْهِمُ الدِّيَابِاجُ، وَمَنَاطِقُ الذَّهَبِ وَأَسُورَةُ الذَّهَبِ، فَقَدَّمُوا بِهِمُ الْمَدِينَةَ فِي زَيْهِمْ ذَلِكَ. فَجَعَلَ النَّاسُ يَعْجَبُونَ. فَأَتَوْا بِهِمْ مَنَزَلَ عُمَرَ فَلَمْ يَصَادِفُوهُ وَجَعَلُوا يَطْلُبُونَهُ. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ: ٦٥/٥.

(٢) هَذَا مِنَ الْكَذِبِ، بَلْ عُمَانُ هُوَ الَّذِي أَمَرَ عَلِيًّا بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِجَلْدِ -

والجواب: أنه إنما لم يقتصر من ابن عمر؛ لأنَّ اجتهاده أفضى إلى أن ما كان قبل عقد إمامته لا يجب عليه إقامته<sup>(١)</sup>، وقتل ابن عمر الهزماني كان قبل عقد الإمامة لعثمان، وإنما أغرَّ حدَّ الشُّرب؛ لعدم تحقيقه عنده، ولهذا حدُّه بعد ذلك.

٦- ومنها: قوله: (وَحَدَّثَهُ الصَّحَابَةُ حَتَّى قُتِلَ). وتقريره: أن الصحابة أخذوا عثمان حتى قُتِلَ، وقال علي: قَتَلَهُ اللَّهُ، ولم يُدفن إلا بعد ثلاثة أيام، وهو دليل على عدم صلاحيته للإمامة.

والجواب: أن خذلانهم إياه لم يكن قاذحاً فيهم، فليس يقارح فيه، وكذا تأخير الدفن على أن ما ذكروا إنما كان في البقاء، فلا يتأفي الأهلية في الابتداء، وهو دليل على عدم صلاحيته للإمامة، إن أرادوا به ابتداء فممنوع، وإن أرادوا به بقاء كان سكوتهم مع كثرتهم إلى ذلك الوقت قذحاً فيهم، وخاشاهم من ذلك، وقول علي: قَتَلَهُ اللَّهُ، بيان للواقع، ولا يترتب عليه شيء، وروي أنه أنقذ الحسن والحسين مستأذناً في نصرته، فقال عثمان: لا حاجة لي في ذلك.

٧- ومنها: قوله: (وَعَابَ غَيْثَهُ عَنْ بَذْرِ وَأَحْدِ الْبَيْعَةِ) وتقريره:

= الوليد بن عقبة في الخمر، كما رواه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه حديث: (٣٦٩٦)؛ فتح الباري: ١٢/٥٣؛ إرشاد الساري: ٩/٤٤٩؛ سبل السلام: ٢/٤٤٤.

(١) وهذا هو مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله.

أَنَّ عَثْمَانَ لَمْ يَحْضُرِ الْمَشَاهِدَ الثَّلَاثَةَ، وَذَلِكَ نَقْصٌ فِي حَقِّهِ، فَلَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ غَيْبَتَهُ كَانَتْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَدْ أَقَامَ يَدَهُ فِي الْبَيْعَةِ مَقَامَ عَثْمَانَ وَكَفَى بِذَلِكَ مَنْقِبَةً، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ إِمَامَتِهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام عَلَى ذَلِكَ لَوْ جُودِ شَرَائِطُهَا فِيهِ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه تَرَكَ الْإِمَامَةَ سُورَى بَيْنَ سِتَّةِ نَفَرٍ: عَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ.

وَقَالَ: لَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ مِنْهُمْ، فَجَعَلَ الْاخْتِيَارَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَرَضُوا بِحُكْمِهِ فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، وَقَالَ أَوْلَيْتُكَ: عَلَى أَنْ تَحْكُمَ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَسِيرَةِ الشَّيْخِينَ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: أَحْكُمَ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَأَجْتَهِدُ بِرَأْيِي، ثُمَّ قَالَ: مِثْلُ ذَلِكَ لِعَثْمَانَ، فَأَجَابَ إِلَى مَا دَعَاهُ إِلَيْهِ، وَعَرَضَ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَعَلِيٌّ يَجِيبُهُ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ، وَعَثْمَانُ يَجِيبُهُ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ بَايَعَ عَثْمَانَ، وَبَايَعَ النَّاسُ وَرَضُوا بِإِمَامَتِهِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى صِحَّةِ خِلَافَةِ الشَّيْخِينَ، وَعَلَى اعْتِقَادِ الصَّحَابَةِ صِحَّةَ إِمَامَتِهِمَا وَطَرِيقَتَهُمَا، وَقَوْلُ عَلِيٍّ: أَجْتَهِدُ بِرَأْيِي لَا يَدُلُّ عَلَى مُجَانِبَتِهِ إِيَّاهُمَا، بَلْ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ اجْتِهَادِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ مُجْتَهِدٍ آخَرَ، وَكَانَ مَذْهَبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَثْمَانَ جَوَازَ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثُمَّ لَمَّا اسْتَشْهَدَ عَثْمَانُ رضي الله عنه هَاجَتِ الْفِتْنُ بِالْمَدِينَةِ، وَقَصَدَ قَتْلَ عَثْمَانَ الْاِسْتِيلَاءَ عَلَيْهَا وَالْفَتْكَ بِأَهْلِهَا، فَأَرَادَتِ الصَّحَابَةُ عليهم السلام تَسْكِينَهَا فَعَرَضُوا الْإِمَامَةَ عَلَى طَلْحَةَ فَأَبَى وَكَرِهَ،

ثم عرضوا على الزبير فامتنع إعظاماً لقتل عثمان، فلما مضت ثلاثة أيام من قتله اجتمع المهاجرون والأنصار، وسألوا عليّاً وأقسموا عليه وناشدوه الله في حفظ الإسلام وصيانة دار الهجرة، فقبلها بعد شدة، وبعد أن رآه مصلحة، لعلمهم وعلمه أنه أعلم من غيره من الصحابة وأفضلهم وأولاهم به، فبايعوه وهو يومئذ أفضل هذه الأمة، قال علماؤنا رحمهم الله قولاً كلياً في نصب الإمام، وهو أن ليس من شرط الخلافة إجماع الأمة على ثبوتها، بل إذا عقد صالحو الإمامة لمن هو صالح لذلك انعقدت، وليس لغيره بعد ذلك أن يخالفه، ولا وجه إلى اشتراط الإجماع لما فيه من تأخير الإمامة عن وقت الحاجة، ثم الدلائل الدالة على صلاحية كل من الأئمة المذكورة للإمامة كثيرة كافلها المطرولات.



## [فَضْلٌ فِي مَنْزِلَةِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ عليه السلام]

قال: (وَعَلِيٌّ عليه السلام أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ؛ لِكَثْرَةِ جِهَادِهِ، وَعِظَمِ بَلَايِهِ فِي وَقَائِعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَجْمَعِهَا، وَلَمْ يَبْلُغْ أَحَدٌ دَرَجَتَهُ فِي غَزَاةٍ بَذَرَ، وَأُحِدٍ، وَيَوْمِ الْأَخْزَابِ، وَخَيْبَرَ، وَحُنَيْنٍ، وَغَيْرِهَا، وَلِأَنَّهُ أَعْلَمُ؛ لِقُوَّةِ حَدِيثِهِ، وَثَبُوتِ مُلَازِمَتِهِ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَرَجَعَتْ الصَّحَابَةُ إِلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْوَقَائِعِ بَعْدَ غَلَطِهِمْ، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ، وَاسْتَدَّ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ إِلَيْهِ، وَأَخْبَرَ هُوَ بِذَلِكَ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]، وَلِكَثْرَةِ سَخَائِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَكَانَ أَزْهَدَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَعْبَدَهُمْ، وَأَحْلَمَهُمْ، وَأَشْرَفَهُمْ خُلُقًا، وَأَقْدَمَهُمْ إِيْمَانًا، وَأَفْصَحَهُمْ رَأْيًا، وَأَكْثَرَهُمْ جَرَصًا عَلَى إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَحْفَظَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، وَإِلِخْبَارِهِ بِالْغَيْبِ، وَاسْتِجَابَةِ دُعَائِهِ، وَظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَنْهُ).

لَمَّا فَرَعَ عَنْ ذِكْرِ الْمَطَاعِينَ فِي اثِمَةِ الْهُدَى زَائِعًا زَائِعًا أَقْصَى إِلَى جَمَلِ الْمَشْرُوعَاتِ مُثَلَّةً، سَرَعَ فِي بَيَانِ أَفْضَلِيَّةِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّيْعَةِ.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ، فَإِنَّهُمْ قَاطِبَةً قَالُوا: أَبُو بَكْرٍ أَفْضَلُ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ بِوَجْوهٍ:



١- منها: أَنَّهُ أَكْثَرُ جِهَادًا وَأَعْظَمُ بَلَاءً فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَغَزَاةِ بَدْرٍ وَأُحُدٍ وَيَوْمِ الْأَحْزَابِ وَخَيْبَرَ وَحُنَيْنٍ وَغَيْرِهَا، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ، وَمَنْ هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَتْلِ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥].

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ أَكْثَرُ جِهَادًا، وَالآيَةُ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُجَاهِدَ مُفْضَلٌ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْأُمَّةُ لَمْ يَقْعِدُوا عَنِ الْجِهَادِ، وَعَبِيَّةُ عُثْمَانَ عَنْ بَدْرٍ وَأُحُدٍ تَقْدَمُ جَوَابُهَا.

٢- وَمِنْهَا: أَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِقَوَّةِ حَدِيثِهِ، وَشِدَّةِ مِلَازِمَتِهِ لِلرَّسُولِ، وَكَثْرَةِ اسْتِفَادَتِهِ مِنْهُ، وَرُجُوعِ الصَّحَابَةِ إِلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْوَقَائِعِ الْمُشْكِلَةِ بَعْدَ غَلَطِهِمْ فِيهَا، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَفْضَاكُمُ عَلَيَّ»<sup>(١)</sup>، وَالْأَفْضَى أَعْلَمُ لاحتِياجه إِلَى أَنْوَاعِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلِإِسْنَادِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ إِلَيْهِ كَمَا عَرِفَ فِي مَوَاضِعِهِ.

(١) رواه البغوي في شرح السنة والمصابيح عن أنس، ورواه البخاري وابن الإمام أحمد عن ابن عباس بلفظ قال، قال عمر بن الخطاب: علي أفضلنا، وأبي أمرونا، والحاكم وصححه عن ابن مسعود بلفظ: كنا نتحدث أن أفضى أهل المدينة علي، ورواه الملا في سيرته عن ابن عباس في حديث مرفوع أوله: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، ورواه عبد الرزاق عن قتادة رفعه مرسلًا بلفظ: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشهدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان وأفضاهم علي، الحديث، وهو موصول في فوائد ابن أبي نجيح عن أبي سعيد الخدري، وروى البغوي في المرفوع عن أنس أيضًا: أفضى أمتي علي. ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس: ١/ ١٦٢.

ولأنه أخبر عن نفسه بكونه أعلم قال: (والله لو كُسرَت إليّ الوسادة، لحَكَمْتُ بين أهل التَّوراةِ بِتَوَارِيهِمْ، وبين أهل الزُّبورِ بِزُبُورِهِمْ، وبين أهل الإنجيلِ بِإنجيلِهِمْ، وبين أهل الفرقانِ بِفَرْقَانِهِمْ)<sup>(١)</sup>، ومن هو كذلك لا شك في علمه، والعالم أفضل من غيره.

ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أنه أعلم؛ لأنَّ العلمَ المحتاجَ إليه في الإمامة هو علمُ الشريعة، ولا نُسَلِّمُ أنه كان فيه أعلم، فإنه تَوَلَّى الحُكْمَ، وغابَ عن النَّبِيِّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، فكيف يكون أشدَّ ملازمةً ممَّن لم يفارقه في أكثر أسفاره، والرجوعُ إليه في أكثر الوقائع ليس بصحيح؟ بل كان الخلاف بينهم تارة يرجع إليهم، وأخرى يرجعون إليه يعرفُ ذلك من له ممارسةً بالمسائلِ الفقهية.

وقوله: (أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ) لا يدلُّ على أفضليته مطلقاً؛ لأنَّ المحتاجَ إليه في الإمامة القدرةُ على القضاء، وهو مشترك، والزَّيَادَةُ قد تكونُ معارضةً بفضيلةٍ لم توجد فيه، كما قال في حقِّ زيد: «أفرضكم زيداً»<sup>(٢)</sup>.

(١) الحديث المذكور عن سيدنا عليٍّ عليه السلام كذب ظاهراً، لا تجوز نسبة مثله إلى عليٍّ، فإنَّ عليّاً عليه السلام أعلم بالله وبدينه من أن يحكم بالتَّوراةِ والإنجيل؛ إذ كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز لمسلم أن يحكم بين أحدٍ إلَّا بما أنزل الله في القرآن.

(٢) هذا الحديث يروى من حديث أنس، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم. أما حديث أنس، فرواه الترمذي في جامعه، والنسائي وابن ماجه في سننه، والحاكم في مستدركه، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وَأَمَّا إِسْنَادُ الْعُلَمَاءِ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ كَانَ لَطُولِ عَمْرِهِ، وَلَوْ طَالَ عَمْرُ أَبِي  
بَكْرٍ لَرُبَّمَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَأَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ الْخَصْمَانِ الْوَاقِعَةَ  
يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكَمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ  
كَسَرَ لَهُ الْوَسَادَةَ وَلَمْ يَرَوْعَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

٣- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: ﴿وَأَنفُسَنَا﴾ [إِنْ عَمْرَان: ١٦١])، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَعَا عَلِيًّا إِلَى مَقَامِ الْمُبَاهَلَةِ مَعَ أَخْبَارِ بَحْرَانِ دَلَّ عَلَى  
ذَلِكَ النَّقْلُ الْمُسْتَفِيزُ مِنَ الْمَيِّتَةِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ دَعَاءَهُ  
إِلَيْهَا يَدُلُّ غَايَةَ الشَّفَقَةِ وَالْمَحَبَّةِ لِعَلِيٍّ، وَإِلَّا لَقَالَ الْمَنَافِقُونَ: الرَّسُولُ  
لَمْ يَكُنْ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، حَيْثُ لَمْ يَدْعُ لِلْمُبَاهَلَةِ مِنْ يُحِبُّهُ وَيَخَافُ  
عَلَيْهِ مِنَ الْعَذَابِ، وَزِيَادَةُ الْمَحَبَّةِ وَالشَّفَقَةِ إِنْ كَانَ لِقَرَبِهِ فَعَقِيلٌ يَسَاوِيهِ،  
وَالْعَبَاسُ أَقْرَبُ فَكَانَ أَوْلَى، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ لِفَضْلِهِ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: الْقِسْمَةُ غَيْرُ حَاصِرَةٍ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِقَرَبِهِ،  
وَإِخْتِلَاطِ الْأَمْشَاجِ الْمَوْجِبِ لِلْجَزْئِيَّةِ وَالْبَعْضِيَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي غَيْرِ عَلِيٍّ.

٤- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَلَكثَرَةُ سَخَائِهِ عَلَى غَيْرِهِ) وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ أَسْخَى مِنْ  
غَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا اشْتَهَرَ عَنْهُ مِنْ إِثَارِ الْمَحَاوِيحِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِ  
بَيْتِهِ، مَعَ شِدَّةِ احتياجهم، وَقَدْ تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَرَلَّ  
فِي حَقِّهِ، ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾ [الْمَائِدَة: ٥٥])، وَكَانَ أَزْهَدَ النَّاسِ بَعْدَ

رسول الله ﷺ، يَدُلُّ عليه ما اشتهر عنه من التَّحَشُّنِ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَلْبَسِ وَتَرْكِ التَّنَعُّمِ، حَتَّى قَالَ لِلدُّنْيَا: (طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا)<sup>(١)</sup> مع اتساع أبراها عليه. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: مَا اشتهر عنه يَدُلُّ عَلَى وجود هذه الصفات فيه، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهَا عَلَى غَيْرِهِ.

٥- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَأَعْبَدُهُمْ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ أَعْبَدَهُمْ لَمَّا رَوَى: أَنَّ جَبْهَتَهُ لَطَوِيلٌ شُجُودِهِ الْكَثِيرُ صَارَ كَرُجْبَةِ الْبَعِيرِ، وَكَانَ أَحْلَمَهُمْ، فَإِنَّهُ عَفَا يَوْمَ الْجَمَلِ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَعَ شِدَّةِ عداوته له، وَعَفَا عَنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مُحَارَبَتِهِمْ، وَأَشْرَفَهُمْ خُلُقًا، وَأَطْلَقَهُمْ وَجْهًا، حَتَّى نَسَبَ إِلَى الدُّعَابَةِ مَعَ شِدَّةِ بَأْسِهِ وَهَيْبَتِهِ. وَالْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ.

٦- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَأَقْدَمَهُمْ إِيْمَانًا). وَتَقْرِيرُهُ: بِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «بُعِثْتُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، وَأَسْلَمَ عَلَيَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ»<sup>(٢)</sup>، وَلَا أَقْرَبَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَّةِ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَوَّلُكُمْ إِسْلَامًا،

(١) ينظر: بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية: ٢١١ / ١؛ غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب: ٥٥٦ / ٢.

(٢) الجامع الصحيح (سنن الترمذي): كتاب المناقب، الحديث: ٣٧٢٨، ٦٤٠ / ٥. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمِ الْأَعْمُورِ، وَمُسْلِمِ الْأَعْمُورِ لَيْسَ عَنْدهُمْ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ حَبِيبَةَ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَ هَذَا، قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك، والأقدم إيماناً أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ إِيْمَانَهُ سَابِقٌ عَلَى إِيْمَانِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا عَرَضْتُ الْإِيْمَانَ عَلَى أَحَدٍ، إِلَّا وَكَانَتْ لَهُ كَبُورَةٌ»<sup>(٢)</sup>، غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْمَلْهُمْ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام إِلَى الْإِيْمَانِ عَلَى مَنْ عَدَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ تَأْخِيرُهُ لَا لِعَدَمِ إِجَابَتِهِ، بَلْ لِنَقْصِيرِ النَّبِيِّ فِي دَعَاةِ الْإِيْمَانِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ سَلَمْنَاهُ، لَكِنَّ إِيْمَانَ أَبِي بَكْرٍ إِيْمَانُ الْبَالِغِ، وَإِيْمَانُ عَلِيٍّ إِيْمَانُ غُلَامٍ؛ لَمَا رَوَى عَنْهُ عليه السلام:

سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرًّا غُلَامًا مَا بَلَغْتُ أَوَانَ حُلُمِي<sup>(٤)</sup>

وَإِسْلَامُ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ أَفْضَلُ مِنْ إِسْلَامِ الصَّبِيِّ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى

(١) المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة عليهم السلام، قصة اعتزال محمد بن مسلمة الأنصاري عن البيعة، الحديث: ٤٦٦٢، ٣/ ١٤٧. سكت عنه الذهبي في التلخيص.

(٢) الكبوة: مأخوذة من كبا الفرس يكبو: إذا خرَّ لوجهه، والمراد أن يقف ساعة، حتى ينظر في أمره، وأبو بكر عليه السلام لما قال له النبي ﷺ: (إني نبي)، قال له: صدقت؛ مجاوبة لقوله ولم ينتظر، لا كما يجري للعائر. ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول: ٥٨٥ / ٨.

(٣) المجالسة وجواهر العلم: الجزء الثامن، الحديث: ٣، ١٠٧٧ / ٤٩٦. ورواه بمعناه الديلمي في مسند الفردوس عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) ينظر: المختصر في أخبار البشر: ١ / ١١٦؛ تاريخ ابن الوردي: ١ / ٩٩.

صَحَّةِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي سَلَمَتَاهُ، لَكِنْ يَكُونُ أَفْضَلُ مِنْ جِهَةِ سَبْقِ الْإِسْلَامِ لَا مُطْلَقًا.

٧. وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَأَفْصَحَهُمْ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ كَانَ أَفْصَحَ الصَّحَابَةِ، وَأَبْلَغَهُمْ، حَتَّى قِيلَ لِكَلَامِهِ: إِنَّهُ فَوْقَ كَلَامِ الْمَخْلُوقِ وَدُونَ كَلَامِ الْخَالِقِ، وَمِنْ كَلَامِهِ يَتَعَلَّمُ الْفَصَحَاءُ أَصْنَافَ الْبَلَاغَةِ.

وَأَنَّهُ أَشَدُّهُمْ رَأْيًا، وَأَخْسَنُهُمْ تَدْبِيرًا، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِشَارَتُهُ إِلَى عُمَرَ بِتَخْلُفِهِ عَنْ حَرْبِ الرُّومِ وَالْفَرَسِ، وَيَعْتِبُ السَّرِيَّةَ إِلَيْهِمْ، وَإِشَارَتُهُ إِلَى عُمَرَ بِمَا فِيهِ صِلَاةٌ وَصَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَهُمْ حِرْصًا عَلَى إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ بِلا مُسَاهَلَةٍ.

وَلِفَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ زِيَادَةَ فَصَاحَتِهِ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَقَوْلُهُ: حَتَّى قِيلَ لِكَلَامِهِ إِنَّهُ فَوْقَ كَلَامِ الْمَخْلُوقِ، وَدُونَ كَلَامِ الْخَالِقِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَوْقَ كَلَامِ النَّبِيِّ، وَهُوَ بَاطِلٌ سَلَمَتَاهُ، وَلَكِنْ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْأَفْصَحَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا، بَلْ فِي هَذِهِ الصَّفَةِ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ أَشَدُّهُمْ رَأْيًا، وَإِشَارَتُهُ إِلَى أَمْرَيْنِ جَزْئِيَيْنِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَشَدُّ رَأْيًا مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ مُطْلَقًا، وَكَذَا أَشَدُّ حِرْصًا عَلَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذُكِرَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ مُطْلَقًا.

٨. وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَأَحْفَظَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ). وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ

الْأَيْمَةُ الْقُرَاءُ كَأَبِي عَمْرٍو<sup>(١)</sup> وَعَاصِمٌ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُمَا يُسَيِّدُونَ إِلَيْهِ قِرَاءَتَهُمْ؛  
لَأَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ تَلْمِيزٌ عَلَيَّ عليه السلام،  
فَيَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ. وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَفْضَلِيَّةَ  
الْمُطْلَقَةَ.

(١) زَيْدَانُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ الْعَرِيَانِ التَّمِيمِيِّ الْمَازَنِيِّ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ  
(ت ١٥٤ هـ)، اشتهر بالفصاحة والصدق والثقة وسعة العلم والزهد  
والعبادة، وكان من أشرف العرب، مدحه الفرزدق وغيره، وهو أحد القراء  
السبعة وشيخ القراء والعريبة، أوجد زمانه، برز في الحروف وفي النحو،  
وكان من أعلم الناس بالقراءات والعريبة والشعر وأيام العرب. وقد انتهت  
إليه الإمامة في القراءة بالبصرة، وانتصب للإقراء أيام الحسن البصري، وهو  
من التابعين. ينظر: معرفة القراء: ١/ ١٠٣، سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٢.

(٢) هُوَ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النُّجُودِ بِهِدْلَةَ الْكُوفِيِّ الْأَسَدِيِّ بِالْوَلَاءِ، أَبُو بَكْرٍ (ت:  
١٢٧ هـ) أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ. تَابِعِي مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَوَفَاتَهُ فِيهَا. كَانَ ثِقَةً فِي  
الْقِرَاءَاتِ، صَدُوقًا فِي الْحَدِيثِ. قِيلَ: اسْمُ أَبِيهِ عُبَيْدٌ، وَبِهِدْلَةُ اسْمُ أُمِّهِ. قَرَأَ  
الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَزُرَّ بْنِ حَبِيشٍ، وَرَوَى عَنْهُمَا، وَعَنْ  
أَبِي وَائِلٍ، وَمُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، وَطَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ، قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ رَجُلًا صَالِحًا،  
قَارِئًا لِلْقُرْآنِ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَخْتَارُونَ قِرَاءَتَهُ، وَأَنَا اخْتَارَهَا، وَكَانَ خَيْرَ أَتَقَى.  
ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٣/ ٤٣٥.

(٣) وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ (ت: ٧٤ هـ): رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ  
وَعُثْمَانَ عليهم السلام. وَقَالَ حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
السُّلَمِيُّ مِنْ عُثْمَانَ، وَلَكِنْ سَمِعَ مِنْ عَلِيٍّ. حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ أَنَّ أَبَا  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ قَالَ: إِنَّا أَخَذْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَنْ قَوْمٍ أَخِيرُونَا أَنَّهُمْ كَانُوا  
إِذَا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْوهن إِلَى الْعَشْرِ الْآخِرِ حَتَّى يَعْلَمُوا مَا فِيهِنَّ.  
فَكُنَّا نَتَعَلَّمُ الْقُرْآنَ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَإِنَّهُ سِيرَ الْقُرْآنَ بَعْدَنَا قَوْمٌ لِيُشْرِبُونَهُ شَرْبَ  
الْمَاءِ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، بَلْ لَا يَجَاوِزُ هَهُنَا. وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْحُلُقِ. يَنْظُرُ:  
الطبقات الكبرى لابن سعد: ٦/ ٢١٢.

٩- ومنها: قوله: (وَلَا تُخْبَرُ بِالْغَيْبِ) يعني: في مَوَاضِعَ كِإِخْبَارِهِ بِقَتْلِ ذِي الشُّدِّي، فَإِنَّهُ أَخْبَرَ بِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَجِدْهُ أَصْحَابُهُ بَيْنَ الْقَتْلَى، قَالَ: مَا كَذَبْتُ، فَأَعْتَبِرَ الْقَتْلَى حَتَّى وَجَدَ، فَقَتَلَ قَمِيصَهُ، وَوَجَدَ عَلَى كَتِفِهِ سِلْعَةً كَتَبَتْ عَلَيْهَا شَعْرٌ<sup>(١)</sup>. وَأَخْبَرَ بِقَتْلِ نَفْسِهِ فِي رَمَضَانَ، وَبِوَلَايَةِ الْحِجَاجِ.

١٠- ومنها: (وَاسْتِجَابَةُ دُعَائِهِ). ١١- ومنها: (وظُهُورُ الْمُعْجَزَاتِ عَنَّهُ) يعني: الكرامات.

ولقائل أن يقول: كُلُّ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ مُطْلَقًا، وَإِخْبَارُهُ مَمْنُوعٌ شَرْعًا سَلْمًا، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ مَا يَسْمَى بِكُشْفِ الْمَلِكِ، وَقَدْ شَاهَدْنَا ذَلِكَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ يَتَّفِقُ لغيرِهِمْ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ اسْتِجَابَةُ الدُّعَاءِ، وَظُهُورُ الْكَرَامَاتِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَائِظِ ظُهُورِهَا عَلَى يَدِ الْأَوْلِيَاءِ.



(١) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفات قلوبهم على الإسلام  
وتصبر من قولي إيمانه، الحديث: ٢٤٣٣، ٣/ ١١٦.



## [فَصْلٌ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْإِمَامُ عَلِيٌّ عليه السلام]

قال: (وَاخْتِصَّاصِهِ بِالْقَرَابَةِ وَالْأُخُوَّةِ، وَوُجُوبِ الْمَحَبَّةِ وَالنُّصْرَةِ، وَمُسَاوَاتِهِ الْأَنْبِيَاءِ، وَخَبَرِ الطَّائِرِ وَالْمَنْزِلَةِ، وَالْغَدِيرِ وَغَيْرِهِ، وَلَا نِتْفَاءَ سَبَقِ كُفْرِهِ، وَلَكثْرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، وَتَمَيُّزِهِ بِالْكَمَالَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ وَالْعَارِجِيَّةِ).

١٢- أي: ومنها: (اخْتِصَّاصِهِ بِالْقَرَابَةِ)، وهو ظاهر (وَالْأُخُوَّةِ) فإنه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لما آخَى بين الصَّحَابَةِ اتَّخَذَهُ أَخًا لِنَفْسِهِ.

١٣- ومنها: اختصاصُهُ بِوُجُوبِ مَحَبَّتِهِ؛ لكونِهِ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى، وَمَحَبَّتُهُمْ وَاجِبَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَتْلُوهُ عَلَى أَجْرٍ إِلَّا أَلَمُودَةً فِي الْقُرْآنِ﴾ [الشورى: ٢٣].

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ، أَمَّا الْقَرَابَةُ، فَلَأَنَّ الْعَبَّاسَ أَقْرَبُ مِنْهُ، وَعَقِيلٌ يَسَاوِيهِ.

وَأَمَّا الْأُخُوَّةُ، فَلَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا دُونَ رَبِّي لَا تَخَدْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّهُ هُوَ شَرِيكِي فِي دِينِي، وَصَاحِبِي الَّذِي وَجَبَتْ لَهُ

صُحْبَتِي فِي الْعَارِ، وَخَلِيفَتِي فِي أُمْتِي<sup>(١)</sup>، وَلَا شَكَّ عَلَى مَا زَعَمْتَ أَنَّ  
الْخَلِيفَةَ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ.

وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْمَحَبَّةِ؛ لَكُونِهِ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى، فَالْعَبَّاسُ عليه السلام  
أَوَّلَى مِنْهُ لِمَا تَقَدَّمَ.

١٤. ومنها اختصاصه بالنصرة لرسول الله ﷺ؛ لقوله تعالى:  
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]؛ إذ المرادُ بصالح  
المؤمنين عليه السلام، هكذا نقله أبو صالح<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنه، والمرادُ  
بالمولى ههنا النَّاصِرُ؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَجَبْرِيلَ  
وَعَلِيٍّ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ لِلْحَضَرِ، وَمَعْنَاهُ: لَا  
نَاصِرَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا الْبَارِي وَجَبْرِيلُ وَعَلِيٌّ، وَاخْتِصَاصُهُ بِهَا دُونَ سَائِرِ  
الصَّحَابَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ نُصْرَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ أَفْضَلِ  
الْعِبَادَاتِ.

وَلِفَائِلُ أَنْ يَقُولَ: اخْتِصَاصُهُ بِوُجُوبِ النُّصْرَةِ مَمْنُوعٌ، بَلْ كَانَتْ

(١) صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه،  
الحدیث: ٦٢٤٧، ١٠٨/٧.

(٢) هو أبو صالح الحنفي الكوفي، اسمه عبد الرحمن بن قيس (ت: ٩٠هـ)،  
روى عن علي وابن مسعود وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم. روى عنه: بيان بن  
بشر، ومعيد بن مسروق الثوري، وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي،  
واسماعيل بن أبي خالد. وثقه يحيى بن معين. روى أحاديث يسيرة. بنظر:  
تاريخ الإسلام: ١٠٢٨/٢.

واجبةً على جميع الصحابة، والمرادُ بصالح المؤمنين خيارهم، كذا ذكره أهل التفسير<sup>(١)</sup>، بل المرادُ به أبو بكر وعمر كما قال الضحاك<sup>(٢)</sup>.

١٥- ومنها: قوله: (وَمَسَاوَاتِهِ الْأَنْبِيَاءُ). وتقريره: أنه كان مساوياً للأنبياء المتقدمين؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى آدَمَ فِي عِلْمِهِ، وَإِلَى نُوحٍ فِي حُكْمِهِ، وَإِلَى إِبْرَاهِيمَ فِي جُلْمِهِ، وَإِلَى مُوسَى فِي هَيْبَتِهِ، وَإِلَى عِيسَى فِي عِبَادَتِهِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٣)</sup>، جَعَلَهُ مُسَاوِياً لِلْأَنْبِيَاءِ الْمَذْكُورِينَ، وَهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَكَذَا عَلِيٌّ أَفْضَلُ مِنْ بَاقِي الصَّحَابَةِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ مُلَمَّعًا، وَلَكِنَّ الْمَسَاوَاةَ فِي صِفَةِ لَهُمْ لَا يَسْتَلْزِمُ مُسَاوَاتِهِمْ فِي كُلِّ فَضِيلَةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَالْأَلِزَمُ أَنْ

(١) ينظر: دَرْجُ الدَّرَجَةِ: ١٦٤١/٤؛ الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣٤٨/٩؛ تفسير القشيري: ٦٠٦/٣.

(٢) هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني أبو القاسم (ت: ١٠٥ هـ) مفسر. كان يؤدب الأطفال. ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي. قال الذهبي: كان يطوف عليهم على حمار، وذكره ابن حبيب تحت عنوان (أشراف المعلمين وفقهاؤهم). له كتاب في التفسير، توفي بخراسان. ينظر: الأعلام للزركلي: ٢١٥/٣.

(٣) رواه الحاكم عن أبي الحمر مرفوعاً. قال ابن الجوزي: موضوع، وفي إسناده: أبو عمر الأزدي متروك. قال في اللآلئ: له طريق أخرى عند الديلمي، ثم ذكرها، ورواه ابن شاهين عن أبي سعيد مرفوعاً. ينظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ٣٦٧/١.

يكونَ أفضلَ من كلِّ واحدٍ منهم، وهو باطل قطعاً، فلا يكونُ الاستدلالُ به مفيداً.

١٦- وَمِنْهَا: (وَحَبَّرَ الطَّائِرُ). وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَهْدَى إِلَيْهِ طَائِرٌ مَشْوِيٌّ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَتَيْتَنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَا كُلِّ مَعِي فَعَبَاءُهُ عَلَيَّ وَأَكَلُ مَعَهُ»<sup>(١)</sup>، وَالْأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَفْضَلُ، وَأُورِدَ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَلَيَّ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَهَمَّ لَا يَقُولُونَ بِتَفْضِيلِ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ. وَأَجَابُوا: بِأَنَّ قَوْلَهُ: (يَا كُلِّ مَعِي) يَخْرُجُ الْمَلَائِكَةُ؛ لِأَنَّهُمْ مَا يَأْكُلُونَ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: مَعْنَاهُ: (بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ) فِي الْأَكْلِ مَعِي هَذَا الطَّيْرُ، بِدَلَالَةِ الْمَقَامِ، فَلَا يَفِيدُ الْعُمُومَ سَلَمَنَاهُ، وَلَكِنَّهُ مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه: «مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ بَنَدُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَى رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه، وَهُوَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِفْضَالِيَّةِ كَمَا يُرَى.

(١) الجامع الصحيح (سنن الترمذي): كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الحديث: ٣٧٢١، ٥/٦٣٦. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أنس وعيسى بن عمر هو كوفي، والسدي إسماعيل بن عبد الرحمن، وسمع من أنس بن مالك، ورأى الحسين بن علي، وثقه شعبة وسفيان الثوري وزائدة، وثقه يحيى بن سعيد القطان.

(٢) المخلصيات: الجزء التاسع، الحديث: ١٩١٥، ٣/٢١؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: كتاب فضائل الصحابة رضوان الله عليهم، =

١٧- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (وَالْمَنْزِلَةُ وَالْعَدِيرُ)، وتقريرُ الْمَنْزِلَةِ، وهو قوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»<sup>(١)</sup>، وَالْعَدِيرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْتُ مَوْلَاهُ»<sup>(٢)</sup>. وجوابُهما قد تقدَّم.

وقوله: (وَعَظِيرُهُ) يريد به خبرَ خَيْبَرَ وهو ما روي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ إِلَى خَيْبَرَ فَرَجَعَ مُنْهَزِمًا، ثُمَّ بَعَثَ عُمَرَ فَرَجَعَ مُنْهَزِمًا، فَقَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ وَمَعَهُ رَايَةٌ، فَقَالَ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ الْيَوْمَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَرَارَ غَيْرِ قَرَارٍ» فَتَعَرَّضَ لَهُ الْمُهَاجِرُونَ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَيْنَ عَلَيَّ؟» فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرْمَدُ الْعَيْنِ<sup>(٣)</sup>، فَتَقَلَّ فِي عَيْنِهِ، ثُمَّ دَفَعَ الرَّايَةَ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وذلك يدلُّ على أَنَّ ما وصفَهُ به مفقودٌ فيمن تقدَّم عليه، فيكونُ أَفْضَلَ مِنْهُمَا، فيكونُ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: غَايَةُ ذَلِكَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْإِفْضَالِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ،

= سياق ما روي عن النبي ﷺ في فضائل أبي بكر الصديق رضوان الله عليه، الحديث: ٢٤٣٣، ٧/١٣٥٨.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في بعض الشروح: (العَيْن).

(٤) سنن ابن ماجه: كتاب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل علي بن

أبي طالب ﷺ، الحديث: ١٢١، ١/٨٨؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل: مسند المدنين، حديث سلمة بن الأكوع، الحديث: ١٦٥٣٨، ٢٧/٦٧.

وهي الثبات، وأما مطلقاً فلا، على أنه مرجوح بالنظر إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ...» الحديث<sup>(١)</sup>. وأشدُّ مرجوحية بالنظر إلى قوله تعالى: ﴿وَسَيَجْنِبُهَا آلُكَ﴾<sup>(٢)</sup> الذي يؤتي ماله، يَرْكُزُ ﴿[الليل: ١٧-١٨] الآية على ما قاله أهل التفسير<sup>(٣)</sup>: إنها نزلت في أبي بكر ؓ، والأتقى: الأكرم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، والأكرم على الله أفضل، ويقول عليه الصلاة والسلام: «لَا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ يَكُونُ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ»<sup>(٤)</sup>.

١٨- ومنها: قوله: (وَلَا نَتَفَاءَ سَبَقَ كُفْرِهِ) وقد سبق تقريره وجوابه.

١٩- ومنها: قوله: (وَلَكَثْرَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ) وتقريره: أن المسلمين انتفعوا بعلي بكثرة حُرُوبِهِ، وَشِدَّةِ بَلَاتِهِ، وَقُوَّةِ شَوْكَةِ الْإِسْلَامِ بِهِ، حتى قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: «لَضَرْبَةُ عَلِيٍّ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ الثَّقَلَيْنِ»<sup>(٥)</sup>.

ولقائل أن يقول: لا تُسَلِّمُ أَنْ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ كَانَ أَكْثَرَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالشَّيْخِينَ بَعْدَهُ، وَشَوْكَةَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا بِقُوَّةِ عُمَرَ ؓ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان: ٤٩٢/٣؛ تفسير التستري: ١/١٩٦؛ الجامع لأحكام القرآن: ٩٠/٢٠.

(٣) الشريعة: باب ذكر بيان تقدم أبي بكر ؓ على جميع الصحابة ؓ في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته، الحديث: ١٣٠٠، ٤/١٨٣٨؛ الإبانة الكبرى لابن بطة: كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر تقديم أبي بكر رحمه الله على جميع الصحابة في حياة الرسول ﷺ، الحديث: ٢٠٩، ٩/٧٣٧.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ.

وبعد ذلك كان صَرَرُ المسلمين به أكثر؛ لما ظَهَرَ من قبل الصَّحابة الكثيرة، وتشعُّبِ فرق الرافضة والخوارج، وإفسادهم الدِّين وأوضاع الشريعة، ومن ذلك هذه الجهات التي ذَكَرَهَا هذا الرَّجُلُ في هذا الباب الذي هو من أصولِ الدِّين، فإنَّها أمورٌ وهميةٌ لا دلالةَ لها على خطايه فضلاً عن الجدلِ أو البرهانِ.

٢٠- وَمِنْهَا: قوله: (وَتَمَيِّزُهُ بِالْكَمَالَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ) يعني: كالعلم، والزُّهد، والكَرَم، والشَّجَاعَةِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَمَزِيدِ الْقُوَّةِ، وَشِدَّةِ الْبَأْسِ، والقُرْبِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ نَسَبًا وَصَهْرًا.

ولقائل أن يقول: هذا تكرارٌ لِمَا سَبَقَ، وقد تقدَّم جوابُ كلِّ منها مُفَصَّلًا، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُعَارِضٌ بِأَحَادِيثَ دَالَّةٍ عَلَى أَفْضَلِيَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْهَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

٢١- وَمِنْهَا: ما لم يذكره اختصاراً وبناءً على أَنَّ التَّرْجِيحَ بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، فيجوزُ أَنْ يُعَارِضَ جَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَسِجَنَها الْأَنْفَى﴾ [الليل: ١٧]، أو بقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ... الْحَدِيثُ»<sup>(١)</sup>.

أو بقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ يَكُونُ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ... الْحَدِيثُ»<sup>(٢)</sup>. بانفرادِ كُلِّ مِنْهَا، فلا بما ذَكَرُوا مدعاهم أصلاً، على أَنَّهُ على تَقْدِيرِ الْأَفْضَلِيَّةِ يجوزُ إِمَامَةُ الْمَفْضُولِ على أَنَّهُ يَدُلُّ على

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

إِمَامَةً عَلَيَّ لَا عَلَى تَقْدُمِهِ عَلَى الشَّيْخِينَ، وَقَدْ كَانَ إِمَامًا فِي زَمَنِ مَعَاوِيَةَ، عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ فِيهِ كَلَامٌ لِمَا قَدَّمْنَا أَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمَقْصُودَةُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الْإِمَامَةِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَجْمِعًا لَشَرَائِطِهَا فَهُوَ سَاقِطٌ عَنْ حِزِّ الْأَعْتَابِ غَيْرُ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ بِالْفَاضِلِيَّةِ وَالْمَفْضُولِيَّةِ، مَنْ اسْتَجْمَعَهَا فَهُوَ أَهْلٌ لَهَا، وَلَا يَتَصَوَّرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا فَاضِلِيَّةً وَمَفْضُولِيَّةً، وَمَا عَدَا ذَلِكَ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ بِخَصْلَةٍ، وَبِالْعَكْسِ، عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِمَامَةِ مَنْ مَضَى لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، فَهُوَ كَالْكَلَامِ فِي لَعْنِ يَزِيدَ وَعَدَمِهِ.

وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: إِنَّ ذَلِكَ إِكْثَارٌ فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُفِيدٍ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ تَعْظِيمُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِضَا عَنْهُمْ، وَالْكَفُّ عَنْ مَطَاعِنِهِمْ، وَحُسْنُ الظَّنِّ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيطِ فِي مُحَبَّتِهِمْ، بِحَيْثُ يُوْدِّي إِلَى بُغْضِ بَعْضِهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثْنَى عَلَيْهِمْ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

(١) مسنده من طريق حمزة النصيبي، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جداً ضعفه ابن معين وغيره، ورواه الدارقطني في سننه من طريق جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك، ولا من فوفه، وذكره البزار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، وعبد الرحيم كذاب، ومن حديث أنس أيضاً وإسناده واه، ورواه القضاعي في مسند الشهاب له من حديث الأعمش، عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو كذاب، قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ. ينظر: التلخيص الحبير: ٤ / ٤٦٢.



وقال عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوا مِنْ بَعْدِي غَرَضًا، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ، فَحَبِّبِي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، فَبِغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ، فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَى اللَّهَ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ، يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»<sup>(١)</sup>.

ثَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِمَحَبَّتِهِمْ أَجْمَعِينَ، وَجَعَلَنَا بِهِدْيِهِمْ مُسْعِينَ، وَعَصَمَنَا مِنْ رِيغِ الضَّالِّينَ، وَخَسَرَنَا مَعَهُمْ يَوْمَ الدِّينِ، إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.



(١) الجامع الصحيح (مسند الترمذي): كتاب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ، الحديث: ٣٨٦٢، ٦٩٦/٥. قال أبو عبيد: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

## فَصْلٌ فِي إِمَامَةِ بَاقِي الْأَئِمَّةِ

قال: (وَالنَّقْلُ الْمُتَوَاتِرُ ذَلَّ<sup>(١)</sup> عَلَى الْأَحَدِ عَشَرَ؛ لَوْ جُوبِ الْعِصْمَةُ وَانْتِفَانِهَا عَنْ غَيْرِهِمْ، وَوُجُودِ الْكَمَالَاتِ فِيهِمْ، وَمُحَارِبُو عَلِيٍّ كَفَرَةً، وَمُخَالِفُوهُ فَسَقَةً).

لَمَّا فَرَعَ مَمَارَاهُ مِنْ ذِكْرِ أَنَّ الْإِمَامَ الْحَقَّ بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشَارَ إِلَى بَاقِي الْأَئِمَّةِ عَلَى رَعْمِهِ وَهُمْ أَحَدُ عَشَرَ: الْحَسَنُ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ، ثُمَّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ مُحَمَّدٌ الْبَاقِرُ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ جَعْفَرُ الصَّادِقُ<sup>(٤)</sup>،

(١) في بعض نسخ المتن: (دال).

(٢) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين (ت: ٩٤هـ): تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحاً. قال العجلي: ويروى عن الزهري، قال: ما رأيت هاشمياً أفضل من علي بن الحسين وهو الحسنين كلهم. حدث عن أبيه وصفيّة بنت حيي بن أخطب والمسور بن مخرمة ومروان بن الحارث وعمرو بن عثمان وسعيد بن مرجانة. تاريخ الثقات للعجلي: ١/ ٣٤٤؛ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد: ٢/ ٥٢٧.

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو خامس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، توفي سنة (١١٤هـ).

(٤) هو جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط، الهاشمي القرشي، أبو عبد الله، الملقب الصادق: سادس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية (ت: ١٤٨هـ). كان من أجلاء التابعين. وله منزلة رفيعة في العلم. أخذ عنه جماعة، منهم الإمامان أبو حنيفة ومالك. ولقب بالصادق؛ لأنه لم يعرف عنه الكذب قط. له أخبار مع الخلفاء من بني العباس وكان جريشاً عليهم صدأعاً بالحق. له رسائل مجموعة في كتاب، ورد ذكرها في =

ثم موسى الكاظم<sup>(١)</sup>، ثم عليّ الرضا<sup>(٢)</sup>، ثم محمد الجواد<sup>(٣)</sup>، ثم عليّ

= كشف الظنون، يقال: إن جابر بن حيان قام بجمعها. مولده ووفاته بالمدينة. ينظر: فلاة النحر: ١٦٥ / ٢.

(١) هو موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر أبو الحسن (ت: ١٨٣ هـ): سابع الأئمة الاثني عشر، عند الإمامية. كان من سادات بني هاشم، ومن أعبد أهل زمانه، وأحد كبار العلماء الأجواد. سكن المدينة، فأقدمه المهدي العباسي إلى بغداد، ثم رده إلى المدينة. وبلغ الرشيد أن الناس يبايعون للكاظم فيها، فلما حجّ مر بها فاحتمله معه إلى البصرة، وحبسه عنده سنة واحدة، وفي فرق الشيعة فرقة تقول: إنه القائم المهدي، وفرقة أخرى تسمي الواقعة، تقول: إن الله رفعه إليه وسوف يرده. وسميت بذلك لأنها وقفت عنده، ولم تأتم بإمام بعده. ينظر: الأعلام للزركلي: ٣٢١ / ٧.

(٢) هو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن، الملقب بالرضا (ت: ٢٠٣ هـ)، ولد بمدينة النبي ﷺ في سنة ثمان وأربعين ومائة ونشأ بها، وسمع الحديث من والده وعموته إسماعيل، وعبد الله، وإسحاق، وعلي بن جعفر، وعبد الرحمن بن أبي الموالى القرشي، وغيرهم من أهل الحجاز، وكان من العلم والدين بمكان، كان يقضي في مسجد رسول الله ﷺ وهو ابن نيف وعشرين سنة، استدعاه أمير المؤمنين المأمون إلى خراسان، وجعله ولي عهده، فلم تطل أيامه حتى أدركه أجله. ينظر: ذيل تاريخ بغداد: ١٣٤ / ٤.

(٣) هو محمد بن علي الرضا بن موسى الكاظم الطالب الهاشمي القرشي، أبو جعفر، الملقب بالجواد (ت: ٢٢٠ هـ)، تاسع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. كان رفيع القدر كأسلافه، ذكياً، طلق اللسان، قوي البديهة. ولد في المدينة وانتقل مع أبيه إلى بغداد. وتوفي والده فكفله المأمون العباسي ورباه وزوجه ابنته (أم الفضل) وقدم المدينة، ثم عاد إلى بغداد فتوفي فيها. وللدبيلي، محمد بن وهبان، كتاب في سيرته سماه (أخبار أبي جعفر الثاني) ويعني بالأول الباقر. ينظر: نزهة الألباب في الألقاب: ١ / ١٨٠؛ الأعلام للزركلي: ٢٧١ / ٦.

الهادي<sup>(١)</sup>، ثم الحسن العسكري<sup>(٢)</sup>، ثم الإمام المنتظر<sup>(٣)</sup>، واحتج على هذا الترتيب بأوجه ثلاثة:

الأول: النقل المتواتر عن الشيعة قرناً بعد قرن، وخلفاً عن سلف، أن رسول الله ﷺ قال للحسين: «ابني إمام ابن إمام، أخو إمام،

(١) هو علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى بن جعفر الحسيني الطالبي الملقب بالهادي (ت: ٢٥٤هـ): عاشر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وأحد الأتقياء الصلحاء، ولد بالمدينة، وشي به إلى المتوكل العباسي، فاستقدمه إلى بغداد وأنزله في سامراء، وكانت تسمى مدينة العسكر؛ لأن المعتصم لما بناها انتقل إليها أبو الحسن. توفي بسامراء ودفن في بيته. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٢٧/٢؛ الأعلام للزركلي: ٤/٣٢٣.

(٢) هو الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد الحسيني الهاشمي: أبو محمد، الإمام الحادي عشر عند الإمامية. ولد في المدينة، وانتقل مع أبيه الهادي إلى سامراء في العراق، وكان اسمها مدينة العسكر، فقبل له: العسكري كإبيه. نسبة إليها. ويويع بالإمامة بعد وفاة أبيه. توفي بسامراء. قيل: لما ذاع خبر وفاة الحسن ارتجت سر من رأى وقامت صيحة واحدة، وعظمت الأسواق، وغلقت الدكاكين، وركب بنو هاشم والقواد والكتاب والقضاة وسائر الناس إلى جنازته، ودفن في البيت الذي دفن به أبوه سنة: (٢٦٠هـ). ينظر: الأعلام للزركلي: ٢/٢٠٠.

(٣) هو أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد، ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية، المعروف بالحجة، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين. وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر والقائم والمهدي، وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة، وهم ينتظرون ظهوره في آخر الزمان من السرداب بسر من رأى. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٤/١٧٦؛ مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٣/٣٢٩.

أَبُو أُثَيْمَةَ تَسْعَةَ، تَسْعُهُمْ قَائِمُهُمْ»<sup>(١)</sup>. وَأَنَّ مَسْرُوقًا<sup>(٢)</sup> قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ إِذْ يَقُولُ لَنَا شَابٌّ: هَلْ حَدَّثَكُم بَيْنَكُمْ كَمْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ خَلِيفَةً؟ قَالَ: نَعَمْ، كَعِدَّةِ نُبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ<sup>(٣)</sup>.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُتَوَاتِرَ: مَا يَرَوِيهِ قَوْمٌ لَا يُحْصَى عَدْدُهُمْ لِكَثْرَتِهِمْ، وَتَبَايُنِ أَمْكِنَتِهِمْ، وَلَا يُتَوَقَّعُ تَوَاطُّؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَيَكُونُ أَوَّلُهُمْ كَاجِرِهِمْ، وَوَسْطُهُمْ كَطَرْفِيهِمْ<sup>(٤)</sup>. وَكُلُّ ذَلِكَ فِي الشَّيْءِ مَنْعُوعٍ.

الثَّانِي: إِنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ لَيْسَ مَعْصُومًا، فَتَعَيَّنَتْ لَهُمُ الْعِصْمَةُ، وَإِلَّا لَخَلَا الزَّمَانُ عَنِ الْمَعْصُومِ وَهُوَ مُحَالٌ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَنْعُوعٌ.

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني (ت: ٦٣ هـ)، كوفي، قيل: إنه شَرِيقٌ وهو صغير، ثم وجد فسمي مسروقًا، وأسلم أبوه الأجدع، ورأى مسروق أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًا، وعبد الله بن مسعود، وعائشة أم المؤمنين. روى عنه جماعة منهم عامر الشعبي، وإبراهيم النخعي. وكان ممن حضر مع علي حرب الخوارج بالنهر وآن. ينظر: تاريخ بغداد وذيلوه: ١٣/٢٣٢؛ التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم: ١/٨٢.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، رقم: ٣٨٥٩، ٦/٤٠٦. قال شعيب: إسناده ضعيف لضعف مجالد، وهو ابن سعيد، وضعف أبي عقيل، وهو يحيى بن المتوكل المدني صاحب بهية، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. أبو النضر: هو هاشم بن القاسم، والشعبي: هو عامر بن شراحيل، ومسروق: هو ابن الأجدع.

(٤) ينظر: نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر: ١/٣٧؛ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: ١/١٣٨.

الثالث: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ مُتَّصِفٌ بِالْكَمَالَاتِ النَّفْسَانِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ، وَمُكَمَّلٌ لِغَيْرِهِ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ الْخِلَافَةَ؛ لَكُونِهِ أَفْضَلَ أَهْلِ عَصْرِهِ، وَقُبْحُ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ مَرْكُوزٌ فِي الْعُقُولِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ، وَقَوْلُهُ: (وَمُحَارِبُ عَلِيٍّ كُفْرَةٌ) خَاتِمَةٌ لِكَلَامِهِ فِي اسْتِحْقَاقِهِمُ الْإِمَامَةَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُفْرُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حَرْبُكُمْ حَرْبِي يَا عَلِيُّ»<sup>(١)</sup>، وَمُحَارِبُ النَّبِيِّ كَافِرٌ، فَكَذَا مُحَارِبُ عَلِيٍّ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: (حَرْبُكُمْ حَرْبِي) تَشْبِيهٌ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ، فَلَا يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّشْبِيهِ الْكُفْرَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الشَّدَّةُ وَعَدَمُ الْخَوْفِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ مُخَالَفُوهُ فَسَقَةً؛ لَوْضُوحِ أَحَقِّيَّةِ إِمَامَتِهِ الْمَوْجِبَةِ لِلْمُبَايَعَةِ، وَتَرْكُ الْوَاجِبِ فِسْقٌ.

وَالْحَقُّ أَنَّ مُحَارِبَ عَلِيٍّ إِنْ حَارَبَهُ عَنْ شُبْهَةٍ، فَهُوَ مِنَ الْفِتْنَةِ الْبَاغِيَّةِ، وَكَذَا مُحَارِبُ كُلِّ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَمُخَالَفُهُ إِنْ خَالَفَهُ عَنْ اجْتِهَادٍ لَمْ يَفْسُقْ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ الْاجْتِهَادِيَّ لَا يُوْجِبُهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ لَا عَنْ اجْتِهَادٍ فَهُوَ فَاسِقٌ، وَكَذَا مُخَالَفُ كُلِّ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.



(١) لَمْ أَجِدْ بِهِذَا الَّلَفْظَ، وَلَكِنْ وَجَدْتُهُ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَقَاطِمَةَ، فَقَالَ: «أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبَكُمْ، وَيَسْلُمٌ لِمَنْ سَأَلَكُمْ». مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، الْحَدِيثُ: ٩٦٩٦، ٢/٤٤٢. قَالَ شُعَيْبٌ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

## [الْمَقْصِدُ السَّادِسُ فِي الْمَعَادِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ]

قال: (الْمَقْصِدُ السَّادِسُ فِي الْمَعَادِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ، حُكْمُ الْمِثْلَيْنِ وَاحِدًا، وَالسَّمْعُ دَلَّ عَلَى إِمْكَانِ الْمُتَمَاثِلِ<sup>(١)</sup>، وَالْكَرْبَةُ وَوُجُوبُ الْحَلَاءِ، وَاخْتِلَافُ الْمُتَفَقَّاتِ مَمْنُوعَةٌ، وَالْإِمْكَانُ يُعْطِي جَوَازَ الْعَدَمِ، وَالسَّمْعُ دَلَّ عَلَيْهِ، وَيَتَأَوَّلُ فِي الْمُكَلَّفِ بِالتَّفَرُّقِ كَمَا فِي قِصَّةِ<sup>(٢)</sup> إِبْرَاهِيمَ).

أَخِرُ الْمَقَاصِدِ الْمَقْصِدُ السَّادِسُ فِي الْمَعَادِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمَّا تَوَقَّفَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ عَلَى جَوَازِ عَالَمٍ<sup>(٣)</sup> آخَرَ، أَثْبَتَهُ مُحْتَجًّا عَلَيْهِ عَقْلًا وَسَمْعًا.

الْأَوَّلُ: إِنَّ الْعَالَمَ مُمْكِنًا، وَكُلُّ مُمْكِنٍ أَمْكَانٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ، فَالْعَالَمُ أَمْكَانٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَلَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (حُكْمُ الْمِثْلَيْنِ وَاحِدًا). وَقَرَّرَهُ شَيْخِي الْعَلَّامَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: بِأَنَّ «الْعَالَمَ الْمُتَمَاثِلَ لِهَذَا الْعَالَمِ مِثْلُ هَذَا الْعَالَمِ، وَحُكْمُ الْمِثْلَيْنِ مُمَكِّنِي الْوُجُودِ وَاحِدًا، فَإِنَّ أَحَدَ الْمِثْلَيْنِ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (الْتِمَازِل).

(٢) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ: (قِصَّة).

(٣) الْمُرَادُ بِالْعَالَمِ هُنَا: مَجْمُوعُ الْأَفْلاكِ التَّسْعَةِ، وَالْكَرَاتِ الْأَرْبَعِ بِمَا فِيهَا. يَنْظُرُ:

تَوْضِيحُ الْمُرَادِ: ص ٧٦٧.

إذا كان ممكنًا وجوده كان مثله مُمكنًا وجوده، فَمِثْلُ هذا العالمِ ممكنٌ وجوده<sup>(١)</sup>.

وهذا كما ترى حُكْمَ بِاتِّحَادِ حُكْمِ المِثْلَيْنِ، وليس المقصودُ ذلك، بل هو إثباتُ المِثْلِ، ثم إنَّ قوله: إِنَّ العَالَمَ المُمَآئِلَ بهذا العالمِ مِثْلُ هذا العالمِ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وقوله: فَإِنَّ أَحَدَ المِثْلَيْنِ مِنَ الممكِنَاتِ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ المِثْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا للممكِنَاتِ؛ إذ الواجبُ لَا مِثْلَ له، والممتنعُ ليس بموجودٍ.

وَالثَّانِي: النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى عَالَمِ الْآخِرَةِ فِيهَا كَثْرَةٌ، وَاسْتَدْلُّ مَنْ قَالَ بِامْتِنَاعِ مِثْلِ هَذَا الْعَالَمِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّ الْفَلَكَ بَسِيطٌ لَمَّا تَقَدَّمَ، فَشَكْلُهُ كُرِّيٌّ، فَلَوْ فَرَضَ عَالَمٌ آخَرُ لَكَانَ كُرِّيًّا، وَكَانَ بَيْنَ الْعَالَمَيْنِ خَلَاءٌ، وَهُوَ مَمْتَنَعٌ.

وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: (وَالْكُرِّيَّةُ) وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: (مَمْنُوعَةٌ) يَعْنِي: لَا تُسَلَّمُ أَنَّ الْعَالَمَ كُرَّةً سَلْمَنَاءً<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنْ لَا تُسَلَّمُ لَزُومَ الْخَلَاءِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، بِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْعَالَمَيْنِ فِي تَحْنٍ جَزْمٍ مُحِيطٍ بِهِمَا، كَمَا تَكُونُ التَّدَاوِيرُ فِي تَحْنِ الْأَفْلَاقِ.

الثَّانِي: لَوْ وُجِدَ عَالَمٌ آخَرُ مِثْلُ هَذَا الْعَالَمِ، لَكَانَ فِيهِ الْعَنَاصِرُ، وَإِلَّا لَا يَكُونُ مِثْلًا، فَإِنَّ طَلَبْتَ أَمَكْنَةَ هَذِهِ الْعَنَاصِرِ لَرِمَ أَنْ يَكُونَ فِي تِلْكَ

(١) تَسْدِيدُ الْقَوَاعِدِ: ٢ / ١١٦٦.

(٢) يَعْنِي: وَلَيْسَ سَلْمًا.



الأمكنة بالقَسْرِ دَائِمًا، والقَسْرُ لا يَدُومُ، وإن لم يطلب لَزِمَ اختلافُ  
المُتَّفَقَاتِ بالطَّبَائِعِ.

وأجاب بقوله: (وَاخْتِلَافُ الْمُتَّفَقَاتِ مَمْنُوعَةٌ) وتقريره: لا نُسَلِّمُ  
أَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَطْلُبَ هَذِهِ الْأَمَكْنَةُ، يلزم اختلافُ المُتَّفَقَاتِ الطَّبَائِعِ؛  
لجوازِ أَنْ تَكُونَ طَبَائِعُهَا مُخَالَفَةً لَطَبَائِعِ هَذِهِ الْعُنَاصِرِ، وإن تماثلت في  
الْجِسْمِيَّةِ، وفيه نظر؛ لأنَّ الْمُمَآثِلَةَ هِيَ الْإِتِّحَادُ فِي النَّوعِ لَا الْجِنْسِ.



## [فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْعَدَمِ عَلَى الْعَالَمِ]

قَوْلُهُ: (وَإِلْمَكانُ يُعْطِي جَوَازَ الْعَدَمِ) اختلف العلماء في جواز العَدَمِ على العالمِ:

فَمَنَعَهُ الْفَلَّاسِفَةُ؛ لكونِهِ قَدِيمًا، وكذلك الْكَرَّامِيَّةُ وَالْجَاحِظُ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ قالُوا بِحُدُوثِهِ.

وذهبت الأشاعرةُ وأبو علي<sup>(٢)</sup> إلى جَوَازِهِ عَقْلًا. وأبو هاشم: سَمْعًا، ثم مُجَوِّزُهُ اختلفوا في كَيْفِيَةِ ذلك.

فَقَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُ الْأَعْرَاضَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوْهَرِ فِي وجودِهِ إِلَيْهَا فيفْنَى.

وقال أبو بكر الباقلاني: إِنَّ تِلْكَ الْأَعْرَاضَ هِيَ الْأَكْوَانُ، وقال في

(١) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ): كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. فُلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيرة، منها: الحيوان، والبيان والتبيين، وسحر البيان، والتاج، ويسمى أخلاق الملوك، والبخلاء، والمحاسن والأضداد. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١/ ١٤٨.

(٢) المراد به الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البخاري.

موضع آخر: إِنَّ اللَّهَ يَعمُدُهُ بلا واسطة، وقال في موضع آخر: الجوهر محتاج إلى نوع من كل جنس من أجناس الأعراض، فإذا لم يَخْلُقْ أي نوع كان فَنِي الجوهر، وهو مذهب إمام الحرمين، وقال بعضهم: البقاء عَرَضٌ، فإذا لم يخلقه الله انعدم الجوهر.

وقال العلاف<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ أوجدَهُ بخطاب (كن) فَيَنبِيهِ بخطاب (افن).

وزهب الجبائيان<sup>(٢)</sup> إلى أَنَّ اللَّهَ تعالى يَخْلُقُ الفناء، وهو عَرَضٌ تفنى به الأجسام ولا تَبْقَى.

ثم قال أبو علي: إِنَّهُ يَخْلُقُ لكل جوهر فناء. والباقون على أَنَّ فناء واحداً يكفي لإفناء الكل. فهذه هي المذاهب، والمُصَنِّفُ اختار جواز عدمه.

وَاحتجَّ عليه بإمكانه، وتقريره: أَنَّهُ ممكن لا محالة، والممكن لا يكون واجباً بذاته، ولا ممتنعاً، وإلَّا لَزِمَ القلبُ، وكلُّ ما لا يكون كذلك جازَ وجوده وعدمه كالعالم، وهو واضح عقلاً، وإليه أشار بقوله: (وَإِلْمَكَانُ يُعْطِي جَوَازَ الْعَدَمِ، وَالسَّمْعُ)، وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ

(١) هو محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلاف (ت: ٢٣٥هـ): من أئمة المعتزلة. ولد في البصرة واشتهر بعلم الكلام. قال المأمون: أطل أبو الهذيل على الكلام كإطلال الغمام على الأنعام. له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات. وكان حسن الجدل قوي الحجة، سريع الخاطر. كف بصره في آخر عمره، وتوفي بسامراء. ينظر: الوافي بالوفيات: ١٠٧/٥.

(٢) هما أبو علي وأبو هاشم الجبائيان.

وَالْآخِرُ ﴿[الحديد: ٣]. وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] يدل عليه.

أما الأول، فلأن الآخر به إنما يُصَوَّرُ بعد فناء الممكنات، وأما الثاني، فلأن المستثنى من الهلاك ذاته فقط، وقد كان غيره ذاهلاً تحت العموم.

وقوله: (وَيَأْتِي فِي الْمُكَلَّفِ) جوابٌ عما يقال: القول بوقوع العدم يُتَافَى القول بالمعاد إن المعدوم ممتنع الإعادة لكن المعاد ثابت فيستفي القول بوقوع العدم، وتقريره: لا إشكال في غير المكلفين؛ لجواز أن يعدم بالكلية ولا يعاد.

وأما بالنسبة إليهم فالعدم مؤولٌ بتفريق الأجزاء؛ لأنه يصدق عليهم بعده إنهم هالكون، ويكون المعاد بالنسبة إليهم مؤولاً بجمع تلك الأجزاء المفرقة وتأليفها، ويعضده هذا التأويل قصة إبراهيم عليه السلام، فإنه لما طَلَبَ إِزَاءَةَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَوَابِهِ: ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ أَدْعَاهُنَّ بِأَتَيْنِكَ سَعِيًّا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فإن الظاهر منه أن المراد بالإحياء هو تأليف الأجزاء المُتَفَرِّقَةِ بالموت.

ولفائل أن يقول: بين المعاد وعدم العدم متافاة؛ لأن ما لا يفنى باقٍ دائماً، فلا تُصَوَّرُ الإعادة، لكنَّ المعاد ثابت، فيعدم عدم العدم، فيثبت جوازُ العدم.

## [فَصْلٌ فِي بُطْلَانِ إِبْتِاثِ الْفَنَاءِ]

قال: (وَإِبْتِاثُ الْفَنَاءِ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَامَ بِذَاتِهِ لَمْ يَكُنْ ضِدًّا، وَكَذَا إِنْ قَامَ بِالْجَوْهَرِ، وَلِانْتِفَاءِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَلِاسْتِلْزَامِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالتَّسْلُسِ، وَإِبْتِاثُ بَقَاءِ، لَا فِي مَحَلٍّ يَسْتَلْزِمُ التَّرْجِيحَ بِلَا مُرْجَحٍ، وَاجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ وَإِبْتِاثُهُ فِي مَحَلٍّ يَسْتَلْزِمُ تَوَقُّفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ إِمَّا ابْتِدَاءً أَوْ بِوَاسِطَةٍ).

هذا إِبْطَالٌ لِلْقَوْلِ بِالْفَنَاءِ، وَذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ: فَلَمَّا أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ فَهُوَ جَوْهَرٌ، أَوْ بغيرِهِ بِوَسْطٍ أَوْ بغيرِهِ فَهُوَ عَرَضٌ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَكُونُ ضِدًّا لِلْجَوْهَرِ، فَلَا يَتَفَيَّ بِهِ وَجُودُهُ، وَإِنَّمَا يَعْرُضُ مِنْ أَقْسَامِ التَّقَابُلِ لِلتَّضَادِّ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ غَيْرِهَا أَوْضَحُ، فَإِنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَكُونُ نَقِيضًا لْجَوْهَرٍ آخَرَ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَدَمٌ مُلْكَةٌ وَلَا تَضَايِفٌ، وَلَنْ كَانَ فَوْجُودُ أَحَدِ الْمُتَضَايِفَيْنِ لَا يَتَفَيَّ الْآخَرَ، بَلْ يَسْتَلْزِمُهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَنَاءُ مُتَافِيًا لِلْجَوْهَرِ مَا أَوْجَبَ إِعْدَامُهُ؛ لِأَنَّ إِعْدَامَهُ لِلْجَوْهَرِ لَيْسَ أَوْلَى مِنْ عَكْسِهِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْمَوْجُودِ لِمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنَ الْعَكْسِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ انْقِلَابُ الْمُمْكِنِ أَوْ يَتَسَلَّلُ، وَالثَّانِي تَقْسِيمُهُ

باطل، وبيان الملازمة أنه إذا وُجِدَ، فإن كان واجباً لذاته انقلب الممكن؛  
لأنه كان معدوماً، وإلا لم يوجد جوهر ما ثم وجد، وما هو كذلك فهو  
ممكن، وقد صار واجباً ولزم القلب، وإن كان ممكناً يصحُّ عدمه لا  
لذاته، وإلا صار ممتنعاً وهو قلب، بل بسبب وجود ضده وتسلسل.

قوله: (وَإِثْبَاتُ بَقَاءٍ لَا فِي مَحَلٍّ) رَدُّ عَلَى مَذْهَبِ أَنَّ الْجَوْهَرَ بَاقٍ  
بِبَقَاءِ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، فَإِذَا انْتَفَى انْتَفَى الْجَوْهَرُ، وَتَقْرِيرُهُ: إِثْبَاتُ بَقَاءِ قَائِمٍ بِذَاتِهِ  
تَرْجِيحٌ بَلَا مُرَجِّحٍ، وَاجْتِمَاعُ النَّقِیْضِیْنِ، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَقَاءَ  
إِنْ كَانَ جَوْهَرًا لَمْ يَكُنْ كُلُّ مِنَ الْجَوْهَرِیْنِ<sup>(١)</sup> شَرْطًا لِلْآخِرِ؛ لِثَلَا يَدُورُ،  
وَجَعَلَ أَحَدُهُمَا شَرْطًا لِلْآخِرِ دُونَ الْعَكْسِ تَرْجِيحٌ بَلَا مُرَجِّحٍ، وَإِنْ كَانَ  
عَرَضًا، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَا يَكُونُ فِي مَحَلٍّ، وَهُوَ عَرَضٌ فِي مَحَلٍّ،  
فَيَكُونُ فِي مَحَلٍّ وَلَا فِي مَحَلٍّ، وَيَجْتَمِعُ النَّقِیْضَانِ.

وقوله: (وَإِثْبَاتُهُ فِي مَحَلٍّ) رَدُّ عَلَى طَائِفَةٍ أُخْرَى مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ  
ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ بَاقٍ بِبَقَاءِ قَائِمٍ بِهِ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى إِعْدَامَ الْجَوْهَرِ  
لَمْ يُوجِدِ الْبَقَاءَ، فَانْتَفَى الْجَوْهَرُ.

وتقريره: أَنَّ إِثْبَاتَهُ فِي مَحَلٍّ يَسْتَلْزِمُ تَوَقُّفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ابْتِدَاءً  
بِوَسْطَةٍ؛ لِأَنَّ حَصُولَ الْبَقَاءِ فِي الْمَحَلِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى حَصُولِ الْمَحَلِّ فِي  
الزَّمَانِ الثَّانِي، فَحَصُولُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ نَفْسَ الْبَقَاءِ يَلْزِمُ تَوَقُّفُهُ عَلَى نَفْسِهِ  
ابْتِدَاءً، وَإِنْ كَانَ مَعْلُولُهُ تَوَقَّفَ بِوَسْطَةٍ.

\*\*\*

(١) يعني: الجوهر الذي هو باق بالبقاء، والجوهر الذي هو البقاء.

## فَصْلٌ فِي الْمَعَادِ

قال: (وَيُوجِبُ إِيفَاءَ الْوَعْدِ، وَالْحِكْمَةُ تَقْتَضِي وَجُوبَ الْبَعْثِ، وَالضَّرُورَةُ قَاضِيَةٌ بِثُبُوتِ الْجِسْمَانِيِّ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ مَعَ إِمْكَانِهِ، وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ قَوَاضِلِ الْمُكَلَّفِ، وَعَدَمُ انْخِرَاقِ الْأَفْلاكِ، وَهُوَ حُصُولُ الْجَنَّةِ قَوْفَهَا، وَدَوَامُ الْحَيَاةِ مَعَ الْاِخْتِرَاقِ، وَتَوَلَّدَ الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِ التَّوَالِدِ، وَتَنَاهَى الْقُوَى الْجِسْمَانِيَّةُ اسْتِيعَادَاتٍ).

هذا الكلام في المعاد، والمُتَصَوِّرُ منه الأقسامُ العقليةُ، وهي إمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مَعَادٌ لَا جِسْمَانِيٍّ وَلَا نَفْسَانِيٍّ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمِيعًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جِسْمَانِيًّا فَقَطْ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ طَائِفَةٍ غَيْرِ مِلِّيَّةٍ، وَمِنْ الْمِلِّيِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْجِسْمَانِيِّ فَقَطْ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ، وَالْقَوْلُ لِهَما مِنْ ضَرُورِيَّاتِ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَقَامَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ دَلِيلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَ الْمُكَلَّفِينَ بِالثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَتَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ عَلَى الْمَعَاصِي، كُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ بَعْدَهُ إِلَّا بِالْعَوْدِ، فَيَجِبُ الْعَوْدُ إِيفَاءً لِلْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذِكْرِ الْوَعْدِ لِعَدَمِ الْاِخْتِلَافِ فِي وَجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ، وَأَمَّا فِي إِيفَاءِ الْوَعْدِ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ جَوَازِ الْخَلْفِ فِيهِمَا.

الثَّانِي: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ وَنَهَى لثَوَابٍ وَعِقَابٍ، فَيَجِبُ الْبَعْثُ عَلَى

مقتضى الحكمة؛ لئلا يقع ذلك ظلماً، قيل: وفيهما نظراً؛ لأنهما مبنيان على التحسين والتقيح العقليين ووجوب العدل على الله، وقد تقدم ما فيه، ومن الدلائل على ذلك أنه ممكن، وقد أخبر الصادق عنه، فيجب تصديقه؛ أمّا أنه ممكن فلما تقدم من إمكان إعادة المعدوم، وأمّا أنه خبر الصادق، فلما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ما فيه كثرة، وتصديقه واجب لعصمته، وفي الوارد من الكتاب ما يدل عليهما جميعاً. أمّا على النفساني:

فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] وغير ذلك.

وأمّا الجسماني، ففيه كثرة أكثرها لا يقبل التأويل:

كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُعِى الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيْدٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿[يس: ٧٨-٧٩].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الإسراء: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ﴾ (٢) بَلْ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوَّىٰ بِكَاهِنَةٍ ﴿[القيامة: ٣-٤].



وقوله تعالى: ﴿أَيُّ ذَا كُنَّا عِظَمَ خَيْرَةٍ﴾ [النازعات: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِيَجْزُوهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

وقوله تعالى: ﴿كَلِمًا فَضِصَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلَتْهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ [العاديات: ٩]. وغير ذلك مما فيه كثرة.

وقوله: (وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ فَوَاضِلِ الْمُكَلَّفِ) جواب عما يقال: المَعَادُ الْجِسْمَانِيَّ محال؛ لأنَّ إنسانًا لو أَكَلَ إنسانًا، وصَارَ جُزءًا بَدَنِ الْآكِلِ، فإِذَا أَن يُعَادَ جُزءٌ لهما، وهو محال؛ لأنَّ الْجِسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَسْتَقِرُّ فِي الْمَحَلِّينِ، أَوْ يُعَادُ لِأَحَدِهِمَا، وليس أولى به من الآخر، فلا يعاد لأحدهما وبطلت الإعادة.

وتقريره: أَنَّ الْجُزءَ الْأَصْلِيَّ لِأَحَدِهِمَا فَضَّلَ لِلْآخَرِ، وَلَا يَجِبُ رَدُّ فَوَاضِلِهِ، فيرد إلى أصله.



## [فَصْلٌ فِي أُدِلَّةِ مَا نَعْبِي الْعَوْدِ]

وقوله: (وَعَدَمُ انْخِرَاقِ الْأَفْلَاقِ) جوابُ أدلةِ مَا نَعْبِي الْعَوْدِ، وهي وجوه:

الأول: لو بَتَّ التَّعَادُ الْجِسْمَانِيَّ، فهو لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، فإن كان وصولُهُما في عَالَمِ الْعَنَاصِرِ نَبْتَ التَّنَاسُخِ وهو محالٌّ، وإن كان في الْأَفْلَاقِ انْخِرَاقَ الْأَفْلَاقِ بِحَرَكَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ.

الثاني: أَنَّهُ لو كان وصولُ الثَّوَابِ في الْجَنَّةِ، وهي على تَقْدِيرِ ثبوتِهَا إِنَّمَا هي في السَّمَاءِ، وَيَلْزَمُ عَدَمُ كُرِّيَّةِ الْأَفْلَاقِ<sup>(١)</sup>.

الثالث: أَنَّهُ لو كان دَوَامُ الْإِحْتِرَاقِ مع دَوَامِ الْحَيَاةِ وهو محالٌّ<sup>(٢)</sup>.

الرابع: يَلْزَمُ تَوَلُّدُ الْبَدَنِ بِلَا تَوَالِدٍ<sup>(٣)</sup>.

الخامس: أَن تَكُونَ الْقُوَى الْجِسْمَانِيَّةُ غَيْرَ مَتَنَاهِيَةِ التَّحْرِيكِ؛

(١) وذلك لأن الفلك بسيط، فيكون شكله كُرِّيًّا، فشكله الكرة، فلو فرض عالم آخر كان كُرِّيًّا، فلو فرض كرة أخرى حصل بينهما خللاء، وهو محال. ينظر: مطالع الأنظار: ص ٢١٩؛ تسديد القواعد: ٢/ ١١٧٩.

(٢) بيان الامتناع: هو أن الإنسان إذا احترق بالنار فسد مزاجه وتفرقت أجزاؤه، فلم تبق علاقة للنفس بالبدن، حتى يتألم حجبًا، وهو مناقض لما تقولون به من أن العاصي في جهنم يبقى حيًّا ويتألم. ينظر: توضيح المراد: ص ٨٧.

(٣) وذلك في وقت الإعادة وهو ممتنع.

لأنَّ وصول الثَّوابِ دائماً، ووصول العِقَابِ إلى البعض دائماً يُوجِبُ التحريكاتِ الغير متناهية، واللوازمُ بأسرها باطلة؛ لما تقدَّم.

وتقريره: أنَّ هذه الوجوه امْتِنَاعَاتٌ، لا امتناع في شيء منها، فإنَّ الأفلاكَ حادثةٌ جازَ عدمُها، فَعَدَمُ صفاتها أولى، وحصولُ الجنَّةِ في الأفلاكِ جائزةٌ، وكُرَيْتُهَا ممنوعةٌ، ودوامُ الحياةِ مع دوامِ الاحتراقِ ممكنٌ؛ لشمولِ القُدرةِ كما تقدَّم، والتَّوَلَّدُ كذلك كما في حقِّ آدمَ عليه السَّلامُ، والقوَّةُ الجِسْمَانِيَّةُ قد لا تَتَنَاهَى انفعالاتُها، وكذا فِعْلُهَا بواسطة.



## [فَضْلٌ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ]

قال: (وَيُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ وَالْمَدْحُ بِفِعْلِ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، وَفِعْلِ ضِدِّ الْقَبِيحِ، وَالْإِخْلَالِ بِهِ، بِشَرْطِ فِعْلِ الْوَاجِبِ لَوْجُوبِهِ، أَوْ لَوَجْهِ وَجُوبِهِ، وَالْمَنْدُوبِ كَذَلِكَ، وَالضَّدُّ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْقَبِيحَ، وَالْإِخْلَالُ؛ لِأَنَّهُ إِخْلَالَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْقَظَةَ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ ظَلَمَ، وَلَوْ أُمِكنَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ كَانَ عَبَثًا، وَكَذَا يُسْتَحَقُّ الْعِقَابُ وَالذَّمُّ بِفِعْلِ الْقَبِيحِ وَالْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ لِأَسْتِمَالِهِ عَلَى اللَّطْفِ، وَالسَّمْعِ، وَلَا امْتِنَاعٍ فِي اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقَيْنِ بِاعْتِنَائَيْنِ، وَإِجَابُ الْمُسْقَظَةِ فِي سُكْرِ الْمُنْعِمِ قَبِيحٌ، وَلِقَضَاءِ الْعَقْلِ بِهِ مَعَ الْجَهْلِ، وَيُسْتَرْطُ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ كَوْنُ الْفِعْلِ أَوْ الْإِخْلَالِ بِهِ شَاقًّا، لَا رَفْعَ النَّدَمِ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا انْتِفَاءَ النِّفَعِ الْعَاجِلِ إِذَا فُعِلَ لِلْوَجْهِ، وَيَجِبُ اقْتِرَانُ الثَّوَابِ بِالْتَعْظِيمِ، وَالْعِقَابِ بِالْإِهَانَةِ؛ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِاسْتِحْقَاقَيْهِمَا مَعَ فِعْلِ مُوجِبِهِمَا).

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ حِكْمَةَ الْبَعَثِ هُوَ إِيفَاءُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ذَكَرَ سَبَبَهُمَا، وَالثَّوَابُ هُوَ النِّفَعُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلتَعْظِيمِ.

وَالْمَدْحُ: قَوْلُ يُنْبِئُ عَنْ ارْتِفَاعِ حَالِ الْغَيْرِ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى الرَّفْعِ. وَالسَّبَبُ فِي اسْتِحْقَاقَيْهِمَا فِعْلُ الْوَاجِبِ أَوْ الْمَنْدُوبِ، وَفِعْلُ ضِدِّ الْقَبِيحِ، وَالْإِخْلَالُ بِفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَشَرْطُ اسْتِحْقَاقَيْهِمَا أَنْ يَكُونَ إِيقَاعُ الْوَاجِبِ لَوْجُوبِهِ، أَوْ لَوَجْهِ وَجُوبِهِ، وَإِيقَاعُ الْمَنْدُوبِ كَذَلِكَ.

وقوله: (لَوْجُوهٌ وَجُوبِيَّةٌ) ووجه نذبه إشارة إلى أن حسن الشيء قد

يكون لذاته أو صفة لازمة لذاته، أو بوجه اعتبار، والوجه عرضي مفارق من غير نظير إلى الغير، والاعتباري عرضي مفارق بالنظر إلى الغير، وإيقاع فعل الضد؛ لكونه ترك القبيح، والإخلال؛ لكونه إخلالاً به بأنه لو فعل لما ذكر لغرض آخر لم يستحق الثواب ولا المدح.

وقوله: (لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ ظُلْمٌ) دليل على أَنَّ سبب الاستحقاق ذلك.

وتقريره: في الإتيان بما ذكر مشقة، وإلزامها من الحكيم لا لغرض الإضرار ظلم، وهو قبيح لا يصدُر عن قادر حكيم، فتعيّن أن يكون لغرض هو نفع لا يعود إلى الله؛ لاستغنائه، فيعود إلى المكلف، فإن أمكن الابتداء به بلا وسط كان الإلزام عبثاً، فتعيّن أن يكون بوسط، وهو المشقة لفعل ما ذكر، فيستحق لها الثواب والمدح.

قيل: فيه نظر؛ لاستناده إلى التحسين والتقبيح العقليين، وقد عرفت ما فيه.

وقوله: (وَكَذَآ يُسْتَحَقُّ) بيان سبب العقاب وهو الضرر المستحق المقارن للإهانة.

والدّم: قول يُنبئ عن اتّضاع حال الغير مع قصده هو وجه استحقاقهما بفعل القبيح أو الإخلال بالواجب، وجهان:

أحدهما عقلي: وهو أن العقاب على ما ذكر لطف؛ لأنّ المكلف إذا علم أن المعصية يستحق بها العقاب بعد عنها، وقرب إلى ضدها وهو واضح، واللطف على الله تعالى واجب كما تقدّم.

وَالْآخِرُ سَمْعِيٌّ: وَهُوَ مَا عُرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ الْإِخْلَالَ  
بِالْوَاجِبِ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِ الدِّمِّ، وَالْإِخْلَالُ بِالْقَبِيحِ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ  
لَا يَسْتَحِقُّ الْمُكَلَّفُ الْوَاحِدَ عَنِ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ وَالْقَبِيحِ جَمِيعًا الْمَدْحَ  
وَالدِّمَّ جَمِيعًا، وَهُوَ مُحَالٌ.

وتقريره: أَنَّ الاسْتِحْقَاقَ لهما إِنَّمَا هُوَ بِاعتبارين، وَلَا تُسَلِّمُ امْتِنَاعَ  
ذلك.

وقوله: (وَإِيجَابُ الْمَشَقَّةِ فِي شُكْرِ الْمُنْعِمِ قَبِيحٌ) رَدٌّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ  
الْبَلْخِيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ إِيْجَابَ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيَّةِ لَيْسَ لِلْإِيجَابِ وَالثَّوَابِ،  
بَلْ شُكْرًا لِلنَّعْمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمُكَلَّفُ بِهَا ثَوَابًا.

وتقريره: أَنَّ إِيْجَابَهَا لِذَلِكَ قَبِيحٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَسْتَقْبِحُ  
أَنْ يَنْعَمَ الْإِنْسَانُ عَلَى غَيْرِهِ نِعْمَةً، ثُمَّ يُكَلِّفُهُ وَيُوجِبُ عَلَيْهِ شُكْرًا عَلَيْهَا مِنْ  
غَيْرِ إِصَالِ ثَوَابٍ إِلَيْهِ، وَالْقَبِيحُ لَا يَصُدُّرُ عَنِ الْحَكِيمِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ  
لِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ.

واعترض: بِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْهَبَةُ بِشَرْطِ الْعَوْضِ قَبِيحًا غَيْرَ  
مَشْرُوعٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَالْجَوَابُ: إِنَّهَا إِذَا كَانَ مَبَادَلَةً، وَلَا قَبْحَ فِيهَا بَيْنَ  
الْعِبَادِ.

وقوله: (وَلِقَضَاءِ الْعَقْلِ بِهِ مَعَ الْجَهْلِ) وَجْهٌ آخَرُ فِي الرَّدِّ، وَتَقْرِيرُهُ:  
الْعَقْلُ قَاضٍ وَجُوبَ شُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَجَاهِلٌ بِالتَّكْلِيفِ الشَّرْعِيَّةِ، فَقَضَاءُ  
الْعَقْلِ بِوُجُوبِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِهَا يُوجِبُ الْحُكْمَ بِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَيْسَتْ شُكْرًا.

## [فصلٌ في شرطِ استحقاقِ الثَّوابِ]

وقوله: (وَيُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ) بيانُ شرطٍ آخرَ لاستحقاقِ الثَّوابِ، وهو أن يشتمَلَ الفعلُ الواجبُ أو المندوبُ أو الإخلالُ بالفعلِ القبيحَ على مشقَّةٍ؛ لأنَّ المُوجِبَ للاستحقاقِ هو المشقَّةُ كما أشرنا إليه، فإذا انتَفَتِ انتَفَى مُوجِبُهُ، وكان ينبغي أن يذكرَ هذا الشرطُ مع الشرطِ الذي ذَكَرَ أولاً، لكن لما كان إرادته أن يذكرَ ما ليس بشرطٍ آخرَ تمهيداً لذكرِ ذلك، وهو قوله: (لَا رَفْعُ النَّدَمِ عَلَى فِعْلِهِ) يعني: لا يُشْتَرَطُ فِي استحقاقِ الثَّوابِ بفعلِ الطَّاعَةِ رَفْعُ النَّدَمِ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ؛ ولا امتناعُ النَّدَمِ عَلَى الفِعْلِ حينَ صدوره، فلا فائدةَ في اشتراطِ ما لا يكونُ موجوداً، ولا يُشْتَرَطُ فِي ذلكَ أيضاً انتِفَاءُ النَّفْعِ العاجِلِ إذا فَعَلَهُ الْمُكَلَّفُ لَوَجْهِ الرُّجُوبِ، أو لَوَجْهِ النَّدْبِ أو للرُّجُوبِ أو للنَّدْبِ.

وقوله: (وَيَجِبُ اقْتِرَانُ الثَّوَابِ بِالتَّعْظِيمِ) اختيارٌ منه لمذهبِ المعتزلةِ في أنَّ الثَّوابَ يجبُ أن يقترنَ بالتَّعْظِيمِ، والعِقَابُ بالإِهَانَةِ، والاستدلالُ عليه؛ بأنَّ العِلْمَ الضَّرُورِيَّ حَاصِلٌ بِأَنَّ الفِعْلَ المُوجِبَ لِلثَّوَابِ يُوجِبُ اسْتِحْقَاقَ فاعِلِهِ التَّعْظِيمَ، والمُوجِبَ للعِقَابِ يوجبُ اسْتِحْقَاقَ فاعِلِهِ الإِهَانَةَ، والظاهرُ أنَّ نفسَ الإِثَابَةِ تعظيمٌ، والعِقَابِ إِهَانَةٌ.

## [فصل في دَوَامِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ]

قال: (وَيَجِبُ دَوَامُهُمَا؛ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى اللَّطْفِ، وَلِدَوَامِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَلِحُصُولِ نَقِضِهِمَا لَوَلَاهُ. وَيَجِبُ خُلُوصُهُمَا، وَإِلَّا لَكَانَ الثَّوَابُ أَنْقَصَ خَالًا مِنَ الْعَوَاضِ، وَالتَّفَضُّلُ عَلَى تَقْدِيرِ حُصُولِهِ فِيهِمَا، وَهُوَ أَذْخُلُ فِي بَابِ الرَّجْرِ).

وَكُلُّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي الْجَنَّةِ لَا يَطْلُبُ الْإِزِيدَ، وَيَبْلُغُ سُرُورَهُمْ بِالشُّكْرِ إِلَى حَدِّ انْتِفَاءِ الْمَشَقَّةِ، وَغِنَاهُمْ بِالثَّوَابِ يَنْفِي مَشَقَّةَ تَرْكِ الْقَبَائِحِ، وَأَهْلُ النَّارِ يُلْجَأُونَ إِلَى تَرْكِ الْقَبَائِحِ. وَيَجُوزُ تَوَقُّفُ الثَّوَابِ عَلَى شَرْطٍ، وَإِلَّا لَا يُنَابِ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً، وَالْإِحْبَاطُ بَاطِلٌ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ الظُّلْمَ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، وَلِعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ إِذَا كَانَ الْآخِرُ ضَعِيفًا، وَحُصُولِ الْمُتَنَاقِضِينَ مَعَ التَّسَاوُقِ).

ذهبت المعتزلة إلى وجوب دوام ثواب أهل الجنة وعقاب أهل النار، واختاره المصنف واحتج عليه بأوجه:

الأول: إِنَّ وَجُوبَ ذَلِكَ لُطْفٌ لِحَثِّ الْمُكَلَّفِ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ، وَالاجْتِنَابِ عَنِ الْمَعَاصِي، وَاللُّطْفُ عَلَى اللَّهِ وَاجِبٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ وَجُوبَهُ.

الثاني: إِنَّ الْمُوجِبَ لهما هو الْمُوجِبُ لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَهما غَيْرُ مُقِيدِينَ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، بَلْ يَكُونُ دَائِمًا، وَأَحَدُ الْمُوجِبِ دَائِمٌ فَالْآخَرُ كَذَلِكَ، وَإِلَّا تَخَلَّفَ الْمَعْلُولُ عَنِ الْعِلَّةِ.



الثَّالِثُ: إِنْهُمَا لَوْ لَمْ يَكُونَا دَائِمِينَ لِحَصَلِ نَقِيضِهِمَا، وَالتَّالِي بِاطْلٍ،  
أَمَّا الْمَلَاذِمَةُ فَلِأَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ الثَّوَابُ وَهُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ حَصَلَ نَقِيضُهُ  
وَهُوَ الضَّرَرُ، وَإِذَا انْقَطَعَ الْعِقَابُ حَصَلَ نَقِيضُهُ وَهُوَ النَّفْعُ، فَكَانَ كُلُّ  
مِنْهُمَا مَشُوبًا بِالْآخِرِ، وَأَمَّا بَطْلَانُ الْإِلَازِمِ؛ فَلِأَنَّ خُلُوصَهُمَا عَنِ الشَّوَابِ  
وَاجِبٌ، وَإِلَّا لَكَانَ الثَّوَابُ أَنْقَصَ حَالًا مِمَّا هُوَ عَرَضٌ لِهَـمَا.

فَإِنْ قِيلَ: لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ لَوْجُودِ التَّفَضُّلِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَسَاوَى الْعُوضَانِ  
بِهِ.

أَجَابَ: بِأَنَّ التَّفَضُّلَ عَلَى تَقْدِيرِ حُصُولِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ  
الْحَالِصَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أُذْخِلَ فِي بَابِ الرَّجْرِ عَنِ الْمَعَاصِي.

وَقَوْلُهُ: (وَكُلُّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي الْجَنَّةِ) جَوَابٌ عَمَّا يَقَالُ: خُلُوصُ  
الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ عَنِ شَائِبَةِ النَّقِيضِ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ؛ لِأَنَّ دَرَجَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ  
مُتَفَاوِتَةٌ، فَيَعْتَمِدُ صَاحِبُ الدَّرَجَةِ الْأَدْنَى بِمَا فَاتَهُ مِنَ الْأَعْلَى؛ وَلِأَنَّ شُكْرَ  
الْمُنْعَمِ وَاجِبٌ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْقَبَائِحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَشَقَّةٌ  
فَإَيْنَ الْخُلُوصِ؟ وَكَذَلِكَ أَهْلُ النَّارِ، فَإِنَّهُمْ يَثَابُونَ عَلَى تَرْكِ الْقَبَائِحِ وَهُوَ  
شَوْبٌ.

وَتَقْرِيرُهُ: كُلُّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي الْجَنَّةِ لَا يَطْلُبُ أَزِيدَ مِمَّا هُوَ فِيهِ، فَلَا  
يَقْوَتُهُ مَطْلُوبٌ يَغْتَمُّ بِهِ، وَيَسْرُونَ بِالشُّكْرِ إِلَى حَيْثُ لَا تَشَقُّ عَلَيْهِمْ، فَلَا  
يَكُونُ ثَمَّةٌ عَقُوبَةٍ، وَغَنَاهُمْ بِالثَّوَابِ يَنْفِي عَنْهُمْ مَشَقَّةَ تَرْكِ الْقَبَائِحِ، فَلَا  
يَكُونُ تَرْكُ عَقُوبَةٍ، وَأَمَّا أَهْلُ النَّارِ فَلَيْسُوا مَكْلَفِينَ بِتَرْكِ الْقَبَائِحِ، فَلَا يَثَابُونَ  
عَلَى تَرْكِهِ، فَلَا يَكُونُ ثَمَّةٌ ثَوَابٍ، وَيَكُونُ عِقَابُهُمْ خَالِصًا.

## [فَضْلٌ فِي تَوْقُفِ الثَّوَابِ عَلَى شَرْطٍ]

وَقَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ تَوْقُفُ الثَّوَابِ عَلَى شَرْطٍ) بَيَانُ اشْتِرَاطِ الثَّوَابِ بِفَعْلٍ قَلْبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَعْتَزِلَةِ وَمُخْتَارُ الْمُصَنِّفِ، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَوَقَّفِ الثَّوَابُ عَلَى شَرْطٍ لَا يَثْبُتُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ بِمَا تَصَدَّقَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالتَّفَاقُقِ.

وَقَوْلُهُ: (وَالْإِحْبَاطُ<sup>(١)</sup> بَاطِلٌ) اخْتَلَفُوا فِي مَنْ جَمَعَ بَيْنَ طَاعَاتٍ وَمَعَاصٍ، هَلْ تَسْقُطُ الطَّاعَاتُ الْمَتَقَدِّمَةُ بِالْمُتَأَخِّرَةِ؟ وَهَلْ تَسْقُطُ الْمَعَاصِي السَّابِقَةُ بِالطَّاعَاتِ اللاحقةِ أَوْ لَا؟.

فَذَهَبَ بَعْضُ الْمَعْتَزِلَةِ إِلَى الْإِحْبَاطِ وَالتَّكْفِيرِ، عَلَى مَعْنَى ثَوَابِ الْمَكْتَلَفِ يَسْقُطُ بِعَصْيَانِهِ الْمُتَأَخِّرِ وَلَا يَسْقُطُ الْعِصْيَانُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ، وَمَعَاصِيهِ السَّابِقَةُ تَكْفَرُ بِالطَّاعَاتِ اللاحقةِ.

وَذَهَبَتِ الْأَشَاعِرَةُ إِلَى عَدَمِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ لَيْسَا بِوَاجِبَيْنِ

(١) الإحباط لغة: مصدر قولهم: أحبط عمله يحبطه، وأحبطه الله، وهو مأخوذ من مادة (ح ب ط) الَّتِي تَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ أَوْ أُلْمٍ، يُقَالُ: أَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَ الْكَافِرِ؛ أَي: أَبْطَلَهُ. وَاصْطِلَاحًا: الْإِحْبَاطُ: هُوَ إِبْطَالُ الْحَسَنَاتِ بِالسَّيِّئَاتِ. وَقِيلَ: هُوَ إِعَاقَةُ الْمَرْءِ عَنْ بَلُوغِ هَدَفٍ مَا، وَسَدُّ الطَّرِيقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا نَحْوُ الْوَصُولِ إِلَى هَدَفِهِ، سِوَاءِ أَكَانَ السَّعْيُ نَحْوَ الْهَدَفِ سَعْيًا وَاعِيًا أَوْ غَيْرَ وَاعٍ. يَنْظُرُ: نُصْرَةُ النِّعَمِ فِي مَكَارِمِ أَخْلَاقٍ: ٣٧٩٦/٩.

على الله، بل الثواب بفضله والعقاب بعدله، فله إثابة العاصي وعقوبة المطيع، وحينئذ لا يتصور الإحباط ولا التكفير، واختاره المصنف، واحتج عليه عقلاً بأنه ظلم وهو على الله قبيح، وسمعاً بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، فإن الإحباط ينافيه.

وقوله: (وَلِعَدَمِ الْأُولَوِيَّةِ) ردّ على أبي هاشم في القول بالموازنة، وهو أن ينتفي الأقل بالأكثر، وينتفي الأكثر بالأقل بمقدار ما سواه، ويبقى الزائد مستحقاً.

وتقريره: أن أحدهما إن كان ضعيفاً، فالموازنة تُفْضِي إلى عَدَمِ الإسقاطِ لِعَدَمِ الأولوية، فإنه لو فُرِضَ لِلْمُكَلَّفِ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِنَ الثَّوَابِ، وَعَشْرَةٌ مِنَ الْعِقَابِ، فَإِسْقَاطُ إِحْدَى الْخَمْسَتَيْنِ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرَى فَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ، وَإِنْ تَسَاوَا خَمْسَةً بِخَمْسَةٍ، وَتَرْتَبَ إِسْقَاطُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى دَارَ، وَصَارَ الْمَغْلُوبُ غَالِبًا، وَإِنْ تَسَاوَا لَزِمَ وَجُودُ الْمُتَنَاقِضَيْنِ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ عَدَمِ كُلِّ مَنَّهُمَا وَجُودُ الْآخَرِ، فَلَوْ عُدِمَا دَفْعَةٌ وَجِدَا دَفْعَةٌ، لَكُنَّ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً حَالَ حُدُوثِ الْمَغْلُوبِ، فَهِيَ مَوْجُودَانِ حَالَ كَوْنِهِمَا مَعْدُومَيْنِ، وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ النَقِیْضَيْنِ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْكَافِرَ مُخَلَّدٌ]

قال: (وَالْكَافِرُ مُخَلَّدٌ، وَعَذَابُ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ مُنْقَطِعٌ؛ لَا سِتِحْقَاقَهِ الثَّوَابَ بِإِيمَانِهِ، وَلِقَبْحِهِ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَالسَّمْعِيَّاتُ مُتَأَوَّلَةٌ، وَدَوَامُ الْعِقَابِ مُخْتَصُّ بِالْكَافِرِ، وَالْعَفْوُ وَاقِعٌ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ تَعَالَى، فَجَارَ إِسْقَاطُهُ، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ مَعَ ضَرَرِ النَّارِ لَهُ، فَحَسُنَ إِسْقَاطُهُ، وَلِأَنَّهُ إِحْسَانٌ، وَلِلَّسَّمْعِ).

الكاثر إمّا معانداً أو غيره، والأوّل مخلّد في النار بلا خلاف، والثاني إمّا مجتهداً أو مُقلّداً، والأوّل كالأوّل، والثاني كالثاني عند أهل السنّة، وزعم الجاحظ والعنبري<sup>(١)</sup> أنّه معذور؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وأهل السنّة ادّعوا الإجماع على أنّه ليس بمعذور، وقوله تعالى:

(١) هو الإمام الثقة المفسر المحدث الأديب العلامة، أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء السلمي، مولا هم العنبري النيسابوري المعدل. سمع أبا عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن عمرو قشمر، والحسين بن محمد القباني، وإبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة، وخلقاً كثيراً. قال الحاكم: قال أبو علي الحافظ: أبو زكريا يحفظ من العلوم ما لو كلفنا حفظ شيء منها لعجزنا عنه، وما أعلم أنّي رأيت مثله. ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٠١/١٢.

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المع: ٧٨]، لِمَنْ دَخَلَ الدِّينَ لَا لِمَنْ لَمْ يَدْخُلْ.

وقيل: عفو الكافر المبالغ في الاجتهاد الطالب للهدى إذا لم يصل إليه مَرَجُوٌّ من فضل الله ولطفه، واستندل عليه بأن المبالغ في الاجتهاد، إمَّا أَنْ يَصِلَ إِلَى الْحَقِّ أَوْ يَبْقَى نَاطِرًا، وكلاهما ناجٍ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يُؤَدِّيَ الاجتهادُ إِلَى الْكُفْرِ، فَالْكَافِرُ إمَّا الْمُقَلِّدُ أَوْ الْجَاهِلُ جَهْلًا مُرَكَّبًا.

وأقول: القائل بهذا بعض المتأخرين من الأشاعرة، وهو لا يكادُ يَصُحُّ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَجْوِيزٌ عَقْلِيٌّ، وَالْأَشْعَرِيُّ لَا يَقُولُ بِهِ.

وقوله: (وَعَذَابٌ صَاحِبِ الْكَيْسَةِ مُنْقَطِعٌ) مما اختلف فيه أيضًا أهلُ السُنَّةِ والمعتزلة:

فذهب أهلُ السُنَّةِ إِلَى انْقِطَاعِهِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ بِإِيمَانِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ١٧]. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِيمَانَ أَعْظَمُ أَعْمَالِ الْخَيْرِ، فَلَوْ اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ بِالْمَعْصِيَةِ، فَإِنْ قَدَّمَ الثَّوَابَ عَلَى الْعِقَابِ فَهُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَانْعَكَسَ، فَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ﴾ [الزلزلة: ٧]. مَخْصُوصٌ؛ إِذِ الْكَافِرُ لَا يَرَى مِمَّا عَمِلَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا سَلَمَنَاهُ، لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رُؤْيَا الْخَيْرِ مِنْ حَيْثُ التَّخْفِيفُ فِي الْعَذَابِ، بِحَسَبِ الْكَيْفِ دُونَ الْكَمِّ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَصُحُّ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْأَعْمَالُ وَاجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ دَاخِلَةً فِي الْإِيمَانِ، وَأَمَّا مَنْ أَدْخَلَهَا فِيهِ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ يَنْتَفَاءُ

جزء من ذلك، فيكون كافراً مُخَلَّدًا أَلْبَنَةً، ألا يُرى أنه إذا استَحَلَّهُ صار مُخَلَّدًا بالإجماع؟

وَالأَوَّلَى أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالْعَقْلِ، فيقال: لو لم ينقطع عذابه صَدَرَ مِنَ اللَّهِ الْقَبِيحُ؛ لَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَبْدَ اللَّهَ مُدَّةَ عُمْرِهِ، ثُمَّ عَمِلَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ كَبِيرَةً يَكُونُ عَذَابُهُ مُخَلَّدًا، وهو قَبِيحٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وهو عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ.

وقوله: (وَالسَّمْعِيَّاتُ مُتَأَوَّلَةٌ) يعني: التي تَشَبَّهَتِ الْمُعْتَزَلَةُ بِهَا؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [البقر: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]، مُتَأَوَّلَةٌ.

وقد اختلف العلماء في تأويلها، فمنهم: مَنْ خَصَّصَ الْعُمُومَاتِ فِي الْكُفَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ الْخُلُودَ عَلَى الْمُتَكَبِّرِ الطَّوِيلِ، عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى لَيْسَتْ عَلَى عُمُومِهَا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الصَّغِيرَةِ قَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَمْ يَخْلُدْ بِالِاتِّفَاقِ.

وَالثَّانِيَّةُ: مَعْنَاهَا: قِتْلُهُ مُتَعَمِّدًا؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَذَلِكَ كُفْرٌ.

وَالثَّالِثَةُ: مَعْنَاهَا: فَجَزَاؤُهُ ذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ وَقُوعَهُ، عَلَى أَنَّهَا مُعَارَضَةٌ بِآيَاتٍ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَكْفَاؤِي الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾  
[النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] على الإطلاق.

وقوله: (وَدَوَامُ الْعِقَابِ مُخْتَصٌّ بِالْكَافِرِ) بجواز أن يكون تأويلاً  
للآية التي تدلُّ على الدوام، ويجوز أن يكون جواباً عما يقال: قد اخترت  
فيما تقدّم أن الثواب والعقاب لا بدّ وأن يكون دائماً، وانقطاع العذاب  
ينافيه، فقال: إنّ ذلك مُخْتَصٌّ بِالْكَافِرِ.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي جَوَازِ الْعَفْوِ]

وقوله: (وَالْعَفْوُ وَاقِعٌ) أيضاً ممّا اختلف فيه. فَمَنْ قال: بعد انقطاع عذابِ صاحبِ الكبيرة قال: بعدمِ جوازِ العفو.

وَدَهَبَتْ طائفةٌ من المعتزلةِ إلى جَوَازِهِ عَقْلًا فَقَطْ<sup>(١)</sup>، وأُخْرَى إلى وقوعِهِ عَقْلًا وَسَمْعًا، واختاره المصنّف.

وَاسْتُدِلَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَقٌّ إِسْقَاطُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُدْعَاهُ الْوُقُوعُ، والدليلُ عليه الجوازُ، وهو لا يستلزمُ الوقوعَ، وأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا اخْتَارَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجوبِ دَوَامِ عِقَابِ أَهْلِ النَّارِ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ) دليلٌ آخَرُ، تَقْرِيرُهُ: الْعِقَابُ ضَرَرٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ، وَلَا ضَرَرَ عَلَى اللَّهِ فِي تَرْكِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ، فإِسْقَاطُهُ حَسَنٌ فَيَكُونُ وَاقِعًا، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا تَأْثَرَ) أَي: الْعَفْوُ (إِحْسَانٌ) وَهُوَ عَلَى اللَّهِ وَاجِبٌ، دليلٌ آخَرُ عَلَى طَرِيقَةِ الْوَجوبِ عَلَى اللَّهِ.

وقوله: (وَلِلَّسَّمْعِ) إشارة إلى مَا دَلَّ عَلَى وُقُوعِهِ سَمْعًا، كقوله

(١) وهم جماعة من معتزلة بغداد، ونسب الفتازاني إلى أكثر المعتزلة. ينظر: كشف المراد: ص ٣٩٢؛ شرح المقاصد: ١٤٩/٥؛ تسديد القواعد: ١١٩٥/٢.



تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [النور: ٢٥]، وفيه نظر.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي ثُبُوتِ الشَّفَاعَةِ]

قال: (وَالْإِجْمَاعُ عَلَى الشَّفَاعَةِ<sup>(١)</sup>)، فَقِيلَ: لِرِزَادَةِ الْمَنَافِعِ، وَتَبْطُلُ بِنَا<sup>(٢)</sup> فِي حَقِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَفْيِ الْمُطَاعِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمُجَابِ، وَبَاقِي السَّمْعِيَّاتِ مُتَاوَلَةٌ بِالْكَفَّارِ، وَقِيلَ: فِي إِسْقَاطِ الْمَضَارِّ، وَالْحَقُّ صِدْقُ الشَّفَاعَةِ فِيهِمَا، وَثُبُوتُ الثَّانِي لَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ادْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ثُبُوتِ الشَّفَاعَةِ، وَسَنَدُهُ مَا فَسَّرَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٩]. وَهُوَ الشَّفَاعَةُ، وَفِي الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ كَثْرَةٌ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا:

فَذَهَبَتِ الْمَعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا أَثَرَ لَهَا فِي إِسْقَاطِ الْعَذَابِ، وَإِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ طَلَبِ زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلثَّوَابِ. وَذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ إِلَى أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا فِي إِسْقَاطِ الْعَذَابِ عَنْ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ.

(١) الشفع لغة: خلاف الوتر، تقول: كان فرداً فشفعته. ينظر: المغرب: ١/ ٢٥٣. واصطلاحاً: أن يشفع الكائن غيره، أو أن يدفع عنه مضرة، ولا بدَّ من شافع ومشفوع له ومشفوع إليه، ولا بدَّ أن يكون الشفع مكرماً عند المشفوع إليه. ينظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار: ص ٦٨٨.

(٢) في بعض نسخ المتن: (منا).

وَأُبْطِلَ الْأَوَّلُ بقوله: (وَتَبْطُلُ بِنَافِي حَقِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) وتقريره: لو كانت الشَّفَاعَةُ لِطَلْبِ زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهَا كُنَّا شَافِعِينَ فِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لَأَنَّا نَطْلُبُ زِيَادَةَ الْمَنَافِعِ، وليس كذلك؛ لأنَّ المَشْفُوعَ لَهُ أَدْنَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الشَّافِعِ، والأمرُ بالعكسِ لا محالة.

وَاعْتَرَضَ: بَأَنَّا نَطْلُبُ لَهُ الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَالدرَجَةَ الْعَالِيَةَ الرَّفِيعَةَ، وَالبَعَثَ فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ عَقِيبَ الْأَذَانِ فَهُوَ شَفَاعَةٌ؛ لَأَنَّهَا طَلِبُ زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ، وَلَا نُسَلِّمُ لَزُومَ كَوْنِ الْمَشْفُوعِ لَهُ أَدْنَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الشَّافِعِ.

وَقَوْلُهُ: (وَنَفْيِ الْمُطَاعِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمُجَابِ) جوابٌ لدليلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَاسِبٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، نَفَى اللَّهُ قَبُولَ الشَّفَاعَةِ لِلظَّالِمِينَ، فَلَا تَكُونُ ثَابِتَةً فِي حَقِّ الْعَصَاةِ؛ لِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ.

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى نَفَى الشَّفِيعَ الْمُطَاعَ، وَنَفْيُ الْأَخْصِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَعْمِ.

وَقَوْلُهُ: (وَبَاقِي السَّمْعِيَّاتِ مُتَأَوَّلَةٌ) إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ اسْتِدْلَالِهِمْ بِالسَّمْعِيَّاتِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمًا لَا يُجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهَا مُتَأَوَّلَةٌ بِتَخْصِصِهَا بِالْكَفَّارِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَةِ.

وَقَوْلُهُ: (وَقِيلَ: فِي إِسْقَاطِ الْمَضَارِّ) هُوَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْمَذْهَبِ

الثاني، والحقُّ عند المصنّف صدقُ الشّفاعَةِ فيهما؛ أي: في طلبِ زيادَةِ المتّافِعِ، وفي إسقاطِ المَصَارِّ.

وقوله: (وَتُبُوتُ الثَّانِي لَه)؛ أي: إسقاطُ المَصَارِّ له؛ أي: للنبيِّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «إِنِّي أَدَّخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»<sup>(١)</sup>. وأمّا الأوّلُ فلا حاجةَ له إلى دليل؛ لكونِ الخصمِ قابلاً به.

\*\*\*

(١) المعجم الأوسط: باب الميم، من اسمه محمد، الحديث: ١٠٦/٦، ٥٩٤٢؛ المعجم لأبي يعلى: باب الشين، الحديث: ١٩٨، ١/١٧٢.

## [فَصْلٌ فِي أَنَّ التَّوْبَةَ وَاجِبَةٌ]

قال: (وَالْتَّوْبَةُ وَاجِبَةٌ؛ لِذَفْعِهَا الضَّرَرَ وَلِوُجُوبِ النَّدَمِ عَلَى كُلِّ قَبِيحٍ أَوْ إِخْلَالٍ بِوَاجِبٍ، وَيُنْدَمُ عَلَى الْقَبِيحِ لِقُبْحِهِ وَإِلَّا انْتَفَتْ، وَخَوْفُ النَّارِ إِنْ كَانَ الْغَايَةَ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ، فَلَا تَصُحُّ مِنَ الْبَعْضِ وَلَا يَتِمُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْوَاجِبِ، وَلَوْ اعْتَقَدَ فِيهِ الْحُسْنَ لَصَحَّتِ التَّوْبَةُ، وَكَذَا الْمُسْتَحَقُّرُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ تَرْجِيحَ الدَّاعِي إِلَى النَّدَمِ عَنِ الْبَعْضِ يَنْعَثُ عَلَيْهِ وَإِنْ اشْتَرَكَ<sup>(١)</sup> الدَّوَاعِي فِي النَّدَمِ عَلَى الْقَبِيحِ كَمَا فِي الدَّوَاعِي إِلَى الْفِعْلِ، وَلَوْ اشْتَرَكَ التَّرْجِيحُ اشْتَرَكَ وَفُوعُ النَّدَمِ، وَبِهِ يُسْأَلُ كَلَامُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ<sup>(ع)</sup> وَأَوْلَادِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ الْحُكْمُ بِنَقَاءِ الْكُفْرِ عَلَى النَّائِبِ مِنْهُ الْمُقِيمُ عَلَى صَغِيرَةٍ).

عَرَّفُوا التَّوْبَةَ: بِأَنَّهَا النَّدَمُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ فِي الْحَالِ، وَالْعَزْمُ عَلَى تَرْكِهَا فِي الْمُسْتِقْبَالِ. وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِهَا، وَاحْتِجَّ الْمَصْنُفُ عَلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ:

الأول: إِنَّهَا دَافِعَةٌ لِلضَّرَرِ، وَهُوَ الْعِقَابُ أَوْ خَوْفُهُ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَالْمَقْدَمَتَانِ ظَاهِرَتَانِ.

والثاني: إِنَّهَا تَدَمُّ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ، وَالْإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ وَاجِبٌ؛

(١) فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتَنِ: (اشْتَرَاكَ).

لأنَّ النَّدَمَ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ، ثُمَّ الْوَاجِبُ عَلَى النَّائِبِ أَنْ يَتَدَمَّ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ لِقُبْحِهِ، وَلَوْ كَانَ لِأَمْرٍ آخَرَ، كَصِحَّةِ بَدَنِ، أَوْ خَجَلٍ مِنَ النَّاسِ لَمْ تَكُنْ تَوْبَةً، وَكَذَا إِنْ كَانَ خَوْفًا؛ لِأَنَّ تَوْبَةَ الْخَائِفِ لَيْسَ نَدَمًا لِقُبْحِ الْفِعْلِ، فَيَكُونُ كَالْتَوْبَةِ لِحَفَظِ صِحَّةِ الْبَدَنِ.

وَكَذَا الْإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ لَا يَكُونُ تَرْكُهُ تَوْبَةً إِلَّا إِذَا كَانَ لَكُونِهِ إِخْلَالًا بِالْوَاجِبِ، أَمَّا لَغَرَضٍ آخَرَ فَلَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا جَعَلَ التَّوْبَةَ عِبَارَةً عَنِ النَّدَمِ وَالتَّارِكِ؛ لَكُونِهِ قَبِيحًا فَيَقُوتُ بِقُوَّتِ جُزْئِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنْهُمَا، غَيْرَ مُقِيدٍ بِذَلِكَ، فَلَا دَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِهِ، فَإِنَّ الْفَرَضَ وَهُوَ الْقَلْعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ أُرِيدَ بِذَلِكَ اشْتِرَاطُ النِّيَّةِ فِي الْأَعْمَالِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ بِذِمَّةٍ، وَتَرْكُهُ لِلَّهِ لَا لَغَرَضٍ آخَرَ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَا تَصُحُّ مِنَ الْبَعْضِ) جَزَاءُ شَرْطِ تَقْدِيرِهِ: إِذَا ثَبِتَ أَنَّ النَّدَمَ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ، أَوْ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ إِنَّمَا يَكُونُ تَوْبَةً إِذَا كَانَ النَّدَمُ لِلْقُبْحِ وَالْإِخْلَالِ، فَلَا يَصُحُّ أَنْ يَكُونَ النَّدَمُ عَنْ بَعْضِ الْقَبَائِحِ دُونَ الْبَعْضِ تَوْبَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَدِمَ عَلَى قَبِيحٍ دُونَ آخَرَ عَلِمَ أَنَّ نَدَمَهُ لَمْ يَكُنْ لِقُبْحِهِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ، وَالنَّدَمُ لِلْقُبْحِ شَرْطُ التَّوْبَةِ وَلَمْ يَوْجَدْ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَتِمُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْوَاجِبِ) جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: إِنَّ النَّدَمَ عَلَى بَعْضِ الْقَبَائِحِ صَحِيحٌ، كَمَا أَنَّ الْإِتْيَانَ بِوَاجِبٍ دُونَ وَاجِبٍ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ الْقَبِيحِ لِقُبْحِهِ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ فَعْلُهُ

الواجب لوجوبه، فلو لزم من اشتراك القبائح في القبح عدم صحة الندم على قبيح دون قبيح، لزم من اشتراك الواجب في الوجوب عدم صحة الإتيان بواجب دون واجب.

وتقريره: إنَّ القياس على الواجب لا يتم على الفرق بين المقيس والمقيس عليه، فإنَّ ترك القبيح؛ لكونه نفيًا يعمُّ، فلا يحصلُ إلَّا بترك جميع القبائح، وأمَّا الإتيان بالواجب، فإنه إثبات، والمثبت قد لا يكون عامًّا، فيحصلُ إتيان واجب دون واجب؛ ولذلك من حلف لا يأكل رمانة حامضًا، بحيث يأكل رمانة حامضة فلا يبرُّ في يمينه، حتى يترك جميع الرُّمانِ الحامض، بخلاف من حلف ليأكلنَّ رمانة حامضًا، فإنه يبرُّ بأكل واحدة.



## [فَضْلٌ فِي اعْتِقَادِ حُسْنِ بَعْضِ الْقَبَائِحِ]

قوله: (وَلَوْ اعْتَقَدَ فِيهِ الْحُسْنَ) يعني: أَنَّ التَّائِبَ إِذَا اعْتَقَدَ حُسْنَ بَعْضِ الْقَبَائِحِ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ بِالنَّدَمِ عَلَى غَيْرِهِ لِقُبْحِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْدَمْ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ حُسْنَهُ، فَلَيْسَ بِقَبِيحٍ عِنْدَهُ.

وقوله: (وَكَذَا الْمُسْتَخَفَّرُ) يعني: أَنَّ التَّائِبَ إِذَا اسْتَخَفَّرَ أَحَدَ الْفُعْلَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْقُبْحُ، وَاسْتَغْظَمَ الْآخَرَ كَذَلِكَ، حَتَّى اعْتَقَدَ فِي الْحَقِيرِ أَنَّ وجودَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعِظَمِ كَعَدَمِهِ، فَتَابَ عَنِ الْعِظَمِ كَانَ تَائِبًا؛ لِأَنَّهُ نَدِمَ عَلَيْهِ لِقُبْحِهِ.

ولقائل أن يقول: شَرَطُ النَّدَمِ عَلَى الْقَبِيحِ أَنْ يَكُونَ لِقُبْحِهِ، إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْقَبِيحُ بِالذَّاتِ، وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ عَدَمُ النَّدَمِ عَلَى الْمَعْتَقِدِ حَسَنَةً، وَلِلْمُسْتَخَفَّرِ تَوْبَةٌ صَحِيحَةٌ لِلْقُبْحِ الذَّاتِيِّ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي هَاشِمٍ، بَلْ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ أَيْضًا، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْقُبْحُ الْإِعْتِقَادِي لَمْ تَكُنِ التَّوْبَةُ أَمْرًا حَقِيقِيًّا، بَلْ أَمْرٌ يَخْتَلِفُ فِي الْوُجْهِ وَالْإِعْتِبَارِ وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ.

وقوله: (وَالْتَّحْقِيقُ) يَرِيدُ بَيَانَ مَا هُوَ الْحَقُّ عِنْدَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْإِطْلَاقِ فِي الْجَانِبَيْنِ لَيْسَ بِحَقٍّ، بَلِ الْحَقُّ هُوَ التَّفْصِيلُ وَهُوَ أَنَّ الْقَبَائِحَ الَّتِي يَجِبُ النَّدَمُ عَلَيْهَا وَتَرَكُّهَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَوَاعِي التَّرَكُّ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْجَمِيعِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا مُسَاوِيَةٌ، أَوْ بَعْضُهَا رَاجِعٌ عَلَى بَعْضٍ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي



بسبب انضمام قرينة إليه كعظم الذنب أو كثرة الزواجر عنه كالشفاعة عند العقلاء وغير ذلك، كان الندم عن بعض لترجيح داعية الباعث على الندم على داعي غيره صحيحاً؛ لأنَّ عدم الندم عن البعض الآخر لا يدلُّ على أنَّه ما ترك القبيح لقبحه، بل لأنَّ داعي ذلك الندم الغير الواقع لم يترجَّح. وإن كان الأوَّل لم يكن الندم على قبيح دون توبة؛ لأنَّ الندم على ما ندم لم يكن لترجُّح داعي الندم، فيكون لقبحه، ولو كان لقبحه ندم على الآخر.

وقوله: (كَمَا فِي الدَّوَاعِي إِلَى الْفِعْلِ) قياس لدواعي الندم على دواعي الفعل، فإنَّ الأفعال تقع بحسبها، فإنَّ كانت داعية لبعض الأفعال إن ترجَّحت على داعية غيره وَقَعَ الفعل، وإلَّا فلا.

وقوله: (وَبِهِ)، أي: بما ذكرنا من التفصيل يُأوَّلُ قولُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: إِنَّ التَّوْبَةَ لَا تَصْحُحُ عَنْ بَعْضِ الْقَبَائِحِ دُونَ بَعْضٍ، وَإِلَّا لَزِمَ الْحُكْمُ بِيَقَاءِ الْكُفْرِ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ إِذَا قَامَ عَلَى صَغِيرَةٍ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ.



## [فَضْلٌ فِي أَقْسَامِ التَّوْبَةِ]

قال: (وَالذَّنْبُ<sup>(١)</sup>) إِنْ كَانَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مِنْ فِعْلٍ قَبِيحٍ كَفَى فِيهِ النَّدَمُ وَالْعَزَمُ، وَفِي الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ اخْتَلَفَ حُكْمُهُ فِي بَقَائِهِ وَقَضَائِهِ وَعَدَمِهِمَا، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ آدَمِيٍّ اسْتَتَبَعَ إِيصَالُهُ إِنْ كَانَ ظُلْمًا، أَوِ الْعَزَمُ عَلَيْهِ مَعَ التَّعَذُّرِ، أَوِ الْإِرْشَادُ إِنْ كَانَ إِضْلَالًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ جُزْءًا، وَيَجِبُ الْاِعْتِذَارُ عَلَى الْغِيَابِ مَعَ بُلُوغِهِ، وَفِي إِيْجَابِ التَّفْصِيلِ مَعَ الذَّكْرِ إِشْكَالٌ، وَفِي وُجُوبِ التَّجْدِيدِ إِشْكَالٌ، وَكَذَا الْمَعْلُولُ مَعَ الْعِلَّةِ، وَوُجُوبُ شَقُوطِ الْعِقَابِ بِهَا، وَالْعِقَابُ يَسْقُطُ بِهَا لَا بِكَثْرَةِ تَوَابِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ مُحِيطَةً، وَلَوْلَا لَا لَانْتَقَى الْفَرْقُ بَيْنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالِاخْتِصَاصِ، وَلَا يَقْبَلُ فِي الْآخِرَةِ لَا نِفَاءُ الشَّرْطِ).

هذا بيان أقسام التوبة باعتبار ما يتوب منه، فإن ما يتوب عنه التائب: إما أن يكون من حقوق الله، أو حقوق العباد، فإن كان الأول، وكان الذنب اوتكاب القبيح كالزنا وشرب الخمر كفى فيه الندم على ما فعل، والعزم على أن لا يفعل، وإن كان إخلالاً بواجب، فحكمه مختلف، فمنه ما يبقى ويحتاج إلى الأداء كالزكاة، فإنه إذا أخل في إخراجها، فالذنب باق إلى أن يؤدي ولا قضاء له.

(١) الذَّنْبُ: الإثم، وجمعه: ذُنُوبٌ، وهو ما يحجبك عن الله تعالى. ينظر: التعريفات للجرجاني: ١٠٧/١.

ومنه ما يجب قضاؤه، فإذا قَضِيَ سَقَطَ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، ومنه ما لَا يَتَّقَى وَلَا يُقَضَى، بل يَسْقُطُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ النَّدَمِ وَالْعَزَمِ، كما إذا ترك التصديقَ القلبيَّ.

وإن كان الثاني يجبُ عليه إيصاله إلى المُسْتَحَقِّ، وإن كان ظالمًا وأمكن إيصاله لبقاء صاحب الحقِّ أو وراثته، وإيصاله إنَّما هو بِرَدِّ الْمَالِ وتسليم البدنِ والعضو إلى وليِّ الجناية للاقتصاص، وإن تعذَّر الإيصال وجب العزمُ على تَرْكِ الْمُعَاوَدَةِ، واستتبع إرشاد مَنْ أَصْلَهُ، وليس ذلك جزء؛ أي: التوابع ليست جزءً من التوبة، فإنَّ الْعِقَابَ سَقَطَ بِهَا، والقيام بالتوابع إتمامٌ للتوبة، وتركها لَا يَمْنَعُ سُقُوطَ الْعِقَابِ بِالتَّوْبَةِ.

وقوله: (وَيَجِبُ الْاِعْتِذَارُ) يعني: أَنَّ حَقَّ الْاَدْمِي إن كان اغْتِيَابًا: فإمَّا أَنْ يَبْلُغَ الْمُغْتَابَ أَوْ لَا، فَإِنْ بَلَغَهُ فَالتَّوْبَةُ عَنْهُ يَسْتَتْبِعُ الْاِعْتِذَارَ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ إِلَيْهِ ضَرْبًا مِنَ الْغَمِّ يَلُوحِغُهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ لَا يَسْتَتْبِعُهُ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِذَارَ حَيْثُ يُوصَلُّ إِلَيْهِ الْغَمُّ.

وقوله: (وَفِي إِجْبَابِ التَّفْصِيلِ) إشارة إلى استشكال قول من يقول: التَّائِبُ إِنْ عَلِمَ الْقَبَائِحَ مُفْصَلَةً وَجَبَتْ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ مُفْصَلَةً، وَإِنْ عَلِمَهَا مُجْمَلَةً وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَلِمَهَا مُجْمَلَةً وَمُفْصَلَةً يَجِبُ التَّوْبَةُ عَمَّا يَعْلَمُهُ مُجْمَلًا مُجْمَلَةً، وَعَمَّا يَعْلَمُهُ مُفْصَلًا مُفْصَلَةً.

وجه الإشكال: إمَّا كَانَ أَنْ يَحْصَلَ الْإِجْزَاءُ بِالنَّدَمِ عَلَى كُلِّ قَبِيحٍ صَدَرَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ مُفْصَلًا.

وقوله: (وَفِي وُجُوبِ التَّجْدِيدِ إِشْكَالًا) إشارة إلى استشكال ما

قيل: إذا تَابَ الْمُكَلَّفُ عَنْ مَعْصِيَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَهَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَجْدِيدُ التَّوْبَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَهَا وَلَمْ يَنْدَمْ فَقَدْ يَصْدُرُ مِنْهُ، وَكَانَ هَذَا مَبْنِيًّا عَلَى الْمَوَازِيءِ بِأَعْمَالِ الْقَلْبِ.

وَجَهْ الإِشْكَالِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا تَصْدُرَ مِنْهُ الْمَعْصِيَةُ عِنْدَ ذِكْرِهَا بِدُونِ النَّدَمِ، وَتَصَوُّرُ الْمَعْصِيَةِ غَيْرِ مَوَازِيءٍ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ الْمَعْلُولُ مَعَ الْعِلَّةِ) يَعْنِي: إِذَا صَدَرَ الْعِلَّةُ عَنِ الْمُكَلَّفِ وَجَبَ النَّدَمُ عَلَى الْعِلَّةِ مَعَ الْمَعْلُولِ، كَمَا إِذَا رَمَى فَأَصَابَ، فَإِنَّ الرَّمِيَّ عِلَّةٌ، وَالْإِصَابَةُ مَعْلُولٌ، فَيَجِبُ النَّدَمُ عَلَيْهِمَا.



## [فَصْلٌ فِي سُقُوطِ الْعِقَابِ بِالتَّوْبَةِ]

وقوله: (وَوُجُوبُ سُقُوطِ الْعِقَابِ بِهَا) إشارة إلى أمرين:

أحدهما: وَجُوبُ سُقُوطِ الْعِقَابِ بِالتَّوْبَةِ، وذلك بالقياس على الشاهد، فإنَّ من أساء إلى شخصٍ أو أزعجه، ثم اعتذر إليه، فإنَّ الْعُقْلَاءَ يتسارعون إلى وجوب إجابة اعتذاره.

والثاني: بيان أنَّ الْعِقَابَ يسقطُ بمجردِ التَّوْبَةِ، أو بكثرة ثوابها<sup>(١)</sup>.

ف قيل: بالثاني، وقيل: بالأوّل، واختاره المصنّف واحتجّ عليه بأوجه:

الأول: إِنَّ التَّوْبَةَ قد تكونُ مُحِيطَةً بغيرِ ثواب، كَتَوْبَةِ الْخَارِجِيِّ من الزَّنا، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ بها عقابُهُ من الزَّنا، ولا ثواب لتوبته أصلاً.

الثاني: إِنَّ سقوطةً لو كان بكثرة، والثَّوَابُ يساوي تقديم التَّوْبَةِ على المعصية وتأخيرها، وليس كذلك.

أمّا الملازمة، فلأنَّ التَّوْبَةَ حينئذٍ كغيرها من الطَّاعاتِ التي يَسْقُطُ الْعِقَابُ بكثرةِ ثوابِها، ولا فَرْقٌ في هذه الطَّاعاتِ بين ما تقدّم على المعاصي، وما تأخّر عنها، فكذلك التَّوْبَةُ.

(١) أي: التوبة. وهو قول أكثر المعتزلة. ينظر: شرح التجريد للفقوشجي:

وأما بطلانُ التَّالِي، فَلأنَّه لو تَسَاوَىا لَسَقَطَ الْعِقَابُ عَنِ التَّائِبِ عَنِ  
الْمَعَاصِي إِذَا كَفَرَ أَوْ فَسَقَ بَعْدَهَا.

الثَّالثُ: إِنَّ سَقُوطَهُ لو كان بكثرةِ ثوابِها لَمَا اخْتَصَّ بِمَعْصِ الْعِقَابِ  
بِالْإِسْقَاطِ دُونَ بَعْضٍ؛ لَعَدَمِ اخْتِصَاصِ التَّوْبَةِ بِبَعْضٍ دُونَ غَيْرِهِ وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ، بَلْ لَهَا اخْتِصَاصٌ بِسُقُوطِ بَعْضٍ سَبَبٍ لَذَلِكَ الْعِقَابِ.

وقوله: (وَلَا يُقْبَلُ فِي الْآخِرَةِ) جوابٌ عما يقال: لو كان سَقُوطُهُ  
بِمُجَرَّدِ التَّوْبَةِ لَقُبِلَتْ فِي الْآخِرَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّمَا لَمْ تُقْبَلْ فِي الْآخِرَةِ لانتفاءِ  
الشَّرْطِ، فَإِنَّ التَّوْبَةَ مشروطةٌ بِأَنْ تَقَعَ نَدَمًا عَلَى الْقُبْحِ لِقُبْحِهِ، وَفِي الْآخِرَةِ  
يَقَعُ الْإِلْجَاءُ، فَلَا يَكُونُ النَّدَمُ لِلْقُبْحِ، فَانْتَقَى شَرْطُهَا.

\*\*\*

## [فَصْلٌ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ]

قال: (وَعَذَابُ الْقَبْرِ وَاقِعٌ لِإِمْكَانِهِ، وَتَوَاتُرِ السَّمْعِ بِوُقُوعِهِ، وَسَائِرِ السَّمْعِيَّاتِ: مِنَ الِجِزَانِ، وَالصَّرَاطِ، وَالْحِسَابِ، وَتَطَايُرِ الْكُتُبِ مُمَكِّنَةً، دَلَّ السَّمْعُ عَلَى ثُبُوتِهَا، فَيَجِبُ التَّصْدِيقُ بِهَا، وَالسَّمْعُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ، وَالْمُعَارِضَاتُ مُتَأَوَّلَةٌ).

هذا بيانُ بَقِيَّةِ السَّمْعِيَّاتِ، وَصَابِطُهَا: أَنَّ كُلَّ مَا أَمَكَنَ بِنَفْسِهِ، وَأَخْبَرَ الصَّادِقُ بِوُقُوعِهِ يَجِبُ التَّصْدِيقُ بِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ عَذَابُ الْقَبْرِ وَلَا خَفَاءَ فِي إِمْكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرْضِهِ مُحَالٌ، وَتَوَاتُرُ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ الدَّالَّةُ عَلَى وُقُوعِهِ:

١- كقوله تعالى: ﴿النَّارُ تُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غانر: ٤٦]، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي عَرْضِ النَّارِ عَلَيْهِمْ غُدُوًّا وَعَشِيًّا قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِنْتِشَارِ مِنَ الْقُبُورِ.

٢- وقوله تعالى في قَوْمِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مِمَّا خَطَبْتِهِمْ أُعْرِضُوا فَأَتِخْلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]. وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ بِلا مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ، فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

٣- وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا

وَتَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَصْحَى ﴿[طه: ١٢٤]﴾. حَمَلَ الْمُفْسِرُونَ الْمَعِيشَةَ الصَّنْكَ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ، وَالْحَمْلُ هَذَا أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ<sup>(١)</sup> عَلَى سُوءِ الْحَالِ وَنَكِدِ الْعَيْشِ حَالَةً<sup>(٢)</sup> الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ قَدْ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا فِي أَنْعَمِ عَيْشٍ.

٤- وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ وَقَدْ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، قَالَ: بَلَى؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»<sup>(٣)</sup>.

٥- وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»<sup>(٤)</sup>. قَالَهُ فِي جَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَفِي ذَلِكَ كَثْرَةٌ.

وَأَمَّا سَائِرُ السَّمْعِيَّاتِ كَالصَّرَاطِ وَالْمِيزَانِ وَالْحِسَابِ وَتَطَايِيرِ الْكُتُبِ فَكُلُّهَا مُمَكَّنَةٌ، وَاللَّهُ عَالِمٌ بِكُلِّ ذَلِكَ وَقَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالسَّمْعُ دَلٌّ عَلَى وَقُوعِهَا، فَيَجِبُ تَصْدِيقُهَا.



- 
- (١) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ عَلَى هَذَا الْمَتْنِ: (حَمَلَهَا).  
 (٢) فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ عَلَى هَذَا الْمَتْنِ: (حَال).  
 (٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ الْوُضُوءِ، بَابُ مِنَ الْكِبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنَ بَوْلِهِ، الْحَدِيثُ: ٢١٦، ١/ ٥٣.  
 (٤) مَتْنُ الدَّارِقُطْنِيِّ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ نَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَالْأَمْرُ بِالتَّنْزِهِ مِنْهُ وَالْحُكْمُ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، الْحَدِيثُ: ٤٦٤، ١/ ٢٣٢. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الصَّوَابُ مَرْسُلٌ.



## [فَصْلٌ فِي أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ]

وقوله: (وَالسَّمْعُ ذَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ) ذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ<sup>(١)</sup>.

وذهب أبو هاشم، وعبدُ الجبار، وعَبَّادُ الصَّيْمَرِيِّ<sup>(٢)</sup> إلى خلاف ذلك، لكنَّ عِبَادَ اسْتِحَالَةِ عَقْلًا، وَالْآخَرِينَ سَمْعًا. وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَمَّا الْكِتَابُ:

١- فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]. أَخْبَرَ بِلَفْظِ الْمَاضِي عَنْ كَوْنِهَا مُعَدَّةً، وَذَلِكَ يَدُلُّ بِصَنْعِهِ وَمَادَّتِهِ عَلَى كَوْنِهِ مَخْلُوقَةً، فَإِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِعْدَادَ الشَّيْءِ يُنبِئُ عَنْ وَجُودِهِ وَثُبُوتِهِ، وَالْفَرَاغِ مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين: ٢/ ١٦٨؛ أصول الدين للبغدادي: ص ٢٣٧؛ معالم أصول الدين للرازي: ص ٩١.

(٢) هو أبو سهل عباد بن سليمان البصري المعتزلي من أصحاب هشام الفوطي. يخالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه. وكان أبو علي الجبائي يصفه بالحدق في الكلام ويقول: لولا جنونه. وله كتاب إنكار أن يخلق الناس أفعالهم، وكتاب تثبيت دلالة الأعراض، وكتاب إثبات الجزء الذي لا يتجزأ. ينظر: سير أعلام النبلاء: ٨/ ٥٣٥.

(٣) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٣/ ٨٥٣؛ تفسير حدائق الروح والريحان في روائب علوم القرآن: ٣٠/ ٤٨٣.

لا يقال: هذا مُشْتَرَكُ الإِلْزَامِ؛ لَأَنَّ عَرْضَهَا إِنَّمَا يَكُونُ عَرْضَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِذَا وَقَعَتْ فِي أَحْيَازِهِمَا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ فَنَائِهِمَا؛ لِاسْتِحَالَةِ تَدَاخُلِ الْأَجْسَامِ، لِأَنَّا نَقُولُ: تَشْبِيهِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: كَعَرْضِ السَّمَاوَاتِ كَمَا فِي آيَةٍ أُخْرَى، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي ثَخَنِ الْعَرْشِ، وَذَلِكَ أَوْسَعُ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.

٢- وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]. ووجه الدلالة: الصِّغَةُ وَالْمَادَّةُ كَمَا مَرَّ.

٣- وقوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨].

٤- وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۖ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣-١٤].

وَأَمَّا السُّنَّةُ:

١- فقوله عليه الصلاة والسلام: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»<sup>(١)</sup>.

٢- وقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّائِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن ابن ماجه: كتاب الزهد، باب صفة الجنة، الحديث: ٤٣٢٨، ٥/٣٧٧. قال شعيب: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل محمد بن عمرو، وهو ابن علقمة الليثي.

(٢) صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَيُظِلُّ مَمْدُودٌ﴾ [الواقعة: ٣٠]، الحديث: ٤٨٨١، ٦/١٤٦.

٣. وقوله عليه الصلاة والسلام: «رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عَامِرٍ بْنِ لُحَيْيَ الْخَزَاعِيَّ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: (وَالْمُعَارِضَاتُ مُتَأَوَّلَةٌ) يعني أَنَّ الآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ يَجِبُ تَأْوِيلُهَا تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨].

ووجهه: أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتَا مَخْلُوقَتَيْنِ لَهْلَكَتَا، وَلَا يَصُحُّ عَقْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ حِينَئِذٍ فِي خَلْقِهَا، وَتَقْلًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا﴾ [الرعد: ٣٥]؛ أَي: مَأْكُولُ الْجَنَّةِ، وَإِذَا كَانَ مَأْكُولُهَا دَائِمًا فَدَوَامُهُ بَدُونِ دَوَامِ الْجَنَّةِ مُحَالٌ، وَمَا كَانَ دَائِمًا لَا يَكُونُ هَالِكًا.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ الْمَوْعُودَةَ لَا تَسْعُهَا أَقْطَارُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَهُوَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ الْآنَ.

فَتَأْوِيلُ الْأَوَّلِ أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّا سِوَاهُ مَعْدُومٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَوْجِدِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَاهَا مُمْكِنٌ وَهُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الوجودَ فَلَيْسَ مِنْهُ هُوَ كَذَلِكَ بِمَوْجُودٍ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ يَطْرَأُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً طَرِيَانِ الْعَدَمِ عَلَيْهَا.

(١) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب قصة خزاعة، الحديث: ٤٦٢٣،

وتأويل قوله: ﴿أَكْثُهَا دَائِمٌ﴾ [الرعد: ٣٥]، إن المراد بالأكل المأكول باتفاق المفسرين أن المراد به ثمر الجنة، وهو غير دائم ضرورة فنائه عند أكل أهل الجنة، فكان ظاهره غير معمول به، فيحمل دوام الأكل على تجددِهِ، فيقضى ويتجدد، وتأويل الثاني ما ذكرنا أنه تشبيه، فيجب أن يكون خارج السماوات، دلَّ على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الدَّرَجَةُ السُّفْلَى مِنَ الْجَنَّةِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ»<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

## [فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ]

قال: (وَإِلْيَمَانُ: التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَلَا يَكْفِي الْأَوَّلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَفْتِنَهُمَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وَلَا الثَّانِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤].

وَالْكَفْرُ عَدَمُ الْإِيمَانِ: إِمَّا مَعَ الضَّدِّ أَوْ بِدُونِهِ. وَالْفِسْقُ: الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ مَعَ الْإِيمَانِ. وَالتَّفَاقُّ: إِظْهَارُ الْإِيمَانِ وَإِخْفَاءُ الْكُفْرِ. وَالْفَاسِقُ: مُؤْمِنٌ لَوْجُودِ حَدِّهِ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

الإيمانُ في اللُّغَةِ: التَّصْدِيقُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أَي: بِمُصَدِّقٍ.

١- وذهب أهلُ السُّنَّةِ إلى أَنَّهُ في الشَّرْعِ عبارةٌ عن تصديقِ محمدٍ ﷺ بكلِّ ما عُلِّمَ مجيؤُهُ به بالضَّرُورَةِ.

٢- وذهبت المَعْتَزِلَةُ إلى أَنَّهُ عبارةٌ عن التصديقِ باللهِ ورسولِهِ، والكَفِّ عن المُحَرَّمَاتِ، والإقْدَامِ على الواجِبَاتِ.

(١) يرى الطوسي أن الفاسق مؤمن، والدليل على ذلك أن حدَّ المؤمن وهو المصدق بقلبه ولسانه في جميع ما جاء النبي عليه الصلاة والسلام به موجود فيه؛ ولذلك فهو مؤمن.

٣. وذهب أكثر أهل الحديث إلى أنه التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان، وهو المروي عن الشافعي رحمه الله.

٤. وذهب المصنف إلى أنه التصديق بالقلب واللسان<sup>(١)</sup>. واحتج على أن التصديق القلبي لا يكفي؛ لأن أهل الكتاب كانوا يعلمون صدق النبي عليه الصلاة والسلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَفْتِنَهَا أَنْفُسَهُمْ غُلَمًا وَعُلَمَاءً﴾ [النمل: ١٤]، ولما لم يقرؤا كانوا كافرين وإن علموا صدقه.

وعلى أن التصديق اللساني لا يكفي؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَّا قُلْنَا لَمْ تَزِمُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإن الأعراب وجد منهم التصديق اللساني، ونفي عنهم الإيمان، فلو كان التصديق اللساني وحده إيماناً ما نفي عنهم، وكان المنافقون مؤمنين.

والحق أن الإيمان هو التصديق القلبي، والإقرار شرط إجراء أحكام الإسلام، وفائدته تظهر فيمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه وهو متمكن من الإقرار، فإنه يكون مؤمناً عند الله.

وقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا﴾ [النمل: ١٤]، تدل على عدم التصديق فما كانوا مؤمنين، بل كانوا عالمين بحقيقته، والتصديق خلاف العلم.



(١) وهذا المذهب ينسب أيضاً إلى كثير من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله. ينظر: تبصرة الأدلة: ٧٩٨/٢.

## [فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْكُفْرِ وَالْفُسُقِ وَالنَّفَاقِ]

وقوله : (وَالْكُفْرُ: عَدَمُ الْإِيمَانِ) بيانُ الكُفْرِ اصطلاحاً، وهو في اللغة: عبارة عن السَّتْرِ<sup>(١)</sup>، ومنه يقالُ لِلزَّرَاعِ<sup>(٢)</sup>: الكافر؛ لأنه يَسْتُرُ البَذَرَ بالتُّرابِ.

وفي الشَّرْعِ: عبارةٌ عَمَّا ذَكَرَهُ، وهو عَدَمُ الْإِيمَانِ لَكِنْ لَا مُطْلَقاً، بَلْ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْإِيمَانُ، سِوَاءَ كَانَ مَعَهُ تَكْذِيبٌ قَلْبِيٌّ أَوْ لِسَانِيٌّ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (إِنَّمَا مَعَ الضُّدِّ أَوْ يَدُونِهِ) فَلَا يَسْمَى الْحَيَوَانُ الْأَعْجَمُ أَوْ النَّبَاتُ كَافِراً.

وَالْفِسْقُ لُغَةً: هُوَ الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ الْإِيمَانِ<sup>(٣)</sup>.  
وَالنَّفَاقُ لُغَةً: إِظْهَارُ خِلَافِ الْبَاطِنِ<sup>(٤)</sup>. وَفِي الشَّرْعِ: إِظْهَارُ الْإِيمَانِ وَإِخْفَاءُ الْكُفْرِ، وَالْفَاسِقُ مُؤْمِنٌ؛ لَوْ جُودَ حَدُّ الْإِيمَانِ فِيهِ، فَطَلَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَعْتَزِلَةُ مِنْ أَنَّ الْفَاسِقَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، بَلْ لَهُ مَتْرَلَةٌ بَيْنَ مَتْرَلَتَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ، فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِنْيَانَ بِالْوَاجِبَاتِ

(١) ينظر: أساس البلاغة: ٢ / ١٤٠.

(٢) في بعض شروح المتن: (للزراع).

(٣) ينظر: كتاب الأفعال: ٢ / ٤٧١.

(٤) ينظر: لسان العرب: ١٠ / ٣٥٨.

واجتناب المحرمات داخلاً في الإيمان، وانتفاء الجزء يُوجب انتفاء الكل، والفاسق هو من أحل بالواجبات، أو لم يجتنب من المحرمات، فيجب أن يكون كافراً لا في منزلة بين المنزلتين.

\*\*\*



## [فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ]

قال: (وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ الْوَاجِبُ وَاجِبٌ، وَكَذَا النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِالْمَنْدُوبِ مَنْدُوبٌ سَمْعًا، وَإِلَّا لَزِمَ خِلَافُ الْوَاقِعِ وَالْإِخْلَالُ بِحِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَشَرْطُهُمَا عِلْمٌ فَاعِلُهُمَا بِالْوَجْهِ، وَتَجْوِيزُ التَّأْيِيرِ، وَانْتِفَاءُ الْمَفْسَدَةِ).

الأمر بالمعروف هو الحمل على الطاعة قولاً أو فعلاً أو بهماً، والنهي عن المنكر هو المنع عن المعصية كذلك، والمعروف إذا كان واجباً، فالأمر واجب، والمنكر إذا كان حراماً كان النهي عنه أيضاً واجباً، والأمر بالمعروف الذي هو مندوب.

واختلفوا في أن الوجوب عقلي أو سمعي، فذهب أهل السنة إلى أنه شرعي. والجبايان إلى أنه عقلي.

واختار المصنف الأول، وأشار بقوله: (سَمْعًا) وهو متعلق بقوله: (وَاجِبٌ) و(مَنْدُوبٌ)، واحتج بأنه لو وجب عقلاً لزم: إما خلاف الواقع، أو اختلاف بحكمته تعالى، واللازم بقسميه ظاهر البطلان.

وبيان الملازمة: أنهما لو وجبا عقلاً لوجباً على الله تعالى؛ لأن كل واجب عقلي واجب على من حصل في حقه وجه الوجوب، ولو وجباً على الله، فإن فعلهما وجب وقوع المعروف وترك المنكر؛ لأن الله حمل المكلف على المعروف، ومنعه عن المنكر، فيلزم خلاف الواقع،

وَالْأَقْدَحُ أَخْلَّ بِحُكْمَتِهِ؛ لِإِخْلَالِهِ تَعَالَى بِالْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ، وَهَذَا الدَّلِيلُ يَصْحُحُ لِلزَّامِ الْجَبَّائِيْنَ لَا لانتفاءِ الوجوبِ الْعَقْلِيِّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: الْوُجُوبُ سَمْعِيٌّ، فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالسَّمْعِيَّاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفْتَأَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الْحَبَرَات: ٩] الْآيَةُ.

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّهُ أَمَرَ بِالِإِضْلَاحِ وَبِإِزَالَةِ الْمُتَنَكَّرِ الَّذِي هُوَ الْبَغْيُ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ ظَاهِرًا، وَإِذَا وَجِبَ فِي صُورَةٍ وَجِبَ فِي الْبَاقِي؛ لِعَدَمِ الْقَائِلِ بِالْفَضْلِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَبِيرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الْعَمْرَان: ١٠٤]. أَمَرَ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُسَلِّطَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمُ شِرَارَ كُفْمٍ، فَيَدْعُو خِيَارَكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٣/ ١٢٢؛ البحر المحيط في التفسير: ٣/ ٢٩٠.

(٢) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الحديث: ١٨٨، ١/ ٢٩٢. قال أبو بكر: ولا نعلم أسند الحسن عن أبي العالية حديثًا إلا هذا الحديث، ولم يروه عنه إلا خالد بن يزيد، ولم يروه أبو العالية عن ابن عباس، عن عمر إلا هذا الحديث، والبراء بن يزيد ليس بالقوي، وقد احتمل حديثه، وروى عنه جماعة.

ووجه الاستدلال: أنه وعيدٌ على ترك الأمرِ بالمعروفِ، والنهي عن المنكرِ، عالِمًا بأنَّ ما يأمرُ به معروفٌ، وما ينهى عنه منكرٌ.

والثاني: العلمُ بتجويزِ التأثيرِ، بأنَّ يجوزَ إفضاؤُهُما إلى المقصودِ، فإنه إذا لم يجزِ تأثيرُهُما وإفضاؤُهُما إلى المقصودِ لا يجبُ.

والثالثُ: أن يكونَ عالِمًا بانتفاءِ المفسدةِ، فلو عَرَفَ أو غَلَبَ على ظَنِّهِ مفسدةٌ بالنسبةِ إليه، أو إلى من يقربُ إليه لا يجبُ عليه<sup>(١)</sup>. واللهُ أعلمُ بالصوابِ، وإليه المرجعُ والمآبُ. تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.



(١) ومن الشروط أيضاً: أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير بحثٍ وتَجَسُّسٍ؛ لأن التجسس سعي في إظهار الفاحشة، وهو محرَّم. ينظر: تسديد القواعد: ١٢٢٣/٢.

## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
١	﴿وَمَا تَدْرِي لَكَ بِهِ لَوْمَاتُكَ إِنَّهُ تَوَكَّدَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	النجم	٩٠	٤٣
٢	﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَىٰ﴾	الروم	٢٧	١٨٨
٤	﴿ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا مَّآخَرَ﴾	المؤمنون	١٤	٤٨٤
٥	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾	المؤمنون	١٢	٤٨٤
٦	﴿ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا مَّآخَرَ﴾	المؤمنون	١٤	٤٨٤
٧	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	الإسراء	١٥	٩٣/٢
٨	﴿أَفَمَصَّيْتُ أَنفْرِي﴾	طه	٩٣	٩٦/٢
٩	﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	الجن	٢٣	٩٦/٢
١٠	﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾	الملك	٢	١٢٩/٢
١١	﴿وَهُوَ بِذُنُوبِكُمْ الْأَخْسَرُ﴾	الأنعام	١٠٣	٢١٧/٢
١٢	﴿أَرَأَيْتَ إِنْ لَبِثْتَ﴾	الأعراف	١٤٣	٢٢٧/٢
١٣	﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهَنَّمَ﴾	البقرة	٥٥	٢٢٧/٢
١٤	﴿أَتَلْبَحًا بِمَا قَعَلَ الْفُجَاءَ وَنَا﴾	الأعراف	١٥٥	٢٢٧/٢
١٥	﴿أَرَأَيْتَ إِنْ لَبِثْتَ﴾	الأعراف	١٤٣	٢٢٨/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
١٦	﴿لَنْ تَرَنِى وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَفْرَأَ مَعَكَ كَأَنَّهُ قَسُوفٌ تَرَنِى﴾	الأعراف	١٤٣	٢٢٨/٢
١٧	﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَاءُ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا طَائِفَةً (٢٣)﴾	القيامة	٢٢ ٢٣	٢٢٨/٢
١٨	﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَاءُ﴾	القيامة	٢٢	٢٢٩/٢
١٩	﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَاءُ (٢٤) تَطْلُفُ أَنْ يَجْعَلَ بِهَا كَاوُفَةً (٢٥)﴾	القيامة	٢٤ ٢٥	٢٢٩/٢
٢٠	﴿تَطْلُفُ﴾	القيامة	٢٥	٢٣٠/٢
٢١	﴿فَإِنِ اسْتَفْرَأَ مَعَكَ كَأَنَّهُ قَسُوفٌ تَرَنِى﴾	الأعراف	١٤٣	٢٣١/٢
٢٢	﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيَرَاتُ اللَّهِ مَا﴾	الزمر	٤٧	٢٣٤/٢
٢٣	﴿الْأَرْضُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾	طه	٥	٢٣٨/٢
٢٤	﴿بَدَا اللَّهُ قُوَى أَيْدِيهِمْ﴾	الفتح	١٠	٢٣٨/٢
٢٥	﴿وَتَبَقَّ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	الرحمن	٢٧	٢٣٨/٢
٢٦	﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾	طه	٣٩	٢٣٨/٢
٢٧	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	الرعد	١٦	٢٥٥/٢
٢٨	﴿حَسَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	البقرة	٧	٢٥٥/٢
٢٩	﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ صَخِيحًا حَرِيحًا﴾	الأنعام	١٢٥	٢٥٥/٢
٣٠	﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَسْلُونَ﴾	الصافات	٩٦	٢٥٥/٢
٣١	﴿فَقَالَ إِنَّا يُرِيدُ﴾	هود	١٠٧	٢٥٦/٢
٣٢	﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ وَيُحْبِبُونَ﴾	البقرة	٧٩	٢٥٦/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
٣٣	﴿إِنْ يَشَاءُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾	النجم	٢٣	٢٥٦/٢
٣٤	﴿وَالَّذِي يَأْتِي اللَّهَ لَمْ يَكُ شَيْئًا يَدْعُهُ أَنْفُسُهَا عَلَى تَوْبَةٍ حَتَّىٰ يُبَيِّنُوا مَا يُلْقِيهِمْ﴾	الأنفال	٥٣	٢٥٦/٢
٣٥	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾	يوسف	١٨	٢٥٦/٢
٣٦	﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾	المائدة	٣٠	٢٥٦/٢
٣٧	﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	النساء	١٢٣	٢٥٦/٢
٣٨	﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾	الطور	٢١	٢٥٦/٢
٣٩	﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾	إبراهيم	٢٢	٢٥٦/٢
٤٠	﴿الْيَوْمَ نَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	غافر	١٧	٢٥٦/٢
٤١	﴿الْيَوْمَ نَجْزِي مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	الجاثية	٢٨	٢٥٦/٢
٤٢	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾	البقرة	٢٨	٢٥٧/٢
٤٣	﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾	الإسراء	٩٤	٢٥٧/٢
٤٤	﴿وَمَاذَا عَلَيْنَهُمُ أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	النساء	٣٩	٢٥٧/٢
٤٥	﴿فَقَضَّاهُمْ سَمْعَ سَمْعٍ وَبَدَّلَ بِذُنُوبِهِمْ﴾	فصلت	١٢	٢٥٩/٢
٤٦	﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	الإسراء	٢٣	٢٥٩/٢
٤٧	﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾	الإسراء	٤	٢٥٩/٢
٤٨	﴿وَقَدَرْنَا فِيهَا أَفْقَارَهَا﴾	فصلت	١٢	٢٥٩/٢
٤٩	﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ، قَدَرْنَا لَهَا بُرْجَانِ وَسَبْعَ مِائَاتٍ﴾	الحجر	٦٠	٢٦٠/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
٥٠	﴿فَلَنْ يُبِذَلَ اعْتَلَامٌ﴾	محمد	٤	٢٦٢/٢
٥١	﴿وَلَا يَبْدُوا إِلَّا أَقْبَارًا كَقَمَارًا﴾	نوح	٢٧	٢٦٣/٢
٥٢	﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾	غافر	٢٠	٢٨٨/٢
٥٣	﴿فَإِنَّا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾	الأعراف	٣٤	٢٩٤/٢
٥٤	﴿وَمَا نَقَمْتُمْ بِهِمْ﴾	البقرة	٣	٢٩٤/٢
٥٥	﴿وَمَا يَنْتَهِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ يَرْزُقُهَا﴾	هود	٦	٢٩٤/٢
٥٦	﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِمَا أُرْسِلَ﴾	النساء	١٦٥	٣٠٠/٢
٥٧	﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَنْئًا قَلِيلًا﴾	الإسراء	٧٤	٣٠٣/٢
٥٨	﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبَيَّنَّاكَ﴾	الإسراء	٧٤	٣٠٣/٢
٥٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾	الأحزاب	٥٧	٣٠٥/٢
٦٠	﴿كُتِبَ عَلَيْهِمُ اتَّقِ اللَّهَ لِلَّذِينَ تَأْمُرُونَ بِالْعُرْوَةِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	آل عمران	١١٠	٣٠٥/٢
٦١	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	الأحزاب	٥٧	٣٠٥/٢
٦٢	﴿عَمَّا اللَّهُ عَلَيْكَ لِمَ أَذِنَ لَهُمْ﴾	التوبة	٤٣	٣٠٦/٢
٦٣	﴿لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾	الفتح	٢	٣٠٦/٢
٦٤	﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾	التوبة	١١٧	٣٠٦/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
٦٥	﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكَ﴾	غافر	٥٥	٣٠٦/٢
٦٦	﴿لِيَرْحَمَهُ مَا أَمَلَ اللَّهُ لَكَ﴾	التحریم	١	٣٠٦/٢
٦٧	﴿أَنَا مَائِكَ يَوْمَ قُلْتُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ طَرَفَكَ﴾	النمل	٤٠	٣١٠/٢
٦٨	﴿وَلِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾	البقرة	٢٣	٣١٨/٢
٦٩	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَفَّةً لِلنَّاسِ﴾	سبا	٢٨	٣٢٢/٢
٧٠	﴿وَأُولَى الْأَنْهَىٰ مِنْكُمْ﴾	النساء	٥٩	٣٢٩/٢
٧١	﴿إِنَّمَا وَدَّعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	المائدة	٥٥	٣٣٥/٢
٧٢	﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾	التوبة	٥٩	٣٣٦/٢
٧٣	﴿وَأُولَى الْأَنْهَىٰ مِنْكُمْ﴾	النساء	٥٩	٣٣٦/٢
٧٤	﴿إِنَّمَا وَدَّعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	المائدة	٥٥	٣٣٩/٢
٧٥	﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَيْنَهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾	المائدة	٧١	٣٤٠/٢
٧٦	﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ﴾	المائدة	٥٥	٣٤٠/٢
٧٧	﴿وَلَا يَكُنْ لِي جَمْعًا مَوَدِّي﴾	النساء	٣٣	٣٤١/٢
٧٨	﴿وَأَيُّ جَعَلْتُ الْمَوَدَّةَ مِنْ دُونِي﴾	مريم	٥	٣٤٢/٢
٧٩	﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَيْنَهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾	التوبة	٧١	٣٤٢/٢
٨٠	﴿أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي﴾	الأعراف	١٤٢	٣٤٤/٢
٨١	﴿وَالْكَاذِبُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	البقرة	٢٥٤	٣٤٧/٢



ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
٨٢	﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾	البقرة	١٢٤	٣٤٧/٢
٨٣	﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾	التوبة	١١٩	٣٤٨/٢
٨٤	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾	التوبة	١١٩	٣٤٨/٢
٨٥	﴿وَأُولَ الْأَنْثَرِ مِنْكُمْ﴾	النساء	٥٩	٣٤٨/٢
٨٦	﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾	الأعراف	٢٨	٣٤٨/٢
٨٧	﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا مُنْصِفٌ﴾	النساء	٦١	٣٥٢/٢
٨٨	﴿وَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾	الأحزاب	٣٣	٣٥٢/٢
٨٩	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾	الزمر	٣٠	٣٦٤/٢
٩٠	﴿وَمَا نَعْبُدُ إِلَّا رَسُولًا قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾	آل عمران	١٤٤	٣٦٥/٢
٩١	﴿وَمَا تَقْتَضِ إِحْدَاهُمَا فَتُفْطَرَا﴾	النساء	٢٠	٣٦٦/٢
٩٢	﴿يَوْمَ يُخَمَّنُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَفُ فِيهَا جِبَاهُهُمْ رُجُومُهُمْ وَيُظْهِرُهُمْ﴾	التوبة	٣٥	٣٧٤/٢
٩٣	﴿وَأَنْفُسًا﴾	آل عمران	٦١	٣٧٨/٢
٩٤	﴿فَقَالَ اللَّهُ لِلْمُحْسِنِينَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَكُمْ أَجْرٌ وَأَنْتُمْ عَلَى الْفَعْبِينَ دَرَجَةً﴾	النساء	٩٥	٣٧٩/٢
٩٥	﴿وَأَنْفُسًا﴾	آل عمران	٦١	٣٨١/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
٩٦	﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾	المائدة	٥٥	٣٨١/٢
٩٧	﴿وَالصَّابِرِينَ الَّذِينَ (١) أَؤْتُواكَ الْمَقْرُونَ (٢)﴾	الواقعة	١١-١٠	٣٨٣/٢
٩٨	﴿لَوْ لَا أَسْأَلُكَ عَلَيْهِ أَبَدًا وَلَا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾	الشورى	٢٣	٣٨٧/٢
٩٩	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	التحریم	٤	٣٨٨/٢
١٠٠	﴿وَسَيَحْنَبِهَا أَلَمْ يَكُنْ (٣) الَّذِي يُوَفِّي سَالَةً يَتَرَكَّى (٤)﴾	الليل	١٧- ١٨	٣٩٢/٢
١٠١	﴿وَإِنْ أَكْثَرْتُمْ بَعْدَ اللَّهِ فَأَعْدَدْنَا﴾	الحجرات	١٣	٣٩٢/٢
١٠٢	﴿وَسَيَحْنَبِهَا أَلَمْ يَكُنْ﴾	الليل	١٧	٣٩٣/٢
١٠٣	﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾	الحديد	٣	٤٠٦/٢
١٠٤	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	القصاص	٨٨	٤٠٦/٢
١٠٥	﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّقُ السَّوَاقِ﴾	البقرة	٢٦٠	٤٠٦/٢
١٠٦	﴿فَعَدُّ أَرْبَعَةٍ بَيْنَ الظُّلَمِ قَصْرُكُمْ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُمْ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾	البقرة	٢٦٠	٤٠٦/٢
١٠٧	﴿وَلَا تُحْشِسَنَّ الَّذِينَ فُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَعْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُزَكُّونَ﴾	آل عمران	١٦٩	٤١٠/٢
١٠٨	﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾	السجدة	١٧	٤١٠/٢
١٠٩	﴿فَأَنَّ مِنْ يُحْيِي الْقَوْدَمَ وَهِيَ رَوِيحٌ (٥) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	يس	٧٨- ٧٩	٤١٠/٢
١١٠	﴿فَأَنَّا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِنْ رَبُّهُمْ يَكِيدُوكَ﴾	يس	٥١	٤١٠/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
١١١	﴿ مَسْجُورُونَ مَنْ يُشِيدُنَا عَلَيْ الْوَرَى فَمَرْكُومٌ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾	الإسراء	٥١	٤١٠/٢
١١٢	﴿ أَجَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْعَ عِظَامَهُ ۖ ﴿١﴾ بَلْ تَذِيرِينَ عَلَّ أَنْ تُسَوَّى بَنَانَهُ ۖ ﴿٢﴾ ﴾	القيامة	٤٣	٤١٠/٢
١١٣	﴿ أَوَدَا كُنَّا عِظَامًا نَحْمَرُهُ ﴾	النازعات	١١	٤١١/٢
١١٤	﴿ وَقَالُوا إِنَّمَا نَحْمَرُهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾	فصلت	٢١	٤١١/٢
١١٥	﴿ كُلَّمَا نَفِصَتْ حُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ حُلُودًا غَيْرَهَا ﴾	النساء	٥٦	٤١١/٢
١١٦	﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَمَا فِي الْقُبُورِ ﴾	العاديات	٩	٤١١/٢
١١٧	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾	الزلزلة	٧	٤١٨/٢
١١٨	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾	الزلزلة	٧	٤٢١/٢
١١٩	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	الحج	٧٨	٤٢٢/٢
١٢٠	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	الحج	٧٨	٤٢٣/٢
١٢١	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾	الزلزلة	٧	٤٢٣/٢
١٢٢	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ ﴾	الزلزلة	٧	٤٢٣/٢
١٢٣	﴿ يَنْ أَلَّهُ وَرَسُولَهُ ۖ وَمَنْ يَعِصِ أَلَّهُ وَرَسُولَهُ ۖ فَإِنَّ لَهُ مَكَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾	الجن	٢٣	٤٢٤/٢
١٢٤	﴿ وَمَنْ يَعِصِ أَلَّهُ وَرَسُولَهُ ۖ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ ۖ يُدْخِلْهُ مِمَّا رَا حَكِيلًا فِيهِمَا ﴾	النساء	١٤	٤٢٤/٢
١٢٥	﴿ قُلْ يَسَاوِي أَلَيْنَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ أَلْأَوْبَ جَمِيعًا ﴾	الزمر	٥٣	٤٢٤/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
١٢٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾	النساء	٤٨	٤٢٥/٢
١٢٧	﴿وَيَغْفِرُ لَكَ ذُنُوبَكَ﴾	آل عمران	٣١	٤٢٥/٢
١٢٨	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾	الشورى	٢٥	٤٢٧/٢
١٢٩	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾	النساء	٤٨	٤٢٧/٢
١٣٠	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقَدَرٍ لِّمَا تَعْمَلُ﴾	الرعد	٦	٤٢٧/٢
١٣١	﴿صَبَّحَ أَنبِيَائُكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾	الإسراء	٧٩	٤٢٨/٢
١٣٢	﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِسْرٍ وَلَا لِلصَّادِقِينَ مِنْ غِنًى﴾	غافر	١٨	٤٢٩/٢
١٣٣	﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾	البقرة	٢٧٠	٤٢٩/٢
١٣٤	﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	البقرة	٤٨	٤٢٩/٢
١٣٥	﴿فَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ وَحْيٍ خَلِيقٍ﴾	المعثر	٤٨	٤٢٩/٢
١٣٦	﴿الَّذِينَ يَرْمِزُونَ ظُلُمًا عُتُورًا وَهِيَ سَاءَ مَا يَكُونُ لِقَوْمٍ آلِ الْفِتْنَةِ أَذْلُوا مَا لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾	غافر	٤٦	٤٤١/٢
١٣٧	﴿وَمِمَّا حَقَّبَتْ غُلُّهُمُ غُلُُّهُمْ تَتَوَفَّوْنَ بَيْنَهُمْ فَيَقُولُوا وَفَّى كُنْهُمُ مَا عَمِلُوا فَاذْلُكُوا لَهُمْ﴾	نوح	٢٥	٤٤١/٢
١٣٨	﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى﴾	طه	١٢٤	٤٤٢/٢
١٣٩	﴿وَجَنَّةٌ عَنْثَمًا أَلْقَيْنَا فِيهَا السَّمَكُوتَ وَالْأَنْجُوتَ﴾	آل عمران	١٣٣	٤٤٣/٢
١٤٠	﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُهْوَتْ بِهَا النَّفْسُ وَالْجَارَةُ﴾	البقرة	٢٤	٤٤٤/٢

ت	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
١٤١	﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾	البقرة	٣٨	٤٤٤/٢
١٤٢	﴿وَلَقَدْ رَاَهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ يَذْرَءِ الشَّجَرِ ﴿١٤﴾﴾	النجم	١٣ ١٤	٤٤٤/٢
١٤٣	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	القصص	٨٨	٤٤٥/٢
١٤٤	﴿أَكُلْهَا دَائِرًا﴾	الرعد	٣٥	٤٤٥/٢
١٤٥	﴿وَجَعَلُوا عَرْشَهَا السَّكُونُ وَالْأَرْضُ﴾	آل عمران	١٣٣	٤٤٥/٢
١٤٦	﴿أَكُلْهَا دَائِرًا﴾	الرعد	٣٥	٤٤٦/٢
١٤٧	﴿وَأَسْتَفِيقَنَّهُمَا أَنْفُسُهُمْ﴾	النمل	١٤	٤٤٧/٢
١٤٨	﴿قُلْ لَمْ تَزِمُونَا﴾	الحجرات	١٤	٤٤٧/٢
١٤٩	﴿وَمَا أَنْتَ بِعَزِيزٍ لَّنَا﴾	يوسف	١٧	٤٤٧/٢
١٥٠	﴿وَحَسَدُوا بِهَا وَأَسْتَفِيقَنَّهُمَا أَنْفُسُهُمْ فَلَمَّا عَلُوا﴾	النمل	١٤	٤٤٨/٢
١٥١	﴿قَالِ الْأَعْرَابُ مَا مَنَّا قُلْ لَمْ تَزِمُونَا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾	الحجرات	١٤	٤٤٨/٢
١٥٢	﴿وَحَسَدُوا بِهَا﴾	النمل	١٤	٤٤٨/٢
١٥٣	﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا قَاتِلَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَقَّ نَفْسٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	الحجرات	٩	٤٥٢/٢
١٥٤	﴿وَأَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْغَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْوِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	آل عمران	١٠٤	٤٥٢/٢

## ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

ت	الحديث النبوي	الصفحة
١	«أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْأَزْوَاجَ قَبْلَ الْأَجْسَادِ بِأَلْفِي عَامٍ»	٢٨٤
٢	«بُيِّنَتْ لِي إِلَى الْأَسْوَدِ، وَالْأَحْمَرِ»	٣٢٢/٢
٣	«وَبُيِّنَتْ لِي إِلَى النَّاسِ كَأَفَّةً»	٣٢٢/٢
٤	«أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَحْمَرُهَا»	٣٢٣/٢
٥	«لَا تَجْمَعُ أُنْبِيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»	٣٢٩/٢
٦	«أَنَا أَعْرِفُ الصَّوْتِ فِي وَجْهِ نَبِيِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَدْ عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَادْخُلْ بِنَا لِنَسْأَلَهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنْ كَانَ لَنَا بَيِّنَةٌ، وَإِنْ كَانَ لَيْعِزًّا وَضَى النَّاسَ بِنَا»	٣٣٤/٢
٧	«سَلِّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ»	٣٣٥/٢
٨	(وَأَنْتَ الْخَلِيفَةُ بَعْدِي)	٣٣٥/٢
٩	(أَنْتَ أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي وَقَاضِي دِينِي)	٣٣٥/٢
١٠	«سَلِّمُوا عَلَى عَلِيٍّ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ»	٣٣٧/٢
١١	«إِنَّهُ سَبَّ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا الْمُتَّقِينَ، وَقَانِدَ الْغُرِّ الْمُحْتَجِلِينَ»	٣٣٧/٢
١٢	«لَمْ تَرْضَ أَنْ تَكُونَ أَخِي وَخَلِيفَتِي، وَأَخَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ»	٣٣٨/٢
١٣	«هَذَا وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ»	٣٣٨/٢
١٤	«سَلِّمُوا عَلَى عَلِيٍّ»	٣٣٨/٢

ت	الحديث النبوي	الصفحة
١٥	«لَمْ تَرْضَ أَنْ تَكُونَ أَبِي وَخَلِيفَتِي»	٣٣٨ / ٢
١٦	«هَذَا وَلِيِّ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ»	٣٣٩ / ٢
١٧	«إِنَّمَا امْرَأَةٌ تَكُنْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا»	٣٣٩ / ٢
١٨	«مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ! السُّبُّ أَوَّلُكُمْ بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَا فَعَلَيْكَ مَوْلَا، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَغَادِ مَنْ غَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذَلْ مَنْ خَذَلَهُ»	٣٤١ / ٢
١٩	«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ...»	٣٤٣ / ٢
٢٠	«أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»	٣٤٣ / ٢
٢١	«إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»	٣٤٥ / ٢
٢٢	«أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»	٣٤٥ / ٢
٢٣	«أَنْتَ أَبِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دِينِي»	٣٤٦ / ٢
٢٤	«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»	٣٥٢ / ٢
٢٥	«مَنْعُورٌ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ»	٣٥٦ / ٢
٢٦	«خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّنَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»	٣٦٣ / ٢
٢٧	«مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَفَرَ»	٣٦٦ / ٢
٢٨	«أَفْضَاكُمْ عَلَيَّ»	٣٧٩ / ٢
٢٩	«أَفْرَضَكُمْ زَيْدُ»	٣٨٠ / ٢
٣٠	«بُيِّنْتُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَسْلَمَ عَلَيَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ»	٣٨٢ / ٢
٣١	«أَوَّلُكُمْ إِسْلَامًا، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»	٣٨٣ / ٢
٣٢	«مَا عَرَضْتُ الْإِيمَانَ عَلَى أَحَدٍ، إِلَّا وَكَانَتْ لَهُ كِبَوةٌ، غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ»	٣٨٣ / ٢

ت	الحديث النبوي	الصفحة
٣٣	«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا دُونَ رَبِّي لَأَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّهُ هُوَ شَرِيكِي فِي دِينِي، وَصَاحِبِي الَّذِي وَجَّهَتْ لَهُ صُحُفِي فِي الْقَارِ، وَخَلِيفَتِي فِي أَمْنِي»	٣٨٨/٢
٣٤	«مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى آدَمَ فِي عِلْمِهِ، وَإِلَى نُوحٍ فِي حُكْمِهِ، وَإِلَى إِبْرَاهِيمَ فِي جِلْمِهِ، وَإِلَى مُوسَى فِي هَيْبَتِهِ، وَإِلَى عِيسَى فِي عِبَادَتِهِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»	٣٨٩/٢
٣٥	«اللَّهُمَّ إِنِّي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ بِأَكُلْ مَعِيَ فَجَاءَهُ عَلِيٌّ وَأَكَلَ مَعَهُ»	٣٩٠/٢
٣٦	«مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ بَعْدَ النَّيِّينِ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَى رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ»	٣٩٠/٢
٣٧	«أَنْتَ مِيَّيْ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»	٣٩١/٢
٣٨	«مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»	٣٩١/٢
٣٩	«لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ الْيَوْمَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَرَارَ غَيْرِ قَرَارٍ»	٣٩١/٢
٤٠	«مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ...»	٣٩٢/٢
٤١	«لَا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ يَكُونُ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ»	٣٩٢/٢
٤٢	«لِلضَّرْبَةِ عَلَيَّ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ النَّفَقَيْنِ»	٣٩٢/٢
٤٣	«لَا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ يَكُونُ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ...»	٣٩٣/٢
٤٤	«أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ بِأَيْهِمْ أَتَدْرِيْتُمْ أَتَدْرِيْتُمْ»	٣٩٤/٢



ت	الحديث النبوي	الصفحة
٤٥	«اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَخْذُلُوهُمْ مِنْ بَعْدِي غَرْصًا، فَمَنْ أَحْبَبَهُمْ، فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ، فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي، فَقَدْ آذَى اللَّهَ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ، يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»	٣٩٥/٢
٤٦	«إِنِّي إِذَا مَرَّ بِي إِمامٌ، أَوْ إِمامٌ، أَوْ إِمامٌ يَسْعَى، تَسْعُهُمْ قَانُتُهُمْ»	٣٩٩/٢
٤٧	«حَرْبُكُمْ حَرْبِي يَا عَلِيٌّ»	٤٠٠/٢
٤٨	«إِنِّي إِذَا حُرْتُ سَفَاغَتِي لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ مِنْ أُمَّتِي»	٤٣٠/٢
٤٩	«إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، قَالَ: بَلَى، لَأَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ الْبُؤْلِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْنِي بِالنَّيْمَةِ»	٤٤٢/٢
٥٠	«اسْتَنْزِيهِمَا مِنَ الْبُؤْلِ، فَإِنَّ عَاقِبَةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»	٤٤٢/٢
٥١	«أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَدُنُّ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ نَبِيٍّ»	٤٤٤/٢
٥٢	«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يُسِيرُ الرَّكَّابُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ»	٤٤٤/٢
٥٣	«وَأَيُّتُ عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ مِنْ لَحْيِ الْخَزَاعِيِّ فِي النَّارِ»	٤٤٥/٢
٥٤	«الدَّرَجَةُ السُّفْلَى مِنَ الْجَنَّةِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ»	٤٤٦/٢
٥٥	«لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُسَلِّطَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ، فَيَدْعُو خِيَارَكُمْ فَلَا يَسْتَجَابُ لَهُمْ»	٤٥٢/٢

## ثالثاً: فهرس الأعلام

ت	العلم	الصفحة
١	أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الرازي	٥٣
٢	محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد شمس الدين الأصفهاني	٥٥
٣	أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إمام أهل السنة	٥٨
٤	أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي	٨٨
٥	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني	٨٩
٦	أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم الباقلاني	٨٩
٧	أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد	٩٦
٨	عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد	٩٦
٩	الحسين بن علي بن إبراهيم أبو عبد الله	٩٧
١٠	يوسف بن عبد الله الشحام أبو يعقوب البصري	٩٧
١١	أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي	٩٧
١٢	عبد الرحيم بن محمد بن عثمان أبو الحسين الخياط	٩٧
١٣	إبراهيم بن محمد بن عياش البصري	٩٨
١٤	القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني	٩٨
١٥	أبو علي الحسين بن عبد الله بن علي بن سينا	١٣٠
١٦	أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري	١٨٥
١٧	أفلاطون الحكيم	٢٣٧

ت	العلم	الصفحة
١٨	أرسطو طاليس بن الحكيم الفيشاغوري	٢٣٧
١٩	أبو الحسن بهمنيار بن المرزبان الأذربيجاني	٣١٦
٢٠	شهاب الدين أبو الفتح يحيى بن حبش السهروردي	٣٣٥
٢١	محمد بن عبد الكريم أبو الفتح الشهرستاني	٣٨٣
٢٢	الطبيب اليوناني ديمقراطيس	٣٩٣
٢٣	الحكيم الماهر بطلميوس القلوذي الفلكي الرياضي	٤١٩
٢٤	سعد بن منصور بن سعد بن الحسن ابن كمونة	٤٦٣
٢٥	غياث بن غوث بن الصلت التغلبي المشهور بالأعطل	٥٤ / ٢
٢٦	أبو الحسين الباهلي البصري	٦٤ / ٢
٢٧	عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرايني	٦٤ / ٢
٢٨	الفيلسوف أبو بكر محمد بن زكريا الرازي	١٢٣ / ٢
٢٩	الفيلسوف زينون الأيلي	١٤٩ / ٢
٣٠	إبراهيم بن يسار البصري أبو إسحاق النظام	٢٠١ / ٢
٣١	أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي	٢١٧ / ٢
٣٢	أبو محمد عبد الله بن سعيد القفطان	٢٣٨ / ٢
٣٣	أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي	٢٤٨ / ٢
٣٤	الأصغر بن نباته التميمي الحنظلي الدرامي	٢٦٠ / ٢
٣٥	علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم	٢٨٩ / ٢
٣٦	أسطوم المعروف بأصف بن برخيا	٣١٠ / ٢
٣٧	أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الرواندي	٣٢١ / ٢

ت	العلم	الصفحة
٣٨	أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم	٣٢٥/٢
٣٩	هشام بن عمرو الشيباني القوطي	٣٢٥/٢
٤٠	أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد	٣٣٩/٢
٤١	كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك	٣٤٢/٢
٤٢	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم	٣٥٣/٢
٤٣	بجير بن إياس بن عبد الله بن عبد	٣٨٥/٢
٤٤	الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة بن أبي عامر	٣٥٩/٢
٤٥	الصحابي الحليل محمد بن مسلمة الأوسي الأنصاري	٣٥٩/٢
٤٦	مالك بن نيرة بن جمرة بن شداد بن عبيد	٣٦١/٢
٤٧	الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو	٣٧٠/٢
٤٨	سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان بن عفان	٣٧١/٢
٤٩	عبد الله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث	٣٧١/٢
٥٠	الهرمزان الفارسي وسمي عرفطة بعد إسلامه	٣٧٤/٢
٥١	زنان بن العلاء بن عمار أبو عمرو البصري	٣٨٥/٢
٥٢	عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي	٣٨٥/٢
٥٣	عبد الله بن حبيب	٣٨٥/٢
٥٤	عبد الرحمن بن قيس الحنفي	٣٨٨/٢
٥٥	الضحاك بن مزاحم البلخي	٣٨٩/٢
٥٦	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	٣٩٦/٢
٥٧	جعفر بن محمد الباقر بن علي	٣٩٦/٢

ت	العلم	الصفحة
٥٨	موسى بن جعفر بن محمد الباقر	٣٩٧/٢
٥٩	علي بن موسى بن جعفر بن محمد	٣٩٧/٢
٦٠	محمد بن علي الرضا بن موسى الكاظم	٣٩٧/٢
٦١	علي ابن محمد الجواد ابن علي الرضا	٣٩٨/٢
٦٢	الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد الحسيني	٣٩٨/٢
٦٣	أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي	٣٩٨/٢
٦٤	مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني	٣٩٩/٢
٦٥	عمرو بن بحر بن محبوب الكناشي بالولاء المعروف بالجاحظ	٤٠٤/٢
٦٦	محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول	٤٠٥/٢
٦٧	أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبد الله بن عتير بن عطاء السلمي	٤٢٢/٢
٦٨	أبو سهل عباد بن سليمان البصري	٤٤٣/٢



## رابعاً: فهرس المصطلحات

ت	المصطلح	الصفحة
١	الفحوى	٤٣
٢	الجرم	٤٣
٣	الرادقات	٤٣
٤	النكته	٤٦
٥	الأمور العامة	٤٩
٦	الدور بمرتبة واحدة	٥٠
٧	اشتراك الوجود	٥٨
٨	اتحاد مفهوم النقيض	٦٠
٩	تحقيق الإمكان	٦٧
١٠	انتفاء التناقض	٦٩
١١	الذهن	٧٢
١٢	الآنات	٧٦
١٣	الضد	٧٩
١٤	التاوق	٨١
١٥	شيئية المعدوم	٨٥
١٦	الحال	٨٩
١٧	الجوهر	١٠٠

الصفحة	المصطلح	ت
١٠٣	الوجود المطلق	١٨
١٠٣	التشكيك	١٩
١٠٤	البسيط	٢٠
١٠٨	المعقولات الثانية	٢١
١١٢	البرهان الإني	٢٢
١١٢	البرهان اللمي	٢٣
١١٣	حقيقية	٢٤
١١٧	مانعة الجمع	٢٥
١١٧	مانعة الخل	٢٦
١١٩	الواجب الذاتي	٢٧
١٢٣	الإمكان الخاص	٢٨
١٢٣	الإمكان الاستقالي	٢٩
١٢٦	الوجوب الثبوتي	٣٠
١٢٩	الإمكان المنفي	٣١
١٣٢	عروض الإمكان	٣٢
١٣٨	الإمكان الذاتي	٣٣
١٣٨	الإمكان لازم	٣٤
١٣٨	الاشتداد	٣٥
١٤٠	الإمكان الاستعدادي	٣٦
١٤٢	السبق بالعلية	٣٧

الصفحة	المصطلح	ت
١٤٣	السبق بالطبع	٣٨
١٤٣	السبق الزمان	٣٩
١٤٣	السبق بالرتبة	٤٠
١٤٣	السبق بالشرف	٤١
١٤٤	الحصر الاستقرائي	٤٢
١٤٧	القدم	٤٣
١٤٧	الحدوث	٤٤
١٦٥	المحمولات العقلية	٤٥
١٦٧	المعقول الأول	٤٦
١٧٦	الحمل بالتواطن	٤٧
١٧٦	الحمل الاشتقاق	٤٨
١٧٩	القسطة	٤٩
١٩٨	المؤثرية	٥٠
٢٠٨	القديم	٥١
٢٢٧	الماهية	٥٢
٢٣٠	الماهية المجردة	٥٣
٢٣٩	الماهية البسيطة	٥٤
٢٣٩	الماهية المركبة	٥٥
٢٣٩	المتضايقان	٥٦
٢٥١	الجنس	٥٧



ت	المصطلح	الصفحة
٥٨	الفصل	٢٥١
٥٩	الجنس العقلي	٢٥٧
٦٠	الجنس الطبيعي	٢٥٧
٦١	الجنس المنطقي	٢٥٧
٦٢	الفصل العقلي	٢٥٧
٦٣	الفصل الطبيعي	٢٥٧
٦٤	الفصل المنطقي	٢٥٧
٦٥	الجنس العالي	٢٥٩
٦٦	الجنس السافل	٢٥٩
٦٧	الجنس المتوسط	٢٥٩
٦٨	التشخيص	٢٦١
٦٩	التمييز	٢٦٧
٧٠	الوحدة	٢٧١
٧١	الوحدة العرضية	٢٧٦
٧٢	الوحدة الجنسية	٢٧٦
٧٣	الوحدة النوعية	٢٧٦
٧٤	الوحدة الفصلية	٢٧٦
٧٥	الاتحاد	٢٨٢
٧٦	المغالطة	٢٩٠
٧٧	المقابل	٢٩٠

ت	المصطلح	الصفحة
٧٨	تقابل الإيجاب والسلب	٢٩٢
٧٩	تقابل العدم والملكة	٢٩٢
٨٠	العدم المشهوري	٢٩٢
٨١	التضاد المشهوري	٢٩٢
٨٢	التعاكس	٢٩٢
٨٣	التناقض	٢٩٦
٨٤	القضية الشخصية	٣٠٠
٨٥	القضية المحصورة	٣٠٠
٨٦	القضية الموجهة	٣٠١
٨٧	الفلك	٣٠٣
٨٨	الاستقراء	٣٠٤
٨٩	العلة الفاعلية	٣٠٨
٩٠	العلة المادية	٣٠٨
٩١	العلة الصورية	٣٠٨
٩٢	العلة الغائية	٣٠٨
٩٣	بطلان الدور	٣٢٢
٩٤	بطلان التسلسل	٣٢٤
٩٥	برهان التطبيق	٣٢٨
٩٦	التصور الجزئي	٣٤٢
٩٧	الشوق	٣٤٢

ت	المصطلح	الصفحة
٩٨	المتاهي	٣٤٤
٩٩	العلل الباقية	٣٤٤
١٠٠	القوة الحيوانية	٣٥١
١٠١	القوة الشرقية	٣٥٤
١٠٢	الغايات الطبيعية	٣٥٦
١٠٣	الغايات الانفاقية	٣٥٦
١٠٤	العله المطلقة	٣٦١
١٠٥	العله العرضية	٣٦١
١٠٦	الممكن	٣٦٧
١٠٧	العرض	٣٦٧
١٠٨	الجوهر	٣٦٧
١٠٩	الجسم	٣٦٧
١١٠	الجوهر المفارق	٣٦٩
١١١	جنسية الجوهر	٣٧١
١١٢	جنسية العرض	٣٧١
١١٣	النضاد الحقيقي	٣٧٥
١١٤	وحدة المحل	٣٧٥
١١٥	وحدة الحال	٣٧٥
١١٦	تجزئـ الأجسام	٣٨٢
١١٧	المصادرة على المطلوب	٣٨٤

الصفحة	المصطلح	ت
٣٨٧	النقطة	١١٨
٣٨٧	تناهي الأجزاء	١١٩
٣٩٦	الهيولى	١٢٠
٤٠٣	وجودية المكان	١٢١
٤٠٦	السطح الباطن	١٢٢
٤٠٦	السطح الظاهر	١٢٣
٤٠٧	المكان	١٢٤
٤١٣	المقدر الزماني	١٢٥
٤١٣	المقدار المكاني	١٢٦
٤١٤	الجهة	١٢٧
٤١٨	الأجسام البسيطة	١٢٨
٤١٨	الأجسام البسيطة الفلكية	١٢٩
٤١٨	الأجسام البسيطة العنصرية	١٣٠
٤١٨	الفلك الأعظم	١٣١
٤١٨	الفلك الأطلس	١٣٢
٤١٨	فلك البروج	١٣٣
٤١٨	بساطة الأفلاك	١٣٤
٤١٨	الكيفيات الفعلية	١٣٥
٤٢١	العناصر البسيطة	١٣٦
٤٢١	الانقلاب	١٣٧

ت	المصطلح	الصفحة
١٣٨	طبيعة النار	٤٢٣
١٣٩	الإكسير	٤٢٥
١٤٠	الأسطقسات	٤٣٤
١٤١	أصول الكون	٤٣٤
١٤٢	العنصر	٤٣٤
١٤٣	الأمزجة	٤٣٨
١٤٤	الجواهر المجردة	٤٥٦
١٤٥	العقل	٤٥٦
١٤٦	المنع الذاتي	٤٦٣
١٤٧	المنع المجرد	٤٦٣
١٤٨	النفس	٤٦٩
١٤٩	وحدة النفوس البشرية	٤٨٢
١٥٠	النفس الناطقة	٤٨٦
١٥١	بطلان التناسخ	٤٨٩
١٥٢	القوى الغادية	٤٩٢
١٥٣	القوى النامية	٤٩٢
١٥٤	القوى المولدة	٤٩٥
١٥٥	القوى المصورة	٤٩٥
١٥٦	القوى الجاذبة	٤٩٥
١٥٧	القوى الماسكة	٤٩٦

الصفحة	المصطلح	ت
٤٩٦	القرئ الهامزة	١٥٨
٤٩٧	القرئ الدافعة	١٥٩
٤٩٩	اللمس	١٦٠
٥٠٠	الذوق	١٦١
٥٠٠	الشم	١٦٢
٥٠٠	السمع	١٦٣
٥٠٠	البصر	١٦٤
٥٠٤	بِنطَامِيَا	١٦٥
٥٠٦	المبرسم	١٦٦
٥٠٦	الخيال	١٦٧
٥٠٦	الوهم	١٦٨
٥٠٧	الحافظة	١٦٩
٥٠٧	المتخيلة	١٧٠
٨/٢	مقولة الكم	١٧١
١١/٢	الكم الذاتي	١٧٢
١١/٢	الكم العرضي	١٧٣
١١/٢	الكم المتصل	١٧٤
١١/٢	الكم المنفصل	١٧٥
١٥/٢	الجسم التعليمي	١٧٦
١٦/٢	الحكمية النظرية	١٧٧

ت	المصطلح	الصفحة
١٧٨	الحكمة الطبيعية	١٦/٢
١٧٩	الحكمة الرياضية	١٦/٢
١٨٠	الحكمة الإلهية	١٦/٢
١٨١	مقولة الكيف	٢٣/٢
١٨٢	الحرارة الغريزية	٢٨/٢
١٨٣	الحرارة الفائضة	٢٨/٢
١٨٤	الثقل	٣٢/٢
١٨٥	الخفة	٣٢/٢
١٨٦	الثقل المطلق	٣٢/٢
١٨٧	الثقل الإضافي	٣٢/٢
١٨٨	الخفة المطلقة	٣٢/٢
١٨٩	الخفة الإضافي	٣٣/٢
١٩٠	الميل	٣٤/٢
١٩١	الميل الطبيعي	٣٤/٢
١٩٢	الميل القسري	٣٤/٢
١٩٣	الميل النفساني	٣٤/٢
١٩٤	الحضض	٥٦/٢
١٩٥	العلم	٥٩/٢
١٩٦	التصور	٥٩/٢
١٩٧	التصديق	٥٩/٢

ت	المصطلح	الصفحة
١٩٨	التصور الضروري	٦٠ / ٢
١٩٩	التصور الكسبي	٦٠ / ٢
٢٠٠	التصديق الضروري	٦٠ / ٢
٢٠١	التصديق الكسبي	٦٠ / ٢
٢٠٢	بديهيات	٧١ / ٢
٢٠٣	مشاهدات	٧١ / ٢
٢٠٤	مجربات	٧١ / ٢
٢٠٥	حدسيات	٧١ / ٢
٢٠٦	متواترات	٧٢ / ٢
٢٠٧	قضايا قياساتها معها	٧٢ / ٢
٢٠٨	الإدراك	٧٥ / ٢
٢٠٩	الإحساس	٧٦ / ٢
٢١٠	التخيل	٧٦ / ٢
٢١١	التوهم	٧٦ / ٢
٢١٢	التعقل	٧٦ / ٢
٢١٣	العلم الإجمالي	٧٨ / ٢
٢١٤	العلم التفصيلي	٧٨ / ٢
٢١٥	الاعتقاد	٨١ / ٢
٢١٦	النسيان	٨١ / ٢
٢١٧	الشك	٨٢ / ٢



ت	المصطلح	الصفحة
٢١٨	الشهر	٨٢ / ٢
٢١٩	الجهل	٨٣ / ٢
٢٢٠	الظن	٨٣ / ٢
٢٢١	النظر	٨٤ / ٢
٢٢٢	الترتيب	٨٤ / ٢
٢٢٣	مادة النظر	٨٤ / ٢
٢٢٤	صورة النظر	٨٤ / ٢
٢٢٥	القياس	٩٨ / ٢
٢٢٦	القياس الاقتراني	٩٨ / ٢
٢٢٧	القياس الامثنائي	٩٨ / ٢
٢٢٨	الاستقراء	٩٨ / ٢
٢٢٩	التمثيل	٩٨ / ٢
٢٣٠	البرهان	١٠١ / ٢
٢٣١	الجدل	١٠١ / ٢
٢٣٢	الخطابة	١٠٢ / ٢
٢٣٣	الشعر	١٠٢ / ٢
٢٣٤	المغالطة	١٠٢ / ٢
٢٣٥	الشغب	١٠٢ / ٢
٢٣٦	القياس الامثنائي المتصل	١٠٤ / ٢
٢٣٧	القياس الامثنائي المنفصل	١٠٤ / ٢

ت	المصطلح	الصفحة
٢٣٨	استثناء النقيض	١٠٤/٢
٢٣٩	التجرّد	١٠٧/٢
٢٤٠	القدرة	١١٢/٢
٢٤١	المزاج	١١٤/٢
٢٤٢	العجز	١١٨/٢
٢٤٣	الألم	١٢١/٢
٢٤٤	اللذة	١٢١/٢
٢٤٥	الإرادة	١٢٦/٢
٢٤٦	الكراهة	١٢٦/٢
٢٤٧	الصحة	١٣٠/٢
٢٤٨	المرض	١٣٠/٢
٢٤٩	الفرح	١٣٠/٢
٢٥٠	الغم	١٣٠/٢
٢٥١	الغضب	١٣٠/٢
٢٥٢	الحزن	١٣٠/٢
٢٥٣	الهم	١٣٠/٢
٢٥٤	الخيال	١٣٠/٢
٢٥٥	الحقد	١٣٠/٢
٢٥٦	الاستقامة	١٣١/٢
٢٥٧	الانحناء	١٣١/٢

ت	المصطلح	الصفحة
٢٥٨	التعير	١٣١/٢
٢٥٩	التقيب	١٣١/٢
٢٦٠	مقولة الأين	١٤٢/٢
٢٦١	الحركة	١٤٢/٢
٢٦٢	السكون	١٤٢/٢
٢٦٣	الاجتماع	١٤٢/٢
٢٦٤	الافتراق	١٤٢/٢
٢٦٥	السكون الطبيعي	١٧٩/٢
٢٦٦	السكون القسري	١٧٩/٢
٢٦٧	مقولة متى	١٨٤/٢
٢٦٨	مقولة الوضع	١٨٨/٢
٢٦٩	مقولة الملك	١٩٠/٢
٢٧٠	مقولة أن يفعل	١٩١/٢
٢٧١	مقولة أن يتفعل	١٩١/٢
٢٧٢	المثل	٢٢٣/٢
٢٧٣	التركيب	٢٢٣/٢
٢٧٤	التحيز	٢٢٤/٢
٢٧٥	الحلول	٢٢٤/٢
٢٧٦	الاتحاد	٢٢٤/٢
٢٧٧	الحدود	٢٣٥/٢

ت	المصطلح	الصفحة
٢٧٨	الملك	٢٣٦ / ٢
٢٧٩	الحيّة	٢٣٦ / ٢
٢٨٠	الحكمة	٢٣٧ / ٢
٢٨١	التجبر	٢٣٧ / ٢
٢٨٢	القهر	٢٣٧ / ٢
٢٨٣	القيوميّة	٢٣٧ / ٢
٢٨٤	الجبر	٢٤٣ / ٢
٢٨٥	القضاء	٢٥٩ / ٢
٢٨٦	القدر	٢٥٩ / ٢
٢٨٧	الإهلاك	٢٦٢ / ٢
٢٨٨	الإضلال	٢٦٢ / ٢
٢٨٩	التكليف	٢٦٥ / ٢
٢٩٠	حسن التكليف	٢٦٨ / ٢
٢٩١	اللطف	٢٧٦ / ٢
٢٩٢	التبقيّة	٢٨٩ / ٢
٢٩٣	الرزق	٢٩٤ / ٢
٢٩٤	العصّة	٣٠٣ / ٢
٢٩٥	النسخ	٣٢٠ / ٢
٢٩٦	المعاد	٤٠١ / ٢
٢٩٧	الوعد	٤٠١ / ٢

ت	المصطلح	الصفحة
٢٩٨	الوعيد	٤٠١/٢
٢٩٩	الفناء	٤٠٧/٢
٣٠٠	انخراق الأفلاك	٤١٢/٢
٣٠١	البعث	٤١٣/٢
٣٠٢	الثواب	٤١٤/٢
٣٠٣	العقاب	٤١٤/٢
٣٠٤	الاستحقاق	٤١٧/٢
٣٠٥	الشفاعة	٤٢٨/٢
٣٠٦	التوبة	٤٣١/٢
٣٠٧	الميزان	٤٤١/٢
٣٠٨	المصراط	٤٤١/٢
٣٠٩	الحساب	٤٤١/٢
٣١٠	الجنة	٤٤٣/٢
٣١١	النار	٤٤٣/٢
٣١٢	الإيمان	٤٤٧/٢
٣١٣	الكفر	٤٤٩/٢
٣١٤	الفسق	٤٤٩/٢
٣١٥	النفاق	٤٤٩/٢
٣١٦	الأمر بالمعروف	٤٥١/٢
٣١٧	النهي عن المنكر	٤٥١/٢



## فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر (راجعته ووجد منهج التعليق والإخراج)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٣ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق

- عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤ - إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، دار المعرفة - بيروت، د. ط، د. ت.
- ٥ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه: الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصيّري الحنفي (المتوفى: ٤٣٦هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦ - إخبار العلماء بأخبار الحكماء: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٧ - الأربعين في أصول الدين: محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين للرازي (ت ٦٠٦هـ)، تقديم وتحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية - مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- ٨ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري أبو العباس شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.
- ٩ - أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري

جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠ - الأساس في السنة وفقهها - العقائد الإسلامية: سعيد حوى (المتوفى: ١٤٠٩هـ)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٢ - الإشارات والتنبيهات: أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن المعروف بابن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ط.

١٣ - الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء: مغطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي أبو عبد الله علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد نظام الدين الفتيح، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٤ - الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل



أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥ - أصول الدين: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، حققه وعلق عليه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٦ - الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة، أيار - مايو، ٢٠٠٢م.

١٧ - الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨ - الاقتصاد في الاعتقاد: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٩ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن مأكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٠ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١ - الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، المحقق: حمد بن محمد الجاسر، دار الإمامة للبحث والترجمة والنشر، د- ط، د- ت.

٢٢ - إنباء الأمراء بأنباء الوزراء: شمس الدين محمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالح الحنفي (المتوفى: ٩٥٣هـ)، المحقق: مهنا حمد المهنا، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٣ - الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف - الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٤ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، عن

بتصحیحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين رئيس  
أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث  
العربي - بيروت، لبنان، د - ط، د - ت.

٢٥ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد،  
المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره:  
تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي  
القادري (ت بعد ١١٣٨هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن  
عابدين، دار الكتاب الإسلامي - بيروت، د - ط، د - ت.

٢٦ - بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي  
الفقيه الحنفي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار  
الفكر - بيروت، د - ط، د - ت.

٢٧ - تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان  
الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت،  
الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن  
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد  
(المتوفى: ٥٩٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر،  
الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٩ - البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي  
البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد

المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،  
الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٣٠ - البرهان: إسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخ الكلنبوي، ويليهِ  
حاشية المحقق عبد الله البنجيوني، وحاشية المدقق المشهور  
بابن القره داغي، مطبعة فرج الله الكردي ببوستان الأزهر- مصر،  
ويطلب أيضاً من العراق من الفاضل ملا عبد الرحيم بجامع همزه  
أغا بسليمانبي.

٣١ - بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية في سيرة  
أحمدية: محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد  
الخادمي الحنفي (المتوفى: ١١٥٦ هـ)، مطبعة الحلبي، د. ط،  
١٣٤٨ هـ.

٣٢ - بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي  
جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠ هـ)،  
المحقق: د. سهيل زكار، دار الفكر- بيروت، د. ط، د. ت.

٣٣ - البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي  
أبو عثمان الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥ هـ)، تحقيق: المحامي  
فوزي عطوي، دار صعب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.

٣٤ - تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق  
الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى:

١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ط،  
د. ت.

٣٥ - تاريخ ابن الوردي: عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي  
الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي  
(المتوفى: ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، الطبعة:  
الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٦ - تاريخ ابن يونس المصري: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس  
الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية،  
بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٧ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو  
عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى:  
٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب  
الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٣٨ - تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن  
أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن  
شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الدار  
السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٩ - تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي  
(المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد،  
مطبعة السعادة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٤٠ - تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري):  
محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر  
الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد  
القرطبي، المتوفى: (٣٦٩هـ)، دار التراث - بيروت، الطبعة:  
الثانية - ١٣٨٧هـ.

٤١ - تاريخ الفكر الديني الجاهلي: محمد إبراهيم الفيومي (المتوفى):  
١٤٢٧هـ)، دار الفكر العربي، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.  
٤٢ - تاريخ الفكر الفلسفي (أرسطو والمدارس المتأخرة): د. محمد  
علي أبو ريان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة،  
١٩٨٠م.

٤٣ - التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة  
البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة:  
محمد عبد المعيد خان، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر  
آباد - الدكن، د.ت.

٤٤ - تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي  
الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار  
عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى،  
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٤٥ - تاريخ بغداد وذيوله: أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الديبشي

(٦٣٧هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب

الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٤٦ - تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف

يابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة

المعروني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ -

١٩٩٥م.

٤٧ - تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا):

أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي،

تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار

الآفاق الجديدة - بيروت، لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م.

٤٨ - التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم: محمد بن أحمد بن محمد،

أبو عبد الله المقدمي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: محمد بن

إبراهيم اللحيان، دار الكتاب والسنة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ

- ١٩٩٤م.

٤٩ - تبصرة الأدلة في أصول الدين: أبو المعين ميمون النسفي الحنفي

(ت ٥٠٨هـ)، تحقيق وتعليق: أ.د. محمد الأنور حامد عيسى،

المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٥٠ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أبو الفضل أحمد بن علي بن

محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق:

محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، د. ط، د. ت.

٥١ - التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٢ - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٥٣ - التعبير في المعجم الكبير: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٤ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، د. ط، د. ت.

٥٥ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (المتوفى:



٧٧٤هـ)، المحقق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكيسي، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٦ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٧ - تسديد القواعد في شرح تجريد القواعد المشهور بـ(الشرح القديم): شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: د. خالد بن حماد العدواني، دار الضياء للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.

٥٨ - التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٩ - التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٠ - تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير

الأزدي البلخي (المتوفى: ١٥٠ هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٦١ - تهافت الفلاسفة: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)، المحقق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة: السادسة، د. ت.

٦٢ - معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠ هـ)، المحقق: حقه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٣ - تفسير التستري: أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رافع التستري (المتوفى: ٢٨٣ هـ)، جمعها: أبو بكر محمد البلدي، المحقق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٦٤ - تفسير الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشدي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٥ - تفسير القرآن العظيم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن

إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم  
(المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار  
مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة،  
١٤١٩هـ.

٦٦ - التفسير القرآني واللغة الصوفية في فلسفة ابن سينا: د. حسن  
عاصي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة  
الأولى، ١٩٨٣م.

٦٧ - لطائف الإشارات (تفسير القشيري): عبد الكريم بن هوازن بن  
عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم  
البيسوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، الطبعة: الثالثة،  
د. ت.

٦٨ - تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ  
العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري  
الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين  
مهدي، دار طوق النجاة - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ  
- ٢٠٠١م.

٦٩ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل  
أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:  
٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة  
قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- ٧٠ - تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: الخواجة نصير الدين محمد بن محمد الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، دار الأضواء - بيروت، لبنان، د. ط، ١٤٠٥هـ.
- ٧١ - التمهيد: محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلائي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: رتشرد يوسف مكارثي، جامعة الحكمة - بغداد، المكتبة الشرقية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.
- ٧٢ - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلْطِي العسقلاني (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر، د. ط، د. ت.
- ٧٣ - تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ٧٤ - تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٧٥ - التوحيد: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية - الإسكندرية، د. ط، د. ت.

٧٦ - توضيح المراد (تعليقة على شرح تجريد الاعتقاد للشيخ الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر): هاشم الحسيني الطهراني، طهران - إيران، ١٣٨٧هـ.

٧٧ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٧٨ - التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٧٩ - جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، التتمة: تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٣٩٢هـ.

٨٠ - جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق:

أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرمال، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨١ - جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٢ - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، المحقق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٨٣ - الجديد في الحكمة: سعيد بن منصور بن كمونة (ت ٦٨٣هـ)، تحقيق: حميد مرعي الكبيسي، مطبعة جامعة بغداد - بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٨٤ - المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: الدكتور جواد علي (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، دار الساقى، الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٥ - جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي

(المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم  
للملأين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٨٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة  
الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر - بيروت، د.  
ط، د - ت.

٨٧ - حاشية الدسوقي على أم البراهين: الشيخ محمد بن أحمد بن  
عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، ضبط وتحقيق: عبد  
اللطيف حسن عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية -  
بيروت، ٢٠٢٠م.

٨٨ - حاشية على شرح المقولات للعلامة أحمد السجاعي: الشيخ  
حسن بن محمد بن محمود العطار (ت: ١٢٥٠هـ)، الطبعة  
الأولى، المطبعة الأزهرية - مصر، ١٣١٣هـ.

٨٩ - حاشية ملا عبد الله على التهذيب للفتازاني في المنطق، وعليه  
حاشية مصطفى الحسيني الدشتي، الطبعة الخامسة، إيران.

٩٠ - حكمة الإشراق: لشيخ الإشراق شهاب الدين السهروردي  
(ت ٥٨٧هـ)، وعليه شرح قطب الدين الشيرازي، تعليق صدر  
الدين محمد الشيرازي، دار الروافد، د - ت.

٩١ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن  
أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى:

٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م،  
ثم صورتها عدة دور منها دار الكتاب العربي - بيروت، دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية - بيروت  
(طبعة ١٤٠٩هـ، بدون تحقيق).

٩٢ - الداعي إلى الإسلام: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن  
محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: سيد حين  
باغجوان، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط،  
د. ت.

٩٣ - دَرْجُ الدَّرَرِ فِي تَفْسِيرِ الْآيِ وَالسُّورِ: أبو بكر عبد القاهر بن عبد  
الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى:  
٤٧١هـ)، دراسة وتحقيق: (الفاطحة والبقرة) وليد بن أحمد بن  
صالح الحُسين، (وشاركة في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف  
القيسي، مجلة المحكمة - بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ -  
٢٠٠٨م.

٩٤ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن  
علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،  
المحقق: مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف  
العثمانية - حيدر آباد، الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٩٥ - دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): القاضي  
عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)،



عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٦ - ديوان الإسلام: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ)، المحقق: سيد كمروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٩٧ - رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩٨ - رسالة الحدود (ضمن كتاب المصطلح الفلسفي عند العرب): أبو علي الحسين بن عبد الله ابن سينا، تحقيق: د. عبد الأمير الأعسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.

٩٩ - الرسالة القشيرية: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف - القاهرة، د. ط، د. ت.

١٠٠ - الرسائل الحكمية: العلامة الشيخ محمد حسين مخلوف العدوي، الطبعة الأولى، مطبعة الجمالية - مصر، ١٣٣٤هـ.

١٠١ - سبل السلام: محمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني

(المتوفى: ١١٨٢هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الرابعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

١٠٢ - سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون: الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري، المحقق: محمد أبو إبراهيم، دار الفكر العربي، مطبعة المدني، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

١٠٣ - سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ (كاتب جلبي) (المتوفى ١٠٦٧هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠م.

١٠٤ - سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٠٥ - سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، د. ت.

١٠٦ - سنن الترمذي (الجامع الكبير): محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)،

المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت،  
١٩٩٨ م.

١٠٧ - سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن  
مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:  
٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن  
عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة  
الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠٨ - السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي: أبو بكر أحمد بن  
الحسين بن علي البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، مؤلف الجواهر  
النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني،  
مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد،  
الطبعة: الأولى، ١٣٤٤هـ.

١٠٩ - السنن الكبرى أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي  
الخراساني النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه:  
حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم  
له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت،  
الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.

١١٠ - سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن  
عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الحديث -  
القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

- ١١١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١١٢ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١١٣ - شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا: أبو محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ط.
- ١١٤ - شرح تجريد الاعتقاد، طبع بهامش الجزء الثاني من شرح المواقف: القوشجي علاء الدين علي بن محمد (ت ٨٧٩هـ) دار الطباعة العامة - تركيا، د. ط، د. ت.
- ١١٥ - شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي (المتوفى: ١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١١٦ - الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف): شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

(المتوفى: ٦٨٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١١٧ - شرح المقاصد في علم الكلام: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩١ هـ)، دار المعارف النعمانية - باكستان، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١١٨ - شرح المقصد في أصول الدين: لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرني (ت ٧٨٦ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الله محمد إسماعيل، دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع - مصر، الطبعة الأولى ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م.

١١٩ - شرح المقولات المسمى الجواهر المنتظمت: أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي (ت ١١٩٧ هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة الأزهرية - مصر، ١٣١٣ هـ.

١٢٠ - شرح أم البراهين في العقائد: محمد بن يوسف بن الحسين التلمساني السنوسي (ت ٨٩٥ هـ)، ضبط وتحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٢٠ م.

١٢١ - شرح جوهرة التوحيد (إتحاف المريد): عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي (ت ١٠٧٨ هـ)، ومعه النظام الفريد بتحقيق جوهرة

التوحيد، للعلامة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الدقاق - سورية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

١٢٢ - شرح هداية الحكمة: قاضي مير حسين بن معين الدين الحسيني المييزي، دار سعادت - تركيا، ١٣٢٥هـ.

١٢٣ - الشريعة: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٢٤ - الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

١٢٥ - الشفاء: أبو علي الحسين بن عبد الله المعروف بابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، بإشراف: د. إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر.

١٢٦ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٧ - الصحائف الإلهية: شمس الدين السمرقندي الماتريدي الحنفي

(ت ٦٩٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية - بيروت،  
الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٢٨ - صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): محمد بن  
إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق وتعليق: د.  
مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة،  
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٩ - صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل  
إلى رسول الله ﷺ): أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري  
النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار  
الجيل - بيروت، الطبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في  
إستانبول سنة (١٣٣٤هـ).

١٣٠ - الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة:  
أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري،  
شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)،  
المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي - كامل محمد الخراط،  
مؤسسة الرسالة - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣١ - طبقات الأطباء والحكماء: أبو داود بن حسان المعروف بابن  
جلجل الأندلسي (ت ٣٧٧هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة  
الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٢ - طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي

الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)،  
المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت،  
الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٣٣ - طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين  
السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي  
د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع،  
الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٣٤ - طبقات الشافعيين: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي  
البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد  
عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية،  
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣٥ - طبقات الفقهاء: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى:  
٤٧٦هـ)، هذبة: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)،  
المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان،  
الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.

١٣٦ - الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي  
بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى:  
٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية -  
بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.



١٣٧ - طبقات المعتزلة: ابن المرتضى بن يحيى (ت ٨٤٠هـ) تحقيق: سوسته ديفلد، دار الحياة - بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

١٣٨ - طبقات المفسرين العشرين: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٣٩ - طبقات خليفة بن خياط: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣هـ)، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق ٣هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤٠ - العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ابن الملحن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهرى - سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٤١ - عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام ﷺ: ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٢ - العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم

الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي  
المعزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط.

١٤٣ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء: أحمد بن القاسم بن خليفة بن  
يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة (المتوفى:  
٦٦٨هـ)، المحقق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت،  
د. ط، د. ت.

١٤٤ - غاية المرام في علم الكلام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي  
علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: ٦٣١هـ)،  
المحقق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية - القاهرة، د. ط، د. ت.

١٤٥ - الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: شمس الدين أبو الخير  
محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد  
السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم  
إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٤٦ - غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب: شمس الدين، أبو العون  
محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)،  
مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤٧ - غريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري  
(المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني  
- بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٤٨ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٤٩ - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.

١٥٠ - الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة، د. ط، د. ت.

١٥١ - فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥٢ - الفقه الإسلامي وأدلته: أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة، دار الفكر - سورية، دمشق، الطبعة: الرابعة المنقحة

المعدّلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).

١٥٣ - فلاسفة يونانيون (العصر الأول): د. جعفر آل ياسين، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٩٧١ م.

١٥٤ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

١٥٥ - القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٥٦ - قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي (ت: ٩٤٧ هـ)، عني به: بوجمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٥٧ - القول السديد في شرح التجريد: محمد بن مهدي الحسيني الشيرازي، دار الإيمان للطباعة والنشر - إيران، الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

١٥٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، ١٣٥١هـ.

١٥٩ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.

١٦٠ - كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: الحسن بن يوسف بن علي بن محمد ابن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ)، مكتبة المحمدي - قم، د. ط، ١٣١٠هـ.

١٦١ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦٢ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)،

المحقق: بكري حياني - صفوة السقاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٦٣ - لباب الآداب: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٦٤ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

١٦٥ - لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

١٦٦ - لوايع الأسرار شرح مطالع الأنوار: الإمام قطب الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد الرازي، مطبعة الحاج محرم أفندي - تركيا، ١٣٠٣هـ.

١٦٧ - المباحث المشرقية: الإمام قطب الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الرازي، انتشارات بيدار، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ.

١٦٨ - المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: د. حسن محمود الشافعي، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٦٩ - المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التريفة الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، ١٤١٩هـ.

١٧٠ - مجمع الآداب في معجم الألقاب: كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (المتوفى: ٧٢٣هـ)، المحقق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٧١ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين: الإمام قطب الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.

١٧٢ - المختصر في أخبار البشر: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهن شاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى، د.ت.

١٧٣ - المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص: محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٧٤ - المدخل إلى الفلسفة: أرفلد كولبه، المترجم المحقق: د. أبو العلا عفيفي، عالم الأدب للترجمة والنشر - مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

١٧٥ - مدلولات المقولات: العلامة محمد ماضي الرخاوي، اعتنى به: د. هاني علي الرضا حسين، دار الإحسان للنشر والتوزيع - مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

١٧٦ - مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٧٧ - المسامرة في شرح المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة: كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، ومعه حاشية على المسامرة، لزين الدين القاسم بن قطلوبغا المصري (٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٧٨ - المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٧٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن



حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق:  
أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى،  
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٨٠ - مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

١٨١ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، د. ط، د. ت.

١٨٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، د. ط، د. ت.

١٨٣ - مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار: شمس الدين محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩هـ)، المطبعة الخيرية - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ.

١٨٤ - معالم أصول الدين: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري

(المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - لبنان، د. ط، د. ت.

١٨٥ - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٨٦ - المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، د. ط، د. ت.

١٨٧ - معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

١٨٨ - المعجم الفلسفي: د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني - بيروت، د. ط، ١٩٨٢م.

١٨٩ - معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس - بمصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

١٩٠ - معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر):

عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٩١ - معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ط، د. ت.

١٩٢ - المعجم: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٩٣ - معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبي، دار التفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٩٤ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.

١٩٥ - معجم متن اللغة: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة - بيروت، د. ط، ١٣٧٧ - ١٩٦٠م.

١٩٦ - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسم: عبد الرحمن بن

أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق:  
أ. د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، مصر، الطبعة:  
الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٩٧ - معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى  
الخُسْرُو جُردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،  
المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية  
(كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي  
(حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة:  
الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٩٨ - المعونة على مذهب عالم المدينة (الإمام مالك بن أنس): أبو  
محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي  
(المتوفى: ٤٢٢هـ)، المحقق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية،  
مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، أصل الكتاب رسالة دكتوراه  
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، د. ط، د. ت.

١٩٩ - المغرب في ترتيب المغرب: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد  
السيد بن علي بن المطرز، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد  
مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٢٠٠ - المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي أبو الحسن عبد  
الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (٤٢٥هـ)، تحقيق: مجموعة من

الأساتذة، بمراجعة: د. إبراهيم مذكور، الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٢٠١ - المغني: القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (٤٢٥هـ)، تحقيق: د. بيومي مذكور، إشراف: د. طه حسين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د. ط، د. ت.

٢٠٢ - مغني الطلاب شرح إيساغوجي ومعه سيف الغلاب: محمود بن حافظ حسن المغنيسي (ت ١٢٢٢هـ)، وسيف الغلاب للحاج محمد فوزي بن أحمد، تحقيق: أبو جعفر الظاهري، دار نور الصباح - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

٢٠٣ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٠٤ - مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، د. ت.

٢٠٥ - مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.

٢٠٦ - المفصل شرح المحصل: علي بن عمر بن علي الكاتب  
القزويني، مكتبة كوبريلي - تركيا، برقم: ٨٣٢، وله صورة في معهد  
المخطوطات العربية، برقم: ٢٥٥ فلسفة.

٢٠٧ - مفيد العلوم ومبيد الهموم: ينسب لأبي بكر الخوارزمي  
محمد بن العباس (المتوفى: ٣٨٣هـ)، الناشر: المكتبة العصرية،  
بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٠٨ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: علي بن إسماعيل  
الأشعري أبو الحسن، تحقيق: هلموت ريتز، دار إحياء التراث  
العربي - بيروت، الطبعة الثالثة.

٢٠٩ - المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: أبو الحسن نور  
الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)،  
تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،  
د.ت.

٢١٠ - الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد  
الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاي، دار  
المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢١١ - منازل الأئمة الأربعة: يحيى بن إبراهيم السلماسي، المحقق:  
محمود بن عبد الرحمن قدح، الجامعة الإسلامية - المدينة  
المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- ٢١٢ - المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: تقي الدين، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفي، الحنبلي (المتوفى: ٦٤١هـ)، المحقق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤هـ.
- ٢١٣ - المنتخب من معجم شيوخ السمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١٤ - المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محب الدين الخطيب، د. ط، د. ت.
- ٢١٥ - المنطق التوجيهي: د. أبو العلا عفيفي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ط، ١٩٣٨م.
- ٢١٦ - المنطق الصوري والرياضي: د. عبد الرحمن بدري، الطبعة الثالثة - الكويت، ١٩٧٨م.
- ٢١٧ - المواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، د. ط، د. ت، ١٩٩٧م.

٢١٨ - الموسوعة الفقهية الكويتية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية  
- الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الطبعة الثانية، دار  
السلاسل - الكويت، الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر،  
الطبعة الثانية، طبع الوزارة.

٢١٩ - الموسوعة الفلسفية العربية: بإشراف: د. معن زيادة، معهد  
الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦ م، المجلد الأول،  
الاصطلاحات والمفاهيم.

٢٢٠ - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة:  
الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة:  
د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر  
والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

٢٢١ - الموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والمذاهب والأحزاب  
المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط  
ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة  
والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠ هـ.

٢٢٢ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو  
الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني  
(المتوفى: ٨٥٢ هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي،  
مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٢٢٣ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن



عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٤ - نزهة الألباب في الألقاب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٢٥ - نكت الهميان في نكت العميان: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٢٦ - نهاية الإقدام: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: إلفرد جيوم، مكتبة المتنبى - القاهرة، د. ت.

٢٢٧ - نهاية المرام: جمال الدين الحسن بن يوسف الحلبي ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: فاضل عرفان، مؤسسة الإمام الصادق - إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢٨ - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، د. ط، د. ت.

- ٢٢٩ - الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله  
الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركبي  
مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٣٠ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين  
أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي  
الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار  
صادر - بيروت، ١٩٠٠ - ١٩٩٤م.

\*\*\*

## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
[الفصلُ الحَامِسُ: فِي الْأَعْرَاضِ]	٥
[فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْكَمِّ]	٨
[فَصْلٌ فِي خَوَاصِّ الْكَمِّ]	٩
[فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الْكَمِّ]	١١
[فَصْلٌ فِي خَوَاصِّ الْكَمِّ الْمُتَفَصِّلِ]	١٣
[فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ الْقَارِ]	١٥
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْأَطْرَافَ لَيْسَتْ أَعْدَاءً]	١٩
[فَصْلٌ فِي الْكَمِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْرُوضُ التَّنَهِي]	٢٢
[فَصْلٌ فِي مَقُولَةِ الْكِيفِ وَأَفْسَاوِهِ]	٢٣
[فَصْلٌ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبَرُودَةِ]	٢٧
[فَصْلٌ فِي الرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ]	٣٠
[فَصْلٌ فِي الثَّقَلِ وَالْخِفَةِ]	٣٢
[فَصْلٌ فِي ذِكْرِ الْمَيْلِ وَأَحْوَالِهِ]	٣٤
[فَصْلٌ فِي ثُبُوتِ الْمَيْلِ لِكُلِّ جَنَسٍ]	٣٧
[فَصْلٌ فِي أَفْسَامِ الْمَيْلِ]	٣٩
[فَصْلٌ فِي أَوَائِلِ الْمُبْصَرَاتِ]	٤١
[فَصْلٌ فِي تَوَقُّفِ اللَّوْنِ عَلَى الضَّوءِ]	٤٣
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الضَّوءَ وَاللَّوْنَ مُتَغَايِرَانِ]	٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
[فَصْلٌ فِي الْمُسُوعَاتِ].....	٤٩
[فَصْلٌ فِي الْمَطْعُومَاتِ وَالْمَشُومَاتِ وَالْاِسْتِعْدَادَاتِ الْمُتَوَسِّطَةِ].....	٥٥
[فَصْلٌ فِي الْكَيْفِيَّاتِ الْفُسَانِيَّةِ].....	٥٧
[فَصْلٌ فِي انْقِسَامِ الْعِلْمِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَتَصْدِيقٍ].....	٥٩
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْاِنْطِبَاعِ].....	٦١
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعَالِمَ لَا يَتَجَدَّدُ بِالْمَعْلُومِ].....	٦٣
[فَصْلٌ فِي أَنَّ تَعَدُّدَ الْمَعْلُومِ يَسْتَعْدِي تَعَدُّدَ الْعِلْمِ بِهِ].....	٦٤
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ عَرَضٌ].....	٦٧
[فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الضَّرُورِيِّ].....	٧١
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ لِلْمَعْلُومِ].....	٧٤
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْاِسْتِعْدَادِ].....	٧٥
[فَصْلٌ فِي مَرَاتِبِ الْعِلْمِ].....	٧٨
[فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِلْمِ بِذِي السَّبَبِ].....	٧٩
[فَصْلٌ فِي الْاِغْتِقَادِ وَالسَّهْوِ وَالشَّكِّ وَغَيْرِهِمْ].....	٨١
[فَصْلٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ الْكُنْهِيَّ يَحْضُلُ بِالنَّظَرِ].....	٨٤
[فَصْلٌ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ].....	٨٦
[فَصْلٌ فِي أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْمُعَلِّمِ].....	٨٨
[فَصْلٌ فِي وُجُوبِ النَّظَرِ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى].....	٩١
[فَصْلٌ فِي مَبْنَحِ الدَّلِيلِ].....	٩٥
[فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الدَّلِيلِ].....	٩٨
[فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْقِيَاسِ].....	١٠١

الموضوع	رقم الصفحة
[فَضْلٌ فِي الْقِيَاسِ الْاِسْتِثْنَائِيِّ الْمُتَّصِلِ]	١٠٤
[فَضْلٌ فِي التَّعَقُّلِ]	١٠٧
[فَضْلٌ فِي قُدْرَةِ الْجِسْمِ]	١١٢
[فَضْلٌ فِي أَقْسَامِ الصِّفَةِ الْمُؤَثَّرَةِ]	١١٣
[فَضْلٌ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ تُفَارِقُ الطَّبِيعَةَ وَالْجَزَاجَ]	١١٤
[فَضْلٌ فِي عَدَمِ جَوَازِ تَعَدُّ الْمَقْدُورِ]	١١٨
[فَضْلٌ فِي الْأَكْمِ وَاللَّذَّةِ]	١٢١
[فَضْلٌ فِي الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ]	١٢٦
[فَضْلٌ فِي الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ]	١٢٨
[فَضْلٌ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَالْفَرْحِ وَغَيْرِهِمْ]	١٣٠
[فَضْلٌ فِي الْكَيْفِيَّاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْكَمِّيَّاتِ]	١٣٢
[فَضْلٌ فِي الْحِطِّ الْمُسْتَوْجِبِ]	١٣٣
[فَضْلٌ فِي مَقُولَةِ الْمُضَافِ]	١٣٥
[فَضْلٌ فِي الْإِصَافَةِ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ]	١٣٧
[فَضْلٌ فِي الْمُضَافِ الْمَشْهُورِيِّ]	١٤٠
[فَضْلٌ فِي مَقُولَةِ الْآمِنِ]	١٤٢
[فَضْلٌ فِي أَنَّ وُجُودَ الْحَرَكَةِ صَرُورِيٌّ]	١٤٨
[فَضْلٌ فِي التَّوَقُّفِ عَلَى الْمُتَقَابِلَيْنِ]	١٥٣
[فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ الْعِلَّتَيْنِ]	١٥٦
[فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ]	١٥٨
[فَضْلٌ فِي وَقُوعِ الْحَرَكَةِ فِي الْكَمِّ]	١٦١

الموضوع	رقم الصفحة
[فَضْلٌ فِي وُقُوعِ الْحَرَكَةِ فِي الْكَثِيفِ].....	١٦٤
[فَضْلٌ فِي غُرُوضِ الْوَحْدَةِ وَالتَّعَدُّدِ لِلْحَرَكَةِ].....	١٦٧
[فَضْلٌ فِي انْقِسَامِ الْحَرَكَةِ إِلَى السَّرِيعَةِ وَالْبَاطِيَةِ].....	١٧٠
[فَضْلٌ فِي أَنَّ كُلَّ حَرَكَتَيْنِ مُسْتَقِيمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ سُكُونٌ].....	١٧٢
[فَضْلٌ فِي حَقِيقَةِ السُّكُونِ].....	١٧٥
[فَضْلٌ فِي الْكُونِ].....	١٧٩
[فَضْلٌ فِي أَنَّ الْحَرَكَةَ تُعْرِضُ لَهَا الْبَسَاطَةُ وَالتَّرَكُّبُ].....	١٨١
[فَضْلٌ فِي مَقُولَةِ مَتَى].....	١٨٤
[فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ مَقُولَةِ مَتَى].....	١٨٦
[فَضْلٌ فِي مَقُولَةِ الْوَضْعِ].....	١٨٨
[فَضْلٌ فِي مَقُولَةِ الْمِلْكِ].....	١٩٠
[فَضْلٌ فِي مَقُولَتِي أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ يَنْفَعِلَ].....	١٩١
[فَضْلٌ فِي إثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَأَثَارِهِ].....	١٩٣
[فَضْلٌ فِي الْجَوَابِ عَنْ دَلِيلِ تَنَافِي الْقُدْرَةِ].....	١٩٦
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ].....	٢٠٠
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ].....	٢٠٣
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ لَا يَغَيِّرُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ].....	٢٠٦
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْجُزْئِيَّاتِ].....	٢١١
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِالْأُمُورِ الْمُتَجَدِّدَةِ].....	٢١٢
[فَضْلٌ فِي بَيَانِ الْإِرَادَةِ].....	٢١٤
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُدْرِكٌ لِلْمَحْسُوسَاتِ].....	٢١٧

الموضوع	رقم الصفحة
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنْكَرٌ]	٢١٩
[فَضْلٌ فِي بَيَانِ الصِّفَاتِ النَّاتِجَةِ لِوُجُوبِ الْوُجُودِ]	٢٢١
[فَضْلٌ فِي رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى]	٢٢٧
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اشْتِرَاكَ الْمَعْلُولَاتِ لَا يَذُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْعِلَلِ]	٢٣٣
[فَضْلٌ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي يَذُلُّ وَجُوبُ الْوُجُودِ عَلَى بُيُونِهَا]	٢٣٥
[الْفَضْلُ الثَّالِثُ فِي أَعْمَالِهِ]	٢٤٠
[فَضْلٌ فِي حُسْنِ الصَّدَقِ وَقُبْحِ الْكَذِبِ]	٢٤٣
[فَضْلٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرِيدُ الطَّاعَاتِ وَيَكْرَهُ الْمَعَاصِي]	٢٤٦
[فَضْلٌ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ]	٢٥٠
[فَضْلٌ فِي أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُوجِدُ أَعْمَالَهُ]	٢٥٤
[فَضْلٌ فِي الْمُتَوَلَّدِ]	٢٥٨
[فَضْلٌ فِي بَيَانِ الْإِضْلَالِ وَالْهُدَى]	٢٦٢
[فَضْلٌ فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ]	٢٦٥
[فَضْلٌ فِي بَيَانِ حُسْنِ التَّكْلِيفِ]	٢٦٨
[فَضْلٌ فِي أَنَّ التَّكْلِيفَ وَاجِبٌ]	٢٧٢
[فَضْلٌ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ اللَّطْفِ]	٢٧٦
[فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ اللَّطْفِ]	٢٨٠
[فَضْلٌ فِي حُسْنِ الْأَلَمِ وَقُبْحِهِ]	٢٨٢
[فَضْلٌ فِي جَوَازِ أَنْ يَقَعَ الْأَلَمُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ]	٢٨٤
[فَضْلٌ فِي الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لِاسْتِحْقَاقِ الْعَوَضِ]	٢٨٦
[فَضْلٌ فِي وَجُوبِ انْتِصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ]	٢٨٨

الموضوع	رقم الصفحة
[فَضْلٌ فِي أَحْكَامِ الْبُيُوتِ]	٢٩٠
[فَضْلٌ فِي الْأَجَالِ]	٢٩٣
[الْمَقْصِدُ الرَّابِعُ فِي النِّيَّةِ]	٢٩٧
[فَضْلٌ فِي عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ]	٣٠٣
[فَضْلٌ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ صِدْقِ النَّبِيِّ]	٣٠٨
[فَضْلٌ فِي جَوَازِ ظُهُورِ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ]	٣١٠
[فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْإِزْهَاصِ]	٣١٣
[فَضْلٌ فِي ظُهُورِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ]	٣١٤
[فَضْلٌ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الشَّرِيعَةِ لِلنَّبِيِّ الْمَنْبُوتِ]	٣١٦
[فَضْلٌ فِي إِثْبَاتِ بُرْهَانِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ]	٣١٧
[فَضْلٌ فِي النَّسَخِ التَّابِعِ لِلْمَصَالِحِ]	٣٢٠
[الْمَقْصِدُ الْخَامِسُ فِي الْإِمَامَةِ]	٣٢٤
[فَضْلٌ فِي عِصْمَةِ الْإِمَامِ]	٣٢٨
[فَضْلٌ فِي إِمَامَةِ الْمُتَفَضِّلِ مَعَ وَجُودِ الْفَاضِلِ]	٣٣١
[فَضْلٌ فِي الْإِمَامِ الْحَقِّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ]	٣٣٥
[فَضْلٌ فِي دَعْوَى مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ غَيْرُ عَلِيِّ لَا يَضْلُحُ لِلْإِمَامَةِ]	٣٥٠
[فَضْلٌ فِي الْمَطَاعِينَ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ صِلَاحِيَّةِ عُمَرَ لِلْإِمَامَةِ]	٣٦٤
[فَضْلٌ فِي الْمَطَاعِينَ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ صِلَاحِيَّةِ عُثْمَانَ لِلْإِمَامَةِ]	٣٧٠
[فَضْلٌ فِي مَنْزِلَةِ الْإِمَامِ عَلِيِّ ﷺ]	٣٧٨
[فَضْلٌ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْإِمَامُ عَلِيُّ ﷺ]	٣٨٧
[فَضْلٌ فِي إِمَامَةِ بَاقِي الْأَئِمَّةِ]	٣٩٦



الموضوع	رقم الصفحة
[المَقْصِدُ السَّادِسُ فِي الْمَعَادِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ]	٤٠١
[فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْعَدَمِ عَلَى الْعَالَمِ]	٤٠٤
[فَضْلٌ فِي بُطْلَانِ إِثْبَاتِ الْفَنَاءِ]	٤٠٧
[فَضْلٌ فِي الْمَعَادِ]	٤٠٩
[فَضْلٌ فِي أَدْلَى مَا يَجِي الْعُرُودِ]	٤١٢
[فَضْلٌ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ]	٤١٤
[فَضْلٌ فِي سُورِطِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ]	٤١٧
[فَضْلٌ فِي دَوَامِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ]	٤١٨
[فَضْلٌ فِي تَوْقُفِ الثَّوَابِ عَلَى سُورِطِ]	٤٢٠
[فَضْلٌ فِي أَنَّ الْكَافِرَ مُخَلَّدٌ]	٤٢٢
[فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْعَفْوِ]	٤٢٦
[فَضْلٌ فِي بُرُوتِ الشَّفَاعَةِ]	٤٢٨
[فَضْلٌ فِي أَنَّ التَّوْبَةَ وَاجِبَةٌ]	٤٣١
[فَضْلٌ فِي اخْتِفَادِ حُسْنِ بَعْضِ الْقَبَائِحِ]	٤٣٤
[فَضْلٌ فِي أَقْسَامِ التَّوْبَةِ]	٤٣٦
[فَضْلٌ فِي سُقُوطِ الْعِقَابِ بِالتَّوْبَةِ]	٤٣٩
[فَضْلٌ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ]	٤٤١
[فَضْلٌ فِي أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ]	٤٤٣
[فَضْلٌ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ]	٤٤٧
[فَضْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْكُفْرِ وَالْفِسْقِ وَالْعَقَاقِ]	٤٤٩
[فَضْلٌ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ]	٤٥١

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً: فهرس الآيات القرآنية.....	٤٥٤
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.....	٤٦٤
ثالثاً: فهرس الأعلام.....	٤٦٨
رابعاً: فهرس المصطلحات.....	٤٧٢
فهرس المصادر والمراجع.....	٤٨٨
فهرس الموضوعات.....	٥٣٣

\*\*\*



